سلسلة شروح الصرف (٣)

شروح العزي

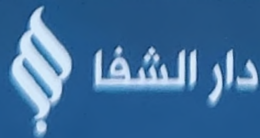
تشتمل على أربعة كتب

- «شرح تصريف العزي» للإمام مسعود بن عمر القاضي التفتازاني
- «شرح تصريف العزي» للإمام علي بن سلطان محمد القاري
- «شرح تصريف العزي» للإمام السيد الشريف الجرجاني
- «شرح تصريف العزي» لأبي الحسن علي بن هشام الكيلاني



اعتنى بها

أنصار أصلان   محمد ياسين أرن



دار الشفا


تصوير الكتب


بسم الله الرحمن الرحيم

Şuruhu'l-İzzi

ISBN 978-605-70179-2-5
İstanbul, 2023

T.C. Kültür Bakanlığı Sertifika No	T.R. Ministry of Culture Certificate No	ترخيص وزارة الثقافة رقم الشهادة
	47967	
Hazırlayan	Prepared by	إعتنى بها
Ensar Aslan	Muhammed Yasin Eren	
Editör	Editor	المحرر
	Fatih Ulugöl	
Yayın Koordinatörü	Publishing Coordinator	منسق النشر
	Süleyman Güneş	
Yayın Yönetmeni	Publishing Director	مدير النشر
	İsmail Çelik	
Tasarım	Design & Art Direction	التصميم والإخراج الفني
	İsmail Çelik	
Baskı/Cilt	Print/Skin	الطباعة والتجليد
Sistem Matbaacılık	0212 482 11 01	Davutpaşa/ İstanbul
Genel Dağıtım	General Distribution	التوزيع العام
	مكتبة المعلم ـ إسطنبول هاتف: 91 19 531 212 90+	





Oruç Reis Mah. Tekstilkent Cad. B/10 Blok. No: 63
Tekstilkent Esenler/İstanbul
Tel: 0212 567 12 09 • 0535 830 11 16
sifamatbaa@gmail.com www.sifayayinevi.com.tr



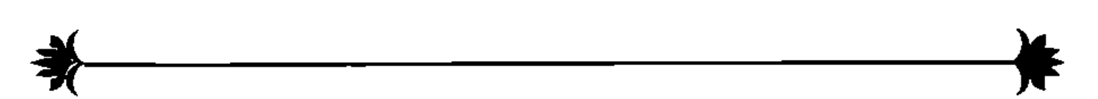
تشتمل على أربعة كتب

«شرح تصريف العزي» للإمام مسعود بن عمر القاضي التفتازاني

«شرح تصريف العزي» للإمام عليّ بن سلطان محمد القاري

«شرح تصريف العزي» للإمام السّيد الشريف الجرجاني

«شرح تصريف العزي» لأبي الحسن عليّ بن هشام الكيلاني



اعتنى بها

أنصار أصلان

محمد ياسين أرن



مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن العلوم العربية وسيلة هامة لنيل العلوم الشرعية، إذ بها يمكن الوقوف على حقائق علم التفسير والحديث والفقه وأصولها. وأحدُ أركان العلوم العربية علم الصرف الذي يهتم ببنية الكلمة، والآخر علم النحو الذي يعرف به حال أواخر الكلم، وبما أن ذات المفرد سابق على ذات المركب، فإن معرفة الصرف مقدمة على معرفة النحو؛ ولذا ألّف العلماء كتبا كثيرة في الصرف.

ومن أحسن ما صُنف فيه متنُ «**التصريف العزي**» لعزِّ الدين عبدِ الوهاب ابنِ ابراهيمَ الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي يُعَدّ من أنفَسِ المختصرات في هذا الفن وأسدِّها، وهذا التأليف خالٍ من الحشو والإكثار، كثيرُ المعاني مع إيجازه، فنال من العلماء القبولَ، فأقبلوا عليه يشرحون مسائله ويذللون صعابه، ويَكشِفون عن وجه معانيه نِقَابَه، ويستكشفون مكنونَ غَوامضه، ويستخرجون سِرَّ حُلْوِه من حامضه، مضيفين إليه فوائدَ شريفةً، وزوائدَ لطيفةً.

ومن أهم ما كتب عليه من الشروح:

«شرح تصريف العزي» للعلامةِ الرباني سعدِ الدين التفاتازاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد شرحه وله من العمر ست عشرة سنة تقريبًا وهو أول مصنفاته؛ ولقد نال هذا الشرح المفيد إقبالا شديدا وشهرة واسعة وصِيتًا جليلا حتى بذل بعض



العلماء جهدهم على تحشيته، ومازال هذا الشرح متداولا بين الطلاب في المدارس؛

و«شرح تصريف العزي» للملا علي القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي تطرّق فيه وأشار إلى بعض المسائل التصوفية التي استنبطها من المسائل الصرفية؛

و«شرح التصريف العزي» للسيد الشريف الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

و«شرح تصريف العزي» لأبي الحسن علي بن هشام الكيلانى.

أردنا أن نجمع هذه الشروح في كتاب واحد تسهيلا للاستفادة منها وإتاحةً لفرصة المقابلة بين الشروح، مثبِتا المتنَ فوق الخط والشروحَ تحتها، كما ضبطنا بعض ما يحتاج إلى الضبط والتشكيل من الكلماتِ التي تحتمل اللبس، ووضعنا شيئا من التعليقات عند الحاجة لها.

والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، فإنه خير مأمول و أكرم مسؤول، وصلى الله على رسولنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أنصار أصلان

أستاذ العلوم الدينية في مركز الاختصاص العالي التابع لرئاسة الشؤون الدينية

محمد ياسين أرن

أستاذ العلوم الدينية في مركز الاختصاص العالي التابع لرئاسة الشؤون الدينية

*** *** ***




العزّى

بسم الله الرحمن الرحيم

[خطبة الكتاب]

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلوةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وآلِه أجمعين.

[تعريف التصريف]

اعلم: أن التصريفَ في اللغة: التغييرُ. وفي الصِناعة: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلِفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لاتحصُلُ إلّا بها.

[تقسيم الفعل]

ثم الفعلُ إمّا ثلاثيٌ وإمّا رباعيٌّ.

وكلُّ واحدٍ منهما إمّا مجردٌ وإمّا مزيدٌ فيه.

وكلُّ واحدٍ منهما إمّا سالمٌ أو غيرُ سالمٍ.

ونَعْنِي بالسالم: ما سَلِمَتْ حروفُه الأصليّةُ الّتي تُقَابَلُ بالفاءِ والعينِ واللامِ من حروفِ العلّةِ، والهمزةِ، والتضعيفِ.

[الثلاثي المجرد]

أمّا الثلاثيُ المجردُ السالمُ، فإن كان ماضيه على فَعَلَ بفتح العين فمضارعُه يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ بضمِّ العينِ أو كسرِها؛ نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ، وضَرَبَ يَضْرِبُ.

[شرط باب فَتَحَ]

ويجيءُ مضارعُه على وزنِ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ إذا كان عينُ فعلِه أو لامُه حرفًا من حروفِ الحلقِ.

وهي ستّةٌ: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والغينُ، والحاءُ والخاءُ. نحوُ: سَئَلَ يَسْئَلُ، ومَنَعَ يَمْنَعُ.

و اَبٰى يَأْبٰى شَاذٌّ.

وإن كان ماضيه على فَعِلَ بكسر العين فمضارعُه يجيءُ على يَفْعَلُ بفتح العين؛ نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ إلّا ما شَذَّ؛ نحوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواتِه؛ مِثْلُ: وَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ.

وإن كان ماضيه على فَعُلَ مضمومَ العينِ فمضارعُه يَفْعُلُ بضمِّ العينِ؛ نحوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ.

[بناء الرباعي المجرد]

وأمّا الرباعيُّ المجردُ فله بناءٌ واحدٌ.

فهو: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلَالًا؛ كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا.

[أقسام الثلاثي المزيد]

وأمّا الثلاثيُّ المزيدُ فيه، فهو على ثلاثةِ اقسامٍ:

• الأوّلُ: ما كان ماضيه على أربعة أحرف:

كافْعَلَ؛ نحوُ: اَكْرَمَ يُكْرِمُ اِكْرَامًا.

وفَعَّلَ؛ نحوُ: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا.

وفَاعَلَ؛ نحوُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالًا.

• والثانِي: ما كان ماضيه على خمسةِ أحرفٍ:

إمّا أَوّلُه التاءُ؛ مثلُ: تَفَعَّلَ؛ نحوُ: تَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ تَكَسُّرًا.

وتَفَاعَلَ؛ نحوُ: تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا.

وإمّا أَوّلُه الهمزةُ؛ مثلُ: انْفَعَلَ؛ نحوُ: انْقَطَعَ يَنْقَطِعُ انْقِطَاعًا.

وافْتَعَلَ؛ نحوُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا.

وافْعَلَّ؛ نحوُ: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا.

• والثالثُ: ما كان ماضيه على ستَّةِ أحرفٍ مثلُ: اسْتَفْعَلَ؛ نحوُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا.

وافْعَالَّ؛ نحوُ: احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا.

وافْعَوَّلَ؛ نحوُ: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا.

وافْعَوْعَلَ؛ نحوُ: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشَابًا.

وافْعَنْلَلَ؛ نحوُ: اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اِقْعِنْسَاسًا.

وافْعَنْلَى؛ نحوُ: اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اِسْلِنْقَاءً.

[مزيد الرباعي]

وأمَّا الرباعيُّ المزيدُ فيه، فأمثلتُه ثلاثة: تَفَعْلَلَ؛ كَتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا.

وافْعَنْلَلَ؛ نحوُ: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ اِحْرِنْجَامًا.

وافْعَلَلَّ؛ نحوُ: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا.

[المتعدي واللازم]

(تنبيهٌ): الفعلُ إمَّا متعدٍّ، وهو الذي يَتَعَدَّى إلى المفعول به؛ كقولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا، ويُسَمَّى أيضا واقعًا، ومجاوِزًا.

وإمَّا غيرُمتعدٍّ، وهو الَّذي لم يَتجاوَزِالفاعلَ؛ كقولك: حَسُنَ زَيْدٌ، ويسمَّى لازِمًا وغيرَ واقعٍ.

[جعل اللازم متعديا]

وتَعْدِيَتُه في الثلاثيِّ المجردِ بتضعيفِ العينِ، وبزِيادةِ الهمزةِ؛ كقولك: فَرَّحْتُ زَيْدًا وأَجْلَسْتُه، وبحرفِ الجرِ في الكلِّ نحوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وانْطَلَقْتُ بِهِ.

[تصريف الأفعال]

(فصل) في أمثلةِ تصريفِ هذه الأفعالِ:

[الماضي]

أمّا الماضي، فهو الّذي دلَّ على معنًى وُجِدَ في الزمانِ الماضي.

فالمبنيُّ للفاعلِ منه: ما كان أولُه مفتوحًا، أو كان أولُ مُتحرِّكٍ منه مفتوحًا، مثالُه: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا ...إلخ.

وقِسْ على هذا: فَعْلَلَ، وتَفَعْلَلَ، وافْتَعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْعَلَّ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى وافْعَوَّلَ.

ولا تُعْتَبَرُ حركاتُ الألفاتِ في الأوائِلِ؛ فإنَّها زائدةٌ، تَثبتُ في الإبتداءِ وتَسقُطُ في الدَّرْجِ.

فالمبنيُّ للمفعولِ منه -وهو الذي لم يُسَمَّ فاعلُه-: وهو ما كانَ أولُه مضمومًا كفُعِلَ، وأُفْعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوعِلَ، وتُفُعِّلَ، وتُفُوعِلَ، وفُعْلِلَ، وتُفُعْلِلَ.

أو كان أولُ متحرِّكٍ منه مضمومًا نحوُ: افْتُعِلَ واسْتُفْعِلَ.

وهمزةُ الوصلِ تَتْبَعُ هذا المَضمومَ في الضمِّ، وماقبلَ آخِرِه يكونُ مكسورًا أبدًا؛ كقولك: نُصِرَ زَيْدٌ، واسْتُخْرِجَ الْمَالُ.

[المضارع]

وأما المضارعُ، فهو ما كان في أولِه إحدى الزَّوائدِ الأربعِ.

وهي: الهمزةُ، والنونُ والياءُ والتاءُ ، تجمعُها (أَتَيْنَ) أو (أَنَيْتَ) أو (نَأْتِي).

فالهمزةُ، للمتكلِّم وحدَه.

والنونُ له إذا كان معهُ غيرُه.

والتاءُ للمخاطبِ مفردًا أو مثنًى، أو مجموعًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، وللغائبةِ المفردةِ، والمثناة.

والياءُ للغائبِ المذكرِ مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا، ولِجمعِ المؤنثِ الغائبةِ.
وهذا يَصْلُحُ للحالِ والإستقبالِ؛

تقول: يفعَلُ الآنَ، ويُسمَّى حالًا، وحاضِرًا؛ ويفعَلُ غدًا ويُسمَّى مُستقبَلًا.

فإذا أَدْخَلْتَ عليه السِّينَ، أو سَوْفَ، فقُلْتَ: سَيفْعَلُ أو سَوْفَ يَفعَلُ اخْتَصَّ بزمانِ الاستقبالِ.

فالمبنِيُّ للفاعلِ منه: ما كان حرفُ المضارَعةِ منه مفتوحًا إلَّا ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ.

فإنَّ حرفَ المضارَعةِ منه يكونُ مضمومًا أبدًا؛ نحوُ: يُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُفَرِّحُ، ويُقَاتِلُ.

وعلامةُ بناءِ هذه الأربعةِ للفاعلِ كونُ الحرفِ الَّذي قبلَ الأخيرِ مكسورًا أبدًا.

مثالُه مِن يَفْعُلُ: يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ...إلخ.

وقِسْ على هذا: يَضْرِبُ، ويَعْلَمُ، ويُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُفَرِّحُ، ويُقَاتِلُ، ويَتَكَسَّرُ، ويَتَبَاعَدُ، ويَنْقَطِعُ، ويَجْتَمِعُ، ويَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ، ويَسْتَخْرِجُ، ويَعْشَوْشِبُ، ويَقْعَنْسِسُ، ويَجْلَوِّذُ، ويَسْلَنْقِي، ويَتَدَحْرَجُ، ويَحْرَنْجِمُ، ويَقْشَعِرُّ.

والمبنِيُّ للمفعول منه: ما كان حرفُ المضارَعةِ منه مضمومًا وما قبلَ الآخرِ منه مفتوحًا؛ نحوُ: يُنْصَرُ، ويُدَحْرَجُ، ويُكْرَمُ، ويُفَرَّحُ، ويُقَاتَلُ، ويُسْتَخْرَجُ.

وقِسِ البواقيَ على هذه.



[العوامل الداخلة على المضارع]

اعلم أنه يَدخُلُ على الفعلِ المضارعِ "ما" و"لا" النافيتان، فلا تُغَيِّرَانِ صيغتَه.

تقول: لَا يَنْصُرُ لَا يَنْصُرَانِ لَا يَنْصُرُونَ...إلخ.

ويَدخُلُ الجوازمُ على الفعلِ المضارعِ، فيَحْذِفُ حركةَ الواحدِ، ونونَ التَّثنيَةِ، والجمعِ المذكرِ، والواحدةِ المخاطبةِ.

ولا يَحذِفُ نونَ جمع المؤنثِ؛ لأَنَّه ضَمِيرٌ كالوَاوِ في الجمع المذكرِ، فثَبَتَ على كلِّ حالٍ.

تقول: لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا إلى آخره.

و يدخُلُ عليه النَّاصِبُ، فيُبدِّلُ منَ الضمةِ إلي الفتحةِ، ويُسقِطُ النُّوناتِ سِوَى نونِ جمعِ المؤنثِ.

فتقول: لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرُوا... إلخ.

ومنَ الجَوازِمِ لامُ الأَمْرِ؛ فتقولُ في أمرِ الغائب: لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا ...إلخ

وكذلك لِيَضْرِبْ، ولِيَعْلَمْ، ولِيُدَحْرِجْ، وغيرُها.

ومنها: "لا" النَّاهيَةُ، فتقول في نهيِ الغائب: لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا... إلخ.

وفي نهيِ الحاضر: لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا...إلخ. وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلةِ.

[الأمر بالصيغة]

وأمّا الأمرُ بالصِّيغة: وهو الأمرُ الحاضرُ، فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزومِ.

فإن كان مابعدَ حرفِ المضارَعةِ متحرِّكًا، فتُسقِطُ منه حرفَ المضارَعةِ وتَأتِي بصُورةِ الباقِي مجزومًا.

فتقولُ في الأمرِ الحاضرِ من تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ.

وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلة.

تقول: فَرِّحْ، وقَاتِلْ، وتَكَسَّرْ، وتَبَاعَدْ، وتَدَحْرَجْ.

فإن كان ساكنًا فتَحْذِفُ منه حرفَ المضارعةِ، وتأتِي بصورةِ الباقِي مجزومًا مزيدًا في أولِه همزةُ وصلٍ مكسورةً إلّا أن يكونَ عينُ المضارع منه مضمومًا فتَضُمُّها.

تقولُ: انْصُرْ انْصُرَا انْصُرُوا

وكذلك: اِضْرِبْ، واعْلَمْ، وانْقَطِعْ واجْتَمِعْ واسْتَخْرِجْ، وفَتَحُوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً على الأصلِ المرفوضِ؛ فإن أصلَ تُكْرِمُ تُأَكْرِمُ.

[اجتماع التائين في أول المضارع]

واعلم أنّه إذا اجتمع تاءان في أولِ مضارعِ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ، فيجوزُ إثباتُهما؛ نحوُ: تَتَجَنَّبُ، وتَتَفَاعَلُ، وتَتَدَحْرَجُ.

ويجوزُ حذفُ إحدٰيهما؛ كما في التنزيل؛ "فَأَنْتَ لَهُ تَصَدّٰى"و"نَارًا تَلَظّٰى" و"تَنَزَّلُ الْمَلٰٓئِكَةُ".

[قلب تاء الافتعال طاء]

ومتَى كان فاءُ افْتَعَلَ صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً؛ قُلِبتْ تاؤُه طاءً.

فتقول في افْتَعَلَ منَ الصُّلحِ: اصْطَلَحَ، ومنَ الضَّرْبِ: اضْطَرَبَ، ومنَ الطَّرْدِ: اطَّرَدَ، ومنَ الظُّلْمِ: اظْطَلَمَ.

وكذلك سائرُ مُتصرِّفاتِه، نحوُ: اصْطَلَحَ يَصْطَلِحُ اصْطِلَاحًا، فَهُوَ مُصْطَلِحٌ وذَاكَ مُصْطَلَحٌ.

والأمر: اصْطَلِحْ، والنهيُ: لَا تَصْطَلِحْ.



[قلب تاء الافتعال دالا]

ومتَى كان فاءُ افْتَعَلَ دالًا، أو ذالًا، أو زاءً؛ قُلِبتْ تاؤُه دالًا.

فتقولُ في افْتَعَلَ من الدَّرْءِ والذِّكْرِ والزَّجْرِ: اِدَّرَأَ واذَّكَرَ وازْدَجَرَ.

[الإدغام في تاء الافتعال]

ومتَى كان فاءُ افْتَعَلَ واوًا، أو ياءً، أو ثاءً؛ قُلِبتِ الواوُ والياءُ والثاءُ تاءً.

ثمَّ أُدْغِمَتِ التاءُ في تاءِ افْتَعَلَ، نحوُ: اتَّقَى واتَّسَرَ واتَّغَرَ.

[نونا التأكيد]

وتَلْحَقُ الفعلَ غيرَ الماضي والحالِ نونانِ للتَّأكيدِ: خفيفةٌ ساكنةٌ، أو ثقيلةٌ مفتوحةٌ إلَّا فيما تَخْتَصُّ به.

وهو فعلُ الإثنَين، وجماعةِ النساء، فهو مكسورةٌ فيهما.

تقولُ: اذْهَبَانِّ للاثنَينِ، واذْهَبْنَانِّ للنسوة، فتُدْخِلُ الألفَ بعدَ نونِ جمعِ المؤنثِ، لِتَفْصِلَ بينَ النُّوناتِ، ولا تُدْخِلُهما الخفيفةَ؛ لأنَّه يَلْزَمُ التقاءُ الساكنَينِ على غيرِ حدِّه، فإن التقاءَ الساكنَينِ إنَّما يجوزُ إذا كان الأولُ حرفَ مدٍّ، والثَّاني مُدْغَمًا نحو دَابَّةٍ.

وتُحْذَفُ منَ الفعلِ معهُما النونُ في الأمثلةِ الخمسةِ كما يُحذَفُ معَ الجازمِ.
وهي:يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ.

وتُحذَفُ واوُ يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وياءُ تَفْعَلِينَ إلَّا إذا انفتحَ ما قبلَهُما نحوُ: لَا تَخْشَوُنَّ، ولَا تَخْشَيِنَّ، و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، و﴿إمَّا تَرَيِنَّ﴾.

ويُفتَحُ آخِرُ الفعلِ إذا كان فعلَ الواحدِ والواحدةِ الغائبةِ.

ويُضمُّ إذا كان فعلَ جماعةِ الذكورِ.

ويُكسَرُ إذا كان فعلَ الواحدةِ المخاطبةِ.

فتقولُ في أمرِ الغائبِ مؤكّدًا بالنون الثقيلة: لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ.

وبالخفيفة: لِيَنْصُرَنْ لِيَنْصُرُنْ لِتَنْصُرَنْ.

وفي أمرِ الحاضرِ مؤكّدًا بالنون الثقيلة: اُنْصُرَنَّ اُنْصُرَانِّ اُنْصُرُنَّ، اُنْصُرِنَّ اُنْصُرَانِّ اُنْصُرْنَانِّ.

وبالخفيفة: اُنْصُرَنْ اُنْصُرُنْ اُنْصُرِنْ.

وقس على هذا نظائرَه.

[اسم الفاعل والمفعول]

وأمّا اسمُ الفاعلِ والمفعولِ منَ الثلاثيّ المجردِ، فالأكثرُ أن يجيءَ اسمُ الفاعلِ منه على وزنِ فَاعِلٍ.

تقولُ: نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ... إلى آخره.

واسمُ المفعولِ منه على وزنِ مَفْعُولٍ.

تقولُ: مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ مَنْصُورُونَ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَاتٌ، ومَنَاصِرُ.

وتقولُ في اللازمِ: مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ، مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ.

فتُثَنِّي، وتَجْمَعُ، وتُذَكِّرُ، وتُؤَنِّثُ الضميرَ فيما يتعدّى بحرفِ الجرّ، لا اسمَ المفعولِ.

وفَعِيلٌ قد يجيءُ بمعنَى الفاعلِ؛ كالرَّحيمِ وبمعنَى المفعولِ كالقَتِيلِ، بمعنَى المقتولِ.

وأمّا مازادَ على ثلثةِ أحرفٍ، فالضّابطُ فيه أنْ تَضَعَ في مضارِعه الميمَ المضمومةَ في مَوضِعِ حرفِ المضارَعةِ وتَكْسِرَ ما قبلَ آخِرِه في الفاعلِ، وتَفْتَحَهُ في المفعولِ فَرْقًا بينهُما، نحوُ: مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ ومُسْتَخْرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ. ويَختلِفُ التقديرُ.



وقد يَستَوِي لفظُ الفاعلِ والمفعولِ في بعضِ المواضِعِ كمُحَابِّ، ومُتَحَابِّ،ومُخْتَارِ، ومُضْطَرِّ، ومُعْتَدِّ، ومُنْصَبِّ، ومُنْصَبِّ فِيهِ، ومُنْجَابِ، ومُنْجَابٍ عَنْهُ.

[المضاعف]

فصل في المضاعف: ويُقالُ له: الأَصَمُّ لشدَّته، وهو منَ الثلاثيِّ المجردِ والمزيدِ فيه: ما كان عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ؛ كرَدٌ، وأَعَدَّ؛ فإن أصلَهما رَدَدَ، وأَعْدَدَ.

فأُسْكِنَتِ الدالُ الأُولَى، فأُدْرِجَتْ في الثانية.

ومنَ الرباعيِّ المجردِ: ما كان فاؤه ولامُه الأُولَى من جنسٍ واحدٍ. وكذلك عينُه ولامُه الثانيةُ من جنس واحدٍ.

ويُقالُ له: المطابَقُ أيضًا؛ نحوُ: زَلْزَلَ زِلْزَالًا.

وإنَّما أُلحِقَ المضاعَفُ بالمعتلات؛ لأنّ حرفَ التضعيفِ يَلحَقُه الإبدالُ؛ كقولهم: أَمْلَيْتُ، بمعنى أَمْلَلْتُ، والحذفُ كما قالُوا: مِسْتُ وظِلْتُ بفتحِ الفاءِ وكسرِها وأَحَسْتُ؛ أي مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ.

والمضاعَفُ يَلحَقُه الإدغامُ، وهو: أن تُسَكِّنَ الأولَ، وتُدْرِجَ في الثاني.

ويسمَّى الأولُ: مُدغَمًا، والثاني: مُدغَما فيه.

[الإدغام الواجب]

وذلك وَاجِبٌ في نحوِ: مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ، واسْوَدَّ يَسْوَدُّ، واسْوَادَّ يَسْوَادُّ، واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ، وتَمَادَّ يَتَمَادُّ.

وكذلك هذه الأفعالُ إذا بَنَيْتَها للمفعولِ؛ نحوُ؛ مُدَّ يُمَدُّ، وكذا نَظائِرُه، وفي نحوِ: مَدِّ مَصدَرًا.

وكذلك إذا اتَّصلَ بالفعل ألفُ الضميرِ، أو واوُه أو ياؤُه: نحوُ: مُدَّا مُدُّوا مُدِّي، مُدَّا امْدُدْنَ.

[الإدغام الممتنع]

ومُمْتَنِعٌ في نحوِ: مَدَدْنَ، ومَدَدْنَا، ومَدَدْتُ.... إلى مَدَدْتُنَّ، ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ ولَا تَمْدُدْنَ.

[جواز الإدغام]

وجَائِزٌ إذا دَخَلَ الجازمُ على الفعلِ الواحدِ، فإن كان مكسورَ العين؛ ك:يَفِرُّ أو مفتوحا ك:يَعَضُّ فتقولُ: لَمْ يَفِرِّ ولَمْ يَعَضِّ بفتح اللام وكسرها، ولَمْ يَفْرِرْ ولَمْ يَعْضَضْ بفَكِّ الإدغام.

وهكذا حُكمُ لم يَقْشَعِرَّ، ولَمْ يَحْمَرَّ، ولَمْ يَحْمَارَّ.

وإن كان العينُ مضمومًا فيجوزُ الحركاتُ الثلْثُ مع الإدغامِ وفكِّه. فتقولُ: لَمْ يَمُدِّ بحركاتِ الدالِ ولَمْ يَمْدُدْ.

وهكذا حكمُ الأمر، فتقولُ: فِرِّ، وعَضِّ بكسر اللام وفتحِها؛ وافْرِرْ واعْضَضْ، ومُدِّ بحركات الدالِ وامْدُدْ.

وتقول في اسم الفاعل: مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ، مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ، ومَوَادُّ.

والمفعولُ منه: مَمْدُودٌ كمَنْصُورٍ.

[المعتلات]

فصلٌ في المعتل وهو ما كان أحدُ أصولِه حرفَ علةٍ، وهي: الواوُ، والياءُ، والألف.

وتسمَّى: حروفَ المدِّ، واللِّينِ، والألفُ حينئذٍ تكونُ منقلبةً عن الواوِ والياءِ.

وأنواعُه سبعة:

[المثال]

الأول المعتلُّ الفاءِ، ويُقالُ له: المثالُ؛ لمُماثَلتِه الصَّحيحَ في احتِمالِ الحركات.



أمّا الواوُ، فتُحذَفُ من الفعلِ المضارعِ الّذي على يَفْعِلُ بكسرِ العينِ ومن مصدرِه الّذي على فِعْلَةٍ، وتَسْلَمُ في سائرِ تصارِيفِه.

فتقولُ: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ووَعْدًا، فهو وَاعِدٌ، وذاكَ مَوْعُودٌ.

والأمرُ: عِدْ، والنهيُ لَا تَعِدْ.

وكذلك وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً.

فإذا أُزِيلَتْ كسرةُ ما بعدَها أُعِيدَتِ الواوُ المحذوفةُ؛ نحوُ: لَمْ يُوعَدْ.

وتَثبُتُ في يَفْعَلُ بفتحِ العينِ كـ:وَجِلَ يَوْجَلُ.

والأمرُ: إيجَلْ، قُلِبَت الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، فإنِ انضمَّ ماقبلَها عَادَتِ الواوُ، وتقولُ: يا زَيْدُ ايجَلْ تُلَفَّظُ بالواو وتُكتَب بالياءِ.

وتَثبُتُ في يَفْعُلُ بضمِّ العينِ كـ:وَجُهَ يَوْجُهُ اوجُهْ لَا تَوْجُهْ.

وحُذِفَتِ الواوُ من يَطَأُ، ويَسَعُ ويَضَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ؛ لأنَّها في الأصلِ يَفْعِلُ بالكسر، وفُتِحَتْ لِحرفِ الحلقِ، ومن يَذَرُ لكونِه بمعنى يَدَعُ، وأَمَاتُوا ماضيَ يَدَعُ ويَذَرُ.

وحذفُ الفاءِ في المستقبَلِ دَليلٌ على أنَّه واويٌّ.

وأمّا الياءُ، فتَثبُتُ على كلِّ حالٍ؛ نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْئَسُ.

تقولُ في أَفْعَلَ منَ اليائيِّ أَيْسَرَ يُوسِرُ إيسَارًا، فهو مُوسِرٌ، فقُلِبَتِ الياءُ واوًا لسكونِها، وانضمامِ ما قبلَها.

وفي افْتَعَلَ منهما تُقلَبانِ تاءً، وتُدغَمان في تاءِ افْتَعَلَ؛ نحوُ: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ، فهو مُتَّعِدٌ، وذاكَ مُتَّعَدٌ؛ واتَّسَرَ يَتَّسِرُ، فهو مُتَّسِرٌ.

وقد يُقالُ: ايتَعَدَ يَاتَعِدُ، فهو مُوتَعِدٌ وايتَسَرَ يَاتَسِرُ، وهذا مكانٌ مُوتَسَرٌ فيه.

وحكمُ وَدَّ يَوَدُّ كـ:حُكمِ عَضَّ يَعَضُّ، وتقولُ في الأمرِ :ايدَدْ كـ:اعْضَضْ.



[الأجوف]

الثاني المعتلُّ العينِ، ويقالُ له: الأجوفُ، وذُوالثلٰثة؛ لكَونِ ماضيه على ثلٰثةِ أحرفٍ إذا أخبَرْتَ عن نفسِك، فالمجردُ تُقلَبُ عينُه في الماضي ألفًا سواءٌ كان واوًا أو ياءً لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهما؛ نحوُ: صَانَ وبَاعَ.

فإنِ اتَّصَلَ به ضميرُ المتكلِّمِ، أو المخاطبِ أو جمعِ المؤنثِ الغائبةِ نُقِلَ فَعَلَ من الواويّ إلى فَعُلَ، ومنَ اليائيّ إلى فَعِلَ دلالةً عليهما، ولم يتغَيَّرْ فَعُلَ ولا فَعِلَ إذا كانا أَصْلِيَيْنِ، ونُقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ إلى الفاءِ وحُذِفَتِ العينُ لالتقاءِ الساكنين.

فتقولُ: صَانَ صَانَا صَانُوا، صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُم، صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا.

وتقولُ بَاعَ بَاعَا بَاعُوا، بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ...إلى آخره.

وإذا بَنيتَه للمفعولِ كسَرتَ الفاءَ منَ الجميعِ، فقلتَ: صِينَ، وإعلالُه بالنقلِ والقلبِ، وبِيعَ، وإعلالُه بالنقلِ فقط.

وتقولُ في المضارعِ: يَصُونُ ويَبِيعُ، وإعلالُهما بالنقلِ، ويَخَافُ ويَهَابُ وإعلالُهما بالنقلِ والقلبِ.

[أثر الجازم في الأجوف]

ويَدخُلُ الجازمُ على الفعلِ المضارعِ، فيَسْقُطُ العينُ إذا سَكَنَ ما بعدَه ويَثْبُتُ إذا تَحرَّك ما بعدَه.

تقولُ: لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ يَصُنَّ، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا، لَمْ تَصُونِي لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ، لَمْ أَصُنْ لَمْ نَصُنْ.



وهكذا قِياسُ لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا لَمْ يَبِيعُوا، لَمْ تَبِعْ لَمْ تَبِيعَا لَمْ يَبِعْنَ ... إلى آخره؛ ولَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا لَمْ يَخَافُوا...

وقِسْ عليه الأمرَ؛ نحوُ: صُنْ صُونَا صُونُوا، صُونِي صُونَا صُنَّ.

وبالتأكيد صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ، صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ.

وبِعْ بِيعَا بِيعُوا، بِيعِي بيعَا بِعْنَ؛ وخَفْ خَافَا خَافُوا، خَافِي خَافَا خَفْنَ.

وبالتأكيد بِيعَنَّ بِيعَانِّ بِيعُنَّ ، بِيعِنَّ بِيعَانِّ بِعْنَانِّ؛ وخَافَنَّ خَافَانِّ خَافُنَّ، خَافِنَّ خَافَانِّ خَفْنَانِّ.

[مزيد الثلاثي من الأجوف]

والمزيدُ الثلاثيُّ لا يَعْتَلُّ منه إلا أربعةُ أبنيَةٍ.

وهي: أَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً، والأصلُ إِجْوَابًا أُعِلَّ بالنقلِ والقلبِ، فاجتَمعَ ألفانِ، فحُذِفَتْ إحداهُما وعُوِّضَتْ عنها التاءُ في آخره.

واسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً، واخْتَارَ يَخْتَارُ اخْتِيَارًا، وانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيَادًا.

وإذا بنَيْتَها للمفعولِ قلتَ: أُجِيبَ يُجَابُ، واسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ، واخْتِيرَ يُخْتَارُ، وانْقِيدَ يُنْقَادُ.

والأمرُ منها: أَجِبْ أَجِيبَا أَجِيبُوا أَجِيبِي أَجِيبَا أَجِبْنَ.

واسْتَقِمْ اسْتَقِيمَا اسْتَقِيمُوا، اسْتَقِيمِي اسْتَقِيمَا اسْتَقِمْنَ.

واخْتَرْ اخْتَارَا اخْتَارُوا، اخْتَارِي اخْتَارَا اخْتَرْنَ.

وانْقَدْ انْقَادَا انْقَادُوا، انْقَادِي انْقَادَا انْقَدْنَ.

ويَصِحُّ نحوُ: قَوَّلَ وقَاوَلَ، وتَقَوَّلَ وتَقَاوَلَ، وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ، وسَايَرَ وتَسَايَرَ، واسْوَدَّ واسْوَادَّ، وابْيَضَّ وابْيَاضَّ، وكذا في سائرِ تصاريفِها.

[اسم الفاعل والمفعول من الأجوف]

واسمُ الفاعلِ منَ المجردِ يَعْتَلُّ بالهمزةِ ك:صَائِنٍ وبَائِعٍ، ومنَ المزيدِ فيه يَعْتَلُّ بما اعْتَلَّ به المضارعُ، ك:مُجِيبٍ، ومُسْتَقِيمٍ، ومُنْقَادٍ، ومُخْتَارٍ.

واسمُ المفعولِ منَ الثلاثيِّ المجردِ يَعْتَلُّ بالحذفِ والنقلِ؛ ك:مَصُونٍ، ومَبِيعٍ، والمحذوفُ واوُ المفعولِ عند سيبَويهِ وعينُ الفعلِ عند أبي الحسن الأخفش.

وبنُو تَميمٍ يُثْبِتُونَ الياءَ فيقولون: مَبْيُوعٌ.

ومنَ المزيدِ فيه يَعْتَلُّ بالنقلِ والقلبِ إن أُعْتُلَّ فعلُه كمُجَابٍ ومُسْتَقَامٍ ومُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ.

[الناقص]

والثالثُ المعتلُّ اللامِ، ويُقالُ له: الناقصُ وذُو الأربعةِ؛ لكونِ ماضيه على أربعةِ أحرفٍ.

إذا أَخبَرتَ عن نفسِك، تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفًا إذا تَحرَّكتا وانفَتحَ ماقبلَهما؛ ك:غَزَا، ورَمٰى، وعَصَا، ورَحًى.

وكذلك الفعلُ الزائدُ على ثلٰثةِ أحرفٍ ك:أَعْطَى واشْتَرَى واسْتَقْصَى.

واسمُ المفعولِ منه: ك:المُعْطَى والمُشْتَرَى والمُسْتَقْصَى.

وكذلك إنْ لم يُسَمَّ الفاعلُ منَ المضارعِ كقولك: يُعْطَى ويُغْزَى ويُرْمَى.

[الماضي من الناقص]

وأما الماضي، فتُحذَفُ اللامُ منه في مثالِ فَعَلُوا مطلقًا، وفي مثالِ فَعَلَتْ، وفَعَلَتَا إذا انفَتحَ العينُ.

وتَثْبتُ في غيرِها، فتقولُ: غَزَا غَزَوَا غَزَوْا، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ... إلى آخره. ورَمَى رَمَيَا رَمَوْا، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ...إلخ.

ورَضِيَ رَضِيَا رَضُوا، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ، رَضِيتَ ...آه.

وكذلك سَرُوَ سَرُوَا سَرُوا، سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُونَ، سَرُوتَ سَرُوتُمَا سَرُوتُمْ، سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُنَّ، سَرُوتُ سَرُونَا.

وإنَّما فَتَحْتَ ما قبلَ واوِ الضميرِ في غَزَوْا، ورَمَوْا، وضَمَمْتَ في رَضُوا، وسَرُوا، لأنّ واوَ الضميرِ إذا اتَّصلَتْ بالفعلِ الناقصِ بعدَ حذفِ اللامِ، فإنْ كان ما قبلَها مفتوحًا أُبْقِيَ على الفتحةِ؛ نحوُ: غَزَوْا ورَمَوْا.

وإن كان ما قبلها مكسورا، أو مضموما ضُمَّ؛ نحوُ: رَضُوا وسَرُوا.

وأصلُ رَضُوا رَضِيُوا، فنُقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى الضادِ، وحُذِفتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنَينِ.

[المضارع من الناقص]

وأمّا المضارعُ منَ الناقصِ، فتُسكَّنُ الواوُ والياءُ والألفُ في الرفعِ؛ نحوُ: يَغْزُو، ويَرْمِي، ويَخْشَى.

فتُحذَفُ في الجزمِ، وتُفتَحُ الواوُ والياءُ في النصبِ لخفةِ الفتحةِ، وتَثْبُتُ الألفُ ساكنةً في حالةِ النصبِ، كما في حالةِ الرفعِ.

[ما يسقطه الجازم والناقص من النونات]

ويُسقِطُ الجازمُ والناصبُ النوناتِ إلَّا نونَ جمعِ المؤنثِ، فتقول: لَمْ يَغْزُ لَمْ يَغْزُوَا لَمْ يَغْزُوا.

وكذا لَمْ يَرْمِ لَمْ يَرْمِيَا لَمْ يَرْمُوا.

ولَمْ يَرْضَ لَمْ يَرْضَيَا لَمْ يَرْضَوْا، لَمْ تَرْضَ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ يَرْضَيْنَ، لَمْ تَرْضَ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ تَرْضَوْا، لَمْ تَرْضَيْ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ تَرْضَيْنَ، لَمْ أَرْضَ لَمْ نَرْضَ.

فتقولُ في النصبِ: لَنْ يَغْزُوَ لَنْ يَغْزُوَا لَنْ يَغْزُوا.

ولَنْ يَرْمِيَ لَنْ يَرْمِيَا لَنْ يَرْمُوا.

ولَنْ يَرْضَى لَنْ يَرْضَيَا لَنْ يَرْضَوْا، لَنْ تَرْضَى لَنْ تَرْضَيَا لَنْ يَرْضَيْنَ، لَنْ تَرْضَى لَنْ تَرْضَيَا لَنْ تَرْضَوْا، لَنْ تَرْضَيْ لَنْ تَرْضَيَا لَنْ تَرْضَيْنَ، لَنْ أَرْضَى لَنْ نَرْضَى.

وتَثبتُ لامُ الفعلِ في فعلِ الإثنينِ وجماعةِ الإناثِ، وتُحذَفُ من فعلِ جماعةِ الذكورِ وفعلِ الواحدةِ المخاطبةِ.

فتقولُ: يَغْزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، أَغْزُو نَغْزُو.

ويَسْتَوِي فيه لفظُ جماعةِ الذكورِ والإناثِ في الخطابِ والغَيبةِ جميعًا، لكنَّ التَّقديرَ مختلفٌ، فوزنُ المذكرِ يَغفُونَ وتَغفُونَ، ووزنُ جمعِ المؤنثِ يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ.

فتقول: يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ أَرْمِي نَرْمِي.

وأصلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ ففُعِلَ فيه كما فُعِلَ برَضُوا.

وهكذا حكمُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مكسورًا، ك:يُهْدِي، ويُنَاجِي، ويَرْتَجِي، ويَنْبَرِي، ويَشْتَرِي، ويَسْتَدْعِي، ويَرْعَوِي، ويَغرَوْرِي.

وتقولُ: يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانَ يَرْضَيْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ، أَرْضَى نَرْضَى.

وهكذا قياسُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مفتوحًا، نحوُ: يَتَمَطَّى يَتَمَطَّيَانِ يَتَمَطَّوْنَ، تَتَمَطَّى تَتَمَطَّيَانِ يَتَمَطَّيْنَ، تَتَمَطَّى تَتَمَطَّيَانِ تَتَمَطَّوْنَ، تَتَمَطَّيْنَ تَتَمَطَّيَانِ تَتَمَطَّيْنَ، أَتَمَطَّى نَتَمَطَّى.

وأَحْيَا يُحْيِي إِحْيَاءً، وحَايَا يُحَايِي مُحَايِيَةً ومُحَايَاةً، واسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي والأمرُ اسْتَحْيِ.

ومنهم مَنْ يقولُ: اِسْتَحَى يَسْتَحِي اسْتَحِ، وذلك لكثرةِ الاستعمالِ كما قالُوا: لا أَدْرِ، فيمَا لا أَدْرِي.

[اللفيف المفروق]

والخامسُ: المعتلُّ الفاءِ واللامِ، ويقالُ له: اللفيفُ المفروقُ، فتقولُ: وَقَى يَقِي؛ كرَمَى يَرْمِي، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ ...إلى آخره.

والأمر منه: قِ، فيَصيرُ الأمرُ على حرفٍ واحدٍ، ويَلزَمُه الهاءُ في الوقفِ، فيقالُ: قِهْ قِيَا قُوا، قِي قِيَا قِينَ.

وتقولُ في التأكيدِ: قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ، قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ، وبالخفيفة: قِيَنْ قُنْ قِنْ.

وتقول: وَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضَى.

والأمر منه: اِيجَ كـ:اِرْضَ.

[المعتل الفاء والعين]

والسادسُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ؛ كيَيْنَ اسمَ مكانٍ ويَوْمٍ ووَيْلٍ ولا يُبنَي منه فعلٌ.

[المعتل الفاء والعين واللام]

والسابعُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللامِ، وذلك واوٌ وياءٌ لِاسْمَيِ الحرفَينِ.

[المهموز]

فصلٌ في المهموزِ: حُكمُ المهموزِ في تصاريفِ فعلِه كحكمِ الصحيحِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ، لكنَّها قد تُخَفَّفُ إذا وقَعتْ غيرَ أوَّلٍ؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق.

فتقولُ: أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ.

اصلُ غَازٍ غَازِوٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها، كما قُلِبَتْ في غُزِيَ، ثم قالُوا غَازِيَةٌ لأنَّ المؤنثَ فرعُ المذكرِ والتاءُ طارِئةٌ.

وتقولُ في المفعولِ منَ الواويّ: مَغْزُوٌّ، ومن اليائيّ: مَرْمِيٌّ.

قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياءِ الثانِي ويُكسَرُ ما قبلَها؛ لأنّ الواوَ والياءَ إذا اجتَمَعَتا في كلمةٍ واحدةٍ والأُولَى منهما ساكنةٌ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ.

[وزن فَعُول وفَعِيل من الناقص]

وتقولُ في فَعُولٍ منَ الواويِّ: عَدُوٌّ، ومن اليائيِّ: بَغِيٌّ، وفي فَعِيلٍ من الواويِّ: صَبِيٌّ، ومن اليائيِّ: شَرِيٌّ.

[مزيد الثلاثي من الناقص]

والمزيدُ فيه تُقلَبُ واوُه ياءً؛ لأنّ كلَّ واوٍ إذا وَقَعَتْ رابعةً فصاعدًا ولم يكنْ ماقبلَها مضمومًا قُلِبَتِ الواوُ ياءً.

فتقول: أَعْطَى يُعْطِي، واعْتَدَى يَعْتَدِي، واسْتَرْشَي يَسْتَرْشِي.

وتقولُ معَ الضميرِ: أَعْطَيْتُ، واعْتَدَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا.

[اللفيف المقرون]

النوعُ الرابعُ: المعتلُّ العينِ و اللامِ، ويقالُ له: اللفيفُ المقرونُ، فتقولُ:شَوَى يَشْوِي شَيًّا؛ مثلَ: رَمَى يَرْمِي رَمْيًا، وقَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً، ورَوِيَ يَرْوَى رَيًّا، مثلَ: رَضِيَ يَرْضَى رَضْيًا.

فهو رَيَّانُ وامْرَأَةٌ رَيًّا؛ مثلَ: عَطْشَانَ وعَطْشَى، وأَرْوَى كـ:أَعْطَى، وحَيِيَ كـ:رَضِيَ وحَيَّ يَحْيَا حَيْوةً، فَهُوَ حَيٌّ وحَيِيَا وحَيَّا فهما حَيَّانِ وحَيِيُوا وحَيُّوا فَهُمْ أَحْيَاءٌ، ويجوزُ حَيُوا بالتخفيفِ كـ:رَضُوا. والأمرُ منها: اِحْيَ كـ:اِرْضَ.

وأَحْيَا يُحْيِي إِحْيَاءً، وحَايَا يُحَايِي مُحَايِيَةً ومُحَايَاةً، واسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي والأمرُ اسْتَحْيِ.

ومنهم مَنْ يقولُ: اِسْتَحَى يَسْتَحِي اسْتَحِ، وذلك لكثرةِ الاستعمالِ كما قالُوا: لا أَدْرِ، فيمَا لا أدْرِي.

[اللفيف المفروق]

والخامسُ: المعتلُّ الفاءِ واللامِ، ويقالُ له: اللفيفُ المفروقُ، فتقولُ: وَقَى يَقِي؛ كرَمٰى يَرْمِي، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ ...إلى آخره.

والأمر منه: قِ، فيَصيرُ الأمرُ على حرفٍ واحدٍ، ويَلزَمُه الهاءُ في الوقفِ، فيقالُ: قِهْ قِيَا قُوا، قِي قِيَا قِينَ.

وتقولُ في التأكيدِ: قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ، قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ، وبالخفيفة: قِيَنْ قُنْ قِنْ.

وتقول: وَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضٰى.

والأمر منه: اِيجَ كـ:اِرْضَ.

[المعتل الفاء والعين]

والسادسُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ؛ كيَيْنَ اسمَ مكانٍ ويَوْمٍ ووَيْلٍ ولا يُبْنَي منه فعلٌ.

[المعتل الفاء والعين واللام]

والسابعُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللامِ، وذلك واوٌ وياءٌ لِاسْمَيِ الحرفَينِ.

[المهموز]

فصلٌ في المهموزِ: حُكمُ المهموزِ في تصاريفِ فعلِه كحكمِ الصحيحِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ، لكنّها قد تُخَفَّفُ إذا وقَعتْ غيرَ أوّلٍ؛ لأنّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق.

فتقولُ: أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ.

والأمرُ منها: أُومُلْ كانصُرْ، تُقلَبُ الهمزةُ الثانيةُ واوًا؛ لأنَّ الهمزتَين إذا الْتَقَتَا في كلمةٍ واحدةٍ، وثانيتُهما ساكنةٌ وَجَبَ قلبُها بجنسِ حركةِ ما قبلَها كأَمَنَ وأُومِنَ وإِيمَانًا؛ فإنْ كانتِ الأُولَى همزةَ وصلٍ تعودُ الثانيةُ همزةً عند الوصلِ إذا انفَتحَ ما قبلَها: مثلَ: وَأْمُلْ.

وحَذَفُوا الهمزةَ في خُذْ وكُلْ ومُرْ على غيرِ القياسِ لكثرة الاستعمالِ.

وقد يجيءُ وَأْمُرْ على الأصلِ عند الوصلِ؛ كقوله تعالى:﴿وَأْمُرْ اَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ﴾.

وأَزَرَ يَأْزِرُ، وهَنَأَ يَهْنِئُ كضَرَبَ يَضْرِبُ والأمرُ منها إيزِرْ.

وأَدُبَ يَأْدُبُ؛ ككَرُمَ يَكْرُمُ، والأمرُ منها: أُودُبْ.

وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ، والأمرُ: اسْئَلْ، ويجوزُ سَالَ يَسَالُ سَلْ بالتخفيف، أصلهُ: اسْأَلْ.

وأَبَ يَؤُوبُ أُبْ، وسَاءَ يَسُوءُ كصَانَ يَصُونُ، وجَاءَ يَجيءُ ككَالَ يَكِيلُ، فهو سَاءٍ وجَاءٍ.

وأَسَا يَأْسُو كدَعَا يَدْعُو، وأَتَى يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي. والامرُ منه: إيتِ، ومنهم مَنْ يقولُ تِهْ تشبيهًا بـ"خُذْ".

ووَأَى يَئِي كوَقَى يَقِي، وأَوَى يَأْوِي أَيًّا، كشَوَى يَشْوِي شَيًّا، والامرُ إيوِ كـ:اشْوِ. ونَأَى يَنْأَى كرَعَى يَرْعَى.

[أحكام يَرَى]

وكذلك قياسُ رَأَى يَرْأَى، لكنّ العَربَ قد اجتَمعتْ على حذفِ الهمزةِ من مضارعِهِ، فقالُوا: يَرَى يَرَيَانِ يَرَوْنَ، تَرَى تَرَيَانِ يَرَيْنَ، تَرَى تَرَيَانِ تَرَوْنَ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى.

واتّفقَ في خطابِ المؤنثِ، لفظُ الواحدةِ والجمعِ المؤنثِ، لكنَّ الواحدةَ تَفْيَنَ، والجمعَ تَفْلَنَ.

فإذا أَمَرْتَ منه قُلتَ على الأصلِ: ارْءَ كـ:اِرْعَ وعلى الحذفِ: "رَ"، ويَلْزَمُهُ الهاءُ في الوقفِ، فتقولُ: رَهْ رَيَا رَوْا، رَیْ رَيَا رَيْنَ.

وبالتأكيد رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ، رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ.

وبالخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ؛ فهو رَاءٍ كرَاعٍ رَائِيَانِ رَاؤُونَ، كـ:رَاعِيَانِ رَاعُونَ، وذَاكَ مَرْئِيٌّ كمَرْعِيٍّ.

وبناءُ أَفْعَلَ منه مُخالفٌ لأخَواتِه أيضًا، فتقولُ: أَرَى يُرِي إِرَاءً وإِرَائَةً، فهو مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ، مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ.

وذاك مُرًى مُرَيَانِ مُرَوْنَ، مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ.

وتقولُ في الأمرِ: أَرِ أَرِيَا أَرُوا، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ.

بالتأكيد: أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ.

وتقولُ في النهي: لَاتُرِ لَاتُرِيَا لَاتُرُوا، لَاتُرِي لَاتُرِيَا لَاتُرِينَ.

وبالتأكيد: لَاتُرِيَنَّ لَاتُرِيَانِّ لَاتُرُنَّ، لَاتُرِنَّ لَاتُرِيَانِّ لَاتُرِينَانِّ.

وتقولُ في افْتَعَلَ منَ المهموز الفاءِ: ايتَالَ كاخْتَارَ وايتَلَى كاقْتَضَى.

[اسما الزمان والمكان]

فصلٌ: بناءُ اسمي الزمانِ والمكانِ؛ من يَفْعِلُ بالكسر على مَفْعِلٍ بكسرِ العينِ كالْمَجْلِسِ والْمَبِيتِ، ومنْ يَفْعَلُ ويَفْعُلُ بفتحِ العينِ وضمِّها على مَفْعَلٍ بالفتح كالْمَذْهَبِ، والْمَشْرَبِ، والْمَقَامِ.

وشَذَّ الْمَسْجِدُ، والْمَشْرِقُ، والْمَغْرِبُ، والْمَطْلِعُ، والْمَجْزِرُ، والْمَفْرِقُ، والْمَسْكِنُ، والْمَنْبِتُ، والْمَسْقِطُ، والْمَنْسِكُ، والْمَرْفِقُ.

وحُكي الفتحُ في بعضِها، وأُجِيزَ في كلِّها؛ هذا إذا كان الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللامِ، ومنَ المعتلِّ الفاءِ مكسورٌ أبدًا؛ كالْمَوْعِدِ، والْمَوْضِعِ، والْمَوْسِمِ؛ ومن المعتلِّ اللامِ مفتوحٌ أبدًا؛ كالْمَرْعَى، والْمَأْوَى، والْمَرْمَى، والْمَرْضَى، والْمَغْزَى.

وقد تَدخُلُ على بعضِها تاءُ التأنيثِ؛ كالْمَظِنَّةِ، والْمَقْبَرَةِ، والْمَشْرِقَةِ، وشذَّ الْمَقْبُرَةُ، والْمَشْرُقَةُ بالضم فيهما.

ومما زادَ على الثلاثةِ؛ كاسمِ المفعول كالْمُدْخَلِ، والْمُقَامِ.

وإذا كَثُرَ الشيءُ بالمكانِ قيلَ فيه: مَفْعَلَةٌ بالفتح منَ الثلاثيِّ المجردِ فيقالُ له: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ.

[اسم الآلة]

وأمّا اسمُ الآلةِ -وهو ما يُعَالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ إليه- فيَجيءُ على مثالِ: مِحْلَبٍ، ومِكْسَحَةٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِصْفَاةٍ، وقالُوا: مِرْقَاةٌ على هذه، ومَنْ فَتَحَ الميمَ أراد المكانَ.

وشذَّ مُدْهُنٌ، ومُسْعُطٌ، ومُدُقٌّ، ومُنْخُلٌ، ومُكْحُلَةٌ، ومُحْرُضَةٌ، مضمومةَ الميمِ والعينِ، وجاءَ مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس.

[اسم المرّة]

تنبيه: المَرَّةُ من مصدرِ الثلاثيِّ المجردِ على فَعْلَةٍ بالفتح.

تقولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وقُمْتُ قَوْمَةً، وممّا زادَ على الثلاثة بزيادةِ الهاءِ؛ كالإِعْطَاءَةِ والانطلاقةِ إلّا ما فيه تاءُ التأنيثِ منهما، فالوصفُ فيه بالواحدةِ واجبٌ؛ كقولك: رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً، ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً.

[بناء النوع]

والْفِعْلَةُ بالكسرِ للنوعِ منَ الفعلِ؛ تقولُ: هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ والْجِلْسَةِ.



مقدمة الشرَّاح

((شرح تصريف العزي))

للإمام مسعود بن عمر القاضي التفتازانيّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ أَزْوَى زَهَرٍ تَخرجُ في رياض الكلام من الأكْمام، وأبْهَى حِبَرٍ تُحاكُ بِبَنانِ البيانِ وأسنانِ الأقلام، حَمْدُ الله سبحانه على تواتُر نَعْمائِه الوافرةِ الظَّاهرةِ، وترادُفِ آلائه المتوافِرة المتظافِرة.

ثم الصلاةُ والسلامُ على نبيه محمدٍ المبعوثِ من أشرف جراثِيمِ الأنام، وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام، وأزِمَّة الإسلام.

وبعد:

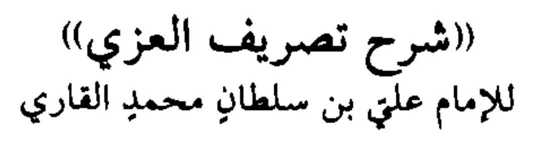
فيقول الفقيرُ إلى اللهِ الغنيِ، مسعودُ بنُ عمرَ القاضي التفتازانيُّ، -بَيَّض الله غُرَّةَ أحواله، وأَوْرَقَ أغصانَ نُ آمالِه-: لَمَّا رأيت مختصرَ التصريف الذي صنَّفه الإمامُ الفاضلُ، العالمُ الكاملُ، قِ قُدْوَةُ المحققين، عزُّ المِلَّة والدينِ عبدُ الوهَابِ بنُ ابراهيمَ الزَّنْجانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مختصَرًا ينطوي على مباحثَ شريفةٍ، ويحتوي على قواعدَ لطيفةٍ، سَنَحَ لي أن أشرحَه شرحًا يُذَلِّلُ من اللَّفْظ صِعابَه، ويَكشِفُ عن وجه المعاني نِقَابَه، ويستكشفُ مكنونَ غَوامضه، ويستخرج سِرَّ حُلْوِه من حامضه، مضيفًا إليه فوائدَ شريفةً، وزوائدَ لطيفةً، مما عَثَرَ عليه فكري الفاترُ، ونظري القاصرُ، بعون الله القادر.

والمرجوُّ ممَّن اطَّلَعَ فيه على عَثْرَةٍ أن يَدْرَأَ بالحسنة السيئةَ، فإنَّه أوَّلُ ما أَفْرَغْتُهُ في قالَب الترتيب والترصيف، مختصِرًا في هذا المختصَر ما قَرَأْتُهُ في علم التَّصريف.

ومن الله تعالى الاستعانةُ، وإليه الزُّلْفَى، وهو حَسْبُ من تَوَكَّلَ عليه وكفى.

فها أنا أشرعُ في المقصود، بعون الله الملك المعبود، فأقول:

لَمَّا كان من الواجب على كلِّ طالبٍ لشيءٍ أن يَتَصَوَّرَ ذلك الشيءَ أوّلًا ليكونَ على بصيرةٍ في طلبه، وأن يتصورَ غايَتَهُ؛ لأنَّه هو السببُ الحامِلُ على الشروع في الطلب؛ بَدَأَ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بتعريف التَّصريف على وجهٍ يتضمَّن فائِدَتَهُ متعرِّضًا لمعناه اللغويِّ إشعارًا بالمناسبة بين المعنيين، فقال مخاطبًا بالخطاب العامِّ:



«شرح تصريف العزي»
للإمام عليّ بن سلطانِ محمدِ القاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن يستحقُّه في الأولى والأخرى، في جميع الأمكنة والأزمان، ويجب صَرْفُ عَنَان الشُّكْر إلى نحو ثنائه بالأولَى والأخرَى في اللِّسان والجَنَان. والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتمَّان، على محمدٍ عبدِه ورسولِه الجامعِ لبديع المعاني والبيان، وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبَّائه المنعوتِين بكمال الإيمان، وجمالِ الإيقان.

أما بعدُ: فيقول الواثقُ بربِّه الباري، عليُّ بنُ سلطانِ محمدٍ القاري:

إنَّ هذا تعليقٌ لطيفٌ، وتحقيقٌ طريفٌ، يَحُلُّ بعضَ المشكلات من جهة المَبْنَى أو المعنى في الكلمات المُعْضِلات المنسوبةِ إلى العلامة الرَّبانيِّ، والفهَّامة الصَّمَدانيِّ، عِزِّ الملَّة والدِّين، عبدِ الوهابِ الزَّنجانيِّ، عملًا بما في قوله تعالى:﴿وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران، ٧٩] ، وقد فُسِّرَ بأنَّهم الذين يُرَبُّون النَّاسَ بصغار العلوم قبل كِبارها، وقد قيل: إنَّ الخلقَ ما حُرِموا الوصولَ، إلا بتركِ الأصول، والاشتغالِ بالفُضُول.

ومن المعلوم أنَّ أصلَ العلوم ومدارَ أساسِها علمُ اللُّغَة. وما يتعلَّقُ بها من جزئيِّها وكلِّيِّها نبراسها؛ فإنَّ به يتَّضحُ معاني الكتاب والسُّنَّة التي هي أصلُ المعرفة وفصلُ لباسه.

«شرح تصريف العزي»
لأبي الحسن عليّ بن هشامِ الكيلانيّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخُ الإمامُ العالمُ العلَّامةُ الأستاذُ أبو الحسن عليُّ بن هشامٍ الكيلانيُّ الشَّافعيُّ فسح الله له في قبره:

*** *** ***


شروح العزي



الحمد لله ربِّ العالمين، والصلوةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وآلِه أجمعين.
اعلم: أن التصريفَ في اللغة: التغييرُ. وفي الصِناعة: ....

[تعريف التصريف]

التفتازاني (اعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ) وهو تفعيلٌ من الصَّرْف للمبالغة والتَّكثير (فِي اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ) تقول: "صَرَّفْتُ الشيءَ" أي: غَيَّرْتُهُ، يعني: أن للتصريف معنيين: لغويٌّ، وهو ما وَضَعَهُ له واضعُ لغة العرب، واللغةُ: هي الألفاظُ الموضوعةُ للمعاني، من "لَغِيَ" بالكسر في الماضي "يَلْغَى لَغًا" إذا لَهِجَ بالكلام، وأصلها: لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاءُ عِوَضٌ، وجمعها: لُغًى مثلُ: بُرَةٍ وبُرًى.

وصِناعيٌّ، وهو ما وَضَعَهُ له أهلُ هذه الصناعة، وإليه أشار بقوله: (وَفِي الصِّنَاعَةِ) بكسر الصاد، وهي العلمُ الحاصلُ من التَّمَرُّن على العمل، والمراد ههنا: صناعةُ التصريف، أي: التصريفُ في الاصطلاح:

القاري قال رضي الله تعالى عنه: (اِعْلَمْ) مخاطِبًا خطابَ العامّ، لطالب هذا المَرام، كما قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[محمد، ١٩] خطابًا لمن هداه، إلى الإعراض عما سواه.

وقد سدَّ مسدَّ مفعوليْه قولُه: (أنَّ التَّصريفَ في اللُّغَة: التَّغييرُ) واختاره على الصَّرْف في المبنى، وإن كان هو أَخْصرَ ويشارِكُه في المعنى؛ لأنَّه قَصَدَ فيه التَّكثير، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[البقرة، ١٦٤] أي: تغييرِها جهةً وصفةً، فتارةً من اليمين وأخرى من اليسار، ونحوِ ذلك مرّةً حارّةً وأخرى باردةً، ورخاوةً وعاصفةً كما يقتضي هنالك.

والمرادُ باللُّغَة: لسانُ العرب، فإنَّه ميزانُ الأدب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[ابراهيم، ٤] ، ولِمَا ورد: ((أَحِبُّوا العَرَبَ لِثَلَاثٍ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ اللهِ عَرَبِيٌّ، وَلِسَانُ أَهْلِ الجَنَّةِ فِي الجَنَّةِ عَرَبِيٌّ))[١].

(وفي الصِّناعة) بكسر الصاد، وهي في اللُّغَة: حِرْفَةُ الصَّانع وعملُه. الصَّنعةُ، أعمُّ من أن يكون حسيًّا أو معنويًّا، والمرادُ بها ههنا: اصطلاحُ الصرفيّين.

[١] رواه الطبراني في المعجم الكبير، رقم الحديث: ١١٤٤١؛ والمعجم الأوسط، رقم: ٥٥٨٣؛ والحاكم في المستدرك على الصحيحين، رقم: ٦٩٩٩؛ والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: ١٣٦٤، ١٤٩٦

الجرجاني قال: (اعلم أنَّ التَّصريفَ في اللُّغَة: التَّغييرُ، وفي الصِّناعة: ....

الكيلاني (اعلم) أيُّها المتعلِّمُ (أنَّ التَّصريفَ) أي: هذا اللَّفظَ معناه (في اللُّغَة) أي: لغةِ العرب: (التَّغييرُ) مطلقًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ أي: تغييرِها من حالٍ إلى حالٍ، ومن جهةٍ إلى جهةٍ.(و) معناه (في الصِّناعة) أي: في اصطلاح أرباب هذا الفنِّ: ....



تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلِفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لاتحصُلُ إلّا بها.

التفتازاني (**تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ**) أي: تغييرُهُ. و"الأصلُ": ما يُبْنَى عليه الشيء، والمراد ههنا: المصدرُ (**إِلَى أَمْثِلَةٍ**) أي: أَبْنِيَةٍ وصِيَغٍ، وهي الكَلِمُ باعتبار الهيئات التي تَعْرِضُ لها من الحركات والسكنات وتقديمِ بعض الحروف على بعضٍ وتأخيرِه عنه (**مُخْتَلِفَةٍ**) باختلاف الهيئات كضَرَبَ ويَضْرِبُ ونحوِهما من المشتقّات (**لِمَعَانٍ**) جمع معنىً، وهو في الأصل مصدرٌ مِيمِيٌّ من العناية، نُقِلَ إلى معنى المفعول، وهو ما يُرَادُ من اللفظ؛ أي: التَّصريفُ تحويلُ المصدر إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لأجل حصول معان (**مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ**) تلك المعاني (**إِلَّا بِهَا**) أي: بهذه الأمثلة. وفي هذا الكلام تنبيهٌ على أنَّ هذا العلمَ مُحْتَاجٌ إليه، مثلًا: الضربُ هو الأصلُ الواحدُ، فتحويلُه إلى ضَرَبَ ويَضْرِبُ وغيرِهما ليحصل المعنى المقصودُ من الضرب الحادث في الزَّمان الماضي أو الحال أو غيرِهما هو التَّصريفُ في الاصطلاح، والمناسبةُ بينهما ظاهرةٌ، والمرادُ بالتصريف ههنا: غيرُ علم التَّصريف الذي هو معرفةُ أحوال الأبنية.

القاري (**تحويلُ الأصل الواحد**) أي: نقلُ المصدر على قول الأكثر، والوجهِ المعتبر، (**إلى أمثلةٍ مختلفةٍ**) أي: أبنيةٍ متفاوتةٍ، وهيئاتٍ مؤتلفةٍ، من الماضي والمضارع واسمَي الفاعل والمفعول والجحد والنَّفي والأمر والنَّهي وأمثالها على وجهِ تفصيلها وإجمالها. ثم أشار إلى فائدةِ هذا التَّحويل الشَّريف، ونتيجةِ هذا التَّبديل المُنيف، حيث علَّله بقوله: (**لمعانٍ مقصودةٍ**) أي: لأجل حصولِ مَطالبَ مرادةٍ في مقامِ وصولٍ، (**لا تَحْصُلُ**) أي: تلك المعاني المقصودةُ (**إلا بها**) أي: إلا في ضِمْنِ الأمثلة المختلفة الموروده، وبيانُهُ: أنَّ المصدرَ الذى هو الأصلُ من الضَّرْب والنصرِ وغيرهما يشملُ ما صَدَرَ عن واحدٍ أو اثنين أو جماعةٍ، سواءٌ يكون متكلِّمًا أو غائبًا أو مخاطَبًا، معلومًا أو مجهولًا، يستوي كونه في الزَّمان الماضي والحال والاستقبال، أو في لباس الجحد أو النَّفْي، أو بطريق الأمر أو النَّهي، فلا بُدَّ من اختلاف المباني؛ ليُستفادَ منه تفاوُتُ المعاني.

الجرجاني **تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تَحْصُلُ إلا بها**).

الكيلاني (**تحويلُ الأصل الواحد**) أي: تغييرُهُ، والأصلُ الواحدُ: هو المصدرُ عند علماء البصرة على المعتمَد، والفعلُ الماضي عند علماء الكوفة. (**إلى أمثلةٍ مختلفةٍ**) وهي الماضي، والمضارعُ، والأمرُ، والنَّهيُ، والنَّفيُ، والجَحْدُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، واسمُ الزَّمان، واسمُ المكان، واسمُ الآلة، والمرَّة، والنَّوع. (**لمعانٍ**) أي: التَّحويلُ المذكورُ لأجل حصولِ معانٍ (**مقصودةٍ**) من هذه الأمثلة المختلفة، (**لا تَحْصُلُ**) أي: هذه المعاني المقصودةُ (**إلَّا بها**) أي: بتلك الأمثلة المختلفة.
وبالجملة: الضَّربُ هو الأصلُ الواحدُ، فتغييرُهُ إلى: ضَرَبَ ويَضْرِبُ واضْرِبْ وغيرِها من الأمثلة لتحصل المعاني المقصودةُ منها هو التَّصريفُ لغةً واصطلاحًا.



....

التفتازاني واختار "التَّحويلَ" على "التغيير"؛ لِما في التحويل من معنى النقل، قال في ((المُغْرِب)): التحويلُ: نَقْلُ الشيءِ من موضعٍ إلى موضعٍ آخر، ....

القاري ثم اعلم أنَّ اللُّغةَ بحرٌ عميقٌ لا يمكن الإحاطةُ بجميع أجزائه، إلا لمن أَطْلَعه اللهُ عليه من أهل اصطفائه، إلا أنَّ في هذه المقدِّمة في معرفة لغةِ العربية بيانَ بعض القواعد الكليَّة، يُستخرجُ منها الأمثلةُ الجزئيَّةُ، ....

الجرجاني **أقول**: اعلم أنَّ من جملة العلوم **الأدبيَّة**: علمَ التَّصريف، وللتَّصريف معنيان: لغويٌّ وصِناعيٌّ، فالتَّصريفُ في اللُّغَة: التَّغييرُ، ومنه: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ [١] وهو تحويلُها من حالٍ إلى حالٍ جَنوبًا وشَمالًا، وصَباءً ودَبُورًا.

(**اعلم**) أمرٌ من: "عَلِمَ يعلمُ"، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ له، وهو من أفعال القلوب يستدعي المفعولين، و(**أنَّ**) حرفٌ من حروف المشبهّة بالفعل، وحروفُ المشبَّهةِ بالفعل ستَّةٌ: إحداها: "أنّ"، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، فيسمَّى المبتدأ اسمًا لها، والخبرُ خبرًا لها، و"أنّ" مع اسمها وخبرها سادٌّ مسدَّ المفعولين لـ"اعلم".

و(**التَّصريف**) تفعيلٌ من الصَّرْف، واختار "التَّصريفَ" دون "الصَّرْف"؛ لأنَّ علمَ التَّصريف علمٌ شريفٌ، وفيه تصرُّفاتٌ كثيرةٌ، فذكر لفظًا فيه مبالغةٌ.

واللُّغةُ في الاصطلاح: ما يُعَبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم.

والتَّغييرُ: إحداثُ شيءٍ لم يكن قبله.

وفي قوله: (**في اللُّغة**) [الفاء][٢] متعلِّقةٌ بمقدَّرٍ تقديرُهُ: التَّصريف الكائن[٣] في اللُّغَة التَّغيير.

(**وفي الصِّناعة**) أي: في اصطلاح أهل هذا الفنِّ عبارةٌ عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تَحْصُلُ تلك المعاني المقصودةُ إلا بتلك الأمثلة المختلفة.

واعلم أنَّ التَّصربفَ في أصل الوضع مصدرٌ جُعِلَ عَلَمًا لهذا العلم؛ لِمَا بينهما من المناسبة، وهي أنَّ التَّصريفَ تغييرٌ، وهذا العلمُ علمٌ يُعرفُ به تغييراتُ الكلمة.

---

[١] البقرة، ١٦٤

[٢] ما بين المعكوفتين لم توجد في الأصل، وزيدت من عندنا، واتبعنا هذا الاساس في سائر المواضع.

[٣] وفي الأصل : كائن والصواب ما أثبتناه

الكيلاني ....

....

التفتازاني وقال في ((الصِحاح)): التحويلُ النقل من موضعٍ إلى موضعٍ آخرَ، وحَوَّلَهُ فتَحَوَّلَ، و"حَوَّلَ" أيضًا بنفسه يتعدى ولا يتعدى، والاسم منه: الحِوَلُ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ ، فهو أخصُّ من التغيير. ولا يخفى أنك تَنْقُلُ حروفَ الضرب إلى ضَرَبَ ويَضْرِبُ وغيرِهما، فيكون التحويلُ أَوْلى من التغيير. ولا يجوز أن يُفَسَّرَ "التصريفُ" لغةً بالتحويل؛ لأنه أخصُّ من التصريف.

ثم التَّعريفُ يشتمل على العِلَلِ الأربع، قيل: التحويلُ هو الصورة، ويدلُّ بالالتزام على الفاعل، وهو المحوِّلُ، والأصلُ الواحدُ هو المادةُ، وحصولُ المعاني المقصودة هي الغايةُ.

فإن قلت: المحوِّلُ للأمثلة أ هو الواضعُ أم غيره؟

قلت: الظَّاهرُ: أنه كلُّ من يَصْلُحُ لذلك، كما يقال في العرف: صرفتُ الكلمةَ، لكنَّه في التحقيق هو الواضعُ؛ لأنه هو الذي حَوَّلَ الأصلَ الواحدَ إلى الأمثلة.

وإنَّما قلنا: إنه حَوَّلَ الأصلَ الواحدَ إلى أمثلة، أي: اشتقَّ الأمثلةَ منه، ولم يَجْعَلْ كلا من الأمثلة صيغةً موضوعةً برأسها؛ لأن هذا أَدْخَلُ في المناسبة، وأقربُ إلى الضَّبْط.

القـاري وقد أشار المصنِّفُ إلى وجه الارتباط الصُوريِّ بين المعنى اللُّغويِّ والاصطلاحيِّ، وأفادَ أنَّ اللُّغويَّ هو المعنى الأعمُّ، والاصطلاحيَّ هو المعنى الأخصُّ الأتمُّ كما في سائر الاصطلاحات الشرعيَّة والاعتباراتِ العرفيَّة، فالصَّومُ مثلًا هو مطلقُ الإمساك، وشرعًا: إمساكٌ خاصٌّ هناك، وكذلك الحجُّ والنِّكاحُ وأمثالُ ذلك.

الجرجاني والصِناعةُ في اللُّغَة: الحرفةُ، وفي الاصطلاح بمعنى اتِّفاق جماعةٍ على تخصيصِ شيءٍ بشيءٍ يناسبُه معنىً، كاتِّفاق أهل هذا الفنِّ على كونه عَلَمًا لهذا الفنِّ لِمَا بينهما من المناسبة كما مرَّ.

و(**التَّحويلُ**) تفعيلٌ من: "حَالَ يحولُ" إذا تغيَّرَ وتبدَّلَ، ومنه: الحَوْلُ، وهو العامُ، يسمَّى به؛ لتحوُّله من حالٍ إلى حالٍ، ومن زمانٍ إلى زمانٍ من الفصول الأربعة. والفرقُ بين التَّغيير والتَّحويل: أنَّ التَّغييرَ لا يكون إلا متعدِّيًا، والتَّحويل يكون لازمًا ومتعدِّيًا. وقيل: إنَّ التَّحويلَ يُستعملُ في الذَّات، كما يقال: حوّل فلانٌ من مكانِ كذا إلى مكانِ كذا، والتَّغيير يُستعملُ في الصِّفات، كما يقال: تغيَّرَ وجهُ الفلان من الحُمْرة إلى الصُفْرة. وقيل: إنَّ التَّحويلَ أخصُّ من التَّغيير.

الكيـلاني ....

....

التفتازاني واختار الأصلَ الواحدَ على المصدر؛ ليَصِحَّ على المذهبين، فإنَّ الكوفيين يجعلون المصدرَ مشتقًّا من الفعل، فالأصلُ الواحدُ عندهم الفعلُ.

والعمدةُ في استدلالهم: أنَّ المصدرَ يُعَلُّ بإعلال الفعل، فهو فرعُ الفعل، يدور معه في الإعلال وجودًا في "يَعِدُ عِدَةً" وعدمًا في "وَجَلَ يَوْجِلُ وَجَلًا"، ومَدَارِيَّتُه تدل على أصالته.

وأجيب عنه: بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيَّتُهُ في الاشتقاق، كما أنَّ نحو: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ فرعُ: يَعِدُ في الإعلال مع أنَّه ليس بمشتقٍ منه، وتأخيرُ الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كونَ إعلال المصدر متأخّرًا عن إعلال الفعل. فتأمَّل.

القـاري هذا، وبلسان الإشارة وبيان البشارة: أنَّ الله سبحانه وتعالى مُظْهِرُ الأسماء والصِّفات، ومظهرُ الأفعال والمصنوعات، فهو المصدرُ الحقيقيُّ القدرِ، الذي يبدو منه ويرجعُ إليه الأمرُ، فليس في الكون غيرُ ذاته وصفاتِه، وأفعالِه ومكوَّناتِه، ومن ههنا قال بعضُ الأبرار: "ليس في الدَّار غيرَه ديَّارٌ".

الجرجاني و(**الأصلُ**): ما يُبْنَى عليه غيرُهُ، والمرادُ بالأصل الواحد عند البصريّين ههنا: المصدرُ، وهو الاسمُ الذي يُشتقُّ منه الفعلُ، والمصدرُ أصلٌ عند البصريّين وفرعٌ عند الكوفيّين. حجَّةُ البصريين باشتقاق الفعلِ منه: أنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدث والزَّمان، فلو كان المصدرُ مشتقًّا من الفعل؛ لدلَّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ من الحدث والزَّمان وعلى معنىً ثالثًا، كما دلَّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول، فلَمَّا لم يكن المصدرُ كذلك؛ عُلِمَ أنَّه ليس مشتقًّا منه. وحجَّةُ الكوفيين: أنَّ المصدرَ يعتلُّ باعتلال الفعل، ويصحُّ بصحَّته، ألا ترى أنَّك تقول: قامَ قيامًا، فيعتلُّ المصدرُ باعتلال فعله، فتقولُ: قاوَلَ مقاولةً، فيصحُّ المصدرُ لصحَّةِ فعله؟ وقالوا أيضًا: الفعلُ عاملٌ فى المصدر، ومرتبةُ العامل أن يكون قبلَ مرتبة المعمول ومقدَّمًا عليه. ويمكن أن يجاب عن مذهب الكوفيين ناصرًا لمذهب البصريين: بأنَّ ما ذكروه لا حُجَّةَ لهم، وأمَّا قولهم: إنَّه يعتلُّ باعتلال الفعل ويصحُّ بصحَّتِه؛ فلا يدلُّ على أنَّ المصدرَ فرعٌ؛ لجواز اعتلال المصدر باعتلال الفعل؛ لِمَا بينهما من المناسبة طَلَبًا للتَّشاكل، فلا يدلُّ على أنَّه أصلٌ، ألا ترى أنَّ بعضَ الأفعال قد يعتلُّ باعتلال الآخر، ولا يدلُّ على أنَّ بعضَها أصلٌ لبعضها، كما أنَّ المضارعَ يعتلُّ باعتلال الماضي، نحوُ: قام يَقُومُ، ويصحُّ بصحَّته، نحوُ: عَوِرَ يعورُ، وليس أحدُهما مشتقًّا من الآخر.

الكيلاني ....

....

التفتازاني واعلم أنَّ مرادنا بالمصدر هو المصدرُ المجرَّدُ؛ لأن المزيدَ فيه مشتقٌّ منه؛ لموافقته إياه فيه بحروفه ومعناه.

فإن قلت: نحن نَجِدُ بعضَ الأمثلة مشتقًّا من الفعل كالأمر واسم الفاعل والمفعول ونحوها.

قلتُ: مَرْجِعُ الجميع إلى المصدر، والكلُّ مشتقٌّ منه: إما بواسطةٍ أو بلا واسطةٍ.

ويجوز أن يقال: اختار الأصلَ الواحدَ على المصدر؛ ليكون أعمَّ من المصدر وغيره، فيشتملُ تحويلَ الاسم إلى المثنى والمجموع والمصغَّر والمنسوب ونحو ذلك، وهذا أقربُ.

فإن قيل: لم اختير التَّصريفُ على الصرف مع أنه بمعناه؟

القـاري ....

الجرجاني وأمَّا قولُهم: إنَّ الأفعالَ تكون عاملةً في المصادر فنقول: يجوز أن تكون عاملةً فيها ولا تكون أصلًا لها، وذلك لأنَّا قد أَجْمَعنا على أنَّ الأفعالَ والحروفَ عاملةٌ في الأسماء، ولم يقل أحد: إنَّها أصلٌ لها، كذلك ههنا.

و(**الواحدُ**) اسمُ فاعلٍ بمعنى المتوحِّد، وقد يُطلقُ على الواحد الذي مبدأُ العدد، والواحدُ: اسمٌ لمن لا يشارِكُه شيءٌ في صفاته، والأحدُ: اسمٌ لمن لا يشاركُهُ شيءٌ في ذاته، وبهذا يُبَيِّنَ الفرقُ بين الواحد والأحد.

و(**الأمثلةُ**) جمعُ قِلَّةٍ، والمرادُ بالأمثلة المختلفة: الماضي والمضارعُ والأمرُ والنَّهيُ واسم الفاعل والمفعول.

و(**المعاني**) جمعُ المعنى على زِنَةِ صيغةِ منتهَى الجموع، والمعنى والفحوى في اللُّغة عبارةٌ عن مقصود الكلام، وفي الاصطلاح عبارةٌ عما يُستفادُ من اللَّفْظ.

و(**المقصودُ**) اسمُ مفعولٍ من القصد، وهو عبارةٌ عن عزيمة القلب نحو المطلوب. والمقصودُ بالمعاني المقصودة: معنى الماضي والمضارع والأمر والنَّهي وغيرها، وهذه المعاني مَخْفِيَّةٌ في الذِّهن، فإذ أردتَ إظهارَها؛ لم يكن إلا بتلك الأمثلة، مثلًا: إذا أردتَ أن تخبِر عن شخصٍ بضربٍ وَقَعَ أو يقعُ لم يكن إلا بقولك: ضرب زيدٌ أو يضربُ، فوُضعتْ هذه الأمثلةُ بإزائها ليُعَبَّرَ بها عنها عند الاحتياج.

الكيلاني ....

....

التفتازاني قلنا: لأنَّ في هذا العلم تصرُّفاتٍ كثيرةً، فاختير لفظٌ يدلُّ على المبالغة والتكثير.
وهٰذا أوَانُ أن نرجع إلى المقصود فنقول:
معلومٌ أنَّ الكلماتِ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، ولَمَّا كان بَحْثُهُ من الفعل وما اشتقّ منه؛ شَرَعَ في بيان تقسيمه إلى ما له من الأقسام فقال: ....

الجرجاني والمرادُ بـ(تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة): أن تحوّل صيغة المصدر إلى الماضي والمضارع وغيرهما، أي: إلى ما يُشتقُّ منه الماضي وغيرُهُ ليكون كلمةً أخرى.
واختلفوا في تعريف الاشتقاق، قال بعضُهم: "الاشتقاقُ: رَدُّ لفظٍ إلى آخرَ لموافقته في الحروف الأصليّة ومناسَبتِه في المعنى." وإنَّما قال بعضُهم: "ردُّ لفظ... إلخ" ليكون التَّعريفُ شاملًا على مذهب البصريّين والكوفيّين في كون المصدر مشتقًّا من الفعل وعكسه؛ لأنَّه لو قال: "ردُّ اسمٍ"؛ اختصَّ بمذهب البصريّين، ولو قال: "ردُّ فعلٍ"؛ اختصَّ بمذهب الكوفيّين، فقولُهُ: "ردُّ لفظٍ إلى آخرَ" يُشعرُ بوجوب التَّغايُر بين المشتقِّ والمشتقِّ منه، وهو كالجنس، والباقي كالفصل. وقوله: "لموافقته" احترازٌ عما لا يوافِقُه أصلًا، وقوله: "في حروفه الأصليَّة" احترازٌ عما لا يوافِقُه فيها، بل في المعنى، كـ"مَنَعَ" و"حَبَسَ"، فلا يقال: إنَّ أحدَهما مشتقٌّ عن الآخر. وقيَّدَ الحروفَ بالأصليَّة؛ ليُعرفَ أنَّ الموافقةَ في غيرها لا تجبُ، كـ"دَخَلَ"، فإنَّه مشتقٌّ من الدُّخول مع أنَّه غيرُ موافِقٍ لمصدره فى الواو التي هي زيادةٌ. وقوله: "لمناسبته في المعنى" احترازٌ عن الموافقة لفظًا دون المعنى، فلا يكون "ضَرَبَ" بمعنى "دَقَّ" مشتقًّا من الضَّرْب بمعنى الذَّهاب، وفيه إشعارٌ بتغاير المعنيين؛ إذ الشَّيءُ لا يناسِبُ نفسَهُ، ولا بُدَّ من تغييرٍ في اللَّفْظ.
والتَّغييرُ المعتبرُ عند الأدباء: إمَّا بالزِّيادة أو النُّقصان، وكلٌّ منهما: إمَّا في الحروف أو في الحركة، فغايتُه أربعةُ أوجهٍ، ثُمَّ في كلِّ مشتقٍّ: إمَّا أن يقع فيه وجهٌ واحدٌ منها، أو اثنان، أو ثلاثةٌ، أو أربعةٌ.
أمَّا القسمُ الأوَّلُ؛ فهو ما وَقَعَ فيه وجهٌ واحدٌ من التَّغيير؛ فأنواعُه أربعةٌ؛ لأنَّ ذلك إمَّا أن يكون بزيادةِ حرفٍ، نحوَ: "كاذب"، فإنَّه مشتقٌّ من الكِذْب، زيدتْ فيه الألفُ، أو بزيادةِ حركةٍ، نحوَ: "نَصَرَ"، فإنَّه مشتقٌّ من النَّصْر، زيدتْ فيه حركةٌ، وهي فتحةُ الصَّاد، والنُّقصانُ إمَّا أن يكون بنقصانِ حرفٍ، كـ"خَفْ" فإنَّه مشتقٌّ من الخَوْف نقص منه حرفٌ، وهو الواو، أو بنقصانِ حركةٍ، نحوُ: "الضَّرْب"، فإنَّه مشتقٌّ من ضَرَبَ على مذهب الكوفيين، وقد نقصتْ منه حركةٌ، وهي فتحةُ الرَّاء.
أما القسمُ الثَّاني؛ وهو ما يقعُ فيه من وجوه التَّغيير اثنان؛ فأنواعُهُ ستَّةٌ؛ لأنَّ التَّغييرَ: إمَّا بزيادةِ حرفٍ وحركةٍ، نحوُ: "ضارِب"، فإنَّه مشتقٌّ من الضَّرْب، زيدتْ فيه حرفٌ، وهو الألفُ، وزيدتْ فيه حركةٌ، وهى كسرةُ الراء، أو نقصان حرفٍ وحركةٍ، نحوُ: "غَلَى"، فإنَّه مشتقٌّ من الغَلَيان،.........

الجرجاني نقص منه الحرفان، وهو الألفُ والنونُ، ونقصتْ منه حركةٌ، وهي حركةُ الياء، أو بزيادة حرفٍ وبنقصانِ حرفٍ، نحوُ: "مسلماتٍ"، فإنَّه مشتقٌّ من مسلمةٍ، زيدتْ فيه الحرفُ، وهو الألفُ وتاءُ الجمع، ونقصتْ منه حرفٌ، وهي التَّاءُ الواحدةُ، أو بزيادةِ حركةٍ وبنقصانِ حركةٍ، نحوُ: "حَذِر"، فإنَّه مشتقٌّ من الحذَر، زيدتْ فيه حركةٌ، وهي كسرةُ الذَّال، ونقصتْ منه حركةٌ، وهي فتحةُ الذَّال، أو بزيادة الحرف ونقصانِ الحركة، نحوُ: "عادّ"، فإنَّه مشتقٌّ من العدد، زيدتْ فيه حرفٌ، وهو الألفُ، ونقصتْ منه حركةٌ، وهي فتحةُ الدَّال الأولى، أو بزيادة الحركة ونقصان الحرف، نحوُ: "نَبَت"، فإنَّه من النَّبات، زيدتْ فيه حركةٌ، وهي فتحةُ التَّاء، ونقصَ منه حرفٌ، وهو الألفُ.

وأمَّا القسمُ الثَّالثُ؛ وهو ما يقعُ فيه من وجوه التَّغيير ثلاثةٌ؛ فأنواعُهُ أربعةٌ؛ لأنَّ التَّغييرَ: إمَّا أن يكون بزيادةِ حرفٍ وحركةٍ ونقصانِ حركةٍ، نحوُ: "اِضْرِبْ"، فإنَّه مشتقٌّ من الضَّرْب، زيد فيه حرفٌ، وهي همزةُ الوصل، وزيد فيه حركةٌ، وهي كسرةُ الرَّاء، ونقصتْ منه حركةٌ، وهي فتحةُ الضَّاد، أو بزيادةِ الحركة وزيادةِ الحرف ونقصان الحرف، نحوُ: "خَافَ"، فإنَّه مشتقٌّ من الخَوْف، زيد فيه حركةٌ، وهي فتحةُ الفاء، وحرفٌ، وهو الألفُ، ونقص منه حرفٌ، وهو الواو، أو بنقصان الحرف مع زيادة الحركة ونقصانِ الحركة، نحوُ: "عِدْ"، فإنَّه مشتقٌّ من وَعَدَ، نقص منه حرفٌ، وهو الواو، ونقصتْ منه حركةٌ، وهي فتحةُ العين، وزيدتْ فيه حركةٌ، وهي كسرةُ العين، أو بنقصان الحركة مع زيادة الحرف ونقصان الحرف، نحوُ: "كائل"[1] اسم فاعلٍ، فإنَّه مشتقٌّ من الكَلاَل، نقصتْ منه حركةُ اللَّام الأولى، ونَقَصَ منه حرفٌ، وهو الألفُ بعد اللَّام الأولى، وزيدتْ فيه حرفٌ، وهو الألفُ قبل اللَّام الأولى.

وأمَّا القسمُ الرَّابعُ؛ وهو ما يقع فيه جمعُ وجوه التَّغيير؛ فهو نوعٌ واحدٌ، نحوُ: "اِرْمِ"، فإنَّه مشتقٌّ من الرَّمْي، زيد فيه حرفٌ، وهو همزةُ الوصل، وزيد فيه حركةٌ، وهي كسرةُ الميم، ونقص منه حرفٌ، وهو الياء، ونقصتْ منه حركةٌ، وهي فتحةُ الرَّاء، فيكون مجموعُ الأنواع خمسةَ عشرَ نوعًا: أربعةٌ للقسم الأوَّل، وستَّةٌ للقسم الثَّاني، وأربعةٌ للقسم الثَّالث، وواحدٌ للقسم الرَّابع.

وقيل: "إخراجُ لفظٍ من لفظٍ بتغييرٍ ما."

والمشتقُّ: "ما له أصلٌ يناسِبُه لفظًا ومعنىً بخلاف المشتقِّ منه."

[1] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر أن يكون "كاالّ"، تدبر!

الجرجاني قوله: (لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا) أي: لا تحصلُ تلك المعاني المقصودةُ إلا بتلك الأمثلة المختلفة، بأن تُحَوّلَ وتصرفَ الأصل الواحد الذي هو المصدرُ إلى الأمثلة المختلفة. إذا عرفتَ هذا؛ فاعلم أنَّ قوله: "وفي الصناعة" عطفٌ على قوله: "في اللُّغة"، وفي قوله: "وفي الصِناعة" [الفاء] متعلِّقةٌ بمقدَّرٍ تقديرُه: التَّصريفُ كائنٌ في الصِناعة تحويل الأصل الواحد، و"الواحد" صفةُ "الأصل"، وفي قوله: "إلى أمثلة مختلفة" [إلى] متعلِّقٌ بالتَّحويل تعلُّقَ المفعول به، والجارُّ مع الجرور في محلِ النَّصب بأنَّه مفعولٌ به لـ"التَّحويل"، والمفعولُ الثَّاني بواسطة "إلى". التَّحويلُ مصدرٌ أضيفَ إلى المفعول الأوَّل الذي هو أصلُ الواحد، و"مختلفة" في قوله: "إلى أمثلة مختلفة" صفةُ "الأمثلة"، واللَّامُ في "لمعان" متعلِّقٌ بـ"التَّحويل" تعلُّقَ المفعول له، واللَّام مع مدخولها في محلِّ النَّصب بأنَّه مفعولٌ له لـ"التَّحويل".

وأحسنُ التَّعريفات أن يكون مشتملًا على العِلَل الأربع، والتَّعريفُ الذي ذكره المصنِّفُ مشتملٌ على العِلَل الأربع، أعني: الماديَّةَ والصوريَّةَ والفاعليَّةَ والغائيَّةَ، فـ"الأصلُ الواحدُ" إشارةٌ إلى العلَّة الماديَّة، و"تحويلُهُ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ" إشارةٌ إلى العلَّة الصُوريَّة، ولا بُدَّ للتَّحويلِ من محوِّلٍ، وهو الفاعلُ، و"لمعانٍ مقصودةٍ" إشارةٌ إلى العلَّة الغائيَّة.

ولقائلٍ أن يقول: قوله: "وفي الصناعة تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ" أي: تحويلُ المصدر إلى الماضي والمضارع والأمر والنَّهي واسم الفاعل والمفعول ليس بصوابٍ؛ لأنَّ المصدرَ لم يحوَّلْ إلى الماضي والمضارع والأمر والنَّهي واسم الفاعل والمفعول، بل المصدرُ يحوَّلُ إلى الماضي، والماضي إلى المضارع، والمضارعُ إلى الأمر والنَّهي واسم الفاعل والمفعول، فلا يستقيمُ أن يقول: "وفي الصناعة: تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ".

ويمكن أن يجابَ عنه بوجهين:

الأوَّلُ: إنَّه لَمَّا كان معنى المصدر موجودًا أو ملاحَظًا في كلِّ واحدٍ من الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول؛ كأنَّ المصدرَ تحوَّلَ إلى كلِّ واحدٍ منها.

والثَّاني: إنَّه لَمَّا كان الماضي مشتقًّا من المصدر على مذهب البصريِّين ومأخوذًا منه، والمضارعُ مأخوذًا من الماضي، والأمرُ والنَّهي وغيرُها واسمُ الفاعل والمفعول مأخوذاتٍ من المضارع، والمأخوذُ من المأخوذ من الشَّيء مأخوذٌ من ذلك الشَّيء، فيصحُّ أن يقول: "تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ".



....

الجرجاني وفيه نظرٌ، وهو أنَّ المأخوذَ من المأخوذ من الشَّيء كالمأخوذ من ذلك الشَّيء.

ولقائلٍ أن يقول: التَّصريفُ عِلْمٌ، وهو من قبيل الإدراكات والانفعالات للنَّفْس، وتحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ فعلٌ، والانفعالاتُ ليس فِعْلًا، فكيف جُعِلَ ما هو من قبيل الإدراكات والانفعالات فعلًا حيث قال: "التَّصريف في الصِّناعة: تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ"؟

ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّه سلَّمْنا أنَّ تحويلَ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ فعلٌ، لكنَّ تحويلَ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لا ينفكُّ عن العلم؛ إذ تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ موقوفٌ على العلم بالأصل الواحد والأمثلةِ المختلفة، وكيفيَّةِ تحويله إليها، وبالعلم[١] بأحوال الأصل الواحد والأمثلةِ المختلفة؛ إذ ما لم يُعلم المحوَّلُ والمحوَّلُ إليها والتَّحويلُ؛ لم يكن من تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، فإذا قال: "وفي الصناعة تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ"؛ فكأنَّه قال: "وفي الصِّناعة: علمٌ بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، وعِلْمٌ بالأصل الواحد، وعلمٌ بالأمثلة المختلفة، وعلمٌ بأحوال المجموع"، فحُذِفَ المضافُ الذي هو "عِلْمٌ"، وأقيمَ المضافُ مقامه.

وفي الجواب نظرٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه الإضمارُ في الحدِّ، وهو مختلَفٌ فيه في التَّعريفات.

---

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر "على العلم"، تدبر!

ثم الفعلُ إمّا ثلاثيٌ وإمّا رباعيٌ. وكلُّ واحدٍ منهما إمّا مجردٌ وإمّا مزيدٌ فيه. وكلُّ واحدٍ منهما إمّا سالمٌ أو غيرُ سالمٍ.

[تقسيم الفعل]

التفتازاني (**ثُمَّ الْفِعْلُ**) بكسر الفاء؛ لأنه اسمٌ لكلمةٍ مخصوصةٍ، وأما بالفتح؛ فمصدرُ: فعَلَ يفعَلُ. (**إِمَّا ثُلَاثِيٌّ، وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ**) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفُهُ الأصليةُ ثلاثةً أو أربعةً، فالأوّلُ: الثلاثيُّ، والثاني: الرباعيُّ؛ إذ لم يُبْنَ منه الخماسيُّ ولا الثُّنائيُّ بشهادة التتبُّع والاستقراء، وللمحافظة على الاعتدال؛ لئلا يؤدِّيَ الخماسيُّ إلى الثِّقَل، والثنائيُّ إلى الضعف عن قبول ما يتطرَّقُ إليه من التغييرات، ولم يُمنع الخماسيُّ في الاسم حطًّا لرتبة الفعل عن رتبة الاسم، لكونه أثقل من الاسم؛ لدلالته على الحدث والزمان والفاعل.

القـاري (**ثم الفِعْلُ**) عطفٌ على اسم "أنّ"، وهو بكسر الفاء وفتحها مصدرُ فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما، وقد قُرِئَ بهما قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾[الأنبياء، ٧٣] ، إلا أنَّ فتحَها شاذٌّ.

الجرجاني قال: (**ثم الفعلُ: إمّا ثلاثيٌ وإمّا رباعيٌ، وكلُّ واحدٍ منهما: إمّا مجرّدٌ أو مزيدٌ فيه، وكلُّ واحدٍ منهما: إمّا سالمٌ أو غيرُ سالمٍ**).

أقول: اعلم أنَّ الكلمةَ تنقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، والاسمُ أصلٌ بالنِّسبة إليهما كما تقرَّرَ في علم النَّحْو، فينبغي أن يُقدَّمَ الاسمُ، وبَدَأَ[١] بمباحثه؛ لأنَّ الأصلَ أَوْلى بالتَّقديم، لكنَّه قدَّمَ الفعلَ وبدأ بمباحثه بناءً على أنَّ مباحثَ الفعل في هذا المختصر أكثرُ من مباحث الاسم، وما كان مباحثُهُ أكثرَ؛ كان أَوْلى بالتَّقديم، فلذا قدَّمه وبدأ بمباحثه، وإنَّما لم يذكر الحرفَ في هذ المختصر بناءً على أنَّ التَّصريفَ لا يتطرَّقُ إلى الحروف، كما يتطرق إلى الاسم والفعل، وقدَّمَ الثُّلاثيَّ على الرُّباعيِّ؛ لأنَّ الثُّلاثيَّ مقدَّمٌ على الرُّباعيِّ طبعًا، فقدَّمه عليه وضعًا؛ ليوافِقَ الوضعُ الطَّبعَ، وقدَّمَ المجرَّدَ من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ على مزيدهما؛ لأنَّ المجرَّدَ أصلٌ بالنِّسبة إلى المزيد، والأصلُ أَوْلى بالتَّقديم.

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر "يُبدأ".

الكيلاني (**ثمّ**) أي: بعد أن عرفتَ لفظَ التَّصريف لغةً واصطلاحًا (**الفعلُ**) مطلقًا، وهو كلمةٌ دلَّتْ على معنىً بنفسها مقترنٍ بأحد الأزمنة الثَّلاثة التي هي الماضي والحالُ والاستقبالُ: (**إمّا ثلاثيٌ**) وهو الذي يكون أصولُ حروفه ثلاثةً، كضَرَبَ، (**وإمّا رباعيٌ**) وهو الذي يكون جوهرُ حروفه أربعةً، كدَحْرَجَ. يعني: أنَّ أصولَ حروفِ الفعلِ منحصرةٌ في هذين القسمين اللَّذَيْن بينهما انفصالٌ حقيقيٌّ، فلا تكون أصولُ حروفه أقلَّ من ثلاثةٍ، ولا أكثرَ من أربعةٍ، كلُّ ذلك بشهادة التَّتبُّع واستقراءِ كلام العرب.

....

التفتازاني لا يقال: هذا تقسيمُ الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن مَوْرِدَ القسمة فعلٌ، وكل فعلٍ إما ثلاثيٌّ وإما رباعيٌّ، فموردُ القسمة أيضًا أحدهما، وأيًّا مّا كان يكون تقسيمه إلى الثلاثيِ والرباعيِ تقسيمًا للشي إلى نفسه وإلى غيره؛ لأنا نقول: الفعلُ الذي هو مورد القسمة أعمُّ من الثلاثي والرباعيِ، فإن المرادَ به: مطلقُ الفعل من غير نظرٍ إلى كونه على ثلاثة أحرفٍ أو أربعةٍ، وهكذا جميعُ التقسيمات.

القاري وكذا ورد بهما في حديث: ((اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الخَيْرَاتِ وَتَرْكَ المُنْكَرَاتِ))،[1] والمرادُ هنا كسرُ الفاء؛ لأنَّه اسمٌ لكلمةٍ مخصوصةٍ، وهي ما تدلُّ على معنىً في نفسها مقترنٍ بأحد الأزمنة الثَّلاثة من الماضي والحال والاستقبال، كـ"ضَرَبَ ويَضرِبُ واضْرِبْ"، بخلاف الاسم، فإنَّها كلمةٌ دالَّةٌ على معنىً في نفسها غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثَّلاثة، كـ"زيد ورجل"، بخلاف الحرف، فإنَّها تدلُّ على معنىً في غيره، نحوُ: "مِنْ وإلى"، والعلاماتُ لهذه الكلمات في مقدِّمات النَّحو من المعلومات. هذا، و في مَشرب أهل التصوُّف، ومذهب أصحاب التَّعرُّف، لا يَبْعُد أن يقال: إنَّ الخلقَ كلَّهم بمنزلة الحرف، ليس لهم استقلالٌ في الحكم والصَّرْف، وإنَّما إسنادُهم في الإسناد هو التَّعلُّقُ بذات الله وأسمائه وأفعاله سبحانه في جميع المراد.

[١] رواه الترمذي في سننه، وقم الحديث: ٣٢٣٣؛ والحاكم في المستدرك، رقم: ١٩٣٢. وفي تحفة الأحوذي شرح الترمذي: "... (فِعْلَ الْخَيْرَاتِ) بِكَسْرِ الْفَاءِ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَقِيلَ الْأَوَّلُ اسْمٌ وَالثَّانِي مَصْدَرٌ..." (تحفة الأحوذي، ٧٥/٩)

الجرجاني إذا عرفتَ هذه المقدِّمةَ؛ فاعلم أنَّ الفعلَ: إمَّا ثلاثيٌّ وإمَّا رباعيٌّ؛ لأنَّ الحروفَ الأصليَّةَ إن كانت ثَلاثةً؛ فثُلاثيٌّ، وإن كانت أربعةً؛ فرباعيٌّ، وكلٌّ منهما أي: من الثُّلاثيِ والرباعيِ: إمَّا مجرَّدٌ أو مزيدٌ فيه؛ لأنَّه لا يخلو: إمَّا أن يزيد فيه شيءٌ أو لا، فإن لم يَزِدْ فيه شيءٌ؛ فهو مجرَّدٌ، وإن زيد فيه شيءٌ؛ فهو المزيدُ. والزَّائدُ فيه: إمَّا حرفٌ واحدٌ أو حرفان أو ثلاثةُ أحرفٍ في الثُّلاثيِ، وفي الرُّباعيِ حرفٌ أو حرفان لا غيرُ رَ؛ لئلا يلزمَ الثِّقَلُ، وكلُّ واحدٍ منها أي: من الأقسام الأربعة: إمَّا سالمٌ أو غيرُ سالمٍ؛ لأنَّه لا يخلو: إمَّا أن يكون لواحدٍ من الأقسام الأربعة حرفٌ من حروف العلَّة أو الهمزةُ أو التَّضعيفُ أو لا، فإن كان؛ فهو غيرُ سالمٍ، وإلا؛ فهو سالمٌ، فإذا ضربتَ الاثنين في الأربعة يبلغُ ثمانيةً. مثال الثُّلاثيِ المجرَّدِ السَّالمِ "كرُم" ومزيدِه: "أكرم". مثالُ الرُّباعيِ المجرَّد السَّالم: "دَحْرَجَ"، ومزيدِه: "تَدَحْرَجَ". مثالُ الثُّلاثيِ المجرَّدِ الغيرِ السَّالمِ: "وَعَدَ"، ومزيدِه: "أَوْعَدَ". مثالُ الرُّباعيِ المجرَّد الغيرِ السَّالمِ: "وَسْوَسَ"، ومزيدِه: "تَوَسْوَسَ".

الكيلاني ....

التفتازاني وتحقيقُ ذلك: أنَّ موردَ القسمة هو مفهومُ الفعل، لا ما صَدَقَ عليه مفهومُ الفعل، والمحكومُ عليه في قولنا: "كلُّ فعلٍ إما ثلاثيٌّ وإما رباعيٌّ" ما صَدَقَ عليه مفهوم الفعل، لا نفسُ مفهومه، فلا يلزم النتيجة.

(**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**) أي: من الثلاثيّ والرباعيّ: (**إِمَّا مُجَرَّدٌ أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ**) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقيًا على حروفه الأصلية أو لا، الأول: المجرَّدُ، والثاني: المزيدُ فيه.

القـاري وإنَّما خصَّ المصنِّفُ الفعلَ بالذِّكْر؛ لأنَّ التَّصريفَ فيه كثيرٌ، ولم يصرَّفْ من الأسماء إلا قليلٌ كاسمي الفاعل والمفعول، وأما الحرفُ؛ فلا تصريفَ فيه أصلًا.

والحاصلُ: أنَّ مفهومَ الفعل باعتبار ما صدق عليه: (**إمَّا ثلاثيٌّ وإمَّا رباعيٌّ**) بضمِّ أوَّلهما منسوبان إلى: ثُلَاثَ ورُبَاعَ؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون حروفُهُ الأصليَّةُ ثلاثةً، كضَرَبَ، أو أربعةً كدَحْرَجَ، **فالأوَّلُ**: الثُّلاثيُّ، **والثاني**: الرُّباعيُّ؛ إذ لم يُبْنَ من الفعل الخماسيِّ، بخلاف الاسم كسَفَرْجَلٍ، ولا الثُّنائيِّ، بخلاف الاسم والحرف، نحوُ "مَنْ ومِنْ".

الجرجاني **فإن قيل**: لِمَ لا يكون أصله أقلَّ من ثلاثةٍ أو أكثرَ من أربعةٍ؟

ويمكنُ أن يجاب عنه بوجوهٍ:

أمَّا عدمُ الزِّيادة؛ فمن وجوهٍ:

أمَّا أوَّلًا؛ فلأنَّ الغرَضَ من الزِّيادة على الثَّلاثة توسُّعٌ لو يبقى في الكلام، وهو يحصلُ بالرُّباعيِّ.

وأمَّا ثانيًا؛ فلأنَّ الفعلَ ثقيلٌ من حيث المعنى؛ إذ الفعلُ يدلُّ على الحدث بجوهره، وعلى الزَّمان بصيغته، فلو زِيدَ على أربعةٍ؛ لَزِمَ الثِّقَلُ لفظًا ومعنىً، فيخرج عن حدِّ الاعتدال.

وأمَّا ثالثًا؛ فلأنَّه فرعُ الاسم، وهو يخمَّس، فلو خُمِّسَ الفعلُ؛ لزم المساواةُ بين الأصل والفرع، وهي مستكرَهةٌ؛ إذ الفرعُ ينبغي أن يكون مُنْحَطًّا عن الأصل بدرجةٍ.

وأمَّا عدمُ القلَّة من الثُّلاثيِّ سواءٌ كان اسمًا أو فعلًا؛ فلأنَّه لا بُدَّ فيهما من حرفٍ يُبتدأ ومن حرفٍ يوقَفُ عليه ومن حرفٍ يفرِّقُ بين الابتداء والوقف ليكون حاجزًا بين المبتدأ به والموقوفِ عليه؛ لوجوب أن يكون الحرفُ المبتدأ به متحرِّكًا؛ لامتناع الابتداء بالسَّاكن، ....

الكيلاني (**وكلُّ واحدٍ منهما**) أي: من الثُّلاثيِّ والرباعيِّ: (**إمَّا مجرَّدٌ**) عن الزِّيادة في أصول حروفه، كما تقدَّم من نحو: ضَرَبَ ودَحْرَجَ، (**أو مزيدٌ فيه**) بأن زِيدَ على أصول حروفه حرفٌ فصاعدًا، كأَضْرَبَ وتَدَحْرَجَ.

ونَعْنِي بالسالم: ما سَلِمَتْ حروفُه الأصليّةُ الّتي تُقَابَلُ بالفاءِ والعينِ واللامِ من حروفِ العلّةِ، والهمزةِ، والتضعيفِ.

[تعريف السالم]

التفتازاني (وَنَعْنِي) أي: في صِناعة التَّصريف (بِالسَّالِمِ: مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ واللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ) وهي الواو والياء والألف، (وَالْهَمْزَةِ والتَّضْعِيفِ).

و إنما قيّد الحروفَ بالأصلية؛ ليخرج عنه نحو: مِسْتُ وظَلْتُ بحذف أحد حرفَي التضعيف، فإنّه غيرُ سالمٍ؛ لوجود التضعيف في الأصل، وكذا نحوُ: قُلْ وبِعْ وأمثالُ ذلك، وليدخلَ فيه نحوُ: أَكْرَمَ واغْشَوْشَبَ واحْمَارَّ، فإنّها من السالم لخلوّ أصولها عما ذُكر، وكذا ما أبدل من أحد حروفه الصحيحة حرفَ علّة مما هو مذكورٌ في المطوَّلات.

القـاري (ونعني) أي: نريدُ نحنُ مَعاشرَ الصَّرفيين، احترازٌ من النَّحويين، فإنَّ السَّالمَ عندهم: ما ليس في آخره حرفُ علّةٍ وإن وُجِدَ فيه الهمزةُ والتَّضعيفُ. (بالسَّالم) أي: بالفعل السَّالم: (ما) أي: فعلا أو الفعلَ الذي (سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليّةُ التي) أي: وهي في الاصطلاح الحروفُ التي (تقابَلُ بالفاء والعين واللّام) أي: الواحدةِ في الثُّلاثيِّ، كضَرَبَ على زِنَةِ فَعَلَ، واللّامين في الرُّباعيِّ كدَحْرَجَ على وزن فَعْلَلَ. والمعنى: أنّهم جعلوا الفاءَ والعينَ واللّامَ ميزانًا، فكلُّ حرفٍ من حروف الكلمة وقع في مقابلة أحدِ حروف "فَعَلَ"؛ فهو أصلٌ، وما لم يقعْ؛ فهو زائدٌ، ويقابَلُ الحرفُ الزَّائدُ على الأصل بلفظ الزّائد، فيقابَلُ: ضَارَبَ على فَاعَلَ، وضُورِبَ على فُوعِلَ، وقَبِيل على فَعِيل،.....

الجرجاني ويُجابُ عن الأوّل بوجهين:

الأوّلُ: أنّ المرادَ من قولنا: إنَّ الفعلَ لا يجوز أن يكون ثنائيًا: الفعلُ الماضي والمضارعُ دون الأمر، فإنَّ الأمرَ يجوز أن يكون على حرفٍ واحدٍ، نحوُ: "قِ" فضلًا من أن يكون على حرفين.

الثّاني: أنّ أصلَ: صُنْ: أُصْوُنْ، وأصلَ: بِعْ: إِبْيِعْ، فحُذفتِ الواوُ والياءُ لالتقاء السَّاكنين، فالمحذوفُ منهما في حكم الباقي بناءً على أنّ المحذوف بالإعلال في حكم الثَّابت عندهم، والمرادُ من قولنا: "إنّ الفعل لا يجوز أن يكون ثنائيًا" بحسب الوضع، فلا يَرِدُ النَّقضُ.

الكيلاني (ونعني) أي: نُريدُ (بالسَّالم: ما) أي: الفعلَ الذي (سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليّةُ) والحروفُ الأصليّةُ هي (التي تقابَلُ بالفاء والعين واللّام) أي: بفَعَلَ (من حروف العلّة) وهي الألفُ والواوُ والياءُ، (والهمزةِ والتَّضعيفِ) وهو في الثلاثيِّ: ما كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ كرَدَّ، ومن الرُّباعيِّ: ما كان فاؤُهُ ولامُه الأولى من جنسٍ وعينُهُ ولامُه الثّانيةُ من جنسٍ واحدٍ كزَلْزَلَ كما سيجيءُ بيانُهُ.



ونَعْنِي بالسالم: ما سَلِمَتْ حروفُه الأصليّةُ الّتي تُقَابَلُ بالفاءِ والعينِ واللامِ من حروفِ العلّةِ، والهمزةِ، والتضعيفِ.

[تعريف السالم]

التفتازاني (وَنَعْنِي) أي: في صِناعة التَّصريف (بِالسَّالِمِ: **مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ واللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ**) وهي الواو والياء والألف، (**وَالْهَمْزَةِ والتَّضْعِيفِ**).

و إنما قيَّد الحروفَ بالأصلية؛ ليخرج عنه نحو: مَِسْتُ وظَلْتُ بحذف أحد حرفَي التضعيف، فإنَّه غيرُ سالمٍ؛ لوجود التضعيف في الأصل، وكذا نحوُ: قُلْ وبِعْ وأمثالُ ذلك، وليدخلَ فيه نحوُ: أَكْرَمَ واغْشَوْشَبَ واحْمَارَّ، فإنَّها من السالم لخلوِّ أصولها عما ذُكر، وكذا ما أبدل من أحد حروفه الصحيحة حرفَ علّة مما هو مذكورٌ في المطوَّلات.

القـاري (ونعني) أي: نريدُ نحنُ مَعاشرَ الصَّرفيين، احترازٌ من النَّحويين، فإنَّ السَّالمَ عندهم: ما ليس في آخره حرفُ علَّةٍ وإن وُجِدَ فيه الهمزةُ والتَّضعيفُ. (بالسَّالم) أي: بالفعل السَّالم: (**ما**) أي: فعلا أو الفعلَ الذي (**سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليّةُ التي**) أي: وهي في الاصطلاح الحروفُ التي (**تقابَلُ بالفاء والعين واللّام**) أي: الواحدةِ في الثُّلاثيّ، كضَرَبَ على زِنَةِ فَعَلَ، واللَّامين في الرُّباعيّ كدَحْرَجَ على وزن فَعْلَلَ. والمعنى: أنَّهم جعلوا الفاءَ والعينَ واللَّامَ ميزانًا، فكلُّ حرفٍ من حروف الكلمة وقع في مقابلة أحدِ حروف "فَعَلَ"؛ فهو أصلٌ، وما لم يقعْ؛ فهو زائدٌ، ويقابَلُ الحرفُ الزَّائدُ على الأصل بلفظ الزَّائد، فيقابَلُ: ضَارَبَ على فَاعَلَ، وضُورِبَ على فُوعِلَ، وقَبِيل على فَعِيل،.....

الجرجاني ويُجابُ عن الأوَّل بوجهين:

الأوَّلُ: أنَّ المرادَ من قولنا: إنَّ الفعلَ لا يجوز أن يكون ثنائيًا: الفعلُ الماضي والمضارعُ دون الأمر، فإنَّ الأمرَ يجوز أن يكون على حرفٍ واحدٍ، نحوُ: "قِ" فضلًا من أن يكون على حرفين.

الثَّاني: أنَّ أصلَ: صُنْ: اُصْوُنْ، وأصلَ: بِعْ: اِبْيِعْ، فحُذفتِ الواوُ والياءُ لالتقاء السَّاكنين، فالمحذوفُ منهما في حكم الباقي بناءً على أنّ المحذوف بالإعلال في حكم الثَّابت عندهم، والمرادُ من قولنا: "إنَّ الفعلَ لا يجوز أن يكون ثنائيًا" بحسب الوضع، فلا يَرِدُ النَّقضُ.

الكيلاني (ونعني) أي: نُريدُ (بالسَّالم: ما) أي: الفعلَ الذي (**سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليّةُ**) والحروفُ الأصليّةُ هي (**التي تقابَلُ بالفاء والعين واللّام**) أي: بفَعَلَ (**من حروف العلّة**) وهي الألفُ والواوُ والياءُ، (**والهمزةِ والتَّضعيفِ**) وهو في الثلاثيِّ: ما كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ كرَدَّ، ومن الرُّباعيِّ: ما كان فاؤُهُ ولامُه الأُولى من جنسٍ وعينُهُ ولامُه الثَّانيةُ من جنسٍ واحدٍ كزَلْزَلَ كما سيجيءُ بيانُهُ.

....

التفتازاني وسمّي سالمًا؛ لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية في غير السالم.

وأشار بقوله: "**التي تقابَل... إلى آخره**" إلى تفسير الحروف الأصول، لكن ينبغي أن يستثنى الزائدُ الذي للتضعيف أو للإلحاق، وإلى أنَّ الميزانَ هو الفاءُ والعينُ واللامُ؛ لأنه أعمُّ الأفعال معنىً؛ لأن الكلَّ فيه معنى فَعَلَ، وهو أليقُ من: جَعَلَ لخفَّته، ولمجيء: جَعَلَ بمعنىً آخر مثل: خَلَقَ وصَيَّرَ، ولِما فيه من حروف الشفَة والوسَط والحلْق.

القاري وأَكْرَم على أَفْعَل، وتَدَحْرَجَ على تَفَعْلَلَ. وإذا حُذِفَ حرفٌ أصليٌّ حُذِفَ في الميزان أيضًا، فيقال: وزنُ: كِلْ على: فِلْ.[1]

(**من حروف العلَّة**) متعلِّقٌ بـ"سلمت"، أي: خلصت من الواو والياء، كوَعَدَ ويَسَرَ، والألفِ المنقلبة عن أحدهما، كقَالَ وبَاعَ ودَعَا ورَمَى. (**والهمزةِ**) كأَمَرَ وسَأَلَ وقَرَأَ، (**والتَّضعيفِ**) أي: التَّكرير لغةً، وأمَّا اصطلاحًا؛ فهو على نوعين: تضعيفٌ في الثُّلاثيِّ، فهو ما يكون عينُهُ ولامُه من جنسٍ واحدٍ، كمَدَّ وأَعَدَّ، وتضعيفٌ في الرُّباعيِّ، فهو ما يكون في مقابلةِ فائِه ولامِه الأوَّلِ جنسان، ....

[1] إذا كان من كَالَ يَكِيلُ؛ أو "فيقال: وزنُ كُلْ على: عُلْ" إذا كان من أَكَلَ يَأْكُلُ.

الجرجاني وعن الثَّاني: بأنَّ أصلَ أبٍ: أَبَوٌ، وأخٍ: أَخَوٌ، ويدٍ: يَدَيٌ، ودمٍ: دَمَوٌ، فحُذِفَ من كلِّ واحدٍ منها حرفُ علَّةٍ، والمرادُ من قولنا: "إنَّ الاسمَ لا يجوز أن يكون ثنائيًّا" بحسب الوضع، وكلُّ واحدٍ منها ليس ثنائيًّا في الوضع الأصليِّ، فلا يَرِدُ النَّقضُ.

قال: (**ونعني بالسَّالم: ما سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليَّةُ التي تقابَلُ بالفاء والعين واللَّام من حروف العلَّة والهمزةِ والتَّضعيفِ**).

الكيلاني واعلم أنَّ أهلَ هذا الفنِّ وضعوا ميزانًا يَزِنون الكلماتِ به، وهو في الثُّلاثيِّ: فَعَلَ، وفي الرُّباعيِّ: فَعْلَلَ، فإذا وَزَنوا كلمةً بفَعَلَ؛ فكلُّ حرفٍ يقع في مقابلة الفاء منه يسمَّى: فاءَ الفِعْل، وكلُّ حرفٍ يقع في مقابلة العين منه يسمّى: عينَ الفعل، وكلُّ حرفٍ يقع في مقابلة اللَّام منه يسمَّى: لامَ الفعل. مثلًا: إذا قلتَ: "ضَرَبَ" علَى وزن فَعَلَ؛ فالضَّادُ فاءُ الفعل، والرَّاءُ عينُ الفعل، والباءُ لامُ الفعل، وإذا زِيدَ في الموزون حرفٌ فصاعدًا؛ زِيدَ ذلك الحرفُ بعينه في الميزان في ذلك الموضع، تقول: "أَضْرَبَ"[1] على وزن أَفْعَلَ مثلاً. وإذا حُذِفَ منه حرفٌ فصاعدًا؛ يُحذفُ ما يقابِلُ ذلك الحرفَ من الميزان أيضًا، تقول: قُلْتُ على وزن فُلْتُ مثلًا. وقِسْ على هذا سائرَ الأمثلة الثُّلاثيَّةِ،...

[1] أو أَضرِبْ أو اِضرِبْ أو أَضرِبُ

....

التفتازاني ثم الثلاثيُّ المجرَّدُ هو الأصلُ؛ لتجرُّده عن الزَّوائد، ولكونه على ثلاثة أحرفٍ، فلذا قدّمه، وقال:..

القاري وكذا في مقابلة عينِه ولامِه الثَّانيةِ كزَلْزَلَ وتَوَسْوَسَ، فتقييدُ الحروف بالأصول أَخرج عن السَّالم نحوَ: ظَلْتُ بحذف أحد حرفَي التَّضعيف، فإنَّه غيرُ سالمٍ؛ لوجود التَّضعيف في الأصل، وكذا نحوُ: قُلْ وبِعْ وقِهْ؛ لوجود حرف العلَّة فيها في الأصل، وأَدْخَلَ في السَّالم نحوَ: أَكْرَمَ واغْشَوْشَبَ واحْمَرَّ، فإنَّها من السَّالم؛ لخُلُوِّ أصولها عما ذُكِرَ. وهذا التَّقسيمُ شاملٌ للاسم أيضًا، فدخل في السَّالم: ما أُبْدِلَ أحدُ حروفِه الصَّحيحةِ الأصليَّةِ حرفَ علَّةٍ، كالدِّينار، أصلُهُ: دِنَّار بإدغام النون في النون، ثم أبدلت النُّونُ الأولى ياءً للتَّخفيف، والأَنَاسِيّ أصلُهُ: أَنَاسِينُ جميعُ: إنسان، أبدلت النونُ ياءً، ثم أُدغمتْ فيها، كقول الشَّاعر:

قَدْ مَضَى يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالي   وَأَنْتَ بِالهِجْرَانِ لَا تُبَالِي

الشَّاهدُ في الثَّالي، حيث أَبْدَلَ الثَّاء المثلَّثة ياءً مثنّاةً من تَحْتُ.

الجرجاني **أقول**: المرادُ بالسَّالم عند الصَّرفيين: ما سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليَّةُ التي تقابَلُ بالفاء والعين واللَّام من حروف العلَّة، والهمزةِ والتَّضعيفِ، بأن لم تكن حروفُه الأصليَّةُ شيئًا من حروف العلَّة -وهي الواوُ والياءُ والألفُ- والهمزةِ والتضعيفِ، والحروفُ الأصليَّةُ: هي التي تقابَلُ بالفاء والعين واللَّام، والمرادُ بالمقابَلة: الموازَنةُ، وهي أن تُقَابَلَ حروفُ الموزون بحروف الميزان، مثل: أن تقابَلَ النونُ بالفاء، والصَّادُ بالعين، والرَّاءُ باللَّام، فيسمَّى النونُ: فاءَ الفعل، والصَّادُ: عينَ الفعل، والرَّاءُ: لامَ الفعل، فإذا أردتَ أن تزيدَ في الموزون شيئًا؛ زِدْ له أيضًا في الزِّنَة، فتقول: يَنْصُرُ على وزن يَفْعُلُ بزيادة الياء في يَفْعُلُ، وقَاتَلَ على وزون فَاعَلَ بزيادة الألف في فَاعَلَ، وأَكْرَمَ على وزن أَفْعَلَ بزيادة الهمزة في أوَّله، ونَاصِرٌ ومَنْصُورٌ على وزن فَاعِلٍ ومَفْعُولٍ بزيادة الألف والواو فيهما،.......

الكيلاني وكذا إذا قلتَ: "دَحْرَجَ" على وزن فَعْلَلَ؛ فالدَّالُ فاءُ الفعل، والحاءُ عينُ الفعل، والرَّاءُ لامُ الفعل الأولى، والجيمُ لامُ الفعل الثَّانيةُ، والحكمُ في الحرف الزَّائد على الأصول والمحذوفِ منها هنا أيضًا كما تقدَّم، تقول: "تَدَحْرَجَ" على وزن تَفَعْلَلَ، وقِسْ على هذا سائرَ الأمثلة الرُّباعيَّة.

إذا عرفتَ هذه القواعدَ؛ فأصولُ حروف الكلمة هي التي تقابَلُ بفاء الفعل وعين الفعل ولام الفعل، وما عداه زائدٌ. والسَّالمُ: هو الذي سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليَّةُ من حروف العلَّة والهمزة والتَّضعيف.



....

التفتازاني ....

القاري ودخل في غير السَّالم: ما أُبدلَ أحدُ حروفه العلّة حرفَ صحيحٍ، كأُقِّتَتْ والتُّراث، أصلُهما: وُقِّتَت والوُراث من الميراث.

ويتحصَّلُ من مجموع ما ذُكِرَ: أنَّ الفعلَ -وكذا الاسمُ الذي من جملة المصدر- سبعةُ أنواعٍ؛ لأنَّه:

إمَّا سالمٌ، ويسمّى صحيحًا، كحَمِدَ وشَكَرَ، أو غيرُ سالمٍ، وهو:

إمَّا معتلُّ الفاء، ويسمَّى: مثالًا، كوَعَدَ ويَسَرَ،

وإمَّا معتلُّ العين، ويسمّى: أجوفَ، كقَالَ وبَاعَ،

وإمَّا معتلُّ اللَّام، ويسمّى: ناقصًا، كعَفَا وسَعَى،

وإمَّا معتلُّ الفاء واللَّام، ويسمَّى: لفيفًا مفروقًا، كوَقَى ووَعَى، وإمَّا معتلُّ العين واللام، ويسمَّى: لفيفًا مقرونًا، كطَوَى وحَيِيَ، ولم يوجدْ ما فيه فاؤه وعينُه حرفا علَّةٍ كوَيْل ويَوْم،

وإمَّا مهموزٌ، وهو يشملُ ما كان فاؤه أو عينُه أو لامُه همزةً، كأَكَلَ وسَأَلَ وبَرِئَ، ويسمّى: مهموزَ الفاء أو العين أو اللَّام،

الجرجاني وكذلك تقول في الرُّباعيّ: دَحْرَجَ على وزن فَعْلَلَ بتكرير اللَّام، فيسمَّى الدَّالُ: فاءَ الفعل، والحاءُ: عينَ الفعل، والرَّاءُ: لامَ الفعل الأولى، والجيمُ: لامَ الفعل الثَّانيةَ، وعلى هذا، القياسُ في سائر الأفعال، فيُعَبَّرُ عن الزَّائد بلفظ ذلك الزَّائدِ، إلا المبدلَ عن تاء الافتعال، فإنَّه يعبَّرُ به بتاء الافتعال الذي هو المبدلُ منه، لا بالطَّاء الذي هو المبدلُ، فلا يقال: اضْطَرَبَ واطَّرَدَ واصْطَلَحَ على وزن افْطَعَلَ، بل يقال: على وزن افْتَعَلَ؛ لمجيء افْتَعَلَ في كلامهم، وعدمِ مجيء افْطَعَلَ، ولأنَّ افتعل أخفُّ من افطعل، والمصيرُ إلى ما هو أخفُّ أَوْلى من العكس.

وإذا حذفتَ من الموزون حرفًا؛ أسقطتَ من الزِّنَة أيضًا ذلك الحرفَ في ذلك الموضع، فتقول في وزن: خُذْ: عُلْ بحذف الفاء، وفي وزن: قُلْ: فُلْ بحذف العين، وفي وزن: اِرْمِ: اِفْعِ بحذف اللَّام.

وحاصلُهُ: أنَّك إذا أردتَ أن تعرِف السَّالمَ عن غيره؛ فقابِلْ بفَعَلَ، فإن وَجَدْتَ في حروفه الأصليَّة حرفًا من حروف العلَّة والهمزةَ والتَّضعيفَ؛ فاحْكُمْ عليه بأنَّه غيرُ سالمٍ، فإن لم تَجِدْ فيها شيئًا من هذا؛ فاحكمْ عليه بأنَّه سالمٌ، مثلًا: إذا قابلتَ: نَصَرَ بفَعَلَ، فنونُ نَصَرَ في مقابلة فاء فَعَلَ، وصادُه في مقابلة عينه،.....

الكيلاني ....

التفتازاني ....

القاري وإمّا مضاعفٌ بأحد نوعيه، فيسمّى: مضاعفًا ثلاثيًا، كمَدَّ وأَعَدَّ، ورباعيًا، كزَلْزَلَ وتَسَلْسَلَ. وقد انتظم المجموعُ في هذا البيت إجماليا:

صحيحٌ مع مثالٍ مع مضاعف   لفيفٌ ناقصٌ مهموزٌ أجوفُ

وقد يتركّبُ نحوُ: رَأَى وآنَ[1] ووَدَّ ووَأَى وجَاءَ.

وقد يُنتقلُ من تقسيمه إلى سالمٍ وغير سالمٍ بطريق الإشارة إلى توزيع الخلق إلى مسلمٍ وغير مسلمٍ كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾[التغابن، ٢]، فالمسلمُ الكاملُ كما ورد: ((مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِه وَيَدِهِ))،[2] وغيرُهُ: إمّا معتلٌّ بعلّة الفسق والشِّقاق، وإمّا مضاعفٌ لغلبة الكفر والنِّفاق، وإمّا مهموزٌ ومغموزٌ عليه بوقوع الخُلْف وبترك الوِفاق.

[١] أو "أَنَّ"

[٢] صحيح البخاري، رقم (١٠)، وصحيح مسلم، رقم (٤٠)

الجرجاني وراؤه في مقابلة لامه، فاحكمْ على نَصَرَ بأنّه سالمٌ؛ إذ ليس في حروفه الأصليّة التي قابَلْتَها بفَعَلَ شيءٌ من حروف العلّة ولا من الهمزة والتّضعيف، وكذلك: ضَرَبَ وقَتَلَ وجَلَسَ.

وإذا قابلْتَ: وَعَدَ وأَكَلَ ومَدَّ؛ فاحكمْ على كلِّ واحدٍ منها بأنّه غيرُ سالمٍ، وكذلك الكلامُ في الرّباعيّ، مثلًا: إذا قابلتَ: دَحْرَجَ بفَعْلَلَ؛ فاحكمْ عليه بأنّه سالمٌ، وإذا قابلتَ بَيْطَرَ؛ فاحكمْ عليه بأنّه غيرُ سالم.

وإنّما قال: (ونعني بالسّالم) بإسناد الفعل إلى الصّرفيّين، ولم يقل: السّالم؛ ليُعْلَمَ أنَّ السّالمَ عند الصّرفيين غيرُ ما عند النّحويين؛ لأنَّ السّالمَ عند الصّرفيين ما ذكرنا، وعند النّحويين: ما ليس في آخره حرفُ العلّةِ، سواءٌ كان في غيره أو لا، فتكونُ نَصَرَ سالمًا عند الطّائفتَيْن، ورَمَى غيرَ سالمٍ عندهما، وبَاعَ غيرَ سالمٍ عند الصّرفيين وسالمًا عند النّحويين، واسلنقى سالمًا عند الصّرفيين وغيرَ سالمٍ عند النّحويين.

وإنّما قال: (ما سَلِمَتْ) دون: ما صحَّتْ؛ ليُعلمَ أنَّ الصّحيحَ ليس بمعناه؛ لأنَّ الصّحيحَ: ما ليس أحدُ أصوله حرفَ علّةٍ، وإن كان فيه الهمزةُ والتّضعيفُ، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، فيكون كلُّ سالمٍ صحيحًا من غير عكسٍ. ومنهم من لم يفرِّقْ بينهما، أراد بالصّحيح ما أراد بالسّالم.

الكيلاني ....



....

التفتازاني ....

القـاري ثم لَمَّا كان الثُّلاثيُّ المجرَّدُ هو الأصلَ الذى يُبْنَى عليه غيرُهُ من المزيد والرباعيّ؛ قدَّمه في التَّفصيل الصِّناعيِّ فقال: ....

الجرجاني وإنَّما وصفَ الحروفَ بالأصليَّة؛ ليُعلمَ أنَّ الزَّائدَ لم يُخْرِجِ الفعلَ عن السَّلامة؛ لأنَّ السَّالمَ: ما سَلِمَ عن الإعلال، فلما سَلِمَتْ أصولُهُ المعتبرةُ؛ كان سالمًا، فيكون: قَاتَلَ وأكْرَمَ وفرَّحَ سالمًا بزيادة الألف والهمزة والتَّضعيف.

وإنَّما قال: (**بالفاء والعين واللام**) لا بالياء والتاء والثاء؛ ليُعلمَ اختصاصُ فَعَلَ بالميزان، وذلك لعمومه لفظًا؛ لشمول مخارجِ حروفه على مخارج غيره، ومعنى الشُّمول[1] الأفعال كلَّها؛ لكون كلِّ فعلٍ في معناه، وإنَّما فَكَّ تركيبَ حروفه؛ ليُعلمَ عدمُ اختصاص الصِّيغة؛ لأنَّه لو قال: بفعَلَ بالفتح؛ لاحتمل أن يُتوهَّمَ الاختصاصُ، فلم تُمكنْ مقابلةُ مثلِ: عَلِمَ وحَسُنَ.

[1] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر " ومعنىً لشمول الافعال كلها".

الكيلاني ولَمَّا تبيَّن مما ذَكَرَ أنَّ أقسامَ الفعل أربعةٌ: ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، ورباعيٌّ مجرَّدٌ، وثلاثيٌّ مزيدٌ فيه، ورباعيٌّ مزيدٌ فيه؛ أراد أن يشيرَ إلى أبوابِ كلِّ قسمٍ منها على التَّرتيب المذكور فقال: ....



أمّا الثلاثيُّ المجردُ السالمُ، فإن كان ماضيه على فَعَلَ بفتح العين فمضارعُه يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ بضمِّ العينِ أو كسرِها؛ نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ، وضَرَبَ يَضْرِبُ.

[الثلاثي المجرد]

التفتازاني (**أمّا الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ**) وفي بعض النسخ: (السالم)، وينافيه التمثيلُ بسَأَلَ يَسْأَلُ، ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فَعَلَ مفتوحَ العين أو فَعِلَ مكسورَ العين أو فَعُلَ مضموم العين؛ لأنَّ الفاءَ لا تكون إلا مفتوحًا؛ لرفضهم الابتداءَ بالساكن، وكونِ الفتحة أخفَّ، واللامُ مفتوحةٌ لما سنذكره إن شاء الله تعالى، والعينُ لا تكون إلا متحركةً؛ لئلا يلزم التقاءُ السَّاكنين في نحو: ضَرَبْتَ وضَرَبْنَ، والحركاتُ منحصرةٌ في الفتح والكسر والضمّ.

القاري (**أمّا الثُّلاثيُّ المجرَّد**) وهو أعمُّ من أن يكون سالمًا أو غيرَ سالمٍ؛ لأنَّ المقصود بيانُ أبوابه السِّتَّة، وهو لا يختلف بالسَّلامة والعلَّة، وفى بعض النُّسَخ زيادةُ "السّالم"، وهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ في التَّمثيل بـ"سَأَلَ يَسْأَلُ" ردًّا عليه بوجهٍ صريحٍ، وفيه تنبيهٌ نبيهٌ على أنَّ المجرَّدَ من العلائق والمتفرِّدَ عن العوائق هو الذي يستحقُّ التَّقدُّمَ على الخلائق، فقد ورد: ((سَبَقَ المفرِّدون))[1]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ. أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[الواقعة، ١٠-١١].

[١] صحيح المسلم، رقم: ٢٦٧٦. ورواية الحديث فيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ جُمْدَانُ، فَقَالَ: "سِيرُوا هَذَا جُمْدَانُ سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ" قَالُوا: وَمَا الْمُفَرِّدُونَ؟ يا رَسُولَ اللهِ قَالَ: "الذَّاكِرُونَ اللهَ كَثِيرًا، وَالذَّاكِرَاتُ".

الجرجاني قال: (**أمّا الثُّلاثيُّ المجرَّدُ، فإن كان ماضيه فَعَلَ مفتوحَ العين؛ فمضارعُهُ يَفْعُلُ بضمِّ العين أو كَسْرِها، نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ، وضَرَبَ يَضْرِبُ**).

أقول: لَمَّا فرغ من تقسيم الفعل؛ شرع في بيان أقسامه بقوله: (**أمّا الثلاثيُّ المجرَّدُ**)، فمنها المجرَّدات أَوْلى بالتَّقديم، ثم الثُّلاثيَّاتُ؛ لكثرتها عددًا واستعمالًا كما مرَّ بيانُهُ، فنقول: الثُّلاثيُّ المجرَّدُ الماضي على ثلاثةِ أوزانٍ؛ لأنَّ اعتبارَها بحركاتِ عينه؛ لأنَّ سكونَهُ ممتنعٌ لالتقاء السَّاكنين عند اتِّصال الضَّمير المرفوع المتحرِّك، وكذلك سكونُ الفاء؛ لتعذُّرِ الابتداء بالسَّاكن، والحركةُ المعتبرة في فاء الفعل هي الفتحةُ؛ لأنَّ الفعلَ ثقيلٌ، والضمَّةُ والكسرةُ أيضًا ثقيلةٌ، والابتداءُ بالضمَّةِ والكسرة في الفعل الثقيل تَسْتَكْرِهُ وتَنْفِرُ عنه الطَّبائعُ، فلا يناسِبُ اعتبارُهما عينَ الفتحة، فلأنَّها أخفُّ الحركات، والطَّبائعُ يَميلُ إليها.

الكيلاني (**أمّا الثلاثيُّ المجرَّدُ، فإن كان ماضيه على**) وزن (**فَعَلَ مفتوحَ العين**) اِعتبر عينَ الفعل في أبواب الثُّلاثيِّ المجرد، وقَسَمه باعتباره إلى ثلاثة أقسامٍ؛ لأنَّه متحرِّكٌ دائمًا، والحركاتُ ثلاثٌ، ولم يعتبروا فاءَ الفعل ولا لامَ الفعل؛ لأنَّهما مفتوحان دائمًا ما لم يَعْرِضْ ما يغيِّره عنه.

....

التفتازاني وأما ما جاء من نحو: نَغِمَ وشَهِدَ بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين وكسرها؛ فمُزَالٌ عن الأصل لضربٍ من الخفّة، والأصلُ: فَعِلَ بكسر العين، وفيه أربعُ لغات: كسرُ الفاء مع سكون العين وكسرِها وفتحُ الفاء مع سكون العين وكسرِها، وهذه جاريةٌ في كلّ اسمٍ أو فعل على فَعِل مكسور العين، وعينُه حرف حلقٍ.

(فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى) وَزْنِ **(فَعَلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ أَوْ يَفْعِلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا، نَحْوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ)** مثالٌ لضم العين، يقال: نصره أي: أعانه، ونصر الغيثُ الأرضَ أي: أغاثها، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ أي: أن لن يرزقه الله. **(وَضَرَبَ يَضْرِبُ)** مثالٌ لكسر العين، يقال: ضربه بالسوط وغيره، وضرب في الأرض أي: سار فيها، وضرب مثلًا كذا أي: بيّن.

القاري ثم اعلم أنَّ ميزانَ الماضي المجرَّدِ لا يخلو من أن يكون عينُه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، وكان القياسُ أن يكون عينُ مضارعه كذلك، فيصيرَ تسعةَ أبوابٍ، لكن لم يوجدْ ثلاثةٌ، فاقتصرتْ على ستّةٍ كما بيّنه بقوله: **(فإن كان ماضيه)** أي الثلاثيّ **(على فَعَلَ)** أي على وزن فَعَلَ **(مفتوحَ العينِ)** بكسر الحاء وفتحها **(فمضارعُهُ)** أي الثلاثيّ **(يَفْعُلُ)** أي: يجيءُ على وزن يَفْعُلُ تارةً **(أو يَفْعِلُ)** أي: أخرى **(بضمِّ العين)** أي: في الأوّل **(أو كسرها)** أي: في الثّاني، لفٌّ ونشرٌ مرتّبٌ، **(نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ)** مثالٌ لضمّ العين في المضارع مع فتحها في الماضي، يقال: نَصَرَه أي: أعانه وأغاثه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ﴾[التوبة، ٢٥] ، وقيل: نَصَرَه أي: رزقه،.........

الجرجاني إلا يُشْكِلُ[١] بناءُ المفعول على الضمّ؛ لأنّه للفرق بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول وإلا يُشْكِلُ بـ"شِهِدَ" بكسر الشِّين؛ لأنّه ليس بأصلٍ، بل فرعُ "شَهِدَ" بفتح الشِّين وكسر الهاء، وأحوالُ اللام غيرُ معتدٍّ بها؛ لأنَّ لامَ الفعل محلُّ التَّغيير والتَّبديل بسكونه مع التَّاء، وانضمامِه مع الواو، وانفتاحِهِ إذا تجرَّدَ عنهما، وحركاتُ العين ثلاثةٌ: فتحةٌ وضمّةٌ وكسرةٌ، فتكون أوزانُهُ ثلاثةً،

---

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر "ولا يشكل" في الموضعين.

الكيلاني القسمُ الأوّلُ، أعني: ما كان ماضيه على وزن فَعَلَ مفتوحَ العين **(فمضارعُهُ)** يجيءُ **(على)** وزن **(يَفْعُلُ أو)** على وزن **(يَفْعِلُ بضمِّ العين)** كما في الأوّل، **(أو كَسْرِها)** كما في الثّاني. مثالُ الأوّل: **(نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ)** تقول: نَصَرَ: فعلٌ ماضٍ على وزن فَعَلَ مفتوحَ العين، يَنْصُرُ: مضارعُهُ على وزن يَفْعُلُ بضمِّ العين، وهو من الباب الأوّل، وقِسْ عليه غيرَهُ. **(وَ)** مثالُ الثّاني نحوُ: **(ضَرَبَ يَضْرِبُ)** وهو من بابٍ ثانٍ.



التفتازاني

القاري ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ﴾[الحج، ١٥] أي: لن يرزقه الله.
وأقول: المعنى الأوّلُ أعمُّ وأتمُّ، والله أعلمُ وأحكمُ.

(**وضَرَبَ يَضْرِبُ**) مثالٌ لكسر العين في المضارع مع فتحها في الماضي، يقال: ضَرَبَه بالسّوط أو غيره: أَوْجَعَه، وضرب في الأرض أي: سار فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[النساء، ١٠١] أي: سافرتم، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾[يس، ٧٨] أي: بيّن لنا قصّةً عجيبةً، أو قضيّةً غريبةً.

الجرجاني والقسمةُ تقتضي أن يكون أوزانُ مضارعِ كلِّ بابٍ ثلاثةً، ولا[١] تحريك عينه واجبٌ، فتكون حركتُهُ فتحةً أو ضمّةً أو كسرةً، فيكون المجموعُ تسعةً، لكنَّه ما جاء في مضارع فَعُلَ الفتحُ والكسرُ، وفي مضارع فَعِلَ الضمّ، فبقيت ستّةً، والقياسُ يقتضي أن يكون أوزانُ مضارع كلِّ بابٍ بايَنَين؛ لأنَّ معنى الماضي لَمَّا خالَفَ معنى المضارع؛ اقتضتْ مخالفةُ المعنى مخالفةً في اللَّفْظ للمطابَقة، فيكون ستَّةً، لكن لَمَّا لم يجئ الضمُّ والفتحُ والكسرُ في مضارع فَعِلَ وفَعُلَ بقيتْ ثلاثةً، لكنَّ الواقعةَ ستٌّ بعضُها على القياس وبعضُها على غيره، وهذ المعاني لبيان ما وَقَعَ.

فنقول: إن كان الثُّلاثيُّ المجرَّدُ على وزن فَعَلَ مفتوحَ العين؛ فمضارعُهُ يجيءُ على وزن يَفْعُلُ بضمِّ العين، نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ، أو على يَفْعِلُ بكسرها، نحوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ على القياس؛ لأنَّ بين الماضي والمضارعِ مغايرةً من حيث المعنى؛ إذ الماضي يدلُّ على الحدث الواقع في الزَّمان السَّابق، والمضارعُ يدلُّ على الحدث الذي يقع في الزَّمان اللَّاحق، فأرادوا أن يكون بين عين الماضي والمضارع مغايرةً في الحركة من حيث اللَّفْظ؛ ليكون مطابِقًا للمعنى.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المغايرةَ تحصلُ بحرف المضارع، فلم يكن للحركة فيها مدخلٌ، وإلا؛ لانتفتْ مخالفةُ المعنى عند انتفاء مخالفة اللَّفْظ، وإن سُلِّمَ أنَّها قياسيَّةٌ؛ فخصوصيَّتُها سماعيَّةٌ، بدليل عدم جواز الكسرة في يَنْصُرُ، والضمَّةِ في يَضْرِبُ مع حصولها.

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الصحيح إسقاط "لا".

الكيلاني



ويجيءُ مضارعُه على وزنِ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ إذا كان عينُ فعلِه أو لامُه حرفًا من حروفِ الحلقِ. وهي ستّةٌ: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والغينُ، والحاءُ والخاءُ. نحوُ: سَئَلَ يَسْئَلُ، ومَنَعَ يَمْنَعُ. و اَبَى يَأْبَى شَاذٌّ.

[شرط باب فَتَحَ]

التفتازاني (وَيَجِيءُ) مضارعُ فَعَلَ مفتوح العين (عَلَى يَفْعَلُ مَفْتُوح العَيْنِ إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ) أي: لام فعله (حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ) واشترُط هذا ليقاوِمَ حرفَ الحلق فتحةُ العين، فإنَّ حروفَ الحلق أثقل الحروف.

ولا يشكِلُ ما ذكرناه بمثل: دَخَلَ يَدْخُلُ ونَحَتَ يَنْحِتُ وجَاءَ يِجِيءُ ونَكَحَ يَنْكِحُ وما أشبه ذلك مما عينُه أو لامُه حرفُ الحلق، ولم يجئ على يفعَل بفتح العين؛ لأنا نقول: إنَّه يجيء على يفعَل بالفتح إذا وُجد هذا الشرطُ، فمتى انتفى الشرطُ؛ لا يكون على يفعَل بالفتح، لا إنَّه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على يفعَل بالفتح؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط.

القـاري (ويجيءُ) أي: مضارعُ فَعَلَ مفتوح العين (على يَفْعَلُ مفتوح العين) -وفي نسخةٍ: "بفتح العين"-. (إذا كان عينُ فعله) وهو الماضي، ولو قال: عينُهُ -كما في نسخةٍ-؛ لكان أخصرَ وأظهرَ. (أو لامُهُ) أي: لامُ فعله (حرفًا من حروف الحلق) -وفي نسخة: "أحد حروف الحلق"-.

(وهي) أي حروفُ الحلق (ستّةٌ) ومَخارِجُها ثلاثةٌ: (الهمزةُ والهاءُ) من أقصى الحلق، (والعينُ والحاءُ) المهملتان من الوَسَط. ومن جملة اللَّطائف أنَّه قال الإمامُ الأعظمُ لمعتزليٍّ: أين مخرجُ الحاء؟ فقال: من وسط الحلق، فقال له: إن كنتَ تدَّعي الاستقلالَ في الخلق؛ فأَخْرِجْها من غير مخرجها، فبُهِتَ المعتزليُّ. (والغينُ والخاءُ) المعجمتان من أدناه.

الجرجاني قال: (ويجيءُ على يَفْعَلُ بفتح العين إذا كان عينُ فعله أو لامُ فعله حرفًا من حروف الحلق، وهي الهمزةُ والهاءُ، والحاءُ والخاءُ، والعينُ والغينُ، نحوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ).

أقول: ويجيءُ مضارعُهُ أيضًا على يَفْعَلَ بفتح العين إذا كان عينُ فعله أو لامُه حرفًا من حروف الحلق، والحلقيَّةُ: التي تقعُ أحدُها هي السِّتَّة المذكورة في المتن.

الكيلاني (ويجيءُ) مضارعُ فَعَلَ مفتوح العين (على) وزن (يَفْعَلُ مفتوح العين) أيضًا (إذا كان) أي: بشرط أن يكون (عينُ فعله أو لامُهُ) أي: لامُ فعله (حرفًا من حروف الحلق، وهي) أي: حروفُ الحلق (الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ) المهملتان، (والغينُ والخاءُ) المعجمتان. مثالُ ما كان حرفُ الحلق في عين فعله (نحوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ، و) مثالُ ما كان حرفُ الحلق في لام فعله نحوُ: (مَنَعَ يَمْنَعُ) وهما بابٌ ثالثٌ.

التفتازاني (وَهِيَ) أي: حروفُ الحلق (سِتَّةٌ: الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْحَاءُ) المهملتان (وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ) المعجمتان، (نَحْوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ وَمَنَعَ يَمْنَعُ) قدَّم الهمزةَ؛ لأن مخرجها من أقصى الحلق، ثم الهاءَ؛ لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة، والبواقي على هذا الترتيب.

ثم استشعر اعتراضًا بأنَّ أبى يأبى جاء على: يَفْعَلُ بالفتح مع انتفاء الشَّرْط، فأجاب بقوله: (وأبى يَأبَى شاذٌّ) مخالفٌ للقياس، فلا يَرِدُ نقضًا.

القاري (نحوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ) مثالٌ لما عينُه حرفُ حلقٍ. (ومَنَعَ يَمْنَعُ) مثالٌ لما لامُه حرفُ حلقٍ.

(وأَبَى يَأْبَى شاذٌّ) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، تقريرُ السُّؤال: أنَّ أَبَى يَأْبَى جاء على فعَل يفْعلُ بفتح العين فيهما مع انتفاء الشَّرط، وهو كونُ حرف الحلق عينًا أو لامًا، وهنا حرفُ الحلق فاءٌ. وتقريرُ الجواب: أنَّه وقع مخالفًا للقياس.

الجرجاني وإنَّما اشتُرِطَ أن يكون عينُ فعله أو لامُه حرفًا من حروف الحلق؛ لأنَّ القياس يقتضي أن يكون بين الماضي والمضارع مغايرةٌ في الحركة كما مرَّ، فالعدولُ عن ذلك لا يجوز إلا لعذرٍ، وهو أنَّه إذا كان عينُ فعله أو لامُهُ حرفًا من حروف الحلق؛ إذ حروفُ الحلق ثقيلةٌ؛ لخروجها من أقصى الحلق، والضمُّ والكسرُ ثقيلان، فلو جاء مضارعُهُ على يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ بضمِّ العين أو كسرها حالَ كون عين فعله أو لامِه حرفًا من حروف الحلق؛ لَأَدَّى إلى الجمع بين الثَّقيلين. فيجيءُ مضارعُهُ على يَفْعَلُ بفتح العين؛ إذ الفتحُ أخفُّ الحركات؛ لحصوله بتحريك هواء الفم من غير عملِ عضوٍ ليكون خِفَّةُ الفتحة في مقابلة ثِقَلِ حروف الحلق، ويحصلَ الاعتدالُ.

وقد يجيءُ مضارعُهُ[١] ما كان عينُ فعله أو لامُه حرفًا من حروف الحلق على يَفْعُلُ أو على يَفْعِلُ بضمِّ العين أو كسرها، نحوُ: دَخَلَ يَدْخُلُ، ونَكَحَ يَنْكِحُ؛ لأنَّه لم يقل: إنَّ كلَّ ما كان عينُ فعله أو لامُه حرفًا من حروف الحلق يجب أن يكون مضارعُهُ على وزن يَفْعَلُ، بل إنَّما قال: إنَّ الثلاثيَّ المجرَّدَ إذا كان على وزن فَعَلَ بفتح العين؛ فمضارعُهُ يجيءُ على وزن يَفْعَلُ بفتح العين إذا كان عينُ فعله أو لامُهُ حرفا من حروف الحلق.

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر "اسقاط الضمير".

الكيلاني (وأَبَى يَأْبَى شاذٌّ) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: أنَّ ما ذكرتم من اشتراط وجود حرف الحلق في عين فعله أو لام فعله إذا كان الماضي والمضارعُ مفتوحَي العين منقوضٌ بأبى يأبى، فإنَّه جاء على وزن فعل يفعلُ بفتح العين فيهما مع انتفاء أحد حروف الحلق المذكورة في عين فعله ولام فعله، فأجاب المصنِّفُ: بأنه شاذٌّ، أي: مخالفٌ للقياس المذكور.

....

[تقسيم الشاذ]

التفتازاني **فإن قيل**: كيف يكون شاذًا وهو واردٌ في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾؟

قلت: كونه شاذًا لا ينافي وقوعَهُ في كلام فصيح، فإنَّهم قالوا: الشاذُّ على ثلاثة أقسام: قسمٌ مخالفٌ للقياس دون الاستعمال، وقسمٌ مخالفٌ للاستعمال دون القياس، وكلاهما مقبولان، وقسمٌ مخالفٌ للقياس والاستعمال، وهو مردودٌ.

القاري **فإن قيل**: كيف يكون شاذًّا وهو واردٌ في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿أَبَى وَاسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة، ٣٤]، وقال: ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾؟[التوبة، ٣٢]

وأجيب: بأنَّ الشاذَّ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ مخالفٌ للقياس دون الاستعمال، كاسْتَحْوَذَ والمسجِدِ بالكسر، وقسمٌ مخالفٌ للاستعمال دون القياس، نحوُ: المسجَدِ بالفتح، وكلاهما مقبولٌ في مقامٍ فصيحٍ، وقسمٌ مخالفٌ للقياس والاستعمال، كقوله:

الحَمْدُ لِلهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ ....

إذ القياسُ والاستعمالُ: الأجلّ بالإدغام، وهو مردودٌ غيرُ صحيحٍ.

الجرجاني وإنَّما لم يُعتبَرِ الفاءُ؛ لأنَّ الفاءَ يكون ساكنًا في مضارعه، وسكونُهُ فيه يدفعُ ثِقَلَه، ولأنَّ السَّاكنَ كالميِّت، فلم يُعدَلْ له عن الأصل.

واعلم أنَّ مخرجَ الهمزة أوَّلُ مخارج حروفٍ مما يلي الصَّدرَ، ثم بعده مخرجُ الهاء، ثم العينِ، ثم الغينِ، ثم الحاءِ، فالخاءُ أقربُها إلى الفم وأبعَدُها إلى الصَّدْر. وإنَّما سمِّيتْ هذ الحروفُ السِّتَّةُ حروفَ الحلق؛ لأنَّ مخرجَها الحلقُ، ومخرجُ الحرف: هو المكانُ الذي يخرجُ منه الحرفُ.

قال: (وأَبَى يَأْبَى شَاذٌّ).

أقول: هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُ السُّؤال: أنتم قلتم: إنَّ مجيء يَفْعَلُ بفتح العين مشروطٌ بكون عينه أو لامِه حرفًا من حروف الحلق، ويجيءُ عينُ "أَبَى يَأْبَى" مفتوحًا، وليس عينُهُ أو لامُهُ حرفًا من حروف الحلق؛ أجاب المصنِّفُ عنه بأنَّه شاذٌّ، أي: يجيءُ أَبَى يَأْبَى على يَفْعَلُ بفتح العين من غير كون عين فعله أو لامِه حرفًا من حروف الحلق شاذًّا.

الكيلاني ....

....

التفتازاني لا يقال: إنَّ أبى يأبى لامُهُ حرفُ حلق؛ إذ الألفُ من حروف الحلق، ولهذا فُتح عينه؛ لأنّا نقول: لا نسلِّم أنَّها من حروف الحلق، ولَئِنْ سلّمنا أنها من حروف الحلق، لكنْ لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدوْر؛ لأنَّ وجودَ الألف موقوفٌ على الفتح؛ لأنَّها في الأصل ياءٌ قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو كان الفتحُ بسببها لزم الدَّوْرُ لتوقُّف الفتح عليها ولتوقُّفِها عليه، فهو مفتوحُ العين في الأصل، ولهذا لم يذكر المصنفُ الألفَ من حروف الحلق؛ إذ هي لا تكون ههنا إلا منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ، وغَرَضُهُ بيانُ حرفٍ يُفْتَحُ العينُ لأجله.

وأما قَلَى يَقْلَى بالفتح؛ فلغةُ بني عامرٍ، والفصيحُ الكسرُ. وبَقَى يَبْقَى بالفتح؛ فلغةُ طيِّءٍ، والأصلُ كسرُ العين في الماضي، فقلبوه فتحةً واللامَ ألفًا تخفيفًا، وهذا قياسٌ عندهم. وأما رَكَن يَرْكَنُ؛ فمن تداخل اللغتين، أعني: إنَّه جاء من باب: نَصَرَ يَنْصُرُ وعَلِمَ يَعْلَمُ، فأُخِذَ الماضي من الأول، والمضارعُ من الثاني.

القاري وقد يُجابُ: بأنَّ "أَبَى يَأْبَى" محمولٌ على "مَنَعَ يَمْنَعُ"؛ لتوافقهما في المعنى، كما أنَّ "يَذَرُ" حُمِلَ على "يَدَعُ" في المبنى.

لا يقال: ورد "دَخَلَ يَدْخُلُ، ونَحَتَ يَنْحُتُ وجَاءَ يَجِيءُ" مما فيه حرفُ الحلق في مقابلة عينه أو لامِهِ، ولم يُفْتَحُ عينُهُ، فإنَّا نقول: لا يلزمُ من وجود الشَّرْط حصولُ المشروط، بخلاف عكسه، كالطَّهارة والصَّلاة.

وأمَّا "قَلَى يَقْلَى" بالفتح؛ فلُغَةُ بني عامرٍ، والفصيحُ الكسرُ، و"بَقَى يَبْقَى" بالفتح فيهما لغةُ طَيِّئٍ، والأصلُ كسرُ العين في الماضي، فقلبوه فتحةً، واللَّامَ ألفًا تخفيفًا، وهذا القلبُ قياسٌ عندهم. وأمَّا ر"كَنَ يَرْكَنُ" بالفتح فيهما؛ فمِنْ تداخُلِ اللُّغتين، فإنَّه جاء من باب نَصَرَ يَنْصُرُ وعَلِمَ يَعْلَمُ، فأُخذَ الماضي من الأوَّل، والمضارعُ من الثَّاني.

الجرجاني ويمكن أن يجاب عنه بوجهٍ آخرَ، وهو أنَّه لَمَّا كان أَبَى يَأْبَى بمعنى: مَنَعَ يَمْنَعُ، فحُمِلَ أَبَى يَأْبَى على مَنَعَ يَمْنَعُ في جواز مجيءِ مضارعه على يَفْعَلُ بفتح العين، وإن لم يوجد فيه حرفٌ من حروف الحلق؛ لكونه بمعنى: مَنَعَ يَمْنَعُ، وقد تحقَّقَ حرفُ الحلق فيه، كما حُمِلَ يَذَرُ على يَدَعُ في العدول منه من الكسر إلى الفتح لأجل حرف الحلق، وإن لم يوجد في يَذَرُ حرفُ الحلق؛ لكون يَذَرُ في معنى يَدَعُ كما سيجيءُ في موضعه إن شاء الله تعالى.

الكيلاني ....



وإن كان ماضيه على فَعِلَ بكسر العين فمضارعُه يجيءُ على يَفْعَلُ بفتح العين؛ نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ إلّا ما شَذَّ؛ نحوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواتِه؛ مِثْلُ: وَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ.

التفتازاني (**وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى**) وَزن (**فَعِلَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ: يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: حَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتِهِ**) فإنها جاءت بكسر العين فيهما، وقلَّ ذلك في الصحيح، نحوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ وقَنِطَ يَقْنِطُ، وكَثُرَ في المعتلّ، نحو: وَرِثَ يَرِثُ ووَرِعَ يَرِعُ ووَزِنَ يَزِنُ ويَئِسَ يَيْئِسُ وأخواتِها. وأما فَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ ومِتَّ يَمُوتُ[1] بكسر العين في الماضي وضمِّها في المضارع؛ فمن تداخُلِ اللغتين؛ لأنّها جاءت من باب عَلِمَ يَعْلَمُ ونَصَرَ يَنْصُرُ، فأُخذ الماضي من الأول، والمضارعُ من الثاني.

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، ولعل الأولى "تموت"

القاري (**وإن كان**) أي: ماضيه (**على فَعِلَ مكسورَ العين**) فمضارعُهُ يَفْعَلُ بفتح العين، نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، وهذا قياسٌ مطَّردٌ له، (**إلا ما شذَّ**) أي: تفرَّدَ، أي: قَلَّ ونَدَرَ من (**نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ**) بكسر العين فيهما على لغةٍ، وقرأ بها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، والباقون بفتح السِّين في المضارع وَفْقَ القياس.

الجرجاني وأما رَكَنَ يَرْكَنُ بفتح العين في الماضي والمضارع؛ فمن اللُّغَة المتداخلة، يعني: إذا جاء رَكَنَ يَرْكُنُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع، ورَكِنَ يَرْكَنُ بكسر العين في الماضي وفَتْحِها في المضارع، فأُخِذَ الماضي من اللُّغَة الأولى والمضارعُ من اللُّغَة الثَّانية، فقال[١]: رَكَنَ يَرْكَنُ بالفتح فيهما.
واعلم أنَّ الشاذَّ في كلامهم: ما يكون بخلاف القياس من غير نظرٍ إلى قلَّةِ وجوده وكثرته، كاسْتَحْوَذَ، والنَّادرَ: ما يكون وجودُهُ قليلًا، لكن يكون على القياس. والضَّعيفَ: ما لم يصل حكمُهُ إلى الثُّبوت.
واعلم أنَّه قد وُصِفَ المجرَّدُ بالسَّالم في بعض النُّسَخ، والحقُّ عدمُهُ؛ لأنَّه لو وُصِفَتِ الثلاثيَّاتُ؛ لَوُصفت الرُّباعيَّاتُ المجرَّدةُ والمزيدةُ كلُّها بالسَّالم أيضًا، لكنَّها لم توصفْ، ولم يَتَّجِهْ وصفُ البعض دون البعض، ولأنَّه يلزم من وصفه تخصيصُ البحث بالسَّالم، ومن ذكرِ "سأل يسأل" عدمُه.

[١] هكذا في النسخ التي بأيدينا، لكن الظاهر "فقيل".

الكيلاني القسمُ الثَّاني: وهو ما كان ماضيه مكسورَ العين، أشار إليه بقوله: (**وإن كان ماضيه على**) وزن (**فَعِلَ مكسورَ العين؛ فمضارعُهُ**) يجيءُ (**على**) وزن (**يَفْعَلُ بفتح العين، نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ**) وهو بابٌ رابعٌ، (**إلا ما شَذَّ من نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ**) من الصَّحيح، (**وأخواتِهِ**) من المعتلِّ، نحوُ: وَمِقَ يَمِقُ، فإنَّه جاء بكسر العين في الماضي والمضارع، وهو بابٌ خامسٌ.



....

التفتازاني ....

القاري والمرادُ بنحوه: نَعِمَ يَنْعِمُ، فإنَّه جاء بالوجهين أيضًا، وكذا ما جاء في الصَّحيح على منواله، وهو قليلٌ. (وأخواته) أي: من المعتلِّ، وهو كثيرٌ، نحوُ: وَرِثَ يَرِثُ، ووَزِنَ يَزِنُ، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَلِيَ يَلِي، ويَئِسَ يَئِسُ في لغةٍ، وقد جاء بفتح الهمزة أيضًا، ففي التَّنزيل: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[الرعد، ٣١]. وأما فَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ ومِتَّ تَمُوتُ بكسر العين في الماضي وفتحها[١] في المضارع؛ فمن التَّداخل؛ لأنَّها جاءتْ من باب عَلِمَ يَعْلَمُ ونَصَرَ يَنْصُرُ، فأَخذَ الأوَّلُ من الماضي، والمضارعُ من الثَّاني. وإنَّما مثَّلنا بمِتَّ تَموت مسندًا إلى التاء؛ لظهور الكسر فيه دون غيره، فهو بكسر الميم من الماضي منقولًا إليها من الواو المحذوفة لالتقاء السَّاكنين. وبهذا يظهرُ لك وجهُ القرائتين في: ﴿مِتُّ﴾[مريم، ٢٣] معًا[٢] و﴿مِتُّمْ﴾[آل عمران، ١٥٧، ١٥٨] و﴿مِتْنَا﴾[المؤمنون، ٨٢] بكسر الميم وفتحها.[٣] والحاصلُ: أنَّه جاء مَاتَ يَمُوتُ كقَالَ يَقُولُ من باب نَصَرَ، ومَاتَ يَمَاتُ كخَافَ يَخَافُ من باب عَلِمَ، فكلُّ قراءةٍ على مقتضى لغةٍ.

[١] هكذا في النسخ التي بأيدانا، لكن الصحيح "بضمها" كما في شرح التفتازاني.

[٢] هكذا في النسخ التي بأيدانا، لكن الظاهر إسقاط "معًا".

[٣] هكذا في النسخ التي بأيدانا، لكن الصحيح "بضمها"

الجرجاني **فإن قيل**: ذكره للتَّمثيل.

قلنا: لا نسلِّمُ ذلك؛ لعدم انحصار الحرف فيه؛ لوجوده في غيره، نحوُ: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وإن سُلِّمَ به، فلم يتَّجهْ ذكرُ "يَأْبَى"؛ لأنَّه ليس منه.

قال: (**وإن كان فَعِلَ مكسورَ العين؛ فمضارعُهُ يَفْعَلُ بفتح العين، نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، إلا ما شذَّ، نحوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواتِه**).

أقول: وإن كان الثُّلاثيُّ المجرَّدُ على وزن فَعِلَ بكسر العين؛ فمضارِعُه يجيءُ على وزن يَفْعَلُ بفتح العين، نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ على القياس، إلا ما شَذَّ من حَسِبَ يَحْسِبُ، وأخواتِه: نَعِمَ يَنْعِمُ، وفَضِلَ يَفْضِلُ، فإنَّ مضارِعَهما يجيءُ على يَفْعِلُ بكسر العين، وشذوذُ يَحْسِبُ وأخواته بكسر العين مع كون القياس فتحَهُ.

قوله: (**إلا ما شذَّ**) استثناءٌ من قوله: "وإن كان على فَعِلَ بكسر العين؛ فمضارعُهُ يَفْعَلُ بفتح العين" لا غير، "إلا ما شذَّ من نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته"، فإنَّ مضارِعَهما يجيءُ على يَفْعِلُ بكسر العين.

الكيلاني ....



وإن كان ماضيه على فَعُلَ مضمومَ العينِ فمضارعُه يَفْعُلُ بضمِّ العينِ؛ نحوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ.

التفتازاني **(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى)** وزن **(فَعُلَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ؛ فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ، نَحْوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ وَأَخَوَاتِهِ)** لأنَّ هذا البابَ موضوعٌ للصفات اللازمة، فاختير للماضي والمضارع حركةٌ لا تحصل إلا بانضمام الشَّفتين رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، ويكون لأفعال الطبائع كالحُسْن والكَرَم والقُبْح ونحوِها، ولا يكون إلا لازمًا، وشذَّ قولهم: رَحُبَتْكَ الدارُ، والأصل: رَحُبَتْ بك الدارُ، فحُذفت الباءُ اختصارًا لكثرة الاستعمال.

القاري **(وإن كان)** أي: ماضيه **(على فَعُلَ مضموم العين؛ فمضارعُهُ يَفْعُلُ بضمِّ العين، نحوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ)** وفي نسخةٍ: "وكَرُمَ يَكْرُمُ"، وفي أخرى: "وأخواته كوَجُهَ يَوْجُهُ"، وهذا البابُ مختصٌّ بالفعل اللَّازم، بخلاف الأبواب السَّابقة، وقد يكون بعضُ الأفعال له أبوابٌ متعدِّدةٌ، كقَنِطَ، فإنَّه جاء من باب: نَصَرَ وضَرَبَ وكَرُمَ وحَسِبَ، والمعنى واحدٌ، وقد يختلف المعنى باختلاف الباب في المبنى، فلَبِسَ يَلْبَسُ من باب عَلِمَ يَعْلَمُ مصدرُه: اللُّبْس بالضمّ [بمعنى الاكتساء]، ومن باب ضَرَبَ يَضْرِبُ مصدره اللَّبْس بالفتح بمعنى الخلْط.

الجرجاني قال: **(وإن كان على فَعُلَ مضمومَ العين؛ فمضارعُهُ يَفْعُلُ بضمِّ العين، نحوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ)**.

أقول: وإن كان الثُّلاثيُّ المجرَّدُ على وزن فَعُلَ بضمِّ العين؛ فمضارعُهُ يجيء على وزن يَفْعُلُ بضمِّ العين لا غير، ولو جيءَ على خلاف القياس؛ لأنَّه لَمَّا كان لازمًا دائمًا؛ التُزِمَ الضمُّ فيه ليكون ثِقَلُه عِوَضًا عما نَقَصَ من الزِّيادة معنى التَّعدية، أو نقول: إنَّما اختاروا الضَّمَّ في الماضي والمضارع؛ لأنَّ باب فَعُلَ بضم العين لازمٌ لا يتجاوَزُ فعلُهُ الفاعلَ، فأرادوا أنَّ حركةَ عينِ فعل الماضي لا يتجاوز عينَ حركة فعل المضارع؛ ليكون حركةُ عين فعل الماضي والمضارع متوافقين؛ ليدلَّ اللُّزومُ اللَّفظيُّ على اللُّزوم المعنويِّ حتى يكون اللَّفظُ مطابقًا للمعنى.

فإن قيل: يلزمُ من ضمِّهما شذوذيَّةُ "يَحْسُنُ" لكون القياس هو المخالفةَ.

قلنا: جَبْرُ ما نَقَصَ قياسٌ أيضًا، وتركُهُ له قياسٌ.

الكيلاني القسمُ الثَّالثُ: وهو ما كان ماضيه على وزن فَعُلَ مضمومَ العين، أشار اليه بقوله: **(وإذا كان ماضيه على)** وزن **(فَعُلَ مضمومَ العين؛ فمضارعُهُ)** يجيءُ **(على)** وزن **(يَفْعُلُ بضمِّ العين، نحوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ)** وهو بابٌ سادسٌ.

فجميعُ أبواب الثلاثيِّ المجرَّدِ ستَّةٌ، وكان القياسُ يقتضي أن تكون تسعةً، لكنْ سقط من القسم الثَّاني بابٌ واحدٌ، ومن الثَّالث بابان كما رأيتَ.



وأمّا الرباعيُّ المجردُ فله بناءٌ واحدٌ. فهو: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلالًا؛ كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا.

[بناء الرباعي المجرد]

التفتازاني (وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ؛ فَهُوَ فَعْلَلَ) بفتح الفاء واللامَيْن وسكون العين، (كَدَحْرَجَ) فلانٌ الشيءَ أي: دَوَّرَهُ، (دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا) لأنَّ الفعلَ الماضيَ لا يكون أولُه وآخرُهُ إلا مفتوحَيْن، فلا يمكن سكونُ اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو: دَحرجْتُ ودَحرجْتِ ودَحرجْنَا، فحرَّكوها بالفتحة لخفتها، فسكَّنوا العين؛ لأنه ليس في الكلام أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ واحدةٍ.
ويُلْحَقُ به نحو: جَوْرَبَ وجَلْبَبَ وبَيْطَرَ وهَرْوَلَ وشَرْيَفَ،[1] ودليلُ الإلحاق: اتحادُ المصدرين.

[١] و في النسخ "وبَيْقَرَ"، :كأن الظاهر "سَلْقَى" بدل "بَيْقَرَ"؛ لأن "بَيْقَرَ" من باب "بَيْطَرَ".

القاري (وأمّا الرُّباعيُّ المجرَّدُ) أي: عن الزَّائد سالمًا أو غيرَ سالمٍ؛ (فهو) أي: ميزانُ ماضيه (فَعْلَلَ) بفتح الفاء واللَّامين وسكون العين، (كدَحْرَجَ) فلانٌ الشَّيء، أي: دَوَّرَه، (يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً) مصدرٌ قياسيٌّ، (ودِحْرَاجًا) بكسر أوَّله مصدرٌ سماعيٌّ، وكذلك: زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا، ويُلحقُ به نحوُ: هَرْوَلَ وبَشْمَلَ، ودليلُ الإلحاق: اتّحاد المصدرين وزنًا واختلافُهما مادّةً وأصلًا.
ثم اعلم أنَّ مصادرَ الثُّلاثيّ المجرَّد مقصورةٌ على السَّماع، كالنَّصْر والضَّرْب والمنع والسُّؤال والعلم والحساب والكَرَم ونحو ذلك، بخلاف الثُّلاثيّ المزيد، فإنَّ مصادِرَها منها سماعيٌّ، وأكثرُها قياسيٌّ كما سيأتي مفصَّلًا.

الجرجاني قال: (وأمّا الرُّباعيُّ المجرَّدُ) بناءٌ واحدٌ، (فهو فَعْلَلَ، نحوُ: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا). **أقول**: لَمَّا فَرَغَ المصنِّفُ من ذكر أقسام الثلاثيِّ المجرَّد؛ شَرَعَ في بيان الرُّباعيِّ بقوله: (وأمّا الرُّباعيُّ المجرَّدُ) واعلم أن الرُّباعيَّ المجرَّدَ بابٌ واحدٌ، وهو فَعْلَلَ، نحوُ: دَحْرَجَ، ومصدرُهُ يجيءُ على وزن فَعْلَلَةٍ وفِعْلَالٍ كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا؛ لأنَّ تعدُّدَ أبواب الفعل بتعدُّدِ حركة عينه، وتحريكُ عينِ الرُّباعيِّ ممتنعٌ لتَوالِي أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ.
فإن قيل: عَدَمُه يحصُلُ بتسكين أيِّ حروفٍ[1] من حروفه، فلِمَ خُصَّ عينُهُ بالسُّكون؟

[١] هكذا في النسخ، لكن الظاهر "أي حرف".

الكيلاني (وأمّا الرُّباعيُّ المجرَّدُ؛ فهو فَعْلَلَ) بفتح الفاء واللَّامَيْن وسكونِ العين، (كدَحْرَجَ) وهو فعلٌ ماضٍ على وزن فَعْلَلَ، يُدَحْرِجُ مضارعُهُ على وزن: يُفَعْلِلُ، (دَحْرَجَةً) مصدرُهُ على وزن: فَعْلَلَةً، (ودِحْرَاجًا) مصدرٌ آخرُ على وزن: فِعْلَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الفَعْلَلة والفِعْلال؛ لكون مصدره على هذا الوزن دائمًا، وبابَ الرُّباعيِّ المجرَّد.



وأمّا الثلاثيُّ المزيدُ فيه، فهو على ثلاثةِ اقسامٍ: الأوّلُ: ما كان ماضيه على أربعة أحرف:...

[أقسام الثلاثي المزيد]

التفتازاني (وَأَمّا الثُّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ؛ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) لأن الزائدَ فيه: إمّا حرفٌ واحدٌ أو اثنان أو ثلاثةٌ؛ لئلا يلزم مزيةٌ للفرع على الأصل.

واعلم أن الحروفَ التي تزاد لا تكون إلا من حروف: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، إلا في الإلحاق والتضعيف، فإنّه يزاد فيهما أيُّ حرفٍ كان.

[الثلاثي المزيد بحرف]

القسمُ (الأَوّلُ) من الأقسام الثّلاثة: (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) وهو ما يكون الزائدُ فيه حرفًا واحدًا، وهو ثلاثة أبوابٍ: ....

القاري (وأمّا الثُّلاثيُّ المزيدُ فيه) أي: على حروف أصوله؛ (فهو على ثلاثةِ أقسامٍ) لأنَّ الزَّائدَ فيه: إمّا حرفٌ واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ.

(الأوّلُ) أي: من الأقسام الثّلاثة: (ما كان) أي: وُجِدَ (ماضيه على أربعةِ أحرفٍ) أي: مبنيًا عليها، بأن يكون الزَّائدُ فيه حرفًا واحدًا والباقي أصولًا، وهذا القسمُ ثلاثةُ أبوابٍ: ....

الجرجاني قلنا: خُصَّ لتعذُّرِ سكون غيره، أمّا تسكينُ الفاء؛ فلأنّه لو سُكِّنَ لَزِمَ الابتداءُ بالسَّاكن، وأمّا تسكينُ اللّام الأوّل؛ فلأنّه لو سكِّن لَزِمَ التقاءُ السَّاكنين بين اللَّام الأولى واللَّام الثَّانية عند اتِّصال الضَّمير المرفوع المتحرِّك الواجبِ سكونُ ما قبلَه، وأمّا تسكينُ اللَّام الرَّابعة؛ فلوجوب بناءِ الماضي على الفتح ما لم يتَّصل الضَّميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ.

والرُّباعيُّ المجرَّدُ يجيءُ متعدِّيًا، نحوُ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ، وهو الأصلُ، وقد يجيءُ لازمًا، نحوُ: دَرْبَحَ الرَّجلُ إذا طَأْطَأَ رأسَهُ.

قال: (وأمّا الثُّلاثيُّ المزيدُ فيه؛ فهو على ثلاثة أقسامٍ: الأوّلُ: ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ، ......

الكيلاني (وأمّا الثُّلاثيُّ المزيدُ فيه؛ فهو على ثلاثةِ أقسامٍ) لأنَّ المزيدَ فيه: إمّا حرفٌ واحدٌ أو حرفان أو ثلاثةٌ بحكم الاستقراء.

القسمُ (الأوّلُ) من الأقسام الثَّلاثة: (ما كان) أي: الفعلُ الذي كان (ماضيه على أربعةِ أحرفٍ) وهو ما كان الزَّائدُ فيه حرفًا واحدًا، ولهذا القسمِ ثلاثةُ أبوابٍ: ....

كأفْعَلَ؛ نحوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا. وفَعَّلَ؛ نحوُ: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا. وفَاعَلَ؛ نحوُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالًا.

التفتازاني (كَأَفْعَلَ) بزيادة الهمزة، (نَحْوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا)

وهو للتعدية غالبًا، نحو: أَكْرَمْتُهُ. ولصيرورة الشيء منسوبًا إلى ما اشْتُقَّ منه الفعل، نحوُ: أَغَدَّ البعيرُ أي: صار ذا غُدَّة، ومنه: أَصْبَحْنَا أي: دَخَلْنا في الصباح؛ لأنه بمنزلة: صِرْنَا ذَوِي صباح. ولوجود الشيء على صفةٍ، نحو: أَحْمَدْتُهُ أي: وجدته محمودًا. وللسَّلْب، نحوُ: أَعْجَمْتُ الكتابَ أي: أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ. وللزيادة في المعنى، نحوُ: شَغَلْتُهُ وأَشْغَلْتُهُ. وللتعريض للأمر، نحوُ: أَبَاعَ الجاريةَ أي: عرَّضَها للبيع.

القاري منها: بابُ الإفعال، فماضيه (كأَفْعَلَ) بزيادة الهمزة المقطوعة في أوله، (نحوُ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا) وهي للتَّعدية غالبًا، فإنَّ كَرُمَ مثلًا لازمٌ، فلما أُدخلَ عليه الهمزةُ صار متعدِّيًا، يقال: كَرُمَ زيدٌ، وأَكْرَمَ زيدٌ عمرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾[المائدة، ٣]، فإنَّه متعدٍّ، ولازمُهُ: تَمَّ.

ومنها: بابُ التَّفعيل، (وفَعَّلَ) بتكرير العين ميزانُ ماضيه، (نحوُ: فَرَّحَ تَفْرِيحًا) أصلُهُ: تَفْرِرْحًا؛ لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله، ثم أُبدلتِ الراءُ الثَّانيةُ من جنس حركة ما قبلَها، ثم اختُلف أنَّ الزَّائدَ هو الأوَّلُ أو الثَّاني، والوجهان جائزان عند سيبويه، **والأوَّلُ** مذهبُ الخليل، واختاره ابنُ مالكٍ وجماعةٌ، **والثَّاني** اختاره ابنُ الحاجب وطائفةٌ، وهو الأظهرُ. فتدبَّرْ.

الجرجاني **كأَفْعَلَ، نحوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا، وفَعَّلَ، نحوُ: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا، وفَاعَلَ، نحوُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وقيتالًا)**.

أقول: اعلم أنَّ الثُّلاثيَّ المزيدَ فيه على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ، وقسمٌ زيدَ فيه حرفان، وقسمٌ زيد فيه ثلاثةُ أحرفٍ، ولم يُزَدْ فيه أكثرُ من ثلاثةِ أحرفٍ؛ لأنَّه لو زِيدَ أكثرُ من ثلاثةِ أحرفٍ؛ لَأَدَّى الثِّقَلَ والتوهُّمَ بالتَّركيب لتكثير الحروف حينئذٍ؛ إذ يمكن أن يذهب السَّامعُ إلى أنَّه كلمتان رُكِّبَتْ إحداهما إلى الأخرى، ولَزِمَ مزيَّةُ الفرع على الأصل، فيكون واحدًا أو اثنين أو ثلاثةً.

الكيلاني **البابُ الأوَّلُ** منه: بابُ الإِفعال، وقاعدتُهُ في نقل الثُّلاثيِّ المجرَّدِ إليه: أن تزيدَ في أوّله همزةً مفتوحةً، وتقولَ في (مثل) فَعَلَ (أَفْعَلَ) بزيادة الهمز في أوّله، كما تقول في (نحو) كَرُمَ (أَكْرَمَ) بزيادة الهمزة في أوّله، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: أَفْعَلَ، يُكْرِمُ مضارعُهُ على وزن: يُفْعِلُ، (إِكْرَامًا) مصدرُهُ على وزن: إِفْعَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الإفعال؛ لكون مصدره على وزن الإِفعال، وكذلك في كلِّ بابٍ من المزيد كما ستعرفه.

....

التفتازاني واعلم أنَّه قد يُنْقَلُ الشيءُ إلى أفعل، فيصير لازمًا، وذلك نحو: أَكَبَّ وأَعْرَض، يقال: كَبَّهُ أي: ألقاه على وجهه فأَكَبَّ، وعَرَضَهُ أي: أظهره فأَعْرَضَ، قال الزَّوْزَنِيُّ: ولا ثالث لهما فيما سمعنا.

(**وَفَعَّلَ**) بتكرير العين، (**نَحْوُ: فَرَّحَ تَفْرِيحًا**) واختُلِف في أنَّ الزَّائد هي الأولى أو الثانية؟ فقيل: الأولى؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أَوْلى، وذلك عند الخليل، وقيل: الثانية؛ لأن الزيادةَ بالآخر أَوْلى، والوجهان جائزان عند سيبويه.

وهو للتكثير في الفعل، نحو: جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ، أو في الفاعل، نحو: مَوَّتَتِ الإبلُ، أو في المفعول، نحو: غَلَّقْتُ الأبوابَ، ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل، نحو: فَسَّقْتُهُ أي: نَسَبْتُهُ إلى الفسق، وللتعدية، نحو: فَرَّحْتُهُ، وللسَّلْب، نحوُ: جَلَّدْتُ البعيرَ أي: أَزَلْتُ جِلْدَه، ولغير ذلك.

الـفـاري وهو للتَّعدية أيضًا غالبًا مع إفادة التَّكثير، ولذا جاء في وصف القرآن: أنَّه "منزَّلٌ" بالتَّشديد؛ لأنَّه نزل منجَّمًا مفصَّلًا، وفي حقِّ غيره من الكتب "مُنْزَل" بالتَّخفيف؛ لأنَّه نزل مجملًا ومكمّلًا. ومن هذا البابِ -بابِ التَّفعيل-: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾[يوسف، ٢٣].

ومنها: بابُ المفاعلة، (**وفَاعَلَ**) بزيادة الألف بعد الفاء، ميزانُ ماضيه، (**نحوُ: قَاتَلَ مُقَاتَلَةً**) مصدرٌ قياسيٌّ، (**وقِتَالًا**) مصدرٌ سماعيٌّ، وجاء قِتَّالًا بتشديد التَّاء، (**وقِيتَالًا**) بالياء، وأصله أن يكون الفعلُ بين اثنين فصاعدًا؛ يفعلُ أحدهما بصاحبه ما يفعلُ الصَّاحبُ به، نحوُ: ضارَبَ زيدٌ عمرًا، ويكون البادئُ هو الأوَّلَ. فتأمَّل.

الجرجاني والقسمُ الأوَّلُ من الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه: ما كان الزَّائدُ فيه حرفٌ واحدٌ، فيكون هذا القسمُ على أربعةِ أحرفٍ: ثلاثةٍ أصليَّةٍ، وواحدٍ زائدٍ، وهو ثلاثةُ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: الإفعالُ، نحوُ: **أَكْرَمَ**، أصله: كَرُمَ، زيدتْ فيه الهمزةُ، فصار: أَكْرَمَ.

ويجيءُ هذا البابُ غالبًا للتَّعدية، بأن يصير اللَّازمُ متعدِّيًا، نحوُ: أَكْرَمْتُه.

وللتَّعريض، وهو أن يُجعلَ المفعولُ معرَّضًا لأصل الفعل، كقولك: أَبَعْتُه أي: عَرَّضْتُه[1] للبيع، وجَعَلْتُه منتسبًا إليه.

---

[1] او عرَضته

الكيلاني وإذا أردتَ التَّمرينَ في الأبواب المتشعِّبة، ومعرفةَ قواعدِها على وجه السُّهولة؛ فالطَّريقُ فيه: أن تنقلَ المجرَّداتِ من الأبواب المتقدِّمة إلى كلِّ واحدٍ منها، سواءٌ كان مسموعًا في كلام العرب أم لا؛ إذ هو لمجرَّدِ التَّمرين في معرفة الأبنية والأبواب، لا لاستفادة المعاني.



والثانِي: ما كان ماضيه على خمسةِ أحرفٍ: ....

التفتازاني (وَفاعَلَ) بزيادة الألف، (نَحْوُ: قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وقِتَالًا) ومن قال: كذّب كِذَّابًا قال: قاتل قيتالًا، وروي: مَارَيْتُهُ مِرَّاءً، وقاتلته قِتَّالًا،

وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدًا، يفعل أحدُهما بصاحبه ما فعل الصاحبُ به، نحوُ: ضَارَبَ زيد عمرًا، ويكون بمعنى فعَّل أي: للتّكثير، نحوُ: ضَاعَفْتُهُ وضَعَّفْتُهُ، وبمعنى أَفعَلَ نحوُ: عَافَاكَ الله وأَعْفَاكَ، وبمعنى فَعَلَ نحو: دَافَعَ ودَفَعَ، وسَافَرَ وسَفَرَ.

[الثلاثي المزيد بحرفين]

والقسم (الثَّانِي) من الأقسام الثَّلاثة: (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ) وهو ما يكون الزائدُ فيه حرفين، وهو نوعان، والمجموعُ خمسةُ أبواب: ....

القـاري (والثَّاني) من الأقسام الثَّلاثة: (ما كان) أي ماضيه (على خمسةِ أحرفٍ) بأن يكون الزَّائدُ فيه حرفين، ومجموعُهُ خمسةُ أبوابٍ، وهو على نوعين: ....

الجرجاني وللصَّيرورة، نحوُ: أَغَدَّ البعيرُ أي: صار ذا غُدَّةٍ، والغدَّةُ: قطعةُ لحمٍ صُلْبَةٌ يكون بين اللَّحم، ومنه: أَحْصَدَ الزَّرعُ أي: قارَبَ وقتُ حصاده، وأَفْطَرَ، تقول: فَطَّرْتُه بالتَّشديد أي: أبطلتُ صومَهُ، فأَفْطَرَ أي: صار ذا فِطْرٍ.

ولوجود الشَّيءِ على صفةٍ، نحوُ: أَبْخَلْتُه أي: وجدتُهُ بخيلًا، وأَحْمَدْتُه أي: وَجَدْتُه محمودًا.

وللسَّلْب، أي: ولسلب الفاعل عن المفعول أصلَ الفعل، نحوُ: أَشْكَيْتُه أي: أَزَلْتُ عنه الشِّكايةَ.

وبمعنى فَعَلَ، نحوُ: قِلْتُ البيعَ، [وأَقَلْتُ البيعَ بمعنى واحد][1] وأصلُ قِلْتُ: قَيَلْتُ، فأبدلتْ فتحةُ الياء كسرةً، فصار: قَيِلْتُ، ثم نُقِلَ كسرةُ الياء إلى القاف بعد سَلْبِ حركته، وحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين بينه وبين اللَّام، فصار: قِلْتُ، وأُعملَ هذا العملَ؛ ليدلَّ كسرةُ القاف على الياء المحذوفة.

ومصدرُه يجيءُ على وزن: إِفْعَالٍ كإِكْرَام بكسر الهمزة، وإنَّما كُسرتِ الهمزةُ فرقًا بينه وبين الجمع؛ لأنَّ الهمزةَ في الجمع مفتوحةٌ في باب الأَفْعال، نحوُ: أجمالٌ، ولو فُتحتِ الهمزةُ في المصدر؛

[١] ما بين المعكوفتين لم توجد في الأصل، وزيدت من عندنا.

الكيلاني البابُ الثَّاني منه: بابُ التَّفعيل، وقاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تكرِّرَ عينَ فعله وتُدْغِمَ، (و) تقولُ في مثل فَعَلَ بتخفيف العين: (فَعَّلَ) بتكرير العين مع الإدغام، كما تقول في: (نحو فَرِحَ: (فَرَّحَ) بتكرير الرَّاء مع الإدغام فعلٌ ماضٍ على وزن: فَعَّلَ، يُفَرِّحُ مضارعُهُ على وزن: يُفَعِّلُ، (تَفْرِيحًا) مصدرُهُ على وزن: تَفْعِيلًا. ويسمَّى هذا: بابَ التَّفعيل.



....

التفتازاني ....

القاري ....

الجرجاني لالتبس مصدرُ باب الإفعال بجمعه، وإنَّما يُفعلُ الأمرُ بالعكس؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ من المصدر؛ لأنَّ المصدرَ مفردٌ، والجمعَ متعدِّدٌ من حيث المعنى، والفتحُ أخفُّ من الكسر، فأعطي الأخفُّ للأثقل والأثقلُ للأخفِّ ليحصلَ الاعتدالُ.

البابُ الثاني: التَّفعيلُ، نحوُ: **فَرَّحَ**، أصله: فَرِحَ، فثُقِّلَ حَشْوُه، فصارَ: فَرَّحَ.

ويجيءُ هذا البابُ غالبًا للتَّكثير، وهو إمَّا في الفعل، نحوُ: حَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ، أو في الفاعل، نحو: مَوَّتَ الإبلُ أي: مات أعدادٌ كثيرةٌ من الإبل، أو في المفعول، نحوُ: غَلَّقْتُ الأبواب أي: غلَّقت أبوابًا كثيرةً، قال الله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾.[1]

وقد يجيءُ للتَّعدية، نحوُ: فَرَّحَ زيدٌ عمرًا، فإنَّه كان لازمًا، فصار بالتَّضعيف متعدِّيًا.

وللسَّلب، نحوُ: فَزَّعْتُه أي: أَزَلْتُ عنه الفَزَعَ والخوفَ، وقَذَّيْتُ عنه أي: أَزَلْتُ القَذَى عن عينه، تقول: قَذَتْ عينُهُ إذا وَقَعَتْ القذى في عينه، وأَقْذَيْتُ عينَهُ إذا وقعت[2] القذى في عينه، وقَذَّيْتُ عينَهُ بالتَّشديد إذا أزلتَ القذى عن عينه، وقَرَّدْتُ البعيرَ أي: إذا أزلتَ القُرَادَ منه، والقُرَادُ: دُوَيْبَّةٌ صغيرةٌ تَلْزَقُ بالبعير، فيُزَال بالظُّفر.

وبمعنى: فَعَلَ، نحوُ: زَالَ وزَيَّلَ، وعَاضَ وعَوَّضَ بمعنىً واحدٍ، معناهما: إعطاءُ العِوَض، ومَازَ ومَيَّزَ بمعنىً واحدٍ.

[1] يوسف، ٢٣
[2] والظاهر "أَوْقَعَتْ"

الكيلاني **البابُ الثَّالثُ منه**: بابُ المفاعلة، وقاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ أَلِفًا بين فاءِ فعله وعينِ فعله، (و) تقولَ في مثل: فَعَلَ: (فَاعَلَ) بزيادة الألف بين الفاء والعين، كما تقول في (نحو) قَتَلَ: (قَاتَلَ) بزيادة الألف، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: فَاعَلَ، يُقَاتِلُ مضارعُهُ على وزن: يُفَاعِلُ، (مُقَاتَلَةً) مصدرُهُ على وزن: مُفَاعَلَةً، (وقِتَالًا) مصدرٌ آخرُ على وزن: فِعَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ المفاعلة.

(و) القسمُ (الثَّاني) من الأقسام الثَّلاثة: (ما كان ماضيه على خمسةِ أحرفٍ) وهو ما يكون الزَّائدُ فيه حرفَيْن، ولهذا القسم خمسةُ أبوابٍ؛ لأنَّه نوعان: ....

إمّا أَوّلُه التاءُ؛ مثلُ: تَفَعَّلَ؛ نحوُ: تَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ تَكَسُّرًا.

التفتازاني (إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ، مِثْلُ: تَفَعَّلَ) بزيادة التاء وتكرير العين، (نَحْوُ: تَكَسَّرَ تَكَسُّرًا)

القـاري (إمّاأوّله التّاءُ، مثل تَفَعَّلَ) بزيادة التّاء وتكرير العين، (نحو: تَكَسَّرَ تَكَسُّرًا) بضمِّ السّين للمغايرة.

الجرجاني ومصدرُهُ يجيءُ على وزن: تَفْعِيلٍ كتَفْرِيجٍ، وفي التَّنزيل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾.[١] واختلفوا في الزَّائد في التَّضعيف، فقال الأكثرون: هو الثّاني، وقال الخليلُ:[٢] هو الأوَّل، وجوَّز سيبويهِ[٣] الأمرين.

البابُ الثّالثُ: المفاعلةُ، نحوُ: فَاعَلَ، كقَاتَلَ، أصله: قَتَلَ، زيد فيه الألفُ، فصار: قَاتَلَ.

وغالبُ هذا الباب لمشاركة الاثنين في أصله في الصُّدور والوقوع، بشرط أن يكون أحدُهما غالبًا والآخرُ مغلوبًا، فيكون كلُّ واحدٍ منهما فاعلًا ومفعولًا؛ لاشتراكهما فيهما، لكنَّ الغالبَ يكون فاعلًا والمغلوبَ مفعولًا لفظًا، وبالعكس معنىً.

وقد يجيءُ لغير المشاركة، نحوُ: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾،[٤] وسَافَرَ زيدٌ، يقال: سَفَرَ يسفِر وسَافرَ يسافِرُ إذا خرج إلى السَّفر.

وبمعنى: أَفْعَلَ، نحوُ: عافاكَ اللهُ بمعنى: أَعْفَاك اللهُ، أي: أعطاك اللهُ العافيةَ.

وبمعنى: فَعَّلَ بتشديد العين، نحوُ: ضَاعَفْتُ بمعنى: ضعَّفْتُ بالتَّشديد.

قال: (والثّاني: ما كان ماضيه على خمسةِ أحرفٍ: إمّا أوّلُه التّاءُ، مثلُ: تَفَعَّلَ، نحوُ: تَكَسَّرَ تَكَسُّرًا،.....

[١] النساء، ١٦٤

[٢] هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد وهو أول من استخرج العروض وحصن به أشعار العرب. وكان من الزهاد في الدنيا المنقطعين إلى العلم وكان شاعرا مقلا وتوفي الخليل بالبصرة سنة سبعين ومائة وعمره أربع وسبعون سنة. وهو أستاذ سيبويه، والحكايات والمرويات المذكورة في كتاب سيبويه كلها مروية عن الخليل، وكلما قال سيبويه: "وسألته،" أو "قال" من غير أن يذكر قائله فهو يعني الخليل. وله من الكتب المصنفة كتاب العين، كتاب النّغم، كتاب العروض. كتاب الشواهد، النقط والشّكل، كتاب الإيقاع. (الفهرست، ٦٥)

[٣] هو عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ / ٧٩٦م) مولى بني الحارث ويكنى أبا بشر ويقال كنيته أبو الحسن، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، وأخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، وعمل كتابه (الكتاب) الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده، وتوفي وله نيف وأربعين سنة بفارس. كان المبرد إذا أراد انسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له ركبت البحر تعظيما له واستعظاما لما فيه وكان المازني يقول من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي. (الفهرست، ٧٤)

[٤] المنافقون، ٤

الكيلاني (إمّا أوّله التاءُ) أي: النَّوعُ الأوَّلُ من القسم الثّاني: هو الذي يُزادُ فيه التّاءُ في أوّله، وله بابان:

وتَفَاعَلَ؛ نحوُ: تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا.

التفتازاني وهو لمطاوَعة فعل، نحوُ: كَسَّرتُه فتكسّر، والمطاوعةُ: حصولُ الأثر عند تعلُّق الفعل المتعدي بمفعوله، فإنك إذا قلت: كَسَّرتُه؛ فالحاصلُ له: التكسُّرُ. وللتكلُّف، نحوُ: تَحَلَّمَ أي: تكلُّف الحِلْم. ولاتخاذ الفاعل المفعولَ أصلَ الفعل، نحوُ: تَوَسَّدْتُهُ أي: جعلته وِسَادَةً. وللدلالة على أنَّ الفاعلَ جانَبَ أصلَ الفعلِ، نحوُ: تَهَجَّدَ أي: جانَبَ الهُجُودَ. وللدلالة على حصول أصل الفعل مرَّةً بعد أخرى، نحو: تَجَرَّعْتُهُ أي: شربته جُرْعَةً بعد جرعةٍ. وللطَّلَب، نحو: تَكَبَّرَ أي: طلب أن يكون كبيرًا. (**وَتَفَاعَلَ**) بزيادة التاء والألف، (**نَحْوُ: تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا**)

وهو لِمَا يصدر من اثنين فصاعدًا، نحوُ: تضاربا وتضاربوا، فإن كان من فَاعَلَ المتعدي إلى المفعولين، يكون متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: نَازَعْتُهُ الحديث وتنازعته، وعلى هذا القياس، وذلك لأن وضع فاعَلَ لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أنَّ الغيرَ أيضًا فَعَلَ مثل ذلك الفعل،.....

القـاري وهو لمطاوعة فَعَّلَ بتشديد العين، نحوُ: كَسَّرتُه فتَكَسَّرَ، وقَطَّعْتُه فتَقَطَّعَ، وقد يجيءُ للطَّلَب، نحوُ: تكبَّرَ أي: طلب أن يكون كبيرًا، وكذا: تَعَرَّفَ وتعلَّمَ أي: طلب المعرفةَ والعلمَ. وللتَّكلُّف، نحوُ: تزهَّدَ وتحلَّمَ أي: تكلَّفَ الزُّهدَ والحِلْمَ، والفرقُ بينهما: حصولُ أصلِ الفعلِ صورةً في التَّكلُّف دون الطَّلَب. (**وتَفَاعَلَ**) بزيادة التَّاء والألف، (**نحوُ: تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا**) بضمِّ العين، وهو لِمَا يصدرُ من اثنين فصاعدًا، نحوُ: تَضَارَبَا تَضَارَبُوا، وقد يكون لمطاوعةِ فاعَلَ، نحوُ: بَاعَدْتُه فتَبَاعَدَ، وللتَّكلُّف، نحوُ: تجاهَلَ أي: أظهرَ الجهلَ من نفسه بخلاف المتجاهل.

الجرجاني **وتَفَاعَلَ، نحوُ: تَبَاعَدَ تباعُدًا، وإمَّا أوَّلُه الهمزةُ، مثلُ: انْفَعَلَ، نحوُ: انْقَطَعَ انْقِطاعًا،**

الكيلاني **البابُ الأوَّلُ منه**: بابُ التَّفعُّل، وقاعدتُهُ في نقل الثُّلاثيِّ المجرَّد إليه: أن تزيدَ في أوّله التَّاءَ المفتوحةَ، وأن تكرِّرَ عينَ فعله، وتُدغِمَ، وتقولَ في (مثل) فَعَلَ: (**تَفَعَّلَ**) بزيادة التَّاء في أوّله، وتكريرِ العين مع الإدغام، كما تقول في (نحو) كَسَرَ (**تَكَسَّرَ**) بزيادة التَّاء وإحدى السِّينَيْن مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: تَفَعَّلَ، مضارعُهُ يَتَكَسَّرُ على وزن: يَتَفَعَّلُ، (**تَكَسُّرًا**) مصدرُهُ على وزن: تَفَعُّلًا. ويسمَّى هذا: بابَ التَّفعُّل.

البابُ الثَّاني منه: بابُ التَّفاعُل، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله التَّاءَ، وأن تزيدَ بين فائه وعين فعله ألفًا، تقولُ في مثل فَعَلَ: (**تَفَاعَلَ**) بزيادة التَّاء والألف بين فاء الفعل وعين الفعل، كما تقول في (نحو) بَعُدَ: (**تَبَاعَدَ**) بزيادة التَّاء والألفِ، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: تَفَاعَلَ، يَتَبَاعَدُ مضارعُهُ على وزن: يَتَفَاعَلُ، (**تَبَاعُدًا**) مصدرُهُ على وزن: تَفَاعُلًا. ويسمَّى هذا: بابَ التَّفاعل.



وإمَّا أَوَّلُه الهمزةُ؛ مثلُ: انْفَعَلَ؛ نحوُ: انْقَطَعَ يَنْقَطِعُ انقِطَاعًا. وافْتَعَلَ؛ نحوُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا. وافْعَلَّ؛ نحوُ: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا.

التفتازاني وتفاعَلَ وضعُهُ لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصدٍ إلى تعلّق به. ولمطاوعة فاعَلَ، نحوُ: بَاعَدْتُهُ فتباعَدَ، وللتكلُّفِ، نحوُ: تَجَاهَلَ أي: أظهرَ الجهلَ من نفسه والحالُ أنه منتفٍ عنه.

والفرقُ بين التكلُّفِ في هذا الباب وبينه في باب تفعَّل: أن المتحلِّم يريدُ وجودَ الحلم من نفسه، بخلاف المتجاهل.

(**وَإِمَّا أَوَّلُهُ الْهَمْزَةُ، مِثْلُ**: انْفَعَلَ) بزيادة الهمزة والنون، (**نَحْوُ: انْقَطَعَ انْقِطَاعًا**) وهو لمطاوعة فَعَلَ، نحوُ: قَطَعْتُهُ فانقطع، ولهذا لا يكون إلا لازمًا. ومجيئُهُ لمطاوعة أفعَلَ، نحوُ: أَسْفَقْتُ البابَ أي: رَدَدْتُه فَانْسَفَقَ، وأَزْعَجْتُه أي: أبعدته فَانْزَعَجَ من الشواذِّ.

ولا يُبْنَى إلا مما فيه عِلاجٌ وتأثيرٌ، لا يقال: انكرمَ وانعدمَ ونحوُهما؛ لأنهم لَمَّا خصُّوه بالمطاوعة؛ التزموا أن يكون أمرُهُ مما يظهر أثرُه وهو العلاج، تقويةً للمعنى الذي ذكر من أنَّ المطاوعةَ هي حصولُ الأثر.

القاري (**وإمَّا أَوَّلُه الهمزةُ، مثل: انْفَعَلَ**) بزيادة الهمزة والنون، (**نحوُ: انْقَطَعَ انْقِطَاعًا**) وهو لمطاوعة فعل، نحوُ: قطعته فانقطع.

وافْتَعَلَ، نحوُ: اجْتَمَعَ اجتماعًا، وافْعَلَّ، نحوُ: احْمَرَّ احْمِرَارًا).

أقول: القسمُ الثاني من الثلاثيِّ المزيدِ فيه: ما كان ماضيه على خمسةِ أحرفٍ: ثلاثةٌ أصليةٌ وثنتان زائدتان، وهو على قسمين:

أحدُهما: ما في أوَّله التَّاءُ، والثَّاني: ما في أوَّله الهمزةُ.

أمَّا في أوَّله التاءُ؛ فهو بابان:

الكيلاني (**وإمَّا أوَّلُه همزةٌ**) أي: النَّوعُ الثَّاني من القسم الثَّاني، وهو الذي يُزاد في أوّله الهمزةُ، وله ثلاثةُ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ منه: بابُ الانفعال، وقاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ المكسورةَ ونونًا ساكنةً بعدها، تقول في (مثل) فَعَلَ: (**انْفَعَلَ**) بزيادة الهمزة والنُّون في أوّله، كما تقول في (نحو) قَطَعَ: (**انْقَطَعَ**) بزيادة الهمزة والنُّون، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: انْفَعَلَ، يَنْقَطِعُ مضارعُهُ على وزن: يَنْفَعِلُ، (**انْقِطَاعًا**) مصدرُهُ على وزن: انْفِعَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الانفعال.



....

التفتازاني (وَافْتَعَلَ) بزيادة الهمزة والتاء، (نَحْوُ: اجْتَمَعَ اجْتِمَاعًا) ....

القاري (وافْتَعَلَ) بزيادة الهمزة والتاء، (نحوُ: اجْتَمَع اجْتِمَاعًا) ....

الجرجاني أحدُهما: تَفَعَّلَ، نحوُ: تَكَسَّرَ، أصله: كَسَرَ، زيدت التاءُ في أوّله، وثُقِّلَ حشوُه، فصار: تَكَسَّرَ. وغالبُ هذا الباب للمطاوعة، وهي قبولُ الشَّيء أثرًا تحصَّلَ له من تعلُّقِ المتعدِّي به، فيكون ذلك الشَّيءُ مطاوِعًا لفاعل الفعل المتعدِّي، لكنَّه يقال: الفعلُ يدلُّ عليه مطاوِعًا بتسمية الشَّيء باسم متعلَّقه، فيكون الفعلُ المطاوِعُ فعلًا يدلُّ على أثره، نحوُ: كَسَرْتُ الكوزَ فتكسَّرَ.

وقد يجيءُ للتَّكلُّف، أي: لإظهار شيءٍ عن نفسه، وليس فيه ذلك الشَّيءُ، كتَشَجَّعَ إذا أظهرَ عن نفسه الشَّجاعةَ وليست فيه الشَّجاعةُ، وتَحَلَّمَ إذا أَظْهَرَ عن نفسه الحِلْمَ.

واعلم أنَّ تفعَّلَ وتفاعَلَ يجيئان للتَّكلُّف، إلا أنَّ بينهما فرقًا، وهو أنَّ تفعَّلَ يُظهِرُ صاحبه عن نفسه ما ليس فيه، ولكن يريدُ ويُجْهِدُ أن يكون ذلك الشَّيءُ في نفسه، وتفاعَلَ لا يريدُ أن يكون ذلكَ فيه. وإلى هذا أشار جارُ الله في ((الْمُفَصَّلِ))[1] بقوله: وليس تحلَّمَ مثلَ تجاهَلَ؛ لأنَّ الفاعِلَ في تحلَّمَ يطلبُ أن يكون حليمًا، والفاعلُ في تجاهَلَ لا يطلبُ أن يكون جاهلًا.

وبمعنى: اسْتَفْعَلَ، نحوُ: تَكَثَّرَ بمعنى: استكثر، واستكثر معناه: طَلَبَ أن يكون كثيرًا، ونحوُ: تَكَبَّرَ بمعنى: استكبر، معناه: طَلَبَ أن يكون كبيرًا، وتَعَظَّمَ أي: جعل نفسَهُ عظيمًا.

وللعمل بعد العمل، نحوُ: تَجَرَّعَ إذا شَرِبَ الماءَ جُرْعَةً بعد جرعةٍ، وتفرَّقَ إذا فَصَدَ اللَّحمَ بفمه من العظم قِطْعَةً بعد قطعةٍ. وتفهَّمَ إذا فَهِمَ شيئًا بعد شيءٍ، وتسمَّعَ إذا استمع إلى أحدٍ يستمعُ منه شيئًا بعد شيءٍ بحيثُ لا يعلمُ هو.

وللاتِّخاذ، والمرادُ بالاتِّخاذ: جَعْلُ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعلِ، نحوُ: توسَّدْتُ التُّرابَ أي: اتَّخذتُهُ وِسَادةً، فإنَّ الفاعلَ جَعَلَ المفعولَ -وهو الترابُ- أصلَ الفعل، وهو الوسادة.

وللتَّجنُّب، أي: ليدلَّ على أنَّ الفاعلَ جانَبَ أصلَ الفعل، نحوُ: تأثَّمَ وتحرَّجَ، أي: جانَبَ الإثمَ والحَرَجَ.

ومصدرُه يجيءُ على وزن: تَفَعُّلٍ بضمِّ العين؛ لأنَّه لو فُتِحَ؛ لالتبس بالفعل، إلا أنَّهم إذا بَنَوا الفعلَ من النَّاقص بكسر العين منه، نحوُ: تَمَنَّي تمنِّيًا ليَسْلَمَ الياءُ؛ لأنَّه لو ضَمُّوا العينَ؛ لانقلبت الياءُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضمِّ إلى الكسر لتسلمَ الياءُ، ....

[1] للعلامة، جار الله، أبي القاسم: محمود بن عمر الزمخشري، الخوارزمي، المتوفى: سنة ٥٣٨، ثمان وثمانين وخمسمائة. واختصره وسمّاه "الأنموذج". وقد اعتنى عليه أئمة هذا الفن، فله شروح ومختصرات كثيرة. (كشف الظنون، ١٧٧٦/٢)

الكيلاني البابُ الثَّاني منه: بابُ الافتعال، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ،....

....

التفتازاني وهو لمطاوعة فَعَلَ، نحوُ: جَمَعْتُهُ فاجتمع، وللاتخاذ، نحوُ: اخْتَبَزَ أي: اتخذ الخبزَ، ولزيادة المبالغة في المعنى، نحو: اكْتَسَبَ أي: بالَغَ واضطربَ في الكسب، ويكون بمعنى فَعَلَ، نحوُ: جَذَبَ واجْتَذَبَ، وبمعنى تفاعَلَ، نحوُ: اخْتَصَموا وتخاصموا.

القاري وهو للمطاوعة أيضًا، نحوُ: جمعته فاجتمع، وللمبالغة في المعنى للزّيادة في المبنى، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة، ٢٨٦] ، وبمعنى تفاعَلَ، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾[الحج، ١٩] أي: فَوْجَان اختصموا.

الجرجاني وربَّما أدغموا تاءَ تفعَّلَ فيما تُقارِبها في المخرج، فسكَّنوا التاءَ، فاحتاجوا إلى همزة الوصل ليقع الابتداءُ بها، نحوُ: إظَّهَّرَ إظَّهُّرًا في تَظَهَّر تَظَهُّرًا.

الثّاني: تفاعَلَ، نحوُ: تباعَدَ، أصله: بَعُدَ، زيدتِ التاءُ في أوَّلِه، والألفُ بين الفاء والعين، فصار: تباعَدَ.

وهذا الباب لمشاركةِ الأمرين فصاعدًا في أصل الفعل -وهو المصدرُ أصله-[1] مع تساويهما فيه.

ويجيءُ لإظهار شيءٍ ليس ذلك الشَّيءُ فيه، نحوُ: تغافَلَ وتجاهَلَ، أي: أظهر الغفلةَ وليس فيه غفلةٌ، وأظهر الجهلَ في نفسه وليس فيه في الحقيقة جهلٌ.

وبمعنى: فَعَلَ، نحوُ: توانَيْتُ أي وَنَيْتُ من الوَنْي، وهو الضعفُ.

ويجيءُ لمطاوع فاعَلَ، نحو: باعَدْتُه فتباعَدَ.

ومصدرُهُ يجيءُ على وزن: تفاعُلٍ، ولم يتصرَّفوا في مصدره، إلا أنَّهم ضمُّوا عينه للفرق بينه وبين فعله، نحوُ: تباعَدَ تباعُدًا، وإذا أرادوا أن يَبْنُوا التَّفاعُلَ من النَّاقص؛ كسروا العينَ منه، نحوُ: تجافَى تجافِيًا، وربَّما أدغموا تاءَ تفاعَلَ فيما يماثلها ويقارِبُها في المخرج، فسكَّنوا التَّاءَ، فافتقروا إلى همزة الوصل، نحوُ: اثَّاقَلَ اثَّاقُلًا، وفي التَّنزيل: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾.[2]

وأمَّا ما زيدت في أوَّله الهمزةُ؛ فهو على ثلاثةِ أبوابٍ: ....

[1] ولعل الظاهر إسقاط "أصله"

[2] التوبة، ٣٨

الكيلاني وأن تزيدَ بين فاء فعله وعين فعله التَّاءَ، تقول في مثل فَعَلَ: (افْتَعَلَ) بزيادة الهمزة والتَّاء، كما تقول في (نحو) جَمَعَ: (اجْتَمَعَ) بزيادة الهمزة والتَّاء، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْتَعَلَ، يَجْتَمِعُ مضارعُهُ على وزن: يَفْتَعِلُ، (اجْتِماعًا) مصدرُهُ على وزن: افْتِعَالًا. ويسمَّى هذا: باب الافتعال.

....

التفتازاني (وَافعَلَّ) بزيادة الهمزة واللّام الأولى أو الثّانية، (نَحْوُ: احْمَرَّ احْمِرَارًا) أي: حَمِرَ، وهو للمبالغة، ولا يكون إلا لازمًا، واختصّ بالألوان والعيوب.

القاري (وافعَلَّ) بزيادة الهمزة وإحدى اللّامين، (نحوُ: احْمَرَّ احْمِرَارًا) أي: اشتدَّ حُمْرَتُهُ، وهو للمبالغة، ولا يكون إلا لازمًا، واختصّ بالألوان والعيوب الظّاهرة.

الجرجاني أحدُها: انْفَعَلَ، نحوُ: انْقَطَعَ، أصله: قَطَعَ، زيدت الهمزةُ والنونُ في أوّله، فصار انْقَطَعَ.
ووُضِعُ هذا الباب لمطاوعة فَعَلَ إذا نُقِلَ إلى هذا الباب، نحوُ: قَطَعْتُه فانقطع، قال جارُ الله في ((المفصل)): وانْفَعَلَ لا يكون إلا لمطاوع فعله، نحوُ: كَسَرْتُه فانْكَسَرَ، وحَطَمْتُه فانحطَم، أي: انكسر، إلا ما شَذَّ، فإنّه يكون مطاوعًا لأفْعَلَ، نحوُ: أَقْحَمْتُه أي: أَدْخَلْتُه في موضعٍ بالعنف فانْقَحَم أي: دخل بنفسه.
ومصدره يجيءُ على وزن انْفِعَالٍ، نحوُ: انْقَطَعَ انْقِطَاعًا، فزيدت الألفُ قبل آخره، فصار: انقطاعًا.
والثّاني: افْتَعَلَ، نحوُ: اجْتَمَعَ على وزن افْعَتَلَ، وأصله: جَمَعَ، زيدت الهمزةُ في أوّله، والتّاءُ بين الفاء والعين، فصار: اجْتَمَعَ. وهو للمطاوعة، وقد عرفتَ معناها، فلا نُعِيدُها.
وللاتّخاذ، نحو: اشْتَوَى أي: أخذ الشّوى لنفسه. وبمعنى التَّفاعُلِ، نحوُ: اجْتَوَرُوا واختصموا، أي: تجاوَرُوا وتَخَاصَمُوا.
وبمعنى: فَعَلَ، نحوُ: قَرَأْتُ واقْتَرَأْتُ. وللزّيادة على معناها، قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1]، كقولك: اكْتَسَبَ في "كَسَبَ"، واعْتَمَلَ في "عَمِلَ"، فإنَّ قولك: كَسَبَ زيدٌ مالاً معناه: أَصَابَهُ، واكتسب زيدٌ مالًا معناه: تصرَّفَ وتردَّدَ وبالَغَ في تحصيله، وعَمِلَ إذا فَعَلَ فعلًا، واعْتَمَلَ إذا اضطرب، أي: تردَّدَ وبالَغَ في العمل، وإنَّما زاد معنى افْتَعَلَ على فَعَلَ؛ لأنَّهم إذا أرادوا زيادةَ المعنى؛ زادوا الحروفَ، وهذا يتعلَّقُ بالنَّقْل عن أهل اللُّغَة.
ومصدرُهُ يجيءُ على وزن افْتِعَالٍ، نحوُ: اجْتِمَاعٍ، زيدت الألفُ قبل آخره؛ لأنَّ ما قبل الآخِرِ أقربُ إلى لام الفعل الذي هو محلُّ الزِّيادة والنُّقصان.

[1] البقرة، ٢٨٦

الكيلاني البابُ الثّالثُ منه: بابُ الافْعِلَال بتخفيف اللّامين، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ، وأن تُكرِّرَ لامَ فعله، وتُدغِمَ، تقولُ في مثل فَعَلَ: (افْعَلَّ) بزيادة الهمزة في أوّله، وتكريرِ اللّام مع الإدغام، كما تقول في (نحو) حَمِرَ: (احْمَرَّ) بزيادة الهمزة وأحدِ الرّاءَيْن مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَلَّ، يَحْمَرُّ مضارعُهُ على وزن: يَفْعَلُّ، (احْمِرَارًا) مصدرُهُ على وزن: افْعِلَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الافعلال.



والثالثُ: ما كان ماضيه على ستّةِ أحرفٍ مثلُ: اسْتَفْعَلَ؛ نحوُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا.

[الثلاثي المزيد بثلاث أحرف]

التفتازاني والقسمُ (الثَّالِثُ) من الأقسام الثلاثة: (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ) وهو ما يكون الزائدُ فيه ثلاثةَ أحرفٍ، (مِثْلُ: اسْتَفْعَلَ) بزيادة الهمزة والسين والتاء، (نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا)

وهو لطلب أصل الفعل، نحوُ: استخرجته أي: طلبتُ خروجَهُ، ولإصابة الشَّيء على صفةٍ، نحوُ: اسْتَعْظَمْتُهُ أي: وجدته عظيمًا، وللتحوُّل، نحوُ: اسْتَحْجَرَ الطينُ أي: تَحَوَّلَ إلى الحجريَّة، ويكون بمعنى فَعَلَ، نحوُ: قَرَّ واسْتَقَرَّ. وقيل: إنَّه للطَّلب كأنَّه يطلبُ القرارَ من نفسه.

القاري (والثَّالثُ) أي: من الأقسام الثَّلاثة: (ما كان) أي: ماضيه (على ستَّةِ أحرفٍ) بأن يكون الزَّائدُ فيه ثلاثةَ أحرفٍ، (نحوُ: اسْتَفْعَلَ) بزيادة الهمزة والسِّين والتاء، (نحوُ: اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا) وهو لطلب الفعل، نحوُ: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ﴾[ص، ٢٤] أي: طلب مغفرته.

الجرجاني والثَّالثُ: الافْعِلاَل، نحوُ: احْمَرَّ على وزن افْعَلَّ، زيدتِ الهمزةُ في أوَّلِه، وكُرِّرَ لامُ الفعل، فصار: احمرَّ.

وهذا البابُ مختصٌّ بالألوان والعيوب، وفيه مبالغةٌ. ومصدرُهُ يجيءُ على وزن افْعِلَالٍ، نحوُ: احْمِرَارٍ، زيدت الهمزةُ في أوَّلِه، والألفُ قبل آخره.

قال: (الثَّالثُ: ما كان ماضيه على ستَّةِ أحرفٍ، مثلُ: اسْتَفْعَلَ، نحوُ: اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، ....

الكيلاني (وَ) القسمُ (الثَّالثُ) من الأقسام الثَّلاثة: (ما كان ماضيه على ستَّةِ أحرفٍ) وهو ما يكون الزَّائدُ فيه ثلاثةَ أحرفٍ، وله خمسةُ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ منه: باب الاستفعال، وقاعدتُهُ في نقل الثُّلاثيِّ المجرَّدِ إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزة والسّينَ والتّاء بهذا التَّرتيب، تقول في (مثل) فَعَلَ: (اسْتَفْعَلَ) بزيادة الهمزة والسِّين والتَّاء، كما تقولُ في (نحو) خرج: (اسْتَخْرَجَ) بزيادة الهمزة والسِّين والتَّاء، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: اسْتفعَل، يَسْتخْرِجُ مضارعُهُ على وزن: يَسْتَفْعِلُ، (اسْتِخْرَاجًا) مصدرُهُ على وزن: اسْتِفْعَالًا. ويسمَّى هذا: باب الاستفعال.



وافْعَالَّ؛ نحوُ: احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا. وافْعَوَّلَ؛ نحوُ: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا. وافْعَوْعَلَ؛ نحوُ: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشَابًا.

التفتازاني (وَافْعَالَّ) بزيادة الهمزة والألف واللَّام، (نَحْوُ: احْمَارَّ احْمِيرَارًا) وحكمُه حكمُ احمرَّ، إلا أنَّ المبالغةَ فيه زائدةٌ.

(وَافْعَوْعَلَ) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين، (نَحْوُ: اعْشَوْشَبَ) الأرضُ (اعْشِيشَابًا) أي: كَثُرَ عُشْبُهَا، وهو للمبالغة.

وفي بعض النسخ: (وَافْعَوَّلَ، نَحْوُ: اجْلَوَّزَ السيرُ، أي: دام مع السرعة اجلوازًا)، وهو بزيادة الهمزة والواوين.

القاري و(افْعَالَّ) بزيادة الهمزة والألف وإحدى اللّامين، (نحوُ: احْمَارَّ احْمِيرَارًا) وهو أبلغُ من احْمَرَّ؛ لأنَّ زيادةَ المبنى تدلُّ على زيادة المعنى.

(وافْعَوْعَلَ) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين، (نحوُ: اعْشَوْشَبَ) المكانُ (اعْشِيشَابًا) أي: كَثُرَ عُشْبُهُ، أي: كَلَؤُه ما دام رَطْبًا، وهو للمبالغة.

(وافْعَوَّلَ) بزيادة الهمزة والواوين، (نحوُ: اجْلَوَّزَ) بِهِمْ السيرُ، أي: دام مع السُّرعة (اجْلِوَّازًا) بكسر اللام وتشديد الواو.

الجرجاني **وافْعَالَّ، نحوُ: احْمَارَّ احْمِيرَارًا، وافْعَوْعَلَ، نحوُ: اعْشَوْشَبَ اعشيشابًا،** ....

الكيلاني **البابُ الثَّاني منه**: بابُ الافعِيلَال، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ، وأن تزيدَ الألفَ بين عين فعله ولام فعله، وأن تكرّرَ لامَ فعله، وتدغمَ، تقولُ في مثل فَعَلَ: (افْعَالَّ) بزيادة الهمزة والألف، وتكريرِ اللَّام مع الإدغام، كما تقول في (نحو) حَمِرَ: (احْمَارَّ) بزيادة الهمزة والألف وأحد الرَّاءين مع الإدغام، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَالَّ، يَحْمَارُّ مضارعُهُ على وزن: يَفْعَالُّ، (احْمِيرَارًا) بقلب الألف الزَّائدة ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها مصدرُهُ على وزن: افْعِيلَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الافعيلال.

البابُ الثَّالثُ منه: بابُ الافْعِيعَال، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ، وأن تكرّرَ عينَ فعله، وأن تزيدَ بين عينَيْ فعلِه الواوَ، تقول في مثل فَعَلَ: (افْعَوْعَلَ) بزيادة الهمزة وأحد العيْنَيْن والواوِ بينهما، كما تقول في (نحو) عَشُبَ: (اعْشَوْشَبَ) بزيادة الهمزة وأحدِ الشِّينَيْن والواوِ بينهما، تقول: "اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ" إذا كَثُرَ عُشْبُها، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَوْعَلَ، يَعْشَوْشِبُ مضارعُهُ على وزن: يَفْعَوْعِلُ، (اعْشِيشَابًا) بقلب الواو الزَّائدة ياءً؛ لانكسار ما قبلها مصدرُهُ على وزن: افْعِيعالًا. ويسمّى هذا: بابَ الافعيعال.



وافْعَنْلَلَ؛ نحوُ: اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اِقْعِنْسَاسًا. وافْعَنْلَى؛ نحوُ: اسلَنْقَى يَسْلَنْقِي اِسْلِنْقَاءً.

التفتازاني (وَافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللّامين، (نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا) أي: خلف ورَجَعَ، قال أبو عمرو: سألت الأصْمَعِيَّ عنه، فقال هكذا، فقدَّم بطنه، وأخَّرَ صدرَه.

(وَافْعَنْلَى) بزيادة الهمزة والنون والألف، (نَحْوُ: اسلَنْقَى اسلِنْقَاءً) أي: نامَ على ظهره، ووقع على قفاه.

والبابان الأخيران ملحقان بـ"احرنجم"، فلا وَجْهَ لنظمهما في سِلْكِ ما تقدم، وكذا: تَفَعَّلَ وتفاعَلَ من الملحقات بـ"تدحرج"، والمصنِّف لم يُفَرِّقْ بين ذلك.

القاري (وافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحوُ: اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا) أي: ذهب صدرُهُ إلى خلفه.

(وافْعَنْلَى) بزيادة الهمزة والنون والألف للإلحاق، (نحوُ: اسلَنْقَى اسلِنْقَاءً) أي: وقع على القفاء.

هذا، وفي لسان أهل البيان، من أرباب العرفان: أنّ مزيدَ الفضل في أفراد الإنسان: إمّا بمجرَّد الإيمان، أو بانضمام الإيقان، أو بإتمام الإحسان، **فالأوّلُ** للعوامّ من الأولياء، **والثّاني** للخواصّ من الأصفياء، **والثالثُ** للأخصّ من الرُّسُل والأنبياء، وكذا المراتبُ الثّلاثةُ معتبرةٌ في كلِّ صفةٍ وحالةٍ كما هو مسطورٌ في "مَنَازِلِ السَّائرين"[١] و"مراحل الطَّائرين"، وبيانُهُ: أنَّ التَّقوى أقلُّ مراتبِها من الشِّرْك ونحوه، وأوسطُها من الذَّنْب وعمدِه، وأعلاه التَّقْوى من خُطُور ما سوى اللهِ، وفسّر على هذه الصفات بقيّة المقامات.

---

[١] لعبد الله الأنصاري الهروي، المتوفى ٤٨١

الجرجاني **وافْعَنْلَلَ، نحوُ: اقْعَنْسَسَ اقعنساسًا، وافْعَنْلَى، نحوُ: اسلَنْقَى اسلِنْقَاءً، وافْعَوَّل، نحوُ: اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذًا).**

أقول: القسمُ الثَّالثُ من الثُّلاثيّ المزيد فيه: ما كان ماضيه على ستَّةِ أحرفٍ: ثلاثةٌ أصليّةٌ وثلاثةٌ زائدةٌ، وهو خمسةُ أبوابٍ:

الكيلاني **البابُ الرّابعُ منه**: بابُ الافْعِنْلال، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ، وأن تزيدَ النُّونَ بين عين فعله ولام فعله، وأن تكرّرَ لامَ فعله، ولا تدغمَ، تقول في مثل فَعَلَ: (افْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنُّون وأحد اللّامَين من غير إدغامٍ، كما تقول في (نحو) قَعَسَ: (اقْعَنْسَسَ) بزيادة الهمزة والنُّون وأحد السِّينَين من غير إدغامٍ، تقول: اقْعَنْسَسَ أي: خلف ورجعَ على خلاف الاخْدِيداب، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن افْعَنْلَلَ، يَقْعَنْسِسُ مضارعُهُ على وزن: يَفْعَنْلِلُ، (اقْعِنْسَاسًا) مصدرُهُ على وزن: افْعِنْلَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الافعنلال.



وأمّا الرباعيُّ المزيدُ فيه، فأمثلتُه ثلاثة: تَفَعْلَلَ؛ كَتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا.

[مزيد الراباعي]

التفتازاني (**وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ؛ فَأَمْثِلَتُهُ**) أي: أبنيتُهُ بحكم الاستقراء (**ثَلَاثَةٌ: تَفَعْلَلَ**) بزيادة التاء، (**كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا**) ضمت لامه فرقا بينه وبين فعله، ويلحق به نحوُ: تَجَلْبَبَ أي: لَبِسَ الجلباب، وتَجَوْرَبَ أي: لبس الجوربَ، وتَفَيْهَقَ أي: أكثرَ في كلامه، وتَرَهْوَكَ أي: تبخترَ في المشي، وتَمَسْكَنَ أي: أظهر الذُّلّ والمسكنةَ.

القاري (**وأمّا الرُّباعيُّ المزيدُ فيه**) أي: حرفٌ أو حرفان؛ (**فأمثلتُهُ**) أي: أبنيةُ أبوابِهِ ثلاثةٌ:

(**تَفَعْلَلَ**) بزيادة التاء، كتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا بضمِّ الراء فرقًا بينه وبين فعله، وأُلحقَ به: تَمَسْكَنَ أي: أظهر المَسْكَنَةَ، أي: السُّكونَ.

الجرجاني **الأوّلُ**: الاستفعالُ، نحوُ: **اسْتَخْرَجَ** على وزن اسْتَفْعَلَ، أصله: خَرَجَ، زيدت في أوّله الهمزةُ والسِّينُ والتاءُ، فصار: اسْتَخْرَجَ.

وغالبُ هذا الباب للطَّلَب، نحوُ: اسْتَخْرَجَ زيدٌ المالَ.

وللسُّؤال، نحوُ: اَسْتَغْفِرُ اللهَ[1] أي: التمستُ من الله المغفرةَ.

وللتَّحوُّل من حالٍ إلى حالٍ، نحوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ أي: صار الطِّينُ حجرًا.

وللإصابة، نحوُ: اسْتَعْظَمْتُه أي: أَصَبْتُه عظيمًا.

وبمنزلة: فَعَلَ، نحوُ: قَرَّ واستقرَّ.

[١] هكذا في النسخ، لكن الظاهر أن يكون "استغفرت"، للموافقة بين التفسير والمفسّر، وللموافقة بين هذا المثال والأمثلة التي بعده.

الكيلاني **البابُ الخامسُ منه**: بابُ الافْعِنْلاء، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ، وأن تزيدَ بين عين فعله ولام فعله النُّونَ، وأن تزيدَ في آخره الياءَ، وتَقْلِبَها في الماضي ألفًا، تقول في مثل فَعَلَ: (**افْعَنْلَى**) بزيادة الهمزة والنون بين عين فعله ولام فعله، والياءِ في آخره، وقَلْبِها ألفًا، لكنْ تُكْتَبُ هنا الألفُ بصورة الياء؛ لتدُلَّ على أنَّ أصلَها ياءٌ، كما تقول في (نحو) سَلَقَ: (**اسْلَنْقَى**) بزيادة الهمزة في أوّله، والنُّونِ بين اللّام والقاف، والياءِ في آخره، وقلبِها ألفًا، تقول "اسْلَنْقَى" إذا نام على ظَهْرِه ووقع على قفاه، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَنْلَى، يَسْلَنْقِي مضارعُهُ على وزن: يَفْعَنْلِي، (**اسْلِنْقَاءً**) بقلب الياء الزّائدةِ همزةً مصدرُهُ على وزن: افْعِنْلَاءً. ويسمَّى هذا: بابَ الافعنلاء.

(**وأمّا الرُّباعيُّ المزيدُ فيه، فأمثلتُهُ**) أي: أبنيتُهُ وأبوابُهُ بحكم الاستقراء ثلاثةُ أبوابٍ: ....

....

الجرجاني ومصدرُهُ يجيءُ على وزن اسْتِفعَالٍ كاسْتِخْرَاجٍ، زيدت الألفُ فيما قبلَ آخرِه، وكُسرت التَّاءُ فرقًا بينه وبين فِعله.

الثَّاني: الافْعِيلَال، كاحْمَارَّ على وزن افْعَالَّ، أصله: حَمِرَ، زيدت الهمزةُ في أوَّله، وكُرِّرَ لامُهُ، وأُلحقَ الألفُ قبلَ لامه، فصارَ: اِحْمَارَّ.

وهو للألوان كالافْعِلَالِ، لكنَّه أبْلَغُ منه. ومصدرُهُ يجيء على وزن افعيلالٍ، نحوُ: احميرارًا، زيدت الألفُ بين حرفَي التَّضعيف، وكُسِرَ عينُهُ، فقُلبت الألفُ ياءً لكسرة ما قبلَها.

الثَّالثُ: الافْعِيعَالُ، نحوُ: **اعْشَوْشَبَ**، أصله: عَشُبَ، زيدت الهمزةُ في أوَّلِه، وكُرِّرَ عينُهُ، وزيدت الواوُ بين حرفي التَّضعيف، فصار: اعْشَوْشَبَ على وزن افْعَوْعَلَ.

وهو للمبالغة أيضًا؛ لأنَّ معنى: اعْشَوْشَبَ أبلغُ من عَشُبَ، أي: نَبَتَ. ومصدره يجيءُ على وزن افعيعالٍ، كاعْشِيشَابٍ، أصله: اعشِوْشابٌ، قُلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها.

الرَّابعُ: افْعَنْلَلَ، نحوُ: **اقْعَنْسَسَ** على وزن افْعَنْلَلَ، أصله: قَعَسَ، زيدت في أوَّله الهمزةُ، وكُرِّرَ لامُهُ، وزيدت النُّونُ بين العين واللَّام، فصار: اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا. ومصدرُهُ يجيءُ على وزن اِفْعِنْلالٍ.

وهذا البابُ أيضًا للمبالغة، فيكون اقْعَنْسَسَ أبلغَ من قَعَسَ، أي: خَرَجَ صدرُهُ ودخل ظهرُهُ.

الخامسُ: افْعَنْلَى، نحوُ: **اسْلَنْقَى**، أصله: سَلَقَ، زيدت في أوَّله الهمزةُ، وبين العين واللَّام النونُ، وفي آخره الياءُ، فصار: اسلنقى على وزن افْعَنْلَى.

ومصدرُهُ يجيءُ على وزن افعنلاءٍ، نحوُ: اسلنقاءٍ، أصلُه: اسلنقايًا، فقلبت الياءُ همزةً لوقوعها بعد ألِفٍ زائدةٍ كما في: رِدَاءٍ.

وهذا البابُ للمطاوعة، نحوُ: سَلْقَيْتُه بمعنى: رَمَيْتُه على قفاه،[فاسلنقى، أي وقع على قفاه][1]

قال: (**وأمَّا الرُّباعيُّ المزيدُ فيه، مثلُ: تَفَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا**، ....

[1] ما بين المعكوفتين لم توجد في النسخ، وزيدت من عندنا.

الكيلاني **البابُ الأوَّلُ منه**: بابُ التَّفَعْلُل، وقاعدتُهُ في نقل الرُّباعيِّ المجرَّد إليه: أن تزيدَ في أوَّله التَّاءَ، تقول في: فَعْلَلَ: (**تَفَعْلَلَ**) بزيادة التَّاء، (**كتَدَحْرَجَ**) أي: كما تقولُ في نحو: دَحْرَجَ: تَدَحْرَجَ بزيادة التَّاء، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: تَفَعْلَلَ، يَتَدَحْرَجُ مضارعُهُ على وزن: يَتَفَعْلَلُ، (**تَدَحْرُجًا**) مصدرُهُ على وزن: تَفَعْلُلًا. ويسمَّى هذا: بابَ التَّفعلُلِ.



وافْعَنْلَلَ؛ نحوُ: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ اِحْرِنْجَامًا. وافْعَلَلَّ؛ نحوُ: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا.

التفتازاني (وَافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون، (كَاحْرَنْجَمَ) أي: ازدحم (احْرِنْجَامًا) يقال: حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحرنجمت أي: رَدَدْتُ بعضها إلى بعضٍ فارتدّت، ويلحق به نحوُ: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى، ولا يجوز الإدغامُ والإعلالُ في الملحق؛ لأنَّه يجب أن يكون مثلَ الملحق به لفظًا. والفرقُ بين بابي اقعنسس واحرنجم: أنَّه يجب في الأوَّل تكريرُ اللام دون الثاني.

(وَافْعَلَلَّ) بزيادة الهمزة واللَّام، وهو بسكون الفاء وفتح العين واللَّامِ الأولى مخفَّفةً والأخيرةِ مشددةً، (كَاقْشَعَرَّ) جلدُهُ (اقْشِعْرَارًا) أي: أَخَذَتْهُ قُشَعْريرةٌ.

القـاري (وافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون، (كاحْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا) أي: ازدحم، والفرقُ بين بابَيْ اقْعَنْسَسَ واحْرَنْجَمَ: أنَّه يجب في الأوَّل تكريرُ اللام في الموزون دون الثَّاني؛ لأنَّ الأوَّلَ ثلاثيُّ الأصول، والثَّانيَ رباعيُّ الأصول.

(وافْعَلَلَّ) بزيادة الهمزة واللَّام، فهو بسكون الفاء وفتح العين واللَّامُ الأولى مخفَّفةٌ والأخيرةُ مشدَّدةٌ، (كاقْشَعَرَّ) جلدُهُ (اقْشِعْرَارًا) بكسر الشِّين، أي: أخذتْه قُشَعْرِيرَةٌ أي: رِعْدَةٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾[الزمر، ٢٣].

الجرجاني **وافْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا، وافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا).**

أقول: لَمَّا فَرَغَ من بيان الثُّلاثيِّ المزيد فيه؛ شَرَعَ في بيان الرُّباعيِّ المزيد فيه بقوله: (**وأمَّا الرُّباعيُّ المزيدُ فيه**). واعلم أنَّ الرُّباعيَّ المزيدَ فيه ثلاثةُ أبوابٍ: ....

الكيلاني **البابُ الثَّاني منه:** بابُ الافْعِنْلَال، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوّله الهمزةَ، وأن تزيدَ بين عين فعله ولام فعله الأولى النونَ، تقول في: فَعْلَلَ: (**افْعَنْلَلَ**) بزيادة الهمزة والنون، (كـ)ما تقول في نحو: حَرْجَمَ: (**احْرَنْجَمَ**) بزيادة الهمزة في أوّله، والنونِ بين الراء والجيم، تقول: احْرَنْجَمَتِ الإبلُ إذا ازْدَحَمَتْ، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَنْلَلَ، تَحْرَنْجِمُ مضارعُهُ على وزن: تَفْعَنْلِلُ، (**احْرِنْجَامًا**) مصدرُهُ على وزن: افْعِنْلَالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الافعنلال.

والفرقُ بين هذا وبين ما ذُكِرَ في الثُّلاثيِّ المزيدِ من نحو: اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا: أنَّه يجبُ تكرُّرُ اللَّام هناك لا هنا، وأنَّ الزَّائدَ هناك ثلاثةُ أحرفٍ، وهنا حرفان.

البابُ الثَّالثُ: بابُ الافْعِلَّال بتشديد اللَّام الأولى، (و) قاعدتُهُ في النَّقْل إليه: أن تزيدَ في أوله الهمزةَ، وأن تكرِّرَ لامَه الثَّانيةَ، وتُدْغِمَ، تقول في: فَعْلَلَ: (**افْعَلَلَّ**) بزيادة الهمزة في أوَّله، وتكرُّرِ اللَّام الثَّانية مع الإدغام، وهو بسكون الفاء وفتحِ العين واللَّامُ الأولى مخفَّفةٌ واللَّامُ الثَّانيةُ مشدَّدةٌ،

....

القاري وبلسان أرباب الإشارة: الزِّيادةُ في الكُمَّل لا يكون إلا بمرتبتين بالنِّسبة إلى من دونهم في الدُّنيا، وبالدَّرجتين في العقبى، أعني بهما: مقامَيِ الكمال والتَّكميل.

الجرجاني **الأوَّلُ**: تَفَعْلَلَ، كتَدَحْرَجَ، أصلُه: دَحْرَجَ، زيدت التَّاءُ في أوَّله، فصار: تَدَحْرَجَ على وزن تَفَعْلَلَ. ومصدرُه يجيءُ على وزن تَفَعْلُلٍ بضمِّ اللَّام الأولى فرقًا بينه وبين فعله.

وهو للمطاوعة، نحوُ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فتَدَحْرَجَ.

الثَّاني: الافْعِنْلَالُ، نحوُ: احْرَنْجَمَ، أصلُه: حَرْجَمَ، زيدت الهمزةُ في أوَّلِه والنُّونُ في وسطه، فصار: احْرَنْجَمَ على وزن افْعَنْلَلَ، ومصدرُه يجيءُ على وزن افْعِنْلَالٍ كاحْرِنْجَامٍ، زيدت الألفُ فيه قبل آخره، وكُسِرَ الرَّاءُ فرقًا بينه وبين فعله، ومعنى: احْرَنْجَمَ: اجْتَمَعَ، والاحرنجامُ: الاجتماعُ.

وهو للمطاوعة أيضًا.

الثَّالثُ: الافْعِلَّالُ، نحوُ: اقْشَعَرَّ على وزن افْعَلَلَّ، أصلُه: قَشْعَرَ، زِيدت الهمزةُ في أوَّلِه، وكُرِّرَ لامُهُ، فصار: اقشعرَّ، ومصدرُه يجيءُ على وزن افعِلّالٍ كاقشعرارٍ، كُرِّرَ لامُهُ الأولى، وزيدتِ الألفُ قبل آخره فرقًا بينه وبين فعله.

وهو للمبالغة، فيكون اقشعرَّ أبلغَ من قَشْعَرَ، والاقشعرار: ارتفاعُ شَعْرِ البدن.

فيكون أبوابُها عشرينَ: ثلاثةٌ للثُّلاثيِّ المجرَّدِ،[١] وثلاثةَ عشرَ لمزيده،[٢] وواحدٌ للرُّباعيِّ المجرَّد، وثلاثةٌ لمزيده.

[١] كأن الشارح اعتبر أوزان الماضي فقط.

[٢] كأن الشارح لم يعتبر باب إجلوذ، فلهذا لم يشرحه، تدبر!

الكيلاني (كـ)ـما تقول في نحو: قَشْعَرَ: (اقْشَعَرَّ) بزيادة الهمزة في أوَّله، وزيادةِ إحْدَى الرَّائين مع الإدغام، تقول: اقْشَعَرَّ جِلْدُهُ إذا أخذتْه قُشَعْرِيرَةٌ، وهو فعلٌ ماضٍ على وزن: افْعَلَلَّ، يَقْشَعِرُّ مضارعُهُ على وزن: يَفْعَلِلُّ، (اقْشِعْرَارًا) مصدرُهُ على وزن: افْعِلَّالًا، وأصلُه: اِفْعِلْلَالًا بثلاثِ لاماتٍ، فأُدغمتِ الأولى في الثَّانية للمثلين، فصار: افعلّالًا. ويسمَّى هذا: بابَ الافعلّال.

فجميعُ أبواب الفعل -على ما ذُكِرَ في هذا الكتاب- ثلاثةٌ وعشرون بابًا كما سمعتَ تفصيلها، وإذا شئتَ معرفةَ أوزان الكلمات وأقسامِها؛ فعليكَ بمعرفة الأبواب وقواعدِها على الوجه المذكور.



(تنبية): الفعلُ إمّا متعدٍّ، وهو الذي يَتَعَدّى إلى المفعول به؛ كقولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا،.....

[المتعدي واللازم]

التفتازاني (تَنْبِيهٌ: **الْفِعْلُ: إِمَّا مُتَعَدٍّ، وَهُوَ**) أي الفعل (**الَّذِي يَتَعَدّى**) من الفاعل، أي: يتجاوزه (**إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ**: ضَرَبْتُ زَيْدًا) فإن الفعلَ الذي هو الضربُ قد جاوز الفاعلَ إلى زيدٍ، فالدورُ مدفوعٌ[1] بأنَّ المراد بقوله: (يتعدّى): معناهُ اللغويُّ.

[١] هذا جواب لسؤال مقدر، وهو أن هذا التعريف يتوقف على ما يتوقف عليه،لأن هذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة المعرَّف، فيلزم منه الدور.

القاري (تنبيه) أي: هذا إعلامٌ بما وقع مجملًا، ويحتاج إلى بيانه مفصَّلًا:

(**الفعلُ**) أي: جنسُهُ (**إمّا متعدٍّ، فهو**) أي: المتعدِّي (**الذي**) أي: الفعلُ الذي (**يتعدّى**) أي: يتجاوزُ من الفاعل (**إلى المفعول به**) وهو الذي وقع عليه الفعلُ، (**كقولك**: ضَرَبْتُ زيدًا) وقد يكون متعدّيًا إلى مفعولين، نحوُ: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[الكوثر، ١]، أو ثلاثةٍ نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾[الأنفال، ٤٣] وإنّما قيّد المفعولَ بقوله: "به"؛ لأنَّ المتعدِّيَ وغيرَه سِيَّانِ في نصب ما عدا المفعولَ به من المفعولِ معه والمفعولِ فيه والمفعولِ المطلقِ والمفعولِ له، نحوُ: اجتمع القومُ والأميرَ في السُّوق يوم الجمعة فوق السطح اجتماعًا لتأديبِ زيدٍ أو تعليمًا له.

الجرجاني قال: (**تنبية: الفعلُ المجرَّدُ: إمّا متعدٍّ، وهو الذي يتعدّى إلى مفعولٍ به، كقولك: ضَرَبْتُ زيدًا، ويسمّى أيضًا: واقعًا ومجاوِزًا**).

أقول: لَمّا فَرَغَ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه بأنّه مجرَّدٌ أو مزيدٌ فيه؛ شَرَعَ في تقسيمه باعتبار معناه بأنَّه متعدٍّ أو لازمٌ بقوله: "تنبيه"، وهو خبر مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: هذا تنبيهٌ للمتعلِّم على أنَّ الفعل الذي ذكرناه في أوّل الكتاب قسمان: متعدٍّ ولازمٌ، والألفُ واللّامُ في "الفعل" للعهد.

الكيلاني وهذا (تنبيهٌ) لمن غَفَلَ عن معنى المتعدِّي واللّازم في الأبواب السَّابقة لعدم تأمُّلِه فيها حقَّ التَّأمُّل.

(**الفعلُ**) مطلقًا قسمان: (**إمّا متعدٍّ، وهو**) أي: المتعدِّي (**الفعلُ الذي يتعدّى**) أي: يتجاوَزُ (**من الفاعل إلى المفعول به**) وهو مفعولٌ يتعلَّقُ به فعلُ الفاعل، (**كقولكَ**: ضربتُ زيدًا) فإنَّ الفعلَ الذي هو الضَّرْب قد تجاوَزَ من الفاعل -أعني: المتكلِّم-، وتعلَّقَ بزيدٍ الذي هو المفعولُ به.



ويُسَمَّى أيضا واقعًا، ومجاوِزًا.

التفتازاني وإنَّما قيد المفعولَ بقوله: (به)؛ لأنَّ المتعديَ وغيرَه متساويان في نصب ما عدا المفعولَ به، نحوُ: اجتمعَ القومُ والأميرَ في السوق يومَ الجمعة اجتماعًا تأديبًا لزيد، ونحو ذلك.

ولا يُعْتَرَضُ بنحو: ما ضربتُ زيدًا؛ لأنَّ الفعلَ إن أريد به لفظُه الذي هو: ضَرَب؛ فهو قد يتعدَّى إلى المفعول به في نحو: ضربتُ زيدًا، وإن أريد به: لفظُ الفاعل والمفعول به؛ فهذا مدفوعٌ بلا خفاءٍ.

(**وَيُسَمَّى أَيْضًا**) أي: المتعدي (**وَاقِعًا**) لوقوعه على المفعول به، (**وَمُجَاوِزًا**) لمجاوزته الفاعلَ، بخلاف اللازم.

القـاري (ويسمَّى) المتعدِّي (أيضًا: واقعًا) لوقوعه على المفعول به، (ومجاوزًا) لمجاوزته الفاعلَ، بخلاف اللَّازم لفاعله التامِّ به غير محتاج إلى غيره.

الجرجاني والتَّنبيهُ في اللُّغَة: هي الدلالةُ على ما غَفَلَ عنه المخاطبُ، وفي الاصطلاح: ما يُفْهَمُ من مُجْمَلٍ بأدنى تأمُّلٍ.

والدَّليلُ على انحصاره فيهما: أنَّ الفعلَ لا يخلو من أن يكون فَهْمُ معناه موقوفًا على ذِكْرِ المتعلِّقِ أو لا، فإن كان موقوفًا؛ فهو المتعدِّي، وإلا؛ فهو اللَّازمُ.

مثالُ المتعدِّي: نحوُ: ضَرَبْتُ زيدًا، فضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، والتاءُ فاعلُهُ، وزيدًا مفعولٌ به، ففَهْمُ معنى ضَرَبَ في: ضربتُ زيدًا موقوفٌ على ذكر متعلَّقه الذي هو زيدٌ في: ضربتُ زيدًا، وهو مفعولٌ به؛ لأنَّ الضربَ يقتضي المضروبَ.

ويسمَّى المتعدِّي: واقعًا ومجاوزًا. أمَّا تسميتُهُ متعدِّيًا؛ فلتعدِّي الفعل عن فاعله إلى المفعول به، وأمَّا تسميتُه واقعًا؛ فلوقوعه عليه، وأمَّا تسميتُهُ مجاوزًا؛ فلتجاوزه عن الفاعل.

واعلم أنَّ الفعلَ الذي يتجاوَزُ عن الفاعل على ضربين: حِسِّيٌّ ، كضربتُ زيدًا، وغيرُ حسيّ، كَسَمِعْتُ حديثًا، وذَكَرْتُ الرجلَ.

الكيلاني (ويسمَّى) الفعلُ المتعدِّي (أيضًا: واقعًا) لوقوعه على المفعول به، (ومجاوزًا) لتجاوزه الفاعلَ.



وإمّا غيرُ متعدٍّ، وهو الّذي لم يتجاوزِ الفاعلَ؛ كقولك: حَسُنَ زَيْدٌ، ويسمّى لازِمًا وغيرَ واقعٍ.

التفتازاني (**وَإمّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ**) الفعل (**الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ، كَقَوْلِكَ: حَسُنَ زَيْدٌ**) فإنَّ الفعلَ الذي هو الحُسْنُ لم يتجاوزِ الفاعلَ الذي هو زيد، بل ثبتَ فيه، (**وَيُسَمَّى**) أي: غيرُ المتعدي: (**لَازِمًا**) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه، (**وَغَيْرَ وَاقِعٍ**) لعدم وقوعه على المفعول به.

والفعلُ الواحدُ قد يتعدّى بنفسه، فيسمَّى: متعديًا، وقد يتعدَّى بالحرف، ويسمَّى: لازمًا، وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحوُ: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ له، ونصحتُه ونصحتُ له، والحقُّ: أنّه متعدٍّ، واللامُ زائدةٌ مطَّردةٌ؛ لأنَّ معناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدِّي واللزومُ بحسب المعنى.

القاري (**وإمّا غيرُ متعدٍّ، وهو**) أي: غيرُ المتعدِّي (**الذي**) أي: الفعلُ الذي (**لم يتجاوَز**) -وفي نسخة: "لم يجاوِز"-. (**الفاعل**) أي: فاعلَه، (**كقولك: حَسُنَ زَيْدٌ**) فإنَّ الفعلَ الذي هو الحُسْنُ لم يُتصوَّرْ أن يتجاوَزَ زيدًا، بل ثبت الحُسْنُ فيه. (**ويسمّى**) غيرُ المتعدِّي: (**لازمًا**) للزومه على الفاعل، وعدمِ تجاوُزِه عنه، (**وغيرَ واقعٍ**) لعدم وقوعه على المفعول به، ويسمّى: قاصرًا لقصْره على الفاعل وعدمِ تجاوُزِه إلى المفعول به، فالنَّحويُّ مشغولٌ بزيد وعمرو ونحوه، والصوفيُّ مشغولٌ بأمر الله ونهيه، والاستغراقِ في بحر شهوده ومَحْوِه.

الجرجاني قال: (**وإمّا غيرُ متعدٍّ، وهو الذي لم يتجاوَزِ الفاعلَ، كقولك: حَسُنَ زيدٌ، ويسمَّى: لازمًا وغيرَ واقعٍ**).

أقول: "وإمّا غيرُ متعدٍّ" عطفٌ على قوله: "إمّا متعدٍّ"، وغيرُ المتعدِّي: الذي لم يتجاوَزِ الفاعلَ، بل يلازِمُهُ، نحوُ: حَسُنَ زيدٌ، فإنَّ الحُسْنَ لم يتجاوَزْ عن زيدٍ. ويسمَّى له: لازمًا وغيرَ واقعٍ، أمّا تسميتُهُ لازمًا؛ فللزومه عليه دائمًا، وأمّا غيرَ واقعٍ؛ فلعدم وقوعه على المفعول به.

فإن قيل: لا يتجاوَزُ: ما ضربتُ زيدًا؛ لأنَّ تجاوُزَه فرعُ صدوره، ولا صدورَ ههنا، و يتجاوَزُ: صُمْتُ يومَ الجمعة؛ لوقوعه فيه، فلم يكن تعريفُهما جامعًا ومانعًا.

قلنا: التَّجاوُزُ المعتبرُ ههنا تجاوُزُ الذِّهن، وفَهْمُ ضَرَبَ في: ما ضَرَبْتُ زيدًا موقوفٌ على فهم زيدٍ، وفهمُ صام في: صُمْتُ يوم الجمعة لم يتوقَّفْ على فهم يوم الجمعة في الذِّهْن، فيكون تعريفُهما جامعًا ومانعًا.

وإنَّما قدَّم المصنِّفُ المتعدِّي على غير المتعدِّي؛ لأنَّه عرَّفَ المتعدِّيَ بأمرٍ إيجابيٍّ، وغيرَ المتعدِّي بأمرٍ سلبيٍّ، والإيجابُ أشرفُ من السَّلْب، فالأشرفُ أَوْلى بالتَّقديم.

الكيلاني (**وإمّا غيرُ متعدٍّ، وهو**) أي: الفعلُ (**الذي لم يتجاوَزِ الفاعلَ، كقولك: حَسُنَ زيدٌ**) فإنَّ الفعلَ الذي هو الحُسْن لم يتجاوَزِ الفاعلَ الذي هو زيدٌ، بل لازَمَ له، (**ويسمَّى**) غيرُ المتعدِّي: (**لازمًا**) للزومه على الفاعل، وعدمِ انفكاكه عنه، (**وغيرَ واقعٍ**) لعدم وقوعه على المفعول به.



وتَعْدِيَتُه في الثلاثيّ المجردِ بتضعيفِ العينِ، وبزيادةِ الهمزةِ؛ كقولك: فَرَّحْتُ زَيْدًا وأَجْلَسْتُهُ، وبحرفِ الجرّ في الكلِّ نحوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وانطَلَقْتُ بِهِ.

[جعل اللازم متعديا]

التفتازاني (**وَتُعَدِّيهِ**) أي: وتعدّي أنت الفعلَ اللازمَ، وفي بعض النسخ: (**وتَعْدِيَتُهُ**) (**فِي الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ**) خاصَّةً بشيئين: (**بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ**) أي: بنقله إلى باب التَّفعيل، (**أَوْ بِالْهَمْزَةِ**) أي: بنقله إلى باب الإفعال، (**كقولك: فَرَّحْتُ زَيْدًا**) فإنَّ قولك: فَرِحَ زيدٌ لازمٌ، فلما قلتَ: فَرَّحْتُهُ صار متعديًا، (**وَأَجْلَسْتُهُ**) فإنَّ قولك: جَلَسَ زيدٌ لازمٌ، فلما قلتَ: أجلسته صار متعديًا.

القاري (**وتُعدِّيه**) أي: وتعدِّي انت الفعلَ، وفي بعض النسخ: "وتعديتُهُ"، أي: وجعلُ اللَّازم متعدِّيًا. (**في الثُّلاثيّ المجرَّد**) -أي: خاصَّةً- بأحد الشَّيئين: (**بتضعيف العين**) أي: بنقل الفعل الثُّلاثيّ المجرَّدِ واللَّازم إلى باب التَّفعيل ليصير متعدِّيًا، (**وبالهمزة**) أي: بنقله إلى باب الإفعال لذلك، (**كقولك: فرَّحْتُ زيدًا**) بتشديد الرَّاء، فإنَّ قولك: "فَرِحْتُ" -ثلاثيًّا مجرَّدًا- لازمٌ، فلما قلتَ: "فرَّحْتُه" بزيادة أحد الرَّائين صار متعدِّيًا. (**وأَجْلَسْتُه**) فإنَّ قولَك: "جَلَسْتُ" لازمٌ، فلما قلت: "أَجْلَسْتُه" بزيادة الهمزة صار متعدِّيًا.

الجرجاني قال: (**وتعديتُه في الثُّلاثيِّ المجرَّد: بتضعيف العين، أو بالهمزة، كقولك: فَرَّحْتُ زيدًا وأَجْلَسْتُهُ، وبحرف الجرّ في الكلِّ، نحوُ: ذهبتُ بزيدٍ وانطلقتُ به**).

أقول: اعلم أنَّ الفعل: إمَّا متعدٍّ بنفسه أو بغيره، **والأوَّلُ** ظاهرٌ، **والثَّاني**: إمَّا ثلاثيٌّ أو غيرُه، والأوَّلُ: إمَّا مجرَّدٌ أو مزيدٌ فيه، فإن كان ثلاثيًّا مجرَّدًا؛ فتعديتُهُ بأحد الأمور الثَّلاثة، أعني: التَّضعيفَ أو الهمزةَ أو حرفَ الجرِّ، فإن كان غيرَه؛ فبحرف الجرِّ.

مثالُ التَّضعيف: فرَّحتُ زيدًا، ففَرَّحَ فعلٌ ماضٍ والتَّاءُ فاعلُهُ، وزيدًا مفعولٌ به، وأصلُه: فَرِحَ، فثُقِّلَ حشوُه، واتَّصلَ به ضميرُ الفاعل، فعُدِّيَ الفعلُ بواسطة تثقيل الحشو إلى زيدٍ، فقلتَ: فرَّحتُ زيدًا، فصار ما كان الفاعلُ مفعولًا، والفاعلُ شيئًا آخرَ.

الكيلاني (**وتُعَدِّيه**) أي: إذا أردتَ أن تصيّرَ الفعلَ اللَّازمَ متعديًا (**في الثُّلاثيِّ المجرَّد**) خاصَّةً بشيئين: (**بتضعيف العين**) أي: عينِ الفعل، أي: بنقله إلى باب التَّفعيل، (**وبالهمزة**) أي: بنقله إلى باب الإفعال، فإنَّه حينئذٍ يصيرُ الفعلُ اللَّازمُ متعدِّيًا، (**كقولك: فَرَّحْتُ زيدًا**) فإنَّ قولك: "فَرِحَ زيدٌ" لازمٌ، فلما نقلتَه إلى باب التَّفعيل، وقلتَ: "فرَّحتُ زيدًا" صار متعدِّيًا. (**وأَجْلَسْتُه**) فإنَّ قولك: "جَلَسْتُ" لازمٌ، فلما نَقَلْتَه إلى باب التَّفعيل وقلتَ: "فرّحْتُ زيدًا" صار متعديًا.

....

التفتازاني (وَ) تعديه (بِحَرْفِ الْجَرّ فِي الكُلِّ) أي: من الثلاثيّ والرباعيّ المجرّد والمزيد فيه؛ لأنَّ حروفَ الجرّ وُضِعَتْ لتجرَّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء، (نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَانْطَلَقْتُ بِهِ) فإنَّ ذَهَب وانْطَلَقَ لازمان، فلما قلتَ ذلك صارا متعدِّيَين، ولا يُغَيِّرُ شيءٌ من حروف الجرّ معنى الفعل، إلا الباءُ في بعض المواضع، نحوُ: ذهبتُ به، بخلاف: مررتُ به، والذي تغيّر الباءُ معناه يجبُ فيه عند المبرِّد مصاحَبَةُ الفاعل للمفعول به؛ لأنَّ باءَ التَّعدية عنده بمعنى "مع"، قال سيبويه: الباءُ في مثله كالهمزة والتَّضعيف، فمعنى: ذَهَبْتُ بزيد: أَذْهَبْتُهُ، وتجوز المصاحبةُ وعدمُها، وأمّا في الهمزة والتَّضعيف؛ فلا بُدَّ من التَّغيير.

ولا حَصْرَ لتعدية حروف الجرّ فعلًا واحدًا، بل يجوز أن يجتمعَ على فعلٍ واحدٍ حروفٌ كثيرةٌ، إلا إذا كانت بمعنًى واحدٍ، نحوُ: مررتُ بزيدٍ بعمرٍو، فإنّه لا يجوز، بخلاف: مررت بزيدٍ بالبرية، أي: في البرية.

القاري (وبحرف الجرّ) أي: وتعدِّيه بحروف الجرّ (في الكلِّ) من الثُّلاثيّ والرُّباعيّ مجرّدًا أو مزيدًا فيه؛ لأنَّ حروفَ الجرّ وضعتْ لتَجُرَّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء، (نحوُ: ذهبتُ بزيد، وانطلقْتُ به) فإنَّ ذَهَبَ وانطَلَقَ لازمان، فلما أتيتَ بالجارِّ والمجرور ظاهرًا أو مضمرًا؛ صارا متعدِّيَيْن.

الجرجاني ومثالُ الهمزة: أجلستُ زيدًا، فأَجْلَسْتُ فعلٌ ماضٍ، والتاءُ فاعلُهُ، وزيدًا مفعولٌ به، أصلُه: جَلَسَ زيدٌ، فزيدت الهمزةُ في أوّلِه، وأُتِيَ بضمير الفاعل متَّصلًا بالفعل، فقلتَ: أجلستُ زيدًا، فصار ما كان فاعلًا في الأوّل مفعولًا في الثّاني، والفاعلُ شيئًا آخرَ.

ومثالُ حرف الجرّ كقولك: ذَهَبْتُ بزيدٍ، فذهبتُ فعلٌ ماضٍ، والتاءُ فاعلُهُ، وبزيدٍ الجارُّ والمجرورُ في محلِّ النَّصب بأنّه مفعولٌ به، أصله: ذَهَبَ زيدٌ، زيدت الباءُ للتّعدية، وأُلحقتْ بأوّل زيدٍ الذي هو الفاعلُ، واتّصل بالفعل ضميرُ الفاعل، وعُدِّي الفعلُ بواسطة الباء إلى زيد، فقلتَ: ذهبتُ بزيدٍ، فصار ما كان الفاعلَ في الأصل مفعولًا، والفاعلُ شيئًا آخرَ. وانطلقتُ به أي: بزيدٍ، فانطلق فعلٌ، والتاءُ فاعلُهُ، وبه الجارُّ والمجرورُ في محلِّ النَّصب بأنّه مفعولٌ به.

الكيلاني (وَ) تُعَدِّيه (بحرف الجرّ في الكلِّ) أي: في كلِّ فعلٍ من الثُّلاثيّ والرُّباعيّ المجرَّدِ والمزيدِ فيه، فمثالُ المجرَّد (نحوُ: ذهبتُ بزيدٍ) فإنَّ "ذَهَبَ" لازمٌ، فلما قلتَ ذلك صار متعدِّيًا بمعنى: "أَذْهَبْتُه". (و) مثالُ المزيد فيه نحوُ: (انْطَلَقْتُ به) فإنَّ "انْطَلَقَ" لازمٌ، فلما قلتَ ذلك صار متعدِّيًا بمعنى: "أَطْلَقْتُه"، وهكذا.

التفتازاني ولا يتعدَّى كلُّ فعلٍ بالهمزة والتَّضعيف، فإنَّ النَّقلَ من المجرَّد إلى بعض أبواب المنشعبة موكولٌ إلى السَّماع، لا يقال: أنصرتُ زيدًا عمرًا، ولا: ذَهَبْتُ خالدًا بكرًا، ونحو ذلك. كذا قال بعضُ المحققين.

والحقُّ: أنَّه لا بُدَّ في المتعدِّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلًا للازم من تغيير الحروف، معناه لِمَا مر من أنَّه بحسب المعنى، فلا بُدَّ من معنى التَّغيير، كأذهبت به، بخلاف: مررت به. نعم، يصحُّ أن يقال في كلّ جار ومجرورٍ: إنَّ الفعلَ متعدٍّ إليه، كما يقال: إنّه متعدٍّ إلى الظَّرْف وغيره، ولكن لا باعتبار هذا المعنى المتعدّي الذي نحن فيه، على أنَّ في قوله: "ولا يغير شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلا الباء" نظرًا.

القاري قال الرضيُّ: ولا يُعَدَّى كلُّ فعلٍ بالهمزة والتَّضعيف، فإنَّ النَّقلَ من المجرَّد إلى بعض الأبواب المنشعبة موكولٌ إلى السَّماع، فلا تقول: "ذهَّبتُ خالدًا"، ولا "أَنصرتُ زيدًا عمرًا"، بخلاف: "عَلَّمتُ زيدًا بكرًا"، وهذا باعتبار التَّصرف،

وأمَّا في طريق التَّصوُّف؛ فكلٌّ من العلم والظلم يكون قاصرًا ومتعدِّيًا، والعلمُ المتعدِّي: هو الذي يتجاوَزُ نفعُه إلى غيره بتعليمٍ ووعظٍ وتدريسٍ وتصنيفٍ ودلالةٍ إلى غيره، والقاصرُ: هو الذي يكون نافعًا لنفسه لاشتغاله بعبادة ربِّه، ودفعِ شره وضرِّه، ولا شكَّ أنَّ الأوَّلَ أفضلُ، ومن ثمَّةَ قال عليه السلام: ((فَضْلُ العَالِمِ عَلَى العَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ))[1]، وفيه مبالغةٌ لا تخفى،

وكذا الظلمُ تارةً يكون قاصرًا على صاحبه ولا يتجاوَزُ ضررُه إلى غيره، كما في حقوق الله تعالى، وأخرى يكون متعدِّيًا إلى غيره، كحقوق العباد، وهذا أعظمُ ضررًا وأشدُّ خَطَرًا، وحاصلُه: أنَّ العلمَ المتعدِّيَ بمنزلة العلمَيْن، والظلمَ المتعدِّيَ في مرتبة ظلمَيْن، وأكبرُ العلم هو معرفةُ الله، وأعظمُ الظلم هو الشركُ بالله، وأقلُّهُ: خطورُ إرادة ما سواه كما قال العارفُ ابنُ الفارض:

وَلَوْ خَطَرَتْ لِي فِي سِوَاكِ إِرَادَةٌ ... عَلَى خَاطِرِي سَهْوًا حَكَمْتُ بِرِدَّتِي

[1] سنن الترمذي، رقم الحديث: ٢٦٨٥

الجرجاني **فإن قيل**: هل يجوز أن يُجعلَ الفعلُ المتعدّي لازمًا كما يُجعلُ اللَّازمُ متعدِّيًا أو لا؟ **قلنا**: يجوزُ بأن تَرُدَّ الفعلَ المتعدِّيَ الذي تريدُ أن تجعلَهُ لازمًا إلى باب الانفعال أو إلى الافتعال إن كان ثلاثيًا، كقولك: قَطَعَ زيدٌ ماءَ النهر فانْقَطَعَ الماءُ بنفسه، وجَمَعَ زيدٌ القومَ، واجْتَمَعَ القومُ بأنفسهم، وإلى باب التَّفَعْلُلِ وغيره إن كان رباعيًّا، نحوُ: دحرجتُ الحجرَ، فإنَّه متعدٍّ بنفسه، وتقولُ فيه: تَدَحْرَجَ الحجرُ، فصار لازمًا.

(فصل) في أمثلةِ تصريفِ هذه الأفعالِ:

[تصريف الأفعال]

التفتازاني هذا (فَصْلٌ فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ) المذكورةِ من الثُّلاثيّ والرُّباعيّ المجرَّد والمزيد فيه، يعني: إذا صَرَّفْتَ هذه الأفعالَ؛ حَصَّلْتَ أمثلةً مختلفةً، كالماضي والمضارع والأمر وغيرها، فهذا الفصلُ في بيانها.

وقدَّمَ الماضيَ؛ لأنَّ زمانَ الماضي قبل زمان الحال والاستقبال ، ولأنَّه أصلٌ بالنِّسبة إلى المضارع؛ لأنَّه يَحْصُلُ بالزِّيادة على الماضي، ولا شَكَّ في فرعيَّة ما حصل بالزِّيادة، وأصالةِ ما حَصَلَ هو منه واشتُقَّ منه فقال: ....

القاري (فصلٌ في أمثلة تصريف هذه الأفعال) أي: في بيان أبنية الماضي والمضارع وما أُخِذَ منه من الأمر والنَّهي والجحد والنَّفي ونحو ذلك من فعل الثُّلاثيّ والرُّباعيّ المجرَّد أو المزيد فيه، السَّالم أو غيره، مما أشير فيما هنالك.

وقدَّمَ الفعلَ الماضيَ؛ لتقدُّمِ زمانه على الحال والاستقبال، مع اختصاصه به على وجه الاستقلال.

الجرجاني قال: (فصلٌ في أمثلة تصريف هذه الأفعال: أمَّا الماضي؛ فهو الفعلُ الذي دَلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الماضي). **أقول:** لَمَّا فَرَغَ المصنِّفُ من بيان أقسام الفعل؛ شَرَعَ في بيان صرفه بقوله: هذا (فصلٌ)، وهو في الأصل مصدرٌ جُعِلَ ههنا بمعنى اسم الفاعل، أعني: الفاصلَ والفارق، وفي الاصطلاح: علامةٌ تَفْرُقُ بين البحثين. والأمثلةُ جمعُ مثالٍ جمعَ قلَّةٍ، وهذه الأفعالُ إشارةٌ إلى الأفعال المجرَّدة والمزيدة فيها، والمرادُ بـ(أمثلة تصريف هذه الأفعال): أمثلةُ الماضي والمضارع والأمر والنَّهي واسم الفاعل والمفعول. وصَرْفُها بأن تُلْحَقَ بهذه الأفعال علامةٌ للتَّثنية والجمع والتأنيث، فنقولُ: الفعلُ: ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ معيَّنٍ، فإن كان مُضِيًّا؛ فماضٍ، وإن كان آنِيًّا؛ فحالٌ، وإن كان أَمْرًا؛ فمستقبلٌ. وإنَّما قدَّم الماضيَ على الأمر والمضارع لأمرين: **الأوَّلُ**: أنَّه متقدِّمٌ عليهما طبعًا، فقدَّمَه وضعًا ليكون الوضعُ مطابقًا للطَّبع. **الثَّاني**: أنَّه أصلٌ بالنِّسبة إليهما؛ لأنَّ المضارعَ مأخوذٌ منه؛ لأنَّه هو الماضي بزيادةِ حرفٍ من حروف أَتَيْنَ، والأمرُ والنَّهيُ واسمُ الفاعل والمفعول مأخوذاتٌ من المضارع، وإذا كان جميعُ الأمثلة راجعًا إلى الماضي بحسب الاشتقاق؛ يكون أصلًا بالنِّسبة إلى ما عداه، فلهذا قدَّمه على ما عداه ....

الكيلاني (فصلٌ في) بيان (أمثلةٍ) حاصلةٍ (من تصريف هذه الأفعال) المذكورة من الثُّلاثيّ والرُّباعيّ والمجرَّدِ والمزيد فيه، يعني: إذا صرَّفْتَ هذه الأفعالَ وبنيْتَ منها أمثلةً مختلفةً، كالماضي والمضارع والأمر وغيرها، فهذا الفصلُ في بيانها.



أمَّا الماضي، فهو الَّذي دلَّ على معنًى وُجِدَ في الزمانِ الماضي.

[الماضي]

التفتازاني (**أَمَّا المَاضِي؛ فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنىً**) هذا بمنزلة الجنس لشموله جميعَ الأفعال، وخَرَجَ بقوله: (**وُجِدَ**) هذا المعنى (**فِي الزَّمَانِ المَاضِي**) ما سِوَى الماضي، وأراد بالماضي في قوله: "في الزمان" الماضيَ اللغويَّ، وبالأول: الصناعيَّ ـ أي: الاصطلاحيَ ـ، فلا يلزمُ تعريفُ الشَّيء بنفسه.

فإن قيل: هذا الحدُّ غيرُ مانع؛ إذ يَصْدُقُ على المضارع المجزوم بـ"لم"، نحوُ: لم يضربْ، فإن "لم" قد نَقَلَتْ معناه إلى الماضي، وغيرُ جامعٍ؛ إذ لا يَصْدُقُ على نحو: ليس ونِعْمَ وبئسَ وعَسَى وما أشبه ذلك.

فالجوابُ عن الأوّل: أنَّ دلالَتَهُ على الماضي عارضةٌ نشأتْ من "لم"، والاعتبارَ لأصل الوضع.

وعن الثَّاني: أنَّها من الجوامد، والمرادُ ههنا: الماضي الذي هو أحدُ الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال. وإن أريد به المطلقُ؛ فالجوابُ: أنَّ تجرُّدَها عن الزَّمان الماضي عارض، فلا اعتدادَ به، وكذا الكلامُ في صِيَغ العقود، نحوُ: بِعْتُ وأمثالِه.

القـاري فقال: (**أمَّا الماضي**) أي: من الأفعال؛ (**فهو الفعلُ الذي دلَّ على معنىً**) أي: حدثٍ من الضَّرْب ونحوه (**وُجِدَ**) ذلك الحدثُ (**في الزَّمان الماضي**) فالماضي **الأوَّلُ** صناعيٌّ، **والثَّاني** لغويٌّ، فلا يلزمُ تعريفُ الشَّيء بنفسه، ولا حصولُ الدَّوْر في حدِّه.

ثم اعلم أنَّ الماضيَ: إمَّا مبنيٌّ للفاعل أو مبنيٌّ للمفعول، ولكلٍّ منهما علامةٌ في المبنَى ليكون تفرقةً في المعنى.

الجرجاني وقال: (**أما الماضي، وهو الفعلُ الذي دلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الماضي بالوضع**)، هذا حدُّ الماضي، وحدُّ الشَّيء مشتملٌ على الجنس والفصل.

قوله: (**فهو الفعلُ الذي دلَّ على معنىً**) بمنزلة الجنس يشملُ الماضيَ وغيرَه من الأفعال التي هي المضارعُ والأمرُ والنهيُ؛ لأنَّه صَدَقَ على كلِّ واحدٍ منها أنَّه فعلٌ دلَّ على معنىً.

وقوله: (**في الزَّمان الماضي**) يميِّزه عما عداه؛ لأنَّ المضارعَ دلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الحال والاستقبال، والأمرُ والنَّهيُ يدلَّان على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الحال.

الكيلاني (**أمَّا الماضي**) قدَّمَه لتقدُّمِ زمانه، (**فهو**) الفعلُ (**الذي دلَّ على معنىً وُجِدَ**) ذلك المعنى (**في الزَّمان الماضي**) أي: في الزَّمان الذي مضى، وهو زمانٌ قبل زمانِ تكلُّمِك، مثالُهُ نحوُ: ضَرَبَ زيدٌ، فإنَّه دلَّ على معنىً، وهو الحَدَثُ، أعني: الضَّربَ الحاصلَ منه في الزَّمان الذي مضى.

والفعلُ الماضي ينقسمُ إلى قسمين: مبنيٌّ للفاعل، ومبنيٌّ للمفعول.



فالمبنيُّ للفاعلِ منه: ما كان أولُه مفتوحًا، أو كان أولُ مُتحرِّكٍ منه مفتوحًا، ....

[الماضي المبني للفاعل]

التفتازاني ثم اعلم أنّ الماضيَ: إمَّا مبنيٌّ للفاعل أو مبنيٌّ للمفعول، (**فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ**) أي: من الماضي: (**مَا**) أي: الفعلُ الماضي الذي (**كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا**) نحوُ: نَصَرَ، (**أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا**، ....

القـاري (**فالمبنيُّ للفاعل منه**) أي: من الماضي، أي: الفعلُ الماضي الذي (**ما كان**) أي: استمرَّ (**أوَّلُه**) أي: أوَّلُ حروفه (**مفتوحًا**) نحوُ: نَصَرَ، (**أو ما كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا**) نحوُ: اجْتَمَعَ، فإنَّ أوَّلَ متحرِّكٍ من افْتَعَلَ هو التاءُ، وهو مفتوحٌ؛ لأنَّ الفاءَ ساكنةٌ، والهمزةَ غيرُ مُعْتَدّ بها لسقوطها في الدَّرْج، و"أو" للتَّنويع، أي: ما كان على أحد هذين الوجهين.

الجرجاني ولقائلٍ أن يقول: تعريفُ الماضي بما ذكره تعريفُ الشَّيء بنفسه، وتعريفُ الشَّيء بنفسه فاسدٌ، بيانُهُ: أنَّه عرَّف الماضيَ بأنَّه الفعلُ الذي دلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الماضي، فمعرفةُ المحدود متوقِّفةٌ على معرفة الحدِّ، ومعرفةُ الحدِّ متوقِّفةٌ على معرفة أجزائه، ومن أجزائه: الماضي، فمعرفةُ الماضي متوقِّفةٌ على معرفة الماضي؛ إذ الموقوفُ على الموقوف على الشَّيء موقوفٌ على ذلك الشَّيء، فيكون تعريفُ الماضي بالماضي.

وإنَّما قلنا: تعريفُ الشيءِ بنفسه فاسدٌ؛ لأنَّه يلزمُ توقُّفُ الشَّيء على نفسه، وهو محالٌ.

ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّه عرَّف الماضيَ الاصطلاحيَّ بالماضي اللُّغويِّ، واللغويُّ غيرُ الاصطلاحيِّ.

ولقائلٍ أن يقول: الحدُّ الذي ذكره للماضي ليس بمطَّرِدٍ؛ لأنَّه صَدَقَ على: لم يضربْ أنَّه دَلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الماضي، -مع أنَّه ليس بماضٍ- ولا بمنعكِسٍ؛ لأنَّه صَدَقَ على قولنا: إنْ ضربتَ ضَرَبْتُ أنَّه ماضٍ مع أنَّه لم يدلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الماضي، بل يدلُّ على معنىً وُجِدَ في زمان الاستقبال.

الكيلاني (**فالمبنيُّ للفاعل منه**) أي: من الماضي: (**ما كان**) أي: الفعلُ الذي كان (**أوَّلُه مفتوحًا**) وهو في كلِّ بابٍ لم يكن في أوَّل ماضيه همزةٌ مكسورةٌ، وهو ثلاثةَ عشرَ بابًا، نحوُ: نَصَرَ، ودَحْرَجَ، وأَكْرَمَ، وتَكَسَّرَ، وتَدَحْرَجَ. (**أو كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه**) أي: من ذلك الفعل (**مفتوحًا**) وهو في كلِّ بابٍ يكون أوَّلُ ماضيه همزةً مكسورةً، وهو عشرةُ أبوابٍ، نحوُ: انْقَطَعَ، واسْتَخْرَجَ، واحْرَنْجَمَ، فإنَّ أوَّلَ متحرِّكٍ من: انْقَطَعَ هو القافُ؛ لأنَّ الهمزةَ غيرُ معتبرةٍ؛ لسقوطها في الدَّرج، والحرفُ الذي بعدها ساكنٌ دائمًا، فأوَّلُ متحرِّكٍ من هذه الأبواب هو الحرفُ الثَّالثُ دائمًا.



مثالُه: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا ...إلخ.

التفتازاني **نَحْوُ: اِجْتَمَعَ، فَإِنَّ أَوَّلَ مُتَحَرِّكٍ مِنْ افْتَعَلَ هُوَ التَّاءُ**) لأنَّ الفاءَ ساكنةٌ، والهمزةُ غيرُ معتدٍّ بها؛ لسقوطها في الدَّرْج، وهو مفتوحٌ. ولو قال: ما كان أَوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا؛ لاندرج فيه القسمان؛ لأنَّ أوَّلَ متحرِّكٍ من نَصَرَ هو النونُ كالتاء من اجتمع، وإنَّما ذَكَرَ ذلك لزيادة التَّوضيح.

وليس "أو" في قوله: "أو كان" مما يُفسِدُ الحدَّ؛ لأنَّ المرادَ بها: التَّقسيمُ في المحدود، أي: ما كان على أحد هذين الوجهين، وإنما يفْسُدُ إذا كان المرادُ بها: الشَّكَّ.

القاري (**ومثالُه**) أي: مثالُ الماضي المبنيّ للفاعل: (**نَصَرَ**) للغائب المفرد، ويُسنَدُ تارةً إلى مُظْهَرٍ، نحوُ: نَصَرَ زيدٌ، وأخرى إلى مضمرٍ، نحوُ: زيدٌ نَصَرَ. (**نَصَرَا**) لمثنّاه، (**نَصَرُوا**) لجمعه، وقد يُحذفُ واوُه للضَّرورة في الوزن، كقوله:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي

بضمِّ النون، أي: كانوا. (**نَصَرَتْ**) للغائبة المفردة، (**نَصَرَتَا**) لمثنَّاها، (**نَصَرْنَ**) لجمعها، (**نَصَرْتَ**) للمخاطب الواحد، (**نَصَرْتُمَا**) لمثنَّاه، (**نصرتم**) لجمعه، (**نصرتِ**) للمخاطبة الواحدة، (**نَصَرْتُمَا**) لمثنَّاها، فهي كلمةٌ مشتركةٌ، (**نَصَرْتُنَّ**) لجمعها، (**نَصَرْتُ**) للمتكلِّم الواحد مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا. (**نَصَرْنَا**) أي: مع غيره، أو للمعظِّمِ نفسَه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾[الفتح، ١] .

الجرجاني ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّ المرادَ من الدلالة في قوله: "ما دلَّ على معنىً وُجِدَ في الزَّمان الماضي" دلالةٌ وضعيَّةٌ، فحينئذٍ لا يتوجَّهُ النَّقضُ المذكورُ؛ لأنَّ دلالةَ: لم يضربْ على زمان الماضي ليستْ بوضعيَّةٍ، بل بواسطةِ دخول "لم"، ودلالةً: إنْ ضربتَ ضربتُ على زمان الاستقبال ليستْ بوضعيَّةٍ أيضًا، بل بواسطة دخول حرف الشَّرْط.

قال: (فالمبنيُّ للفاعل منه: ما كان أوَّلُه مفتوحًا، أو كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا، مثالُهُ: نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ، نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُم، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُنَّ، نَصَرْتُ، نَصَرْنَا).

الكيلاني وإذا صرَّفتَ الماضيَ يحصل لك أربعةَ عشرَ مثالًا: ستَّةٌ للغائب، ثلاثةٌ منها للمفرد المذكَّر وتثنيتِه وجمعِه، وثلاثةٌ للمؤنَّث كذلك، وستَّةٌ للمخاطب كذلك، وواحدٌ للمتكلِّم وحده، وواحدٌ للمتكلِّم مع الغير، وإلى هذا أشار بقوله: (**مثالُه**) أي: مثالُ المبنيّ للفاعل من الماضي: (**نَصَرَ**) وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل موضوعٌ للمفرد المذكَّر الغائب، (**نَصَرَا**) لمثنَّاه، (**نَصَرُوا**) لجمعه، (**نَصَرَتْ**) للواحدة المؤنَّثة الغائبة، (**نَصَرَتَا**) لمثنَّاها، (**نَصَرْنَ**) لجمعها، ....

....

التفتازاني وإنَّما فُتِحَ أوَّلُ متحرِّكٍ منه ولم يُسَكَّنْ؛ لرفضهم الابتداءَ بالساكن، ولئلا يلزمَ التقاءُ السَّاكنين في نحو: افتعل واستفعل، ولكونِ الفتح أخفَّ الحركات كما بُنِيَ آخرُهُ على الفتح، سواءٌ كان مبنيًا للفاعل أو مبنيًا للمفعول، أمَّا البناء؛ فلأنَّه الأصلُ في الأفعال، وأمَّا الحركةُ؛ فلمشابهته الاسمَ مشابهةً مَا في وقوعه مَوْقِعَهُ، نحوُ: زيدٌ ضَرَبَ وزيدٌ ضاربٌ، وأمَّا الفتحُ؛ فلخِفَّته، إلا إذا اعتَلَّ آخرُه، نحوُ: غَزَا ورَمَى، أو اتَّصل به الضميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ، نحوُ: ضربتُ وضربْن، أو واوُ الضَّمير، نحوُ: ضَرَبُوا.

[ما يدل عليه الضمائر]

(مِثَالُهُ) أي: مثالُ المبنيّ للفاعل، ولم يقتصر على ذكر الكليّ؛ لأنَّه قد يُرَادُ إيضاحُهُ وإيصالُهُ إلى فَهْمِ المستفيدين، فيُذْكَرُ جزئيٌّ من جزئيَّاته، ويقال له: إنه مثالُهُ. (نَصَرَ) للغائب المفرد، (نَصَرَا) لمثنَّاه، (نَصَرُوا) لجمعه، (نَصَرَتْ) للغائبة المفردة، (نَصَرَتَا) لمثنَّاها، (نَصَرْنَ) لجمعها، (نَصَرْتَ) للمخاطب الواحد، (نَصَرْتُمَا) لمثنَّاه، (نَصَرْتُمْ) لجمعه، (نَصَرْتِ) للمخاطبة الواحدة، (نَصَرْتُمَا) لمثنَّاها، (نَصَرْتُنَّ) لجمعها، (نَصَرْتُ) للمتكلِّم الواحد، (نَصَرْنَا) له مع غيره.

القاري ....

الجرجاني **أقول**: لَمَّا فَرَغَ من تحقيق الماضي؛ شرع في تقسيمه، وهو باعتبار الإسناد على قسمين؛ لأنَّه لَمَّا دلَّ على حدثٍ؛ احتاج إلى مسندٍ إليه ليقومَ به، فإن أُسندَ إلى الفاعل؛ فهو مبنيٌّ له، وإن أُسندَ إلى المفعول؛ فهو مبنيٌّ له.

والمبنيُّ للفاعل على نوعين: أحدُهما: ما كان أوَّلُه مفتوحًا، وهو كلُّ فعلٍ لم يُصَدَّرْ بهمزةِ الوصل، نحوُ: نَصَرَ نَصَرَا.

الكيلاني (نَصَرْتَ) للمفرد المذكَّر المخاطب، (نَصَرْتُمَا) لمثنَّاه، (نَصَرْتُمْ) لجمعه، (نَصَرْتِ) للمفردة المؤنَّثة المخاطبة، (نَصَرْتُمَا) لمثنَّاها، وهذا المثالُ مشتركٌ بين تثنيَتَي المخاطب والمخاطبة، والفرقُ بينهما في المواقع بحسب القرائن. (نَصَرْتُنَّ) لجمعها، (نَصَرْتُ) للمتكلِّم وحده مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، (نَصَرْنَا) للمتكلِّم مع الغير مثنًى كان أو جمعًا، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا. وقد يُستعملُ مثلُ: نَصَرْنَا للمتكلِّم وحده تعظيمًا وتفخيمًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[1]

---

[1] التين، ٤

التفتازاني وزادوا تاءً في: نَصَرَتْ؛ لدلالتها على التَّأنيث كما في الاسم، نحوُ: ناصرةٍ، وخصُّوا المتحركةَ بالاسم والساكنةَ بالفعل تعادُلًا بينهما؛ إذ الفعلُ أثقلُ كما تقدَّم، وحَرَّكوها في التَّثنية لالتقاء السَّاكنين، وزادوا ألفًا وواوًا علامةً للفاعل للاثنين والجماعة، وقد يُحْذَفُ الواوُ في النُّدْرَة كقوله:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ

وزادوا تاءً للمخاطَب وتاءً للمخاطبة وتاءً للمتكلم، وحَرَّكوها في الجميع خَوْفَ اللَّبس بتاء التَّأنيث، وضمُّوها للمتكلِّم؛ لأنَّ الضمَّ أقوى، والمتكلِّمُ مقدَّمٌ، فأخذه، وفتحوها للمخاطب؛ إذ لم يُمْكِنِ الضمُّ، للألتباس بالمتكلم، والفتحُ راجحٌ لخفَّته، والمذكَّرُ مقدَّمٌ، فأخذه، فبقيت الكسرةُ والمخاطبةُ، فأُعْطِيَتْها لئلا يلتبسَ بالمتكلِّم أو المخاطَبِ، ولأن الياءَ تقع ضميرَها في نحو: اِضْرِبِي، والكسرةُ أختُ الياء، فناسَبَ إعطاؤُها المخاطبةَ.

ولم يُفرِّقوا بينهما في المثنّى، لكنْ زادوا ميمًا فرقًا بين المخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتَيْنِ، وبين الغائبين والغائبتين، وضمُّوا ما قبلها؛ لأنَّ الميمَ شفويَّةٌ كالواو، فيناسبها الضمُّ.

ووضعوا للمتكلِّم مع غيره ضميرًا آخَرَ، وهو النون كما في المنفصلات، نحوُ: نحن، فقالوا: فَعَلْنا. وفرّقوا بين الجمع المذكَّر الغائب وبين الجمع المؤنَّث الغائب باختصاص المذكَّر بالواو والمؤنَّث بالنون دون العكس؛ لأنَّ الواوَ ههنا أقوى من النون؛ لأنَّها من حروف المدِّ واللِّين، وهي بالزيادة أولى، والمذكَّرُ مقدَّمٌ على المؤنث.

الجرجاني والثَّاني: ما كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا، وهو كلُّ فعلٍ مصدَّرٍ بهمزة الوصل، نحوُ: اقْتَدَرَ، فإنَّ الثَّانيَ ساكنٌ، والأوَّلَ لم يُعتبرْ، فيكون الثَّالثُ هو المتحرِّكَ، وما قبل آخره يكون مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا في الأوَّل، ومفتوحًا في الثَّاني.

وإنَّما قال: (**أوَّلُه مفتوحًا**)؛ لأنَّه لو لم يكن مفتوحًا؛ لكان ساكنًا أو مضمومًا أو مكسورًا؛ إذ الحالُ لا يخلو عنها، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لامتناعِ الابتداء بالسَّاكن، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّه لو كان مضمومًا؛ لالتبس مبنيُّ الفاعل بمبنيِّ المفعول منه؛ لإمكان ذُهول السَّامع عن حركة عين الفعل، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ، فتعيَّنَ الفتحُ؛ لأنَّه أخفُّ الحركات.

ولقائلٍ أن يقول: لو قال المصنِّفُ: فالمبنيُّ للفاعل: ما كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا؛ لكان أخصرَ؛ لتناوُله عليهما.

فإن قيل: لم بُنِيَ فعلُ الماضي؟ فإذا بُنِيَ فلِمَ بُنِيَ على حركةٍ مع أن الأصلَ في البناء السُّكونُ؟ وإذا بُنِيَ على حركةٍ؛ فلم بُنِيَ على الفتح؟

....

التفتازاني وكذا فرَّقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكَّر بالميم؛ لمناسبتها الواوَ التي هي علامةٌ له في الغيبة، واختصاصِ المؤنَّث بالنون كما في جمع الغائبة، وشدَّدوا النونَ؛ لأنَّهم قالوا: أصلُه: نَصَرْتُمَنَ، فأدغمت الميمُ في النون إدغامًا واجبًا، وكذا ضمُّوا ما قبل النون -أعني: التاءَ-؛ لمناسبة الضمِّ الميمَ.

وهذه مناسباتٌ ذكَرُوها بعد الوقوع، وإلا؛ فالحاكمُ هو اللهُ تعالى.

الجرجاني قلنا: أمَّا بناؤه؛ فلِفَوات موجِب الإعراب، أعني: الفاعليَّةَ والمفعوليَّةَ والإضافةَ. وأمَّا بناؤه على الحركة؛ فلمشابَهته الاسمَ في وقوعه صفةً لنكرةٍ، نحوُ: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ وضاربٍ، وفي وقوعه خبرًا، نحوُ: زيدٌ ضَرَبَ وضاربٌ. وأمَّا بناؤه على الفتح؛ فللخفَّة، وإنَّما زيدتِ الألفُ والواو والنُّون في آخره؛ ليَدْلُلْنَ على "هُمَا" و"هُمُوا" و"هُنَّ"، وضَمَّ لامُ الفعل في الجمع لأجل الواو، بخلاف "رَمَوْا"، فإنَّ الميمَ ليستْ لامَ الفعل، وكُتبتِ الألفُ في "ضربوا" للفرق بين واو العطف وواو الجمع في مثل: حضر وتكلَّمَ زيدٌ، وجعلتِ التاءُ علامةً للمؤنَّثِ؛ لأنَّ التاءَ من المخرج الثَّاني، والمؤنَّثُ أيضًا ثانٍ في التَّخليق، وأُسكنتِ الباءُ في ضَرَبْنَ إلى آخره حتى لا يجتمعَ أربعُ فتَحاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، ومن ثَمَّةَ لا يجوزُ العطفُ على ضميره بغير تأكيدٍ، فلا يقال: ضربتَ وزيدٌ، بل يقال: ضربتَ أنت وزيد؛ لئلَّا يكون عطفَ الاسم على الفعل؛ لأنَّ الضَّميرَ لَمَّا اتَّصلَ بالفعل؛ صار كالجزء منه، وحُذفتِ التاءُ في ضَرَبْنَ حتى لا يجتمعَ علامتا التَّأنيث، كما في: مسلمات، وفُتحت التاءُ في: نَصَرْتَ؛ لأنَّه مخاطبٌ، والمخاطبُ اسمُ المفعول، وعلامةُ المفعول النَّصبُ، أو لأنَّه كثيرٌ، وهو يوجِبُ الثقلَ، وهو يستدعي الخفَّةَ، ففُتِحَ لخفَّته، أو لخوف الالتباس بالمتكلِّم، وتعيَّنَ الضَّمُّ للمتكلِّم؛ لقوَّة دلالته على المذكَّر والمؤنَّثِ، وكُسرتِ التاءُ في نَصَرْتِ للفرق بين المذكَّر والمؤنَّثِ، وإنَّما زيدت الميمُ في: نَصَرْتُما حتى لا يلتبسَ بألف الإشباع في مثل قول الشَّاعر:

أَخُـــوكَ أَخُـــو مُـكَـاشَـرَةٍ وَضِـحْـكٍ   فَـحَـيَّـاكَ الإِلَـــهُ فَـكَـيْـفَ أَنْـتَـا[1]

وخُصَّتِ الميمُ في: نَصَرْتُمَا؛ لأنَّ تحته أنتما مضمرٌ، وأُدخلتِ الميمُ في أنتما؛ لقُرْب الميم من التاء في المخرج، وضُمَّتِ التاءُ؛ لأنَّها ضميرُ الفاعل، وقيل: اتباعًا للميم؛ لأنَّ الميمَ شفويَّةٌ، فجعلوا حركةَ التاء من جنسها، وهو الضمُّ الشفويُّ، وزيدت الميمُ في نَصَرْتُمْ حتى يطَّردَ بتثنيته وجمعه، وضميرُ الجمع فيه محذوفٌ، وهو الواوُ، وأصله: نَصَرْتُمُوا، فحُذفت الواوُ؛ لأنَّ الميمَ بمنزلة الاسم، ولا يوجدُ في آخر الاسم واوٌ ما قبلها مضمومٌ إلا "هو"، بخلاف نَصَرُوا، ....

[١] المكاشرة: الضحك حتى تبدو الأسنان. فالمعنى: إن أخاك رجل حسن الصحبة، رفيق في معاملة إخوانه، يُقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحكة يحييهم.



وقِسْ على هذا: فَعْلَلَ، وتَفَعْلَلَ، وافْتَعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْعَلَّ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ،

التفتازاني (وَقِسْ عَلَى هَذَا) المذكور من تصريف: نَصَرَ (أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ وفَعْلَل وَتَفَعْلَل وَافْتَعَلَ وَانْفَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَافْعَلَّ) نحوُ: اقْشَعَرَّ، اقشعرّا، اقشعرّوا... إلى آخره. (وَافْعَوْعَلَ) نحوُ: اغْشَوْشَبَ، اعشوشبا، اعشوشبوا... إلى آخره. وكذلك البواقي، فتُرِكَتْ؛ لأنه لَمَّا ذُكِرَ واحدٌ؛ فالبواقي على نهجه، فلا حاجةَ إلى تكثير الأمثلة؛ إذ ليس الإدراكُ بكثرة النَّظائر، فالفَهِمُ الذكيُّ يُدْرِكُ بنظيرٍ واحدٍ ما لا يُدْرِكُه البليدُ بألف شاهدٍ.

القاري (وقِسْ على هذا) المذكورِ من تصريف "نَصَرَ" على وزن فَعَلَ موزوناتِ (فَعْلَلَ) كدَحْرَجَ، (وتَفَعْلَلَ) كتَزَلْزَلَ، (وافْتَعَل) كاجْتَمَع، (وانْفَعَلَ) كانْقَطَعَ، (واسْتَفْعَلَ) كاسْتَغْفَرَ، (وافْعَنْلَلَ) كاحْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ، وتصاريفُها واضحةٌ. (وافْعالَّ) كاحْمَارَّ، احمارَّا، احمارُّوا، احمارَّتْ، احمارَّتَا، احمارَرْن بفتح الرَّاء، وكذا إلى آخره. (وافعلَلَّ) كاقْشَعَرَّ، وتقول في الفكّ: اقْشَعْرَرْنَ بفتح الراء أيضًا. (وافْعَوْعَلَ) كاغْشَوْشَبَ... إلخ، وكذلك سائرُ الأبواب. ومن الشّكل في الجملة: افْعَنْلَى كاسْلَنْقَى، اسلنقَيَا، اسلنْقَوْا، اسلنقتْ، اسلنقَتَا، اسلنقَيْنَ... إلخ بفتح القاف في الكلِّ، وسيأتي بيانُ إعلال: اسْلَنْقَوْا واسْلَنْقَتَا واسْلَنْقَيْن في المعتلَّات عند نحوها من الكلمات.

الجرجاني فإنَّ الراءَ فيه ليستْ بمنزلة الاسم، وبخلاف نَصَرْتُمُوه؛ لأنَّ الواو خَرَجَ من الطَّرَف بسبب الضَّمير. **فإن قيل**: لم خُفِّفَتِ النونُ في: نَصَرْنَ، وشُدِّدَتْ في نَصَرْتُنَّ؟

قلتُ: حَقُّ هذه النون: أن يقع بعد ساكنٍ، كنَصَرْنَ ويَنْصُرْنَ وانْصُرْنَ، وتاءِ المخاطبِ أن يقع متحرِّكةً، فأرادوا أن يحفظوا هذا الحكمَ، وههنا لو أُسكنتِ التاءُ لالتقى ساكنان، وهما التاءُ واللامُ، فأدخلتِ النونُ بعد التاء قبل نون جمع المؤنَّث؛ لقُرْب النون إلى النون، وأدغمت إحداهما في الأخرى، فقيل: نَصَرْتُنَّ، وقيل: أصله: نَصَرْتُمْنَ، فأُدغمتِ الميمُ في النُّون لقُرْب الميم من النون.

وزيدت التاءُ في ضربتُ؛ لأنَّ تحته أنا مضمرٌ، وزيدت النونُ في ضَرَبْنَا؛ لأنَّ تحته نحنُ مضمرٌ، ثم زيدت الألفُ حتى لا يلتبَس بضَرَبْنَ.

قوله: (وقِسْ على هذا) أي: المبنيّ للفاعل، مثلُ: نَصَرَ. (فَعْلَلَ وتَفَعْلَلَ وافْتَعَلَ وانْفَعَلَ واسْتَفْعَلَ وافْعَالَّ

الكيلاني (وقِسْ على هذا) المذكورِ من تصريف: نَصَرَ إلى أربعة عشر مثالًا: (فَعْلَلَ) نحوُ: دَحْرَجَ، دَحْرَجَا، دَحْرَجُوا... إلى آخره. (وتَفَعْلَلَ) نحوُ: تَدَحْرَجَ... إلى آخره. (وانْفَعَلَ) نحوُ: انْقَطَعَ... إلى آخره. (وافْتَعَلَ) نحوُ: اجْتَمَعَ... إلى آخره. (واسْتَفْعَلَ) نحوُ: اسْتَخْرَجَ... إلى آخره. (وافْعَنْلَلَ) نحوُ: اقْعَنْسَسَ... إلى آخره، واحْرَنْجَمَ... إلى آخره.



وافْعَوْعَلَ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى وافْعَوَّلَ. ولاتُعْتَبَرُ حركاتُ الألفاتِ في الأوائِلِ؛ فإنَّها زائدةٌ، تَثبتُ في الإبتداءِ وتَسقُطُ في الدَّرْجِ.

التفتازاني (وَلَا تَعْتَبِرْ) أنتَ، وفي بعض النسخ: (وَلَا تُعْتَبَرُ) مبنيًا للمفعول (حرَكَات الألفاتِ) أي: الهمْزاتِ، وعَبَّرَ عنها بها؛ لأنَّ الهمزاتِ إذا كانت أوّلًا تُكتبُ على صورة الألف، فيقال لها: الألفُ، قال في ((الصّحَاح)): الألفُ على ضربين: لَيّنةٍ ومتحرِّكةٍ، فاللّيّنةُ تسمّى ألفًا، والمتحرّكة تسمّى همزةً. (فِي الأَوَائِلِ) أي: في أوائل انفَعَلَ وافْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وما أشبهها مما في أوّله همزةٌ زائدةٌ، سوى أَفْعَلَ، فإنَّ همزتَهُ للقطع؛ لأنّها لا تَسْقُطُ في الدَّرْج، ولهذا فُتِحَتْ، يعني: لا يُقال: إنَّ أوائلَ هذه الأفعال ليستْ مفتوحةً، بل مكسورةٌ، فلا يكون مبنيًا للفاعل.

القـاري (ولا تعتبرْ) أنت بصيغة النَّهي، -وفي بعض النسخ مبنيًا للمفعول بصيغة النَّفي، فيختلفُ الإعرابُ-. (حركاتِ الألفات) أي: الهمزات في صور الألفات (في الأوائل) أي: أوائل الكلمات الواقعة في أبواب "افْتَعَلَ وانْفَعَلَ واسْتَفْعَلَ" ونحوِه مما في أوّله همزةٌ زائدةٌ، سوى باب الإفعال؛ لأنَّ همزتَه مقطوعةٌ مفتوحةٌ، بخلاف غيرها؛ إذ هي موصولةٌ مكسورةٌ. (فإنَّها) أي: هذه الألفاتِ (زائدةٌ) لدفع الابتداء بالسَّاكن، (تثبتُ في الابتداء) للاحتياج إليها، (وتسقطُ في الدَّرْج) أي: في وسط الكلام للاستغناء عنها.

الجرجاني وافْعَوْعَلَ في الصَّرفِ، فلا تعتبرْ حركاتِ الألفات في الأوائل، فإنَّها زائدةٌ تثبتُ في الابتداء، وتسقطُ في الدَّرج).

أقول: قوله: (ولا تعتبرْ حركاتِ الألفات في الأوائل) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقريرُه: أنتم قلتم: إنَّ المبنيّ للفاعل من الثُّلاثيّ المزيد فيه: ما كان أوّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا، وأوّلُ المتحرّك في الأمثلة المذكورة الهمزةُ، وهي مكسورةٌ، أجاب عنه: بأنَّ حركاتِ الألفات التي في أوائل هذه الأفعال غيرُ معتبرةٍ، فإنَّها زائدةٌ تثبتُ في الابتداء لوجود الاحتياج إليها؛ لكونها في الأوّل، وتسقطُ في الدَّرْج، أي: في وسط الكلام؛ لعدم الاحتياج إليها؛ لحصول النُّطْق بما قبلها، فإذا لم تُعتبر؛ فبالأَوْلى أن لا تُعتبرَ حركاتُها؛ لأنّها فرْعُها.

الكيلاني (وافْعَوْعَلَ) نحوُ: اغشَوْشَبَ... إلى آخره. (وافْعَلَلَّ) نحوُ: اقْشَعَرَّ، اقْشَعَرَّا، اقْشَعَرُّوا، اقْشَعَرَّتْ، اقْشَعَرَّتَا، اقْشَعْرَرْنَ، اقْشَعْرَرْتَ، اقْشَعْرَرْتُمَا، اقْشَعْرَرْتُم، اقْشَعْرَرْتِ، اقْشَعْرَرْتُمَا، اقْشَعْرَرْتُنَّ، اقْشَعْرَرْتُ، اقْشَعْرَرْنَا، وقِسْ عليه نحوُ: احْمَرَّ، احْمَرَّا، احْمَرُّوا، وكذا: اسْلَنْقَى، اسْلَنْقَيَا، اسْلَنْقَوْا، اسْلَنْقَتْ، اسْلَنْقَتَا، اسْلَنْقَيْنَ، اسْلَنْقَيْتَ، اسْلَنْقَيْتُمَا، اسْلَنْقَيْتُم، اسْلَنْقَيْتِ، اسْلَنْقَيْتُمَا، اسْلَنْقَيْتُنَّ، اسْلَنْقَيْتُ، اسْلَنْقَيْنَا، وكذا تقولُ في سائر الأبواب. --

فالمبنيُّ للمفعولِ منه -وهو الذي لم يُسَمَّ فاعلُه-: ....

التفتازاني (فَإِنَّهَا) أي: فإنَّ هذه الألفات (زَائِدَةٌ) لدَفعِ الابتداء بالساكن (تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ) للاحتياج إليها، (وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ) أي: في حَشْوِ الكلام لعدم الاحتياج إليها، نحوُ: وافْتَعَلَ وانْفَعَلَ واسْتَفْعَلَ بحذف الهمزة واتّصال الواو بالكلمة.

[الماضي المبني للمفعول]

(وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ) أي: من الماضي، أراد أن يَذْكُرَ تعريفًا له باعتبار اللَّفْظ، فذَكَرَ على سبيل الاستطراد تعريفًا لمطلق المبنيّ للمفعول باعتبار المعنى، فقال: (وَهُوَ) أي: المبنيُّ للمفعول مطلقًا، سواءٌ كان من الماضي أو المضارع (الفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) كما تقول: ضُرِبَ زيدٌ، ....

القاري (والمبنيُّ للمفعول منه) أي: من الماضي، (وهو) أي المبنيُّ للمفعول مطلقًا، سواءٌ كان من الماضي والمضارع أو غيرهما، (الذي لم يسمّ فاعلُه) أي: لم يُذكَرْ فاعله معه في تركيبه، وهذا المقالُ مما يصلحُ للمثال، كما يقال: ضُرِبَ زيدٌ، فيُرفَعُ زيدٌ لقيامه مقام فاعله، ....

الجرجاني **فإن قيل**: يلزمُ من عدم اعتبار الهمزة عدمُ اعتبار تاء اقْتَدَرَ؛ لزيادتها أيضًا، فلِمَ تعتبرُ حركاتُها؟

قلنا: لا نسلِّمُ ذلك؛ لأنَّ التاءَ زيدتْ لمعنًى لم يحصلْ ذلك المعنى إلا بها، والهمزةُ زيدت للتوصُّل الذي يحصل بغيرها، فتكون التاءُ أصليّةً بالنِّسبة إليها.

الكيلاني ثم استَشْعَرَ سؤالًا، وهو أنَّ أوائلَ هذه الأفعال -أعني: الأفعالَ التي أوَّلُها همزةُ الوصل- ليست مفتوحةً، بل مكسورةٌ، فلا تكون مبنيّةً للفاعل.

فأجابَ بقوله: (ولا تُعتبرُ حركاتُ الألفاتِ) أي: الهَمَزَاتِ، أَطلقَ عليها الألفاتِ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا وقعتْ في أوّل الكلمات تُكتبُ على صورة الألف، وإلا؛ فالألفُ هي السَّاكنةُ، والمتحركَةُ هي الهمزةُ. (في الأوائل) أي: أوائل: انْفَعَلَ وافْتَعَلَ ونحوهما مما في أوَّلِه همزةٌ مكسورةٌ، (فإنّها) أي: هذه الألفاتِ (زائدةٌ) لدفع الابتداء بالسَّاكن، (تَثْبُتُ) هذه الألفاتُ (في الابتداء) أي: إذا ابتدأتَ بها، كما إذا قلتَ: اجْتَمَعَ مثلًا مبتدِئا بالهمزة. (وتَسْقُطُ) هذه الألفاتُ (في الدَّرْج) أي: إذا ابتدأتَ بغيرها قبلها، وجَعَلْتَها في الوسط، نحوُ: اجْتَمَعَ بحذف الهمزة من التَّلفُّظ دون الخطِّ، وإيصالِ الواو بالكلمة.

ولَمَّا فرغ المصنِّفُ من بيان القسم الأوَّل -أعني: المبنيَّ للفاعل من الماضي- شرع في القسم الثَّاني منه، فقال: (والمبنيُّ للمفعول من الماضي، -وهو) أي: المبنيُّ للمفعول: الفعلُ (الذي لم يُسَمَّ) أي: لم يُذكَرْ (فاعلُه-) وأقيمَ المفعولُ مُقامه، نحوُ: ضُرِبَ زيدٌ، فإنَّ فاعِلَ ضَرَبَ لم يُذكَرْ، وأُقيمَ مفعولُه -أعني: زيد- مقامَ الفاعل في الرَّفْع والإسناد إليه.



وهو ما كان أولُه مضمومًا كفُعِلَ، وأُفْعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوعِلَ، وتُفُعِّلَ، وتُفُوعِلَ، وفُعْلِلَ، وتُفُعْلِلَ،

التفتازاني فتَرْفعُ زيدًا لقيامه مقامَ الفاعل، ولا تَذْكُرُ الفاعلَ لتعظيمه، فتَصُونُه عن لسانك، أو لتحقيره، فتصونُ لسانَك عنه، أو لعدم العلم به، أو لقَصْدِ صدور الفعل عن أيِّ فاعلٍ كان؛ إذ لا غَرَضَ في ذكر الفاعل، نحوُ: قُتِلَ الخارجيُّ، فإنَّ الغرضَ المهمَّ: قَتْلُهُ لا قاتلُه، أو لغير ذلك مما تقرَّرَ في علم المعاني. ولا ينتقضُ بالمبنيّ للفاعل عند من يجوِّزُ حذفَ الفاعل.

(**مَا كَانَ**) خبرُ المبتدأ، أي: المبنيُّ للمفعول من الفعل الماضي الذي كان (**أَوَّلُهُ مَضْمُومًا، كَفُعِلَ وَفُعْلِلَ وَأُفْعِلَ وَفُعِّلَ وَفُوعِلَ**) بقلب الألف واوًا لانضمام ما قبلها، (**وَتُفُعِّلَ**) بضم التّاء والفاء أيضًا؛ لأنَّك لو قلتَ: **تُفَعِّلَ** بضمِّ التاء فقط؛ لالتبس بمضارع فَعَّلَ. (وَ) كذلك قالوا في: تَفَاعَلَ: (**تُفُوعِلِ**) بضمِّ التاء والفاء؛ إذ لو قصر على ضمّ التاء فقط؛ لالتبس بمضارع فَاعَلَ، وقُلِبَتِ الألفُ واوًا لانضمام ما قبلها.

القاري ويسمَّى: نائبَ الفاعل، وقد يقال له: الفاعلُ أيضًا مجازا لتلبُّسه -وهو مفعولٌ، وحقُّهُ النَّصبُ- لباسَ فاعله من الرَّفع لوقوعه في محلِّه، والجملةُ معترضةٌ بين المبتدأ السَّابق، وخبره اللَّاحق، وهو قوله: (ما كان) أي: الفعلُ الماضي الذي كان (**أوَّلُه مضمومًا**) حقيقةً أو حكمًا، (**كفُعِلَ**) نحوُ: نُصِرَ وقِيلَ، (**وفُعْلِلَ**) كزُلْزِلَ، (**وأُفْعِلَ**) كأُكْرِمَ، (**وفُعِّلَ**) بتشديد العين كنُزِّلَ، (**وفُوعِلَ**) كقُوتِلَ مجهول قاتَلَ بقلب الألف واوًا لانضمام ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا وُورِيَ﴾[الأعراف، ٢٠] ، فإنَّه مجهولُ: وارَى. (**وتُفُعِّلَ**) بضمِّ التاء والفاء أيضًا؛ لأنَّك لو قلت: تُفَعِّل بضم التاء فقط؛ لالتبس بمضارع فَعَّلَ بتشديد العين: إمَّا في حالة الوقف، أو النَّصب، أو مطلقًا؛ لأنَّ مثلَ هذا التَّغايُرِ مما لا يُعتدُّ به لرفع اللَّبس.

الجرجاني ويقال لهمزة الوصل "ألفٌ" لكتابتها على صورتها، ولقربهما في المخرج، ولأنَّ الألفَ إذا حرَّكوها تصيرُ همزةً.

قال: (والمبنيُّ للمفعول منه، وهو الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ، وهو ما كان أوَّلُه مضمومًا، كفُعِلَ وفُعْلِلَ وأُفْعِلَ وفُوعِلَ وتُفُوعِلَ، ....

الكيلاني (ما كان) أي: المبنيُّ للمفعول من الماضي الفعلُ الذي كان (**أوَّلُه مضمومًا**) وهو في كلِّ فعلٍ لم يكن في أوَّلِه همزةٌ مكسورةٌ، (**كفُعِلَ**) نحوُ: ضُرِبَ، (**وفُعْلِلَ**) نحوُ: دُحْرِجَ، (**وأُفْعِلَ**) نحوُ: أُكْرِمَ، (**وفُعِّلَ**) نحوُ: كُرِّمَ، (**وفُوعِلَ**) نحوُ: قُوتِلَ بقلب الألف واوًا؛ لانضمام ما قبلها، (**وتُفُعِّلَ**) نحوُ: تُكُسِّرَ بضمِّ التاء وفاء الفعل، (**وتُفُوعِلَ**) نحوُ: تُبُوعِدَ بضمِّ التَّاء وفاء الفعل، وقلبِ الألف واوًا لِمَا قلنا. (**أو كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مضمومًا**) وهو في كلِّ فعلٍ أوَّلُه همزةٌ مكسورةٌ، (**نحوُ: اُفْتُعِلَ**) بضمِّ التَّاء؛ لأنَّه أوَّلُ متحرِّكٍ منه كما ذُكِرَ في المبنيِّ للفاعل.



أو كان أولُ متحرّكٍ منه مضمومًا نحوُ: اُفْتُعِلَ واسْتُفْعِلَ. وهمزةُ الوصلِ تَتبَعُ هذا المَضمومَ في الضمِّ، وماقبلَ آخِرِه يكونُ مكسورًا أبدًا؛ كقولك: نُصِرَ زَيدٌ، واسْتُخْرِجَ الْمَالُ.

التفتازاني (أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا، نَحْوُ: اُفْتُعِلَ) بضمّ التاء؛ لأنه أوّلُ متحرّكٍ منه كما ذكرنا في المبنيّ للفاعل، (وَاسْتُفْعِلَ) بضمّ التاء، وكذا قياسُ كلِّ ما كان أوَّلُه همزةَ وصلٍ. ولم يذكر: انْفُعِلَ وافْعُلَّ وافْعُوِّلَ وافْعُوعِلَ وافْعُنْلِلَ ونحوَ ذلك؛ لأنّها من اللوازم، وبناءُ المفعول منها لا يكاد يُوجَدُ. (وَهَمْزَةُ الوَصْلِ) فيما كان أوَّلُ متحرّكٍ منه مضمومًا (تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ) الذي هو أوّلُ متحرّكٍ منه (فِي الضَمِّ) يعني: تكون مضمومة عند الابتداء، كقولك مبتدِئًا: اُسْتُخْرِجَ المالُ مثلًا بضمّ الهمزة لمتابعته التاء، (وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ) أي: آخرِ المبنيّ للمفعول (يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا، نَحْوُ: نُصِرَ زيدٌ، وَاسْتُخْرِجَ المَالُ) وفي نحو: افْعَلَّ وافْعَوْلَّ يُقَدَّرُ الأصلُ: اُفْعُلِلَ واُفْعُولِلَ، ....

القاري (وتُفُوعِلَ) أي: وكذا قالوا في مجهول تفاعَلَ: تُفُوعِلَ بضمّ التاء والفاء؛ إذ لو اقتصروا على ضم التاء وقالوا: تُفاعِلَ لالتبس بمضارع فاعَلَ، ثم قلبت الألفُ واوًا لانضمام ما قبلها.
(أو كان أوّلُ متحرّكٍ منه مضمومًا) حقيقةً، (نحوُ: افْتُعِلَ) كاجْتُمِعَ بضمّ التاء الملفوظة، أو حكمًا كاخْتِيرَ بضمّ التاء المقدرة؛ لأنه أوّلُ متحرّكٍ منه كما تقدَّم في المبنيّ للفاعل. (واسْتُفْعِلَ) نحوُ: اسْتُغْفِرَ بضمّ التاء. (وهمزةُ الوصل) فيما أوّلُ متحرّكٍ منه مضمومٌ (تتبعُ هذا المضمومَ) الذي هو أوّلُ متحرّكٍ (في الضمّ) يعني: يكون مضمومًا عند الابتداء، كقولك مبتدِأً: اُستُخرِجَ المالُ بضمّ الهمزة لمتابعة التاء، ومنه قوله تعالى: ﴿اُجْتُثَّتْ﴾[إبراهيم، ٢٦] واسْتُحِقَّ.
(وما قبل آخره) أي: آخرِ المبنيّ للمفعول (يكون مكسورًا أبدًا) حقيقةً، (نحوُ: نُصِرَ زيدٌ، واسْتُخْرِجَ المالُ) أو حكمًا، نحوُ: بِيعَ وانْقِيدَ واخْتِيرَ ومُدَّ مجهولًا، وقرأ علقمةُ: ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف، ٦٥] بكسر الراء المنقولة، وكذا: ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا﴾[الأنعام، ٢٨].

الجرجاني أو كان أوّلُ متحرّكٍ منه مضمومًا، نحوُ: افْتُعِلَ واسْتُفْعِلَ، وهمزةُ الوصل تتبعُ هذا المضمومَ في الضمّ، وما قبل آخره يكون مكسورًا أبدًا، تقول: نُصِرَ زيدٌ، واسْتُخْرِجَ المالُ).

الكيلاني (وهمزةُ الوصل) في كلِّ فعلٍ أوَّلُه همزةٌ مكسورةٌ إذا بُنِيَ للمفعول، وابتُدِئَ بالهمز، (تَتبعُ هذا المضمومَ) الذي هو أوّلُ المتحرّك، كقولك: استُخْرِجَ مبتدئًا بالهمزة، فتَضُمُّ الهمزةَ لمتابعة التَّاء. (وما قبل آخره) أي: آخر المبنيّ للمفعول مطلقًا (يكون مكسورًا) لفظًا أو تقديرًا (أبدًا، نحوُ: نُصِرَ زيدٌ) فإنَّ أصلَهُ: نَصَرَ عمرٌو زيدًا مثلًا، فضُمَّ أوّلُه، وكُسِرَ الحرفُ الذي قبل آخره، -وهو الصَّادُ هنا-، وحُذِفَ الفاعلُ الذي هو عمرو، ورفعَ زيدٌ الذي هو المفعولُ، وأقيمَ مقامَ الفاعل. (واسْتُخْرِجَ المالُ) إذ أصله: استَخْرَجَ زيدٌ المالَ، ففُعِلَ به ما سَمِعْتَه، وكذا الحكمُ في كلِّ فعلٍ مبنيّ للمفعول.

....

التفتازاني وفي: افْعُلِلَّ كاقْشُعِرَّ الأصلُ: اُفْعُلْلِلَ، فنقلت كسرةُ اللَّام إلى ما قبلها. فليُتَأمَّلْ.
ولو قال: ما كان أوّل متحرّكٍ مضمومًا؛ لكان كافيًا كما تقدَّم.
والسِّرُّ في ضمّ الأول وكسرِ ما قبل الآخر: أنّه لا بُدَّ من تغييرٍ ليُفصَلَ من المبني للفاعل، ....

الجرجاني **أقول**: لَمَّا فَرَغَ من بيان المبنيّ للفاعل؛ شَرَعَ في بيان المبنيّ للمفعول، والمبنيُّ للمفعول من الفعل الماضي، وهو الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ، أي: حُذِفَ فاعلُه، وأقيمَ غيرُ الفاعل مقامهُ، وأُعربَ بإعرابه للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[1]، أو لجهله، نحوُ: سُرِقَ المالُ، أو لتعظيم الفاعل أو تحقيرِ المفعول، نحوُ: ضُرِبَ النُّوتِيُّ[2]، أو لعكسه، نحوُ: ضُرِبَ الأميرُ، أو للإبهام، نحوُ: قُتِلَ زيدٌ وأنت تعلم القاتلَ، فتُبْهِمُ أمرَ الفاعل علي المخاطب، أو لتطهير اللّسان عنه، أو تطهيرًا له عن لسانك، أو للاختصار في الكلام.

وتقديرُ الكلام: إنَّ المبنيَّ للمفعول من الفعل الماضي على نوعين أيضًا: أحدُهما: ما كان أوَّلُه مضمومًا، كفُعِلَ وفُعْلِلَ وفُوعِلَ وتُفُعِّلَ. وإنَّما أَوْرَدَ الأوَّلين[3]؛ ليُعْلَمَ عدمُ اختصاصه بالثلاثيِّ دون الرباعيِّ. والآخِرَيْنِ[4] لِمَا فيهما من مزيدِ بحثٍ، وهو قَلْبُ ألف فاعَلَ بالواو لانضمام ما قبلها، وضمِّ الثَّاني مع التاء في تُفُعِّلَ؛ لئلا يلتبس مجهولُ تَعَلَّمَ وتجاهَلَ، وهو تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ بمضارع: علم وجاهل.

والثَّاني: ما كان أَوَّلُ متحرِّكٍ منه مضمومًا، نحوُ: اقتُعِلَ واستُفْعِلَ، وإنَّما أَوْرَدهما؛ ليُعلمَ اختصاصه بالمصدَّر بهمزة الوصل من تخصيص المثال بالمخصوص بها، وهمزةُ الوصل فيه تتبعُ هذا المضمومَ في الضمّ؛ لأنَّ قياسَها كَسْرُها، فلو رُوعِيَ؛ لَزِمَ الثِّقَلُ من كَسْرٍ ثقيلٍ إلى ضمٍّ أثقلَ منه، وهو قبيحٌ، فوجب ضَمُّها للإتباع. وما قبل آخره يكون مكسورًا أبدًا، أي: في النَّوعين، نحوُ: نُصِرَ زيدٌ، واستُخرِجَ المالُ، فـ"نُصِرَ زيدٌ" مثالُ المبنيّ للمفعول من الثلاثيِّ المجرَّدِ، أصله: نَصَرَ عمرٌو زيدًا، فضُمَّ أوَّلُه، وكُسِرَ ما قبل آخره، وحُذِفَ عمرو الذي هو الفاعلُ، ورُفِعَ زيد الذي هو المفعولُ، وأقيمَ مقامَ الفاعل. و"استُخرِجَ المالُ" مثالُ المبنيّ للمفعول من الثُّلاثيّ المزيد فيه، أصله: استَخْرَجَ زيدٌ المالَ، فضُمَّ الهمزةُ والتاءُ، وكُسِرَ الراءُ، وحُذِفَ زيد الذي هو الفاعلُ، ورُفِعَ المالُ الذي هو المفعولُ، وأقيم مقامَ الفاعل.

---

[1] النساء، ٢٨

[2] النُّوتِيُّ: المَلاَّحُ الذي يُدير السفينةَ في البحر والجمع: نَوَاتِيُّ

[3] أي فُعِلَ وفُعْلِلَ

[4] أي فُوعِلَ وتُفُعِّلَ



وأما المضارعُ، فهو ما كان في أولِه إحدى الزَّوائدِ الأربعِ. وهي: الهمزةُ، والنونُ والياءُ والتاءُ،

التفتازاني والأصلُ: فَعَلَ، فغيّروه إلى: فُعِلَ بضمّ الأول وكسرِ الثاني دون سائر الأوزان؛ ليبْعُد عن أوزان الاسم، ولو كُسِرَ الأوّلُ وضُمَّ الثاني لحصل هذا الغرضُ، لكنّ الخروجَ من الضّمّة إلى الكسرة أَوْلى من العكس؛ لأنه طَلَبُ خِفَّةٍ بعد الثِّقل، ثم حُمِلَ غيرُ الثلاثي المجرَّد عليه في ضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر. وما يقال: من أنَّ ضمَّ الأوَّل عِوَضٌ عن المرفوع المحذوف؛ فليس بشيءٍ؛ لأنَّ المفعولَ المرفوعَ عِوَضٌ عنه، وهو كافٍ عنه، وجاء: "فُزْدَ لَه" بسكون الزاء، والأصل: "فُصِدَ له"، أُسْكِنَ الصَّادُ، وأبدل، وحكى قُطْرُب: "ضِرْبَ" بنقل كسرة الراء إلى الضَّاد، وجاء: "عُصْرَ" بسكون ما قبل الآخر، وقرئ: ﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ بكسر الراء، وكلُّ ذلك مما لا يُعْتَدُّ به نقضًا. وجاء: "جُنَّ" و"سُلَّ" و"زُكِمَ" و"حُمَّ" و "جُبِلَ" و"فُئِدَ" و"عُلَّ" و"وُعِكَ" مبنيَّةً للمفعول أبدًا؛ للعلم بفاعلها في غالب العادة: أنَّه هو اللهُ تعالى. وعَقَّبَ الماضيَ بالمضارع؛ لأنَّ الأمرَ فَرْعٌ عليه، وكذا اسمُ الفاعل والمفعول؛ لاشتقاقهما منه، فقال:

[تعريف المضارع]

(**وَأَمَّا**) الفعلُ (**المُضَارِعُ؛ فَهُوَ مَا**) أي: الفعلُ الذي (يكون **فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ**) أي: الزوائدُ الأربعُ: (**الهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالتَّاءُ وَاليَاءُ**، ....

القاري (**وأمّا المضارعُ**) أي: الفعلُ المضارعُ؛ (**فهو**) أي: الفعلُ (**الذي يكون أوّلُه** إحدى الزوائد **الأربعِ**) أي: الدَّاخلةِ على حروف الماضي، (**وهي الهمزةُ والنونُ والياءُ**) أي: التَّحتيَّةُ، (**والتَّاءُ**) الفوقيَّةُ.

الجرجاني **فإن قيل**: لِمَ غُيِّرَ الفعلُ مع أنَّ الأَصلَ عدمُهُ؟ وإن سُلِّمَ تغيُّرُه؛ فلِمَ لَمْ يُكْتَفَ بأحدهما مع أنَّ الأصلَ عدمُ الكثرة فيه؟

قلنا: أمَّا تغيُّرُه؛ فلأنَّ الأصلَ فيه إسنادُهُ إلى الفاعل؛ لكونه موجودًا له، فإذا أُسْنِدَ إلى المفعول؛ خرج عن الأصل، فيحتاج إلى ما يدلُّ على خروجه عنه، فغُيِّرَ لفظُهُ ليدلَّ تغيُّرُه على تغيُّر الإسناد. وأمَّا عدمُ الاكتفاء بأحدهما؛ فلأنَّه لو اكتُفِيَ بالضمِّ؛ لاشتبه مجهولُ الماضي بمجهول المضارع في باب الإفعال بضمِّ الأوّل وفتح ما قبل الآخر، ولو اكتفي بالكسر؛ لاشتبه مجهولُه بمعلومه في نحو: عَلِم، فوجب الضمُّ والكسرُ، لكنَّك تقول: فيلتبسُ بمعلومِ مضارعِ: أَعْلَمَ، فيقع فيما هرب منه.

قال: (**وأمّا المضارعُ، فهو ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع، وهي الهمزةُ والنونُ والتاءُ والياءُ**،

الكيلاني ولمّا فرغ المصنِّفُ من بيان الماضي؛ شرع في بيان المضارع، فقال: (**أمّا**) الفعلُ (**المضارعُ؛ فهو ما**) أي: الفعلُ الذي (يكون **أوّلُه إحدى الزّوائد الأربع، وهي**) أي: الزّوائدُ الأربعُ (**الهمزةُ والنونُ والياءُ والتاءُ**، ....



تجمعُها (أَتَيْنَ) أو (أَنَيتَ) أو (نَأْتِي).

التفتازاني يَجْمَعُهَا) أي تلك الزوائد الأربع قولُك: (أَنَيتُ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي) وإنما زادوها فرقًا بينه وبين الماضي، وخَصّوا الزيادةَ به؛ لأنه مُؤَخَّرٌ بالزَّمان عن الماضي، والأصلُ عدمُ الزِّيادة، فأَخَذَه المتقدِّمْ.

ولقائلٍ أن يقول: هذا التَّعريفُ شاملٌ لنحو: أَكْرَمَ وتَكَسَّرَ وتَبَاعَدَ، فإنَّ أوّلَه إحدى الزَّوائد الأربع وليس بمضارعٍ.

ويُمْكِنُ أن يجاب عنه: بأنّا لا نُسَلِّمُ أنّ أوَّلَه إحدى الزَّوائد الأربع؛ لأنّا نعني بها: الهمزةَ التي تكون للمتكلِّم وحده، والنونَ التي تكون له مع غيره، وكذا التاءُ والياءُ كما أشار إليه بقوله: ....

القاري (يجمَعُها) أي: تلك الزَّوائدَ قولُك: (أَتَيْتُ) بفتح التاء وضمها من: أَنَى يأْنِي بمعنى: حان، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]. (أو أَتَيْنَ، أو نَأْتِي) أو نأيت على ما في نسخةٍ، وإنَّما زادوها فرقًا بينه وبين ماضيه، وبهذا يندفع توهُّم كونِ أَكْرَمَ وتَكَسَّرَ ونَرْجَسَ ويَرْنَأَ[١] داخلاً في تعريفه.

[١] قَالَ ابْنُ جِنِّي وَقَالُوا: يَرْنَأَ لِحيَتَه: صَبَغَها باليُرَنَّإِ، [اسم للحناء]وَقَالَ: هَذَا يَفْعَلَ فِي الْمَاضِي، وَمَا أَغْرَبَه وأَطْرَفَه. (لسان العرب، ١/٨٩)

الجرجاني **وتجمَعُها: أَنَيتُ أو أَتَيْنَ أو نَأْتِي.** ....

الجرجاني يجمَعُها) أي: يجمعُ تلك الزَّوائدَ الأربعَ قولُكَ: (أَنَيتُ، أو أَتَيْنَ، أو نَأْتِي) يعني: كلُّ واحدةٍ من الكلمات الثَّلاث مؤلَّفةٌ من الزَّوائد الأربع، ولَمَّا كان الفعلُ المضارعُ أربعةَ عَشَرَ مثالًا كالماضي كما تقدَّم، وحروفُ الزَّوائد أربعةٌ، فلا بُدَّ من التَّوزيع، ....



فالهمزةُ، للمتكلِّم وحدَه. والنونُ له إذا كان معهُ غيرُه. والتاءُ للمخاطبِ مفردًا أو مثنًى، أو مجموعًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، وللغائبةِ المفردةِ، والمثناة.

[معاني حروف المضارعة]

التفتازاني (فَالهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ) نحو: أَنْصُرُ أنا. (وَالنُّونُ لَهُ) أي: للمتكلّم (إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ) نحوُ: نَنْصُرُ نحن، ويُستعملُ في المتكلّم وحدَه في موضع التَّفخيم، نحوُ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾. (وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَدًا) نحوُ: أنت تَنْصُرُ، (وَمُثَنًّى) نحوُ: أنتما تنصران، (وَمَجْمُوعًا) نحوُ: أنتم تنصرون، (مُذَكَّرًا كَانَ) المخاطَبُ في هذه الأمثلة الثلاثة (أَوْ مُؤَنَّثًا، وَلِلْغَائِبَةِ المُفْرَدَةِ) نحوُ: هي تَنْصُرُ، (وَلِمُثَنَّاهَا) نحوُ: هما تنصران.

القاري (الهمزةُ للمتكلِّم وحده) نحوُ: قولِه تعالى: ﴿أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، "وأشهد أن لا إله إلا الله".

(والنونُ للمتكلِّم إذا كان معه غيرُهُ) نحوُ قولِه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو للمعظِّم نفسَه، نحوُ قولِه تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

(والتّاءُ للمخاطب مفردًا) نحوُ: أنتَ تنصرُ، (أو مثنّى) نحوُ: أنتما تنصران، (أو مجموعًا) نحوُ: أنتم تنصرون، (مذكّرًا كان) المخاطَبُ في هذه الثّلاثة، (أو مؤنّثًا) ففي جمع الإناث المخاطَبة تقول: أنتنَّ تَنْصُرْنَ، وفي الواحدة المخاطَبة: أنتِ تَنْصُرِينَ. (وللغائبة المفردة) نحوُ: هي تَنْصُرُ، (ولمثنّاها) نحوُ: هما تنصران.

الجرجاني فالهمزةُ للمتكلِّم وحده، والنونُ له إذا كان معه غيرُهُ، والتاءُ للمخاطَبِ مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، وللغائبة المفردة والمثنّاة. ....

الكيلاني فلهذا قال: (فالهمزةُ للمتكلِّمِ وحده) نحوُ: أنا أَنْصُرُ، (والنونُ له) أي: للمتكلِّم (إذا كان معه غيرُهُ) نحوُ: نَنْصُرُ، وقد تُستعملُ للمتكلِّم وحده للتّعظيم، نحوُ قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣] (والتّاءُ للمخاطب مفردًا) نحوُ: أنت تَنْصُرُ، (ومثنّى) نحوُ: أنتما تَنْصُرَانِ، (ومجموعًا) نحوُ: تَنْصُرُونَ، (مذكّرًا كان) المخاطَبُ كما ذُكِرَ، (أو مؤنّثًا) نحوُ: تَنْصُرِينَ، ومثنّى، نحوُ: تَنْصُرَانِ، ومجموعًا، نحوُ: تَنْصُرْنَ. (و) التّاءُ أيضًا (للغائبة المفردة) نحوُ: هي تَنْصُرُ، وهذا المثالُ مشتركٌ بين المفرد المذكّر المخاطب والمفردة المؤنّثة الغائبة، ويفرَّقُ بينهما بحسب القرائن. (ولمثنّاها) نحوُ: هما تَنْصُرَانِ، وهو أيضًا مشتركٌ بين تثنية المخاطب مذكّرًا كان أو مؤنّثًا وبين تثنية الغائبة المؤنّثة، ويُفرَّقُ بينها بما تقدّم.



والياءُ للغائبِ المذكرِ مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا، ولِجمعِ المؤنثِ الغائبةِ.

التفتازاني (وَاليَاءُ لِلْغَائِبِ المُذَكَّرِ مُفرَدًا) نحوُ: هو يَنْصُرُ، (وَمُثَنّى) نحوُ: هما ينصران، (وَمَجْمُوعًا) نحوُ: هم ينصرون، (وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثَةِ الغَائِبَةِ) نحوُ: هُنَّ يَنصُرْنَ.

واعترِضَ: بأنّه يُستعمل في الله تعالى، وليس بغائبٍ ولا مذكَّرٍ ولا مونثٍ، -تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا- فالأَوْلى أن يُقال: والياءُ لِمَا عدا ما ذكرناه.

وأُجيبَ: بأنَّ المرادَ: اللَّفظُ، **فإذا قلنا**: الله تعالى يحكمُ؛ فاللهُ لفظٌ مذكَّرٌ غائبٌ؛ لأنَّه ليس بمتكلِّمٍ ولا بمخاطَبٍ، وهو المرادُ بالغائب.

القـاري (والياءُ للغائب المذكَّر مفردًا) نحوُ: هو يَنْصُرُ، (ومثنًى) نحوُ: هما ينصران، (ومجموعًا) نحوُ: هم ينصرون، (ولجمع المؤنَّث الغائبة) نحوُ: هنَّ ينصرْنَ، وجاءَ جمعهنَّ بالتاء في لغةٍ وقراءةٍ غريبةٍ حكاها يونس عن أبي عمرو، فإنَّه روى: "تَتَفَطَّرْنَ" بالتائين في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [مريم: ٩٠؛ الشورى: ٥].

ثم اعترِضَ بأنَّ الياءَ استُعملَ في حقِّ الله سبحانه، وهو منزَّهٌ عن كونه غائبًا ومذكَّرًا.

وأجيب: بأنَّه إذا قيل: ﴿اللَّهُ يَحْكُمُ﴾ [الحج: ٦٩]؛ فـ{الله} لفظُهُ مذكَّرٌ غائبٌ؛ لأنَّه ليس بالمتكلِّم ولا بالمخاطب، وهو المرادُ بالغائب.

ثم نحوُ: تَنْصُرُ مشتركٌ بين الغائبة والمخاطبة، وتنصران بين الغائبتَيْن والمخاطَبين والمخاطبتَيْن.

الجرجاني والياءُ للغائب المذكَّر مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، ولجمع المؤنَّث الغائبة).

أقول: لَمَّا فَرَغَ من تحقيق الماضي وأقسامه وأحكامه؛ شَرَعَ في تحقيق المضارع وأقسامه وأحكامه.

اعلم أنَّ المضارعَ في اللُّغَة اسمُ الفاعل من المضارَعة، وهي المشابهةُ. وفي الاصطلاح ما ذكره المصنِّفُ، وهو ما كان في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع. وإنَّما سُمِّيَ المضارعُ مضارعًا؛ لمشابهته الاسمَ من جهة العموم؛ لاشتراكه بين الحال والاستقبال، كما أنَّ الاسمَ مثلَ: رَجُل مشتركٌ بين زيدٍ وعمروٍ؛ إذ الرجلُ بدون الألف واللام عامٌّ يصلحُ لأنْ يُطْلَقَ على كلِّ واحدٍ من أفراد الرِّجال، ومن جهة الخصوص؛ إذ المضارعُ يختصُّ مع القرينة بأحد الزَّمانين، أعني: الحالَ والاستقبال، كما أنَّ رَجُلًا يختصُّ بالألف واللَّام بواحدٍ من جميع أفراد الرِّجال.

الكيلاني (والياءُ للغائب المذكَّر مفردًا) نحوُ: يَنْصُرُ، (ومثنًى) نحوُ: يَنْصُرَانِ، (ومجموعًا) نحوُ: يَنْصُرُونَ، (و) الياءُ أيضًا (لجمع المؤنَّث الغائب) نحوُ: يَنْصُرْنَ.

....

التفتازاني **فإن قلت**: لِمَ زادوا هذه الحروفَ دون غيرها، ولم خصُّوا كُلًّا منها بما خصّوا؟

قلتُ: لأنَّ الزيادةَ مستلزِمةٌ للثِّقَل، وهم احتاجوا إلى حروفٍ تُزَادُ لنَصْبِ العلامات، فوجدوا أَوْلى الحروف بالزِّيادة حروفَ المدّ واللّين؛ لكثرة دَوْرِها في كلامهم: إمَّا بنفسها أو بأبعاضها، أعني: الحركاتِ الثلاثَ، فزادوها، وقَلَبُوا الألفَ همزةً؛ لرفضهم الابتداءَ بالسَّاكن، ومَخْرَجُ الهمزة قريبٌ من مخرجها، وأَعْطَوْها للمتكلّم؛ لأنَّه مُقدَّمٌ، والهمزةُ أيضًا مخرجُها مُقدَّمٌ على مخرجهما لكونه من أقصى الحلق، ثم قلبوا الواوَ تاءً؛ لأنها تؤدّي زيادتها إلى الثِّقَل، لا سيّما في مثل: وَ"وَوْجَلُ" بالعطف، وقلبُها تاءً كثيرٌ في الكلام، نحوُ: تُرَاثٌ وتُجَاهٌ، **والأصلُ**: وراث ووجاه، فقلبوها ههنا أيضًا تاءً، وأعطوها المخاطَبَ؛ لأنَّه مؤخَّرٌ عنهما، بمعنى: أنَّ الكلامَ إنما ينتهي إليه، والواوُ منتهى مَخْرَجي الهمزة والياء؛ لكونها شفويَّةً، وأتبعوه الغائبةَ والغائبتين؛ لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين حينئذٍ؛ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين، لكنَّ هذا أسهلُ، ....

القاري وسُمِّيَ هذا: المضارعَ، والمضارَعةُ في اللغة: المشابَهةُ، مأخوذًا من الضَّرْع، كأنَّ كِلَا الشَّبيهين ارتضعا من ضَرْعٍ واحدٍ، فهما أخوان رَضاعًا، و المضارعُ مشابِهٌ لاسم الفاعل في الحركات والسَّكنات، كيَضْرِبُ وضَارِب، ....

الجرجاني **فإن قيل**: التَّعريفُ الذي ذكره المصنِّفُ للمضارع غيرُ مانعٍ؛ لدخول ما ليس منه فيه، نحوُ: يَزِيدُ ويَشْكُرُ ويَعُوقُ ويَغُوثُ؛ لأنَّه يصدقُ على كلٍّ واحدٍ منها أنَّ في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع، مع أنَّه ليس بمضارعٍ، ويصدقُ أيضًا على نَصَرَ؛ لأنَّ في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع، مع أنَّه ليس بمضارعٍ.

أجيب عن الأوَّل: بأنَّ كلَّ واحدٍ منها فعلٌ مضارعٌ في أصل الوضع، فنُقِلَ عنه إلى الاسميَّة، وجُعِلَ عَلَمًا، فباعتبار الوضع الأصليِّ كلُّ واحدٍ منها فعلٌ مضارعٌ وداخلٌ في تعريفه، ولا يَضُرُّ غلبةُ الاسمية؛ لأنَّ مرادَهُ بقوله: "ما كان في أوَّله إحدى الزَّوائدِ الأربعِ" باعتبار الوضع الأصليِّ.

وعن الثَّاني: بأنَّ مرادَهُ بقوله: "ما كان في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع": فعلٌ ماضٍ زِيدَ في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع، والنونُ في نَصَرَ ليستْ مزيدةً على نفس الكلمة، بل من نفس الكلمة.

ولقائلٍ أن يقول: فعلى هذا ينبغي أن يكون أَكْرَمَ وتَكَسَّرَ وتباعَدَ كلُّ واحدٍ منها مضارعًا؛ لأنَّه يصدقُ على كلِّ واحدٍ منها أنَّ في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع مما ليس من نفس الكلمة، بل زائدةٌ عليها، مع أنَّ كلَّ واحدٍ منها ليس بمضارعٍ.

....

التفتازاني ويُوجَدُ الفرقُ بين جمع المذكر و جمع المؤنث في الغائب بالواو والنون في نحو: يضربون ويضربْنَ، ولم يُجْعَل الجمعُ بالتاء كما في الواحدة والمثناة، بل بالياء كما هو المناسِبُ للغائب؛ لكون مخرج الياء متوسِّطًا بين مخرجي الهمزة والواو، وكونِ ذِكْرِ الغائب دائرًا بين المتكلّم والمخاطَبِ. ولَمَّا كان في الماضي فَرْقٌ بين المتكلّم وحدَه ومع غيره؛ أرادوا أن يُفرّقوا بينهما في المضارع أيضًا، فزادوا النونَ لمشابهتها حروفَ المدّ واللين من جهة الخفاء والغُنَّة.

فإن قلتَ: لم سُمِّيَ هذا القسمُ مضارِعًا؟ **قلت**: لأنَّ المضارعةَ في اللُّغَة: المشابَهَةُ، من الضَرْع، كأنّ كِلَا الشَّبيهين ارتضعا من ضَرْعٍ واحِدٍ، فهما أَخَوَان رَضاعًا، وهو مشابِهٌ لاسم الفاعل في الحركات والسكنات، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركًا، وتخصيصِهِ بالسّين و"سوف" واللام، كما أنَّ رَجُلًا يَحتمل أن يكونَ زيدًا وعمرًا وغيرهما، فإذا عَرَّفْتَه باللّام، وقلتَ: الرجلُ؛ اختَصَّ بواحِدٍ، ولهذه المشابهة التامَّة أُعْرِبَ من بين سائر الأفعال.

الجرجاني **قلنا**: مرادُهُ بقوله: "ما كان في أوّله إحدى الزَّوائد الأربع": زيدتْ لقصد المضارعة، والزَّوائدُ في أَكْرَمَ وتَكَسَّرَ وتباعَدَ ليس بقصد المضارَعة.

وتلك الزَّوائدُ هي الهمزةُ والنونُ والتاءُ والياءُ تجمَعُها: أَنَيْتُ أو أَتَيْنَ أو نَأْتِي، أي: تجمع هذه الحروفَ الأربعةَ لفظةُ أنيت، ولفظةُ أتين، ولفظةُ نأتي، يعني: لفظةُ هذه الكلمات تشتملُ على هذه الحروف الأربعة، ومعنى الثّلاثة كلِّها: الإتيانُ.

قوله: (الهمزةُ للمتكلِّم) أي: الهمزةُ التي هي من حروف الزَّوائد الأربع للمتكلّم وحده، كقولك: أَنْصُرُ أنا، والنونُ للمتكلِّمِ إذا كان مع المتكلِّم غيرُهُ، سواءٌ كان واحدًا أو كثيرًا، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، أو كان المتكلِّمُ عظيمَ الشَّأن، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، و﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٣]، و﴿نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [يس: ١٢].

والتّاءُ للمخاطب، سواءٌ كان مفردًا مذكَّرًا، نحوُ: تَنْصُرُ أنت، أو مفردًا مؤنَّثًا، نحوُ: تنصرين أنتِ، أو مثنًّى، سواءٌ كان المثنَّى مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، نحوُ: تنصران أنتما، وهو مشتركٌ بين المخاطب والمخاطبة، ولجمع المذكَّر، نحوُ: تنصرون أنتم، ولجمع المؤنَّث المخاطبة، نحوُ: تَنْصُرْنَ أنتنَّ، وللغائبة المفردة، نحوُ: تَنْصُرُ هي، ولتثنية الغائبة، نحوُ: تنصران هما.

والياءُ للغائب المذكَّر، نحوُ: يَنْصُرُ هو، ولتثنيته، نحوُ: ينصران هما، ولجمعه، نحوُ: ينصرون هم، ولجمع المؤنَّث الغائبة، نحوُ: ينصرْنَ هُنَّ.



وهذا يَصْلُحُ للحالِ والإستقبالِ؛ ....

[زمان المضارع]

التفتازاني (وَهَذَا) أي: المضارعُ (يَصْلُحُ لِلْحَالِ) والمرادُ بها: أجزاءٌ من طرفي الماضي والمستقبل يَعْقُبُ بعضُها بعضًا من غير فَرْطِ مُهْلَةٍ وتراخٍ، والحاكمُ في ذلك هو العُرْفُ لا غير. (وَالاِسْتِقْبَالِ) والمرادُ به: ما يُتَرَقَّبُ وجودُهُ بعد زمانك الذي أنت فيه.

القاري ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركًا كما بيَّنه بقوله: (وهو) وفي نسخةٍ: "وهذا"، أي: الفعلُ المضارعُ (يصلحُ للحال) المعبَّر عنه بالآنِ المتوسِّطِ بين الماضي والمستقبل بعد زمانك الذي أنت فيه من الأحوال، ....

الجرجاني **فإن قيل**: إذا احتجْتَ إلى الفرق بين الماضي والمضارع؛ احتجتَ إلى زيادةٍ، لكنَّها لِمَ خَصَّصَها بهذه الحروف؟

قلنا: الأصلُ في الزِّيادة أن تكون من حروف المدِّ واللِّين؛ لأنَّها تستلزمُ الثِّقَلَ، وحروفُهُ أخفُّ الحروف؛ لجَرَيانها مجرى النَّفَس، فزيدت حروفُهُ، ثم قُلبتِ الألفُ بالهمزة لئلا يلزمَ الابتداءُ بالسَّاكن مع قُرْبِهما في المخرج، ولكتابة الهمزة ألفًا في كثيرٍ من المواضع، وقُلبتِ الواوُ تاءً؛ لكون الابتداء به مستكرهًا لثقله، لا سيَّما في صورةٍ اجتمعت فيها الواواتُ؛ لأنَّه قد يكون أوَّلُ الماضي وآخرُ المعطوف عليه واوًا، فلو زيد للمضارع والعطف واوان؛ اجتمعت أربعُ واواتٍ، فيلزم منه المشابهةُ بنبيح الكلب، وهو صوتٌ مستقبحٌ، فقُلبتْ بالتاء؛ لأنَّ التاءَ قد تُبْدَلُ من الواو في كثيرٍ من المواضع، نحوُ: تُرَاثٍ وتُجَاهٍ وتُكْلَانٍ[1]، أصلُها: وُرَاثٌ ووجَاهٌ ووُكْلانٌ، وليس في التَّاء ما يوجِبُ التَّغييرَ، ثم زيدت النونُ لشبهه بها؛ لأنَّ في النُّون غنَّةً، كما أنَّ فيها مدًّا ولينًا، ولأنَّ النونَ تنوبُ عن الحركات الإعرابيَّة في الأمثلة الخمسة، كما أنَّ حروفَ المدِّ واللِّين تنوبُ عن الحركات الإعرابيَّة في الأسماء الستَّة.

وإنَّما خُصَّتِ الهمزةُ بالمتكلِّم للمناسبة، وهي أنَّها من مبدأِ المخارج، والمتكلِّمُ مبدأُ الكلام، والتَّاءُ للمخاطب؛ لِمَا بينهما من المناسبة، ....

[1] اي التوكُّل

الكيلاني (وهذا) أي: الفعلُ المضارعُ في نفسه بحسب الاشتراك اللَّفظيِّ (يَصْلُحُ للحال) أي: لزمان الحال، وهو زمانُ التَّكلُّم مثلًا، كما أنَّ الزَّمانَ الذي قبله زمانُ الماضي، والزَّمانَ الذي بعده زمانُ الاستقبال، والحاكمُ بهذه الأزمنة الثَّلاثة هو العرفُ العامُّ، (والاستقبالِ) أي: ويصلحُ المضارعُ أيضًا لزمان الاستقبال، ....



تقول: يفعَلُ الآنَ، ويُسمَّى حالًا، وحاضِرًا؛ ويفعَلُ غدًا ويُسمَّى مُستقبَلًا.

التفتازاني (تَقُولُ: يَفعَلُ الآنَ، وَيُسَمَّى: حَالًا وَحَاضِرًا، وَيَفْعَلُ غَدًا، وَيُسَمَّى: مُسْتَقْبَلا) المشهورُ:..

القاري والصوفيّةُ وأربابُ الأحوال بسبب ترك الماضي لعدم استدراكه، وترك الاستقبال لعدم تحقُّقِ وجوده؛ اشتغلوا بالحال، وأدركوا كمالَ المنال، وهذا معنى قولهم: الوقتُ سيفٌ قاطعٌ، والصوفيُّ ابنُ الوقت أو أبو الوقت في تعريفٍ جامعٍ مانعٍ، فإنّهم يَعُدُّون كلَّ نفَسٍ من أنفاسهم نَفَسًا أخيرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤] أي: في النفَس الآتي، ولقوله عز وجل: ﴿وَلَن يُؤَخِرَ اللهُ نَفْسًا إِذَا جَاء أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١] أي: نفَسًا، وقد ورد: ((**وَلَيْسَ يَتَحَسَّرُ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَّا عَلَى سَاعَةٍ مَرَّتْ بِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرُوا اللهَ فِيهَا**))[1]، ومن كلام بعض الأكابر: "الدنيا ساعةٌ، فاجعلها طاعة"، نسأل الله التوفيقَ والاستطاعة.

(تقول: يَفعَلُ) أي: زيدٌ **(الآنَ)** أي: بهذا القيد ونحوه، **(ويسمّى)** أي: المضارعُ حينئذٍ: **(حالًا وحاضرًا)** أي: نقدا، **(أو يفعلُ غدًا)** أي: في غدٍ ونحوه، ويسمّى: مستقبَلًا بفتح الباء على المشهور؛ ..

[١] المعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث: ١٨٢

الجرجاني ووجهُها: أنَّ التاءَ تُبدَلُ من الواو الذي من منتهى المخارج، والمخاطَبُ ما ينتهي إليه الكلامُ، والياءُ للغائب؛ لكونهما وَسَطين، فالباءُ من وَسَط المخارج، وهو من وَسَط اللِّسان، وذكر الغائب دائرةٌ بين المتكلِّم وبين المخاطب، فناسب الوسطى للوسطى، والنونُ للمتكلِّم إذا كان معه غيرُهُ حملًا على الماضي؛ لكونها علامةً لجمع المتكلِّم في الماضي في نحو: نَصَرْنا.
لكنَّك تقول: لِمَ خُصَّتْ فيه له؟ ويمكن أن يجاب عنه: خُصَّتْ له فيه ليوافِقَ نونَ: نَحْنُ؛ لأنَّ تحته نحن مضمرٌ، فيكون المعاني ثمانيةَ عشرَ.
قال: (وهذا يصلحُ للحال والاستقبال، تقول: يَفْعَلُ الآن، ويسمّى: حالًا وحاضرًا، أو يَفْعَلُ غدًا، ويسمّى: مستقبلًا، ....

الكيلاني وهو زمانٌ بعد زمان التَّكلُّم كما مرَّ، يعني: إذا قلتَ: يَضْرِبُ زيدٌ مثلًا؛ فيَحتملُ أن يكون زيدٌ ضاربًا في زمانِ تكلُّمِك بهذا الكلام، وهو الحالُ، ويحتملُ أن لا يكون ضاربًا فيه، بل في زمانٍ بعد زمانِ هذا التَّكلُّم، وهو الاستقبالُ. هذا إذا كان مجرَّدًا عن القرائن المخصِّصة لأحد الزَّمانين، فإن وُجدتْ قرينةُ الحال معه؛ صار مخصوصًا بزمان الحال.**(تقول: يقومُ الآنَ، ويسمَّى)** الفعلُ المضارعُ حينئذٍ: **(حالًا وحاضرًا)** لاختصاصه بزمان الحال والحاضر، وإن وُجدتْ معه قرينةُ الاستقبال؛ صار مخصوصًا بزمان الاستقبال. **(و)** تقول: **(يَفْعَلُ غدًا، ويسمَّى)** الفعلُ المضارعُ حينئذٍ: **(مُسْتَقْبَلًا)** لاختصاصه بزمان الاستقبال، ....



فإذا أَدْخَلْتَ عليه السِّينَ، أو سَوْفَ، فقُلْتَ: سَيَفْعَلُ أو سَوْفَ يَفْعَلُ اخْتَصَّ بزمانِ الاستقبالِ.

التفتازاني المستقبَل بفتح الباء اسمَ مفعولٍ، والقياسُ يقتضي كَسْرَها اسمَ فاعلٍ؛ لأنه يستقبلُ كما يقال: الماضي. ولعل وجهَ الأوَّل: أنَّ الزمانَ تستقبلُه، فهو مستقبَلٌ اسمَ مفعول، لكنَّ الأَوْلى أن يقال: المستقبِلُ بكسر الباء، فإنه الصَّحيحُ، وتوجيهُ الأوّل لا يخلو عن حَزَازَةٍ.
قيل: إنَّ المضارعَ موضوعٌ للحال، واستعماله في الاستقبال مجازٌ. وقيل: بالعكس. والصحيحُ: أنَّه مُشْتَرَكٌ بينهما؛ لأنَّه يُطلقُ عليهما إطلاقَ كلِّ مشتركٍ على أفراده.
هذا؛ ولكنَّ تبادُرَ الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينةٍ تُنْبِئُ عن كونه أصلًا في الحال، وأيضًا من المناسب أن يكون لها صيغةٌ خاصَّةٌ كما للماضي والمستقبل. (**وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ**) أي: على المضارع (**السِّينَ أَوْ سَوْفَ، فَقُلْتَ: سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاِسْتِقْبَالِ**) لأنهما حرفا استقبالٍ وَضْعًا، وسُمِّيَا: حرفي تنفيسٍ، ....

القـاري لأنَّك تستقبلُ الزَّمانَ، فهو مستقبَلٌ اسم مفعول، وبكسرها؛ لأنه يستقبلك، فهو مستقبِلٌ اسم فاعلٍ. ثم قيل: المضارعُ موضوعٌ للحال، ويُستعملُ مجازًا في الاستقبال، وقيل بالعكس في المقال، والصَّحيحُ: أنَّه مشتركٌ بينهما؛ لأنَّه يُطْلَقُ عليهما إطلاقَ كلِّ مشتركٍ اشتراكًا لفظيًا على أفراده، وأنَّه مع القرينة يتعيَّنُ ما دلَّتْ عليه، وبدونها يكون مُجْمَلًا، ولذا قيل: (**وإذا أدخلتَ**) أي: أنت (**عليه**) أي: على المضارع المحتمل للحال والاستقبال (**السينَ أو سوف**) الدَّالَّيْن على التَّأخير (**فقلتَ: سيفعلُ أو سوفَ يفعلُ؛ اختصَّ**) على البناء للفاعل أو المفعول، أي: صار مخصوصًا (**بزمان الاستقبال**) وسَوْفَ أكثرُ تنفيسًا في الإمهال؛ لأنَّ كثرةَ المَبْنَى غالبًا يدلُّ على زيادة المعنى.

الكيلاني **فإذا أدخلتَ عليه السِّينَ أو سوف، فقلت: سيفعلُ أو سوف يفعلُ؛ اختصَّ بزمان الاستقبال.**
أقول: هذا -أي: الفعلُ المضارعُ- يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزَّمانين، أعني: الحالَ والاستقبالَ؛ لأنَّك إذا قلتَ: زيدٌ يفعل؛ فإنَّه يحتملُ أن يفعلَ في السَّاعة التي أنت فيها، ويَحتملُ أن يفعل ساعةً أخرى؛ لاشتراكه بينهما بالوضع، فيجوزُ استعمالُهُ في الحال إذا كان معه قرينةُ الحرفيَّة من نحو اللَّام أو الظَّرفية من نحو: الآن، تقول: زيدٌ لَيفعلُ، وزيدٌ يفعلُ الآن. ويسمَّى ذلك الفعلُ الذي دخل عليه الآن: حالًا وحاضرًا؛ لاشتغال الفاعل بإيجاده في الآن، وهو اسمُ زمانٍ أنت فيه. وفي الاستقبال إذا كان معه قرينةُ الحرفيَّة من نحو لَنْ، أو الظَّرفيَّة من نحو الغد، تقول: زيدٌ لن يفعل ويفعلُ غدًا، ويسمَّى مستقبلًا؛ لكون الفاعل مشتغلًا بإيقاعه في الاستقبال.

الكيلاني (و) كذا (**إذا دَخَلَتْ عليه**) أي: على الفعل المضارع (**السِّينُ**) أي: مسمَّاه (**أو سَوْفَ**) وهما حرفان موضوعان للاستقبال، (**فقلتَ: سَيَفْعَلُ أو سَوْفَ يفعلُ، اختصَّ**) المضارعُ فيه (**بزمان الاستقبال**).

....

التفتازاني ومعناه: تأخيرُ الفعل في الزمان المستقبل، وعدمُ التَّضييق في الحال، يقال: نَفَّسْتُهُ أي: وَسَّعْتُه، و"سوف" أكثرُ تنفيسًا، وقد يُخَفَّفُ بحذف الفاء، فيقال: سَوْ أَفْعَلُ، وقد يقال: سَيْ بقلب الواو ياءً، وقد يُحْذَفُ الواو، فيسكن الفاءُ الذي كان متحرّكًا لأجل السّاكنين، فيقال: سَفْ أفعلُ.
وقيل: إنَّ السّينَ منقوصٌ من "سوف" دلالةً بتقليل الحرف على تقريب الفعل.
قيل: وَإِذَا دخله لَامُ الابْتِدَاءِ؛ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الحَالِ نحوُ قولك: لَيَفْعَلُ، وفي التنزيل: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾، وأمَّا في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾، و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾؛ فقد تَمَحَّضَتِ اللامُ للتَّوكيد مضمحلًا عنها معنى الحاليّة؛ لأنها إنَّما تُفِيدُ ذلك إذا دَخَلَتْ على المضارعِ المحتملِ لهما، لا المستقبلِ الصِّرف. وقولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ نُزِّلَ منزلة الحال؛ إذ لا شَكَّ في وقوعه. وأمثالُ ذلك كثيرٌ في كلام الله تعالى. وعند البصريّين: اللّامُ للتّأكيد فقط.

القـاري قيل: كما في نسخةٍ: "وإذا دخله لامُ الابتداء اختصَّ بزمان الحال"، نحوُ قولِك: لَيفعلُ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيُّون والزَّمخشريُّ وابنُ مالكٍ وغيرُهم، وفي التَّنزيل: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. واستُشكل بأنَّ هذا الفعلَ مستقبلٌ؛ لأنَّ فاعلَ "يحزن" -وهو الذَّهاب- لم يوجدْ عند نُطْق يعقوب عليه السلام بـ"يحزن"، ولا يَسبقُ الفعلُ فاعلَه.
وأُجيبَ: بأنَّ التَّقدير: قصدُ أن تذهبوا به، والقصدُ حالٌ، وهذا في باب المبالغة كمالٌ. وأمَّا في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]؛ تمحَّضت اللَّامُ للتَّوكيد مضمحلًّا عنها معنى الحاليةِ؛ لأنَّها إنَّما تفيدُ ذلك إذا دخلتْ على المضارع المحتمل لها، لا المستقبلِ الصِّرف المنافي لمقتضاها. وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] نُزِّلَ منزلةَ الحال؛ إذ لا شَكَّ في وقوعه في المآل.
وعند البصريِّين: اللَّامُ للتَّوكيد فقط، فلا إشكالَ.

الجرجاني فإذا أدخلتَ على الفعل المضارع الذي يصلحُ للحال والاستقبال كلمةَ السِّين أو كلمةَ سَوْفَ، فقلت: سيفعلُ أو سوف يفعلُ؛ اختصَّ المضارعُ بزمان الاستقبال بعد أن كان صالحًا لأحد الزَّمانين؛ لكونهما من قرائنه، فإذا لم يكن معه قرينتُهما؛ لم يَجُزْ للسَّامع حَمْلُه على أحد الزَّمانين قطعًا؛ لاحتمال غيره، ولا يجوز الجمعُ بين الحرفيَّة والظرفيَّة؛ لاستغنائه بأحدهما. والفرقُ بين السِّين وسَوْفَ: أنَّ في سَوْفَ زيادةَ تراخٍ.

الكيلاني ثمَّ لَمَّا كان الماضي ينقسمُ إلى مبنيٍّ للفاعل ومبنيٍّ للمفعول كما عرفتَ آنفًا؛ كذلك المضارعُ ينقسم إليهما.



فالمبنيُّ للفاعلِ منه: ما كان حرفُ المضارَعةِ منه مفتوحًا إلَّا ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ. فإنّ حرفَ المضارَعةِ منه يكونُ مضمومًا أبدًا؛ نحوُ: يُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُفَرِّحُ، ويُقَاتِلُ.

التفتازاني واعلم أنَّ المضارعَ أيضًا: إمَّا مبنيٌّ للفاعل وإمَّا مبنيٌّ للمفعول.

[المضارع المبني للفاعل]

(فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ: مَا) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ) أي من المبني للفاعل (مَفْتُوحًا، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) نحو: دُحرج وأكرم وقاتل وفرّح، (فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ) أي: مما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ (يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا، نَحْوُ: يُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُفَرِّحُ) أمَّا الفتحُ؛ فهو الأصلُ لخفَّته، وكسرُ غير الياء فيما كان ماضيه مكسورَ العين لغةُ غيرِ الحجازيين.

القاري وربَّما يقال بلسان أرباب الأحوال: إنَّه قد يختلفُ حالُ السَّالك عند تجرُّده عن الخلق من الكمال، وعند تعلُّقِه بالغير من النُّقصان والزَّوال.

ثم اعلم أنَّ المضارعَ أيضًا: إمَّا مبنيٌّ للفاعل أو المفعول، ولكلٍّ منهما وضعٌ معمولٌ مقبولٌ يسمّى: بالمعلوم والمجهول، (فالمبنيُّ للفاعل منه) أي: من المضارع (ما) أي: الفعل المضارع الذي (كان حرفُ المضارَعة) وهي إحدى الزَّوائد الأربع (منه مفتوحًا) أي: في غالب الأبواب من الثُّلاثيّ المجرَّد والمزيد فيه وغيرهما، (إلا ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ، نحوُ: دَحْرَجَ) من الرُّباعيّ المجرَّد، (وأَكْرَمَ وقَاتَلَ وفَرَّحَ) من الثُّلاثيّ المزيد، (فإنَّ حرفَ المضارَعة منه) أي: مما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ (يكون مضمومًا أبدًا) أي: سواءٌ كان مبنيًّا للفاعل أو المفعول، وإنَّما يفرَّقُ بينهما حينئذٍ بحركة ما قبلَ آخرهما كما سيأتي، فيُكسرُ في المبنيّ للفاعل، (نحوُ: يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ) وهذا كلُّه على لغة الجارّة[1] للحجازيين، ....

[1] هكذا في النسخ التي بأيدينا، ولعل الصواب "اللغة الجارية".

الجرجاني قال: (والمبنيُّ للفاعل منه: ما كان حرفُ المضارعة منه مفتوحًا، إلا ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ، فإنَّ حرفَ المضارعة منه يكون مضمومًا أبدًا، نحوُ: يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ،

الكيلاني (والمبنيُّ للفاعل منه) أي: من الفعل المضارع: (ما) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كان حرفُ المضارعة منه) أي: من ذلك المضارع (مفتوحًا) نحوُ: يَنْصُرُ مثلًا، (إلا ما) أي: المضارعُ الذي (كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ) نحوُ: دَحْرَجَ، وأَكْرَمَ، وقَاتَلَ، وفَرَّحَ. (فإنَّ حرفَ المضارعة منه) أي: المضارعِ الذي كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ (يكون مضمومًا أبدًا) سواء كان مبنيًّا للفاعل أو للمفعول، (نحوُ: يُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ، ويُفَرِّحُ).



وعلامةُ بناءِ هذه الأربعةِ للفاعلِ كونُ الحرفِ الَّذي قبلَ الأخيرِ مكسورًا أبدًا.

التفتازاني وهم يَكْسِرُون الياءَ إذا كان ما بعدها ياءٌ أخرى، فلا يَنْطَبِقُ التَّعريفُ على ذلك.
وأمَّا الضمُّ فيما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ؛ فلأنَّه لو فُتِحَ في: يُكْرِمُ مثلًا، ويقال: يَكْرِم؛ لم يُعْلَمْ أنه مضارعُ المجرّد أم المزيد فيه، ثم حُمِلَ عليه كلُّ ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ.
فإن قلت: لِمَ لَمْ يُفْتَحْ حرفُ المضارعة في: يُدَحْرِجُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ، ولا التباسَ فيها، ثم يُحْمَلُ: يُكْرِمُ عليه، وحَمْلُ الأقلّ على الأكثر أَوْلى؟ قلتُ: لأنَّه لو حُمِلَ الأقلُّ على الأكثر؛ لزم الالتباسُ ولو في صورةٍ واحدة، بخلاف العكس، فإنَّه لا التباسَ فيه أصلًا.
فإن قلت: لِمَ اختَصَّ الضمُّ بهذه الأربعة، والفتحُ بما عداها دون العكس؟
قلت: لأنَّها أقلُّ مما عداها، والضمُّ أثقلُ من الفتح، فاختَصَّ الضمُّ بالأقلّ والفتحُ بالأكثر تعادُلًا بينهما. هذا؛ وقد عرف جوابُ ذلك مما مرَّ.

القاري وأمَّا غيرُهم؛ فيَكْسِرون حروفَ المضارعة، فيقولون: يِعْلَمُ وتِعْلَمُ وإِعْلَمُ، ويشترطون في كسر الياء أن لا يكون بعدها ياءٌ أخرى، كَيَيْسِرُ ويَيْأَسُ ويَيْجَلُ. وأما أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ وأَسْطاعَ يُسْطِيعُ بضمِّ حرف المضارعة فيهما؛ فبناءً على أصلهما، فإنَّ الهاءَ والسينَ زائدتان على خلاف القياس، فكأنَّهما على أربعةِ أحرفٍ. وأمَّا ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] و ﴿يَهِدِّي﴾ [يونس: ٣٥]؛ ففيهما لغاتٌ وقراءاتٌ ليس هذا محلَّ بسطهما.

ولَمَّا ضُمَّ حرفُ المضارعة في المبنيّ للفاعل من هذه الأربعة كما في المبنيّ للمفعول؛ أراد أن يَذكرَ علامةَ كون هذه الأربعة مبنيًّا للفاعل فقال: (وعلامةُ بناء هذه الأربعة) نحوُ: يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ (للفاعل: كونُ الحرف الذي قبل آخره) وفي نسخةٍ: "قبل الآخر"، أي: قبل آخر كلِّ واحدٍ من هذه الأربعة، حالَ كونه للفاعل (مكسورًا أبدًا) بخلاف المبنيّ للمفعول، فإنَّه فيه مفتوحٌ أبدًا، سواءٌ كان المبنيُّ للمفعول من هذه الأربعة أو غيرها، وبهذا التَّقرير يظهرُ أنَّ لفظَ "أبدًا" في المتن سهوٌ قطعًا[!]، اللهمَّ إلا أن يُتكلَّفَ ويقال: المرادُ بقوله: "أبدًا" جميعُ صِيَغه، أو سواءٌ يكون سالمًا أو معتلًّا أو غيرَهما.

الجرجاني وعلامةُ بناء هذه الأربعة للفاعل: كونُ الحرف الذي قبل الآخر مكسورًا أبدًا، ....

الكيلاني (وعلامةُ بناء هذه الأربعة) المذكورة (للفاعل: كونُ الحرف الذي قبل آخره) أي: آخرِ كلِّ واحدٍ من هذه الأربعة (مكسورًا) أبدًا، كما أنَّ علامةَ المبنيّ للمفعول منها: كونُ الحرف الذي قبل آخره مفتوحًا كما يجيءُ.

مثاله مِن يَفعُلُ: يَنصُرُ يَنصُرَانِ يَنصُرُونَ ...إلخ.

التفتازاني ولقائلٍ أن يقولَ: لا يدخلُ في هذا التَّعريف نحوُ: أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ، وأَسْطَاعَ يَسْطِيعُ بضمِّ حرف المضارعة، والأصلُ: أَرَاقَ وأَطَاعَ زيدت الهاءُ والسّين، فإنَّهما مبنيّان للفاعل، وليس حرفُ المضارعة منهما مفتوحًا، وليسا أيضًا مما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ.

ويُمْكِنُ الجوابُ عنه: بأنَّ الهاءَ والسّينَ زائدتان على خلاف القياس، فكأنَّهما على أربعة أحرفٍ تقديرًا، أو بأنَّهما من الشواذّ، ولا يجب أن يدخلَ في الحدِّ الشواذُّ.

ونحوُ: خِصَّمَ وقِتَّلَ بالتَّشديد، -والأصلُ: اِخْتَصَمَ واِقْتَتَلَ، ادغمت التاءُ فيما بعده، وحذفت الهمزة- فهو على خمسةِ أحرفٍ تقديرًا، فلهذا يُفْتحُ حرفُ المضارعة، ويُقالُ: يَخَصِّمُ ويَقِتِّلُ، وهذا موضعُ بَحْثٍ.

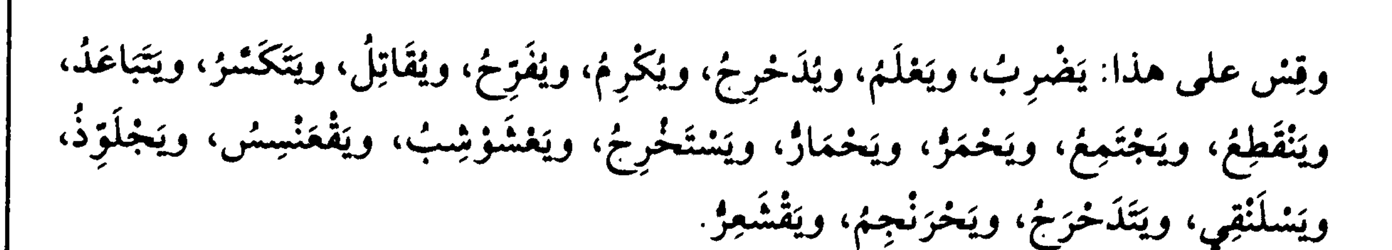
ولَمّا ضُمَّ حرفُ المضارعة من هذه الأربعة كما في المبنيّ للمفعول؛ أراد أن يَذْكُرَ علامةَ كونِ هذه الأربعة مبنيّةً للفاعل، فقال: (وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ) يعني: يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ (لِلْفَاعِلِ: كَوْنُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ) أي: آخرِ كلِّ واحدٍ من هذه الأربعة حالَ كونه مبنيًا للفاعل (مَكْسُورًا) أبدًا، بخلاف المبنيّ للمفعول، فإنَّه يكون فيه مفتوحًا أبدًا كما يُذْكَرُ في بحثه إن شاء الله تعالى.

القاري (مثالُه) أي: مثالُ المبنيِّ للفاعل (من يَفْعُلُ) بضم العين: (يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ) بالياء للغيبة، (تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ) بالتاء للتأنيث، (يَنْصُرْنَ) بالياء؛ لئلا يجتمعَ علامتا التَّأنيثِ؛ إذ جمعهما شاذٌّ. (تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ) بالتاء للخطاب في كلِّها، (أَنْصُرُ، نَنْصُرُ)

الجرجاني **مثالُهُ من يَفْعُلُ: يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ، تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ، أَنْصُرُ، نَنْصُرُ.** ....

الكيلاني ولَمَّا كان للمضارع أربعةَ عشر مثالًا كما للماضي على التَّفصيل المذكور هناك؛ أشار إليها بقوله: (مثالُه) أي: مثالُ المبنيِّ للفاعل: (من: يَفْعُلُ) بضم العين: (يَنْصُرُ) وهو فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للفاعل، وهو موضوعٌ للمفرد المذكَّر الغائب، (يَنْصُرَانِ) لمثنَّاه، (يَنْصُرُونَ) لجمعه، (تَنْصُرُ) للواحدة المؤنَّثة الغائبة، (تَنْصُرَانِ) لمثنَّاها، (يَنْصُرْنَ) لجمعها، (تَنْصُرُ) للمفرد المذكَّر المخاطب، ويفرَّقُ بينه وبين الواحدة الغائبة في هذا اللَّفْظ بحسب القرائن، (تَنْصُرَانِ) لمثنّاه، (تَنْصُرُونَ) لجمعه، (تَنْصُرِينَ) للواحدة المخاطبة، (تَنْصُرَانِ) لمثنَّاها، وهذا اللَّفْظُ مشتركٌ بين تثنية المؤنَّثة الغائبة والمخاطبة وتثنية المذكَّر المخاطب كما سمعتَ، ويفرَّقُ بينها بالقرائن المخصِّصة كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ. (تَنْصُرْنَ) لجمعها، (أَنْصُرُ) للمتكلِّم وحده، (نَنْصُرُ) للمتكلِّمِ مع الغير، وقد يُستعملُ للمتكلِّم وحده في مقام التَّفخيم والتَّعظيم، نحوُ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾[1]

[1] يوسف، ٣



وقِسْ على هذا: يَضْرِبُ، ويَعْلَمُ، ويُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُفَرِّحُ، ويُقَاتِلُ، ويَتَكَسَّرُ، ويَتَبَاعَدُ، ويَنْقَطِعُ، ويَجْتَمِعُ، ويَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ، ويَسْتَخْرِجُ، ويَعْشَوْشِبُ، ويَقْعَنْسِسُ، ويَجْلَوِّذُ، ويَسْلَنْقِي، ويَتَدَحْرَجُ، ويَحْرَنْجِمُ، ويَقْشَعِرُّ.

التفتازاني (مِثَالُهُ) أي: مثالُ المبنيّ للفاعل (مِنْ: يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ: يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ، تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ، أَنْصُرُ، نَنْصُرُ).

وقد يُستعملُ لفظُ الاثنين في بعض المواضع للواحد كقوله:

فَـإِنْ تَـزْجُـرَانِـي يَـا ابْـنَ عَـفَّـانَ أَنْـزَجِـرْ   وَإِنْ تَـدَعَـانِـي أَحْـمِ عِـرْضًـا مُـمَـنَّـعَـا

وقوله: فَـقُـلْـتُ لِـصَـاحِـبِـي لَا تَـحْـبِـسَـانَـا   بِـنَـزْعِ أُصُـولِـهِ وَاجْـدَزَّ شِـيـحَـا

(وَقِسْ عَلَى هَذَا) المذكورِ من تصريف يَنْصُرُ: (يَضْرِبُ ويَعْلَمُ ويُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ ويَتَكَسَّرُ ويَتَبَاعَدُ ويَنْقَطِعُ ويَجْتَمِعُ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ ويَسْتَخْرِجُ ويَعْشَوْشِبُ ويَقْعَنْسِسُ ويَسْلَنْقِي ويَتَدَحْرَجُ ويَحْرَنْجِمُ ويَقْشَعِرُّ) ونحن لا نشتغلُ بتفصيلها، فإنَّه لا يخفى على مَن له أدنى لُبٍّ وتمييزٍ، ولو أَشْكَلَ شيءٌ من نحو: يَقْشَعِرُّ ويَسْلَنْقِى يُعْرَفُ في المضاعف والناقص.

القاري وقد يُستعملُ لفظ الاثنين في بعض المواضع للمذكَّر الواحد، كقوله:

فَـإِنْ تَـزْجُـرَانِـي يَـا ابْـنَ عَـفَّـانَ [أَنْـزَجِـرْ]   وَإِنْ تَـدَعَـانِـي أَحْـمِ عِـرْضًـا مُـمَـنَّـعَـا

وكذا في الأمر، ومنه قوله: قِـفَـا نَـبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ وَمَـنْـزِلِ

وقيل: ثُنّى للتأكيد، فإنّه بمنزلة: قِفْ قِفْ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، وقد يُستعملُ لفظُ الجمع للمفرد تعظيمًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقيل: معناه: رُدَّني رُدَّني على أنَّ التَّكريرَ للتَّقرير أو التَّكثير.

(وقِسْ على هذا) المذكورِ من تصريف يَنْصُرُ بقيَّةَ الأبواب (يَضْرِبُ ويَعْلَمُ ويُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ ويَتَكَسَّرُ ويَتَبَاعَدُ ويَنْقَطِعُ ويَجْتَمِعُ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ ويَسْتَخْرِجُ ويَعْشَوْشِبُ ويَقْعَنْسِسُ ويَسْلَنْقِي ويَتَدَحْرَجُ ويَحْرَنْجِمُ ويَقْشَعِرُّ) وأمثالَ ذلك.

الجرجاني وقِسْ على هذا: يَضْرِبُ ويَعْلَمُ ويُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويقاتِلُ ويفرّحُ ويتكسَّرُ ويَتَبَاعَدُ ويَنْقَطِعُ ويَجْتَمِعُ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ ويَسْتَخْرِجُ ويَعْشَوْشِبُ ويَقْعَنْسِسُ ويَسْلَنْقِي ويَتَدَحْرَجُ ويَحْرَنْجِمُ ويَقْشَعِرُّ).

الكيلاني (وقِسْ على هذا) المذكور من تصريف: يَنْصُرُ إلى أربعة عشر مثالًا: (يَضْرِبُ) يَضْرِبَانِ، يَضْرِبُون... إلى آخره. (ويَعْلَمُ، ويُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ، ويُفَرِّحُ، ويَتَكَسَّرُ، ويَتَبَاعَدُ، ويَنْقَطِعُ، ويَجْتَمِعُ،

....

الجرجاني **أقول**: لَمَّا فَرَغَ من تحقيق المضارع وبيان معاني حروفه؛ شرع في تقسيمه، وهو باعتبار الإسناد على قسمين: مبنيٌّ للفاعل ومبنيٌّ للمفعول كما مرَّ بيانُهُ في الماضي.

فالمبنيُّ للفاعل من المضارع: ما كان حرفُ المضارعة منه مفتوحًا، إلا ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ من باب الإفعال والتَّفعيل والمفاعلة والفَعْلَلَة، فإنَّ حرفَ المضارعة منه يكون مضمومًا أبدًا.

وإنَّما فُتِحَ حرفُ المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعةِ أحرفٍ؛ لأنَّه لو لم يكن مفتوحًا لا يخلو من أن يكون ساكنًا أو مضمومًا أو مكسورًا، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لامتناع الابتداء بالسَّاكن. ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّه لو كان مكسورًا؛ لأدَّى إلى الثِّقَلِ؛ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّه لو كان مضمومًا لالتبس مبنيُّ الفاعل من المضارع بمبنيِّ المفعول منه؛ إذ حرفُ المضارعة في مبنيِّ المفعول مضمومٌ، ويمكن أن يَذْهَلَ السَّامعُ عن حركة ما قبل آخره، ولَأَدَّى إلى الثِّقَل كما في الكسرة، فتعيَّنَ الفتحُ لخفَّته.

وإنَّما ضُمَّ حرفُ المضارعة فيما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ؛ لأنَّه لو لم يكن مضمومًا؛ فلا يخلو من أن يكون ساكنًا أو مكسورًا أو مفتوحًا، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لتعذُّرِ الابتداء بالسَّاكن، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّ من جملة حروف المضارعة الياءَ، وهي لا يحتملُ الكسرةَ؛ إذ الياءُ بمنزلة الكسرتين، وإذا كُسِرَتِ الياءُ؛ لَأَدَّى إلى اجتماع الكَسْرات، بخلاف الضمَّة على الياء، فإنَّ الضمَّةَ على الياء وإن كانت ثقيلةً أيضًا، لكن لا يَبْلُغُ في الثِّقَل مبلغَ الكسرة عليها، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّه لو كان حرفُ المضارعة مفتوحًا فيما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ؛ لَالْتَبس مضارعُ المجرَّد بمضارع المزيد في باب الإفعال؛ لأنَّك لو قلتَ: جَلَسَ يَجْلِسُ وأَجْلَسَ يَجْلِسُ بفتح الياء وكسر اللَّام؛ لم يَعلم أحدٌ أنَّه مضارعُ الثلاثيِّ المجرَّد أو الثلاثيِّ المزيد فيه، فضُمَّ حرفُ المضارعة في مبنيِّ الفاعل من المضارع في باب الإفعال؛ لئلا يلتبسَ بمبنيِّ الفاعل من المضارع المجرَّد. ثم حُمِلَ باقي أخواته مما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ عليه وإن لم يُؤَدِّ إلى اللَّبس لو كان حرفُ المضارعة فيها مفتوحًا طردًا للباب، ولم يُفعلِ الأمرُ بالعكس بأن يُفتحَ حرفُ المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ ويُضَمَّ فيما سواه، ولو حصل الفرقُ بينهما؛ ....

الكيلاني ويَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ، ويَسْتَخْرِجُ، ويَعْشَوْشِبُ، ويَقْعَنْسِسُ، ويَسْلَنْقِي، ويُدَحْرِجُ، ويَحْرَنْجِمُ، ويَقْشَعِرُّ) يعني: صَرِّف كلَّ واحدٍ من الأفعال المذكورة إلى أربعةَ عشر مثالًا كما صرَّفت: يَنْصُرُ إليها.



والمبنيُّ للمفعول منه: ما كان حرفُ المضارَعةِ منه مضمومًا وما قبلَ الآخرِ منه مفتوحًا؛

[المضارع المبني للمفعول]

التفتازاني (وَالمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ) أي: من المضارع (مَا) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا) حَمْلًا على الماضي، (وَ) كان (مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحًا) فإن كان مفتوحًا في الأصل؛ أُبقِيَ عليه، وإلا؛ فُتح ليَعتدلَ الضمُّ بالفتح في المضارع الذي هو أثقلُ من الماضي، ......

القاري (والمبنيُّ للمفعول منه) أي: من الفعل المضارع: (ما) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كان **حرفُ المضارعة منه مضمومًا، وكان ما قبل آخره مفتوحًا،** ....

الجرجاني لأنَّ الثُّلاثيَّ أكثرُ، والرباعيَّ أقلُّ عددًا واستعمالًا، والفتحُ أخفُّ، والضمُّ أثقلُ، فالأخفُّ للأكثر والأثقلُ للأقلِّ أنسبُ من عكسه؛ ليَجبُرَ خفَّتَه ثِقَلُ كسرتِه،[1] وقلَّتَه ثِقَلُ ضمَّته.

والمرادُ بالرباعيِّ ههنا: ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ، سواءٌ كان رباعيًّا مجرَّدًا، نحو: يُدحْرِجُ. أو ثلاثيًّا مزيدًا، نحوُ: يُفَرِّحُ ويُكْرِمُ ويُقَاتِلُ.

فإن قيل: حروفُ المضارعة فيها مجهولةً مضمومةٌ، فلو ضُمَّتْ فيها معلومةً أيضًا؛ لَزمَ اللّبسُ.

قلنا: لا نسلِّمُ اللَّبسَ؛ لأنَّ علامةَ بناء هذه الأربعة للمفعول: كونُ الحرف الذي قبل الآخر مفتوحًا. وعلامةُ بناء هذه الأربعة للفاعل: كونُ الحرف الذي قبل الآخر مكسورًا، فلا يلتبسُ. لكنَّك تقول: فيلتبسُ[2] بمجهول الماضي في: أُعْلِمَ؛ لعدم اعتبار حركة الآخر.

مثالُهُ أي: مثالُ مبنيِّ الفاعل من باب: فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع: يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ... إلخ.

قوله: (**وقِسْ على هذا: يَضْرِبُ**) أي: وقِسْ على يَنْصُرُ: (**يَضْرِبُ ويعلمُ ويدحرجُ**) إلى قوله: (**ويقشعرُّ**) في الصَّرْف، فاصْرِفْها إلى أربعةَ عَشَرَ مثالًا كما صرَّفتَ إلى أربعةَ عشرَ مثالًا.

قال: (**والمبنيُّ للمفعول منه: ما كان حرفُ المضارعة منه مضمومًا، وما قبل آخره يكون مفتوحًا،**

[1] هكذا في النسخ التي بأيدينا، ولعل الصواب "ثقلُ كثرتِه"، تدبر!

[2] أي المضارع المعلوم لنفس المتكلم وحده أي "أُعْلِمُ"

الكيلاني (والمبنيُّ للمفعول منه) أي: من المضارع: (ما) أي: الفعلُ المضارعُ الذي (كان حرفُ **المضارعة منه مضمومًا، و**) كان (**ما قبل آخره مفتوحًا**) ....



نحوُ: يُنْصَرُ، ويُدَحْرَجُ، ويُكْرَمُ، ويُفَرَّحُ، ويُقَاتَلُ، ويُسْتَخْرَجُ. وقِسِ البواقيَ على هذه.

التفتازاني (نَحْوُ: يُنْصَرُ وَيُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُقَاتَلُ وَيُفَرَّحُ وَيُسْتَخْرَجُ) وتصريفُها على قياس المبنيِّ للفاعل، وفي نحو: يُفعَلُّ ويُفعَالُّ ويُفعَلَلُّ يُقدَّرُ الأصل: يُفعَلَلُ ويُفعَالَلُ ويُفعَلْلَلُ بفتح ما قبل الآخر، ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ غيرَ المتعدّي؛ لأنَّه قَلَّما يُوجَدُ منه.

القـاري نحوُ: يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ ويُكْرَمُ ويُقَاتَلُ ويُفرَّحُ ويُسْتَخْرَجُ) وتعريفُها على قياس المبنيِّ للفاعل.

هذا، ولا خفاءَ أنَّ الفتحَ مناسبٌ للكامل، وهو المبنيُّ للفاعل، والضمَّ ملائمٌ للذمِّ في مقام العامل، وهو المبنيُّ للمفعول، فكما لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؛ كذلك لا يستوي المعلومُ والمجهولُ عند أرباب النُّقول وأصحاب العقول.

الجرجاني نحوُ: يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ ويُكْرَمُ ويُقَاتَلُ ويُفَرَّحُ ويُسْتَخْرَجُ). **أقول**: المبنيُّ للمفعول من المضارع: كلُّ فعلٍ حُذِفَ فاعلُهُ ورُفِعَ مفعولُهُ وأقيمَ مقامَ فاعله، وغُيِّرَت صيغةُ فعله، بأن ضُمَّ حرفُ المضارعة وفُتِحَ ما قبلَ آخره، نحوُ: يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ ويُكْرَمُ ويُفَرَّحُ ويُقَاتَلُ ويُسْتَخْرَجُ.

وإنَّما ضُمَّ أوَّلُه وفُتِحَ ما قبل آخره؛ لِيَتَمَيَّزَ عن بناء الفاعل، ولم يَجُزِ الاقتصارُ على أحدهما؛ لأنَّ الاقتصارَ على الضمِّ لم يُفِدْ في مثلِ: يُكْرِمُ، وعلى فتحِ ما قبلَ آخره لم يُفِدْ في مثلِ: يَعْلَمُ، فتبيَّنَ لك فائدةُ الضمِّ والفتح.

وإنَّما حُذِفَ فاعلُهُ للعلَّة التي ذكرناها في أوَّل الماضي.

وإنَّما أقيمَ المفعولُ مقامَ الفاعل؛ لئلا يخلوَ الفعلُ عن المُسند.

وإنَّما رُفِعَ المفعولُ؛ لأنَّه قائمٌ مقامَ الفاعل، أو هو فاعلٌ على مذهب بعض النَّحويين منهم الزَّمخشريُّ[1]، فلا بُدَّ من رفعه.

[1] هو العلامة، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، الخوارزمي، المتوفى سنة ٥٣٨، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر من قرى خوارزم وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقِّب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم فتوفي فيها، وكان معتزلي المذهب، مجاهرا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكْثَرَ من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. ومن تصانيفه الكثيرة: المفصل في صنعة الاعراب، الكشاف عن حقائق التنزيل، وديوان شعر، الأنموذج -اقتضبه من المفصل-، ربيع الابرار ونصوص الاخبار، الفائق في غريب الحديث،.(طبقات النحاة واللغويين ٤٩١ - ٤٩٣، طبقات الحنفية، ٢٥/١ ،سير النبلاء ١٧٩/١٢، ١٨٠؛ تراجم الأعاجم ١٥٤/٢؛ وفيات الأعيان، ١٠٧/٢-١١٠؛ معجم الأدباء،١٢٦/١٩-١٣٥.)

الكيلاني مثالُ المبنيِّ للمفعول (نحوُ: يُنْصَرُ) يُنْصَرَانِ، يُنْصَرُونَ، إلى أُنْصَرُ، نُنْصَرُ على قياس المبنيِّ للفاعل. (و) كذا (يُدَحْرَجُ، ويُكْرَمُ، ويُقَاتَلُ، ويُفَرَّحُ، ويُسْتَخْرَجُ) وغيرها، ولا يخفى تصريفُها.



اعلم أنه يَدخُلُ على الفعلِ المضارعِ "ما" و"لا" النافيتان، فلا تُغَيِّرَانِ صيغتَه.
تقول: لَا يَنْصُرُ لَا يَنْصُرَانِ لَا يَنْصُرُونَ...إلخ.

[نفي المضارع بما ولا]

التفتازاني (وَاعْلَمْ أَنَّهُ) الضميرُ للشَّأن (يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ مَا وَلَا النَّافِيَتَانِ) للفعل، (فَلَا تغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ) أي: صيغةَ الفعل المضارع، وقد مَرَّ تفسيرُ الصّيغة في صَدْرِ الكتاب، يعني: لا يعملان فيه لفظًا، وقد سُمِعَ من العرب الجزمُ بـ"لا" النافية إذا صَلُحَ قبلَها "كي"، نحوُ: جئتُهُ لا يكنْ له عليَّ حُجَّةٌ.

(تَقُولُ: لَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرَانِ، لَا يَنْصُرُونَ... إلخ) كما تقدّم في: يَنْصُرُ بعينه، وكذلك: مَا يَنْصُرُ، مَا يَنْصُرَانِ مَا يَنْصُرُونَ... إلخ.

القاري (واعلم أنّه يدخلُ على المضارع ما ولا النافيتان) لمعنى الفعل، (ولا تُغيّران صيغته) أي: صيغةَ المضارع عن هيئته وصورته وبِنْيَتِه من الأصل، فلهما التَّصرُّفُ باعتبار المعنى، لا من طريق المبنى، و"ما" لنفي الحال، و"لا" لنفي الحال والاستقبال، وسيجيءُ أنَّ "لن" لنفي الاستقبال، فاختلف الأحوالُ في الإعمال.

(تقولُ: لا يَنْصُرُ، لا يَنْصُرَانِ... إلخ)، وكذلك: ما يَنْصُرُ، ما يَنْصُرَانِ... إلخ.

الجرجاني قال: (واعلم أنّه يَدْخُلُ على الفعل المضارع ما ولا النّافيتان، فلا تُغَيِّران صيغته، تقول: لا يَنْصُرُ، لا يَنْصُرَان، لا يَنْصُرُون، وكذلك: ما يَنْصُرُ، ما يَنْصُرَان، ما يَنْصُرُون... إلخ).

أقول: لَمّا فَرَغَ من بيان أقسامه؛ شَرَعَ فيما يتعلَّقُ به، فمنها: أنّه يدخلُ على الفعل المضارع ما ولا النّافيتان، فلا تُغَيِّران صيغتَهُ بحذف حركة الإعراب ونونه؛ لأنَّ التَّغيُّرَ من أثر العوامل، وكلاهما ليس بعاملٍ، بل تُغَيِّران معناه، بأن ينفيه، لكنَّ "ما" لنفي الحال، و"لا" لنفي الاستقبال، والنَّفيُ عبارةٌ عن الإخبار عن ترك الفعل، فإذا أردتَ نَفْيَ: يَنْصُرُ يَنْصُرَان استقبالًا تقول: لا يَنْصُرُ لا يَنْصُرَان لا يَنْصُرُون... إلخ، وإذا أردتَ نفيَ يَنْصُرُ حالًا تقول: ما يَنْصُرُ ما يَنْصُرَان ما يَنْصُرُون... إلخ.

الكيلاني (واعلم أنّه يدخلُ على) الفعل (المضارع ما ولا النّافيتان) لمعنى المضارع، (فلا يُغيّران صيغتَهُ) أي: هيئةَ المضارع، يعني: لا يعملان في المضارع بحذف الحركات والنُّونات، (تقول: لا يَنْصُرُ، لا يَنْصُرَانِ، لا يَنْصُرُونَ... إلى آخره) وكذلك: ما يَنْصُرُ، ما يَنْصُرَانِ، ما يَنْصُرُونَ... إلى آخره.



ويَدخُلُ الجوازمُ على الفعلِ المضارعِ، فيَحْذِفُ حركةَ الواحِدِ، ونونَ التَّثنِيَةِ، والجمعِ المذكرِ، والواحدةِ المخاطبةِ.

[عمل الجازم]

التفتازاني (وَ) اعلمْ أنه يَدْخُلُ على الفعل المضارع (الجَازِمُ) وهو: "لَمْ"، و"لَمَّا"، و"لا" في النَّهي، و"اللامُ" في الأمر، و"إِنْ" الشَّرطيّة، والأسماءُ التي تضمَّنَتْ معناها. والغرضُ في هذا الفنِّ: بيانُ آخر الفعل عند دخول الجازم عليه.

(فَيَحْذِفُ مِنْهُ حَرَكَةَ الوَاحِدِ) نحوُ: لَمْ يَنْصُرْ بسكون الراء، (وَ) يحذف (نُونَ التَّثْنِيَةِ) نحوُ: لَمْ يَنْصُرَا، (وَ) يحذف (نُونَ الجَمْعِ المُذَكَّرِ) نحوُ: لَمْ يَنْصُرُوا، (وَ) يحذف نونُ (الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ) نحوُ: لَمْ تَنْصُرِي؛ لأنَّ النونَ في هذه الأمثلة علامةُ الرّفع كالضمّة في الواحد، فكما تُحْذَفُ الحركةُ؛ كذلك تُحْذَفُ النونُ.

القاري (ويدخلُ) على الفعل المضارع (الجازمُ) وهو "لمْ" و"لَمَّا" و"اللّام" في الأمر و"لا" في النَّهي و"إنْ" الشَّرطيَّةُ وأخواتُها البقيَّةُ. (فيَحذفُ) أي: من آخر المضارع (حركةَ الواحد) حقيقةً. نحوُ: لم يَنْصُرْ، ولم أَنْصُرْ، أو [الواحدِ] حكمًا، نحوُ: لم نَنْصُرْ بسكون الرَّاء. (و) يحذف (نونَ التَّثنية) مطلقًا، نحوُ: لم يَنْصُرَا، ولم تَنْصُرَا، (و) يحذفُ نونَ (الجمع المذكَّر) أي: الغائب أو الحاضر، نحوُ: لم يَنْصُرُوا، ولم تَنْصُرُوا، (و) يحذفُ نونَ (الواحدة المخاطبة)، نحوُ: لم تَنْصُرِي؛ لأنَّ النونَ في هذه الأمثلة الخمسة كالضمَّةِ في الواحد، فكما يَحذفُ الحركةَ كذلك يَحذفُ النونَ.

الجرجاني قال: (ويدخل الجازمُ، فيَحذفُ حركةَ الواحد ونونَ التَّثنية والجمعِ المذكَّر والواحدِ المخاطبة،

الكيلاني (و) اعلم أيضًا أنَّه (يدخلُ) على الفعل المضارع (الجازمُ) وهو لَمْ ولَمَّا، ولا في النَّهي، واللَّامُ في أمر الغائب، وإنْ الشَّرطيَّةُ، والأسماءُ التي تضمَّنتْ معنى إنْ الشرطيَّةِ كما يُعلمُ تفصيلُها من كتب النَّحو إن شاء الله تعالى. ويسمّى: جازمًا؛ لأنَّه يقطعُ ويحذفُ من أواخر المضارع الحركاتِ والحروفَ مناسَبةً للجزم بمعنى القطْع.

(فيَحذفُ) الجازمُ (حركةَ) فعل (الواحد)، وأراد بفعل الواحد: الذي لم يتَّصلْ بآخره علامةُ التَّثنية والجمع، والواحدةِ المخاطبةِ من الألف والواو والياء، فيتناولُ من أربعةَ عشرَ خمسةَ أمثلةٍ، أعني: المفردَ المذكَّرَ الغائبَ، نحوُ: لم يَنْصُرْ، والواحدةَ الغائبةَ، نحوُ: لم تَنْصُرْ، والمفردَ المذكَّرَ المخاطبَ، نحوُ: لم تَنْصُرْ، والمتكلِّمَ وحده، نحوُ: لم أَنْصُرْ، والمتكلِّمَ مع غيره، نحوُ: لم نَنْصُرْ.(و) يحذفُ الجازمُ أيضًا (نونَ التَّثنية) مطلقًا، نحوُ: لم يَنْصُرَا ولم تَنْصُرَا، ويحذفُ نونَ الجمع المذكَّر غائبًا كان أو مخاطبًا، نحوُ: لم يَنْصُرُوا، ولم تَنْصُرُوا، (و) يحذفُ نونَ فعل (الواحدة المخاطبة) نحوُ: لم تَنْصُرِي،



ولا يَحذِفُ نونَ جمع المؤنثِ؛ لأنَّه ضَمِيرٌ كالوَاوِ في الجمع المذكرِ، فثَبَتَ على كلِّ حالٍ.
تقول: لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا إلى آخره.

التفتازاني وإنَّما جُعِلَتْ علامةً للإعراب كالحركة؛ لأنَّه لَمَّا وَجَبَ أن تكون هذه الأفعالُ مُعْرَبَةً، -والإعرابُ إنَّما يكون في آخر الكلمة، وكان أواخرُ هذه الأفعال ساكنةً، وهي الضمائرُ؛ لأنَّها اتصلَتْ بالأفعال فصارت كالجزء منها، ولم يُمْكِنْ إجراءُ الإعراب عليها- وَجَبَ زيادةُ حرفٍ للإعراب، ولم يُمْكِنْ زيادةُ حرف المدّ واللين، فزادوا النُّونَ لمناسبتها إيّاها كما سبق.

(**وَلَا يَحْذِفُ**) الجازم (**نُونَ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ**) فلا يقال: لم ينصز في: لَمْ يَنْصُرْنَ، (**فَإِنَّهُ**) أي: لأنَّ نون جماعة المؤنّث (**ضَمِيرٌ كَالوَاوِ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ**) وهو فاعلٌ، فلا يُحذفُ، (**فَيَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ**) بخلاف النُّونات الأُخَرِ، فإنّها علاماتٌ للإعراب، وهذه ضميرٌ لا علامةٌ للإعراب؛ لأنّها إذا اتّصلت بالفعل المضارع صار مبنيًا؛ لأنّه إنما أُعْرِبَ لمشابهته الاسمَ، ولَمَّا اتّصل به النونُ التي لا تَتَّصلُ إلا بالفعل، ورَجَحَ جانبُ الفعليّة، وصار النُّونُ من الفعل بمنزلة الجزء من الكلمة كما في: "بَعْلَبَكَّ"، وتعذَّرَ الإعرابُ بالحروف والحركة على ما لا يخفى؛ رُدَّ إلى ما هو الأصل في الفعل، أعني: البناء.

القاري (**ولا يحذفُ**) الجازمُ (**نونَ جماعة المؤنَّث**) أي: غيبةً وخطابًا، (**فإنَّه**) أي: نونَ جماعة المؤنَّث (**ضميرٌ كالواو في جمع المذكَّر**) وهو فاعلٌ، فلا يُحذَفُ، (**فيَثبتُ على كلِّ حالٍ**) سواءٌ يكون مرفوعًا أو مجزومًا أو منصوبًا، بخلاف النونات الأُخَرِ، فإنَّها علاماتٌ للإعراب. (**تقول: لم يَنْصُرْ، لم يَنْصُرَا، لم يَنْصُرُوا، لم تَنْصُرْ**)... إلخ.

الجرجاني ولا يَحْذِفُ نونَ جماعة المؤنَّث، فإنَّه ضميرٌ كالواو في جمع المذكَّر، فتثبتُ على كلِّ حالٍ،تقول لم يَنْصُرْ، لم يَنْصُرَا، لم يَنْصُرُوا، لم تَنْصُرْ، لم تَنْصُرَا، لم يَنْصُرْنَ، لم تَنْصُرْ، لم تَنْصُرَا، لم تَنْصُرُوا، لم تَنْصُرِي، لم تَنْصُرَا، لم تَنْصُرْنَ، لم أَنْصُرْ، لم نَنْصُرْ)......................

الكيلاني (**ولا يحذفُ**) الجازمُ (**نونَ جماعة المؤنَّث**) غائبًا كان أو مخاطبًا، نحوُ: لم يَنْصُرْنَ، ولم تَنْصُرْنَ، (**لأنَّه**) أي: لأنَّ نونَ جماعة المؤنَّث (**ضميرٌ**) وعلامةٌ للفاعل (**كالواو**) أي: كما أنَّ الواوَ ضميرٌ للفاعل (**في جمع المذكَّر**) وإلى ما ذكرنا مفصَّلًا أشار بقوله: (**تقول**) في يَنْصُرُ بضم الراء: (**لم يَنْصُرْ**) بسكونها، وفي يَنْصُرَانِ: (**لم يَنْصُرَا**) بحذف نون التَّثنية، وفي يَنْصُرُونَ: (**لم يَنْصُرُوا**) بحذف نون جمع المذكَّر، وفي تَنْصُرُ: (**لم تَنْصُرْ**)، وفي تَنْصُرَانِ: (**لم تَنْصُرَا**)، وفي يَنْصُرْنَ: (**لم يَنْصُرْنَ**) بثبوت نون جماعة المؤنَّث، وفي تَنْصُرُ: (**لم تَنْصُرْ**)، وفي تَنْصُرَانِ: (**لم تَنْصُرَا**)، وفي تَنْصُرُونَ: (**لم تَنْصُرُوا**)، وفي تَنْصُرِينَ: (**لم تَنْصُرِي**) بحذف نون الواحدة المخاطبة، وفي تَنْصُرْنَ: (**لم تَنْصُرْنَ**)، وفي أَنْصُرُ: (**لم أَنْصُرْ**)، وفي نَنْصُرُ: (**لم نَنْصُرْ**). ومعنى "لم": نفيُ المضارع، وعلى هذا قياسُ سائر المجزومات.



و يدخُلُ عليه النَّاصِبُ، فيُبدِّلُ منَ الضمةِ إلي الفتحةِ، ....

التفتازاني وأشارَ إلى الأمثلة بقوله: (تقول: لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا، لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرْنَ، لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرُوا، لَمْ تَنْصُرِي، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرْنَ، لَمْ أَنْصُرْ، لَمْ نَنْصُرْ) وجائت "لم" في الضّرورة غيرَ جازمةٍ، وجائت أيضًا مفصولًا بينها وبين المجزوم، وجاء حذفُ المجزوم بعده.

[عمل الناصب]

(وَ) اعلمْ أنّه (يَدْخُلُ) على الفعل المضارع (النَّاصِبُ) وهو: "أَنْ"، و"لَنْ"، و"كَيْ"، و"إِذَنْ"، والأصلُ: "أَنْ"، والبواقي فَرْعٌ عليه، وإنَّما عَمِلَ النَّصبَ؛ لكونه مشابِهًا لـ"أَنَّ"، وهي تَنْصِبُ الأسماءَ، وهذه تَنْصِبُ الأفعالَ. (فَيُبْدِلُ من الضمّة الفَتْحَة) كما هو مقتضى الناصب، فإنَّ النَّصْبَ يكون بالفتحة، كما أنَّ الرَّفعَ يكون بالضمَّة، والجزمَ بالسُّكون.

القاري (ويدخل على المضارع النَّاصبُ) وهو "أنْ" و"لنْ" و"كي" و"إذنْ". (فيُبدِلُ من الضمَّةِ فتحةً) كما هو مقتضى النَّاصب، فإنَّ النَّصبَ يكون بالفتحة أصالةً، كما أنَّ الرَّفعَ يكون بالضمَّة، والجزمَ بالسُّكون.

الجرجاني **أقول**: ومنها: أنّه يدخلُ على الفعل المضارع الجازمُ، فيَحذفُ حركةَ الإعراب في المفردات الخمسة من الفعل الواحد، ومن المفرد المتكلِّم وجمعِه، والمخاطبِ والغائبِ والغائبةِ، ونونَ الإعراب عن الأمثلة الخمسة من التَّثنية والجمع المذكَّر مخاطَبَيْن وغائبَيْن والواحدةِ المخاطبة؛ لأنَّ النونَ فيها بمنزلة الحركة في الواحد، فكما أنَّ الجازمَ يحذفُ الحركةَ من الواحد؛ يَحْذِفُ ما هو بمنزلتها منها، ولا يَحذفُ نونَ جماعة المؤنَّث؛ لأنَّ الجازمَ يُسْقِطُ حركةَ الإعراب ونونَهُ، ونونُها ليس بنون الإعراب، بل هو ضميرٌ كالواو في الجمع المذكَّر، فثبت على كلِّ حالٍ، سواءٌ دَخَلَ عليه الجازمُ أو لا كالواو تثبتُ في الجمع المذكَّر، وإنَّما لم يُحْذَفِ الواوُ في الجمع المذكَّر؛ لأنَّه ضميرُ الفاعل، ومن المحال أن يَحْذِفَ العاملُ الفاعلَ، أو ما هو ضميرُ الفاعل.

ومن الجوازم: "لم"، وله أثران: لفظيٌّ من حذف حركة الإعراب أو نونٍ يقومُ مقامها، ومعنويٌّ من نَقْلِ المضارع المثبَتِ إلى الماضي ونفيِه، فإذا أردتَ أن تنقل المضارعَ إلى الماضي ونفيَه تقولُ: لم يَنْصُرْ، لم يَنْصُرَا، لم يَنْصُرُوا... إلى آخره. ويقال له: جَحْدٌ، وهو إخبارٌ عن تَرْكِ الفعل، فيكون النَّفيُ أعمَّ منه.قال: **(ويدخل النَّاصبُ، فيُبدلُ من الضمَّةِ فتحةً،** ....

الكيلاني (واعلم أنّه يدخلُ على) الفعل (المضارع النَّاصبُ) وهو أنْ، ولنْ، وإذنْ ولام كي ولامُ الجحود، وحتَّى والجوابُ بالفاء والواو وأو. (فيُبدلُ من الضمَّة) أي: ضمَّةِ آخر المضارع (فتحةً) أي: يجعلُ المضارعَ المرفوعَ بالضمَّة منصوبًا بالفتحة، ....



ويُسْقِطُ النُّوناتِ سِوَى نونِ جمعِ المؤنثِ. فتقول: لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرُوا... إلخ.

التفتازاني **فإن قيل**: كان من الواجب أن يقول: "من الرَّفْعِ النَّصبَ"؛ لأنَّه مُعْرَبٌ، والضمُّ والفتحُ إنَّما يُستعملان في المبنيّات.

فالجوابُ: أنَّ الغَرَضَ هنا: بيانُ الحركة دون التعرُّض للإعراب والبناء، والحركةُ من حيث هي حركةٌ هي الضمُّ والفتحُ والكسرُ، لا الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ، فإنَّ هذا أمرٌ زائدٌ. فليتأمَّلْ.

(**وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ**) لأنَّها علامةُ الرَّفع (**سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ**) لِمَا ذكرنا من أنَّه ضميرٌ لا علامةٌ للإعراب، وإنَّما أَسْقَطَ النَّاصبُ هذه النُّونات حَمْلًا له على الجازم؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء، فكما حُمِلَ النَّصْبُ على الجرّ في الأسماء في التَّثنية والجمع؛ فكذا هنا حُمل النَّصْبُ على الجزم، وحذفت النوناتُ المحذوفةُ حالَ الجزم.

القاري (ويُسقطُ النُّونات) لأنَّها علامةُ الرَّفع، (سوى نونِ جمع المؤنَّث) لِمَا سبق من أنَّه ضميرٌ لا علامةٌ للإعراب، (فتقول: لن يَنْصُرَ، لن يَنْصُرَا، لن يَنْصُرُوا، إلى: لن أَنْصُرَ، لن نَنْصُرَ) ومعنى "لن": نفيُ الفعل للاستقبال مطلقًا، وهو الصَّحيحُ المشهورُ المختارُ لابن مالكٍ ومذهبُ سيبويه والجمهورِ، خلافًا للزَّمخشريِّ حيث قال في ((المفصل)) وفي ((الكشاف)): إنَّها تفيدُ التَّأكيدَ، وتبِعه التَّفتازانيُّ، وبه جزم ابنُ الحاجب وغيرُه، وقال في ((الأنموذج)) نقلًا عن جماعةٍ: إنَّها تقتضي التَّأبيدَ، قال في ((المغني)): وكلاهما دعوى بلا دليلٍ.

الجرجاني **ويُسقطُ النوناتِ سوى نونِ جمع المؤنَّث، فتقول: لن يَنْصُرَ، لن يَنْصُرَا، لن يَنْصُرُوا، إلى: لن أَنْصُرَ، لن نَنْصُرَ**.

أقول: ومنها: أنَّه تدخلُ على الفعل المضارع النَّاصبُ، فيُبدلُ من الضمَّة فتحةً في المفردات الخمسة، وتُسقطُ النوناتِ من الأمثلة الخمسة سوى نونِ الجمع المؤنَّث؛ لأنَّه ضميرُ الفاعل، كما أنَّ الواوَ ضميرُ الفاعلين، ومن المحال أن يُحْذَفَ العاملُ الفاعلَ، أو ما هو ضميرُ الفاعل. وحُمِلَ النَّصبُ على الجزم كما حُمِلَ النَّصبُ على الجرِ في الأسماء؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعال بمنزلة الجرِ في الأسماء.

الكيلاني (ويُسقطُ) النَّاصبُ كالجازم (النُّوناتِ) أي: نونَ التَّثنية والجمع والواحدة المخاطبة، (سوى نونِ جماعة المؤنَّث) فإنَّ النَّاصبَ لا يُسقِطُها؛ لِمَا مرَّ من أنَّه ضميرُ الفاعل. (تقول) في يَنْصُرُ بضم الراء: (لن يَنْصُرَ) بفتحها، وفي يَنْصُرَانِ: (لن يَنْصُرَا) بحذف نون التَّثنية، وفي يَنْصُرُونَ: (لن يَنْصُرُوا) بحذف نون جمع المذكَّر، وفي تَنْصُرُ: (لن تَنْصُرَ)، وفي تَنْصُرَانِ: (لن تَنْصُرَا)، وفي يَنْصُرْنَ: (لن يَنْصُرْنَ) بثبوت نون جمع المؤنَّث، ....



ومنَ الجَوازِمِ لامُ الأَمرِ؛ فتقولُ في أمرِ الغائب: لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا ...إلخ وكذلكَ لِيَضْرِبْ، ولِيَعْلَمْ، ولِيُدَحْرِجْ، وغيرُها.

التفتازاني (فَتَقُولُ: لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا... إِلَى: لَنْ أَنْصُرَ، لَنْ نَنْصُرَ) ومعنى "لن": نفيُ الفعل مع التَّأكيد في المستقبل.

(وَمِنَ الجَوَازِمِ: لَامُ الأَمْرِ) لأنَّ المضارعَ لَمَّا دَخَلَهُ لامُ الأمر شَابَهَ أَمْرَ المخاطب، وهو مبنيٌّ، ولم يُمْكِنْ بناءُ ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذُّر الإعراب، ....

القاري (ومن الجوازم: لامُ الأمر) وهي مكسورةٌ، وفتحُها لغةٌ، لكنَّه إن أُدخل عليها الواوُ أو الفاءُ أو "ثم" جاز سكونُها للتَّخفيف، قال تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] قرئ بسكون اللام وكسرها في السَّبعة. (فتقول في أمر الغائب: لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ، لأَنْصُرْ، لِنَنْصُرْ)

الجرجاني ومن النَّواصب: "لَنْ"، وله أثران: لفظيٌّ، وهو الإبدالُ أو الإسقاطُ، ومعنويٌّ، وهو تخصيصُ المضارع بالمستقبل ونفيُهُ على سبيل التَّأكيد، فإذا أردتَ تخصيصَهُ ونفيَهُ تقول: لن يَنْصُرَ، لن يَنْصُرَا، لن يَنْصُرُوا... إلخ. وذِكْرُ النَّاصب لم يَتَّجِه لتَحَرُّفِ بحث الجوازم بالأجنبيِّ. وأصلُ: "لن" عند الخليل: "لا أنْ"، فحُذفتِ الهمزةُ تخفيفًا، فالتقى السَّاكنان، وهما الألفُ والنونُ. فحذفت الألفُ، ثم رُكِّبَت اللَّامُ مع النون، فصار: لَنْ، فعلي هذا: لَنْ مركب من لَا وأَنْ، فلهذا عَمِلَ لَنْ عَمَلَ لَا وأَنْ، أعني: النَّفيَ والنصبَ، فنفيُهُ مستفادٌ من لا، ونصبُهُ مستفادٌ من أَنْ. وذهب سيبويهِ إلى أنَّها كلمةٌ برأسها موضوعةٌ للنَّفي والنَّصب، وليستْ بمركَّبةٍ من لا وأَنْ.

قال: **(ومن الجوازم: لامُ الأمر، فتقول في الأمر الغائب: لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ، وكذلك: لِيَضْرِبْ ولِيَعْلَمْ ولِيُدَحْرِجْ).**

الكيلاني وفي تَنْصُرُ: (لن تَنْصُرَ)، وفي تَنْصُرَانِ: (لن تَنْصُرَا)، وفي تَنْصُرُونَ: (لن تَنْصُرُوا)، وفي تَنْصُرِينَ: (لن تَنْصُرِي) بحذف نون الواحدة المخاطبة، وفي تَنْصُرَانِ: (لن تَنْصُرَا)، وفي تَنْصُرْنَ: (لن تَنْصُرْنَ)، وفي أَنْصُرُ: (لن أَنْصُرَ)، وفي نَنْصُرُ: (لن نَنْصُرَ). وهكذا قياسُ النَّواصب. ومعنى "لن": نفيُ المضارع مع التَّأكيد والمبالغة.

(ومن الجوازم) للمضارع: **(لامُ الأمر)**، وعملُهُ فيه على ما تقدَّمَ في "لم" الجازمة من غير تفرقةٍ، ومعناه: طلبُ الفعل. **(فتقول في أمر الغائب)** مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا مبنيًّا للفاعل: **(لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ)، لِأَنْصُرْ، لِنَنْصُرْ،** ....

....

التفتازاني فأُعرِبَ بإعرابٍ يُشْبِهُ البناءَ، وهو السُّكونُ؛ لأنّه الأصلُ في البناء، فاللّامُ لكون المشابهة مستفادةً منه عَمِلَ الجزمَ، وتكون مكسورةً تشبيهًا باللام الجارَّة؛ لأنَّ الجزمَ بمنزلة الجرّ، وفَتْحُها لغةٌ، لكن إذا دَخَلَ عليها الواوُ أو الفاءُ أو "ثُمَّ"؛ جاز إسكانُها، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ قُرِئَ بسكون اللام وكسرها.

وقولُه: (فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الغَائِبِ) إشارةٌ إلى أنَّه لا يُؤمَرُ به المخاطَبُ؛ لأنَّ المخاطَبَ له صيغةٌ تَخُصُّه، وقرئ: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ بالتاء خطابًا، وهو شاذٌّ.

القاري وجاء في المخاطب المجهول: لِتُنْصَرْ أنت بضمِّ أوّله وفتحِ ما قبل آخره، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا، لِتُنْصَرِي، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرْنَ.

وقوله: "في أمر الغائب" إشارةٌ إلى أنّه لا يؤمَرُ الفاعلُ المخاطبُ باللام؛ لأنَّ أمرَ المخاطب له صيغةٌ تخصُّهُ كما سيأتيء، وقرئ: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] بالخطاب، وهو شاذٌّ.

وكان على المصنِّف أن يقول: فتقول في أمر غير المخاطب؛ ليشملَ المتكلِّمَ والمخاطبَ المجهول، ففي الحديث: ((**قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ**))[١] أي: إمامًا، وفي التنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وإذا كان المأمورُ جماعةً بعضهم حاضرٌ وبعضهم غائبٌ؛ فالقياسُ تغليبُ الحاضر، نحو: افعلا وافعلوا، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٣]، ويجوز على قلَّةٍ إدخالُ اللّام على المضارع المخاطب ليفيدَ التاءُ الخطابَ، واللّامُ الغيبةَ، مع التَّنصيص على كون بعضهم حاضرًا وبعضهم غائبًا، كقوله صلى الله عليه وسلم: ((**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ**))[٢]،...

---

[١] صحيح البخاري، رقم الحديث: ٣٨٠

[٢] ما وجدنا الحديث بهذا اللفظ، والموجود في كتب الحديث: "لِتَأخُذوا مَناسِكَكُم" (صحيح مسلم، رقم الجديث: ٥١؛ سنن أبي داود، رقم الحديث: ١٩٧٠

الجرجاني **أقول:** ومن الجوازم: لامُ الأمر، وهو لامٌ يُطلبُ به الفعلُ، وله أثران: لفظيٌّ، وهو حذفُ حركة الإعراب أو ما يقوم مقامها، ومعنويٌّ، وهو تخصيصُ المضارع بالمستقبل مع إفادة الطَّلَب، وطلبُهُ: إمَّا من الفاعل الغائب، أو المفعول الغائب، أو الفاعل المتكلِّم، أو المفعول المتكلِّم، أو المفعول المخاطب، ....

الكيلاني أو مبنيًّا للمفعول: لِيُنْصَرْ، لِيُنْصَرَا، لِيُنْصَرُوا، لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِيُنْصَرْنَ، لِأُنْصَرْ، لِنُنْصَرْ، وتقول في المخاطب حالة كونه مبنيًّا للمفعول خاصَّةً: لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا، لِتُنْصَرِي، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرْنَ.

التفتازاني وجاء في المجهولِ، نحوُ: لِتُضْرَبْ أنت إلى الآخر؛ لأنَّ الأمرَ ليس للفاعل المخاطب؛ لأنَّ الفاعلَ محذوفٌ، وكذا: لِأُضْرَبْ أنا، ولِنُضْرَبْ نحن، ونحو ذلك؛ لأنَّ الأمرَ بالصِّيغة يختصُّ بالمخاطب، فلا بُدَّ من استعمال اللَّام في هذه المواضع؛ لأنَّها غيرُ المخاطَبِ، فكان على المصنِّف أن يقول: "فتقول في أمر غير المخاطب"، ويُمَثِّلَ بالمتكلّم والمخاطب المجهول، وفي الحديث: ((قُوموا فَلأُصَلِّ عليكم))، وفي التنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾.

وإذا كان المأمورُ جماعةً بعضُهم حاضرٌ وبعضُهم غائبٌ؛ فالقياسُ تغليبُ الحاضر على الغائب، نحوُ: افْعَلَا وافْعَلُوا، ويجوز -على قِلَّةٍ- إدخالُ اللام في المضارع المخاطب لتفيد التَّاءُ الخطابَ واللامُ الغيبةَ، مع التَّنصيص على كون بعضهم حاضرًا وبعضهم غائبًا، كقوله عليه السلام: ((لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)). وقد جاء في الشُّذوذ حَذْفُها، وجَزْمُ الفعل بها، كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

أي: لِتَفْدِ. وأجاز الفرَّاءُ حَذْفَها في النَّثر، كقولك: قل له يَفْعَلْ، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، والحقُّ: أنَّه جوابُ الأمر، والشرطُ لا يلزم أن يكون عِلَّةً تامَّةً للجزاء.

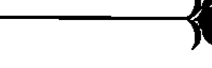
القاري وقد جاء في الضَّرورة حَذْفُها وجزمُ الفعل بها، كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

أي: وبالًا، أي: لِتَفْدِ، وأجاز الفرَّاءُ حَذْفَها في النَّثْر، كقولك: قُلْ له يفعلْ، وحُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقِيمُوها، وقال ابنُ مالكٍ: وليس بصحيحٍ قولُ من قال: إنَّ أصلَه: "قلْ لهم، فإن تقلْ لهم يقيموا الصلاة"؛ لأنَّ تقديرَ ذلك يلزمُ منه أن لا يتخلَّفَ أحدٌ من المقول لهم عن الطَّاعة، والواقعُ بخلاف ذلك، فوجب إبطالُ ما أفضى إليه، وإن كان قولَ الأكثر. انتهى. قال التفتازانيُّ: والحقُّ أنَّه جوابُ الأمر، والشَّرطُ لا يلزم أن يكون علَّةً تامَّةً للجزاء، بل يكفي توقُّفُ الجزاء عليه،

الجرجاني فتقول في أمر الغائب: لِيُنْصَرْ، لِيُنْصَرَا، لِيُنْصَرُوا، لِتُنْصَرْ ، لِتُنْصَرَا، لِيُنْصَرْنَ معلومًا ومجهولًا وفي أمر المتكلِّم: لأُنْصَرْ، لِنُنْصَرْ معلومًا ومجهولًا أيضًا، وفي أمر المخاطب المفعول: لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا، لِتُنْصَرِي، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرْنَ مجهولًا، فيكون الأمثلةُ اثني وعشرين.

الكيلاني (وقِسْ على هذا) المذكور من تصريف لِيَنْصُرْ إلى آخر الأمثلةِ على ما تقدَّم: (لِيَضْرِبْ، ولِيَعْلَمْ، ولِيُدَخْرِجْ) وغيرَها من نحو: لِيُكْرِمْ، ولِيُفَرِّحْ، ولِيُقَاتِلْ، ولِيَتَكَسَّرْ، ولِيَتَبَاعَدْ إلى آخر الأبواب.



ومنها: "لا" النَّاهيَةُ، فتقول في نهيِ الغائب: لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا... إلخ.

التفتازاني وإنَّما اختصَّ هذا الأمرُ باللام والمخاطبُ بغيرها؛ لأنَّ أمرَ المخاطب أكثرُ استعمالًا، فكان التَّخفيفُ به أَوْلى. وأمثلته: (لِيَنْصُرْ، لِيَنصُرَا، لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ) وفي المجهول: لتُنْصَرْ أنت، لتُنْصَرَا، لتُنْصَرُوا، لتُنْصَرِي، لتُنْصَرَا، لتُنْصَرْنَ.(وَقِسْ عَلَى هَذَا: لِيَضْرِبْ وَلِيَعْلَمْ وَلِيُدْخِلْ وَلِيُدَحْرِجْ وَغَيْرَهَا) من نحو: لِيُكْرِمْ ولِيُقَاتِلْ ولِيُفَرِّحْ ولِيَتَكَسَّرْ ولِيَتَبَاعَدْ ولِيَنْقَطِعْ ولِيَجْتَمِعْ... إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم. (وَمِنْهَا) أي: من الجوازم (لَا النَّاهِيَةُ) وهي التي يُطْلَبُ بها تَرْكُ الفعل، وإسنادُ النَّهْيِ إليها مجاز؛ لأنَّ النَّاهيَ هو المتكلِّمُ بواسطتها. وإنَّما عَملت الجزمَ؛ لكونها نظيرةَ لام الأمر من جهة أنَّهما للطَّلب، ونقيضتها من جهة أنَّ اللامَ لطلب الفعل، وهي لطلب تركه، بخلاف لا النَّافية؛ إذ لا طَلَبَ فيها. (فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الغَائِبِ: لَا يَنْصُرْ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا يَنْصُرْنَ.

القاري وإن كان متوقِّفًا على شيءٍ آخرَ كالتوفيق هنا، نحوُ: إن توضَّأْت صلاتك.[1] وقيل: يجوز أن يكون المرادُ بالعباد: خُلَّصَ المؤمنين، فلا يتخلَّفُ أحدٌ منهم عن الطَّاعة أصلًا، ولا يبعدُ أن يكون المعنى: يَقْبَلوا إقامة الصَّلاة، أو يفعلوها في الجملة، فإنَّ هذه الأمة لا تجتمع على الضلالة. وقال بعضُ المحققين من أرباب الأصول: إنَّ كلمة "إنْ" غلبتْ في السَّببيَّة، وأمَّا الآيةُ؛ ففيها إشارةٌ إلى أنَّ المؤمنينَ ينبغي أن يتبادروا إلى امتثال قول النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم حتى كان قولُه: "أقيموا الصلاة" سببًا لإقامتهم إيَّاها لا يتخلَّفُ تلك الإقامةُ عن تلك المقالة. وقال ابنُ الحاجب: الجوابُ لا يقتضي الملازمةَ القطعيَّةَ، وإنَّما يقتضي الغالبيَّةَ، وذلك حاصلٌ، فإنَّ أمرَ الشَّارع للمؤمن بإقامة الصَّلاة يقتضي إقامة الصلاة غالبًا. (وقِسْ على هذا: لِيَضْرِبْ، ولِيَعْلَمْ، ولِيُدَحْرِجْ، وغيرَها) نحوُ: لِيُكْرِمْ، ولِيُفَرِّحْ، ولِيَنْقَطِعْ، ونحوها. (ومنها) أي من الجوازم: (لا النَّاهيةُ) وهي التي يُطلَبُ بها كفُّ النَّفْس عن الفعل، وإسنادُ النَّهي اليها مجازٌ كإسناد النَّفي إلى "لا" وأمثالِها؛ لأنَّ النَّاهيَ والنَّافيَ هو المتكلِّمُ بواسطتها. (تقول في نهي الغائب: لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرَا، لا يَنْصُرُوا، لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا يَنْصُرْنَ، ....

[١] وفي حاشية القونوي على البيضاوي نقلا عن المطول: "إن توضأت صحت صلاتك" (١٣/٣٢٤)، [ولا شك في توقف صحة الصلاة على الوقت والنية وغيرها].

الجرجاني قال: (ومنها: لا النَّاهيةُ، فتقول في نهي الغائب: لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرَا، لا يَنْصُرُوا، لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا يَنْصُرْنَ،

الكيلاني (ومنها) أي: من الجوازم للمضارع: (لا النَّاهيةُ) أي: لفظُ لا الموصوفةُ بأنَّها النَّاهيةُ مجازًا؛ إذ النَّاهي حقيقةً هو المتكلِّمُ بواسطتها، ومعناها: طلبُ الكفِّ عن الفعل. (تقول في نهي الغائب) مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، معلومًا كان أو مجهولًا، (لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرَا، لا يَنْصُرُوا، لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا يَنْصُرْنَ،

وفي نهيِ الحاضر: لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا...إلخ. وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلةِ.

التفتازاني وَفِي نَهْيِ الحَاضِرِ: لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرِي، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرْنَ. وَهكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الأَمْثِلَةِ) من نحو: لا يَضْرِبْ، ولا يَعْلَمْ، ولا يُدَحْرِجْ، إلى غير ذلك كما مرّ في المجزوم. وقد جاء في المتكلِّم قليلًا كـ"لام الأمر".

القاري وفي نهي الحاضر: لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا، لا تَنْصُرِي، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرْنَ، وهكذا قياسُ سائر الأمثلة) من نحو: لا يَضْرِبْ، ولا يَعْلَمْ، ولا يُدَحْرِجْ، ولا يَسْتَخْرِجْ. وقد جاء في المتكلِّم قليلًا كلام الأمر.

الجرجاني وفي نهي الحاضر: لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا، لا تَنْصُرِي، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرْنَ، وهكذا قياسُ سائر الأمثلة). **أقول**: ومن جوازم فعل المضارع: "لا" النَّاهيةُ، وهي لامٌ يُطلبُ بها تركُ الفعل، ولها أثران: لفظيٌّ، وهو حذفُ حركة الإعراب أو نونٍ يقوم مقامها، ومعنويٌّ، وهو تخصيصُ فعل المضارع بزمان الاستقبال مع إفادة تركه، والتّنحّي عنه، وطلبُ النَّهي: إمَّا من الغائب أو المخاطب أو المتكلم فاعلًا أو مفعولًا، فتقول في النَّهي الغائب: لا يُنْصَرْ، لا يُنْصَرَا، لا يُنْصَرُوا، لا تُنْصَرْ ، لا تُنْصَرَا، لا يُنْصَرْنَ معلومًا ومجهولًا، و"لا" في نهي الحاضر: لا تُنْصَرْ، لا تُنْصَرَا، لا تُنْصَرُوا... إلخ معلومًا ومجهولًا، وفي نهي المتكلِّم: لا أُنْصَرْ، لا نُنْصَرْ معلومًا ومجهولًا، فتكون الأمثلةُ ثمانيةً وعشرين.

وأمرُ المتكلِّم لنفسه ونهيُه وأمرُ المخاطب باللَّام نادرٌ، فلهذا لم يذكُرْهما باللَّام، ولم يذكر المتكلِّم في النَّهي. قولُه: (وهكذا قياسُ سائر الأمثلة) أي: حكم النَّهي في بواقي الأمثلة من الثُّلاثيِّ المجرَّد والمزيد فيه والرُّباعيِّ المجرَّد والمزيد فيه من الحاضر والغائب إذا دَخَلَ عليها "لا" النَّاهيةُ كحكم الأمثلة التي ذكرها في المتن، فقِسْها عليها. **فإن قيل**: ما الفرقُ بين "لا" للنَّفي و"لا" للنَّهي؟ **قلنا**: الفرقُ بينهما من وجهين: أحدهما: أنَّ "لا" للنَّهي لا تكون إلا جازمةً، بخلاف "لا" للنَّفي، فإنَّها لا تكون جازمةً؛ إذ لا عَمَلَ لها في الفعل من حيث اللَّفْظ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾. والثَّاني: أنَّ "لا" للنَّفي لا طَلَبَ فيها، بل هو لمجرَّدِ الإخبار عن ترك الفعل، بخلاف "لا" للنَّهي، فإنَّ فيها طَلَبَ تَرْكِ الفعل.

الكيلاني و) تقول (في نهي الحاضر) أي: المخاطب كذلك: (لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا، لا تَنْصُرِي، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرْنَ)، وتقول في المتكلِّم قليلا: لا أَنْصُرْ، لا نَنْصُرْ.

(وكذا قياسُ سائر الأمثلة) من نحو: لا يَضْرِبْ، ولا يَعْلَمْ، ولا يُدَحْرِجْ إلى آخره.



وأمّا الأمرُ بالصِّيغة: وهو الأمرُ الحاضرُ، فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزومِ. فإن كان مابعدَ حرفِ المضارَعةِ متحرِّكًا، فتُسْقِطُ منه حرفَ المضارَعةِ وتَأْتِي بصُورةِ الباقِي مجزومًا.

[الأمر بالصيغة]

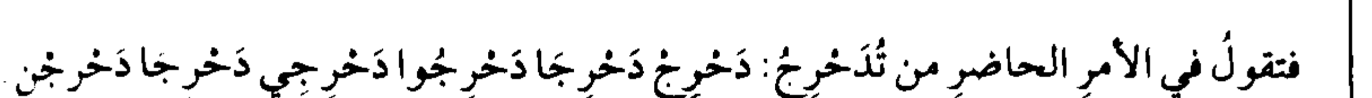
التفتازاني (**وَأَمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ**) سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ حُصُولَهُ بالصِّيغة المخصوصة دون اللَّام، (**وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ**) أي: المخاطب، (**فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ**) في حَذْفِ الحركات والنُّونات التي تُحْذَفُ في المضارع المجزوم، وكونِ حركاته وسكناته مثلَ حركات المضارع وسكناته، أي: لا تُخَالِفُ صيغةُ الأمر صيغةَ المضارع إلا أنَّه يحذفُ حرفُ المضارعة منه، ويُعْطَى آخرُهُ حكمَ المجزوم. وإنَّما قال: "جارٍ على لفظ المضارع المجزوم"؛ لئلا يُتوهَّمَ أنه أيضًا مجزومٌ مُعْرَبٌ كما هو مذهبُ الكوفيين، فإنَّه ليس بمجزومٍ، بل هو مبنيٌّ أُجْرِيَ مجرى المضارع المجزوم. أمّا البناءُ؛ فلأنه الأصلُ في الفعل، وهذا لم يُشْبِهِ الاسمَ، فلم يُعْرَبْ.

القاري (**وأمّا الأمرُ بالصِّيغة**) سُمِّي بها؛ لأنَّ حصولَهُ بالصِّيغة المخصوصة دون اللام، ولذا يقال للأمر الغائب: الأمرُ باللام. (**وهو الأمرُ الحاضرُ**) أي: المخاطب، (**فهو جارٍ**) أي: باعتبار آخره (**على لفظ المضارع المجزوم**) من حذف الحركات والنُّونات التي تُحْذَفُ في المضارع المجزومِ دون نونِ جماعةِ الإناث كما هو المعلومُ، وهذا مذهب البصريّين: أنَّ الأمرَ مبنيٌّ أُجريَ مجرى المضارع المجزوم، وأمّا الكوفيّون؛ فذهبوا إلى أنَّه معربٌ مجزومٌ، وأصلُ: "اِفْعَلْ" "لِتَفْعَلْ"، فحُذفتْ اللَّامُ لكثرة الاستعمال، ثم حُذِفَ حرفُ المضارعة خوفَ التَّلبُّس بالمضارع في بعض الأحوال.

الجرجاني قال: (**وأما الأمرُ بالصِّيغة، وهو أمرُ الحاضر، فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا؛ فتُسْقِطُ منه حرفَ المضارعة، وتأتي بصورة الباقي مجزومًا،**

الكيلاني (**وأمّا الأمرُ بالصِّيغة**) سمِّي به؛ لأنَّ حصولَهُ بالصِّيغة المخصوصة من غير افتقارٍ إلى زيادة اللَّام مثلًا كما احتيج إليها في أمر الغائب على ما مرَّ. (**وهو أمرُ الحاضر**) أي: المخاطب، (**فهو**) أي: الأمرُ بالصِّيغة (**جارٍ على لفظ المضارع المجزوم**) أي: لفظُ الأمر بالصِّيغة مثلُ لفظ المضارع المجزوم في حذف الحركات والنُّونات التي تُحذَفُ في المضارع المجزوم، ولا مخالفةَ بينهما إلا بحذف حرف المضارعة، وإن لم يكن الأمرُ بالصِّيغة مجزومًا.

ثم أشار إلى كيفيَّة بناءِ أمر المخاطب من المضارع المخاطب بأنَّ ما بعد حرفِ المضارعة: إمّا متحرِّكٌ أو ساكنٌ، (**فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا**) كتَدَحْرَجَ مثلًا، (**فتُسقطُ**) أنت (**منه**) أي: من المضارع (**حرفَ المضارعة، وتأتي بصورة الباقي**) بعد حرف المضارعة (**مجزومًا**) أي: مثلَ صورةِ مجزومٍ، بأن تَحذِفَ منه الحركاتِ والنُّونات كما مرَّ.



فتقولُ في الأمرِ الحاضرِ من تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ.

التفتازاني وأمّا الكوفيّون؛ فعلى أنّه مجزومٌ، وأصلُ: افعَلْ: لتَفعَلْ، فحذفت اللامُ لكثرة الاستعمال، ثم حُذِفَت حرفُ المضارعة خوفَ التباسه بالمضارع. وليس هذا بالوجه؛ لأنَّ إضمار الجازم ضعيفٌ كإضمار الجارّ، وما ذكروه خلافُ الأصل، فلا يُرتَكَبُ. وأمّا إجراؤه مجرى المجزوم؛ فلأنّ الحركاتِ والنُّونات علامةُ الإعراب، فتُنَافِي البناءَ، ولذا لم تُحْذَفْ نونُ جماعة المؤنَّث.

وإذا أُجْرِيَ على المجزوم (فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكًا) كتُدَحْرِجُ، (فَتُسْقِطُ) أنت (مِنْهُ) أي: من المضارع (حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ) ليفرق من المضارع، (وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي) بعد حذف حرف المضارعة (مَجْزُومًا) وفي هذا اللَّفْظ حزازةٌ؛ لأنَّ صورةَ الباقي ليستْ مجزومةً، بل مثل المجزوم، فالتَّوجيهُ أن يُقالَ: حُذِفَ المضافُ منه -وهو أداةُ التَّشبيه- تنبيهًا على المبالغة، والأصلُ: "مثلَ المجزوم"، وهذا كثيرٌ في الكلام. أو يُقالُ: المجزومُ بمعنى: المعامَلِ معاملة المجزوم مجازًا. أو يُجعلُ "مجزومًا" مفعولًا لـ"تأتي"، والباءُ لغير التعدية، أي: تأتي مجزومًا بصورة الباقي، فيكون من باب القلب، والمعنى: تأتي الباقيَ بصورة المجزوم.

القاري وإذا أُجريَ على المجزوم (فإن كان ما بعد حرفِ المضارَعة متحرِّكًا) كتُدحْرِجُ وتُعَدِّدُ وتَقُومُ وتَبِيعُ وتَرُدُّ، (فتُسقطُ) أي: أنت (منه) أي: من المضارع (حرفَ المضارَعة) ليتميَّزَ الأمرُ من مضارعه، (وتأتي بصورة الباقي) بعد حذف حرف المضارَعة (مجزومًا) أي: كالمجزوم، فهو من باب التَّشبيه البليغ، نحوُ: زيدٌ أسدٌ أي: كأسدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨] أي: هم مثلُهم، أو مجزومٌ، فيكون من قبيل المجاز في الحذف، نحوُ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَها.

ثم إذا حذفتَ حرفَ المضارعة وعاملتَ آخرَه مَعامَلة المجزوم (فتقول في الأمر من تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا، دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ)

الجرجاني فتقول في الأمر من: تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا، دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دحرجن

الكيلاني (فتقول في الأمر) أي: أمر المخاطب إذا بنيْتَهُ (من: تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ) بحذف التَّاء وسكون الجيم، ومن تُدحرِجانِ: (دَحْرِجَا) بحذف نون التَّثنية، ومن تُدحرِجُون: (دَحْرِجُوا) بحذف نون جمع المذكَّر، ومن تُدحرِجِين: (دَحْرِجِي) بحذف نون الواحدة المخاطبة. ومن تُدحرِجان (دحرِجا) بحذف النُّون، ومن تُدحرِجْنَ: (دَحْرِجْنَ) بثبوت نون جمع المؤنَّث. ولا يُبنى أمر المخاطب إلا من المضارع المخاطب.



وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلة. تقول: فَرِّخْ، وقَاتِلْ، وتَكَسَّرْ، وتَبَاعَدْ، وتَدَحْرَجْ. فإن كان ساكنًا فتَحْذِفُ منه حرفَ المضارعةِ، وتأتِي بصورةِ الباقِي مجزومًا ....

التفتازاني ولم يقل: مجزومةً؛ لأنّه حالٌ من "الباقي"، أو لأنّه وصفٌ للفعل، أي: حالَ كونها فعلًا مجزومًا على أحد التأويلين في المعنى.

وإذا حذفتَ حَرْفَ المضارعة، وعاملتَ آخرَهُ معاملةَ المجزوم (**فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ: تُدَحْرِجُ**: دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا، دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ) وقد يُستعملُ لفظُ الجمع للواحد في موضع التَّفخيم، كقوله:

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ ... فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ

(**وَهَكَذَا تَقُولُ فِي**) كلِّ ما يكون ما بعدَ حرف المضارعة منه متحرّكًا، نحوُ: (**فَرِّخْ وقَاتِلْ وتَكَسَّرْ وتَبَاعَدْ وتَدَحْرَجْ**) وإنّما اشتُقَّ من المضارع؛ لأنَّ الماضيَ لا يُؤْمَرُ به، فلا مناسبةَ بينهما.

(**وَإِنْ كَانَ ما بعد حرف المضارعة سَاكِنًا**) كما في: تَنْصُرُ، (**فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا**) ....

القاري وقد يُستعملُ لفظُ الجمع للواحد في موضع التَّفخيم، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ومنه قوله الشاعر:

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ ... فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَأَنْتَ لَهَا أَهْلُ

(**وهكذا تقول**) في كلِّ ما يكون بعد حرف المضارَعة منه متحرّكًا، نحوُ: (**فَرِّخْ وقَاتِلْ وتَكَسَّرْ وتَبَاعَدْ وتَدَحْرَجْ**).(**وإن كان ما بعده**) أي: بعد حرفِ المضارَعة (**ساكنًا**) كما في: تَنْصُرُ، (**فتحذفُ منه حرفَ المضارَعة، وتأتي بصورة الباقي مجزومًا**) أي: مثلَ مجزوم، ....

الجرجاني وهكذا تقول: فَرِّخْ وقَاتِلْ وتَكَسَّرْ وتباعَدْ وتدحرَجْ. وإن كان ساكنًا؛ فتَحذفُ منه حرفَ المضارعة، وتأتي بصورة الباقي مجزومًا ....

الكيلاني (**وهكذا**) قياسُ كلِّ ما كان بعد حرف المضارعة متحرّكًا، (**تقول**) في الأمر من: تُفَرِّخُ: (**فَرِّخْ**) إلى آخره، ومن تُقَاتِلُ: (**قَاتِلْ**)، ومن تَتَكَسَّرُ: (**تَكَسَّرْ**)، ومن تَتَبَاعَدُ: (**تَبَاعَدْ**)، ومن تَتَدَحْرَجُ: (**تَدَحْرَجْ**) إلى آخر الأمثلة، ولا يخفى أصلها وتصريفها مما سبق.

(**وإن كان**) ما بعد حرف المضارعة (**ساكنا**) كما في تَنْصُرُ مثلًا، (**فتحذفُ**) أنت (**منه**) أي: المضارع (**حرفَ المضارعة، وتأتي بصورة الباقي مجزومًا**) كما تقدَّمَ بيانُه في القسم الأوَّل، ....



مزيدًا في أولِه همزةُ وصلٍ مكسورةً إلّا أن يكونَ عينُ المضارع منه مضمومًا فتَضُمُّها. تقولُ: انْصُرْ انْصُرَا انْصُرُوا وكذلك: اِضْرِبْ، ....

التفتازاني حالَ كون هذا الباقي (مَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورَةً) أمَّا زيادتُها؛ فلدَفع الابتداء بالساكن، وأمَّا تخصيصُها بالزيادة دون غيرها من الحروف؛ فلأنَّها أقوى الحروف، والابتداءُ بالأقوى أَولى. وأمَّا كَسْرُها؛ فلأنَّها زِيدَتْ ساكنةً عند الجمهور؛ لِمَا فيه من تقليل الزِّيادة، ثم لَمَّا احتيج إلى تحريكها حُرِّكَتْ بالكسرة كما هو الأصلُ في تحريك الساكن. وظاهرُ مذهب سِيبَوَيْهِ: أنَّها زِيدَتْ متحرِّكةً بالكسرة التي هي أَعْدَلُ؛ لأنَّا نحتاجُ إلى متحرِّكٍ لسكون أوّل الكلمة، فزيادتُها ساكنةً ليست بوجهٍ. وسُمِّيَتْ همزةَ وصلٍ؛ لأنَّها للتَّوَصُّل بها إلى النُّطْق بالساكن، وسَمَّاها الخليلُ: "سُلَّمَ اللِّسان" لذلك. فتكون مكسورةً في جميع الأحوال (إِلَّا) في حال (أَنْ يَكُونَ عَيْنُ المُضَارِعِ مِنْهُ) أي: من الباقي، أو من المضارع (مَضْمُومًا، فَتَضُمُّهَا) أي: تلك الهمزة لمناسبتها حركةَ العين، ولأنَّها لو كُسِرَتْ لثَقُلَ الخروجُ من الكسرة إلى الضمّة، ولو فُتِحَتْ لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلِّم.

القاري حالَ كونه (مَزيدًا في أوَّلِه همزةُ وصلٍ) لتعذُّرِ الابتداء بالساكن، (مكسورةً) لأنَّها زيدتْ ساكنةً عند الجمهور لِمَا في سكونها من تقليل الزِّيادة، ثم لَمَّا احتِيج إلى تحريكها حُرِّكتْ بالكسر كما هو الأصلُ في التَّحريك لالتقاء السَّاكنين؛ لِمَا بين الكسر والسكون من المُؤاخاة، وظاهرُ مذهب سيبويهِ: أنَّها زيدتْ متحرِّكةً بالكسرة التي هي أعدلُ الحركات؛ لأنَّها ليستْ في غاية من الثِّقَل كالضمَّة، ولا في نهايةٍ من الخِفَّة كالفتحة؛ لأنَّها تحتاجُ إلى متحرِّكٍ؛ لسكون أوَّلِ الكلمة، فزيادتُها ساكنةً ليستْ بوجهٍ.

وإنَّما سُمِّيتْ همزةَ وصلٍ؛ لأنَّها يُتوصَّلُ بها إلى النُّطْق بالسَّاكن، ويُسمِّيها الخليلُ "سُلَّمَ اللِّسان" لذلك. فتكون مكسورةً في جميع الأحوال، (إلا) في حالٍ واحدٍ، وهو (أن يكون عينُ المضارع منه) أي: من الباقي، أو من المضارع، (مضمومًا، فتضمُّها) أي: تلك الهمزةَ لمناسبة حركة العين، (تقول: اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا، اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ. وكذا: اِضْرِبْ ....

الجرجاني مزيدًا في أوَّله همزةُ وصلٍ مكسورةً، إلا أن يكون عينُ المضارع منه مضمومًا، فتَضُمّها، تقول: اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا، اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ، وكذلك: اِضْرِبْ ....

الجرجاني حالَ كون الباقي (مزيدًا في أوَّله) أي: أوَّل الباقي (همزةُ وصلٍ) للابتداء بها، حالَ كون تلك الهمزة (مكسورةً) أي: متَّصفةً بأنَّها مكسورةٌ في جميع الأحوال، (إلا) في حال (أن يكون عينُ) فعل (المضارع منه) أي: من الباقي (مضمومًا، فتَضُمُّها) أي: فحينئذٍ تضمُّ تلك الهمزةَ تبعًا لعين الفعل (تقول) في الأمر من تَنْصُرُ: (اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا، اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ، وكذا: اِضْرِبْ، ......



واعْلَمْ، وانْقَطِعْ واجْتَمِعْ واسْتَخْرِجْ، وفَتَحُوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً على الأصلِ المرفوضِ؛ فإن أصلَ تُكْرِمُ تُأَكْرِمُ.

التفتازاني (تَقُولُ: اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا، اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ، وَكَذَا: اِضْرِبْ وَاعْلَمْ وَانْقَطِعْ وَاجْتَمِعْ وَاسْتَخْرِجْ).

ثم استشعر اعتراضًا: بأنَّ أَكْرِمْ بفتح الهمزة أمرٌ من تُكْرِمُ، وما بعد حرف المضارعة ساكنٌ، وعينُه مكسورةٌ، فلِمَ لَمْ يُزَدْ في أوّله همزةٌ مكسورةٌ؟ فأجاب بقوله: (وَفَتَحُوا هَمْزَةَ: أَكْرِمْ بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ) أي: المتروك، (فَإِنَّ أَصْلَ: تُكْرِمُ: تُأَكْرِمُ) لأنَّ حروفَ المضارِعِ هي حروفُ الماضي مع زيادة حرف المضارعة، فحذفوا الهمزةَ لاجتماع الهمزتين في نحو: أُؤَكْرِمُ، ثم حملوا: يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ عليه، ....

القاري واعْلَمْ وانْقَطِعْ واجْتَمِعْ واسْتَخْرِجْ) وأمَّا خُذْ وكُلْ ومُرْ؛ فجاء على خلاف القياس تخفيفًا، وهو مختصٌّ بالمهموز كما سيأتي في بابه.

ويقال: هنا سؤالٌ من جهة ورود اشكالٍ، وهو أنَّ أَكْرِمْ بفتح الهمزة أمرٌ من تكرِمُ، وما بعد حرف المضارَعة منه ساكنٌ، وعينُه مكسورةٌ، ومع هذا لم يَرِدْ في أوّله همزةٌ مكسورةٌ، فأجاب عنه المصنِّفُ بقوله: (وفتحوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً) أي: للبناء (على الأصل المرفوض) أي: المتروكِ، (فإنَّ أصلَ: تُكْرِمُ: تُؤَكْرِمُ) لأنَّ حروفَ المضارِعِ هي حروفُ الماضي مع زيادة حرفِ المضارَعة، فحذفوا الهمزةَ لاجتماع الهمزتين في نحو: أُكْرِمُ، ثم حملوا يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ عليه طردًا للباب،

الجرجاني واعْلَمْ وانْقَطِعْ واجْتَمِعْ واسْتَخْرِجْ، وفتحوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض، فإنَّ أصلَ: تُكْرِمُ: تُؤَكْرِم). **أقول**: اعلم أنَّ الأمرَ بالصِّيغة: هو صيغةُ مضارِعٍ يُطلَبُ بها الفعلُ من الفاعل المخاطب بحذف حرفه، ولهذا قال: "وهو أمرُ الحاضر"؛ لأنَّ الأمرَ طَلَبُ الفعل، وطلبُهُ من الفاعل المخاطب طلبٌ من الحاضر، فيكون أمرُهُ أمرًا له، والمرادُ بالجاري على لفظ المضارع: أنَّ لفظَ الأمر كلفظ المضارع المجزوم في حركاته وسكناته، فمتحرِّكُه بإزاء متحرِّكه، وساكنُهُ بإزاء ساكنه، فقولنا: اُنْصُرْ في مثل تَنْصُرُ في سكون النون وضمّ الصَّاد، ولا مخالَفةَ بين صيغتهما إلا في حذف حرف المضارعة.

الكيلاني واعْلَمْ، وانْقَطِعْ، واجْتَمِعْ، واسْتَخْرِجْ) وغيرُها مما يكون ما بعدَ حرفِ المضارعة منه ساكنًا، ولا يخفى تصريفُها وأصلُها كما تقدَّم من البيان.

ثم ورد سؤالٌ بأنَّ ما قلتم من أنَّه إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، ولم يكن عينُ فعل المضارع مضمومًا، ....

التفتازاني وقد استَعْمَلَ الأصلَ المرفوضَ مَنْ قال:

[شَيخٌ عَلَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا] فَإِنَّهُ أَهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

القاري وقد استَعملَ الأصلَ المرفوضَ مَنْ قال:

[يَحْسَبُه الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا] شَيخًا عَلَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا

فَإِنَّهُ أَهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا[1] ....

[1] وقال الرضيّ في شرح شافية ابن الحاجب (٤/٥٩): وقال الجاربردى: أوله * شَيخٌ عَلَى كُرسِيِّهِ مُعمّما * وأقول: هذا من قصيدة مرجُزة منها:

يَحْسَبَهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيخًا عَلَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ وَلَكِنْ أَعْجَمَا

وقد شرحناها في الشاهد التاسع والأربعين بعد التسعمائة من آخر شواهد شرح الكافية، وليس في تلك القصيدة "فإنه أهل لان يؤ كرما"

الجرجاني وإنَّما يجري الأمرُ على لفظ المضارع دون الماضي؛ لأنَّ في الأمر طلبًا، والطَّلَبُ لا يكون في الماضي، بل في المضارع، فيكون مشابهتُهُ بالمضارع أكثرَ من مشابهته بالماضي، ولذلك أُجريَ على لفظ المضارع دون لفظ الماضي.

الكيلاني فبعد حذف حرف المضارعة يُزادُ همزةُ وصلٍ مكسورةٌ منقوضٌ بنحو: أَكْرِمْ، فإنَّه أمرٌ من: تُكْرِمُ مع أنَّ همزتَهُ مفتوحةٌ لا مكسورةٌ.

أجاب عنه بقوله: (وفتحوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض) أي: المتروك، (فإنَّ أصلَ تُكْرِمُ: تُؤَكْرِمُ) فحذفت الهمزةُ من مضارع أَكْرَمَ: أمَّا من المتكلِّم وحده؛ فلاجتماع الهمزتين، وأمَّا من غيره؛ فللحمل عليه طردًا للباب، فإذا أُريدَ أن يُبْنَى الأمرُ من تُكْرِمُ مثلًا؛ فبعد حذف المضارعة تعودُ الهمزةُ المحذوفةُ لانتفاء علَّة الحذف حينئذٍ، بل نقول: لا نسلِّمُ أنَّ أَكْرِمْ أمرٌ من: تُكْرِمُ، بل هو من: تُؤَكْرِمُ اعتبارًا للأصل، فما بعد حرف المضارعة هنا على الوجهين متحرِّكٌ، فيكون هو من قبيل القسم الأوَّل، وليست همزةُ أَكْرِمْ همزةَ وصلٍ، بل همزةُ قطعٍ؛ إذ هي همزةٌ زيدتْ في أوَّل الماضي، يعني: فلا يَرِدُ السُّؤالُ.

....

التفتازاني فلَمّا رأو أنه تزول عِلَّةُ الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة رَدُّوها؛ لأنَّ همزةَ الوصل إنَّما هي عند الاضطرار، فقالوا من: تُأَكْرِمُ: أَكْرِمْ، كما قالوا من: تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ، فلا يكون من القسم الثَّاني، بل من القسم الأوَّل.

وقوله: "بناءً" نصبٌ على المصدر بفعلٍ محذوفٍ في موضع الحال، أو على المفعول له، وهذا أَوْلى.

القاري فلما رأوا أنَّه تزولُ علَّةُ الحذف عند أخذ الأمر بحذف حرف المضارعة رَدُّوا الهمزةَ الأصليَّةَ؛ لأنَّ الهمزةَ الوصليَّةَ إنَّما هي عند الضَّرورة في القضيَّة، فقالوا من: أَكْرَم: أَكْرِمْ، كما قالوا من: تَدَحْرَجَ: دَحْرِجْ، فلا يكون من القسم الثَّاني، بل من القسم الأوَّل. فتأمَّلْ.

ولعلَّ مقام الجمع في التفرقة بين أمر الحاضر والغائب هو أنَّ أمرَ الغائب يحتاجُ إلى زيادة إفادةِ من إفخام آلِهِ لِيَنْتَبِهَ عن نوم الغفلة، ويأتمرَ في مقام الحضرة، بخلاف الحاضر، فإنَّ المتبادرَ إلى الأمرِ الحاضرُ كما قيل: العاقلُ يكفيه الإشارةُ، بخلاف الغائب المحتاج إلى البشارة والنذارة.

الجرجاني وإنَّما قال: (فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم)، ولم يقل: هو مجزومٌ؛ لوقوع الاختلاف بين البصريين والكوفيين في أنَّ الأمرَ بالصِّيغة مبنيٌّ أم معربٌ، فمذهبُ البصريِّين: أنَّه مبنيٌّ على السُّكون؛ لأنَّ سببَ إعرابه: مشابهتُهُ الاسمَ بواسطة حرف المضارعة، وقد انتفى حرفُ المضارعة فيه، فانتفى الإعرابُ الذي هو المسبَّبُ؛ لأنَّ انتفاءَ السَّبَب يستدعي انتفاءَ المسبَّب، إلا أنَّهم يعامِلُونه معاملةَ المجزوم في كون بنائه على السُّكون؛ لأنَّ السُّكونَ شبيهٌ بالجزم من حيث الصُّورة.

وإنَّما بُنِيَ الأمرُ على السُّكون؛ لأنَّ الأصلَ في المبنيِّ أن يكون مبنيًا على السُّكون؛ إذ البناءُ مقابلُ الإعراب، والحركةُ مقابلُ السُّكون، والأصلُ في الإعراب أن يكون بالحركة، فينبغي أن يكون الأصلُ في البناء السُّكونَ.

ومذهبُ الكوفيين: أنَّه معربٌ، وحرفُ المضارَعة مقدَّرٌ فيه، وإنَّما حُذِفَ حرفُ المضارعة منه؛ لأنَّ أمرَ المخاطب كثيرُ الاستعمال، فحُذِفَ منه حرفُ المضارعة للتَّخفيف. والذي يدلُّ على أنَّ حرفَ المضارعة مقدَّرٌ فيه: كونه بمعنى الحال، والحالُ أحدُ مفهومي المضارع.

الكيلاني ....

الجرجاني وجزمُهُ عند الكوفيين باللّام المضمرة؛ إذ أصلُ: افعَلْ عندهم: لتَفْعَلْ بإثبات لام الأمر فيه، ويدلُّ عليه قراءةُ النبيّ صلي الله تعالى عليه وسلم: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[١]، إلا أنَّ اللاَّمَ حُذفتْ لكثرة الاستعمال.

ولكلِّ واحدٍ من الفريقين على ما ذهبوا حُجَجٌ ومناقضاتٌ وترجيحاتٌ تركتُ ذِكْرَها حذرًا عن الإطناب، فلما اختار المصنِّفُ مذهبَ البصريين قال: "فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم"، ولم يقل: فهو مجزومٌ.

قوله: (**وإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا**) هذا إشارةٌ إلى كيفيَّة أخذ الأمر من الفعل المضارع.

اعلم أنَّ الأمرَ إنَّما يُؤْخَذُ من الفعل المضارع دون الماضي؛ لأنَّ في الأمر طلبًا، والطَّلَبُ فيما فات محالٌ، فإذا أردتَ أن تأخذَ الأمرَ من الفعل المضارع؛ فالطَّريقُ فيه: أن تَحْذِفَ منه حرفَ المضارعة، وتنظرَ إلى ما بعد المحذوف في أنَّه متحرِّكٌ أو ساكنٌ، فإن كان متحرِّكًا؛ فتأتي باقيَ الكلمة بعد حذف حرف المضارعة بصورة المجزوم، فتقول في الأمر المأخوذ من: تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا للمذكَّر، ودَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ للمؤنَّث، وكذا تقول في الأمر من: تُفَرِّحُ: فَرِّحْ، ومن تقاتِلُ: قاتِلْ، ومن تتكسَّرُ: تكسَّرْ، ومن تتباعَدُ: تباعَدْ، ومن تتدحرَجُ: تدحرَجْ.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، فلا يخلو من أن يكون عينُ الفعل مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، فإن لم يكن مضمومًا سواءٌ كان مفتوحًا أو مكسورًا؛ فتزيدُ همزةَ الوصل مكسورةً ليُمْكِنَ النُّطقُ بها، فتقول في الأمر المأخوذ من: تَضْرِبُ: اِضْرِبْ، ومن تَعْلَمُ: اِعْلَمْ، ومن تستخرجُ: اِسْتَخْرِجْ، ومن تنقطعُ: اِنْقَطِعْ؛ لأنَّ الهمزةَ لو لم تكن مكسورةً؛ لكانت مضمومةً أو مفتوحةً، فإن كانت مضمومةً؛ لالتبس الأمرُ من تَضْرِبُ مثل: اِضْرِبْ بالماضي لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ من باب الإفعال، نحوُ: أُضْرِبَ؛ لجواز ذهول السَّامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت الهمزةُ مضمومةً في الأمر من تَعْلَمُ نحوُ: أُعْلَمْ؛ لالتبس الأمرُ منه بالمضارع[٢] لِمَا لم يسمَّ فاعلُهُ، نحوُ: أُعْلَمُ؛ لإمكان غفلة السَّامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت الهمزةُ مفتوحةً في الأمر من تَضْرِبُ مثل: اَضْرِبْ؛ لالتبس بالماضي[٣] من باب الإفعال، نحوُ: أَضْرَبَ؛ ....

[١] يونس، ٥٨

[٢] أي في المتكلم من المضارع المجهول

[٣] هكذا في النسخ، لعل الصواب بالأمر.

الجرجاني لأنَّك تقول في الأمر منه: اَضرِبْ، ولو كانت الهمزةُ مفتوحةً في الأمر من تَعْلَمُ نحو: اَعْلَمْ؛ لالتبس الأمرُ منه بالماضي المعلوم من باب الإفعال، نحوُ: أَعْلَمَ؛ لاحتمال ذهول السَّامع عن حركة لام الفعل، فتعيَّنَ الكسرُ.

وإن كان عينُ الفعل مضمومًا؛ وجب ضمُّ همزة الوصل، وإلى هذا أشار المصنِّف بقوله: "إلا أن يكون عينُ المضارع منه مضمومًا فتضمّها"، أي: تضمُّ همزةَ الوصل؛ لأنَّه لو لم تكن مضمومةً، فلا تخلو من أن تكون مفتوحةً أو مكسورةً، ولو كانت مفتوحةً؛ لالتبس الأمرُ بالمضارع المتكلِّم؛ لجواز غفلة السَّامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت مكسورةً؛ لزم الانتقالُ من الكسرة إلى الضمَّة، وهو مستثقَلٌ، فوجب الضمُّ للإتباع، ولأنَّ في ضمِّ همزة الوصل إذا كان عينُ فعله مضمومًا نوعًا من الخفَّةِ وتسهيلَ النُّطق وتسييرَ التَّلفُّظِ بسبب إتباع حركة همزة الوصل حركةَ عين الفعل بجَرْيِ اللِّسان على وَتِيرَةٍ واحدةٍ، نحوُ: انْصُرْ، انْصُرَا، انصروا... إلخ.

واعلم أنَّهم التزموا حذفَ الزِّيادة؛ لأنَّها أمَارةُ المضارع، فلا بُدَّ من إزالتها ليَتَمَحَّى إطلاقُ تلك الصِّيغة، وأما الزِّيادةُ؛ فلرفضهم الابتداءَ بالسَّاكن، وأمَّا خصوصيَّتُها بالهمزة؛ فلأنَّ الهمزة من مبدأ المخارج، فناسب للابتداء، وأمَّا كونُها متحرِّكةً؛ فلئلَّا يلزم العودُ إلى المهروب عنه، وهو المَهْرَبُ عن حرف السَّاكن إلى حرفٍ آخرَ، وأما كسرةُ الهمزة؛ فلأنَّها قياسُ الوصليَّة.

قوله: (وفتحوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: أنتم قلتم: إذا لم يكن عينُ الفعل المضارع مضمومًا سواءٌ كان مفتوحًا أو مكسورًا؛ فهمزةُ الوصل فيه مكسورةٌ، وعينُ الفعل المضارع في تُكْرِمُ ليس مضمومًا، بل مكسورًا، فينبغي أن تكون الهمزةُ في الأمر من تُكْرِمُ مكسورةً، أجاب عنه بقوله: "وفتحوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض، فإنَّ أصلَ: تُكْرِمُ: تُؤَكْرِمُ"، لَمَّا اجتمعت الهمزتان في المتكلم، نحوُ: أُأَكْرِمُ حذفتْ منه همزةُ الإفعال، ثم من أخواته وإن لم يكن فيها اجتماعُ الهمزتين طردًا للباب، فإذا أرادوا أن يَبْنُوا الأمرَ منه حَذَفوا حرفَ المضارعة، وأعادوا الهمزةَ المرفوضةَ، وأَبْقَوْهَا على حركتها الأصليَّة، وقالوا: أَكْرِمْ، فلم يكن أَكْرِمْ من بحثنا؛ لأنَّه لا يكون فيما يكون ما بعده ساكنًا، وما بعده في أَكْرِم متحرِّكٌ بالحقيقة.

ويقال لهذا الأمر: الأمرُ بالصِّيغة؛ لكونها على صيغةٍ مخصوصةٍ ليس على صيغةِ مضارعٍ، بخلاف الأمر باللَّام، فإنَّه مضارعٌ مجزومٌ؛ لسلامة صيغة المضارع فيه.



واعلم أنّه إذا اجتَمعَ تاءان في أولِ مضارعِ تَفعَّلَ وتَفاعَلَ وتَفَعْلَلَ، فيجوزُ إثباتُهما؛ نحوُ: تَتَجَنَّبُ، وتَتَفَاعَلُ، وتَتَدَحْرَجُ. ويجوزُ حذفُ إحدٰيهما؛ كما في التنزيل، ....

[اجتماع التائين في أول المضارع]

التفتازاني (وَاعْلَمْ أَنَّهُ) الضميرُ للشَّأن (إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ: تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعْلَلَ) وذلك حالَ كونه فِعْلَ المخاطب أو المخاطبة مطلقًا، أو الغائبة المفردة أو المثناة، إحداهما حرفُ المضارعة، والثانيةُ التاءُ التي كانت في أوّل الماضي، (فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا) أي: إثباتُ التاءين، وهو الأصلُ، (نَحْوُ: تَتَجَنَّبُ، وَتَتَقَاتَلُ، وَتَتَدَحْرَجُ. وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا) أي: إحدى التّاءين تخفيفًا؛ لأنّه لَمّا اجتمع مثلان، ولم يمكن الإدغامُ لرفضهم الابتداءَ بالساكن؛ حَذَفُوا إحدى التّاءين ليَحْصُلَ التَّخفيفُ، كما تقول: أنت تَجَنَّبُ وتَقَاتَلُ وتَدَحْرَجُ، (وَفِي التَّنْزِيلِ: ....

القاري (واعلم أنّه) أي: الشَّأنَ (إذا اجتمع تاءان) احترازٌ عن النونين، فإنَّ التَّخفيفَ فيهما بحذف إحداهما قليلٌ، كقراءةٍ شاذةٍ: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان: ٢٥]. (في أوّلِ مضارعِ مثلِ: تَفعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ) احترازٌ عن الماضي، نحوُ: تَتَبَّعَ وتَتَابَعَ وتَتَعْتَعَ، وذلك حالَ كونه فعلَ المخاطب أو المخاطبة مطلقًا أو الغائبة المفردة أو المثنّاة، إحداهما حرفُ المضارعة، والثانيةُ التاءُ التي كانت في الماضي زائدةً، فخرج نحوُ: "تَتْلُو"، فإنَّ التاءَ الثّانيةَ منهما أصليّةٌ، (فيجوز إثباتُهما)، أي: إبقاءُ التائين على حالهما كما هو الأصلُ فيهما. (نحوُ: تَتَجَنَّبُ وتَتَقَاتَلُ وتَتَدَحْرَجُ) أمثلة للأبواب الثَّلاثة مرتَّبة.

(ويجوز حذفُ إحداهما) تحفيفًا، كما يحوز إدغامُ الثّانية فيما بعدَها إن كان مما يُدْغَمُ فيه، مثلُ: ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]، و﴿تَسَّاءَلُونَ﴾ [النساء: ١]، وتَصَّالَحَا، وهذا الحذفُ مختصٌّ بالمبنيِّ للفاعل دون المبنيّ للمفعول.

الجرجاني قال: (واعلم أنّه إذا اجتمع تاءان في أوّل مضارعِ تفعَّلَ وتفاعَلَ وتَفَعْلَلَ؛ فيجوز إثباتُهما، نحوُ: تَتَجَنَّبُ وتتقاتَلُ وتتدحرَجُ، ويجوز حذفُ إحداهما، وفي التَّنزيل: ....

الكيلاني (واعلم أنّه إذا اجتمع تاءان في أوّل مضارعِ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ) أولاهما حرفُ المضارعة، والأخرى التّاءُ المزيدةُ في أوّل الماضي، وذلك في أوّل أمثلة المخاطب مطلقًا، وفي الغائبة مفردةً ومثنّاةً، (فيجوز إثباتُهما) أي: إثباتُ التّائين معًا، (نحوُ: تَتَجَنَّبُ وتَتَقَاتَلُ وتَتَدَحْرَجُ، ويجوز حذفُ إحداهما) أي: إحدى التّائين: إمّا الأولى وإمّا الثّانيةُ على اختلافٍ فيه إذا كان مبنيًا للفاعل، نحوُ: تَجَنَّبُ وتَقَاتَلُ وتَدَحْرَجُ بحذف إحدى التّائين.



" فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى"و"نَارًا تَلَظَّى" و"تَنَزَّلُ الْمَلَٰٓئِكَةُ".

التفتازاني ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾) والأصلُ: تَتَصَدَّى، أي: تتعَرَّض، ولو كان فعلَ الماضي؛ لوجب أن يقال: تَصَدَّيْتَ؛ لأنَّه خطابٌ. (و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾) [الليل: ١٤] أي: تتلهَّبُ، والأصلُ: تتَلَظَّى، إذ لو كان ماضيًا؛ لوجب أن يقال: تَلَظَّتْ، (وَ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾) والأصلُ: تَتَنَزَّلُ.

القـاري ثم اعلم أنَّه شذَّ زيادةُ التاء في أوَّل ماضي تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ، نحوُ: تَتَقَطَّعَتْ، ومنه قراءةٌ شاذَّةٌ في ﴿تَشَّابَهَ﴾[البقرة: ٧٠] بالتَّشديد، وأَغْرَبُ من ذلك: زيادةُ الياء التَّحتية في أوَّل ماضي تَفَاعَلَ، كقراءة ﴿يَشَّابَهَ﴾ بالتَّشديد أيضًا.

(وفي التَّنزيل: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾) [عبس: ٦]، والأصلُ: تتصدَّى، أي: تَتَعَرَّضُ وتَتَوَجَّهُ إليه وتُقْبِلُ عليه، ولو كان فعلَ الماضي لقال: تَصَدَّيْتَ؛ لأنَّه خطابٌ، وكذا قوله: ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] أي: تَتَلَظَّى يعني: تَلْهَتِبُ، ولو كان ماضيًا لقال: تَلَظَّتْ؛ لأنَّ النارَ مؤنَّثٌ سماعيٌّ. (و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾) [القدر: ٤] أي: تَتَنَزَّلُ، وكونُه مضارعًا واضحٌ لضمِّ لامِه، فإنَّه لو كان ماضيًا لفُتحتْ، وجاء في التَّنزيل مثلُه في ثلاثةِ مواضعَ أُخَرَ، وحذفُ الثَّانية هو الأَوْلَى من الأُولَى، وبه قال البصريُّون. ثم اعلم أنَّه قرأ البَزِّيُّ في حالة الوصل بتشديد التاء في الأمثلة الثَّلاثة، وكذا نظائرها في محالَّ معروفةٍ.

الجرجاني ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾، و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾).

أقول: لَمَّا فرغ من بيان الأفعال الثَّلاثة؛ شرع في المسائل المتفرِّعة عليها، فمنها ما تختصُّ بالمضارع، وهو أنَّه إذا اجتمع تاءان مفتوحتان في أوَّل مضارعِ باب تفعَّلَ وتفاعَلَ وتَفَعْلَلَ أحدُهما تاءُ المضارعة والثَّاني تاءُ المشاركة أو المطاوعة؛ فيجوز إثباتُهما لكون الأصل عدمَ الحذف، ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما وُضِعَ لمعنًى، فلو حُذِفَ أحدُهما احتمل فَوْتُه، ويجوز حذفُ إحداهما وإثباتُ الأخرى؛ لأنَّه يتولَّدُ من اجتماعهما ثِقَلٌ، ودفعُهُ: إمَّا بالإدغام أو بالحذف، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّ الشَّرطَ تسكينُ أوَّل المثلين، وتسكينُهُ ههنا يستلزمُ الابتداءَ بالسَّاكن.

الكيلاني (و) ورد (في التَّنزيل) أيضًا بحذف إحدى التَّائين، كقوله تعالى: (﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾) [عبس: ٦] أصلُه: تَتَصَدَّى بمعنى: تتعرَّضُ، وليس ماضيًا، وإلا؛ لقال: فأنتَ له تصدَّيتَ. (و) قولِه: (﴿نَارًا تَلَظَّى﴾) [الليل: ١٤]، أصله: تتلظَّى بمعنى: تتلهَّبُ، ولو كان ماضيًا؛ لقال: نارًا تلظَّتْ كما لا يخفى.

....

التفتازاني واختُلِفَ في المحذوف، فذهب البصريون إلى أنه هو الثَّانيةُ؛ لأنَّ الأُولى حرفُ المضارعة، وحَذْفُها مُخِلٌ. وقيل: الأولى؛ لأنَّ الثانيةَ للمطاوعة، فحَذْفُها مُخِلٌّ. والوجهُ هو الأول؛ لأنَّ رعايةَ كونه مضارعًا أَوْلى، و لأنَّ الثِّقَل إنَّما يحصلُ عند الثَّانية.

وإنَّما قال: "مضارعُ: تفعل وتفاعل وتفعلل" بلفظ المبنيّ للفاعل للتَّنبيه على أنَّ الحذفَ لا يجوز في المبنيّ للمفعول أصلًا؛ لأنَّه خِلَافُ الأصل، فلا يُرْتَكَبُ عليه إلا في الأقوى، وهو المبنيُّ للفاعل، ولأنَّه من هذه الأبواب أكثرُ استعمالًا من المبنيّ للمفعول، فالتَّخفيفُ به أَوْلى، ولأنَّه لو حُذِفَتِ التاءُ الأُولى المضمومةُ؛ لالتبسَ بالمبنيّ للفاعل المحذوف منه التاءُ؛ لأنَّ الفارِقَ هو التاءُ المضمومةُ، ولو حُذِفَ التَّاءُ الثَّانيةُ؛ لالتبس بالمبنيّ للمفعول من مضارع: فَعَّلَ وفَاعَلَ وفَعْلَلَ.

الجرجاني **فإن قيل**: لا نسلِّمُ لزومَ الابتداء بالسَّاكن، وإنَّما يلزمُ لو لم يتوصَّلْ بالهمزة الوصليَّة. **قلنا**: التوصُّلُ بالوصليَّة إنَّما يجوزُ أنْ لو جاز دخولُها على الفعل المضارع، وهي لا تدخلُ على الفعل المضارع؛ لأنَّ المضارعَ مشابهٌ لاسم الفاعل من حيث الحركات والسَّكنات وعدد الحروف، فلا تدخلُ همزةُ الوصل على اسم الفاعل، فكما لا تدخلُ عليه لا تدخلُ على الفعل المضارع، ولأنَّ إدخالها ليس بقياسٍ، والمضارعُ مما يدخل فيه الوصليّة سماعًا، وإذا لم يمكن الإدغامُ؛ تعيَّنَ حذفُ أحدهما ليندفع به الثقلُ، ولأنَّ حذفَ أحدهما وقع في التَّنزيل الفصيح، والوقوعُ فيه دليلُ الجواز، كقوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾، و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾، أصلُها: تتصدَّى وتتلظَّى وتتنزَّلُ.

واختلفوا في المحذوف منهما، فذهب سيبويهِ والبصريُّون إلى أنَّ المحذوفَ هو الثَّاني؛ لأنَّ الثِّقَلَ إنَّما نَشَأَ منه، فهي أَوْلى بالحذف، ولأنَّ الأُولى إنَّما زيدتْ للمطاوعة، فإذا حُذفتِ الأُولى اختلَّ المعنى. وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المحذوفَ هي الأُولى دون الثَّانية؛ لأنَّها زائدةٌ، فهي أَوْلى بالحذف من الأصليَّة.

لا يقال: ﴿تَلَظَّى﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ فعلٌ ماضٍ، فلا يكون مما نحو بصدده؛ لأنَّا نقول: لو كان ﴿تَلَظَّى﴾ فعلًا ماضيًا، فقيل فيه: "تلظَّتْ" بإلحاق تاء التَّأنيث لإسناد الفعل حينئذٍ إلى ضمير المؤنَّث، وهي التاءُ.

هذا إذا كانت مبنيَّةً للفاعل بقرينة الأمثلة المعلومة، فلو كانت مبنيَّةً للمفعول؛ لم يَجُزْ حذفُ أحدهما؛ لأنَّه لو حُذِفَ الأوَّلُ؛ لالتبس بمعلومه، وإلا [أي لو حُذِفَ الثاني] فبمجهولِ تفعيلٍ ومفاعلةٍ وفَعْلَلَةٍ.



ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً؛ قُلِبتْ تاؤه طاءً. فتقول في افْتَعَلَ مِنَ الصُّلحِ: اصْطَلَحَ، ومِنَ الضَّرْبِ: اضْطَرَبَ، ومِنَ الطَّرْدِ: اطَّرَدَ، ومِنَ الظُّلْمِ: اظْطَلَمَ.

[قلب تاء الافتعال طاء]

التفتازاني (وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ "افْتَعَلَ" صَادًا أَوْ ضَادًا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً؛ قُلِبَتْ تَاؤُهُ) أي: تاءُ افْتَعَلَ (طَاءً) لتَعَسُّر النُّطق بالتاء بعد هذه الحروف، واختير الطَّاءُ لقُربها من التاء مخرجًا، والحاصلُ عندنا يرجعُ إلى السَّماع، وعند العرب إلى التَّخفيف.

(فَتَقول في افتعل من الصُّلحِ: اِصْطَلَحَ) والأصلُ: اصتلح، (و) في افتعل (من الضَّرْبِ: اِضْطَرَبَ)، والأصلُ: اضترب، والاضطرابُ: الحركة، والمَوْج، يقال: البحر يضطربُ أي: يموج بعضها بعضًا. (و) في افتعل (من الطَّرْدِ: اِطَّرَدَ) والأصلُ: اطترد. (و) في افتعل (من الظُّلْمِ: اِظْطَلَمَ) والأصلُ: اظتلم.

القاري (ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً) وهي الحروفُ المطبَقةُ أخصُّ من المستعلية، (قلبتْ تاؤُهُ) أي: تاءُ افْتَعَلَ (طاءً) لتعسُّرِ النُّطق بالتَّاء بعد هذه الحروف، واختير الطَّاءُ؛ لاتِّحادهما مخرجًا، لا لقُربهما كما وَهِمَ التفتازانيُّ.

(فتقول في: افْتَعَلَ من الصُّلح: اصْطَلَحَ) وفي الأصل: اصتلح، (و) في افْتَعَلَ (من الضَّرْبِ: اضْطَرَبَ) والأصلُ: اضترب، والاضطرابُ: الحركةُ والموجُ، والبحر يضطربُ أي: يموجُ بعضُها بعضًا. (و) في افْتَعَلَ (من الطَّرد: اطَّرد، والأصلُ: اطترد) أي: استمرَّ.

الجرجاني قال: (ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً؛ قُلبتْ تاؤه طاءً، فتقول في افْتَعَلَ من الصُّلح: اصْطَلَحَ، ومن الضَّرب: اضْطَرَبَ، ومن الطَّرْد: اطَّرَدَ، ....

الكيلاني (و) اعلم أنَّه (متى كان فاءُ افْتَعَلَ) أي: فاءُ فعلِ باب الافتعال (صادًا) مهملةً، (أو ضادًا) معجمةً، (أو طاءً) مهملةً، (أو ظاءً) معجمةً، (قُلبت تاؤه) التي زيدتْ فيه بعد فاء الفعل (طاءً) مهملةً وجوبًا، (فتقول في افْتَعَلَ) إذا بَنَيْتَه (من الصُّلح: اصْطَلَحَ) أصله: اصْتَلَحَ، قلبت تاؤُه طاءً، فصار: اصْطَلَحَ، وهي لغةٌ مشهورةٌ، وقد يجوز فيه: اصَّلَحَ بقلب الطَّاء صادًا، وإدغامِ الصَّاد في الصَّاد، ولا يجوز اطَّلح بقلب الصَّاد طاءً، وإدغامِ الطَّاء في الطَّاء. (و) تقول في افْتَعَلَ إذا بَنَيْتَه (من الضَّرْب: اضْطَرَبَ) أصله: اضْتَرَبَ، قلبت تاؤُه طاءً، فصار: اضْطَرَبَ، وهي لغةٌ مشهورةٌ، وقد جاز فيه: اضَّرَبَ بقلب الطَّاء ثانيًا ضادًا، وإدغام الضَّاد في الضَّاد، واطَّرب بقلب الضاد طاءً، وإدغام الطاء في الطاء.(و) تقول في افتعل إذا بنيته (من الطَّرد: اطَّرد) أصلُه: اطْتَرَدَ، قلبت تاؤه طاءً، وأغدمت الطَّاءُ في الطَّاء وجوبًا لاجتماع المثلين.

التفتازاني واعلم أنَّ الوجهَ في نحو: اصطلح واضطرب عدمُ الإدغام؛ لأنَّ حروف الصَّفير -وهي الزايُ المعجمةُ والسينُ والصادُ المهملتان- لا تُدْغَمُ في غيرها، وحروفُ "ضوي مشْفرٍ" -وهي الضاد والشين المعجمتين والراء المهملة [والواو والياء والميم والفاء]- لا تدغم فيما يقاربها. وقليلًا ما جاء: اصّلح واضّرب بقلب الثَّاني إلى الأوَّل، ثم الإدغامِ، وهذا عكسُ قياس الإدغام، فَعَلُوه رعايةً لصفير الصَّاد واستطالة الضَّاد. وضَعُفَ: اطّجع في: اضطجع، أي: نام على الجنْب. وقرئَ: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾ ، و﴿نَخْسِف بِّهِمُ﴾، و﴿يَغْفِر لَّكُمْ﴾، و﴿ذِي الْعَرْش سَّبِيلًا﴾ بالإدغام. وأمَّا في نحو: اطّرد؛ فلا يجوز إلا الإدغامُ لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام.........

القاري (و) في افتعل (من الظُّلم: اظْطَلَمَ) والأصلُ: اظتلم، قليلًا ما جاء: اصَّلحَ واضَّرب بقلب الثَّاني إلى الأوَّل، ثمّ الإدغامِ، وهذا عكسُ قياسِ الإدغام، وضَعُفَ: اطَّجع بالطاء المهملة المشدَّدة في اضْطَجَعَ، أي: نام على الجَنْب، وقرئَ بالإدغام في: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾[النور: ٦٢] للسوسيّ، و﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩] للكسائيّ، و﴿يَغْفِر لَّكُمْ﴾[آل عمران: ٣١] للدوريّ في وجهٍ وللسوسي، و﴿ذِي الْعَرْش سَّبِيلًا﴾[الإسراء: ٤٢] للسوسيّ.

وأمَّا اطَّرَدَ؛ فيجب الإدغامُ لاجتماع المثلين في كلمةٍ، وأمَّا اظْطَلَمَ؛ ففيه ثلاثةُ أوجهٍ: الأوَّلُ: إظهارُهُ، والثَّاني: اظَّلَمَ بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياسُ، والثَّالثُ: اظَّلَمَ بالظَّاء المعجمة بقلب المهملة إليها، ورُويت الوجوهُ الثَّلاثةُ في قول زهيرٍ:

هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

أي: واصلَهُ من العطاء

عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

فقولُه: "عفوًا" أي: بسهولةٍ ومن غير مِنَّةٍ، و"يُظْلَمُ" بصيغة المجهول، "فيظطلم" بصيغة الفاعل، أي فيتحمل الظُّلمَ، فجمع للممدوح بين الكرَم والحِلْم.

الجرجاني ومن الظُّلم: اظطَلَم، ....

الكيلاني (و) تقول في افتعل إذا بنيته (من الظُّلم: اظْطَلَم) أصلُه اظْتلم، قلبت تاؤه طاءً، فصار اظْطلم، ويجوز فيه: اظّلم بقلب الطاء المهملة ثانيًا ظاءً معجمةً، وإدغام الظاء في الظاء معجمتين واطّلم بقلب الظّاء المعجمة طاءً مهملةً، وإدغام الطّاء في الطّاء مهملتين



وكذلك سائرُ مُتصرِّفاتِه؛ نحوُ: اضطَلَحَ يَضطَلِحُ اضطِلَاحًا، فَهُوَ مُضطَلِحٌ وذَاكَ مُضطَلَحٌ. والأمر: اضطَلِحْ، والنهيُ: لَا تَضطَلِحْ.

التفتازاني وأمّا في نحو: اظطلم؛ فثلاثةُ أوجهٍ: **الأوّلُ**: اظطلم بلا إدغامٍ، **والثاني**: اطّلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياس، **والثالثُ**: اظّلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة إليها، ورويت الوجوهُ الثلاثةُ في قول زُهَيْرٍ:

هـو الـجَـوَادُ الـذي يُـعْـطِـيـكَ نَـائِـلَـه   عَـفْـوًا ويُـظْـلَـمُ أحـيـانًـا فـيَـظْـطَـلِـمُ

(**وكذلك سائر متصرِّفاتِه**) أي: متصرّفِاتِ كلّ واحدٍ منها، فإنَّه يجري فيها ذلك، (**نحوُ: يصطلح فهو مصطلِح، وذاك مصطلَحٌ** عليه)، (**والأمر اِصْطَلِحْ، والنهي لا تصطلحْ**) وكذلك: يضطرب فهو مضطرِبٌ، ويطّرد فهو مطّرِدٌ، ويظطلمُ فهو مظطلِمٌ، وكذلك بواقي الأمثلة بأسرها.

القـاري (**وكذلك**) أي: مثلُ ما ذُكِرَ من الإبدال والإدغام وبدونه (**جميعُ متصرِّفاته**) بكسر الراء، وفتحُها لحنٌ؛ للزوم الفعل، والمعنى: جميعُ ما تُصرِّفَ فيه، والضَّميرُ عائدٌ إلى افْتَعَلَ من الصُّلْح وما عُطِفَ عليه، فهو أَوْلى من تقدير التَّفتازانيِ: "أي: متصرّفات كلِّ واحدٍ منها"، فإنَّه يجري ذلك فيها. (**نحوُ: اضطَلَحَ، يَضطَلِحُ**) فعلٌ مضارعٌ، (**اضطِلَاحًا، فهو مُضطَلِحٌ**) بكسر اللام اسمُ فاعلٍ. (**وذاك مُضطَلَحٌ عليه**) بفتح اللَّام اسمُ مفعولٍ، (**اضطَلِحْ**) أمرُ الحاضر، (**لا تَضطَلِحْ**) نهيُ الحاضر، وكذلك: يَضطَرِبُ فهو مُضْطَرِبُ، ويَطَّرِدُ فهو مُطَّرِدٌ، ويَظْطَلِمُ فهو مُظْطَلِمٌ، وكذا يضطرُّ فهو مُضْطَرٌّ من الضَّرَر، وكذا بواقي الأمثلة بأَسْرِها. فتدبَّر.

الجرجاني وكذلك جميعُ متصرِّفاته، نحوُ: يَضطَلِحُ فهو مُضطَلِحٌ، وذاك مُضطَلَحٌ، اضطَلِحْ، لا تَضطَلِحْ). **أقول**: ومنها ما يشترك بين الأفعال الثَّلاثة، وهو قلبُ تاء افْتَعَلَ طاءً، يعني: إذا كان فاءُ افتعل أحدَ حروف الإطباق ـ أعني: الصادَ والضادَ والطاءَ والظَّاءَ ـ قلبتْ تاءُ افتعل طاءً؛ لأنَّها مُسْتعْلِيَةٌ، فتقتضي ارتفاعَ اللِّسان إلى الحَنَك الأعلى، والتَّاءُ منخفضةٌ، فيقتضي عدمَ الارتفاع، فوجب القلبُ ليندفعَ به المنافاةُ من الصِّفَة.

الكيلاني (**وكذلك متصرِّفاتُه**) أي: متصرِّفاتُ كلِّ واحدٍ من اضطَلَحَ واضْطَرَبَ واطَّرَدَ واظْطَلَمَ من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر والنَّهي وغيرها، فإنَّ فيها ما مرَّ من قلب التَّاء طاءً وغيره من الوجوه المذكورة هناك من غير تغييرٍ. (**نحوُ: يَضطَلِحُ**) أصله: يصتلح، قلبت تاؤه طاءً، (**فهو مُضطَلِحٌ**) اسمُ فاعلٍ، (**وذاك مُضطَلَحٌ**) اسم المفعولِ، (**اضطَلِحْ، لا تَضطَلِحْ**) وكذلك يَضطَرِبُ، ويَطَّرِدُ، فهو مُضطَرِبٌ، ويَظْطَلِمُ فهو مُظْطَلِم، وغيرها من الأمثلة كما لا يخفى.



ومتَى كان فاءُ افْتَعَلَ دالًا، أو ذالًا، أو زاءً؛ قُلِبتْ تاؤه دالًا. فتقولُ في افْتَعَلَ من الدَّرْءِ والذِّكرِ والزَّجْرِ: اِدَّرَأَ واذَّكَرَ وازْدَجَرَ.

[قلب تاء الافتعال دالا]

التفتازاني (و) اعلم أنَّه (متى كان فاءُ افتعل دالًا أو ذالًا أو زايًا) معجمةً؛ (قُلِبَتْ تاؤه) أي: تاءُ افتعل (دالًا) مهملةً تخفيفًا، (فتقول في افتعل من الدَّرْءِ) وهو الدفعُ، (والذِّكْرِ) وهو خلافُ النسيان، (والزَّجْرِ) وهو المنعُ والنهي، (اِدَّرَأَ) والأصلُ: اِدْتَرَأَ، ولا يجوز فيه إلا الإدغام، (واذَّكَرَ) والأصلُ: اِذْتَكَرَ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ: اِذْدَكَرَ بلا إدغامٍ، واذَّكَرَ بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها، وادَّكَرَ بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها، ....

القاري (ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ دالًا أو ذالًا أو زايًا قلبت تاؤه) أي: تاءُ افْتَعَلَ (دالًا) مهملةً تخفيفًا، (فتقول في افْتَعَلَ من الدَّرْء) وهو الدَّفْعُ، (والذِّكْر) وهو ضدُّ النِّسيان، (والزَّجْر) وهو المنعُ والنَّهيُ، (ادَّرَأَ) بتشديد المهملة، والأصلُ: ادْتَرَأَ، ولا يجوز فيه إلا الإدغامُ لاتِّحاد مخرجهما. (واذَّكَرَ) بالمهملة المشدَّدة، والأصلُ: اذْتَكَرَ بالمعجمة، وفيه ثلاثةُ أوجه: اذْدَكَرَ بلا إدغامٍ، واذَّكَرَ بالذَّال المعجمة بقلب المهملة إليها، وادَّكر بالدَّال المهملة بقلب المعجمة إليها، ....

الجرجاني وإنَّما قُلبتْ تاؤه طاءً؛ لقُرْبهما في المخرج، ولم تُدغمْ في التَّاء مع قربهما فيه؛ لذهاب الإطباق، فحينئذٍ إن كان الفاءُ طاءً؛ وجب الإدغامُ، وإن كان صادًا أو ضادًا؛ امتنع، وإن كان ظاءً؛ جاز بقلب الظَّاء طاءً وبعكسه، فتقول في "افتعل" المأخوذِ من الصُّلْح: اصْطَلَحَ، ومن الضَّرْب: اضطرب بغير الإدغام، وفي المأخوذِ من الطَّرْد: اطَّرَدَ بالإدغام، ومن الظُّلْم: اظْطَلَمَ واظَّلَمَ بالإدغام وفكِّه. قوله: (وكذلك سائرُ تصرُّفاته) أي: وكذا يجب القلبُ في جميع متصرَّفات باب الافتعال من المضارع واسم الفاعل والمفعول والأمر والنَّهي، نحوُ: يَصْطَلِحُ فهو مصطلِحٌ، وذاك مصطلَحٌ، والأمرُ: اصْطَلِحْ، والنهيُ: لا تَصْطَلِحْ، أصلُها: يَصْتَلِحُ، مُصْتَلِحٌ، اصْتَلِحْ، لا تَصْتَلِحْ. قال: (ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ دالًا أو ذالًا أو زايًا؛ قُلبتْ تاؤه دالًا، فتقول في افتعل من الدَّرْء والذِّكْر والزَّجْر: ادَّرَأَ واذَّكَرَ وازْدَجَرَ).

الكيلاني (و) اعلم أنَّه (متى كان فاءُ افْتَعَلَ) أي: فاءُ فعلِ باب الافتعال (دالًا) مهملةً، (أو ذالًا أو زاءً) معجمتين، (قلبت تاؤه) التي زيدتْ فيه بعد فاء الفعل (دالًا) مهملةً، (فتقول في افْتَعَلَ) إذا بَنَيْتَه (من الدَّرْء) وهو الدَّفع (والذِّكْر والزَّجْر) وهو المنعُ: (ادَّرَأَ) من الدَّرْء، أصله: ادْتَرَأَ، قلبت تاؤه دالًا، وأدغمتِ الدالُ في الدال، (واذَّكَرَ) بالذَّال المعجمة المشدَّدة من الذِّكر، أصلُه: اذْتَكَرَ، قلبت تاؤه دالًا، فصار: اذْدَكَرَ، وهو لغةٌ، ثم قلبت الذَّالُ المهملةُ ذالًا معجمةً، وأدغمت الذَّالُ في الذَّال المعجمتين، فصار: اذَّكَرَ، ....

التفتازاني قال الشاعرُ:

تُنجِي على الشَّوكِ جُرازًا مِقْضَبًا والهَزمَ تُذريه اذْدِراءً عجبا

وفي التنزيل: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ (وازْدَجَرَ) والأصلُ: اِزْتَجَرَ، وفيه وجهان: البيانُ، نحوُ: اِزْدَجَرَ، وفي التنزيل: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾، والإدغامُ بقلب الدّال زايًا، نحوُ: ازَّجَرَ دون العكس لفوات صفير الزاي. وأمّا قلبُ تاء افتعل مع الجيم دالًا كما في قوله:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

والأصلُ: اجْتَزَّ، أي: اِقْطَعْ؛ فشاذٌّ لا يقاسُ عليه، والقلبان المتقدمان على سبيل الوجوب.

القاري وهذا هو الأصحُّ والأفصحُ، وفي التَّنزيل: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

(وازْدَجَرَ) والأصلُ: ازْتَجَرَ، وفيه وجهان: البيانُ، وهي الفُصْحَى في اللُّغَة، وفي التَّنزيل: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]، ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]، والإدغامُ بقلب الدَّال زايًا، نحوُ: ازَّجَرَ دون العكس. فتدبَّرْ؛ ولعلَّه لئلا يشتبهَ باتَّجَرَ.

الجرجاني **أقول**: إذا كان فاءُ افتعل دالًا أو ذالًا أو زايًا؛ قُلبتْ تاؤه دالًا؛ لأنَّها مجهورةٌ، فتقتضي انحصارَ النَّفَس عند التَّلفُّظ بها، والتاءُ مهموسةٌ، فتقتضي عدمَ انحصاره، فوجب القلبُ ليندفعَ به المنافاةُ، وتحصلَ المجانسةُ بها.

وإنَّما قُلبتْ تاؤه دالًا؛ لقُرْبهما في المخرج، ولم تُدغمْ في التَّاء مع قربهما فيه؛ لذهاب جَهْرِها، فحينئذٍ إن كان فاؤه دالًا؛ وجب الإدغامُ، وإن كان زايًا؛ امتنع، وإن كان ذالًا؛ جاز بقلب الذَّال دالًا وبعكسه، فتقول في افتعل المأخوذ من الدَّرْء: ادَّرَأَ بالإدغام، ومن الذِّكْر: اذَّكَرَ بالإدغام وفكِّه، ومن الزَّجْر: ازْدَجَرَ بغير الإدغام.

الكيلاني ويجوز فيه أيضًا: ادَّكَرَ بالدَّال المهملة بقلب الذَّال المعجمة دالًا مهملةً، وإدغامِ الدَّال في الدَّال المهملتين، (وازْدَجَرَ) من الزَّجْر، أصله: ازْتَجَرَ، قلبت تاؤُه دالًا، فصار: ازْدَجَرَ، وهي لغةٌ، ثم قلبت الدَّالُ زاءً، وأدغمت الزَّاءُ في الزاء، فصار: ازْدَجَرَ، ولا يجوز عكسُهُ.

وهكذا الحكمُ في متصرِّفات كلِّ واحدٍ من المذكور كما تقدَّم، فلا نعيده.



ومتَى كان فاءُ افْتَعَلَ واوًا، أو ياءً، أو ثاءً؛ قُلِبتِ الواوُ والياءُ والثاءُ تاءً. ثمَّ أُدْغِمَتِ التاءُ في تاءِ افْتَعَلَ، نحوُ: اتَّقى واتَّسَرَ واتَّغَرَ.

التفتازاني ومتى كان فاءُ افتعل واوًا أو ياءً أو ثاءً قلبت فائه تاءً، فتقول في افتعل من الوَعْد اتَّعدَ ومن اليُسْرِ اِتَّسَرَ ومن الثَّغْرِ اِتَّغَرَ.

القاري وأمَّا نحوُ: ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[البقرة: ٧٢] و ﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾[التوبة: ٣٨] ؛ فمن باب التَّفاعل. وأصلُهما: تَدَارَءْتُم وتَثَاقَلْتُم، فأُبدلَ التَّاءُ دالًا في الأُولى وثاءً في الثَّانية، ثم أُدغمتْ، فاحتيج إلى همزة الوصل لتعذُّرِ الابتداء بالسَّاكن حالَ الفصل، فأُتِيَ بهمزةٍ مكسورةٍ؛ لأنَّها الأصلُ، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ﴾[النمل: ٦٦] أي: تدارك، وأمَّا ﴿الْمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١] و﴿الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]؛ فمن باب التَّفعُّل، أصلُهما: مُتَزَمِّلٌ ومُتَدَثِّرٌ، فأُبدلتْ وأُدغمتْ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾ [النمل: ٤٧] أي: تطيَّرْنا، وهذا كلّه باعتبار اتِّحاد المخرج في بعض الصور، فاقترب المخرجُ في بعضٍ آخرَ.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ من تقرَّبَ إلى الله وتبعَّد عما سواه؛ وصل إلى مقامٍ له إلى الله، كما يدلُّ عليه قوله سبحانه في الحديث القدسي: ((**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا**))[١]، وفي الحديث الأنسيّ: ((**لاَ يَزَالُ العَبْدُ يَقْرُبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أحببتهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ**)).

ثم الإدغامُ على نوعين: مماثلٌ لِ ومتقاربٌ بِ، ومثالهما في هذا المقام ومَرَامِ الكِرامِ أن يتخلَّق الإنسانُ بالخلق الرَّبانيِّ إذا وصل إلى مرتبة الكمال، وزال عنه التَّغايُرُ في حال الوِصال؛ يُعبَّرُ عنه بالإدغام والإدخال، كما قال بعضُ أرباب الحال:

أَنَـــا مَـــنْ أَهْـــوَى وَمَـــنْ أَهْـــوَى أَنَـــا ....

ويقال في سَيْرِ سلوك عالَم الملكوت، فنبت النَّاسوتُ، وينبت اللَّاهوتُ، لكنَّه منزَّهٌ عن الحلول والاتِّحاد، والاتصال والانفصال، كما يتوهَّمُه الوجوديَّةُ من أصحاب الإلحاد، وفَّقنا الله طريقَ السَّداد، والله رؤف بالعباد، وعطوفٌ بالعباد أبدَ الآباد.

[١] صحيح البخاري، ٧٥٣٦؛ مسند أحمد، ٢١٣٧٤

الجرجاني ....

الجرجاني ....



وتَلْحَقُ الفعلَ غيرَ الماضي والحالِ نونانِ للتّأكيدِ: خفيفةٌ ساكنةٌ، أو ثقيلةٌ مفتوحةٌ إلّا فيما تَخْتَصُّ به.

[نونا التأكيد]

التفتازاني (ويَلْحَقُ الفعلَ) حالَ كون الفعل (غيرَ الماضي والحال نونان للتّأكيد) ولا يلحقان الماضيَ والحالَ، قيل: لاستدعائهما الطَّلَبَ؛ والطَّالبُ إنَّما يطلبُ في العادة ما هو المراد له، فكان ذلك مقتضيًا لتأكيده؛ لأنَّ غرضَه في تحصيله، والطَّلبُ إنَّما يتوجَّهُ إلى المستقبل الغير الموجود. وقيل: لأنَّ الحاصلَ في الزَّمان الماضي لا يحتملُ التَّأكيدَ، ....

القـاري (ويَلحقُ الفعلَ) أي: يدخلُ آخرَهُ، والمرادُ به: جنسُهُ، حالَ كونه (غيرَ الماضي والحال) فيلحق فعلَ الاستقبال، (نونان للتّأكيد) لأنَّ الطَّلَب إنَّما يتوجَّهُ إلى الاستقبال لا إلى الماضي والحال. ولا يُتوهَّمْ جوازُ إلحاقهما بالمستقبل الصِّرْف، أعني: غيرَ المشوب بمعنى الطَّلَب، نحوُ: سيضربَنَّ وسوف يضربَنَّ، فإنَّهما لا يلحقان في سَعَة الكلام إلا ما فيه معنى الطَّلَب أو شبهه، وعليه جميعُ المحققين حيث قالوا: لا يلحقُ إلا مستقبلًا فيه معنى الطَّلَب كالأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنِّي والعَرْضِ والقَسَمِ؛ لكونه غالبًا على ما هو مطلوبٌ، ويشبَّه بالقسم، نحوُ: إمَّا تَفْعَلَنَّ في أنَّ "ما" زِيدَ للتَّأكيد كـ"لام القسم" في مقام التَّأبيد، وقد يلحقُ بالنَّفي تشبيها له بالنَّهي، قيل: هو قليلٌ، ومنه قول الشَّاعر:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي: لم يَعْلَمَنْ، فقُلبتِ النُّونُ ألفًا للوقف، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] و ﴿لَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، والصحيحُ: أنَّه واقعٌ كثيرٌ فصيحٌ، فهو مذهبُ أبي الفتح والزمخشريِّ، ومختارُ ابن مالكٍ، وظاهرُ قولِه تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وقولِه سبحانه: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾ [النمل: ١٨] يدلُّ عليه، ومنعه الجمهورُ إلا في تأكيدٍ أو ضرورةٍ، فقد قال سيبويهِ: يجوز في الضَّرورة: أنت تَفْعَلَنَّ.

الجرجاني قال: (ويلحقُ الفعلَ غيرَ الماضي والحال نونان للتّأكيد: خفيفةٌ ساكنةٌ، وثقيلةٌ مفتوحةٌ، إلا فيما تختصُّ به، ....

الجرجاني (وتَلحقُ الفعلَ) حالَ كونه (غير الماضي و) غير (الحال) أي: تلحقُ بآخر الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطَّلَب (نونا التَّأكيد) والمبالغةِ في الطَّلب: إحداهما (خفيفةٌ ساكنةٌ) دائمًا، (و) الأخرى (ثقيلةٌ مفتوحةٌ) في جميع الأحوال التي تدخلُ هي فيها، (إلا فيما) أي: إلا في الفعل الذي (تختصُّ) النُّونُ الثَّقيلةُ (به) أي: بذلك الفعل، أو إلا في فعلٍ يختصُّ ذلك الفعلُ بالنُّون الثَّقيلة،

التفتازاني وأمّا الحاصلُ في زمان الحال؛ فهو وإن كان محتملًا للتّأكيد بأن يخبرَ المتكلم بأنّ الحاصلَ في الحال مُتَّصِفٌ بالمبالغة والتأكيد، لكنَّه لَمّا كان موجودًا وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطّلاعُ على ضعفه وقوّته؛ اختصّ نونُ التأكيد لغير الموجود الأَوْلى بالتأكيد أي: الاستقبال، ولا يتوهَمُ جوازُ إلحاقهما بالمستقبل الصِّرْفِ من نحو: سَيَضْرِبَنَّ وسوف يَضْرِبَنّ، فإنّهما لا يلحقان في السَّعَة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه، وعليه جميعُ المحققين حيث قالوا: ولا يلحقُ إلا مستقبلا فيه معنى الطَّلَب كالأمر والنَّهْي والاستفهام والتمنِّي والعَرْضِ والقَسَمِ؛ لكونه غالبًا على ما هو المطلوب، ويُشَبَّه بالقَسَم نحو: إمَّا تَفْعَلَنَّ في أنّ "ما" للتَّأكيد كـ"لام" القسم، ولأنّه لمّا أكّد حرفُ الشرط بـ"ما" كان تأكيدُ الشرط أَوْلى.

وقد يَلْحَقُ بالنفي تشبيهًا له بالنهي، وهو قليلٌ، ومنه قولُ الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا　　شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي: ما لم يَعْلَمَنْ، قلبت النونُ ألفًا للوقف، قال اللهُ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ أي: لنسفعَنْ.

فإن قلت: لِمَ ألحقَ بالمستقبل الصرف في قوله:

رُبَّمَا أُوفَيْتُ فِي عَلَمٍ　　تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

قلت: لأنّه شبيهٌ بالنفي من حيث إنَّ "ربّما" للقلَّة، والقلةُ تناسبُ النفيَ والعدمَ، والنفيُ مشبّهٌ بالنهي. وهو مع ذلك خلافُ القياس لا يعتدُّ به، وقال سيبويه: يجوز في الضرورة: أنت تفعلنّ.

وهاتان النونان إحداهما (**خفيفةٌ ساكنةٌ**) كقولك: اِذْهَبَنْ، (و) الأخرى (**ثقيلةٌ مفتوحةٌ**) نحوُ: اِذْهَبَنّ. وفي بعض النسخ بالنصب، أي: حالَ كون إحداهما خفيفةً ساكنةً والأخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميع الأفعال، (**إلا فيما**) أي: في الفعل الذي (**تَخْتَصُّ**) النونُ الثقيلةُ (**به**) أي: بذلك الفعل. يعني: أنَّ مِنْ بين النّونين تختصُّ الثقيلةُ بهذا الفعل، أي: تنفردُ بلحوق هذا الفعلِ، كما يقال: نخصّك بالعبادة أي: لا نعبدُ غيرَك، وبهذا ظهر فسادُ ما قيل: إنَّه كان حقُّ العبارة أن يقول: إلا في الفعل الذي يختصُّ بالثقيلة. أي: لا يَعُمُّ الثقيلةَ والخفيفةَ؛ لأنَّ الثقيلةَ لا تختصُّ بفعل الاثنين وفعل جماعة النِّساء، بل يعمُّ الجميعَ.

القاري ثم هاتان النُّونان إحداهما (**خفيفةٌ ساكنةٌ**) كقولك: اِذْهَبَنْ، أي: اِذْهَبْ ألتبَّةَ، (و) ثانيهما (**ثقيلةٌ مفتوحةٌ**) نحوُ: اِذْهَبَنَّ أي: اذهبْ ألتبَّةَ التبَّةَ، وفي بعض النُّسخ بالنصب، أي: حالَ كون إحداهما خفيفةً ساكنةً والأخرى ثقيلةً مفتوحةً. في جميع الأحوال (**إلا فيما**) أي: في الفعل الذي (**يختصُّ**) النُّونُ الثَّقيلةُ من بين النُّونَيْنِ (**به**) أي: بذلك الفعل، والمعنى: فيما ينفردُ بلحوق هذا الفعل، كما يقال: نخصُّك بالعبادة، أي: لا نعبدُ غيرَكَ.



وهو فعلُ الإثنَين، وجماعةِ النساء، فهو مكسورةٌ فيهما. تقولُ: اذْهَبَانِ للاثنَينِ، واذْهَبْنَانِ للنسوة، ....

التفتازاني (وهو) أي: ما تختصُ به: (فعلُ الاثنين، و) فعل (جماعةِ النساءِ، فهي) أي: النونُ الثقيلةُ (مكسورةٌ فيه) -وفي بعض النسخ: "فيهما"- أي: في فعل الاثنين وجماعة النساء، والضميرُ في "فيه" عائدٌ إلى الفعل، ويجوز أن يكون عائدًا إلى "ما".

(فتقول: اذهبانِّ للاثنين، واذهبنانِّ للنسوة) بكسر النون فيهما تشبيهًا لها بنون التَّثنية؛ لأنَّها واقعةٌ بعد الألف مثل نون التَّثنية. وأمَّا ما أجازه يونسُ والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء باقيةً على السكون عند يونس، ومتحركةً بالكسر عند بعضٍ، وقد حُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النون؛ فلا يصلحُ للتعويل؛ لمخالفته القياسَ واستعمال الفصحاء، وهي ليست في: ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ للتأكيد، بل للتثنية، و"لا" نافية.

القاري (وهو) أي: ما يختصُّ به عن غيره، (فعلُ الاثنين) مذكَّرَيْنِ أو مؤنَّثَيْنِ، (وفعلُ جماعة النِّساء، فهي) أي: النُّونُ الثَّقيلةُ (مكسورةٌ فيه) أي: في فعل الاثنين وجماعة النِّساء، فالضَّميرُ عائدٌ إلى الفعل مع قطع النَّظَر عن العطف، وجُوِّزَ أن يكون عائدًا إلى "ما"، ولا يبعدُ أن يعود إلى ما ذُكِرَ من الفعلين. (فتقول: إذْهَبَانِّ للاثنين أو للاثنتين، وإذْهَبْنَانِّ للنِّسوة) بكسر النون فيهما تشبيهًا لها بنون التَّثنية؛ لأنَّها واقعةٌ بعد الألف مثلَ نون التثنية،

وأمَّا ما أجازه يونسُ والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النِّساء -باقيةً على السُّكون عند يونس، ونظيرُهُ قراءةُ نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ومتحرِّكةً بالكسر عند بعضٍ، وبه قال ابنُ مالكٍ ومَنْ تبِعه، وقد حُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنْ﴾ [يونس: ٨٩] في رواية ابنِ ذَكْوَانَ بتخفيف النون-، فقيل: هي الشَّديدةُ، ولكن حُذِفَ منها السَّاكنةُ تخفيفًا، فهي مخفَّفةٌ لا خفيفةٌ، فعلى هذا "لا" ناهيةٌ، والفعلُ في محلِّ جزمٍ بها، وقيل: النونُ نونُ رفعٍ، و"لا" للنَّفي، والمرادُ به النهيُ، وقيل: النفيُ على حاله، والجملةُ في محلِّ الحال، فلا إشكال، والله أعلمُ بخفيفة الأحوال، وحقيقة الأقوال.

الجرجاني وهو فعلُ الاثنين وجماعةِ النِّساء، فهي مكسورةٌ فيهما، تقول: إذْهَبَانِّ للإثنين، واذْهَبْنَانِّ للنِّسوة،

الكيلاني (وهو) أي: الفعلُ الذي يختصُّ به: (فعلُ الاثنين، و) فعلُ (جماعة النِّساء، فهي) أي: النُّونُ الثَّقيلةُ (مكسورةٌ فيه) أي: في كلِّ واحدٍ من فعل الاثنين وفعل جماعة النِّساء، (فتقول) في مثالهما: (اذْهَبَانِّ للاثنين، واذْهَبْنَانِّ للنسوةِ) بكسر النُّون الثَّقيلة فيهما، ....



فتُدْخِلُ الألفَ بعدَ نونِ جمعِ المؤنثِ، لِتَفْصِلَ بينَ النُّوناتِ، ....

التفتازاني (وتُدْخِلُ) أنت (ألفًا بعد نون جمع المؤنّث) كما تقول: اِذْهَبْنَانِّ، والأصلُ: اذْهَبْنَنّ. فأدخلتَ ألفًا بعد نون جمع المؤنث وقبل نون الثقيلة، (لتَفْصِلَ) تلك الألفُ (بين النونات) الثلاثة: نونِ جماعة النساء والمدغمةِ والمدغمِ فيها، واختصّ الألفُ لخفتها.

القاري (فتُدخلُ) أنت (ألفًا بعد نون جمع المؤنّث) وقبلَ نونِ التّثنية، فتقول: اذهبنانّ، والأصلُ: اِذْهَبْنَنَّ، فأدخلتَ ألفًا بينهما، (لتفصلَ) تلك الألفُ، أو أنت بها (بين النُّونات) وهي نونُ جماعة النّساء والمدغمةُ والمدغمُ فيها، واختصوا الألف لخفّتها، أو لشبهها بألف التّثنية، ولذا كُسرتْ نونه كنونها.

الجرجاني فتُدخلُ ألفًا بعد نون جمع المؤنّث ليفصلَ بين النُّونات).

أقول: ومنها ما تختصُّ بالمستقبل، وهو أنّه تلحقُ آخرَ الفعل الذي لم يكن ماضيًا ولا حالًا -وهو الفعلُ المستقبلُ الذي فيه معنى الطَّلَب- نونان: إحداهما: خفيفةٌ ساكنةٌ، والثّانيةُ: ثقيلةٌ مفتوحةٌ.

وإنّما لم يؤكَّدْ بهما الفعلُ الماضي؛ لأنَّ الماضيَ قد فاتَ، وتأكيدُ الفائت يمتنعُ، وكذا الحالُ؛ لأنَّ فاعلَهُ لَمَّا اشتغل بإيجاده؛ فكأنَّه موجودٌ ثابتٌ، والثَّابتُ لا يفتقرُ إلى التَّأكيد.

وإنّما يؤكَّدُ بهما الفعلُ الذي فيه معنى الطَّلَب؛ ليكون معنىً باعثًا للفاعل على الفعل، وذلك لا يكون إلا في الفعل المستقبل. وإنَّما أُلحِقَا آخرَ الفعل دون أوَّله؛ لئلا يجتمع زيادتان في أوَّله. وهما نونُ التَّأكيد وحرفُ المضارعة. وإنَّما كانت الخفيفةُ ساكنةً؛ لأنَّه مبنيٌّ، والأصلُ في المبنيّ البناءُ على السُّكون؛ لأنَّه أخفُّ. وإنَّما كانت الثَّقيلةُ مشدَّدةً متحرِّكةً مفتوحةً: أمَّا كونُها مشدَّدةً؛ فلأنَّ النونَ الثَّقيلةَ نونان أُدغمتْ إحداهما في الأخرى، وأمَّا كونُها متحرِّكةً؛ فلئلَا يلزم التقاءُ السَّاكنين على غير حدِّه؛ لأنَّ المدغمَ ساكنٌ، فلو كان المدغمُ فيه ساكنًا أيضًا؛ لَزِمَ التقاءُ السَّاكنين. وأمَّا كونُها مفتوحةً؛ فلأنَّها أخفُّ الحركات، والتَّأكيدُ بالثَّقيلة أشدُّ وأبلغُ من التَّأكيد بالخفيفة؛ لدلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى.

قوله: (إلا فيما يختصُّ به) استثناءٌ من قوله: (وثقيلة مفتوحة) في جميع المواضع إلا في فعلِ الاثنين وجماعة النِّساء، فهي مكسورةٌ فيهما تشبيهًا بنون التَّثنية؛ لوقوعها موقعَهُ بعد ألفٍ زائدةٍ. ولأنَّها لو كانت مفتوحةً فيهما لَيتوالى أربعُ فتَحاتٍ في كلِّ واحدٍ منهما؛ إذ الألفُ في كلِّ واحدٍ منهما بمنزلة الفتحتين، فتقول: اِذْهَبَانِّ في: اِذْهَبَا للاثنين، واذْهَبْنَانِّ في: اذْهَبْنَ للنِّسوة.

الكيلاني (فتُدْخِلُ) أنت (ألفًا بعد نون جمع المؤنَّث) لتفصلَ بين النُّونات، كما تقول: اذْهَبْنَانِّ. والأصلُ: اذْهَبْنَنَّ، فأَدخلتَ ألفًا بعد نون جمع المؤنَّث وقبل النُّون الثَّقيلة، (لتَفْصَلَ) تلك الألفُ (بين النُّونات) الثَّلاثة: نونِ جمع المؤنَّث، والنُّونِ المدغمة، والمدغمِ فيها.



ولا تُدْخِلُهما الخفيفةَ؛ لأنه يَلْزَمُ التقاءُ الساكنَينِ على غيرِ حدِّه، ....

التفتازاني (ولا تُدخلُهما) أي: فعلَ الاثنين وجماعةِ النساء النونَ (الخفيفةَ) لا يقال: اِضْرِبانْ واضربْنانْ؛ (لأنّه يلزم من دخولها فيهما التقاءُ الساكنين على غير حدِّه) وهما الألفُ والنونُ، وحينئذٍ لو حَرَّكْتَها لأخرجتها عن وَضْعِها؛ لأنّها لا تقبلُ الحركةَ، بدليل حذفها في نحو: اِضْرب القومَ، والأصلُ: اضربَنْ دون تحريكها، قال الشاعرُ:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي: لا تُهِينَنْ، وإلا؛ لوجب أن يقال: لا تُهِنْ؛ لأنّه نهيٌ، فحذفتَ النونَ لالتقاء السَّاكنين، ولم تُحَرِّكْ، ولو حذفتَ الألفَ من فعل الاثنين؛ لالتبس بفعل الواحد، ولو حذفتَها من فعل جماعة النساء؛ لأدَّى إلى حذف ما زيد لغرضٍ. هكذا ذكروه. ولقائلٍ أن يقول: لا نسلِّمُ أنّه يلزم من دخولها في فعل جماعة النِّساء التقاءُ السَّاكنين، وهو ظاهرٌ؛ لأنّك تقول: اضربْنَ، فلو أدخلتها وقلتَ: اضربْنَنْ؛ لا يكون من التقاء الساكنين في شيءٍ. وأشار ابنُ الحاجب إلى جوابه: بأنَّ الثقيلةَ هي الأصلُ، والخفيفةَ فرعُها، وإذا أُدخلتِ الألفُ مع الثَّقيلة؛ فتلزمُ مع الخفيفة وإن لم تجتمع النوناتُ؛ لئلا يلزم للفرع مزيّةٌ على الأصل، ألا يرى أنَّ يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء أَدْخَلَ الألفَ، وقال: اِضْرِبَانْ واضربْنَانْ دون: اضربْنَنْ؟

القاري (ولا تُدْخِلُهما) أي: فعلَ الاثنين وجماعةِ النِّساء النونَ (الخفيفةَ) خلافًا ليونسَ، فلا يقال: اِضْرِبَانْ ولا اِضْرِبْنَانْ عند غيره، (لأنّه يلزمُ) من دخولهما فيهما (التقاءُ السَّاكنين)، وهما الألفُ والنون (على غير حدِّه) أي: حدِّ جوازه، ....

الجرجاني قوله: (فتُدخلُ ألفًا بعد نون جمع المؤنّث) أي: إذا دخل نونُ الثَّقيلةِ في فعل جماعة النِّساء؛ فتُدخلُ فيه ألفًا بعد نون جمع المؤنَّث ليكون الألفُ فاصلًا بين النُّونات؛ لأنَّ الثَّقيلةَ إذا دخلتْ فيه اجتمع في جميع الصُّور ثلاثُ نوناتٍ، وفي بعضها أربعُ نوناتٍ، نحوُ: صُنَّانِّ، واجتماعُ النُّونين مُسْتَكْرَهٌ، ولهذا يُفَرُّ منه إلى الإدغام، فكيف الثَّلاث؟ فوجب إدخالُها ليفصلَ بين النُّونات. ولا يَرِدُ عليه: صونَنَّ للمذكَّر لنُدْرة اجتماعها فيه.

قال: (ولا تُدْخِلُهما الخفيفةَ؛ لأنّه يلزمُ التقاءُ السَّاكنين على غير حدِّه، ....

الكيلاني (ولا تُدْخِلُهما) أي: لا تُدخل فعلَ الاثنين وفعلَ جماعة النِّساء النُّونَ (الخفيفةَ) فلا يقال: اِذْهَبَانْ واذْهَبْنَانْ بالسُّكون فيهما، (لأنّه يلزمُ) من دخولها فيهما (التقاءُ السَّاكنين) هما الألفُ والنونُ (على غير حدِّه) وهو غيرُ جائزٍ، ....



فإن التقاءَ الساكنَينِ إنَّما يجوزُ إذا كان الأولُ حرفَ مدٍّ، والثَّانِي مُدْغَمًا نحو دَابَّةٍ.

التفتازاني وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أصالةَ الثَّقيلة إنَّما هي عند الكوفيين على ما نقل، مع أنَّ الفرعَ لا يجب أن يجريَ على الأصل في جميع الأحكام. ثم المناسبةُ المعلومةُ من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة؛ لأنَّ التَّأكيدَ في الثَّقيلة أكثرُ، فالمناسبُ أن يُعْدَلَ من الخفيفة إليها.

[إمكان التقاء الساكنين]

ولَمَّا قال: إنَّه يلزمُ التقاءُ الساكنين على غير حدّه كأنه قيل: ما حدُّه؟ ومتى يجوز؟ فقال: (**فإنَّ التقاء الساكنين إنَّما يجوزُ**) أي: لا يجوز إلا (**إذا كان الأوَّلُ**) من الساكنين (**حرفَ مَدٍّ**) وهو الألفُ والواوُ والياءُ سواكنَ، (و) كان (**الثاني**) منهما (**مدغمًا**) في حرفٍ آخرَ، (**نحوُ: دابّة**) ....

القاري (**فإنَّ التقاءَ الساكنين إنَّما يجوزُ إذا كان الأوَّلُ**) من السَّاكنين (**حرفَ مدٍّ**) وهو الألفُ والواوُ والياءُ سواكنَ، (**وكان الثَّاني منهما مدغمًا**) في حرفٍ آخرَ، (**نحوُ: دابّةٍ**)، فإنَّ الألفَ والياء ساكنان، والألفُ حرفُ مدٍّ، والثاني -وهو الباءُ الأولى- مدغمٌ في الثَّانية، وكان الأَوْلى أن يقول: حرفَ لِينٍ؛ ليدخلَ فيه: "خُوَيْصَّة" تصغير: خاصَّة؛ لأنَّ حرفَ اللِّين أعمُّ من حرف المدِّ، وكأنَّ المصنِّفَ لم يفرِّقْ بينهما.

الجرجاني **فإنَّ التقاءَ السَّاكنين إنَّما يجوزُ إذا كان الأوَّلُ حرفَ مدٍّ والثَّاني مدغمًا فيه، نحوُ دابّةٍ**.

أقول: كلُّ موضعٍ تدخلُ فيه النُّونُ الثَّقيلةُ تدخلُ فيه النُّونُ الخفيفةُ، إلا في فعل الاثنين وجماعة النِّساء، فإنَّه تدخلُ فيهما الثَّقيلةُ دون الخفيفة، ولا يقال: اذهبَانْ ولا اذهبْنَانْ بإسكان النُّون فيهما. بل بالكسر والتَّشديد؛ إذ لو دخلتْ فيهما الخفيفةُ؛ لَزِمَ أحدُ المحذورين، وهو إمَّا تحريكُ النُّون الخفيفة، أو بقاؤها على السُّكون، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لخروجه عن الوضع الأصليِّ، وهو السُّكونُ، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّه يلزمُ التقاءُ السَّاكنين على غير حدِّه، ولا يجوز حذفُ الألف؛ لأنَّه يلتبس المثنَّى بالمفرد، واجتمع[١] المِثْلان في الجمع من غير الإدغام،[٢] ولا يجوز حذفُ النُّون؛ لفوات التَّأكيد.لكنَّك تقول: امتناعُ التقاءِهما لتعذُّر التَّلفُّظ بالثَّاني كـ"اُغْزُوْا"، وههنا لم يتعذَّرْ، ....

[١] هكذا في النسخ، لكن الظاهر "يجتمع".

[٢] نحو اِذْهَبْنَنْ

الكيلاني (**فإنَّ التقاءَ السَّاكنين إنَّما يجوزُ**) أي: لا يجوز إلا (**إذا كان**) السَّاكنُ (**الأوَّلُ منهما حرفَ مدٍّ**) وهو الألفُ والواوُ والياءُ سواكنَ، (و) كان السَّاكنُ (**الثَّاني**) منهما (**مدغمًا**) في حرفٍ آخرَ: (**نحوُ: دَابَّةٍ**) فإنَّ فيه التقاءَ السَّاكنين بين الألف الذي هو حرفُ مدٍّ والباءِ الذي هو مدغمٌ في الباء الآخر، وكلَّما كان التقاءُ السَّاكنين على حدِّه؛ يجبُ إثباتُهما.

....

التفتازاني فإنَّ الألفَ والباءَ ساكنان، والألفُ حرفُ مدٍّ، والباءُ مدغمٌ، فجاز؛ لأنَّ اللسانَ يرتفعُ عنهما دفعةً واحدةً من غير كُلْفَةٍ، والمدغمُ فيه متحرِّكٌ، فيصيرُ الثاني من الساكنين كلا ساكنٍ، فلا يتحقَّقُ التقاءُ الساكنين الخالِصَيِ السكونِ، وكان الأَولى أن يقول: "حرفَ لِينٍ"؛ ليدخل فيه نحوُ: خُوَيْصَّة ودُوَيْبَّة؛ لأنَّ حرفَ اللين أعمُّ من حرف المدِّ كما سنذكره، لكنَّ المصنِّفَ رحمه الله لم يُفرِّق بينهما، وفي عبارته نظرٌ؛ لأنَّ "إنّما" تفيدُ الحصرَ كما فسّرنا، وهذا غيرُ مستقيم على ما لا يخفى، فإنَّ التقاءَ الساكنين جائزٌ في الوقف مطلقًا؛ لأنَّه محلُّ التَّخفيف، نحوُ: زَيْدْ وعَمْرْو وبَكْرْ، سلَّمنا أنَّه أراد غيرَ الوقف، لكنَّه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرّف باللام الدَّاخلة عليه همزةُ الاستفهام،

القـاري ثم قيل: "إنما" تفيدُ الحصرَ، فيَرِدُ عليه: أنَّ التقاء السَّاكنين جائزٌ في الوقف مطلقًا، سواءٌ كان على حدِّه أو لا؛ لأنَّه محلُّ التَّخفيف والاستراحة، فيقال: زَيْدْ وعَمْرْو وبَكْرْ، وكذا حالُ التَّعداد ولو وصلًا، فيقال: مِيمْ جِيمْ عَيْنْ سِينْ، وينبغي أن تُحمل عبارتُه على ما إذا التقى السَّاكنان في كلمةٍ، كما مثَّله بـ"دابَّة"، وكذا فَعَلَه جارُ الله العلَّامةُ حتى لا يَرِدَ عليه ما أجمع القراءُ في نحو: ﴿آلْآنَ﴾[يونس: ٥١] بسكون الألف واللام، ....

الجرجاني فلِمَ لا يجوزُ؟ وحده أن يكون أوَّلُ السَّاكنين حرفَ مدٍّ والثَّاني مدغمًا فيه، نحوُ: دابَّة، أصلُها: دَابِبَةٌ، حُذفتْ حركةُ الباء الأولى، وأُدغمتْ في الباء الثَّانية.

وإنَّما سوَّغوا التقاءَ السَّاكنين إذا كان الأوَّلُ حرفَ مدٍّ والثَّاني مدغمًا؛ لأنَّ حرفَ المدِّ بمنزلة الحركة؛ إذ المدُّ في الحرف بمنزلة حركة السَّاكن الثَّاني إذا كان مدغمًا يجري مجرى المتحرِّك للتَّلفُّظ بالمدغم والمدغم فيه دفعةً واحدةً، ولهذا لم يتعذَّر اللِّسانُ بالتَّلفُّظ بهما.

وسوَّغ يُونُسُ[1] النونَ الخفيفةَ في فعل الاثنين وجماعة الإناث، وذلك لأنَّ في الألف زيادةَ مدٍّ، والمدُّ يقومُ مقام الحركة، ويؤيِّدُ مذهبَ يونس: قراءةُ من قرأ: ﴿مَحْيَآيْ﴾،[2] بإسكان الياء الثَّانية، وذلك يوجِبُ التقاءَ السَّاكنين، وهما الألفُ والياءُ.

[1] يونس بن حبيب النحوي (٩٤ - ١٨٢ هـ/ ٧١٣ - ٧٩٨ م)؛ من أئمة نحاة البصرة في عصره، ومن العلماء بالشعر واللغة، أخذ يونس الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، وسمع من العرب، وروى سيبويه عنه كثيرًا، وسمع منه الكسائي والفراء، وله قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها، وكان من الطبقة الخامسة في الأدب، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء العرب وأهل البادية وليونس من الكتب التي صنفها: معاني القرآن الكريم واللغاتُ والأمثالُ والنوادرُ. (ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٢٨٥١/٦؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان٧/٢٤٤)

[2] الأنعام، ١٦٢. قال في النشر (٢٦٧/٢): ﴿وَمَحْيَآيْ﴾ أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش.

التفتازاني نحوُ: آلْحَسَنُ عندك؟ -بسكون الألف واللام-، وهذا قياسٌ مطّردٌ؛ لئلا يلتبس بالخبر، وفي التنزيل: ﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ -بسكون الألف واللام-وفي بعض القراءات: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾، و﴿لِبَعْض شَأْنِهِمْ﴾، و﴿ذِي الْعَرْش سَّبِيلًا﴾، و﴿اللَّآيْ﴾، و﴿مَحْيَآيْ وَمَمَاتِي﴾، ونحو ذلك، فلا وجهَ للحصر.

ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّ كلَّ ذلك من الشواذِّ، ومرادُه غيرُ الشواذِّ.

فإن قلتَ: فلِمَ لَمْ يَجُزْ في نحو: "فِي الدَّارِ"، و"قَالُوا ادَّارَأْنَا" مع أنَّ الأولَ حرفُ مدٍّ والثاني مدغمٌ؟

قلتُ: جوازُه مشروطٌ بذلك، ولا يلزم من وجود الشرط وجودُ المشروط، كما تقدَّمَ في أَبى يأْبى.

القاري وكذا: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و﴿وَاللَّايْ يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بسكون ياءهما عند من قرأ بهما، وكذا في بعض القراءات من السبعة، كـ﴿ذِي الْعَرْش سَّبِيلًا﴾[الإسراء: ٤٢]، و﴿مِنْ بَعْد ذَّلِكَ﴾[البقرة: ٥٢]، و﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾[النور: ٦٢] بإدغام الأوَّل من المتغايرَيْن في الثَّاني وأمثال ذلك.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يجز التقاءُ السَّاكنين في نحو: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾ [النمل: ٤٧] بإثبات الواو وصلًا. مع أنَّ الأوَّلَ حرفُ مدٍّ والثانيَ مدغمٌ؟ **قلت:** جوازُهُ مشروطٌ بذلك، ولا يلزمُ من وجود الشَّرْط هنالك وجودُ المشروط كما تقدَّمَ. والله سبحانه أعلم.

ثم إنَّ النونَ الخفيفةَ لا تقبلُ الحركةَ؛ لأنَّ سكونها بِنَائيٌّ، بخلاف نون ﴿لَمْ يَكُنِ﴾[البينة: ١]، فإنَّ سكونَها إعرابيٌّ، ولهذا تُحذف في نحو: اِضْرِبَ القومَ، والأصلُ: اِضْرِبَنْ، ولذا قال الشَّاعرُ:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي: تُهِينَنْ، وإلا لوَجَب أن يقال: لا تُهِنِ الفقيرَ؛ لأنَّه نهيٌ، فحذفت النونُ الخفيفةُ لالتقاء السَّاكنين. ولم تحرَّكْ، والمعنى: لا تفخرْ بغِناك عليه، فإنَّ الدهرَ لا يترك الفقيرَ على فقره، ولا الغنيَّ على غناه. فالرُّكوعُ كنايةٌ عن تغيُّرِ الحال بانحطاطٍ بعد الارتفاع، وقوله: "والدهر قد رفعه" جملةٌ حاليةٌ من ضمير "تركع" على حدِّ قوله: ((**كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ المَاءِ وَالطِّينِ**))[1]، وقيل: من الضَّمير، وهو غلطٌ في المَبْنَى لفساد المعنى، ولو قال الشَّاعرُ: "تُخْفَضَ" بدل "تَرْكَعَ"؛ لكان أحسنَ مبنىً وأَبْيَنَ معنىً.

[١] ما وجدنا الحديث بهذا اللفظ، والموجود في الكتب: "وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ" (سنن الترمذي، ٣٦٠٩). وقال في تحفة الأحوذي عند شرحه: وأما ما يدور على الألسنة بلفظ: كنت نبيا وآدم بين الماء والطين. فقال السخاوي لم أقف عليه بهذا اللفظ فضلا عن زيادة: وكنت نبيا ولا ماء ولا طين، وقال الحافظ ابن حجر في بعض أجوبته: إن الزيادة ضعيفة وما قبلها قوي، وقال الزركشي: لا أصل له بهذا اللفظ ولكن في الترمذي: متى كنت نبيا؟ قال: وآدم بين الروح، والجسد. قال السيوطي: وزاد العوام ولا آدم ولا ماء ولا طين ولا أصل له أيضا. انتهى ما في المرقاة. (تحفة الأحوذي، ١٠/٥٥)



وتُحْذَفُ منَ الفعلِ معهُما النونُ في الأمثلةِ الخمسةِ كما يُحذَفُ مَعَ الجازمِ.
وهي:يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ.

[أثر نوني التأكيد]

التفتازاني (ويُحذف من الفعل معهما) أي: مع النونين (النونُ التي في الأمثلة الخمسة) كما يحذف مع الجوازم (وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) لِمَا سبق من أنَّ النون التي في هذه الأمثلة علامةُ الإعراب، والفعلُ مع نون التَّأكيد يصير مبنيًا؛ لِمَا ذكرنا في نون جماعة النساء.

واعلم أنَّ قولَه هذا يوهِمُ جوازَ دخولِ كلٍّ من النونين في الأمثلة الخمسة، واثنان منها: يفعلان وتفعلان، وقد تقرر أنَّ الخفيفةَ لا تدخلهما.

القاري هذا، وقبله:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَةْ   وَالصُّبْحُ وَالمُسْيُ لَا بَقَاءَ مَعَهْ

قَدْ يَجْمَعُ المَالَ غَيْرُ آكِلِهِ   وَيَأْكُلُ المَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

(ويُحذف من الفعل معهما) أي: حالَ كون الفعل مقرونًا مع النُّونين (النونُ) التي في الأمثلة الخمسة، وهي (يَفْعَلَانِ) للغائبيْنِ، وتَفْعَلَانِ للغائبتيْنِ والمخاطبيْنِ والمخاطبتيْنِ، (ويَفْعَلُونَ) للغائبينَ، (وتَفْعَلُونَ) للمخاطبِينَ، (وتَفْعَلِينَ) للمخاطبة من أيِّ بابٍ كانت هذه الأمثلةُ ثلاثيًا أو رباعيًا، مجرَّدًا أو مزيدًا، فالمقصودُ من الأمثلة: هي وأمثالُها. وإنَّما يُحذفُ النونُ فيها؛ لِمَا تقدَّمَ من أنَّ النونَ فيها علامةُ الإعراب، والفعلُ مع نون التَّأكيد يصيرُ مبنيًّا كما ذكرنا في نون جماعة النِّساء من هذا الباب، وقد تقدَّمَ أنَّه لا معيَّةَ بين الخفيفة وفعل الاثنين، فلا يكون فيه إلا على مذهب يونسَ. والله أعلمُ بالصَّواب.

(ويُحذف) مع حذف النون (واوُ يَفْعَلُونَ) للغائبِينَ، (و) واوُ (تفعلون) للمخاطبِينَ، (وياءُ تَفْعَلِينَ) للمخاطبة؛ لأنَّ التقاءَ السَّاكنين وإن كان على حدِّه -على ما هو ظاهرُ كلام المصنِّف-، ....

الجرجاني قال: (ويُحذفُ من الفعل معهما النونُ في الأمثلة الخمسة، وهي يَفْعَلَانِ وتَفْعَلَانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ، ....

الكيلاني (ويُحذفُ) من الفعل المضارع (معهما) أي: مع النُّون الثَّقيلة والخفيفة (النُّونُ) أي: التي هي علامةُ الرَّفع (في) أواخر (الأمثلة الخمسة، وهي يَفْعَلَانِ) لتثنية المذكَّر الغائب، (وتَفْعَلَانِ) لتثنية المؤنَّث غائبًا كان أو حاضرًا، أو لتثنية المذكَّر المخاطب، (ويَفْعَلُونَ) لجمع المذكَّر الغائب، (وتَفْعَلُونَ) لجمع المذكَّر المخاطب، (وتَفْعَلِينَ) للمؤنَّثة المخاطبة.



التفتازاني وأجاب بعضهم: بأنَّه تنبيهٌ على أنَّ النونَ يُحذف من الفعل معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولها في: يفعلان وتفعلان.

وفسادُهُ يظهرُ بأدنى تأمُّلٍ؛ إذ لا أثَرَ في الكتاب من مذهب يونس.

لكن يمكن الجوابُ عنه بأن نقول: إنَّ النونَ في الأمثلة الخمسة تحذفُ مع النُّون الخفيفة والثَّقيلة، وهذا إنَّما يكون عند ثبوت المعيَّة، وأمَّا ما لا يثبتُ معه المعيَّةُ كيفعلان وتفعلان؛ فلا يكون الحذفُ ثمَّة، وقد تقدَّمَ أنَّه لا مَعِيَّةَ بين الخفيفة وفعل الاثنين، فلا يكون فيه ذلك. فافهم فإنَّه لطيفٌ. تأمل.

(ويحذف) مع حذف النون (واوُ يفعلون و) واو (تفعلون) أي: فعلِ جماعةِ الذكورِ الغائبِ والمخاطب (وياء تفعلين) أي: فعلِ الواحدةِ المخاطبةِ؛ لأنَّ التقاءَ الساكنين وإن كان على حدّه على ما ذكره المصنِّفُ، لكنَّه ثَقُلَتِ الكلمةُ واستطالتْ، وكانت الضمةُ والكسرةُ تدلّان على الواو والياء، فحُذفتا.

القـاري لكنَّه ثَقُلَت الكلمةُ واستطالتْ، وكانت الفتحةُ والكسرةُ تدلَّان على الواو والياء. فحُذِفتا، وهذا مع الثَّقيلة، وأمَّا مع الخفيفة؛ فالتقاءُ السَّاكنين على غير حدِّه، فلا إشكالَ. والقياسُ يقتضي أن لا يُحذفَ الواوُ أيضًا كالألف كما هو مذهبُ بعضهم؛ إذ كلٌّ منهما في هذه الأمثلة ضميرُ الفاعل، والفاعلُ وحده لا يُحذفُ، والتقاءُ السَّاكنين على حدِّه، لكن سبق أنَّ التقاءَ السَّاكنين لا يجب أن يجوزَ[1] عند وجود شرطه؛ لأنَّ وجودَ الشَّرط لا يلزمُ منه وجودُ المشروط.

هذا، والمعروفُ عند علماء هذا الفنِّ -بل حكى بعضُهم الاتِّفاقَ عليه- أنَّ حدَّ التقاءِ السَّاكنين: أن يكون **الأوَّلُ** حرفَ لينٍ **والثاني** مدغمًا، ويكونا في كلمةٍ، فهو ههنا ليس على حدِّه؛ لأنَّه في كلمتين: الفعلُ ونونُ التأكيد، لكنَّه اغتُفرَ في الألف وإن لم يكن على حدّه لدفع الالتباس، وإنَّ الدَّفعَ أسهلُ من الرَّفع، وكونُ وجود التقاء السَّاكنين مع الألف أخفُّ من حذف الألف؛ لأنَّ فيه انتقالًا من الأخفِّ -وهو الفتحُ- إلى الأثقل -وهو الكسرُ- [و]مع حذف الواو والياء يُنقلُ من الأثقل -وهو الضمُّ أو الكسرُ- إلى الأخفِّ -وهو الفتح-.

ففي الجملة يُحذف الواوُ والياءُ منهما ولا تَثْبتان في وقتٍ من الأوقات ....

[1] أي أن يوجد.

الجرجاني كما يُحذفُ مع الجازم واوُ يَفعَلُونَ وتَفعَلُونَ وياءُ تَفعَلِينَ، ....

الكيلاني (و) مع حذف النُّون (يُحذفُ معهما أيضًا واو يَفعَلُونَ وتَفعَلُونَ، و) يُحذفُ (ياءُ تَفعَلِينَ) فيقال بالثَّقيلة: يَفعَلُنَّ وتَفعَلُنَّ، وكذلك بالخفيفة، ....

إلّا إذا انفتحَ ما قبلَهُما نحوُ: لَا تَخْشَوُنَّ، ....

التفتازاني هذا مع الثَّقيلة، وأما مع الخفيفة؛ فالتقاءُ السّاكنين على غير حدّه، ولم تُحذفِ الألفُ من: يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحد، والقياسُ يقتضي أن لا تُحذفَ الواوُ والياءُ أيضًا كما هو مذهبُ بعضِهم؛ إذ كلٌّ منهما في هذه الأمثلة ضميرُ الفاعل، والتقاءُ السّاكنين على حدّه، لكن قد ذكرنا أنّه لا يجب أن يجوز وإن كان على حدِّه. وقيل: حدُّ التقاء الساكنين: أن يكون الأوّلُ حرفَ لين والثاني مدغمًا، ويكونا في كلمةٍ واحدةٍ، فهو هنا ليس على حدِّه؛ لأنّه في كلمتين: الفعلِ ونونِ التأكيد، لكن أُغْتُفِرَ في الألف وإن لم يكن على حدّه لدفع الالتباس وكونِه أخفّ، ولعله مرادُ المصنف، ولم يُصَرِّحْ به اكتفاءً بتمثيله بكلمةٍ واحدةٍ، أعني: دَابَّةٌ، وكذا فَعَلَ العلامةُ جارُ الله. وهذا موضعُ تأملٍ. ففي الجملة يُحذف الواوُ والياءُ (إلا إذا انْفَتَحَ ما قبلهما) فإنّهما لا يُحْذَفَان حينئذٍ؛ لعدم ما يدلُّ عليهما -أعني: الضم والكسر- بل يحّركُ الواوُ بالضمّ والياءُ بالكسر لدفع التقاء السّاكنين. (نحوُ: لا تَخْشَوُنَّ) أصلُهُ: تَخْشَيُونَ ، حذفت ضمّةُ الياء للثِقَل، ثم الياءُ لالتقاء الساكنين، فقيل: تَخْشَوْن. وأدخل "لا" الناهية، فحذفت النونُ، فقيل: لا تَخْشَوْ، فلما أُلحق نونُ التأكيد؛ التقى ساكنان: الواوُ والنون المدغمةُ، ولم يُحذف الواوُ لعدم ما يدلُّ عليه، بل حُرِّكَ بما يناسبه، وهو الضمُّ؛ لكونه أخاه، فقيل: لا تَخْشَوُنَّ، وهي نهيُ المخاطب لجماعة الذكور.

القاري (إلا إذا انفتح ما قبلهما) فإنّهما لا تُحذفان حينئذٍ؛ لعدم ما يدلُّ عليهما، أعني: الضمَّ والكسرَ، بل يُحرَّكُ الواوُ بالضمِّ والياءُ بالكسر؛ لدفع التقاء السَّاكنين؛

(نحوُ: لا تَخْشَوُنَّ) أصلُه: تَخْشَيُونَ، حذفتْ ضمَّةُ الياء للثِقَل، ثم الياءُ لالتقاء السَّاكنين، فقيل: تَخْشَوْنَ، وأُدخلَ "لا" النَّاهيةُ، فحذفت النونُ، فقيل: لا تَخْشَوْا، فلما أُلحقَ نونُ التَّأكيد التقى السَّاكنان: الواوُ والنونُ المدغمةُ، ولم يحذف الواوُ لعدم ما يدلُّ عليه، بل حُرِّكَ بما يناسبه. وهو الضمُّ؛ لكونه أختَهُ، فقيل: لا تَخْشَوُنَّ، فهي نهيُ المخاطب لجماعة الذُّكور.

الجرجاني إلا إذا انفتحَ ما قبلهما، نحوُ: لا تَخْشَوُنَّ، ....

الكيلاني (إلا إذا انفتحَ ما قبلهما) أي: ما قبل الواو والياء، فإنّهما لا يُحذفانِ حينئذٍ؛ لعدم ما يدلُّ عليهما، (نحوُ: لا تَخْشَوُنَّ) أصله: تَخْشَيُونَ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، أو حُذفتْ ضمَّةُ الياء استثقالًا عليها، فالتقى السَّاكنان، فحذف السَّاكنُ الأوّلُ، فصار: تَخْشَوْنَ، ثم دخل عليه "لا" النَّاهيةُ، فحذف النونُ، فصار: لا تَخْشَوْا، ثم دخل عليه نونُ التَّوكيد الثَّقيلةُ، فالتقى ساكنان الواوُ والنونُ المدغمةُ، فحرِّكت الواو من جنسها، وهي الضمَّةُ، فصار: لا تَخْشَوُنَّ، وهو لجمع المذكَّر المخاطب.

التفتازاني (ولا تَخْشَيِنَّ) أصلُه: تَخْشَيِينَ، حذفت كسرةُ الياء، ثم الياءُ، وأدخل "لا" الناهيةَ، وحذفت النون، فقيل: لا تَخْشَيْ، فلما ألحق نونُ التأكيد؛ التقى ساكنان: الياءُ والنونُ، ولم يحذف الياء لما مرَّ، بل حُرّك بالكسر لكونه مناسبًا له، وهي نهيُ المخاطبة.

(و﴿لَتُبلَوُنَّ﴾) أصلُه: لَتُبلَوُونَ، فأُعِلَّ إعلالَ: تَخْشَيُونَ، فقيل: لَتُبْلَوْنَ، فأدخل نونُ التأكيد، وحذفت نونُ الإعراب، وضُمتّ الواوُ كما في: لا تَخْشَوُنَّ، وهو فعل لجماعة الذكور المخاطبين مبنيًا للمفعول من البلاء، وهو التجربة.

القـاري (ولا تَخْشَيِنَّ) أصلُه: تَخْشَيِينَ، حذفت كسرةُ الياء لِثِقلها، ثم الياءُ الأولى لالتقاء السَّاكنين، فصار: تَخْشَيْنَ، وأُدخلَ "لا" النَّاهيةُ، وحذفت النونُ، فقيل: لا تَخْشَيْ، فلما لَحِقَ نونُ التَّأكيد التقى ساكنان: الياءُ والنونُ، فلم يُحذفْ لِما مَرَّ، بل حُرِّكت بالكسر لمناسبته الياءَ، وهو نهيُ المخاطبة.

(و﴿لَتُبلَوُنَّ﴾[آل عمران: ١٨٦]) أصلُه: لتُبلَوُونَ، فأُعِلَّ إعلالَ: "تَخْشَوْنَ"، فقيل: لتُبلَوْنَ، فأُدخل نونُ التَّأكيد، وحذفتْ نونُ الإعراب لتَوَالِي الأمثال، وضُمَّت الواو كما في: لا تَخْشَوُنَّ، وهو فعلُ جماعة الذُّكور المخاطبِينَ مبنيًا للمفعول من البَلَاء، وهو التجرِبةُ والامتحان.

الجرجاني ولا تَخْشَيِنَّ، و﴿لَتُبلَوُنَّ﴾[1]

[١] آل عمران، ١٨٦

الكيلاني (ولا تَخْشَيِنَّ) أصله: تَخْشَيِينَ، قلبت الياءُ الأولى ألفًا، أو حُذفتْ كسرةُ الياء، فالتقى ساكنان، فحذف السَّاكنُ الأوَّلُ، ثم دخل "لا" النَّاهيةُ، فحُذفَ النونُ، فصار: لا تَخْشَيْ، ثم دخلت عليه النُّونُ الثَّقيلةُ، فالتقى السَّاكنان هما الياءُ والنونُ المدغمةُ، فحرِّكت الياءُ من جنسها، أعني: الكسرةَ، فقيل: لا تَخْشَيِنَّ، وهو للمفردة المؤنَّثة المخاطبة.

(﴿لَتُبلَوُنَّ﴾[1]) أصله: لَتُبلَوُونَ، قلبت الواوُ الأولى ألفًا، أو حُذفتْ ضمَّتُها، ثم حُذفَ السَّاكنُ الأوَّلُ، فصار: لَتُبْلَوْنَ، ثم أدخلت النونُ الثَّقيلةُ، فحُذفتْ نونُ المضارع، فالتقى ساكنان هما الواوُ والنونُ المدغمةُ، فحرِّكت الواوُ بالضمَّة، وقيل: لَتُبْلَوُنَّ، وهو لجمع المذكَّر المخاطب مبنيًا للمفعول.

[١] آل عمران، ١٨٦



التفتازاني (و﴿إمَّا تَرَيِنَّ﴾) **أصلُه**: تَرْأَيِينَ على وزن تَفْعَلِينَ، حذفت همزتُه كما سيجيء، فقيل: تَرَيِينَ، ثم حذفت كسرةُ الياءِ، ثم الياءُ. ولك أن تقول في الجميع: قلبت الواوُ والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألفُ، وهذا أَوْلى.

وإيّاك أن تَظُنَّ أنَّ المحذوفَ واوُ الضمير وياؤُه كما ظنَّ الكواشي في تفسيره فإنه من بعض الظن، بل المحذوفُ لامُ الفعل؛ لأنه أَوْلى بالحذف من ضمير الفاعل، وهو ظاهرٌ، فقيل: تَرَيْنَ، فأدخل "إما"، وهي من حروف الشّرط، فحذفت النونُ علامةً للجزم، فصار إِمَّا تَرَيْ، فأُلحق نونُ التأكيد، وكسرَ الياءُ، ولم يحذفْ لِمَا ذكرنا في: لا تَخْشَيِنَّ، فصار: إِمَّا تَرَيِنَّ.

القاري (و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[مريم: ٢٦]) أصلُه: تَرْأَيِينَ على وزن تَفْعَلِينَ، حُذفت همزتُهُ لما سيجيءُ في المهموز من أنَّ مضارعَ "رَأَى" قد التزموا حذفَ عينه بعد نقل حركتها إلى السّاكن قبلها تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فقيل: تَرَيِينَ، ثم حُذفتْ كسرةُ الياء، ثم الياءُ لِمَا تقدَّم، فقيل: تَرَيْنَ، فأدخلَ "إما"، وهي مركّبةٌ من "إنْ" الشَّرطيّةِ و"ما" المزيدةِ للتَّأكيد في القضيَّة، فحذفت النونُ علامةَ للجزم، فأُلحقَ نونُ التَّأكيد، وكُسِرَ الياءُ ولم يُحْذَفْ لِمَا ذُكِرَ في: تَخْشَيِنَّ، فصار: إِمَّا تَرَيِنَّ.

الجرجاني و﴿إمَّا تَرَيِنَّ﴾). **أقول**: ويُحذفُ من الفعل المضارع مع دخول النُّون الخفيفة أو الثَّقيلة النونُ من أمثلة الخمسة، وهي يَفْعَلَانِ وتَفْعَلَانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ؛ لأنَّ نونَها علامةُ الإعراب، ونونُ التَّأكيد علامةُ البناء، فلو جُمِعَ بينهما؛ لَزِمَ الجمعُ بين علامتَيْهما، وهو محالٌ.

اعلم أنَّ النونَ الخفيفةَ والثَّقيلةَ تؤثِّران في الفعل المضارع إذا أُكِّدَ بهما تأثيرين: لفظًا، وهو إخراجُ الفعل المضارع من الإعراب إلى البناء، ويصيرُ الفعلُ بسبب دخولهما عليه مبنيًّا بعدَ أَنْ كان معربًا. ومعنويًّا، وهو تخصيصُ المضارع بالاستقبال بعدَ أنْ كان يصلح للحال والاستقبال. وإنما يؤثِّرُ فيه البناءَ؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، والفعلُ المضارعُ إنَّما كان معربًا بسبب مشابهته الاسمَ، ونونُ التَّأكيد -سواءٌ كان خفيفةً أو ثقيلةً- من خصائص الأفعال، فلمَّا دَخَلا على الفعل المضارع: ضَعُفَ مشابهتُهُ الاسمَ، فرجع إلى الأصل الذي هو البناءُ، فيصير مبنيًّا.

الكيلاني (و﴿إمَّا تَرَيِنَّ﴾) أصله: تَرْأَيِينَ، نقلت فتحةُ الهمزةِ إلى الرَّاء، وحُذفتِ الهمزةُ، فصار: تَرَيِينَ، ثم قُلبت الياءُ الأولى الفًا، أو حُذفتْ كسرتُها، فالتقى ساكنان، فحُذف الأولُ، فصار: تَرَيْنَ، فدخلت كلمةُ "إمَّا"، فحذفت النونُ، فصار: إمَّا تَرَيْ، ثم دخلت النُّونُ الثَّقيلةُ، فالتقى ساكنان هما الياءُ والنونُ المدغمةُ، فحركت الياءُ بالكسرة، فصار: إمَّا تَرَيِنَّ، وهو للمفردة المؤنَّثة المخاطبة.

وهذا حكمُ النُّون الثَّقيلة.

....

التفتازاني وقد أخطأ من قال: حذفت النونُ لأجل نون التَّأكيد؛ لأنَّه لا يَلْحَقُهُ قبل دخول "إما"؛ لِمَا تقدَّمَ في أول البحث، وكذا: لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَيِنَّ، بخلاف: لَتُبلَوُنَّ، فإنَّه لَحِقَه لكونه جواب القسم. وعلى هذا الخفيفةُ، نحوُ: لا تَخْشَوُنْ، ولا تَخْشَيِنْ، ولم يُقلب الواوُ والياءُ من هذه الأمثلة ألفًا؛ لأنَّ حركتَهما عارضةٌ لا اعتدادَ بها، وهذا هو السِّرُّ في عدم إعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل: لا تَخْشَاوُنْ. وقال المالكيُ: "حذفُ ياء الضَّمير بعد الفتحة لغةٌ طَائِيَّةٌ"، نحوُ: ارْضَنَّ في: ارْضَيْ، وكذا: لا تَخْشَنَّ في: لا تَخْشَيْ.

القاري وجاز لك أن تقول في الجميع: قلبت الواوُ والياءُ ألفا لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلهما، ثم حُذفت الألفُ، وهذا أَوْلى؛ لأنَّه قياسٌ مطَّرِدٌ، مع طَيِّ المسافة في المَبْنَى.

وقد أخطأ الكواشيُّ في تفسيره حيث ظنَّ أنَّ المحذوفَ واوُ الضمير وياؤه، بل المحذوفُ لامُ الفعل؛ لأنَّه أَوْلى بالحذف من ضمير الفاعل؛ لأنَّ اللَّامَ محلُّ التَّغيير؛ لكونه آخرَ الكلمة. وقد قيل: الأطرافُ محلُّ الأهداف، والفاعلُ لا يجوزُ حذفُهُ خلافًا لأهل الاعتساف، وقال ابنُ مالكٍ: حذفُ ياءِ الضَّمير بعد الفتحة لغةٌ طائيةٌ، نحوُ: اِرْضَنَّ في: اِرْضَيْ، وكذا: لا تَخْشَنَّ في: لا تَخْشَيْ.

الجرجاني ولقائلٍ أن يقول: إنَّ قولَ المصنِّف من "أنَّه تُحذفُ معهما النُّونُ في الأمثلة الخمسة" ليس بصوابٍ من وجهين:

الأوَّلُ: أنَّ النُّونين لا يدخلان معًا دفعةً واحدةً في الأمثلة الخمسة حتى يُحذفَ معهما النونُ فيها، بل يدخلُ كلُّ واحدٍ منهما عليها منفردًا، وحذفُ النُّون منها مشروطٌ بدخول أحدهما فيها لا بدخولهما معًا، وكلامُهُ يُشْعِرُ حيث قال: "ويحذفُ معهما النونُ في الأمثلة الخمسة" بأنَّ حذفَ النُّون منها مشروطٌ بدخولهما معًا، ولو قال: "ويُحذفُ مع كلِّ واحدٍ من الثَّقيلة والخفيفة النونُ في الأمثلة الخمسة؛" لكان أقربَ إلى الصَّواب.

الثَّاني: أنَّه قد ذَكر من قبلُ: "أنَّ النونَ الخفيفةَ لا تَدخلُ على فعل الاثنين وجماعة النِّساء،" وقال ههنا: "ويحذفُ معهما النونُ في الأمثلة الخمسة،" ومن جملة الأمثلة الخمسة: فعلُ الاثنين، فإذا لم تدخل الخفيفةُ على فعل الاثنين؛ فكيف تُحذفُ منه النونُ؟ فحاصلُ كلامه في الموضعين راجعٌ إلى أنَّ النونَ الخفيفةَ لا تدخل على فعل الاثنين، وأنَّ النونَ تدخلُ على فعل الاثنين، وهل هو إلا تناقضٌ بيِّنٌ لا يخفى على المتأمِّل.

ويمكن أن يجاب عن الأوَّل: بأنَّ مرادَهُ بقوله: "وتحذفُ من الفعل معهما النونُ في الأمثلة الخمسة" على سبيل البدل والمعاقبة، لا على سبيل الجمع حتى يَرِدَ عليه ما ذكرتم.

الجرجاني وعن الثَّاني: بأنَّ المصنِّفَ ذكر من قبلُ: أنَّ الخفيفةَ لا تدخلُ على فعل الاثنين على مذهب سيبويهِ، واختار ثمَّةَ مذهبه، وههنا قال: إنَّ النونَ الخفيفةَ تدخل على الأمثلة الخمسة على مذهب يونسَ، فإنَّه جَوَّزَ دخولَ نون الخفيفة في فعل الاثنين كما ذكرناه، فلا تناقُضَ. أو نقول: هذا عامٌّ خُصَّ بقوله: "ولا تدخلهما".

قوله: (ويحذف واو يفعلونَ وتفعلونَ وياءُ تفعلينَ) عطفٌ على قوله: "ويحذفُ معهما النونُ في الأمثلة الخمسة"، أي: وتحذفُ معهما النونُ من الأمثلة الخمسة ويحذفُ معهما واو يَفعلونَ وتفعلونَ وياءُ تفعلين، تجريدُ المعنى: أنه إذا دخل نونُ الخفيفةِ أو الثَّقيلةِ على جمع المذكَّر أو على الواحدة المخاطبة يُحذفُ منهما الواوُ والياءُ بشرط أن يكون ما قبل الواو مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا؛ ليدلَّ الضمَّةُ على الواو، والكسرةُ على الياء المحذوفَيْن، وإن كان القياسُ إبقاءَ الضَّمير مع نون الثَّقيلة؛ لأنَّ الأوَّلَ حرفُ مدٍّ والثَّانيَ مدغمٌ، كما بَقِيَ الألفُ في فعل الاثنين، نحوُ: اذهبانِّ، لكن لَمَّا وجب حذفُهُ مع الخفيفة؛ حُذِفَ مع الثَّقيلة طردًا للباب.

ولقائلٍ أن يقول: ولِمَ حذفوا الواوَ والياءَ من: يَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ إذا دَخَلَ عليهما نونُ الثَّقيلة، ولم تُحذفِ الألفُ من التَّثنية إذا دخل عليهما النُّونُ الثَّقيلةُ مع أنَّ السَّاكنَ الأوَّلَ حرفُ مدٍّ والثَّانيَ مدغمٌ في الجميع؟

ويمكن أن يجاب عنه بوجهين:

الأوَّلُ: إنَّما لم تُحذفِ الألفُ من التَّثنية بناءً على أنَّ في الألف زيادةَ مدٍّ دون الواو والياء، وهما وإن كانا حرفَيْ مدٍّ أيضًا، لكنَّ مَدَّهما لا يبلغ مبلغَ مدِّ الألف.

والثَّاني: أنَّه لو حُذفتِ الألفُ منها؛ لالتبس التَّثنيةُ بالمفرد، بخلاف الواو والياء، فإنَّ حَذْفَهما لا يؤدِّي إلى اللَّبس، ولا تُحذفُ نونُ التَّأكيد؛ لفوات التَّأكيد، ولعدم الدَّليل على حذفها.

هذا إذا لم يكن الفعلُ ناقصًا، نحوُ: هل يَضْرِبُنَّ في الجمع، وهل تَضْرِبِنَّ في المخاطبة، أو ناقصًا مضمومَ العين في الجمع المذكَّر، ومكسورَ العين في المخاطبة، سواءٌ كان ذلك الضمُّ والكسرُ أصليًّا، نحوُ: هل يَغْزُنَّ للجمع، وهل تَرْمِنَّ للمخاطبة، أو عارضيًّا، نحوُ: هل تَرْمُنَ للجمع، وهل تَغْزِنَّ للمخاطبة، وكيفيَّةُ النَّاقص تأتي في بابه.

قوله: (إلا إذا انفتح ما قبلها) استثناءٌ من قوله: "ويحذف واوُ يفعلون وياءُ تفعلين،" أي: ويُحذفُ واو يفعلونَ وياء تفعلينَ مع نون التَّأكيد إلا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، فإنَّه لا تُحْذَفان لعدم الدَّليل، بل تُحَرَّكَان بحركةٍ من جنسهما حذرًا عن التقاء السَّاكنين.



ويُفتَحُ آخِرُ الفعلِ إذا كان فعلَ الواحدِ والواحدةِ الغائبةِ.

التفتازاني (ويفتح) مع النونين (آخرُ الفعل إذا كان) الفعلُ (فعلَ الواحد والواحدة الغائبة) لأنّه الأصلُ لخفَّته، فالعدولُ عنه إنَّما يكون لغرضٍ، ....

القاري (ويُفتحُ) مع النُّونين (آخرُ الفعلِ) حقيقةً أو حكمًا ليشملَ نحوَ: لا تَخْشَوُنَّ ولا تخشِنَّ. فإنَّ الواوَ والياءَ ليستا آخرَ الفعل، بل كلٌّ منهما اسمٌ برأسه؛ لأنَّ الفعلَ: يَخْشى، وهما ضميرُ الفاعل، إلا أنَّ هذا الضَّميرَ كجزءٍ من الفعل، فكأنَّه آخرُ الفعل. وقيل: المرادُ بالفعل: غيرُ النَّاقص؛ إذ عُلِمَ حكمه في: لَتُبْلَوُنَّ و تَرَيِنَّ، (إذا كان) أي: الفعلُ (فعلَ الواحد) غائبًا كان أو حاضرًا، (أو الواحدةِ الغائبةِ) لأنَّ الفتحَ هو الأصلُ لخِفَّته، فالعدولُ عنه إنَّما يكون لغرضٍ عَرَضَ في علَّته، ....

الجرجاني هذا إذا كان الفعلُ ناقصًا مفتوحَ العين، نحوُ: "لا تَخْشَوُنَّ"، **أصلُه**: تَخْشَيُون، فقلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى السَّاكنان، وهما الألفُ والواوُ، ثم حُذفتِ الألفُ لدلالة الفتحة عليها، ثم حُذِفَ نون الإعرابِ لـ"لا" الناهية، ثم أُكِّدَ بنونه، فالتقى السَّاكنان، وهما النونُ والواوُ. فضُمَّتِ الواوُ للسَّاكنَيْن، ولم يُحذفْ لعدم الدَّليل، و"لا تَخْشَيِنَّ" للمخاطبة، **وأصلُه**: تخْشَيِينَ. فقلبت الياءُ الأولى ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى السَّاكنان، وهما الألفُ والياءُ. فحُذفت الألفُ لدلالة الفتحة عليها، ثم نونُ الإعراب، ثم أُكِّدَ بنونه، فالتقى السَّاكنان، وهما النونُ والياءُ. فكُسرتِ الياءُ للسَّاكنين، و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ للجمع، **أصلُه**: لَتُبْلَوُونَ، فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ"تَخْشَوُنَ"، وفَصَلَه لكونه واويًا. قوله: (﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾) للمخاطبة، **أصلُه**: تَرْأَيِينَ على وزن تَفْعَلِينَ، فنقلتْ حركةُ الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزةُ تخفيفًا، فصار: تَرَيِينَ، فقلبت الياءُ الأولى ألفًا، فحذفت الألفُ للسَّاكنين، فصار تَرَيْنَ، فزِيدَ "إنْ" للشَّرط، وحُذفَ نونُ الإعراب للجزم، فصار: إنْ تَرَيْ، ثم زيدتْ "ما"، فصار: إنْ مَا تَرَيْ، فقلبت النونُ ميمًا وأُدغمتْ، ثم أُكِّدَ بنونه، فالتقى ساكنان، وهما الياءُ والنونُ، ثم كُسرتِ الياءُ للسَّاكنين، فصار: فَإِمَّا تَرَيِنَّ.

وإنَّما أَوْرَدَ المصنِّفُ للمخاطبة مثالين لأمرين: أحدهما: أنَّ سقوطَ النون من تَخْشَيِنَّ بسبب دخول نون التَّأكيد، وسقوطَ نون الإعراب من فَإِمَّا تَرَيِنَّ بسبب دخول كلمة "إما" التي هي حرفُ الشَّرْط. والآخرُ: أنَّ تَخْشَيِنَّ معتلُّ اللام غير المهموز، و تَرَيِنَّ معتلُّ اللَّام المهموزُ، فأراد لكلِّ واحدٍ منهما مثالًا لتنبيه المبتدئ على أنَّ حُكْمَهما واحدٌ.

قال: (**ويُفتحُ آخرُ الفعل إذا كان فعلَ الواحد والواحدة الغائبة**).

الكيلاني (ويُفتحُ) مع النُّون الثَّقيلة والخفيفة (**آخرُ الفعل إذا كان**) ذلك الفعلُ (**فعلَ الواحد**) نحوُ: لَيَنْصُرَنَّ ولأَنْصُرَنَّ ولتَنْصُرَنَّ بفتح الرَّاء، (و) فعلَ (**الواحدة الغائبة**) نحوُ: لتَنْصُرِنَّ، ....



ويُضمُّ إذا كان فعلَ جماعةِ الذكورِ. ويُكسَرُ إذا كان فعلَ الواحدةِ المخاطبةِ.

التفتازاني (ويُضَـمُّ) آخرُ الفعل (إذا كان) الفعلُ (فعلَ جماعة الذُّكور) ليدلَّ الضمُّ على الواو المحذوفة، (ويكسـرُ) آخرُ الفعل (إذا كان) الفعلُ (فعلَ الواحدةِ المخاطبةِ) ليدلَّ الكسرُ على الياء المحذوفة.

القاري (ويُضَمُّ) أي: آخرُ الفعل (اذا كان) أي: الفعلُ (فعلَ جماعةِ الذكورِ) ليدلَّ الضمُّ على الواو المحذوفة، (ويُكسر) أي: آخر الفعل (إذا كان) أي: الفعل (فعلَ الواحدة المخاطبة) ليدلَّ الكسرةُ على الياء المحذوفة. ....

الجرجاني **أقول**: متى دخل نونُ الثَّقيلة أو الخفيفة على الفعل من المفردات الخمسة من مفرد المتكلِّم وجمعه والمخاطب والغائب والغائبة يفتحُ آخرُها؛ لأنَّه لو لم يُفتحْ، فلا يخلو من أن يُسكَّنَ أو يُضَمَّ أو يُكسَرَ، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التقاء السَّاكنين، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّه يلتبس الواحد المذكَّرُ بالجمع، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّه يلتبسُ الواحدُ المذكَّرُ أو الواحدةُ الغائبةُ بالواحدة المخاطبة، ولأنَّ نونَ التَّأكيد كلمةٌ برأسها انضمَّ إلى كلمةٍ أخرى، ومن عادتهم أنَّهم إذا ركَّبوا كلمةً مع كلمةٍ أخرى؛ فتحوا آخرَ الكلمة الأولى، نحوُ: خَمْسَةَ عشرَ، ولأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات.

قال: (**ويُضَـمُّ إذا كان فعلَ جماعة الذُّكور**).

أقول: ويُضَمُّ آخرُ الفعل إذا كان الفعلُ فعلَ جماعة الذُّكور؛ لأنَّه لو لم يُضَمَّ، فلا يخلو من أن يسكَّنَ أو يفتحَ أو يكسرَ، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لالتقاء السَّاكنين، ولا إلى الثَّاني؛ لالتباس فعل جماعة الذُّكور بفعل الواحد والواحدة الغائبة، ولا إلى الثَّالث؛ لالتباس فعل جماعة الذُّكور بفعل الواحدة المخاطبة. أو نقول: إنَّما يُضَمُّ آخرُ الفعل؛ ليدلَّ على أنَّ المحذوفَ واوٌ.

قال: (**ويُكْسَرُ إذا كان فعلَ الواحدة المخاطبة**).

أقول: ويُكسرُ آخرُ الفعل إذا كان الفعلُ فعلَ الواحدة المخاطبة؛ لأنَّه لو لم يُكسرْ، فلا يخلو من أن يسكَّنَ أو يفتحَ أو يضمَّ، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لالتقاء السَّاكنين، ولا إلى الثَّاني؛ لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل الواحد والواحدة الغائبة، ولا إلى الثَّالث؛ لالتباس فعلِ الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذُّكور. أو نقول: إنَّما كُسِرَ آخرُ فعل الواحدة المخاطبة؛ لتدلَّ الكسرةُ على الياء المحذوفة.

الكيلاني (ويُضمُّ) آخرُ الفعل (إذا كان) الفعلُ (فعلَ جماعة الذُّكور) غائبًا كان أو مخاطبًا، نحوُ: لَيَنْصُرُنَّ بضمِّ الراء، (ويُكسرُ) آخرُ الفعل (إذا كان فعلَ الواحدة المخاطبة) نحوُ: لتَنْصُرِنَّ، ....



فتقولُ في أمرِ الغائبِ مؤكِّدًا بالنون الثقيلة: لِيَنصُرَنَّ لِيَنصُرَانِّ لِيَنصُرُنَّ، لِتَنصُرَنَّ لِتَنصُرَانِّ لِيَنصُرْنَانِّ. وبالخفيفة: لِيَنصُرَنْ لِيَنصُرُنْ لِتَنصُرَنْ.

التفتازاني وكان الأَوْلى أن يقول: ما قبل النون بدل: "آخر الفعل"؛ ليشملَ نحوَ: لا تَخْشَوُنَّ، ولا تَخْشَيِنَّ، فإنَّ الواوَ والياءَ ليستا آخرَ الفعل، بل كلٌّ منهما اسمٌ برأسه؛ لأنَّ الفعلَ: تَخْشَى، وهما ضميرُ الفاعل.

والجوابُ: أنَّ هذا الضَّميرَ كجزءٍ من الفعل، فكأنَّه آخرُ الفعل.

قيل: الغرضُ: بيانُ آخر الفعل غير النَّاقص؛ لأنَّ النَّاقصَ قد عُلِمَ حُكْمُهُ في: لا تَخْشَوُنَّ، ولا تَخْشَيِنَّ.

(**فتقول في أمر الغائب مؤكِّدًا بالنون الثَّقيلة: لِيَنْصُرَنَّ**) بالفتح؛ لكونه فعلَ الواحد، (**لِيَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرُنَّ**) بالضمِّ لكونه فعلَ جماعة الذُّكور، أصلُه: لينصرُونَّ، حذفت الواو لالتقاء السَّاكنين، (**لِتَنْصُرَنَّ**) بالفتح أيضًا؛ لأنه فعلُ الواحدة الغائبة، (**لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ. وبالخفيفة: لِيَنْصُرَنْ**) بالفتح، (**لِيَنْصُرُنْ**) بالضمِّ، (**لِتَنْصُرَنْ**) بالفتح لِمَا عُلم. وتَرك البواقي؛ لأنَّ الخفيفةَ لا تدخلها.

القاري (**فتقول في أمر الغائب مؤكِّدًا**) بكسر الكاف ويجوز فتحه (**بالنُّون الثَّقيلة: لينصرَنَّ**) بالفتحة لكونه فعلَ الواحد، (**لينصرانِّ، لينصرُنَّ**) بالضمِّ؛ لكونه فعلَ جماعة الذكور، أصلُه: لينصرُونَّ، حذفت الواوُ لالتقاء السَّاكنين، (**لتنصرَنَّ**) بالفتح أيضًا؛ لأنَّه فعلُ الواحدة الغائبة، (**لتنصرانِّ، لينصرنانِّ**) كما مرَّ. (**وبالخفيفة: لينصرَنْ**) بالفتح، (**لينصرُنْ**) بالضمِّ، (**لتنصرَنْ**) بالفتح لما عُلِمَ. وتَرَكَ البواقيَ؛ لأنَّ الخفيفةَ لا تدخلها.

الجرجاني إذا عرفتَ كيفيَّة الإلحاق وكيفيَّة الملحق به؛ فتقول في أمر الغائب مؤكِّدًا بالنُّون الثَّقيلة: لِيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ، وبالخفيفة: لِيَنْصُرَنْ، لِيَنْصُرُنْ، لِتَنْصُرَنْ. وفي أمر الحاضر مؤكِّدًا بالنُّون الثَّقيلة: انْصُرَنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرُنَّ، انْصُرِنَّ، انْصُرَانِّ، انصرْنَانِّ، وبالخفيفة: انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ، وقِسْ على هذا نظائرَهُ من نحو: لِيَضْرِبَنَّ واضْرِبَنَّ؛ إذ الحكمُ لم يختلفْ باختلاف الأبواب.

الكيلاني (**فتقول في أمر الغائب**) حالَ كونه (**مؤكِّدًا بالنُّون الثَّقيلة**) نحوُ: (**لِيَنْصُرَنَّ**) بفتح الرَّاء؛ لكونه فعلَ الواحد، أصله: لِيَنْصُرْ بسكونها، (**لِيَنْصُرَانِّ**) أصلُه: لِيَنْصُرَا، (**لِيَنْصُرُنَّ**) أصله: لِيَنْصُرُوا، (**لِتَنْصُرِنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ**) أصله: لِيَنْصُرْنَ، فدخل عليه نونُ التَّأكيد، فصار: لِيَنْصُرْنَنَّ، فأدخلَ الألفُ بين نون جمع المؤنَّث ونون التَّأكيد لِمَا تقدَّم، فصار: لِيَنْصُرْنَانِّ. (و) تقول في أمر الغائب مؤكِّدًا (**بالخفيفة: لِيَنْصُرَنْ**) بفتح الراء، (**لِيَنْصُرُنْ**) بضم الراء، (**لِتَنْصُرَنْ**) ولا تُدخلُ الخفيفةَ من أمثلة أمر الغائب في غير هذه الثَّلاثة كما عرفتَ سابقًا.



وفي أمرِ الحاضرِ مؤكِّدًا بالنون الثقيلة: انْصُرَنَّ انْصُرَانِّ انْصُرُنَّ، انْصُرِنَّ انْصُرَانِّ انْصُرْنَانِّ. وبالخفيفة: انْصُرَنْ انْصُرُنْ انْصُرِنْ، وقس على هذا نظائرَه.

التفتازاني (و) تقول (في أمر الحاضر مؤكِّدًا بالنون الثقيلة: انْصُرَنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرُنَّ، انْصُرِنَّ) بالكسر؛ لأنَّه فعلُ الواحدة المخاطبة، (انْصُرَانِّ، انْصُرْنَانِّ. وبالخفيفة: انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ. وقِسْ على هذا نظائرَهُ) أي: نظائرَ كلٍّ من: لِيَنْصُرَنَّ وانْصُرَنَّ... إلخ من نحو: اِضْرِبَنَّ، واعْلَمَنَّ، ولِيَضْرِبَنَّ، ولِيَعْلَمَنَّ، وغيرِ ذلك إلى سائر الأفعال والأمثلة.

القاري (و تقول في أمر الحاضر مؤكِّدًا)، وفي نسخة: "المؤكد". (بالثقيلة: انْصُرَنَّ) بالفتح؛ لأنه فعلُ الواحد، (انصرانِّ، انصرُنَّ) بالضمّ؛ لأنَّه فعلُ جماعة الذُّكور، (انصرِنَّ) بالكسر؛ لأنَّه فعلُ الواحدة المخاطبة، (انصرانِّ، انصرنانِّ) لجمع الإناث، وبالخفيفة: (انصرَنْ، انصرُنْ، انصرِنْ، وقِسْ على هذا نظائرَه) أي: أشباهَ كلٍّ من: لينصرنَّ وانصرنَّ إلى آخرهما من نحو: ليضربَنَّ وليعلمَنَّ وغيرِ ذلك إلى سائر الأفعال والأمثلة التي توجد هنالك.

الجرجاني ....

الكيلاني (و) تقول (في أمر الحاضر) أي: المخاطب (مؤكِّدًا بالثَّقيلة: انْصُرَنَّ) بفتح الراء، أصله: انْصُرْ بسكونها، (انْصُرَانِّ) أصله: انْصُرَا، (انْصُرُنَّ) بضم الرَّاء مع حذف الواو؛ إذ أصله: انْصُرُوا، (انْصُرِنَّ) بكسر الراء؛ لكونه فعلَ الواحدة المخاطبة مع حذف الياء؛ إذ أصله: انْصُرِي، (انْصُرَانِّ) أصله: انْصُرَا، (انْصُرْنَانِّ) أصله: انْصُرْنَ، ففُعِلَ به ما سَمِعْتَه، فصار: انْصُرْنانِّ.

(و) تقول في أمر المخاطب مؤكِّدًا (بالخفيفة: انْصُرَنْ) بفتح الراء، (انْصُرُنْ) بضمِّ الراء، (انْصُرِنْ) بكسر الراء، كلُّ ذلك معلومٌ مما تقدَّم، لكن كُلَّما تكرَّرَ تقرَّرَ.

(وقِسْ على هذا) المذكور (نظائرَهُ) أي: نظائرَ كلِّ ما ذُكِرَ في أمر الغائب وأمر المخاطب، نحوُ: لِيَضْرِبَنَّ، لِيَضْرِبَانِّ، لِيَضْرِبُنَّ، إلى آخره، واضْرِبَنَّ، واضْرِبَانِّ، اضْرِبُنَّ... إلخ وغيرِ ذلك.



وأمّا اسمُ الفاعلِ والمفعولِ منَ الثلاثيّ المجردِ، فالأكثرُ أنْ يجيءَ اسمُ الفاعلِ منه على وزنِ فَاعِلٍ. تقولُ: نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ... إلى آخره.

[اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد]

التفتازاني (وأما اسمُ الفاعل والمفعولِ من الثلاثيّ المجرّد؛ فالأكثرُ أن يجيءَ اسمُ الفاعل منه على فاعِلٍ، تقولُ: نَاصِرٌ) للواحد، (ناصِرَان) للاثنين حالَ الرفع، وناصرَيْن حال النصب والجرِ، (نَاصِرُونَ) لجماعة الذكور في الرَّفع، ونَاصِرِينَ في النصب والجرّ، وذلك لأنّهم لمّا جعلوا إعرابهما بالحروف، ....

القاري (وأمّا اسمُ الفاعل والمفعول من الثُّلاثيّ المجرّد) احترازٌ من الرُّباعيّ ومن الثُّلاثيّ المزيد فيه لِمَا سيأتي حكمُها، (فالأكثرُ) استعمالًا أن يجيءَ (اسمُ الفاعل منه) أي: من الثُّلاثيّ المجرّد (على فَاعِلٍ، تقول: نَاصِرٌ) للواحد، (نَاصِرَانِ) للاثنين حالَ الرفع، وناصِرَيْن حال النَّصب والجرّ، (ناصِرُونَ) لجماعة الذكور في الرفع، (وناصرِينَ) في غيره، وفتحوا ما قبل الياء في المثنّى وكسروه في الجمع، وفتحوا النون في الجمع وكسروه في المثنّى فرقًا بينهما، لا سيّما في نحو: ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]. (ناصرةٌ) للواحدة، (ناصِرَتَانِ) للاثنتين، (نَاصِرَاتٌ) لجماعة الإناث، (ونَوَاصِرُ) لها أيضًا، إلا أنَّ الأوّلَ جمعٌ سالمٌ، والثاني مكسَّرٌ.

الجرجاني قال: (وأمّا اسمُ الفاعل والمفعول من الثلاثيّ المجرّد؛ فالأكثرُ أن يجيء اسمُ الفاعل منه على وزن فَاعِلٍ، تقولُ: نَاصِرٌ، ناصِرَانِ، ناصِرُونَ، ناصِرَةٌ، ناصِرَتَانِ، ناصِرَاتٌ، ونَوَاصِرُ).

أقول: لَمّا فرغ من بيان الأفعال؛ شرع في بيان كيفيّة بناء اسم الفاعل والمفعول؛ لأنَّ اسمَ الفاعل صفةٌ لمن صدر منه الفعلُ، واسم المفعول صفةٌ لمن وقع عليه الفعلُ، فيُحتاج إلى بيانهما.

الكيلاني ولَمَّا كان من الأمثلة المختلفة اسمُ الفاعل واسمُ المفعول تعرَّضَ لهما بقوله: (وأمّا اسمُ الفاعل و) اسمُ (المفعول من الثُّلاثيّ المجرّد؛ فالأكثرُ أن يجيء اسمُ الفاعل منه) أي: من الثُّلاثيّ المجرَّد (على وزن فَاعِلٍ) ولهذا سُمِّي باسم الفاعل، وهو مشتقٌّ من المضارع المبنيّ للفاعل لازمًا كان أو متعدِّيًا، والقاعدةُ في بنائه منه: أن يُحذَفَ منه حرفُ المضارعة، ويحرَّكَ ما بعده بالفتحة، ويُبتدأَ بها، وأن يُزادَ ألفٌ بين فاء فعلِه وبين عين فعله، ويُكسرَ ما قبل آخره إن لم يكن مكسورًا، (تقول) في اسم الفاعل إذا بَنَيْتَه من يَنْصُرُ مثلًا: (نَاصِرٌ) للمفرد المذكَّر، ويستوي فيه الغائبُ والحاضرُ والمتكلِّمُ، وكذلك في غيره. تأمَّل. (نَاصِرَانِ) لمثنَّاه، (نَاصِرُونَ) لجمعه، (نَاصِرَةٌ) للمفردة المؤنَّثة، (نَاصِرَتَانِ) لمثنّاها، (نَاصِرَاتٌ) لجمعها، (نَوَاصِرُ) أيضًا لجمعها.

التفتازاني وكان الحروفُ ثلاثةً أعني: الواوَ والألفَ والياءَ؛ جعلوا رَفْعَ المثنى بالألف لخفَّتها، -والمثنى مقدَّمٌ-، ورَفْعَ الجمع بالواو لمناسبته الضمَّة، ثم جعلوا جرَّ المثنَّى والمجموع بالياء، وفتحوا ما قبل الياء في المثنَّى وكَسَرُوه في الجمع فرقًا بينهما، ولَمَّا رأوا أنَّه يُفتح في بعض الصور في الجمع أيضًا نحوُ: مُصْطَفَيْنَ؛ فتحوا النونَ في الجمع، وكسروه في المثنى، ثم جعلوا النصبَ فيهما تابعةً للجرِّ. (ناصرةٌ) للواحدة، (ناصرتان) للمثنَّى، (ناصراتٌ) لجماعة الإناث، (ونَوَاصِرُ) أيضًا لها.

الجرجاني وإنَّما قدَّم اسمَ الفاعل على اسم المفعول لأمرين: أحدهما: أنَّ الفاعلَ أصلٌ بالنِّسبة إلى المفعول، فلذا قُدِّمَ اسمُ الفاعل. الثَّاني: أنَّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم؛ لأنَّه يعمل عملَهُ، واسم المفعول بمنزلةِ فعل ما لم يسمَّ فاعله، فكما أنَّ الفعلَ السعلوم أصلٌ بالنِّسبة إلى فعل ما لم يسمَّ فاعلُه؛ فكذا اسمُ الفاعل أصلٌ بالنِّسبة إلى المفعول. وهو ما اشتُقَّ من يَفعلُ لمن قام به الفعلُ بمعنى الحدوث، وهو إمَّا مأخوذٌ من الثلاثيِّ المجرَّد أو غيره، فأمَّا المأخوذُ من المجرَّد؛ فالأكثرُ أن يجيءَ اسمُ الفاعل من المضارع المعلوم[1] على وزن فاعِلٍ، وكيفيَّةُ أخذِه منه بأن يُحذَفَ حرفُ المضارعة منه، ويُزادَ ألفٌ بين الفاء والعين، ويُكسرَ ما قبل الآخر. أمَّا حذفُ حرف المضارعة؛ فلِتزولَ صيغتُهُ. وأمَّا الزِّيادةُ؛ فلئلا يلتبسَ بالماضي، فأمَّا الألفُ؛ فلأنَّها تستلزمُ الثِّقَل، والألف أخفُّ الحركات، وأمَّا بين الفاء والعين؛ فلأنَّه لو زِيدَ في الأوَّل؛ لَزِمَ الابتداءُ بالسَّاكن، ولو حُرِّكَ لخرج عن حقيقة وضع الأصليِّ؛ إذ وضعُ الألف على السُّكون، وعلى تقدير كونها متحرِّكًا، فلا يخلو من أن يكون مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، لا سبيل إلى الأوَّل؛ لالتباسه بالمضارع المتكلِّم، ولا إلى الثَّاني؛ لالتباسه بالأمر، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّه لو كُسِرَ؛ لزم الخروجُ من الكسرة الثَّقيل إلى الضمَّة الأثقل، ولو زِيدَ في الآخرِ؛ لالتبس بالمثنَّى، ولو زيد قبل الآخر؛ لالتبس بالمصدر، نحوُ: ذَهَابٍ. وأما كسرةُ ما قبل الآخر؛ فلأنَّه لو لم تُكسرْ، فلا يخلو من أن يفتحَ أو يضمَّ، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّه لو فُتِحَ؛ لالتبس اسمُ الفاعل بماضِ المفاعلة، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّه لو ضُمَّ؛ لكان مستثقلًا. لكنَّكَ تقول: فحينئذٍ يلتبسُ بأمر المفاعلة، نحوُ: قَاتِلْ. فإذا عملتَ هكذا في: يَنْصُرُ يحصل: ناصِرٌ على وزن فاعِلٍ، فتقول: ناصِرٌ، ناصِرَانِ، ناصِرُونَ، ناصِرَةٌ، ناصِرَتَانِ، ناصِرَاتٌ في جمع ناصِرَة جمعُ المؤنَّث السَّالم، ونواصِرُ في جمعها جمعُ التَّكسير على صيغة منتهى الجموع؛ إذ الفاعلةُ يُجمعُ على فواعلَ، كضَارِبَةٍ على ضوارِبَ، ونائمةٍ على نوائِمَ، وقائمةٍ على قوائِمَ. ويجوز أن يكون نواصِرُ جمعَ ناصِرٍ على غير القياس؛ إذ الفاعلُ إذا كان صفةً لمن يفعلُ يُجمعُ على فواعل على الشُّذوذ، نحوُ: فَوَارِس ونَوَاكِس في جمع فارِسٍ وناكِسٍ.

[1] وقال بعضهم -وممن قال بذلك صاحب متن المقصود-: هو مأخوذ من الماضي، لكون الماضي أصلا بالنسبة للمضارع، ولقلة التصرف في أخذه منه بخلاف المضارع.

واسمُ المفعولِ منه على وزنِ مَفعُولٍ. تقولُ: مَنصُورٌ مَنصُورَانِ مَنصُورُونَ، مَنصُورَةٌ مَنصُورَتَانِ مَنصُورَاتٌ، ومَنَاصِرُ.

التفتازاني (والأكثرُ أن يجيء اسمُ المفعول منه على مفعولٍ، تقول: منصورٌ، منصوران، منصورون، منصورةٌ، منصورتان، منصوراتٌ ومَنَاصِرُ) وإنَّما قال: "الأكثرُ"؛ لأنَّهما قد يكونان على غير فاعلٍ ومفعولٍ، نحوُ: ضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ، ومِضْرَابٍ، وعَلِيمٍ، وحَذِرٍ في اسم الفاعل، ونحوُ: قَتِيلٍ وحَلُوبٍ في اسم المفعول، وكذا الصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل عند أهل هذه الصَّنعة.

القاري (واسمُ المفعول) أي: والأكثرُ (أن يجيء على مَفعُولٍ، تقول: منصورٌ، منصورانِ، منصورونَ، منصورةٌ، منصورتان، منصوراتٌ) وفي نسخةٍ زيادةُ: "ومناصر" جمعٌ مكسَّرٌ لمنصورٍ. وإنَّما قال: "الأكثرُ" فيهما؛ لأنَّهما قد يكونان على غير فاعِلٍ ومفعولٍ، نحوُ: ضرَّابٍ وضَرُوبٍ ومِضْرَابٍ وعَلِيمٍ وحَذِرٍ في اسم الفاعل، ونحوُ: قَتِيلٍ وحَلُوبٍ في اسم المفعول، وكذا الصَّفةُ المشبَّهةُ باسم فاعل عند أهل هذه الصَّنعة، وأمَّا عند النَّحويين؛ **فالنَّوعُ الأوَّلُ** مشهورٌ بأمثلة المبالغة، **والثَّاني** -وهو الفعيلُ بمعنى الفاعل أو المفعولِ كما سيأتي- خارجان عن اسمي الفاعل والمفعول، وأمَّا الصِّفةُ المشبَّهةُ؛ فالأمرُ فيها أظهرُ. فتدبَّرْ.

الجرجاني وإنَّما قال: (فالأكثرُ أن يجيء اسمُ الفاعل من الثلاثيِّ المجرَّد على وزن فاعِلٍ)؛ لأنَّه قد يجيءُ اسمُ الفاعل من الثُّلاثيِّ المجرَّد على وزن فَعَّالٍ وفَعُولٍ وفَعِيلٍ وفَعِلٍ للمبالغة، نحوُ: غَفَّار، وغَفُور، ورحيم، وكَرِيم، وحَذِر. قال: (وأما اسمُ المفعول منه على وزن مفعولٍ، تقول: مَنصُورٌ، منصورانِ، منصورونَ، منصورةٌ، منصورتانِ، منصوراتٌ، ومناصِرُ). **أقول**: والأكثرُ أن يجيء اسمُ المفعول من المضارع المجهول على وزن مفعولٍ، وكيفيَّةُ أخذه منه بأن يُحذفَ منه حرفُ المضارعة كما مرَّ، وتزادَ ميمٌ مفتوحةٌ في موضعه، ويُضمَّ ما قبل الآخر، ثم تُشبَعَ ليتولَّدَ منه الواوُ. أمَّا الزِّيادةُ؛ فلئلا يلزمَ الابتداءُ بالسَّاكن. وأمَّا الميمُ؛ فلِشبهِه بالواو في الشَّفَويَّة مع تعذُّرِ زيادة حرف المدِّ. وأمَّا فتحُه؛ فللخفَّة. وأمَّا ضمُّ ما قبل الآخر؛ فلئلا يلتبسَ باسم المكان كمَقْتَل. وأمَّا إشباعُهُ؛ فلعدم مَفْعُلٍ غيرَ مَكْرُمٍ ومَعُونٍ.

الكيلاني (و) الأكثرُ (أن يجيءَ اسمُ المفعول منه) أي: من الثُّلاثيِّ المجرَّد (على وزن مَفعُولٍ) ولهذا سمِّي باسم المفعول، وهو مشتقٌّ من المضارع المبنيِّ للمفعول، فلا يُبْنَى من الفعل اللَّازم إلا إذا عُدِّي بحرف الجر كما يجيءُ، والقاعدةُ في بنائه منه: أن تَحْذِفَ منه حرفَ المضارعة، وتَضَعَ موضعَ حرف المضارعة الميمَ المفتوحةَ، وتضمَّ عينَ فعله، ثم تُشبِعَ تلك الضَّمَّةَ، فيَحْدُثَ منه واوٌ، (تقول) في اسم المفعول إذا بَنَيْتَه من يُنْصَرُ مبنيًّا للمفعول: (مَنْصُورٌ) للمفرد المذكَّر، (مَنْصُورَانِ) لمثنَّاه، (مَنْصُورُونَ) لجمعه، (مَنْصُورَةٌ) للمفردة المؤنَّثة، (مَنْصُورَتَانِ) لمثنَّاها، (مَنْصُورَاتٌ) لجمعها.



وتقولُ في اللازمِ: مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ، مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ. فتُثَنِّي، وتَجْمَعُ، وتُذَكِّرُ، وتُؤَنِّثُ الضميرَ فيما يتعدَّى بحرفِ الجرِّ، لا اسمَ المفعولِ.

التفتازاني (وتقول): رجلٌ (ممرورٌ به) ورجلان (ممرورٌ بهما) ورجالٌ (ممرورٌ بهم) وامرأةٌ (ممرورٌ بها) وامرأتان (ممرورٌ بهما)، ونساءٌ (ممرورٌ بهنَّ) ممرورٌ بكَ ممرورٌ بكما ممرورٌ بكم ممرورٌ بكِ ممرورٌ بكما ممرورٌ بكنَّ ممرورٌ بي ممرورٌ بنا أي: لا تَبني اسمَ المفعول من اللازم إلا بعد أنْ تُعَدِّيَه؛ إذ ليس له مفعولٌ.

(فتُثَنِّي) أنت (وتَجمعُ، وتُذكِّر وتُؤنِّثُ الضميرَ فيما) أي: في اسم المفعول الذي (يتعدّى بحرف الجرّ، لا اسمَ المفعول) فلا تقول: ممروران بهما، ولا ممرورون بهم، ولا ممرورةٌ بها، ....

القاري (وتقول): رجلٌ (ممرورٌ به)، ورجلان (ممرورٌ بهما)، ورجالٌ (ممرورٌ بهم)، وامرأةٌ (ممرورٌ بها)، وامرأتان (ممرورٌ بهما)، ونساءٌ (ممرورٌ بهنَّ) أي: لا يُثَنَّى اسمُ فاعل من الفعل اللَّازم إلا بعد أن تُعَدِّيَه؛ إذ ليس له مفعولٌ في أصلِ وَضْعِه. (فتُثَنِّي) أنت (وتجمعُ، وتذكِّرُ وتؤنِّثُ الضَّميرَ فيما) أي: في اسم المفعول الذي (يتعدَّى) بحرف الجرِّ، (لا اسمَ المفعول) عطفٌ على "الضَّميرَ"، أي: لا تُغَيِّرُه عن حاله، فلا تقول: ممروران بهما، ولا ممرورون بهم، ولا ممرورةٌ بها، ونحو ذلك؛ لأنَّ القائمَ مقامَ الفاعل لفظًا -أعني: الجارَّ والمجرورَ- من حيث هو ليس بمؤنَّثٍ ولا مثنّىً ولا مجموعٍ، فلا وجهَ لتأنيث العامل وتثنيته وجمعِه.

الجرجاني فإذا فعلتَ هكذا في يَنْصُرُ يحصل: مَنْصُورٌ على وزن مفعولٍ، فتقول: منصورٌ، منصورانِ، منصورونَ للمذكَّر، منصورةٌ، منصورتانِ، منصوراتٌ للمؤنَّث.

قال: **(وتقول: ممرورٌ به، ممرورٌ بهما، ممرورٌ بهم، ممرورٌ بها، ممرورٌ بهما، ممرورٌ بهنَّ، فيثنَّى ويُجمعُ ويؤنَّثُ الضَّميرُ فيما يتعدَّى بحرف الجرِّ، لا اسمُ المفعول).**

الكيلاني وهذا الذي ذكرناه من القواعد في بناء اسم المفعول إذا كان الفعلُ الذي يُشتقُّ هو منه متعدِّيًا، أمَّا إذا كان لازمًا؛ فلا بُدَّ فيه مع ما ذكر مِنْ تعديتِه بحرفِ جرٍّ؛ ليُمكنَ بناءُ اسم المفعول منه، وأشار إليه بقوله: (وتقول): رجلٌ (ممرورٌ به) أصله: يُمَرُّ به، فحَذَفْتَ منه حرفَ المضارعة، وزِدْتَ في موضعها الميمَ المفتوحةَ، وضممتَ الرَّاءَ الأولى، وأَشْبَعْتَها، فحدثتْ الواوُ بين الرَّائين، فصار: ممرورٌ به. ورجلان (ممرورٌ بهما)، ورجالٌ (ممرورٌ بهم)، وامرأةٌ (ممرورٌ بها)، وامرأتان (ممرورٌ بهما)، ونساءٌ (ممرورٌ بهنَّ، فتُثَنِّي) أنت (وتَجْمَعُ) أي: تثنِي وتجمعُ مبنيًا للمفعول، (وتذكِّرُ وتؤنِّثُ الضَّميرَ فيما) أي: في الاسم الذي (يتعدَّى بحرف الجرِّ لا اسم المفعول) فلا يقال: ممروران، ممرورون، ممرورةٌ.



وفَعِيلٌ قد يجيءُ بمعنَى الفاعلِ؛ كالرَّحيمِ وبمعنَى المفعولِ كالقَتِيلِ، بمعنَى المقتولِ.

التفتازاني ونحو ذلك؛ لأنَّ القائمَ مقامَ الفاعل لفظًا أعني: الجارّ والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنَّثٍ ولا مثنًى ولا مجموعٍ، فلا وَجْهَ لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه. وظاهرُ كلام صاحب ((الكشاف)): أنَّ مِثْلَ هذا الفاعل يجوز أن يُقَدَّمَ، فيقال: "زيدٌ به ممرورٌ"؛ لأنَّه ذكر في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾: أنَّ "عَنْهُ" فاعل "مَسْئُولًا" قُدِّم عليه. (**وفعيلٌ قد يجيءُ بمعنى الفاعل كالرَّحيم بمعنى الرَّاحم**) مع المبالغة، (**وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول**) وأمثلتهما في التَّثنية والجمع والتَّذكير والتَّأنيث كأمثلة اسم الفاعل والمفعول، إلا أنَّه يستوي لفظ المذكَّر والمؤنَّثِ في الذي بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ الموصوفُ، نحوُ: رجلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيلٌ. بخلاف: مررتُ بقتيلِ فلانٍ وقتيلتِهِ، فإنَّهما لا يستويان خوفَ اللبس. هذا في الثلاثيّ المجرّد، ....

القاري (**وفَعِيلٌ قد يجيءُ بمعنى الفاعل، كالرَّحيم بمعنى الرَّاحم**) مع المبالغة، (**وبمعنى المفعول، كالقتيل بمعنى المقتول**)، وأمثلتُهما في التَّثنية والجمع والتَّذكير والتَّأنيث كأمثلة اسم الفاعل، إلا أنَّه يستوي لفظُ المذكَّر والمؤنَّث في الذي بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ الموصوفُ، نحوُ: رجلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيلٌ، بخلاف: مررتُ بقتيلِ فلانٍ وقتيلتِهِ، فإنَّهما لا يستويان خوفَ اللَّبس.

الجرجاني **أقول**: ولا يجيء اسمُ المفعول من الفعل اللَّازم؛ لأنَّه صفةٌ لمن وَقَعَ عليه الفعلُ. واللَّازمُ لا يقع على شيءٍ، فكيف يُوصفُ به؟ فإذا أردتَ بناءَ اسم المفعول منه؛ فطريقُهُ أن تعدِّيَه بحرف الجرّ، ثم بَنَيْتَه[1] منه، مثلا إذا أردتَ بنائه من "مَرَّ"، فتعدِّيه، ثم تأخذُ منه -كما مرَّ كيفيَّةُ أخذه-، فتقول: ممرورٌ به، ممرورٌ بهما، ممرورٌ بهم للمذكَّر، ممرورٌ بها، ممرورٌ بهما، ممرورٌ بهنَّ للمؤنَّث، فيثنَّى ويُجمَعُ ويؤنَّثُ الضَّميرُ الذي عَدَّيْتَ الفعلَ إليه، ولا يثنَّى ولا يجمعُ ولا يؤنَّثُ اسمُ المفعول؛ لأنَّ ما تَعَدَّى به اسمٌ يصيرُ كالجزء منه، فلو أُلحقَ علامةُ التَّثنية والجمع قبله؛ لزم توسُّطُها، وهو ممتنعٌ، ولو أُلحقَ بعده؛ لزم إلحاقُ علامته بغيره، وهو أيضًا ممتنعٌ.

قال: (**فَعِيلٌ قد يجيءُ بمعنى اسم الفاعل، كالرَّحيم، وبمعنى المفعول، كالقتيل**).

[1] هكذا في النسخ، فلعل الظاهر "تبنيه"

الكيلاني ولَمَّا ذَكر أنَّ الأكثرَ أن يجيءَ اسمُ الفاعل من الثُّلاثيّ المجرَّد على وزن فاعِلٍ، واسمُ المفعول منه على وزن مَفْعُولٍ؛ أراد أن يبيّنَ أنَّ كلًّا منهما قد يجيءُ على وزن فَعِيلٍ، فقال: (**وفَعِيلٌ قد يجيءُ بمعنى**) اسم (**الفاعل، كالرَّحيم**) بمعنى: الرَّاحم، تقول في تصريفه: رَحِيمٌ، رَحِيمَانِ، رَحِيمُونَ... إلى آخره. (**و**) قد يجيءُ (**بمعنى**) اسم (**المفعول، كالقَتِيلِ**) بمعنى المقتول، تقول في تصريفه قَتِيلٌ: قَتِيلَانِ، قَتِيلُونَ... إلى آخره.



وأمّا ما زادَ على ثلٰثةِ أحرفٍ، فالضّابطُ فيه أنْ تَضَعَ في مضارعِه الميمَ المضمومةَ في مَوضِعِ حرفِ المضارَعةِ وتَكْسِرَ ما قبلَ آخِرِه في الفاعلِ، وتَفْتَحَهُ في المفعولِ فرْقًا بينهُما، نحوُ: مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ

[بناء اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي]

التفتازاني (وأمّا ما زاد على الثلاثة) ثلاثيًا كان أو رباعيًا؛ (فالضابطُ فيه) أي: في بناء اسم الفاعل والمفعول منه، والمرادُ بالضابط: أمرٌ كليٌّ منطبقٌ على الجزئيات: (أن تضعَ في مضارعه الميمَ المضمومةَ موضعَ حرف المضارعة، وتَكْسِرَ ما قبل آخره) أي: آخرِ المضارع (في) اسم (الفاعل) كما فعلتَهُ في أكثرِ فعلِه، وهو المبنيّ للفاعل، (وتفتحَهُ) أي: ما قبل الآخر (في) اسم (المفعول) كما فتحتَهُ في فعله أعني: المبنيّ للمفعول، (نحو: مُكْرِم) بالكسر اسم فاعل، (ومُكْرَم) بالفتح اسم مفعول،

القاري ثم هذا في الثُّلاثيّ، (وأمّا ما زاد على الثّلاثة) ثلاثيًا باعتبار أصله أو رباعيًا؛ (فالضّابطُ فيه) أي: في بناء اسم الفاعل والمفعول منه (أن تَضَعَ في مضارعه الميمَ المضمومةَ موضعَ حرف المضارعة، وتكسرَ ما قبلَ آخرِه) أي: آخرِ المضارع (في) اسم (الفاعل، وتفتحَهُ) أي: ما قبل آخره (في) اسم (المفعول، نحوُ: مُكْرِمٍ) بضمّ الميم وكسر الراء اسمُ فاعلٍ، (ومُكْرَمٍ) بضمّ الميم وفتح الراء اسمُ مفعولٍ،

الجرجاني **أقول**: اعلم أنّ الفعيل قد يجيءُ بمعنى اسم الفاعل، كالرَّحيم، فإنّه بمعنى الرَّاحم، وقد يجيءُ بمعنى اسم المفعول، كالقتيل، فإنّه بمعنى المقتول. وأمّا إذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ، تقولُ: رجلٌ رحيمٌ، وامرأةٌ رحيمةٌ، وإذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ إن تقدّمَ الموصوفُ، نحوُ: مررتُ برجلٍ قتيلٍ وامرأةٍ قتيلٍ، وإلا؛ فيقال: مررتُ بقتيلِك وبقتيلَتِك. قال: (**وأما ما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ؛ فالضّابطُ فيه: أن تَضَعَ في مضارعه الميمَ المضمومةَ في موضع حرف المضارعة، وتكسرَ ما قبل آخره في الفاعل، وتفتحَهُ في المفعول، نحوُ: مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ**،

الكيلاني هذا كلُّهُ إذا كان الفعلُ ثلاثيًا مجرَّدًا، (وأمّا ما) أي: الفعلُ الذي (زاد على الثّلاثة) أي: ثلاثةِ أحرفٍ، سواء كان ثلاثيًا أو مزيدًا فيه، أو رباعيًا مجرَّدًا أو مزيدًا فيه، (فالضّابطُ فيه) أي: القاعدةُ في بناء اسم الفاعل واسم المفعول منه بعد حذف حرف المضارعة (أن تضعَ في مضارعه الميمَ المضمومةَ موضعَ حرفِ المضارعة) أي: في موضع حرف المضارعة (و) أن (تكسرَ ما قبل آخره) أي: الذي قبل آخر المضارع (في) اسم (الفاعل) كما في فعله، (و) أن (تَفْتَحَه) أي: تفتحَ الحرفَ الذي قبل آخر المضارع (في) اسم (المفعول) كما هو في فعله تمييزًا بينهما، (نحوُ مُكْرِمٍ) بكسر الراء اسمُ فاعلٍ، أصله: يُكْرِمُ مبنيًا للفاعل، فحَذفتَ منه حرفَ المضارعة، ووضعتَ في موضعها الميمَ المضمومةَ، وكسرتَ ما قبل آخره، أي: أَبْقَيْتَهُ على الكسرة، فصار: مُكْرِم. (ومُكْرَمٍ) بفتح الراء اسمُ مفعولٍ، أصله: يُكْرَمُ مبنيًا للمفعول، ففَعلتَ به ما تقدَّمَ، إلا أنّك فتحتَ هنا الراءَ لِمَا تقدَّم.



ومُدَخرِجٌ ومُدَخرَجٌ ومُسْتَخْرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ.

التفتازاني (ومُدَخرِج ومُدَخرَج، ومُستَخْرِج ومُسْتَخْرَج) وكذا قياسُ بواقي الأمثلة، إلا ما شذَّ من نحو: أَسْهَبَ أي: أطْنَبَ وأَكْثَرَ في الكلام فهو مُسْهَبٌ، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَفْلَجَ أي: أَفْلَسَ فهو مُفْلَجٌ بفتح ما قبل الآخر في الثّلاثة اسمَ فاعل، وكذا: أَعْشَبَ المكانُ فهو عاشِبٌ، وأَوْرَسَ فهو وَارِسٌ، وأَيْفَعَ الغلامُ فهو يَافِعٌ، ولا يقال: مُعْشِبٌ ولا مُورِسٌ ولا مُوفِعٌ.

القاري (ومُدَخرِج ومُدَخرَج، ومُستَخْرِج ومُسْتَخْرَج) أي: بكسر ما قبل آخرهما في الفاعل، وفتحه في المفعول، وكذا قياسُ بواقي الأمثلة، إلا ما شَذَّ في بعض اللغة، نحوُ: أسْهبَ في الكلام: أي أطْنَبَ فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء.

الجرجاني ومُدَخرِج ومُدَخرَج، ومُستَخْرِج ومُسْتَخْرَج).

أقول: لَمَّا فرغ من بيان اسم الفاعل والمفعول المأخوذين من الثلاثيِّ المجرَّد؛ شرع في بيان اسم الفاعل والمفعول المأخوذين من غير الثلاثيِّ المجرَّد.

إذا أردتَ أن تبنيَ اسمهما مما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ، -وما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ هو الثُّلاثيُّ المزيدُ فيه والرباعيُّ المجرَّدُ والمزيدُ فيه- فالضَّابطُ فيه: أن تَحذفَ منه حرفَ المضارعة، وتضعَ مكانهُ الميمَ المضمومةَ، وتكسرَ ما قبل آخره في الفاعل، وتفتحَهُ في المفعول.

أمَّا الحذفُ؛ فلِتزولَ صيغتُهُ. **وأمَّا** الزِّيادةُ؛ فلئلا يلزمَ الابتداءُ بالسَّاكن في نحو: مُكْرِ رَ مٍ، ويلتبسَ بالأمر في نحو: مُدَحْرِجٍ. **وأمَّا** الميمُ؛ فلما مرَّ. **وأمَّا** ضمُّه؛ فلئلا يلتبس باسم زمانٍ ومكانٍ وباسم آلةٍ على تقدير الفتح والكسر. **وأمَّا** الكسرُ والفتحُ؛ فللفرق بين اسم الفاعل والمفعول، ولم يُعْكَسْ؛ ليطابق الفعلَ.

إذا علمتَ هذا في نحو: يُكْرِمُ ويُدَحْرِجُ ويَسْتَخْرِجُ يحصل: مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ، ومُسْتَخْرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ.

وإنَّما قال هناك: (فالأكثرُ) وهنا: (فالضَّابطُ)؛ لعدم مجيئهما من الثلاثيِّ المجرَّد على طريقٍ واحدٍ، لكنَّه الغالبُ عليه، ولمجيئهما من غيره على نسقٍ واحدٍ.

الكيلاني (و) كذلك نحوُ: (مُدَحْرِجٍ) بكسر الراء اسمُ فاعلٍ، (ومُدَحْرَجٍ) بفتحها اسمُ مفعولٍ، (ومُسْتَخْرِجٍ) بكسر الراء، (ومُسْتَخْرَجٍ) بفتحها، وهكذا حكمُ سائر الأمثلة المزيدة على الثَّلاثة. فتدبَّرْ.



وقد يَستَوِي لفظُ الفاعلِ والمفعولِ في بعضِ المواضِعِ كمُحَابٍّ، ومُتَحَابٍّ، ومُخْتَارٍ، ومُضْطَرٍّ، ومُعْتَدٍّ، ومُنْصَبٍّ، ومُنْصَبٍّ فِيهِ، ومُنْجَابٍ، ومُنْجَابٍ عَنْهُ.

[استواء لفظي اسم الفاعل والمفعول]

التفتازاني (وقد يستوي لفظ) اسم (الفاعل و) اسم (المفعول في بعض المواضع، كمُحَابّ، ومُتَحَابّ، ومُخْتَار، ومُضْطَرّ، ومُعْتَدّ، ومُنْصَبّ) في اسم الفاعل، (ومنصبّ فيه) في اسم المفعول، (ومُنْجَابٍ) أي: منقطع ومنكشف في اسم الفاعل، (ومنجاب عنه) في اسم المفعول، فإنَّ لفظَ اسمِ الفاعل والمفعولِ في هذه الأمثلة مستوٍ؛ لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعضٍ، وبالقلب في بعضٍ، والفرقُ إنَّما كان بحركته، فلما زال الحركةُ استويا.

القاري (وقد يستوي لفظُ) اسمِ (الفاعلِ والمفعول في بعض المواضع، كمُحَابٍّ ومُتَحَابٍّ) بتشديد الباء فيهما، (ومُخْتَارٍ ومُضْطَرٍّ) وفي نسخة زيادةُ: "مُنْقَادٍ". (ومُعْتَدٍّ) بتشديد الدَّال، وكذا نحوُهما مما كان الفعلُ متعدِّيًا بنفسه. (ومُنْصَبٍّ) في اسم الفاعل (ومنصبٍّ فيه) في اسم المفعول، (ومُنْجَابٍ) أي: منقطِعٍ ومنكشِفٍ في اسم الفاعل، (ومنجابٍ عنه) في اسم المفعول، ونحوِهما مما كان الفعلُ متعدِّيًا بالحرف، فإنَّ اسمَ الفاعل والمفعولِ في هذه الأمثلة كلِّها مُسْتَوٍ؛ لسكون ما قبلَ الآخرِ بالإدغام في بعضٍ، وبالقلب في بعضٍ، والفرقُ إنَّما كان بحركته، فلما زالت الحركةُ استويا في التَّقدير.

الجرجاني قال: (وقد يستوي لفظُ الفاعل والمفعول في بعض المواضع، كمُحَابٍّ ومُتَحَابٍّ ومُخْتَارٍ ومُضْطَرٍّ ومُعْتَدٍّ ومُنْصَبٍّ ومُنْصَبٍّ فيه ومُنْجَابٍ ومُنْجَابٍ عنه، ....

الكيلاني (وقد يستوي فيه لفظُ اسم الفاعل و) لفظُ اسم (المفعول في بعض المواضع) لسكون ما قبل الآخر فيه، (كمُحَابٍّ) فإنَّه يحتملُ أن يكون اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعول، لكنَّ أصلَه: مُحَابِبٌ بكسر الباء الأولى إن كان اسمَ فاعلٍ، وبفتحها إن كان اسمَ مفعولٍ، فلما أُسكنت الباءُ الأولى وأُدغمتْ في الباء الثَّانية صار: محابٌّ، فاستوى فيه لفظُهما. (ومُتَحَابٍّ) كمُحَابٍّ في التَّقدير. (ومُخْتَارٍ) أصلُه: مُخْتَيِرٌ بكسر الياء إن كان اسمَ فاعلٍ، وبفتحها إن كان اسمَ مفعولٍ، وعلى التَّقديرين قُلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: مختارٌ. (ومُضْطَرٍّ ومُعْتَدٍّ) مثلُ: متحابٍّ فيما مضى. (ومُنْصَبٍّ) في اسم الفاعل، (ومُنْصَبٍّ فيه) في اسم المفعول، (ومُنْجَابٍ) أي: منكشِفٍ في اسم الفاعل، أصله: مُنْجَوِبٌ بكسر الواو، (ومُنْجَابٍ عنه) أصله: مُنْجَوَب بفتح الواو، وعلى التَّقديرَيْن قلبت الواوُ ألفًا، فصار: مُنْجَابٌ.



ويَختلِفَ التقديرُ.

التفتازاني ويختلفُ التقديرُ) لأنّه يُقَدَّرُ كسرُ ما قبلَ الآخرِ في اسم الفاعلِ، وفتحه في اسم المفعول، ويفرَّقُ في الأخيرَيْنِ: بأنّه يلزمُ مع اسم المفعول ذِكْرُ الجارّ والمجرور لكونهما لازمين. بخلاف اسم الفاعل.

لا يقال: لا نسلِّمُ استواءَهما في الأخيرين؛ لأنّا نقول: اسمُ الفاعل والمفعول هما لفظتا: منصبٌ ومنجاب، والجارُّ والمجرورُ شرطٌ لا شَطرٌ.

وإذ قد فَرَغْنا من السَّالم؛ فقد حان أن نشرع في غيره، فنقول: قد تبيَّنَ من تعريف السالم: أنَّ غير السالم ثلاثةٌ، وهي المضاعَفُ والمعتلُّ والمهموزُ، والمصنِّفُ رحمه الله يذكرها في ثلاثةِ فصولٍ مقدِّمًا المضاعفَ وإن كان ملحقًا بالمعتلّات مناسبًا أن يذكر عَقِبَها، لكن قدّمه لمشابهته السالم في قلّة التَّغيير وكونِ حروفه حروف الصحيح قائلًا:..

القاري (وتختلفُ) أي: حالها (في التَّقدير) وفي نسخةٍ: "ويختلف التقديرُ"، أي: تقديرُها؛ لأنّه يُقَدَّرُ كسرُ ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحُهُ في اسم المفعول، ويفرَّقُ في المتعدِّي بالحرف بأنّه يلزم منه ذِكْرُ الجارِّ والمجرور مع اسم المفعول، بخلاف اسم الفاعل.وقد فرغ المصنِّفُ من بحث السَّالم، فحان أن يشرعَ في غيره، وهو ثلاثةٌ: المضاعَفُ والمعتلُّ والمهموزُ، وقد ذكره في ثلاثةِ فصولٍ. وكأنّه أَلْحَقَ المضاعفَ بالسَّالم لقلّةِ تغيُّرِه، وألحقَ المهموزَ بالمعتلِّ لكثرة تغيُّرِه في تعبيره، فقال:....

الجرجاني ويختلفُ التَّقديرُ). أقول: والقياسُ هو الاختلافُ كما في المجرَّد، لكنَّه قد يستوي لفظُ الفاعل والمفعول في بعض المواضع بزوال الحركة الفارقة بينهما بالإدغام، كمُحَابٍ في مُحَابَ. وهو من باب المفاعلة، ومتحابٍ في متحابٍ، وهو من باب التَّفاعل، ومضطرٍ في مضطرٍ، ومعتدٍ في معتدٍ، وهما من الافتعال، ومنصبٍ في منصبٍ، وهو من الانفعال، أو الإعلالِ[١] كمُنْجَابٍ ومُنْجَابٍ عنه في مُنْجَوِبٍ أي منكشف من "اِنْجَابَ السَّحابُ" أي: انكشف، ومُختار في مُخْتَيَر. والتَّقديرُ فيها مختلفٌ؛ لكون ما قبل الآخر مقدَّرًا بالكسرة في الفاعل، وبالفتحة في المفعول.

[١] معطوف على "بالإدغام"

الكيلاني وإنَّما أتى بحرف الجرّ في مُنْصَبٍ فيه ومُنْجَابٍ عنه في اسم المفعول؛ لأنهما من اللَّازم، وقد تقدَّمَ أنَّ بناءَ اسم المفعول منه إنَّما يكون بعد تعديته بحرف الجرِّ، ففي مثل هذه المواضع المذكورةِ اسمُ الفاعل مثلُ اسم المفعول لفظًا. (ويختلف التَّقديرُ) في اسم الفاعل واسم المفعول فيهما كما علمتَ.



فصل في المضاعف: ويُقالُ له: الأَصَمُّ لشدَّته، وهو منَ الثلاثيِّ المجردِ والمزيدِ فيه: ما كان عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ؛ كرَدَّ، وأَعَدَّ؛ فإن أصلَهما رَدَدَ، وأَعْدَدَ.

[المضاعف]

التفتازاني (فصلٌ: المضاعفُ) وهو اسمُ مفعولٍ من ضَاعَفَ يضاعِفُ، قال الخليلُ: التَّضعيفُ: أن يزاد على الشيءِ مثلُه، فيجعلَ اثنين أو أكثرَ، وكذلك الإضعافُ والمضاعفةُ. (ويقال له) أي: للمضاعف (الأصمُّ) لتحقّق الشدَّة فيه بواسطة الإدغام، يقال: حجرٌ أصمُّ أي: صُلْبٌ، وكان أهلُ الجاهلية يسمُّون رجبًا بشهر الله الأصمِّ، قال الخليلُ: إنَّما سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه لا يُسْمَعُ فيه صوتُ مستغيثٍ؛ لأنَّه من الأشهر الحُرُم، ولا يُسْمَعُ فيه أيضا حركةُ قتالٍ ولا قَعْقَعَةُ سلاحٍ.

القري (فصلٌ) أي: هذا فصلٌ، ويؤيِّدُه أن في نسخةٍ: "في المضاعف"، وفي نسخةٍ بإضافة الفصل إليه، وفي أخرى وهي المعتمدةُ: (المضاعَفُ) بالرَّفْع على أنَّه مبتدأ، ثم هو اسم مفعول من "ضَاعَفَ".

(ويقال له: الأَصَمُّ) لتحقُّقِ الشدةِ فيه بواسطة الإدغام، وكان أهل الجاهلية يسمون رجبًا "شهرَ الله الأصمَّ"، قال الخليل: إنما سُمّي بذلك؛ لأنه لا يُسمع فيه صوتُ مستغيثٍ؛ لأنه من الأشهُر الحُرُمِ، وهي ذو القَعْدة وذو الحِجَّة والمحرَّمُ ورجب، ولا يُسمع فيه أيضًا حركةُ قتال ولا قَعْقَعَةُ سلاح، أي: صوتهما.

(وهو) أي: المضاعف (من الثلاثي المجرد والمزيد فيه: ما كان عينه ولامه من جنس واحد) سواءٌ كانا من حروف العلة كحَيَّ أو لا، (كرَدَّ) ومَدَّ في الثلاثي المجرد (وأَعَدَّ)، أي: الشيءَ هَيَّأه، وكذا الأمر في المزيد فيه. (فإن أصلَهما: رَدَدَ) ومَدَدَ أُسكنت الأولى وأُدغمت في الثانية، (وأَعْدَدَ) نُقلت حركة الأولى إلى ما قبلَها، فأُدغمت في الثانية.

الجرجاني قال: (فصلٌ في المضاعف، ويقال له: الأصمُّ. وهو من الثلاثيِّ المجرَّد والمزيد فيه: ما كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ، كرَدَّ وأَعَدَّ، فإنَّ أَصْلَهما: رَدَدَ وأَعْدَدَ).

أقول: لَمَّا فرغ من تقسيم الفعل، وبيانِ أقسامه، وصروفِ أقسامه على سبيل العموم، سواءٌ كان سالمًا أو غيرَ سالمٍ؛ شرع في بيان أحكام غير سالم بقوله: "**فصلٌ في المضاعف**". وغيرُه ثلاثة أقسامٍ؛ لأنَّ أسبابَهُ ثلاثةٌ: حرفُ علَّةٍ وهمزةٌ وتضعيفٌ، فكذا أقسامُهُ، ولهذا وَضَعَ لكلٍّ فصلًا:

الكيلاني ولمَّا فرغ المصنِّفُ من بيان السَّالم، وكان غيرُ السَّالم ثلاثةَ أقسامٍ: المضاعفُ والمعتلُّ والمهموزُ؛ أوْرَدَ كلًّا منها في فصلٍ على التَّرتيب المذكور، فقال:

(فصلٌ في) بيان (المضاعف)، وهو لغةً: اسمُ مفعولٍ من المضاعفة، بمعنى: الزِّيادة على الشيء، واصطلاحًا سيجيءُ. (ويقال له: الأصمُّ) لتحقُّقِ الشدَّةِ فيه بواسطة الإدغام، والأصمُّ لغةً: هو الشَّديدُ، تقول: حجرٌ أصمُّ أي: صُلْبٌ.



فأُسْكِنَتِ الدالُ الأُولَى، فأُدْرِجَتْ في الثانية.

التفتازاني ولَمَّا كان المضاعفُ في الثلاثيّ غيرَهُ في الرباعيّ؛ لم يجمعهما في تعريفٍ واحدٍ، بل ذَكَرَ أوّلًا الثلاثيّ وقال: (هو) أي: المضاعفُ (من الثلاثيّ المجرّد والمزيد فيه: ما كان عينُهُ ولامُه من جنسٍ واحدٍ) يعني: إن كان العينُ ياءً كان اللامُ ياءً، وإن كان دالًا كان دالًا، وهكذا، (كرَدَّ في الثلاثيّ المجرّد، (وأَعَدَّ) الشيءَ أي: هَيَّأَهُ في المزيد فيه، فبَيَّنَ كونَ عينِهما ولامِهما من جنسٍ واحدٍ بقوله: (فإنَّ أصلَهما: رَدَدَ وأَعْدَدَ) فالعينُ واللامُ دالان كما ترى، فأُسكنت الأولى، وأُدغمت في الثانية، فقوله: "المضاعف" مبتدأ، و"هو" مبتدأ ثانٍ، خبرُه: "ما كان"، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوّل. وقوله: "من الثلاثيّ" حالٌ، و"يقال له الأصمّ" جملةٌ معترضةٌ، ويجوز أن يكون: "فصلُ المضاعفِ" على الإضافة.

الجرجاني **الأوّلُ**: فصلُ المضاعف، وهو ما تكرَّرَ فيه حرفٌ واحدٌ، ويقال له: الأصمُّ لاحتياجه إلى تكرُّر الحرف، كما يَحتاجُ الأصمُّ إلى تكرار الصَّوت ليَفهمَ ما يقال له.

وهو أصليٌّ إن وقع التَّضعيفُ في أصله كمَدَّ، وغيرُ أصليٍّ إن وَقَعَ في غيرها كاحْمَرَّ واقْشَعَرَّ.

والمضاعفُ الأصليُّ من الثُّلاثيِّ المجرَّد والمزيد فيه: ما كان عينُ فعله ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ. كردَّ **أصلُه**: رَدَدَ على وزن فَعَلَ، حُذفتْ حركةُ الدَّال الأولى، وأُدغمتْ في الثَّانية، وأَعَدَّ **أصلُه**: أَعْدَدَ على وزن أَفْعَلَ، فنُقلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى ما قبلها، وأُدغمتْ في الدَّال الثَّانية.

ومرادُهُ بقوله: "**ما كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ**": ما كان عينُهُ ولامُهُ متماثلَيْن في الصُّورة، لا المتجانسَيْن؛ إذ الحروفُ كلُّها من جنسٍ واحدٍ في كونها مُقَطَّعَةً بسيطةً، ولأنَّ التَّجانُس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما، وقد يكون في صفتهما من الإطباق والجَهْر والهَمْس والاستعلاء وغيرها، والمتجانسان أعمُّ من المتماثلين، فكلُّ متماثلين في الصُّورة متجانسان، وليس كلُّ متجانسين متماثلين.

الكيلاني (وهو) أي: المضاعفُ (من الثُّلاثيِّ المجرَّد و) الثُّلاثيِّ (المزيد فيه: ما) أي: الفعلُ الذي (كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ) بمعنى: أنَّه أيُّ حرفٍ يكون عينَ فعله كان ذلك الحرفُ بعينه لامَ فعله، (كرَدَّ) في الثُّلاثيِّ المجرَّد، (وأَعَدَّ) في الثُّلاثيِّ المزيد، (فإنَّ أصلَهما) أي: رَدَّ وأَعَدَّ، يعني: أنَّ أصلَ: رَدَّ: (رَدَدَ) فعينُ فعله دالٌ، ولامُ فعله دالٌ، فلما سكِّنت الدَّالُ الأولى، وأدغمتْ في الثَّانية، صار رَدَّ، (و) أصلُ: أَعَدَّ: (أَعْدَدَ) كذلك، فنُقلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى العين، وأدغمت في الثَّانية، فصار: أَعَدَّ.



ومنَ الرباعيِّ المجردِ: ما كان فاؤه ولامُه الأولَى من جنسٍ واحدٍ. وكذلك عينُه ولامُه الثانيةُ من جنس واحدٍ. ويُقالُ له: المطابَقُ أيضًا؛ نحوُ: زَلْزَلَ زِلْزَالًا.

التفتازاني (وهو) أعني المضاعفَ (من الرباعيِّ) مجردًا كان أو مزيدًا فيه (ما كان فاؤه ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذلك عينُهُ ولامُهُ الثَّانيةُ) أيضًا من جنسٍ واحدٍ، (ويقال له) أي: للمضاعف من الرباعي: (المطابَقُ أيضًا) بالفتح اسمَ مفعولٍ من المطابقة، وهي الموافقةُ، تقول: طَابَقْتُ بين الشَّيئين إذا جَعَلْتَهُمَا على حدٍّ واحدٍ، وقد طوبِقَ فيه الفاءُ واللامُ الأولى، والعينُ واللامُ الثَّانيةُ، (نحوُ: زلزل) الشيءَ زلزلةً و(زلزالًا) أي: حرّكه، ويجوز في مصدره فتحُ الفاء وكسرُها، بخلاف الصَّحيح، فإنّه بالكسر لا غير، نحوُ: دَحْرَجَ دِحْرَاجًا. وقولُه: "أيضًا" إشارةٌ إلى أنّه يسمّى الأصمَّ أيضًا؛ لأنّه وإن لم يكن فيه إدغامٌ يتحقّقُ شدّتُه، لكنَّه حُمِلَ على الثُّلاثيِّ، ولأنَّ علَّةَ الإدغام اجتماعُ المثلين، فإذا كان مرّتين كان أَدْعَى إلى الإدغام، لكنه لم يُدْغَمْ لمانعٍ، وهو وقوعُ الفاصلة بين المثلين، فكان مثلَ ما امتنعَ فيه الإدْغامُ من الثُّلاثيِّ، فإنَّه يسمَّى بذلك حملًا على الأصل.

القاري (ومن الرباعي) مجردًا أو مزيدًا فيه: (ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد، ويقال له) أي: للمضاعف الرباعي: (المطابَق أيضًا) وهو بفتح الباء اسمُ مفعول من المطابَقة بمعنى الموافَقة؛ لأنه طُوبِقَ فيه بين الفاء واللام الأولى وبين العين واللام الثانية. (نحو: زَلْزَلَ) الشيءَ أي: حرّكه، (زَلْزَلَةً) مصدرٌ قياسيٌّ، (وزِلْزَالًا) بكسر أوله ويفتح، ويتعين الكسر في السالم، نحو: دِحْرَاجًا، وهو مصدرٌ سماعيٌّ.

الجرجاني قال: (ومن الرباعيِّ المجرَّد: ما كان فاؤه ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذا عينُهُ ولامُهُ الثَّانيةُ من جنسٍ واحدٍ، ويقال له: المُطَابَقُ، نحو: زِلْزِالًا).

أقول: اعلم أنَّ المضاعفَ من الرُّباعيِّ المجرَّد: ما كان فاءُ فعله ولامُ فعله الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذا عينُ فعله ولامُ فعلِه الثَّانيةُ من جنسٍ واحدٍ، نحوُ: زَلْزَلَ زِلْزَالًا. ويقال لهذا النَّوع من المضاعف: المطابَقُ؛ لكثرة المطابقة فيه؛ لأنَّ فاءَه موافقٌ للامه الأولى، وعينَهُ موافقٌ للَامِه الثَّانية.

ولا يتطرَّقُ الإدغامُ إلى هذا النَّوع من المضاعف؛ لوجود الفاصل بين المثلين، وهو مانعٌ من الإدغام.

الكيلاني (وهو) أي: المضاعفُ (من الرُّباعيِّ) مجرَّدًا كان أو مزيدًا فيه: (ما) أي: الفعلُ الذي (كان فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذا عينُهُ ولامُهُ الثَّانيةُ من جنسٍ واحدٍ) بالمعنى الذي تقدَّم، (ويقال له) أي: للمضاعف من الرُّباعيِّ: (المطابَقُ أيضا) بفتح الباء؛ للموافقة بين الفاء واللَّام الأولى، وبين العين واللَّام الثانية. (نحوُ: زَلْزَلَ) أي: حرَّك، (زَلْزَلَةً، وزِلْزَالًا) بفتح الزَّاي وكسرها.



وإنّما أُلحِقَ المضاعَفُ بالمعتلات؛ لأنّ حرفَ التضعيفِ يَلحَقُه الإبدالُ؛ كقولهم: أَمْلَيْتُ، بمعنى أَمْلَلْتُ، ....

التفتازاني ولَمَّا كان هنا مَظِنَّةُ سؤالٍ، وهو أنَّه لِمَ أُلحِقَ المضاعفُ بالمعتلّات، وجُعِل من غير السالم مثلَها مع أنَّ حروفَهُ حروفُ الصَّحيح؟ أشار إلى جوابه بقوله:

[أسباب إلحاق المضاعف بالمعتلات]

(**وإنَّما أُلحِقَ المضاعفُ بالمعتلّات؛ لأنَّ حرفَ التَّضعيف يَلْحَقُهُ الإبدالُ**) وهو أن يُجعل حرفَ موضعَ حرفٍ آخرَ، والحروفُ التي تُجعلُ موضعَ حرفٍ آخرَ حروفُ: "أنْصتَ يَوْم جدُّ طاهِ زَلّ". وكلٌّ منها يُبْدَلُ من عدّةِ حروفٍ، ولا يليق بيانُ ذلك هنا.

وذلك الإبدالُ (**كقولهم: أَمْلَيْتُ بمعنى: أَمْلَلْتُ**) يعني: أنّ أصله: أمْلَلْتُ، قلبت اللامُ الأخيرةُ ياءً لِثقَل اجتماع المثلين مع تعذُّر الإدغام لسكون الثّاني، وأمثالُ هذا كثيرةٌ في الكلام، نحوُ:

.... تَـقَـضِّـي الـبَـازِي.........

أي: تَقَضُّضَ، وحَسِيْتُ بالخير أي: حَسِسْتُ به، وتَلَعَّيْتُ أي: تَلَعَّعْتُ. وكذا الرباعيُّ، نحوُ: دَهْدَيْتُ أي: دَهْدَهْتُ، وصَهْصَيْتُ أي صَهْصَهْتُ، وأمثال ذلك.

القاري (**وإنما أُلحق المضاعَف بالمعتلات**) حيث عُدَّ في غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح؛ (**لأن حرف التضعيف يَلحقه الإبدال، كقولهم: أَمْلَيْتُ بمعنى أَمْلَلْتُ**) يعني: أصلُه: أمللت، فقُلبت اللامُ الأخيرةُ ياءً؛ لثِقَلِ اجتماع المثلين مع تعذُّرِ الإدغام لسكون الثاني.

قال ابن عصفورٍ: وإنما جعلنا اللام أصلًا؛ لأن أمللت أكثر من أمليت، وذهب بعضٌ إلى أنهما لُغتان؛ لأن تصرُّفهما واحد، فليس جعلُ أحدِهما أصلًا والآخرِ فرعًا أولى من العكس، فيجوز أن يكونا أصليَّيْنِ في المبنَى متفقَيْنِ في المعنى، ومنه قولهم: تَقَضَّى البازي أي: نزل، وأصله: تَقَضَّضَ، استثقلوا ثلاثَ ضَادَاتٍ، فأبدلوا أخراهما ياء كما قالوا: تَظَنَّى في تَظَنَّنَ، وك﴿دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ١٠] أي: دَسَّسَها وأَخْفَاها، وقصيت أَظْفَارِي في قصصْتُ بمعنى قَطَعْتُ.

الجرجاني قال: (**وإنَّما أُلحقَ المضاعفُ بالمعتلّات؛ لأنَّ حرفَ التَّضعيف يلحقُهُ الإبدالُ، كقولهم: أَمْلَيْتُ بمعنى: أَمْلَلْتُ،** ....)

الكيلاني (**وإنَّما أُلحقَ المضاعفُ**) في كونه غيرَ سالمٍ (**بالمعتلّات؛ لأنَّ حرفَ التَّضعيف**) الذي هو أحدُ المتجانسيْن (**يلحقُهُ الإبدال**) كما أنَّ حرفَ العلَّة يلحقُه الإبدالُ كما سيجيءُ في باب المعتلِّ، وهو أن يُجعلَ حرفٌ موضعَ آخَرَ، مثالُهُ في المضاعف (**كقولهم: أَمْلَيْتُ بمعنى: أَمْلَلْتُ**) يعني: أصله: أَمْلَلْتُ، فقلبت اللّامُ الثانيةُ ياءً دفعًا للثِّقَل، فصار: أَمْلَيْتُ.



والحذفُ كما قالُوا: مِسْتُ وظَلْتُ بفتحِ الفاءِ وكسرِها وأَحَسْتُ؛ أي مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ.

التفتازاني (و) لأنَّه يلحقه (الحذفُ، كقولهم: مِسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء وكسرها، وأَحَسْتُ، أي: مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ) يعني: أنَّ أصلَ: مِسْتُ: مَسِسْتُ بالكسر، فحُذفت السينُ الأولى لتعذُّر الإدغام مع اجتماع المثلين، والتَّخفيفُ مطلوبٌ، واختُصَّتِ الأولى؛ لأنَّها تُدْغَمُ، وقيل: الثَّانية؛ لأنَّ الثِّقَلَ إنَّما يحصل عندها، أمَّا فتحُ الفاء؛ فلأنَّه حذفت السينُ مع حركتها، فبقيت الفاءُ مفتوحةً كما هي بحالها، وأمَّا الكسرُ؛ فلأنَّه نُقل حركةُ السين إلى الميم بعد إسكانها، وحُذفت السينُ، فقيل: مِسْتُ بكسر الميم، وكذلك: ظَلْتُ بلا فرقٍ. وأصلُ: أَحَسْتُ: أَحْسَسْتُ، نُقلت فتحةُ السين إلى الحاء، وحذفت إحدى السينين، فقيل: أَحَسْتُ، ....

القاري (والحذف) أي: ويلحقه أيضًا حذف شيء من حروف أصوله، (كقولهم: مِسْتُ وظَلْتُ) بسكون السين واللام. وقوله: (بفتح الفاء) أي: فاءِ الفعل، وهو الميم والظاء، (وكسرِها، وأَحَسْتُ) بسكون السين (أي: مَسِسْتُ) بكسر السين الأولى، وهي اللغة الفصيحة، ومضارعه بفتحها، وحكى أبو عبيدة: مَسَسْتُ الشيءَ [بالفتح] أَمُسُّه بالضم. (وظَلِلْتُ) بكسر اللام الأولى لا غير. (وأَحْسَسْتُ) على وزن أكرمت، أي: أيقنت، وربما قالوا: أَحْسَيْتُ وحَسَيْتُ مخففًا ومشددًا بإبدال السين ياء،

الجرجاني والحذفُ، كما قالوا: مِسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء وكسرها، وأَحَسْتُ، أي: مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ). أقول: اعلم أنَّ الحرفَ الصَّحيحَ في المضاعف يلحقه الإبدالُ والحذفُ والإسكانُ كما يلحق بحرف العلَّة في المعتلَّات.

الكيلاني (و) حرفُ التَّضعيف يلحقُه (الحذفُ) كما أنَّ حرفَ العلَّة يلحقه الحذفُ كما سيجيءُ في بابه، مثالُه في التَّضعيف (كما قالوا: مِسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء وكسرها، وأَحَسْتُ، أي: مَسِسْتُ) يعني: أنَّ أصلَ: مِسْتُ: مَسِسْتُ بفتح الميم وكسر السين الأولى وسكون الثانية، فلك أن تحذفَ السِّين الأولى مع حركتها، فيصيرُ حينئذٍ: مَسْتُ بفتح الميم، ولك أن تنقلَ حركةَ السين الأولى إلى الميم بعد سَلْبِ حركتها وتحذفَ أحدَ السِّينين، فيصير حينئذٍ: مِسْتُ بكسر الميم. (وظَلِلْتُ) يعني: أنَّ أصلَ: ظَلْتُ: ظَلِلْتُ بفتح الظاء وكسر اللام الأولى وسكون الثانية، ففُعلَ به ما فُعِلَ بـ«مِسْتُ» من غير فرقٍ. (وأَحْسَسْتُ) يعني: أنَّ أصلَ: أَحَسْتُ: أَحْسَسْتُ بسكون الحاء وفتح السِّين الأولى وسكون الثَّانية، نقلتْ فتحةُ السِّين إلى الحاء، وحُذفتْ إحدى السِّينين، فصار: أَحَسْتُ. فلما صار المضاعفُ مشابِهًا للمعتلِّ في لُحوق الإبدال والحذف؛ أُلحقَ المضاعفُ به، وجُعِلَ غيرَ سالمٍ كالمعتلِّ.

التفتازاني وأَنْشَدَ الأخفشُ:

مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا   حَتَّى نَرَى أُحُدًا يَهْوِي وَثَهْلَانَا

وفي التنزيل: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، وروى أبو عبيدة قولَ أبي زُبَيْدٍ:

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا   أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وهذه من الشواذّ للتّخفيف، قال في ((الصحاح)): "مَسِسْتُ الشَّيءَ بالكسر أَمَسُّه بالفتح مَسًّا، فهذه اللغةُ الفصيحةُ، وحكى أبو عبيدةَ: مَسَسْتُ الشيءَ بالفتح أَمُسُّه بالضمّ". "ويقال: ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا بالكسر ظُلُولًا إذا عَمِلْتَه بالنهار دون الليل"، "وأَحْسَسْتُ بالخبر وأَحَسْتُ به أي: أيقنت به، وربّما قالوا: أَحَسَيْتُ بالخبر يبدلون من السين ياءً، ....

القاري أما فتحها؛ فلأنه حذفت عين الفعل، وهو السين الأولى في المثال الأول، واللام الأولى في الثاني بحركتها، فبقي فاء الفعل في المثالين مفتوحة بحالها، وأما كسرهما؛ فلأنه نقلت حركة عين الفعل إلى ما قبلَها بعد سلب حركتها، وحذفت العين، وأما أَحَسْتُ؛ فنقلت فتحة السين إلى الحاء، فحذفت إحدى السينين، وفي التنزيل: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] أي: صِرْتُمْ تعْجَبُونَ، و ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] أي: صِرْتَ عليه مُلازِمًا مُلاطِفًا.

الجرجاني أمّا الإبدالُ الملحقُ بالمضاعف، نحوُ قولهم: أَمْلَيْتُ بمعنى: أَمْلَلْتُ.

فإن قيل: لِمَ أُلحقَ الإبدالُ بالمضاعف؟ فما فائدتُه؟ فإذا أُلحِقَ فلِمَ خُصَّ اللّامُ الثّانيةُ به، فإذا خُصَّ اللّام الثّانيةُ؛ فلِمَ خُصَّ بالياء؟

قلنا: أمّا الإبدالُ؛ فلدفع ثِقَل التّضعيف. وأمّا تخصيصُ اللّام الثّانية بالإبدال؛ فلأنّ الثِّقَلَ إنّما نَشَأَ منه، فهو أحرى بالإبدال، ولأنّ الثانيَ لامُ الفعل، وهو محلُّ العوارض والتّغيُّرات، والحذفُ والإبدالُ نوعٌ من التّغيُّر، فاللّامُ أَوْلى به. وأمّا تخصيصُ الإبدال بالياء؛ فلأنّه أقربُ الحروف إلى اللّام في المخرج.

وأمّا الحذفُ الملحقُ بالمضاعف، نحوُ: مَسْتُ وظَلْتُ وأَحَسْتُ أصلُها: مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ، فحُذفتْ منها إحدى حرفي التّضعيف؛ لأنّه اجتمع المثلان في كلِّ واحدٍ منها، ولم يمكن الإدغامُ لسكون المِثْل الثّاني بواسطة اتّصال الضّمير، فحُذفتْ إحداهما للتّخفيف؛ لأنّ الحذفَ يفيدُ التّخفيفَ، كما أنّ الإدغامَ يفيدُهُ أيضًا.

....

التفتازاني قال أبو زُبَير: حسينَ به فهن إليه شوسُ"[١]

فلما ألحقَ الإبدالُ والحذفُ حرفَ التَّضعيف كما يُلحقان حروف العلّة كما يذكر في بابه؛ أُلْحقَ المضاعفُ بالمعتلات، وجُعِلَ من غير السالم مثلَها.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإبدالَ والحذفَ كما يُلحقان المضاعفَ؛ يُلحقان الصحيحَ أيضا، أمَّا الحذفُ؛ ففي نحو: تَجَنَّبُ وتَقَاتَلُ وتَدَحْرَجُ كما مرَّ، وأمَّا الإبدالُ؛ فأكثرُ من أن يُحصى. ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّهما يُلحقان المضاعفَ في الحروف الأصليَّة كالمعتلات، بخلاف الصَّحيح، فإنَّهما لا يُلحقان حروفهُ الأصليَّةَ، بل الإبدالُ يَلحقها دون الحذف، وفي قوله: "كما في قولهم: أمليت... إلى آخره" رمزٌ خفيٌّ إلى ذلك، فكان الأَوْلى أن يقول: لأنَّ حرفَ التَّضعيف يصيرُ حرفَ عِلَّةٍ كما في: أمليت وأحسيت.

[١] هكذا في أكثر النسخ، لكن العبارة الموجودة في الصحاح، في مادة حسس: "ويقال أيضا: حسست بالخبر وأحسست به أي أيقنت به. وربما قالوا حسيت بالخبر وأحسيت به، يبدلون من السين ياء..."

الجرجاني واختلفوا في المحذوف، فذهب بعضُهم إلى أنَّ المحذوفَ أوَّلُ المثلين؛ لأنَّ الحذفَ للتَّخفيف كما أنَّ الإدغامَ له، فكما أنَّهم يُدْغِمون أوَّلَ المثلين في الثَّاني؛ فكذلك يحذفون أوَّلَ المثلين. وذهب الآخرون إلى أنَّ المحذوفَ هو المثلُ الثَّاني؛ لأنَّ الحذفَ معلَّلٌ بدفع الثِّقَل، والثِّقَلُ إنَّما يحصلُ من المثل الثَّاني، فهو حقيقٌ بالحذف.

ثم سُوِّغَ لك فتحُ الفاء وكَسْرُها في مثل: مِسْتُ وظِلْتُ فتقول: مَسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء إن حَذَفْتَه من غير نقلِ حركتها إلى ما قبلها؛ لأنَّ فاءَ الفعلِ مفتوح في الأصل، فأُبقيتْ على حالها، ومِسْتُ وظِلْتُ بكسر الفاء إن حَذَفْتَه بعد نقل حركته إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها. وأمَّا أَحَسْتُ؛ فليس فيها إلا فتحُ الفاء لوجوب نقل فتحة العين إليها لالتقاء السَّاكنين.

وأمَّا الإسكانُ الملحقُ بالمضاعف؛ فهو الإدغامُ.

وأمَّا الإبدالُ الملحقُ بالمعتلِّ؛ فكقَالَ وبَاعَ، أصلُهما: قَوَلَ وبَيَعَ، قلبت الواوُ والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، فالألفُ فيهما بدلٌ من الواو والياء. وأمَّا الحذفُ الملحقُ بالمعتلِّ؛ فكقُلْتُ وبِعْتُ، أصلُهما: قَوُلْتُ وبَيِعْتُ،[١] نُقلت الضمَّةُ والكسرةُ إلى ما قبلهما، وحُذفتْ لالتقاء السَّاكنين كما ستقفُ عليه في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأمَّا الإسكانُ الملحقُ بالمعتلِّ؛ فكيَقُولُ ويَبِيعُ.

[١] وهذا الأصل مبني على أنهما نقلا من قَوَلْتُ وبَيَعْتُ إلى قَوُلْتُ وبَيِعْتُ لنقل الضمة والكسرة إلى الفاء، وهذا مذهب سيبويه.



والمضاعَفُ يَلحَقُه الإدغامُ، وهو: أن تُسَكِّنَ الأولَ، وتُدْرِجَ في الثاني. ويسمَّى الأولُ: مُدغَمًا، والثاني: مُدغَما فيه.

التفتازاني (**والمضاعفُ يَلْحَقُهُ الإدغامُ**) وهو في اللُّغَة: الإخفاءُ والإدخالُ، يقال: أدغمتُ اللجام في فَمِ الفرس أي: أَدْخَلْتُهُ في فيه، وأدغمتُ الثوبَ في الوعاء، والإِدْغَامُ إفعالٌ من عبارة الكوفيين. والاِدِّغَامُ افتعالٌ من عبارة البصريين، وقد ظُنَّ أنَّ الادّغامَ بالتشديد افتعالٌ غيرُ متعدِّ، وهو سهوٌ؛ لِمَا قال في ((الصحاح)): يقال: أدغمتُ الحرفَ وادّغمته على افْتَعَلْتُهُ.

(و) في الاصطلاحِ: (**هو أن يُسَكَّنَ**) الحرف (**الأوّلُ**) من المتجانسين، (**ويُدْرَجَ في**) الحرف (**الثاني**) نحوُ: مَدَّ، أصلُه: مَدَدَ، أُسكنت الدالُ الأولى، وأُدرجت في الثانية، وإنّما أسكن الأوّلُ ليتّصلَ بالثاني؛ إذ لو حُرِّكَ لم يتَّصلْ به لحلول الفاصلِ، وهو الحركةُ، والثاني لا يكون إلا متحركًا؛ لأنَّ الساكنَ كالميّت لا يُظْهِرُ نَفْسَهُ، فكيف يظهر غيره؟

القاري (**والمضاعف يلحقه الإدغام**) من باب الإفعال من عبارات الكوفيين، ومن الافتعال من عبارات البصريين، وكلاهما مُتَعَدٍّ، ففي ((الصحاح)): أَدْغَمْتُ الحرفَ وادّغَمْتُه، ويقال: أدْغمت اللجامَ في الفرس أي: أدخلته في فيه، وفي اصطلاح القُرّاء: إدخالُ حرفٍ في حرفٍ ورفعُ اللسان بهما دفعةً واحدةً، وهو أنواع من المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين في كلمة أو كلمتين كما هو مبيَّنٌ في محله الأَلْيَق به. وأما في اصطلاح الصرفي؛ ....

الجرجاني إذا عرفتَ هذا فاعلم أنَّ حاصلَ الكلام: إنَّما أُلحقَ المضاعفُ بالمعتلَّات في كونه غيرَ سالمٍ كالمعتلِّ؛ لاشتراكهما في الإبدال والحذف والإسكان.

قال: (**والمضاعَفُ يلحقُه الإدغامُ، وهو أن يُسَكَّنَ الأوّلُ، ويُدْرَجَ في الثّاني، ويسمّى الأوّلُ: مُدْغَمًا، والثّاني: مدغمًا فيه**).

الكيلاني (**والمضاعفُ يلحقُهُ الإدغام**) بالدَّال المهملة مخففةً، وهو من باب الإفعال، ومشدَّدةً من باب الافتعال.

(**وهو**) أي: الإدغامُ في اللُّغة: الإدخالُ، وفي الاصطلاح: (**أن تُسَكِّنَ**) الحرفَ (**الأوّلَ**) من الحرفين المتجانسين إن كان متحرِّكًا، (**وتُدرجَ**) ذلك الحرفَ (**في**) الحرف (**الثّاني**) نحوُ: مَدَّ، فإنَّ أصلَهُ: مَدَدَ، فسَكَّنْتَ الدَّالَ الأولى، وأَدْرَجْتَها في الدَّال الثَّانية، فصار: مَدَّ. (**ويسمَّى**) الحرفُ (**الأوّلُ**) من المتجانسين: (**مُدْغَمًا**) اسم مفعولٍ؛ لإدغامك إيَّاه، (**و**) يسمّى الحرفُ (**الثَّاني**) منهما: (**مدغمًا فيه**) لإدغامك الحرفَ الأوّلَ فيه، والمدغمُ والمدغمُ فيه حرفان في التَّلفُّظ، حرفٌ واحدٌ في الكتابة كما رأيتَ.

....

التفتازاني (ويسمّى) الحرفُ (الأوَّلُ) من المتجانسين إذا ادغمته: (مُدغَمًا) اسم مفعولٍ لادغامك إيّاه، (و) يسمى الحرفُ (الثَّاني: مُدغَمًا فيه) لادغامك الأوَّلَ فيه، والغرضُ من الادغام: التَّخفيفُ، فإنَّ التلفُّظَ بالمِثلَيْنِ في غاية الثِّقَل حِسًّا.

لا يقال: إنَّ قولَه: "أن يسكن الأوَّل" غيرُ شاملٍ لنحو: مَدِّ مصدرًا، فإنَّ أصلَه: مَدْدٌ، والأوَّلُ ساكنٌ، فلا يسكنُ؛ لأنّا نقول: إنّه لَمّا ذكر أنَّ المتحرِّكَ يسكن عند إدغامه؛ عُلِم أنَّ إبقاءَ السَّاكن بحاله بالطَّريق الأَوْلى.

القاري (فهو أن تُسَكِّنَ الحرفَ الأولَ) من المتماثلين مخرجًا وصفة، (وتُدْرِجَ) أي: تُدخل (في الثاني) من الحرفين بحيث يصيران كأنهما حرفٌ واحدٌ مشدَّدٌ، ولذا يُكتب بواحد، نحو: مَدَّ. فإن أصله: مَدَدَ، أَسْكَنْتَ الدالَ الأولى، وأدرجتَها في الثانية.

(ويسمى الأول) من الحرفين إذا أدغمته: (مُدْغَمًا) بصيغة المفعول؛ لإدغامك إياه، (والثاني مدغمًا فيه) لإدغامك الأولَ فيه، والإدغامُ نوع من التخفيف، وهو واجب وجائز وممتنع كما بينه المصنف:...

الجرجاني **أقول**: وإنَّما يَلحق بالمضاعف الإدغامُ كما يلحقهُ الإبدالُ والحذفُ، وللإدغام معنيان: لغويٌّ وصناعيٌّ، فاللُّغويُّ: إدخالُ الشَّيء في الشَّيء، تقول: أدغمتُ اللِّجَامَ في فَمِ الفرسِ إذا أَدْخَلْتَه في فيه، والصِّناعيُّ ما ذكره المصنِّفُ في المتن، وهو أن تُسَكِّنَ الأوَّلَ، وتُدْرِجَ في الثَّاني، ويسمَّى الأوَّلُ: مدغمًا؛ لإدخاله في الثَّاني، والثَّاني: مدغمًا فيه؛ لإدراجه فيه.

والمقصودُ الأهمُّ والمطلوبُ الأتمُّ من الإدغام: طلبُ ؛التَّخفيف لأنَّ التَّلفُّظَ بالمثلين ثقيلٌ لتغيُّرِ اللِّسان به؛ لِمَا فيه من العَوْد إلى حرفٍ بعد النُّطْق به، فإذا أُدغمَ أحدُهما في الآخر؛ ارتفع اللِّسانُ عنهما دفعةً واحدةً، ويسهلُ التَّلفُّظُ بهما، ويحصل الخفَّةُ، ولا بُدَّ أن يكون الثَّاني متحرِّكًا؛ لأنَّه مبيِّنٌ للأوَّل، والحرفُ السَّاكنُ كالميِّت لا يبيِّنُ نفسَهُ، فكيف غيرَها؟

الكيلاني ....



وذلك وَاجِبٌ في نحوِ: مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ، واسْوَدَّ يَسْوَدُّ، واسْوَادَّ يَسْوَادُّ، واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ، وتَمَادَّ يَتَمَادُّ.

[مواضع وجوب الإدغام]

التفتازاني (وذلك) أي: الادغامُ (واجبٌ في) الماضي والمضارع من الثلاثي المجرَّد مطلقًا، ومن المزيد فيه من الأبواب التي يَذْكُرُها ما لم يَتَّصِلْ بهما الضَّمائرُ البارزةُ المرفوعةُ المتحرِّكة، فإن اتَّصلت؛ ففيه تفصيلٌ يُذكَرُ، فعَبَّرَ عما ذكرنا بقوله: (نحوِ: مَدَّ يَمُدُّ، وأعدَّ يُعِدُّ، وانقَدَّ ينقَدّ، واعْتَدّ يعتَدّ).

ولَمَّا كان هناك أفعالٌ يجب فيها الادغامُ مثل المضاعفِ وإن لم يكن من المضاعف؛ ذكرها استطرادًا بين ذلك، لكنه خَلَطَها، وكان الأَوْلى أن يميّزَها، فقال: (واسْوَدّ يَسْوَدُّ) من باب الافعلال. (واسوادَّ يسوادُّ) من باب الافعيلال، وليسا من المضاعف؛ لأنَّ عينهما ولامهما ليسا من جنسٍ واحدٍ، فإنَّ عينهما الواوُ، ولامَهما الدالُ. (واستعدَّ يَستعِدُّ) مضاعفٌ من باب الاستفعال. ....

القاري (وذلك واجب) أي: في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقًا، ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها، لكنه ما لم يتصل بهما الضمائر البارزة المرفوعة، فإن اتصلت: ففيه تفصيل يَذكر، فعبَّر عما ذكرنا بقوله: (في نحو: مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ) وقد يطَّرد الإدغام فيما يشابه المضاعف من الكلام.

الجرجاني قال: (وذلك واجبٌ في نحو: مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ، واسْوَدَّ يَسْوَدُّ، واسْوَادَّ يَسْوَادُّ، واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ، وتَمَادَّ يَتَمَادُّ).

أقول: "**وذلك**" إشارة إلى الإدغام. واعلم أنَّ الإدغامَ ينقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: واجبٍ وممتنعٍ وجائزٍ.

الكيلاني (وذلك) أي: الإدغامُ ثلاثةُ أقسامٍ: القسمُ الأوَّلُ: إدغامٌ (واجبٌ)، وهو فيما إذا اجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، ويكونُ الثَّاني منهما متحرِّكًا، وذلك في الماضي والمضارع وغيرهما،

أمَّا في الماضي؛ فما لم يتَّصلْ بآخره ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ متحرِّكٌ، وهو خمسةُ أمثلةٍ من الغائب بالتَّرتيب، فإن اتَّصلَ به ذلك؛ فالإدغامُ ممتنعٌ كما سيجيءُ، تقول: مَدَّ، مَدَّا، مَدُّوا، مَدَّتْ. مَدَّتَا. مَدَدْنَ، مَدَدْتَ، مَدَدْتُمَا، مَدَدْتُم، مَدَدْتِ، مَدَدْتُمَا، مَدَدْتُنَّ، مَدَدْتُ، مَدَدْنَا.

وأمَّا في المضارع؛ فما لم يتَّصلْ بآخره نونُ جمع المؤنَّث، وهو اثنا عشر مثالًا، فإن اتَّصل به النُّون؛ فالإدغامُ ممتنعٌ، مثالُهُ: يَمُدُّ، يَمُدَّانِ، يَمُدُّونَ، تَمُدُّ، تَمُدَّانِ، يَمْدُدْنَ، تَمُدُّ، تَمُدَّانِ، تَمُدُّونَ، تَمُدِّينَ، تَمُدَّانِ، تَمْدُدْنَ، أَمُدُّ، نَمُدُّ. وعلى هذا القياسِ غيرُهُ، ....

التفتازاني (واطمأنّ يطمئِنُّ) أي: سَكَنَ، اطمئنانًا وطُمَأْنِينَةً، وليس من المضاعف؛ لأنَّ عينَه الميمُ، ولامَه النونُ، وهو من باب الافعِلّال كالاقشعرار. (وتمادَّ يتمادُّ) مضاعفٌ من باب التَّفاعل. فيجب في هذه الصور الادغام؛ لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام، وكذا إذا لحقتها تاءُ التأنيث، نحوُ: مَدَّتْ وأَعَدَّتْ وانْقَدَّتْ... إلخ.

القاري (و) منه: (اِسْوَدَّ يَسْوَدُّ) من باب الافعلال، (واسْوَادَّ يَسْوَادُّ) من باب الافعيلال، وليسا من المضاعف؛ لأن أصلهما: السَّوَادُ. (واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ) مضاعف مصدرهما: الاِسْتِعْدَادُ. (واطْمَأَنَّ) أي: سكن (يَطْمَئِنُّ) اِطْمِئْنَانًا وطُمَأْنِينَةً، وليس من المضاعف؛ لأن عينَه الميمُ ولامَه النونُ، وهو من باب الافعلّال كالاقشعرار.

(وتَمَادَّ يَتَمَادُّ) مضاعف من التفاعل، وكذا إذا لحق هذه الأفعالَ تاءُ التأنيث في بعض الأحوال، فتقول: مَدَّتْ وأَعَدَّتْ.

الجرجاني أمّا الواجبُ؛ فهو إذا اجتمع المثلان المتحرِّكان في كلمةٍ واحدةٍ، ولا إلحاقَ، ولا لَبْسَ فيها، وذلك في قوله: مَدَّ يمدُّ، وأعدَّ يُعِدُّ... إلخ، فإنَّ المثلين فيها متحرِّكان، ولا إلحاقَ ولا لبسَ فيها على تقدير الإدغام.

وإنّما قلنا: "عند تحرُّكهما"؛[1] لأنّه لو كان المثلُ الثّاني ساكنًا نحوُ: ظَلِلْتُ؛ امتنع فيه الإدغامُ.

وإنّما قلنا: "تحرُّكهما في كلمةٍ واحدةٍ"؛ لأنَّ المثلين المتحرِّكين لو كانا في كلمتين نحوُ: ضَرَبَ بِكَ؛ لم يجب فيه الإدغامُ؛ لأنَّ الثِّقَلَ الذي حصل من التقاء المثلين في كلمتين ليس كالثِّقَل الذي حصل من التقائهما في كلمةٍ واحدةٍ في الشدَّة، فلا يقتضي وجوبَ الإدغام.

وإنّما قلنا: "ولا إلحاقَ" احترازًا به عما يكون إحدى المثلين للإلحاق، فإنّه لا يجبُ فيه، بل يمتنعُ، نحوُ: جَلْبَبَ، فإنَّ الباءَ الثّانيةَ زائدةٌ زيدتْ للإلحاق، فلو أُدغمَ فيها؛ لزال الإلحاقُ، وهو مطلوبٌ عندهم.

[1] هكذا في النسخ، فلعل الظاهر "المتحركان"، أو أراد المفهوم منه.

الكيلاني وإلى جميع ما ذكرناه أشار بقوله: (في نحو: مَدَّ) بفتح الميم، أصله: مَدَدَ، فأُسكنتِ الدَّالُ الأولى، وأُدرجت في الثّانية، فصار: مَدَّ كما سبق. (يَمُدُّ) أصله: يَمْدُدُ، نقلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى الميم، ثم أُدغمتْ في الثّانية، فصار: يَمُدُّ. (و) على هذا: (أَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ). ولا يخفى على المتأمِّل كيفيَّةُ الإدغام في هذه الأبواب مما سبق من البيان.



وكذلك هذه الأفعالُ إذا بَنَيْتَها للمفعولِ؛ نحوُ؛ مُدَّ يُمَدُّ، وكذا نَظائِرُه، وفي نحوِ: مَدٍّ مَصدَرًا.

التفتازاني (وكذا هذه الأفعالُ) التي يجب فيها الادغام إذا بُنِيَتْ للفاعل يجب فيها الادغام (إذا بُنِيَتْ للمفعول) ماضيًا كان أو مضارعًا، (نحوُ: مُدَّ) والأصلُ: مُدِدَ، ومُدَّتْ، والأصل: مُدِدَتْ، (يُمَدُّ) والأصلُ: يُمْدَدُ، وكذا: تُمَدُّ وأُمَدُّ ونُمَدُّ. (وكذا نظائره) أي: نظائرُ: مُدّ يمدّ، كأُعِدّ يُعدُّ، وانْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه، واعتُدَّ يُعْتَدُّ به، واستُعِدَّ يُسْتَعَدُّ له، وتُمُودَّ يُتَمَادُّ بالتقاء الساكنين على حدّه، وكذلك البواقي.

القاري (وكذا هذه الأفعال) التي أُدغمت وجوبًا حال كونها مبنية للفاعل يجب إدغامها، (إذا بُنيت للمفعول) ماضيًا كان أو مضارعًا، (نحو: مُدَّ يُمَدُّ، وكذا نظائره) من المزيد كأُعِدَّ يُعدُّ، وتُمودَّ يُتَمادُّ.

الجرجاني **وإنَّما قلنا:** "ولا لَبْسَ" احترازًا به عما يكون الإدغامُ مستلزمًا للَّبس، نحوُ: سُرُرٌ، فإنَّه لو أدغمَ فيه؛ لم يُعلمْ أنَّه على فُعُلٍ بضمتين أو على فُعْلٍ بسكون العين.

فإذا تقرَّر هذا؛ فلْنَرجِعْ إلى الأمثلة التي ذكرها في المتن، فنقول: **أصلُ**: مَدَّ: مدد، حذفتْ حركةُ الدَّال الأولى، وأُدغمتْ في الثَّانية؛ ويمدُّ أصله: يَمْدُدُ، نُقلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى ما قبلها. وأُدغمتِ الدَّالُ الأولى في الثَّانية؛ **وأصلُ**: أَعَدَّ يُعِدُّ: أَعْدَدَ يُعْدِدُ، نُقلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى ما قبلها، وأدغمتْ الدَّالُ الأولى في الثَّانية فيهما. وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلة.

قال: (**وكذا هذه الأفعالُ إذا بُنيتْ للمفعول، نحوُ: مُدَّ يُمَدُّ، وقِسْ على هذا نظائرَهُ**).

أقول: وكذا يجب الإدغامُ في هذه الأفعال إذا بُنيتْ للمفعول، كما يجب الإدغامُ إذا كانت مبنيَّةً للفاعل، نحوُ: مُدَّ يُمَدُّ، **أصلُهما**: مُدِدَ يُمْدَدُ، حذفتْ حركةُ الدَّال الأولى -في الأوَّل-، وأُدغمتْ في الثَّانية، ونُقلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى ما قبلها -[في الثَّاني]- وأُدغمتْ في الثَّانية .. وقِسْ عليهما نظائرَهما ممَّا ذُكِرَ في المتن وغيره.

الكيلاني (واسْوَدَّ يَسْوَدُّ) من باب الافعلالِ، (واسْوَادَّ يَسْوَادُّ) من الافعيلال، وليسا من المضاعف. لكنْ أَوْرَدَهما استطرادًا من حيث أنَّهما يجب الإدغامُ فيهما، (واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ) مضاعفٌ من باب الاستفعال، (واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ) من الافعِلّال، كالاقشعرار، وليس بمضاعفٍ. (وتَمَادَّ يَتَمَادُّ) مضاعفٌ من باب التَّفاعل، فيجب الإدغامُ في جميع هذه الأمثلة؛ لاجتماع الحرفين المتجانسين فيها مع تحرُّكِ الحرف الثَّاني منهما.

(وكذا هذه الأفعالُ) التي تقدَّم ذِكْرُها يجب الإدغامُ فيها (إذا بُنِيَتْ للمفعول، نحوُ: مُدَّ) بضمّ الميم. أصله: مُدِدَ، وهكذا تقول: مُدَّا، مُدُّوا... إلى آخره. (يُمَدُّ) أصله: يُمْدَدُ إلى آخر الأمثلة. (ونظائرُهُ) أي: نظائرُ: مُدَّ يُمَدُّ كأُعِدَّ يُعَدُّ، وانْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه وغيرِهما.



وكذلك إذا اتَّصلَ بالفعل ألفُ الضميرِ، أو واوُه أو ياؤُه: ....

التفتازاني فهذه هي الأبوابُ التي يوجد فيها الادغام، وما بقي فبعضُه لم يجئْ منه المضاعفُ، وبعضُه جاء ولكن ليس للادغام إليه سبيلٌ، نحوُ: مَدَّدَ يُمَدِّدُ في التَّفعيل، وتَمَدَّدَ يَتَمَدَّدُ في التَّفعُّل، وذلك لأنَّ العينَ -وهو الذي يدغمُ فيه- متحرِّكٌ أبدًا لادغام حرفٍ آخرَ فيه، فهو لا يدغمُ في حرفٍ آخرَ لامتناع إسكانه.

(**وفي نحو: مَدٍّ**) أعني: (**مصدرًا**) أي: وذلك الادغام واجبٌ في كلِّ مصدرٍ مضاعفٍ لم يقع بين حرفَيِ التَّضعيف حرفٌ فاصلٌ، ويكون الثَّاني متحركًا. وعقّب "نحو مدّ" بقوله: "مصدرًا" دفعًا لتوهم أنّه ماضٍ أو أمرٌ.

(**وكذلك**) أي: الادغام واجبٌ (**إذا اتَّصل بالفعل**) المضاعف أو ما شاكله مما مرَّ (**ألفُ الضَّمير أو واوُه أو ياؤُه**) سواءٌ كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، مجرَّدًا أو مزيدًا فيه، مجهولا أو معلومًا. ولذا قال: "بالفعل"، ولم يقل: "بهذه الأفعال"، وذلك لأنَّ ما قبل هذه الضَّمائر -وهو الثاني من المتجانسين- يجب أن يكون متحرِّكًا لئلا يلزم التقاءُ السَّاكنين، والأوَّلُ إن كان ساكنًا يُدْرَجُ في الثاني، وإلا يسكنُ ويدرجُ في الثاني.

القـاري (**وفي نحو: مَدٍّ**) أعني: (**مصدرًا**) يجب إدغامه أيضًا، واحترز بقوله مصدرًا عما إذا كان اسمًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وعما قد يُتوهم أنه ماض لتقدُّمِه، أو أمرٌ لتأخُّرِه.

(**وكذلك**) الإدغام واجب (**إذا اتصل بالفعل**) المضاعف حقيقةً أو صورةً (**ألفُ الضمير أو واوُه أو ياؤُه**) سواء كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا مجردًا أو مزيدًا فيه معلومًا أو مجهولًا، فالألف

الجرجاني قال: (**وفي نحوِ: مَدٍّ مصدرًا**).

أقول: وكذا يجب الإدغامُ في كلِّ مصدرٍ على وزن فُعْلٍ بفتح الفاء أو ضمِّها أو كسرها وسكون العين، نحوُ: مَدٍّ وعَدٍّ ورَدٍّ وضِدٍّ ونِدٍّ، **أصلُها**: مَدْدٌ ورَدْدٌ وضِدْدٌ ونِدْدٌ،[1] أُدغمتِ الدَّالُ الأولى في الثَّانية؛ لوجود شرائط وجوب الإدغام، وانتفاءِ المانع منه فيها.

[١] مثّل الشارح لـ"فَعْل" بفتح الفاء ثلاث كلمات (مَدّ وعَدّ ورَدّ)، ولـ"فِعْلٍ" بكسر الفاء كلمتين (ضِدّ ونِدّ) ــ وإن لم تكونا مصدرين!ــ، ولم يمثل لـ"فُعْلٍ" بضمها.

الكيلاني (**و**) الإدغامُ واجبٌ أيضًا (**في نحوِ: مَدًّا مصدرًا**) أصله: مَدْدًا، (**وكذلك**) الإدغامُ واجبٌ (**إذا اتَّصل بالفعل**) المضاعف وما شابهه (**ألفُ الضَّمير أو واوه أو ياؤه**)، ....



نحوُ: مُدَّا مُدُّوا مُدِّي، مُدَّا امْدُدْنَ. ....

التفتازاني فالألفُ (نحوُ: مُدَّا) بفتح الميم أو ضمّه، فعل الاثنين من الماضي أو الأمر، (و) الواو (نحوُ: مُدُّوا) بفتح الميم أو ضمّه، فعل جماعة الذُّكور من الماضي أو الأمر، (و) الياء نحوُ: (مُدِّي) بضمّ الميم، وهو الأمرُ للمؤنّث من تَمُدِّينَ، فإنَّ أكثرَ المحققين على أنَّ هذه الياءَ ياءُ الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون، وخالفهم الأخفشُ. وقِسْ على هذا البواقيَ من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك.

والضابطُ: أنَّه يجبُ في كلِّ فعلٍ اجتمع فيه متجانسان، ولم يَقَعْ بينهما فاصلٌ، ويكون الثّاني متحرِّكًا. وأمَّا نحو قولهم: "قَطِطَ شعرُه" إذا اشْتَدَّتْ جُعُودَتُه، و"ضَبِبَ البلدُ" إذا كثر ضبابُها بفكّ الإدغام؛ فشاذٌّ جِيءَ به لبيان الأصل، وضَنِنُوا في قوله:

مَـهْـلًا أَ عَـاذِلَ قَـدْ جَـرَّبْـتِ مِـنْ خُلُقي   أَنِّــي أَجُــودُ لأقْــوامٍ وإنْ ضَـنِـنُـوا

محمولٌ على الضَّرورة، والشائعُ الكثيرُ: ضَنّوا، أي: بَخِلُوا.

القاري (في نحو: مُدَّا) بفتح الميم مبنيًا للفاعل، أو ضمه مبنيًا للمفعول كلاهما من الماضي، والأخيرُ أيضًا من الأمر، والواوُ في نحو: (مُدُّوا) بالوجهين للثلاثة، والياءُ في نحو: (مُدِّي) وهو بضم الميم لأمر المؤنث.

الجرجاني ....

الكيلاني مثالُ الألف (نحوُ: مُدّا) يجوز فيه فتحُ الميم على أنّه فعلُ الاثنين من الماضي مبنيًا للفاعل، فحينئذٍ أصله: مَدَدَا، وضمُّ الميم:

إمّا على أنَّه فعلُ الاثنين من الأمر، فحينئذ أصله: تَمُدَّان، أو على أنَّه فعلٌ ماضٍ مبنيًا للمفعول. فحينئذٍ أصله: مُدِدَا. ومثالُ الواو: (مُدُّوا) بفتح الميم على أنّه فعلُ جمع المذكَّر من الماضي مبنيًا للفاعل، وأصله حينئذٍ: مَدَدُوا، أو بضمِّ الميم:

إمّا على أنّه فعلُ الجمع من الأمر، وأصله حينئذٍ: تَمُدُّونَ، أو على أنّه فعلُ الجمع من الماضي مبنيًا للمفعول الذي اشتقَّ منه، فحينئذٍ أصله: مُدِدُوا، وقِسْ على ما قلناه غيرَه من النَّظائر. ومثالُهُ من الياء: (مُدِّي) بضمِّ الميم فقط، وهو فعلُ الأمر للواحدة المؤنَّثة، أصله: تَمُدِّين.



ومُمْتَنِعٌ في نحوِ: مَدَدْنَ، ومَدَدْنَا، ومَدَدْتُ.... إلى مَدَدْتُنَّ، ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ ولَا تَمْدُدْنَ.

[امتناع الإدغام]

التفتازاني (و) الادغام (ممتنعٌ) في كلِّ فعلٍ اتَّصَلَ به الضَّميرُ البارزُ المرفوعُ المتحرِّكُ كتاء المخاطب وتاء المتكلم، ونونِه في الماضي، ونونِ جماعة النساء مطلقًا، ماضيًا كان أو غيرَه، مجرَّدًا كان أو مزيدًا فيه، مبنيًا للفاعل أو المفعول؛ لأنَّ هذه الضَّمائر تقتضي أن يكون ما قبلها ساكنًا، وهو الثَّاني من المتجانسين، فلا يمكنُ الادغام، وعَبَّرَ عن جميع ذلك بقوله: (في نحو: مَدَدْتُ، ومددْنا، ومددْتَ، إلى مددْتنَّ) يعني: مددتَ، مددتما، مددتم، مددت، مددتما، مددتنَّ، (ومددْنَ، ويمددْنَ، وتمددْنَ، وامددْنَ، ولا تمددْنَ) وهذه أمثلةُ نون جماعة النساء.

القاري (وممتنع) أي: الإدغام (في نحو: مددْتُ، ومددْنَا، ومددْتَ، إلى: مددْتُنَّ) يعني: مددْت، مددْتما، مددْتم، مددْتِ، مددتما، مددْتُنَّ، (ومددْنَ، ويمددْنَ) للغائبات، (وتمددْنَ، وامددْنَ، ولا تمددْنَ) الثلاثة للمخاطبات.

الجرجاني قال: (وممتنعٌ في نحوِ: مَدَدْتُ، مَدَدْنا، مَدَدْتَ، إلى مدتنَّ، ومَدَدْنَ، ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ، ولا يَمْدُدْنَ). **أقول**: (وممتنعٌ) عطفٌ على قوله (واجب)، فلَمَّا فرغ من ذكر المواضع التي يجبُ فيها الإدغامُ؛ شرع في ذكر المواضع التي يمتنع الإدغامُ فيها، وذلك عند سكون الثَّاني كما ذكر في المتن، وذلك مَدَدْنَ إلى مَدَدْنَا، ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ، ولا تَمْدُدْنَ؛ لأنَّ شرطَهُ تحريكُ الثَّاني، وهو ممتنعٌ ههنا؛ لوجوب سكون ما قبل ضمير الفاعل المتحرِّك لكونه كالجزء من الفعل؛ لأنَّه لَمَّا كان كالجزء لزم من تحريكه توالي أربعِ حركاتٍ، أو للفرق بينه وبين الضَّمير المنصوب المتحرِّك. فيكون موضعُ الممتنع من الماضي تسعةً، ومن المضارع اثنين، ومن الأمر واحدا، فيكون المجموعُ اثني عشر، ومواضعُ الوجوب من الماضي خمسةٌ، وهي الأمثلةُ السَّاكنةُ، ومن المضارع اثنا عشر، ومن الأمر أربعة، فيكون المجموعُ واحدًا وعشرين.

الكيلاني (و) القسمُ الثَّاني من أقسام الإدغام: إدغامٌ (ممتنعٌ) وهو فيما إذا اجتمعَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، والثَّاني منهما ساكنٌ سكونًا لازمًا، وذلك من الماضي إذا اتَّصل به ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ متحرِّكٌ، أعني: التَّاءَ والنونَ، وهو في تسعةِ أمثلةٍ منه (في) المتكلِّم وحده، (نحوُ: مَدَدْتُ)، وفي المتكلِّم مع الغير، نحوُ: (مَدَدْنَا)، وفي المخاطب من نحو: (مَدَدْتَ)، مَدَدْتُمَا، مَدَدْتُم، مَدَدْتِ، مَدَدْتُمَا، (إلى: مَدَدْتُنَّ، و) في جمع المؤنَّث الغائب نحوُ: (مَدَدْنَ)، فهذه تسعةُ أمثلةٍ من الماضي يمتنع الإدغامُ فيها لما مرَّ.



وجَائِزٌ إذا دَخَلَ الجازمُ على الفعلِ الواحِدِ، ....

[جواز الإدغام]

التفتازاني (و) الادغام (جائزٌ إذا دخل الجازمُ على فعل الواحد) أيِّ جازمٍ كان، فيجوز عدمُ الادغام نظرًا إلى أنَّ شرطَ الادغام تَحَرُّكُ الحرف الثَّاني، وهو ساكنٌ هنا، فلا يُدغمُ، ويقال: لم يَمْدُدْ، وهو لغةُ الحجازيين، قال الشَّاعرُ:

وَمَــنْ يَــكُ ذَا فَضْــلٍ فَيَبْخَـلْ بِفَضْلِـهِ عَـلَـى قَـوْمِـهِ يُسْتَـغْــنَ عَـنْــهُ وَيُـذْمَــمِ

فإنَّ قوله: "وَيُذْمَمِ" مجزومٌ؛ لكونه عطفًا على "يُسْتَغْنَ"، وهو جوابُ الشرط، أعني "مَنْ يكُ". ويجوز الادغام نظرًا إلى أنَّ السُّكون عارضٌ لا اعتدادَ به، فيُحَرَّكُ الحرفُ الساكنُ، ويدغمُ فيه الأوَّلُ، فيقال: لم يَمُدِّ بالضمّ أو الفتح أو الكسر كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وهو لغةُ بني تميمٍ. والأوَّلُ هو الأقربُ إلى القياس، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾.

القــاري (وجائز) أي: الإدغام (إذا دخل الجازم) أيَّ جازم كان (على الفعل الواحد) فيجوز عدم الإدغام، وهو لغة الحجازيين، والإدغامُ، وهو لغة بني تميم، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: ٥٤] .

وإنما قيّد الفعل بالواحد؛ لأن الإدغام واجب في فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر، وممتنع في فعل جماعة النساء كما سبق، وكأنّ المصنف اكتفى بما تقدم.

والحاصل: أن الإدغامَ الجائزَ إنما هو في فعل الواحد غائبًا كان أو مخاطبًا أو متكلمًا ولو مع الغير، وكذا في الواحدة المخاطبة؛ لأنها في صورة المخاطب.

الجرجاني قال: (وجائزٌ إذا دخل الجازمُ على الفعل الواحد، ....

الكيلاني (و) من المضارع إذا اتَّصلَ بآخره نونُ جمع المؤنَّث، وهو في مثالين منه: في جمع المؤنَّث الغائب، نحوُ: (يَمْدُدْنَ، و) في المخاطب نحوُ: (تَمْدُدْنَ، و) من أمر المخاطب في جمع المؤنَّث، نحوُ: (امْدُدْنَ، و) من أمر الغائب فيه أيضًا: لِيَمْدُدْنَ، ومن النَّهي فيه أيضًا، نحوُ: (لا تَمْدُدْنَ)، ولا يَمْدُدْنَ، فهذه أمثلةٌ من المضارع وما في حكمه يمتنعُ الإدغامُ فيها لِمَا تقدَّمَ.

(و) القسمُ الثَّالثُ من أقسام الإدغام: إدغامٌ (جائزٌ)، وهو فيما إذا اجتمعَ فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ، والثَّاني منهما ساكنٌ سكونًا غيرَ لازمٍ، وذلك (إذا دخل الجازمُ على فعل الواحد) من المضاعف، نحوُ: لم يَمُدِّ، ولم تَمُدِّ، ومما في حكم الواحد، نحوُ: لم أَمُدِّ، ولم نَمُدِّ،



فإن كان مكسورَ العين؛ كيَفِرُّ أو مفتوحا كيَعَضُّ فتقولُ: لَمْ يَفِرِّ ولَمْ يَعَضِّ بفتح اللام وكسرها،

التفتازاني **فإن قلت:** إنَّ السكونَ في مددتُ ونحوه أيضًا عارضٌ، فلِمَ لا يجوز فيه الادغام؟

قلت: لأنَّ هذه الضَّمائرَ كجزءٍ من الكلمة، وسكِّن ما قبلها دلالةً على ذلك، فلو حُرِّكَ لزال الغرضُ، ولأنَّ الادغامَ موقوفٌ على تَحَرُّكِ الثاني، وهو موقوفٌ على الادغام؛ لئلا تَتَوالَى الحركاتُ الأربعُ، فيلزم الدَّوْرُ.

وفي هذا نظرٌ؛ إذ تَحَرُّكُ الثاني لا يتوقَّفُ على الادغام، بل على إسكان الأوَّل، وهو جزءُ الادغام لا نفسُه.

وإنَّما قال: "على فعل الواحد"؛ لأنَّ الادغام واجبٌ في فعل الاثنين وفعل جماعة الذُّكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مرَّ، وممتنعٌ في فعل جماعة النِّساء، فالجائزُ في فعل الواحد غائبًا كان أو مخاطبًا أو متكلمًا، وكذا في الواحدة الغائبة. ولفظُ المصنِّف رحمه الله لا يُشْعِرُ بذلك؛ إذ لا تندرجُ في لفظ الواحدِ الواحدةُ، ولا يصحُّ أن يقال: المرادُ: فعلُ الشَّخص الواحد مذكَّرًا كان أو مؤنثًا؛ لأنَّه يندرجُ فيه حينئذٍ فعلُ الواحدة المخاطبة، والادغامُ فيه واجبٌ لا جائزٌ، اللَّهم إلا أن يقال: قد عُلِمَ حكمُهُ، وهو في حكم المستثنى، ولا يخلو عن تَعَسُّفٍ.

فهذا المضارعُ المجزومُ لا يخلو من أن يكون مكسورَ العين أو مفتوحَهُ أو مضمومَهُ، (**فإن كان مكسورَ العين كيَفِرُّ**) أي: يهرُب، (**أو مفتوحَه كيَعَضُّ**) الشيءَ ويَعَضُّ عليه أي: يأخذه بالسنِّ؛ ....

القاري ثم هذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسورَ العين أو مفتوحَه أو مضمومَه. (**فإن كان مكسورَ العين كيَفِرُّ، أو مفتوحه كيَعَضُّ،** فتقول: لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بفتح اللام) لكونه أخف، (**وكسرها**) لأن الساكن إذا حرِّك حرك بالكسر، (**ولم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ بفك الإدغام**،

الجرجاني **فإن كان مكسورَ العين كفَرَّ، أو مفتوحَهُ كعَضَّ، فتقول:** لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بفتح اللَّام وكسرها، ولم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ).

الكيلاني (**فإن كان**) فعلُ الواحد الذي دخل عليه الجازمُ (**مكسورَ العين، كيَفِرُّ**) إذ أصله: يَفْرِرُ، وهو من الباب الثَّاني، (**أو**) كان (**مفتوحَهُ**) أي: مفتوحَ العين، (**كيَعَضُّ**) إذ أصله: يَعْضَضُ، وهو من الباب الرَّابع، (**فتقول**) فيه عند دخول الجازم مع الإدغام: (**لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بكسر اللَّام وفتحها**)، ووجهُ جواز الإدغام فيهما وفي أمثالهما أن تقول: أصلُهما: لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ بسكون اللَّام علامةً للجزم، فنقلت حركةُ عين الفعل إلى ما قبلها دفعًا للثِّقَل، فالتقى ساكنان، فحُرِّكت اللَّامُ دفعًا لالتقاء السَّاكنين: إمَّا بالكسر؛ لأنَّ السَّاكنَ إذا حُرِّكَ حرِّك بالكسرة، وإمَّا بالفتحة للخفَّة، ثم أُدغمتِ العينُ في اللَّام، فصار: لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بكسر اللَّام وفتحها، وقِسْ على هذا نظائرَهُ.

(**و**) تقول: (**لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ**) بفكِّ الإدغام؛ لسكون الحرف الثَّاني من المتجانسين.

ولَمْ يَفْرِرْ ولَمْ يَعْضَضْ بفَكِّ الإدغام. وهكذا حُكمُ لم يَقْشَعِرَّ، ولَمْ يَحْمَرِّ، ولَمْ يَحْمَارَّ.

التفتازاني (فتقول: لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بكسر اللام وفتحها) أمَّا الكسرُ؛ فلأنَّ الساكنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر؛ لِمَا بين الكسر والسكون من التآخي، ولأنَّ الجزمَ قد جُعلَ عِوَضًا عن الجرّ عند تعذُّر الجرّ أعني في الأفعال، فكذا جُعِلَ الكسرُ عوضًا عن السكون عند تعذُّر السكون. وأمَّا الفتحُ؛ فلكونه أخفَّ، ولك أن تقول: الكسرُ في: لم يَفِرِّ لمتابعة العين، وكذا الفتحُ في: لم يَعَضَّ.

(و) تقول: (لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ) بفكِّ الإدغام كما هو لغةُ أهل الحجازيين. (وهكذا حكم: يقشعرّ ويحمرّ ويحمارّ) يعني: تقول: لم يقشعرِّ، ولم يحمرِّ، ولم يحمارِّ بكسر اللام وفتحها لما مرَّ، ولم يقشعرِرْ ولم يحمرِرْ ولم يحمارِرْ بفكّ الإدغام وكسر ما قبل الآخر؛ لأنّا نُقَدِّرُ الأصلَ في: يحمرُّ ويحمارُّ ويقشعرُّ: يحمرِرُ ويحمارِرُ ويقشعْرِرُ مكسورًا ما قبل الآخر في المضارع وفي الماضي مفتوحا حملًا على الأخوات، نحوُ: اجتمع يجتمع، واستخرج يستخرج. وقولُهم: اِزْعَوَى يَزْعَوِي، واِحْوَاوَى يَحْوَاوِي يدلُّ عليه.

القاري وهكذا) أي: بالأوجه الثلاثة (حكم: يقشعرُّ ويحمرُّ يحمارُّ) لأنها في حكم المضاعف الحقيقي، فتقول: لم يقشعرِّ، ولم يحمرِّ، ولم يحمارِّ بكسر اللام وفتحها، ولم يقشعرِرْ، ولم يحمرِرْ، ولم يحمارِرْ بفك الإدغام وكسر ما قبلَ الآخر.

الجرجاني **أقول**: (وجائزٌ) عطفٌ على قوله: (وممتنع)، فلَمَّا فرغ من ذكر المواضع التي يجبُ ويمتنعُ فيها الإدغامُ؛ شرع في المواضع التي يجوز فيها الإدغامُ، والإدغامُ جائزٌ فيما يكون المثلُ الثَّاني ساكنًا فيه، وسكونُهُ عارضٌ، وذلك إذا دخل الجازمُ على الفعل الواحد من المفردات الخمسة؛ لأنَّ سكونَ الثَّاني لم يجبْ ههنا؛ لعدم توالي أربعِ حركاتٍ، بخلاف: مَدَدْتُ، فيجوز تحريكُهُ، فيجوز الإدغامُ نظرًا إلى جواز تحريكه، وفكُّه نظرًا إلى سكونه.

فإن قيل: إن حُرِّكَ الثَّاني وجب الإدغامُ، وإلا؛ امتنع، فلم يُتَصَوَّرِ الجوازُ.

قلنا: جوازُهُ باعتبار تحريك الثَّاني، وتحريكُهُ جائزٌ، وكذا الإدغامُ المتفرِّعُ عليه.

وإذا دخل الجازمُ على الفعل الواحد، فلا يخلو من أن يكون عينُ فعله مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا، فإن كان مكسورًا كيَفِرُّ، أو مفتوحًا كيَعَضُّ؛ فيجوز فيهما الإدغامُ، كقولك: لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بفتح اللَّام وكسرها.

الكيلاني (وهكذا حكمُ: يَقْشَعِرُّ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ) عند دخول الجازم عليها، فتقول مع الإدغام: لم يَقْشَعِرِّ، ولم يَحْمَرِّ، ولم يَحْمَارِّ بكسر اللَّام وفتحها، ووجهُهُ ما تقدَّم، وتقول: لم يَقْشَعِرِرْ، ولم يَحْمَرِرْ، ولم يَحْمَارِرْ بفكِّ الإدغام.



وإن كان العينُ مضمومًا فيجوزُ الحركاتُ الثلثُ مع الإدغامِ وفكِّه. فتقولُ: لَمْ يَمُدِّ بحركاتِ الدالِ ولَمْ يَمْدُدْ.

التفتازاني (وإن كان العينُ من المضارع مضمومًا؛ فيجوزُ فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركاتُ الثَّلاثُ) الضمّ والفتح والكسر (مع الادغام، ويجوز فَكُّهُ) أي: فكُّ الادغام، (تقول: لم يَمُدِّ بحركات الدال)، الفتحُ للخفَّة، والكسرُ؛ لأنّه الأصلُ في حركة الساكن، والضمُّ لاتِّباع العين. (و) تقول: (لم يَمْدُدْ) بفكّ الادغام لِمَا تقدَّم.

القاري (وإن كان العين من المضارع المجزوم مضمومًا؛ فيجوز الحركات الثلاث) الضمُّ والفتحُ والكسرُ (مع الإدغام وفكِّه) أي: ويجوز فكُّ الإدغام أيضًا، (فتقول: لم يَمُدِّ بحركات الدال) الفتحِ والكسرِ كما تقدم من الوجهين، والضمِّ لإتباع العين. (ولم يمدُدْ) بالفك.

الجرجاني أمّا الكسرُ؛ فلأنّه أصلٌ في التقاء السّاكنين، ولهذا قيل: "السّاكنُ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر". وأمّا الفتحُ؛ فلأنّه أخفُّ الحركات. وأصلُهما: لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ، فنُقلتْ حركةُ أوَّل المثلين إلى ما قبلَها فيهما رَوْمًا للإدغام، ثم فُتِحَ الثّاني أو كُسِرَ لِمَا قلنا، فأُدغمَ الأوَّلُ فيه، فقيل: لم يَفِرِّ ولم يَعَضِّ بكسر الراء والضاد أو فتحهما.

قال: (وهكذا حكمُ: يَقْشَعِرُّ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ).

أقول: وكذا حكمُ يقشعرُّ ويحمرُّ ويحمارُّ إذا دخل الجازمُ عليها، فإنَّه يجوز فيها الإدغامُ وفكُّهُ، فتقول فيها مع الإدغام: لم يقشعرِّ ولم يحمرِّ ولم يحمارِّ بفتح اللّام وكسرها، ولم يقشعرِرْ ولم يحمرِرْ ولم يحمارِرْ بفكِّه. والدَّليلُ على جواز الإدغام وفكِّه ههنا كالدَّليل ثمَّةَ، فتأمَّلْ.

قال: (وإن كان العينُ مضمومًا؛ فيجوز الحركاتُ الثّلاثُ مع الإدغام وفكِّه، تقول: لم يَمُدِّ بحركات الدّال، ولم يَمْدُدْ).

أقول: إن كان الفعلُ الذي دخل عليه الجوازمُ مضمومَ العين؛ فيجوز فيه الحركاتُ الثّلاثُ -أعني: الفتحَ والكسرَ والضمَّ- مع الإدغام. أمّا الفتحُ والكسرُ؛ فلِما مرَّ، وأمّا الضمُّ؛ فللإتباع بحركة عين الفعل. فتقول: لم يَمُدِّ بحركات الدّال، ولم يَمْدُدْ بفكِّه.

الكيلاني (وإن كان) عينُ المضارع من فعل الواحد الذي دخل عليه الجازمُ (مضمومًا؛ فيجوزُ فيه الحركاتُ الثّلاثُ مع الإدغام): الضمُّ لمتابعة عين فعله، والفتحُ والكسرُ؛ لِمَا قلناه آنفًا، فلا نعيده. (و) يجوز (فكُّهُ) أي: الإدغامِ، (تقول: لم يَمُدِّ بحركات الدّال) مع الإدغام، (و) تقول: (لم يَمْدُدْ) بفكِّ الإدغام، ووجهُ الجميع ما تقدَّم.



وهكذا حكمُ الأمر، فتقولُ: فِرِّ، وعَضِّ بكسر اللام وفتحِها؛ وافْرِرْ واعْضَضْ، ومُدِّ بحركات الدالِ وامْدُدْ.

التفتازاني (**وهكذا حكمُ الأمر**) يعني: أمرَ المخاطب، وأما أمرُ الغائب فقد دخل تحت المجزوم. يعني: يجوز في الأمر إذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم، ولا تَنْسَ ما تقدّم من أنّه يجب إذا اتّصل بالفعل ألفُ الضمير أو واوُه أو ياؤُه، ويمتنعُ إذا اتَّصل به نونُ جماعة النساء.

فإن كان مكسورَ العين كيَفِرُّ أو مفتوحَه كيَعَضُّ؛ (**فتقول: فِرِّ وعَضِّ بكسر اللام وفتحها**) لِما تقدّم. (**وافْرِرْ واعْضَضْ**) بفكّ الادغام. (**وإن كان مضموم العين؛ فتقول: مُدِّ بحركات الدال**) الضم والفتح والكسر، (**وامْدُدْ**) بفك الادغام لما ذكر في المضارع. وقد رُويت الحركاتُ الثلاثُ في قول جرير:

ذُمِّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوَى والعَيْشَ بعد أولئك الأيامِ

القاري (**وهكذا حكم الأمر**) أي: أمر المخاطب، فإن أمر الغائب عُلِمَ حكمه من المجزوم. والمعنى: أنه يجوز في الأمر إذا كان فعلَ الواحد ما يجوز في الفعل المضارع، فإن كان مكسورَ العين أو مفتوحَه (**فتقول: فِرِّ وعَضِّ بكسر اللام وفتحها، وافْرِرْ واعْضَضْ**) بفك الإدغام فيهما، (**و**) إن كان مضمومَ العين فتقول: (**مُدِّ بحركات الدال، وامْدُدْ بالفك**) وقد رُويت الحركاتُ الثلاثُ في قول جرير:

ذُمِّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوَى والعَيْشَ بعد أولئك الأيامِ

الجرجاني قال: (**وهكذا حكمُ الأمر، فتقول: فِرِّ وعَضِّ بكسر اللّام وفتحها، وافْرِرْ واعْضَضْ ومُدِّ بحركات الدّال، وامْدُدْ**).

أقول: وهكذا حكمُ الأمر بالصِّيغة في الإدغام وفكِّه؛ لأنَّه في حكم المجزوم، فتقول في الأمر المأخوذ من: تَفِرُّ وتَعَضُّ: فِرِّ وعَضِّ بكسر اللّام وفتحها بالإدغام، وافْرِرْ واعْضَضْ بفكِّه، وفي الأمر المأخوذ من: تَمُدُّ: مُدِّ بحركات الدّال، وامْدُدْ بفكِّه.

الكيلاني (**وهكذا حكمُ الأمر**) يعني: يجوز فيه إذا كان فعلَ الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم، فلا تَنْسَ ما تقدَّمَ من البيان، فإن كان الأمرُ من مكسور العين أو مفتوحِه، (**فتقول**) فيه: (**فِرِّ وعَضِّ بكسر اللّام وفتحها**) مع الإدغام، ووجهُهُ: أنَّ أصلَهما: افْرِرْ واعْضَضْ، فنُقلتْ حركةُ العين إلى الفاء، فالتقى السّاكنان، فحُرِّكت اللّامُ دفعًا لالتقاء السّاكنين: إمّا بالكسر أو الفتح لِمَا مرَّ، ثم أُدغمتِ العينُ في اللام، فاستغني عن همزة الوصل، فحُذفتْ، فصار: فِرِّ وعَضِّ. (**و**) تقول فيه أيضًا: (**افْرِرْ واعْضَضْ**) بفكِّ الإدغام.



وتقول في اسم الفاعل: مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ، مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ، ومَوَادُّ.
والمفعولُ منه: مَمْدُودٌ كمَنْصُورٍ.

التفتازاني والأعرفُ الأفصحُ الكسرُ في مثل هذه الصورة، أعني: عندَ التقاء الساكنين، ومما جاء بفكّ الادغام قوله:

أغْـــدُدْ مــن الــرحــمــن فــضــلًا ونـعـمـةً   عــلــيــك إذا مــا جــاء لــلــخــيــر طــالــبُ

والمرادُ جوازُ الادغام وفكُّه عندنا، وإلا؛ فالادغام واجبٌ في بني تميمٍ، وممتنعٌ في الحجازيين.

قالوا: وإذا اتَّصلَ بالمجزوم حالَ الادغام هاءُ الضمير؛ لَزِمَ وجهٌ واحدٌ، نحوَ: رُدَّها بالفتح، ورُدُّه بالضمّ على الأفصح، ورُوي: رُدِّه بالكسر، وهو ضعيفٌ.

واعلم أنَّ حكمَ الثلاثيّ المزيد فيه في جميع ما ذكرنا حكمُ المجرَّد وإن لم يذكره المصنِّفُ اكتفاءً بالأصل، فليعتبرْه الناظرُ، ولا يخفى شيءٌ منه على من اطّلع على ما ذكرنا.

(**وتقول في اسم الفاعل**: مَادٌّ) بالإدغام وجوبًا؛ لاجتماع المثلين مع عدم مانعٍ، والتقاءُ السَّاكنين على حدِّه، **والأصلُ**: مَادِدٌ، (**مادَّان، مادُّون، مادّةٌ، مادّتان، مادّاتٌ، ومَوادُّ. و**) تقول (**في اسم المفعول: ممدودٌ كمنصور**) من غير ادغامٍ؛ لحلول الفاصل بين حرفي التَّضعيف، وهو الواو، فهو كالصحيح بعينه. وأمَّا المزيدُ فيه؛ فاسمُ الفاعل والمفعول منه تابعٌ للمضارع، فإن كان من الأبواب المذكورة؛ يَجِبُ، وإلا؛ يمتنعْ. وأما الرباعيُّ؛ فلا مجالَ للادغام فيه أصلًا.

القاري وأما إذا اتصل بالمجزوم حالَ الإدغام هاءُ الضمير؛ لزم وجهٌ واحد، نحو: رُدَّها [بالفتح] ورُدُّه بالضم، وقيل: [رُدِّه] بالكسر، وهو ضعيف.

(**وتقول في اسم الفاعل**: **مَادٌّ**) بالإدغام وجوبًا، (**مادَّان، مادُّون، مادَّة، مادَّتان، مَادَّاتٌ**) في جمع المؤنث السالم، (**ومَوَادُّ**) في المكسر، وفي اسم (**المفعول: ممدود**) بالفك وجوبًا (**كمنصور**).

الجرجاني قال: (**وتقول في اسم الفاعل: مادٌّ، مادَّان، مادُّونَ، مادَّةٌ، مادَّتانِ، مادَّاتٌ، ومَوَادُّ، والمفعولِ: ممدودٌ كمَنْصُورٍ**).

الكيلاني (**و**) إن كان الأمرُ من مضموم العين فتقول: (**مُدِّ بحركات الدَّال**): الضمِّ والفتحِ والكسرِ مع الإدغام. (**وامْدُدْ**) بفكِّ الإدغام، ووجهُ الجميع تقدَّمَ. فلْيتأمَّلْ فيما سبق.

(**وتقول في**) بناء (**اسم الفاعل**) من: مَدَّ: (**مَادٌّ**) بالإدغام وجوبًا، وأصله: مَادِدٌ، سكِّنت الدَّالُ الأولى، وأُدغمتْ في الثَّانية، فصار: مَادٌّ، وكذا: (**مَادَّانِ، مَادُّونَ، مَادَّةٌ، مَادَّتَانِ، مَادَّاتٌ، ومَوَادُّ و**) تقول في بناء (**اسم المفعول**) من: يَمُدُّ: (**مَمْدُودٌ كمَنْصُورٍ**) من غير إدغامٍ؛ لعدم اجتماع الحرفين المتجانسين.



فصلٌ في المعتل وهو ما كان أحدُ أصولِه حرفَ علةٍ، ....

التفتازاني فهذا أوانُ أن نُشَمِّرَ الذَّيْلَ لتحقيق المعتلِ والمهموز مقدِّمين المعتلَّ على المهموز؛ لِمَا له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز، فكأنه يُحَرِّكُ نفسَ السَّامع في طلبه لكونه أكثرَ بحثًا.

[تعريف المعتل]

(فصل في المعتل) وهو في اللُّغَة اسمُ الفاعل من اِعْتَلَّ أي: مَرِضَ، ويسمّى هذا القسمُ معتلًا؛ لِمَا فيه من الاعتلال. وأمَّا في الاصطلاح؛ فـ(هو ما كان أحدُ أصوله) أي: أحد حروفه الأصلية (حَرْفَ عِلَّةٍ) واحترز بالأصلية عن نحو: اِعْشَوْشَبَ وقاتَلَ وتَفَيْهَقَ وأمثالِهما، ودخل فيه نحو: قُلْ وعِدْ وأمثالُهما. ولا يُتَوَهَّمْ خروجُ اللفيف من هذا التَّعريف، فإنَّ اثنين من أصوله حرفا علَّةٍ؛ لأنَّه إذا كان اثنان منها حرفَي علّةٍ؛ يَصْدُقُ عليه أنَّ أحدها حرفُ علةٍ ضرورةً.

القاري (فصل في المعتل) اسم فاعل من اِعْتَلَّ إذا مرِض وتغيَّر مِزاجه، والمراد هنا بالاعتلال ما يقع فيه من التغيُّر المسمى بالإعلال.

(وهو) في الاصطلاح: (ما كان أحدُ أصوله) أي: أحدُ حروفه الأصليةِ (حرفَ علة، ....

الجرجاني أقول: لَمَّا فرغ من ذكر أحكام إدغام الماضي والمضارع والأمر والنَّهي من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز؛ شرع في ذكر أحكام إدغام اسم الفاعل والمفعول.

اعلم أنَّك إذا بَنيتَ اسمَ الفاعل من الفعل المضاعف؛ يجب الإدغامُ في اسم الفاعل، سواءٌ كان مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، سوى الجمعِ الذي يكون على وزن فَعَلَة، نحوُ: مَدَدَة، فإنَّ الإدغامَ فيه ممتنعٌ. فتقول في اسم الفاعل: مادٌّ، مادَّان، مادُّونَ للمذكَّر بالإدغام لوجود شرطه، ومَدَدَةٌ جمعُ مادٍّ كفَسَقَة وفَجَرَة وبَرَرَة وكَفَرَة جمع فاسِقٍ وفاجِرٍ وكافِرٍ وبارٍّ بفكِّ الإدغام. فإنَّ الإدغامَ فيها يؤدِّي إلى اللَّبس؛ إذ لو أُدْغِمَ فيها وقيل: مَدَّةٌ؛ لم يَعلم أحدٌ أنَّها فَعْلَةٌ بإسكان العين أم فَعَلَة بفتحها، فيلتبسُ زِنَةٌ بِزِنَةٍ أخرى. ومادَّةٌ، مادَّتان، مادَّاتٌ، ومَوَادُّ للمؤنَّث بالإدغام. وتقول في اسم المفعول: ممدودٌ كمنصورٍ بفكِّ الإدغام؛ لانتفاء شرطه، وهو عدمُ الفصل بحرفٍ أو حركةٍ. قال: (فصلٌ في المعتلِّ). المعتلُّ: (ما كان أحدُ أصوله حرفَ علَّةٍ، ....

الكيلاني هذا (فصلٌ في) بيان الفعل (المعتلِّ). وهو لغةً: اسمُ الفاعل من يَعْتَلُّ أي: يَمْرَضُ فهو المريضُ. وأما في الاصطلاح؛ فـ(هو ما أحدُ أصوله) الذي هو إمَّا فاءُ الفعل، أو عينُ الفعل، أو لامُ الفعل، (حرفُ علَّةٍ) فلا يكون مثلُ: قاتَلَ واعْشَوْشَبَ معتلًّا.



وهي: الواوُ، والياءُ، والألف. وتسمَّى: حروفَ المدِّ، واللِّينِ، ....

التفتازاني (وهي) أي: حروفُ العلَّة (الواوُ والألفُ والياءُ) سمِّيتْ بذلك؛ لأنَّ من شأنها أن ينقلبَ بعضُها إلى بعضٍ، وحقيقةُ العلَّة: تغيُّرُ الشيء عن حاله، وعند بعضهم: أنَّ الهمزة من حروف العلَّة، والجمهورُ على خلافه؛ إذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثيرٍ من الأبواب، ولذلك خرج المهموزُ عن حدّ المعتلّ. (وسُمّيت) حروفُ العلة في اصطلاحهم: (حروفَ المدِّ واللين) أطلقَ المصنِّفُ هذا الكلامَ، إلا أنَّ فيه تفصيلًا، فلا بُدَّ علينا أن نشير إليه، وهو أنَّ حروفَ العلَّة إن كانت متحرِّكةً؛ لا تُسَمَّى حروفَ المدّ واللين؛ لانتفائهما فيها، وهذا في غير الألف. وإن كانت ساكنةً؛ تُسَمَّى حروفَ اللين؛ لِمَا فيها من اللِّين لاتِّساع مخرجها، ولأنَّها تخرجُ في لينٍ من غيرِ خشونةٍ على اللِّسان، وحينئذٍ إن كانت حركاتُ ما قبلها من جنسها، بأن يكون ما قبل الواو مضمومًا، والألِف مفتوحًا، والياءِ مكسورًا؛........

القاري وهي) أي: حروفُ العلة (الواو والألف والياء) يجمعها: "وَايْ" الصادرُ من العليل. (وسُميت) حروفُ العلة (حروفَ المد واللين). واعلم أن حروف العلة إن كانت متحركة لا تُسمى حروفَ المد ولا اللين، وإن كانت ساكنة، فإن كان حركةُ ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبلَ الواو ضمةً وما قبلَ الياء كسرةً -والألفُ لا يكون ما قبلها إلا فتحةً- تسمى: حروفَ المد واللين أيضًا، وإن كان حركةُ ما قبلها ليس من جنسها؛ فيسمى: لينًا لا مدًا، فحروف العلة أعمُّ منهما وحروف اللين أعم من حروف المد، وهذا في الواو والياء، وأما الألف؛ فيكون حرفَ مد أبدًا.

الجرجاني وهي الواوُ والياءُ والألفُ، ويسمَّى حروفَ المدِّ واللِّين). أقول: الثَّاني: فصلُ المعتلِّ، وله معنيان: لغويٌّ وصناعيٌّ، فالمعتلُّ في اللُّغة اسمُ المفعول من باب الافتعال، نحوُ: اعْتَلَّ يَعْتَلُّ اعتلالًا، فهو مُعْتَلٌّ، وذاك مُعْتَلٌّ، أصلُها: مُعْتَلِلٌ بكسر اللَّام الأولى في اسم الفاعل، وفَتْحِها في اسم المفعول. وفي الصِّناعة ما ذكره المصنِّفُ في المتن، وهو ما كان أحدُ أصوله حرفَ علَّةٍ، سواءٌ بقيتْ على حالها كقَوْلٍ، أو قُلبتْ كقَالَ، أو حُذفتْ كقُلْ، فالضَّميرُ في "أصوله" راجع إلى ما الذي هو عبارة عن المعتل والمراد بأصوله الحروف الأصليَّة التي تقابَلُ بالفاء والعين واللَّام.

الكيلاني (وهي) أي: حروفُ العلَّةِ: (الواوُ والألفُ والياءُ، وتسمَّى) الواوُ والألفُ والياءُ التي هي حروفُ العلَّة في اصطلاح الصَّرفيين: (حروفَ المدِّ) إذا كانت ساكنةً وحركةُ ما قبلها من جنسها، كقَالَ ويَقُولُ ويَبِيعُ. (و) تسمَّى هذه الحروفُ أيضًا: حروفَ (اللِّينِ) إذا كانت ساكنةً، سواءٌ كان حركةُ ما قبلها من جنسها كما تقدَّمَ، أو لا كالقَوْل والبَيْع، فعُلِمَ من هذا أنَّ الألفَ حرفُ مدٍّ ولينٍ دائمًا، وأنَّ كلَّ مدٍّ لينٌ، وليس كلُّ لينٍ بمدٍّ، وأنَّ الواوَ والياءَ إذا كانتا متحرِّكتين كوَعَدَ ويَسُرَ؛ فليستا حينئذٍ بحرف مدٍّ ولينٍ.

التفتازاني تسمَى: حروفَ المدّ أيضًا؛ لِمَا فيها من اللين والامتداد، نحوُ: قال ويقول وباع ويبيع، وإلا؛ تسمَى: حروفَ اللين لا المدِّ لانتفائه فيها. هذا في الواو والياء، وأما الألفُ؛ فيكون حرف مدّ أبدًا، وهما تكونان تارةً حرفَيْ علّةٍ فقط، وتارةً حرفَيْ لينٍ أيضًا، وتارة حرفَيْ مدٍّ أيضا، فحروف العلّة أعمُّ منهما، وحروفُ اللّين أعمُّ من حروف المدِّ. هذا، ولكنَّهم يطلقون على هذه الحروف: حروفَ المدّ واللين مطلقًا. والمصنِّفُ جَرَى على ذلك، ونُقل عن المصنِّف في تسميتها: حروف المد واللين: أنَّها تخرجُ في لينٍ من غير كلفةٍ على اللِّسان، وذلك لاتِّساع مخرجها، فإنَّ المخرج إذا اتَّسَعَ انتشرَ الصوتُ وامتدّ ولَان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوتُ وصَلُب.

الجرجاني **فإن قيل**: يلزم منه أن لا يكون نحوُ: وَقَى وشَوَى معتلًا؛ لعدم كون أحد أصوله حرف علّةٍ.

قلنا: لَمَّا كان اثنان أو ثلاثةٌ منها حرفَ علّةٍ كان أحدها كذالك، ولأنَّ الفعلَ لَمَّا كان معتلًا بوجود حرفٍ واحدٍ؛ فالأَوْلى أن يُعْتَلَّ بأكثرَ منه.

وحروفُ العلَّة ثلاثةٌ، وهي الواوُ والياءُ والألفُ، وإنَّما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ بحروف العلّة؛ لِمَا وقع بها من التَّغيُّرات المطَّردة من القلب والحذف والإسكان، أو نقول: إنَّما سمِّيتْ هذه الحروفُ بحروف العلَّة؛ لأنَّ العليلَ لا يَتَلفَّظُ إلا بها عند الأنين، فأضافوا هذه الحروفَ إلى العلّة لتلفُّظِ العليل بها؛ لأنَّ من عاداتهم أنَّهم أضافوا شيئًا إلى شيءٍ بأدني ملابسةٍ، ويسمَّى كلُّ واحدٍ منها: حروفَ المدِّ واللِّين؛ لِمَا فيهما من مدِّ الصَّوْت وتطويله عند التَّلفُّظ بها.

واعلم أنَّ تسميةَ حروف العلَّة بحرف المدِّ واللِّين ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيلٌ. وهو أنَّ حروفَ العلَّة إذا كانت ساكنةً يسمَّى: حروفَ اللِّين، ثمَّ إذا كانت حركةُ ما قبلها من جنسها يسمَّى: حروفَ المدِّ، فكلُّ حرفِ مدٍّ لينٌ ولا ينعكس؛ لأنَّ حروفَ العلَّة إذا كانت ساكنةً، ولم تكن حركةُ ما قبلها من جنسها؛ صَدَقَ عليها أنَّها حرفُ لينٍ، ولا يصدقُ عليها أنَّها حرفُ مدٍّ. وإذا كان كذلك فيكون الألِفُ مدًّا دائمًا؛ لدوام سكونه بعد فتحةٍ تناسِبُه، والواو والياءُ تارةً حَرْفَا لينٍ، كما في: قَوْل وبيع، وأخرى حرفا مدٍّ كيقومُ ويبيعُ، وتارةً ليستا حرفَي لينٍ ولا حرفي مدٍّ، بل هما بمنزلة الصَّحيح. وذلك إذا وَقَعَتا في أوّل الكلمة، نحوُ: وَعَدَ ويَيْسِرَ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منها بمنزلة الحرف الصَّحيح.

فإن قيل: حاصلُ الكلام: المعتلُّ: ما فيه حرفُ علَّةٍ أصليّةٌ، وتلك الأصليَّةُ هي الواوُ والياءُ والألفُ. فيلزم أن يكون الألفُ أصليَّةً في الفعل، لكنَّها لم تكن أصليَّةً فيه؛ لوجوب قبول الأصول الحركاتِ.

قلنا: هي عائدةٌ إلى حرف العلَّة، وهي أعمُّ من أن يكون أصليَّةً أو غيرها.



والألفُ حينئذٍ تكونُ منقلبةً عن الواوِ والياءِ.

التفتازاني (والألفُ حينئذٍ) أي: حين إذ كان أحدَ الحروفِ الأصولِ من المعتلّ (تكون منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ) نحوُ: قالَ وباعَ؛ لأنَّ الحروفَ الأصولَ هي حروفُ الماضي من المجرَّد، وهي من الثلاثيِّ متحركةٌ أبدًا في الأصل، والألفُ ساكنةٌ، فلا تكون أصلًا. وأما في الرُّباعيّ؛ فلأنَّ حروفه الأصولَ تكون متحرِّكةً إلا الثاني، ولا يجوز أن يكون الثَّاني ألفًا؛ لالتباسه بفَاعَلَ من الثُّلاثيّ المزيد فيه، ولأنَّه امتنع كونُه أصلًا في الثُّلاثيّ، فحمل عليه الرباعيُّ.

واحترز بقوله: "حينئذٍ" عن الألف في نحو: قاتَلَ واحمارَّ وتباعَدَ مما ليس من حروفه الأصول، فإنَّها ليستْ منقلبةً، بل هي زائدةٌ.

واعلم أنَّ الالفَ في الأفعال كلِّها وفي الأسماء المتمكنة: إمَّا أن تكون زائدةً أو منقلبةً، بخلاف الأسماء الغير المتمكِّنة والحروف، نحوُ: متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك، فإنَّها فيها أصليةٌ.

القاري (والألف حينئذ) أي: حين إذ كان أحدَ حروف الأصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو: قال وباع، بخلاف: قاتل وتباعد مما ليس من حروفه الأصلية، فإنها ليست منقلبة، بل هي زائدة.

الجرجاني قال: (والألفُ حينئذٍ يكون منقلبةً عن الواو أو الياء). **أقول**: هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، فكأنَّه سأل سائلٌ: أ حروفُ العلَّة كلُّها أصليَّةٌ أم لا؟ فأجيب: أنَّ الواوَ والياءَ تارةً أصليَّتان وأخرى زائدتان، والألفُ لا تكون أصليَّةً أبدًا لا في الاسم ولا في الفعل، وهي إمَّا زائدةٌ كما في: ضارب، وإمَّا منقلبةٌ عن واوٍ، نحوُ: قَالَ، أو عن ياءٍ، نحوُ: باعَ؛ لأنَّا استقرأنا بناءَ الأسماء المتمكِّنة والأفعالِ، فلم نجد الألفَ فيها إلا منقلبةً عن الواو والياء أو زائدةً. وأما الحروفُ؛ فالألفُ فيها أصلٌ؛ لأنَّ الحروفَ غيرُ مشتقَّةٍ ولا متصرِّفةٍ، فلا يُعرفُ لها أصلٌ غير هذا الظَّاهر، فلا يُعدلُ عنه من غير دليلٍ، فلا يقال في ألف "ما" إنَّها زائدةٌ؛ لعدم اشتقاق يفقد فيه ألفها، ولا يقال: إنَّها بدلٌ؛ لأنَّ الإبدالَ نوعٌ من التَّصرُّف، ولا تصرُّفَ للحروف، ولا يكون الألفُ أوَّلًا؛ لأنَّها لا تكون إلا ساكنةً، والابتداءُ بالسَّاكن محالٌ. قوله: "حينئذ" أي: حين كون الفعل معتلًّا بها، فأُسقطتِ الجملةُ، وعوِّضت عنها التَّنوين.

الكيلاني (والألفُ حينئذٍ) أي: حين إذ كانت أحدَ أصول المعتلِّ (تكون منقلبةً عن واوٍ) نحوُ: قَالَ، فإنَّ أصلَهُ: قَوَلَ، (أو) عن (ياءٍ)، نحوُ: بَاعَ، فإنَّ أصلَهُ: بَيَعَ كما سيجيءُ. ولا تقعُ الألفُ في الفعل أصليَّةً.



وأنواعُه سبعة: الأول المعتلُّ الفاءِ، ويُقالُ له: المثالُ؛ لمُماثَلتِه الصَّحيحَ في احتِمالِ الحركات.

التفتازاني واعلم أنَّ المعتلَّ جنسٌ تحته أنواعٌ مختلفةُ الحقائقِ، كمعتلِّ الفاء والعين واللام وغير ذلك، فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله: (وأنواعُه سبعةٌ) لأنَّ حرفَ العلَّة فيه: إمَّا أن يكون متعددًا أو لا، فإن لم يكن متعدِّدًا؛ فإمَّا فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ. وإن كان متعددًا؛ فإما أن يكون اثنين أو أكثرَ، فالثاني قسمٌ واحدٌ، والأوَّلُ: إمَّا أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا؛ فهو قسمٌ آخرُ. وإن اقترنا؛ فإمَّا أن يكونا فاءً وعينًا أو عينًا ولامًا، فهذان قسمان آخران، فالمجموعُ سبعةُ أنواعٍ.

[المثال]

النوعُ (الأولُ) من الأنواع السَّبعة: (المعتلُّ الفاءِ) بإضافة المعتلِّ إلى الفاء إضافةً لفظيةً، أي: الذي اعْتَلَّ فاؤُه. قَدَّمَ ما يكون حرفُ العلَّة فيه غيرَ متعدِّدٍ؛ لكثرة أبحاثه واستعماله، ثم قدّم معتلَّ الفاءِ؛ لتقدُّم الفاء على العين واللَّام، وهو ما يكون فاؤه حرفَ علَّةٍ.

القاري (**وأنواعه سبعة**) كما تأتي مفصَّلة. (**الأول: المعتلُّ الفاءِ**) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية، أي: الذي اِعْتَلَّ فاؤه فقط. (**ويقال له: المثال لمماثلته**) أي: لمشابهته (**الصحيحَ في احتمال الحركات**) الثلاثِ، نحو: وَعَدَ ويَسَرَ، كما تقول: ضرب ونصر، بخلاف الأجوف والناقص، كقال وباع ودَعَا وسَعَى.

الجرجاني قال: (وأنواعُهُ سبعةٌ). **أقول**: أنواعُ المعتلِّ سبعةٌ، والضَّميرُ في "أنواعه" راجعٌ إلى "المعتل".

والدَّليلُ على انحصاره فيها: هو أنَّ حرفَ العلَّة فيه: إمَّا أن يتعدَّد أو لا، فإن لم يتعدَّدْ، فإمَّا أن يكون فاءً أو عينًا أو لامًا، فإن تعدَّدَ: فإمَّا أن يكون اثنين أو ثلاثةً، فإن كانت ثلاثةً؛ فهو كوَاو وياء، وإن لم يكن ثلاثةً: إمَّا أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا يسمّى: لفيفًا مفروقًا، وإن اقترنا: فإمَّا أن يكون فاءً وعينًا أو عينًا و لامًا يسمّى: لفيفًا مقرونًا.

قال: (**الأوَّلُ: المعتلُّ الفاءِ، ويقال له: المثالُ لمماثلته الصَّحيحَ في احتمال الحركات**. ....

الكيلاني (وأنواعُه) أي: أقسامُ الفعل (سبعةٌ) لأنَّ حروفَ العلَّة: إمَّا أن تقعَ في المعتلِّ متَّحدةً أو متعدِّدةً، فإن كانت متَّحدةً، فإمَّا أن تكون فاءً أو عينًا أو لامًا، فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ، وإن كانت متعدِّدةً، فإمَّا أن تكون اثنين أو ثلاثةً، الثَّاني قسمٌ واحدٌ، والأوَّلُ: إمَّا أن يفترقا أو يقترنا، والأوَّلُ قسمٌ واحدٌ، والثَّاني: إمَّا فاءٌ وعينٌ أو عينٌ ولامٌ، فهذه أقسامٌ أربعةٌ أُخَرُ، فالمجموعُ سبعةٌ كما يجيءُ تفصيلُهُ.

النوعُ (**الأوَّلُ**) من أنواع المعتلِّ: (**المعتلُّ الفاءِ**) وهو الذي فاءُ فعلِه حرفُ علَّةٍ فقط، (**ويقال له**) أي: للمعتلِّ الفاء: (**المثالُ؛ لمماثلته**) أي: مشابهته (**الصَّحيحَ في احتماله الحركاتِ**) يعني: أنَّ حروفَ العلَّةِ ......



أمّا الواوُ، فتُحذَفُ من الفعلِ المضارعِ الّذي على يَفْعِلُ بكسرِ العينِ ومن مصدرِه الّذي على فِعْلَةٍ، وتَسْلَمُ في سائرِ تصارِيفِه.

التفتازاني (ويقال له: المثالُ؛ لمماثلته) أي: لمشابهته (الصَّحيحَ في احتمال الحركات) تقول: وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا، كما تقول: ضَرَبَ ضَرَبا ضَرَبُوا، بخلاف الأجوف والنَّاقص. والفاءُ إمَّا أن يكون واوًا أو ياءً؛ إذ الألفُ ليس بأصلٍ، ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفًا لسكونه.

وقدّم بحثَ الواو؛ لأنَّ له أحكامًا ليستْ للياء، فقال:

[المثال الواوي]

(**أمّا الواوُ؛ فتُحذفُ من الفعل المضارع الذي**) يكون (**على وزن يَفْعِلُ بكسر العين**) لأنَّه لَمَّا وقع بين الياء والكسرة ثَقُلَ كالضمَّة بين الكسرتين، فحُذفتْ، ثم حُمِلَتْ عليه أخواتُه أعني: التاءَ والنونَ والهمزةَ. (**و**) تُحذفُ أيضًا (**من مصدره**) أي: مصدر المعتلِّ الفاء (**الذي**) يكون (**على وزن فِعْلَة**) بكسر الفاء، (**وتَسْلَمُ**) الواو (**في سائر تصاريفه**) أي: في باقي تصاريف المعتلِّ الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول.

القاري ثم الفاء إما واو وإما ياء كما فصَّل المصنف بقوله: (**أما الواو؛ فتُحذف من الفعل المضارع الذي**) يكون (**على**) وزن (**يفعِل بكسر العين**) وهو أعمُّ من أن يكون الواو بين الياء والكسرة والتاءِ والنونِ والهمزةِ. (**و**) تحذف أيضًا (**من مصدره**) أي: مصدر المعتل الفاء (**الذي**) يكون (**على**) زِنَة (**فِعْلَة**) بكسر الفاء.(**وتَسْلَمُ**) الواو (**في سائر تصاريفه**) أي: باقي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسمَيِ الفاعل والمفعول.

الجرجاني **أمّا الواوُ؛ فتُحذفُ من مضارع الفعل الذي على يَفْعِلُ بكسر العين، ومن مصدره الذي على فِعْلَةٍ، وتَسْلَمُ في سائر تصاريفه،** ....

الكيلاني إذا وقعتْ أوَّلًا تحتملُ الحركةَ كالحرف الصَّحيح، تقول في: وَعَدَ ويَسُرَ كما تقول: نَصَرَ، بخلاف ما إذا وقعتْ غيرَ أوَّل، فإنَّها تكون ساكنةً غالبًا، نحوُ: قَالَ ورَمَى. ثم حروفُ العلَّة التي تقع فاءَ الفعل: إمَّا واوٌ وإمَّا ياءٌ؛ إذ الألفُ لا تقعُ في أوَّل الكلمة لا أصليَّةً ولا منقلبةً؛ لسكونها ولتعذُّرِ الابتداء بالسَّاكن. (**أما الواوُ؛ فتُحذفُ**) من المعتلِّ الفاء في موضعين: (**من**) الفعل (**المضارع الذي**) يكون (**على**) وزن (**يَفْعِلُ بكسر العين،** و) تحذفُ الواوُ أيضًا (**من مصدره**) أي: مصدر معتلِّ الفاء (**الذي**) يكون (**على**) وزن (**فِعْلَةٍ**) بكسر الفاء، (**وتسلم**) الواو (**في سائر تصاريفه**) أي: في باقي تصاريف المعتلِّ الفاءِ من الماضي والمضارع الذي لا يكون على وزن يَفْعِلُ بكسر العين، واسمِ الفاعل واسمِ المفعول وغيرِها.



فتقولُ: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ووَعْدًا، فهو وَاعِدٌ، وذاك مَوْعُودٌ. والأمرُ: عِدْ، والنهيُ لَا تَعِدْ.

التفتازاني (تقول: وَعَدَ) بسلامة الواو، و(يَعِدُ) بحذفها لما مرَّ، (عِدَةٌ) بحذفها؛ لأنَّها مصدرٌ على فِعْلَة، والأصلُ: وِعْدَةٌ، فنُقلت كسرةُ الواو إلى العين لثِقَلها عليها مع اعتلال فعلها، وحُذفت الواو. فقيل: عِدَةٌ على وزن عِلَة، وقيل: الأصلُ: وِعْدٌ حذفت الواو كما مرَّ، ثم زيدت التاءُ عوضًا عنها.

واعلم أنَّ مرادَ المصنِّف بقوله: "يكون على فعلة": أن يكون مما حُذفت الواوُ من مضارعه؛ لأنَّ مصدرَ المعتلِّ الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فِعْلَةٍ، إلا فيما كان المضارعُ منه على يفْعِلُ بكسر العين بحكم الاستقراء، والوِجْهَة اسمُ مصدرٍ. ويجوز أن يكون الضميرُ في: "مصدره" راجعًا إلى المضارع المذكور، فالمصدرُ إن لم يكن مكسورَ الفاء؛ لم يُحذف الواوُ منه لعدم الثِّقَل كما مثّل له

القاري (تقول: وَعَدَ) بسلامة الواو، (يَعِدُ) بحذفها، (عِدَةٌ) بحذفها؛ لأن أصلها: وِعْدةٌ، فنقلت كسرة الواو إلى العين لثِقَلها عليه، وحُذفت الواو، ومنه الحديث: ((العِدَةُ دَيْنٌ))[1] أي: الوعد بمنزلة الدَّين عند أرباب الكَرَم والدِّين، وأما "الوِجْهَة"؛ فليس بمصدر، بل هو اسم المصدر، وهو المصدر الجاري على غير فعله.(ووَعْدًا) بسلامة الواو، وكذا "الوِصال" ونحوِه، (فهو وَاعِدٌ) في اسم الفاعل، (وذاك موعود) في اسم المفعول بسلامة الواو فيهما، (عِدْ) أمر المخاطب بحذف الواو، (ولا تَعِدْ) نهي المخاطب، وكذا: لم يَعِدْ، ولا يَعِدُ، ولن يَعِدَ.

[1] رواه الطبراني في المعجم الأوسط، رقم الحديث: ٣٥١٤

الجرجاني تقول: **وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً، ووَعْدًا، فهو وَاعِدٌ، وذاك مَوْعُودٌ، عِدْ، لا تَعِدْ، وكذلك: وَمِقَ، يَمِقُ، مِقَةً**). **أقول**: النَّوعُ الأوَّل من أنواع المعتلِّ: المعتلُّ الفاءِ، وتقديمُه لتقدُّمه طبعًا. ويقال له: المثالُ؛ لمماثلته الصحَّيحَ في الصحَّة وقبولِ الحركة، فإنَّ وَعَدَ ويَسِّرَ كنَصَرَ وضَرَبَ.

الكيلاني (تقول) في الماضي: (وَعَدَ) بثبوت الواو، وفي المضارع المكسورِ العين: (يَعِدُ) إلى آخر الأمثلة بحذفها؛ إذ أصله: يَوْعِدُ، فحذفت الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، وهو مستثقَلٌ. ثم حُمِلَ الباقي عليه. وتقولُ في المصدر المكسورِ الفاء: (عِدَةٌ) بحذف الواو أيضًا؛ إذ أصلُها: وِعْدٌ بكسر الواو وسكون العين، فنُقلتْ حركةُ الواو إلى العين، وحُذفتِ الواوُ، ثم عوِّضت عنها التاءُ في الآخر، فصار: عِدَةً. (و) تقول في المصدر الذي ليس على وزن فِعْلَةٍ بكسر الفاء: (وَعْدًا) بسلامة الواو، (فهو وَاعِدٌ)، وَاعِدَانِ، وَاعِدُونَ... إلى آخر الأمثلة في اسم الفاعل منه بسلامة الواو أيضًا. (وذاك مَوْعُودٌ) مَوْعُودَانِ... إلى آخره في اسم المفعول منه كذلك. (و) تقول في الأمر من: تَعِدُ: (عِدْ) بحذف الواو، (و) في النَّهي (لا تَعِدْ) بحذفها أيضًا.

....

التفتازاني بقوله: (ووَعْدًا) وإن كان مكسورَ الفاء، لكن لم يُحذفِ الفاءُ من فعله؛ لا يُحذفُ الواو منه أيضًا، مثلُ: الوِصَال، وهو مصدرُ: وَاصَلَ يُوَاصِلُ. (**فهو وَاعِدٌ**) في اسم الفاعل، (**وذاك مَوْعُودٌ**) في اسم المفعول بسلامة الواو، (**و عِدْ**) في أمر المخاطب بحذف الواو.

فإن قلتَ: كان عليه ذِكْرُ حذفها في الأمر أيضًا.

قلت: إنَّه فرعُ الفعل المضارع، وقد علمتَ الحذفَ في الأصل، فكذا في الفرع، فلا حاجةَ إلى ذكره. أو نقول: إنَّ الأمرَ ليستْ فيه الواوُ فتحذفَ؛ لأنَّ المضارعَ هو: تَعِدُ بلا واوٍ، فحُذف حرف المضارعة، وأُسكن آخرُه، فقيل: عِدْ. وأما الجحدُ والأمرُ باللاَّم والنهيُ والنفيُ؛ فهي مضارعٌ، نحوُ: لم يَعِدْ، ولِيَعِدْ، ولَا يَعِدْ، ولا يَعِدُ.

الجرجاني والمعتلُّ قسمان: واويٌّ ويائيٌّ، أعني: فاءُ فعله: إمَّا واوٌ أو ياءٌ.

أمَّا الواوُ؛ فتُحذفُ من المضارع الذي على وزن يَفْعِلُ بكسر العين وفتح الياء، سواءٌ كان ماضيه على وزن فَعَلَ بفتح العين أو فَعِلَ بكسرها، نحوُ: وَعَدَ يَعِدُ **أصله**: يَوْعِدُ، فحُذفتِ الواو تخفيفًا لئلا يثقلَ على اللِّسان؛ لأنَّ الواوَ ثقيلةٌ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، فكأنَّها بين الكسرتين: إحداهما الكسرةُ الملفوظةُ بعد الواو، والثانيةُ الياءُ، وهي أختٌ للكسرة، فوقوعُها على هذا الوجه يستلزمُ الثِّقلَ، فلهذا آثروا الخفَّةَ بحذف شيءٍ منه، فلم يَجُزْ حذفُ الياء؛ لأنَّه علامةُ المضارع، وحذفُهُ إخلالٌ للمقصود مع كراهة الابتداء بالواو، ولم يَجُزْ حذفُ الكسرة؛ لأنَّها معرِّفة للبِنْيَة، ولأنه يتوالى ساكنان الفاءُ والعينُ، فلم يَبْقَ إلا الواو.

قوله: "ومن مصدره الذي على فعلة" أي: ويُحذفُ **أيضًا** الواو من كلِّ مصدرٍ على وزن فِعْلَةٍ بكسر الفاء وسكون العين، كعِدَةٍ وزِنَةٍ، **والأصلُ**: وِعْدٌ ووِزْنٌ، وإنَّما تُحذفُ الواو من المصدر الذي على فعلةٍ؛ لأنَّها مكسورةٌ، وهي ثقيلةٌ على الواو، مع أنَّ إعلالَهُ تابعٌ لإعلال فعله، فحذفت الواوُ، وحُرِّكَ ما بعدها؛ لأنَّ الابتداءَ بالسَّاكن محالٌ، ولَزِمَ تاءُ التَّأنيث كالعِوَض عن المحذوف، فإذا زال أحدُ الوصفين؛ لم يحذفوا الواوَ، نحوُ: الوَعْد.

ولَمَّا حذفوا الواوَ من: يَعِدُ؛ حذفوها من: تَعِدُ، وأَعِدُ، ونَعِدُ، وإن لم يوجدْ علَّةُ حذفها؛ طردًا للباب. وتسلمُ الواو في سائر تصاريفه عن الماضي واسم الفاعل والمفعول، نحوُ: وَعَدَ فهو وَاعِدٌ، وذاك موعودٌ.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يحذفوا الواوَ في: يُوعِدُ مضارع: أَوْعَدَ مع أنَّها واقعةٌ بين واوٍ وكسرةٍ.

قلتُ: إنَّ **أصلَهُ**: يُؤَوْعِدُ، فإنَّها في الأصل واقعةٌ بين همزةٍ وكسرةٍ، فلذلك تثبتُ.



وكذلك وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً. فإذا أُزيلَتْ كسرةُ ما بعدَها أُعِيدَتِ الواوُ المحذوفةُ؛ نحوُ: لَمْ يُوعَدْ.

التفتازاني (وكذلك: وَمِقَ) أي: أَحَبَّ (يَمِقُ مِقَةً) بسلامتها في الماضي، وحذفها في المضارع والمصدر، وهذا من باب: حَسِب يَحْسِبُ، **والأصلُ**: يَوْمِقُ ومِقَةً.

وإذا كان الحذفُ بسبب الياء والكسرة، (**فإذا أُزيلت كسرةُ ما بعدها**) أي: ما بعد الواو؛ (**أُعيدت الواوُ المحذوفةُ**) لزوال علّةِ حذفِها، (**نحوُ: لم يُوعَدْ**) في المبنيِّ للمفعول؛ لأنَّ ما قبل آخره -وهو ما بعد الواو- مفتوحٌ أبدًا.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه ينتقضُ بنحو: يَطَأُ ويَسَعُ ويَضَعُ وأمثالِ ذلك كما سيجيءُ، وبنحو قولهم: لم يَلْدَهْ بسكون اللام وفتح الدال، **والأصلُ**: لم يَلِدْهُ، نحوُ: لم يَعِدْهُ، والواوُ محذوفةٌ، أُسكنت اللامْ تشبيهًا له بكَتْفٍ، فإنَّ أصلَه: كَتِفٌ بكسر التاء، فأسكنتْ، فاجتمع السَّاكنان، وهما اللامُ والدالُ، ....

القـاري (**وكذلك**) أي: بسلامة الواو في الماضي وحذفِها في المضارع والمصدرِ في نحو: (**وَمِقَ**) بكسر الميم أي: أَحَبَّ (**يَمِقُ مِقَةً**). وإذا كان الحذف بسبب الكسرة، (**فإذا أُزيلت كسرة ما بعدها**) أي: ما بعد الواو (**أُعيدتِ الواو**) المحذوفةُ لزوال علة الحذف، (**نحو: لم يُوعَدْ**) في المبنيِّ للمفعول، ولو مثل بـ"يُوعَدُ" لكان أخصرَ وأظهرَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وأما قول الشاعر:

عـجِبـتُ لـمـولـودٍ ولـيـس لـه أبٌ وذي ولــدٍ لــم يَــلْــدَه أبــوانِ

بسكون اللام وفتح الدال فشاذٌّ.

الجرجاني قوله: "**وكذا وَمِقَ يَمِقُ**" أي: حكم ومقَ يمقُ كحكم وعدَ يعدُ في جميع تصاريفه. **وأصلُ**: يمق يَوْمِقُ كيَوْعِدُ. قال: (**فإذا أُزيلتْ كسرةُ ما بعدها؛ أُعيدتِ الواوُ، نحوُ: لم يُوعَدْ**).

أقول: إذا أُزيلتْ كسرةُ ما بعد الواو في نحو: يَعِدُ؛ أُعيدت الواوُ المحذوفةُ؛ لزوال كسرةٍ توجبُ حذفَها، وذلك إذا كان الفعلُ مبنيًّا للمفعول، نحوُ: لم يُوعَدْ، وفي التَّنزيل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.[1]

[1] الإخلاص، ٣

الكيلاني (**وكذلك**) أي: كمثلِ ما تقدَّم من الحذف وعدمه في: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً: (**وَمِقَ**) كعَلِمَ. أي: أحبَّ بثبوت الواو، (**يَمِقُ**) بحذفها؛ إذ أصله: يَوْمِقُ، (**مِقَةً**) والأصلُ: وِمْقًا بكسر الواو وسكون الميم، ففُعلَ بهما ما فعل بيَعِدُ عِدَةً.

(**فادا أُزيلتْ كسرةُ ما بعدها**) أي: ما بعد الواو؛ (**أُعيدتِ الواوُ**) المحذوفةُ؛ لانتفاء علَّةِ حذفها.

(**نحوُ: لم يُوعَدْ**) بفتح العين مبنيًّا للمفعول.

وتثبتُ في يَفعَلُ بفتح العين كـ:وَجِلَ يَوْجَلُ. والأمرُ: إيجَلْ، قُلِبَت الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، ....

التفتازاني ففتحوا الدالَ لالتقاء السَّاكنين؛ إذ لو حرِّكَ الأوَّلُ لزال الغرَض، فقد زال كسرةُ ما بعد الواو في الصُّورتين، ولم تَعْدِ الواوُ، قال:

عجِبتُ لمولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَه أبوانِ

ويمكن أن يُدفَعَ بالعناية.

(وتثبت) عطفٌ على قوله: "فتحذف"، أي: الواوُ تثبت (في يَفْعَلُ بالفتح) أي: بفتح العين؛ لعدم ما يقتضي حذفَها؛ إذ الفتحةُ خفيفةٌ. (كوَجِلَ) بالكسر: أي خاف (يَوْجَلُ) بالفتح.

وفيه أربعُ لغاتٍ: الأولى: يَوْجَلُ، وهو الأصلُ، والثانيةُ: يَيْجَلُ بقلب الواو ياءً؛ لأنَّها أخفُّ من الواو، والثالثةُ: يَاجَلُ بقلب الواو ألفًا؛ لأنها أخفُّ، والرابعةُ: يِيجَلُ بكسر حرف المضارَعة وقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنَّهم يرون الواوَ بعد الياء ثقيلًا كالضمَّة بعد الكسرة، ....

السفاري (وتثبت) الواو (في يفعَل بالفتح) لعدم ما يقتضي حذفَها إذ الفتحة خفيفة، (كوَجِلَ) بالكسر، أي: خاف، (يَوْجَل) بالفتح، (إيجَلْ) أمر من يَوْجَل، والأصل: اِوْجَلْ (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مطَّرِد.

الجرجاني قال: (وتَثبتُ في يَفْعَلُ بفتح العين، كوَجِلَ يَوْجَلُ).

أقول: وتَثبتُ الواو في المضارع إذا كان على يَفعَلُ بفتح العين، نحوُ: يَوْجَلُ؛ لعدم كسرةٍ توجبُ حذفَها. وفي يَوْجَلُ أربعُ لغاتٍ: يَوْجَلُ بإثبات الواو، ويَيْجَلُ بقلب الواو ياءً؛ لأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو، ويَاجَلُ بقلب الواو ألفًا؛ لأنَّ الألفَ أخفُّ من الواو والياء، ويِيجَلُ بنقل حركة حرف المضارعة من الفتح إلى الكسر، وقلبِ الواو ياءً.

قال: (إيجَلْ، أصله: اِوْجَلْ، قلبتِ الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها).

أقول: اِيجَلْ أمرٌ للمخاطب من: تَوْجَلُ، حذفت منه حرفُ المضارعة، وزِيدَ في أوَّله همزةُ الوصل مكسورةً، وحذفتْ حركةُ اللام أي: حركةُ لام الفعل للجزم، فصار: اِوْجَلْ، ثم قُلبتِ الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايجَلْ.

الكيلاني (وتثبتُ) الواوُ (في يَفعَلُ بالفتح) بفتح العين، (كوَجِلَ) بالكسر، أي: خاف، (يَوْجَلُ) بالفتح بثبوت الواو فيهما، (إيجَلْ) أمرٌ من: تَوْجَلُ، فحذفت التاءُ، وزيدتْ همزةٌ مكسورةٌ كما تقدَّم، فصار: اِوْجَلْ. ثم (قلبت الواوُ ياءً لسكونها وكسرِ ما قبلها)، فصار: اِيجَلْ.



فإنِ انضمَّ ماقبلَها عَادَتِ الواوُ، وتقولُ: يا زَيْدُ ايجَلْ تُلَفَّظُ بالواو وتُكتَب بالياءِ.

التفتازاني فقلبوا الفتحةَ كسرةً لتنقلب الواوُ ياءً، وليستْ هذه من لغة بني أسدٍ؛ لأنّهم وإن كانوا يكسرون حروفَ المضارعة، إلا أنّه مُختَصٌّ بغير الياء، فلا يكسرون الياءَ، ولا يقولون: هو يِعْلَمُ لثقل الكسرة على الياء، وأهلُ هذه اللُّغَة يكسرون جميعَ حروفِ المضارَعة، ويقولون: هو يِيجل، وأنت تِيجَلُ، وأنا إِيجَلُ، ونحن نِيجَلُ، قال الشاعرُ:

قَعِيدَكِ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً   وَلَا تَنْكَئِي قَرحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا

بكسر الياء، **والأصلُ**: يَوْجَعُ.

(ايجَلْ) أمرٌ من: تَوْجَل، **والأصلُ**: اِوْجَلْ بكسر الهمزة، **(قُلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها)** وهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ مُثْبَتٌ لتعسُّر النُّطق بالواو المكسورة ما قبلها. **(فإن انضمَّ ما قبلها)** أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو: اِيجَلْ؛ **(عادتِ الواوُ)** لزوال علَّة القلب، أعني: كَسْرَ ما قبل الواو. **(وتقول: يا زيدُ ايجل، تُلفظ بالواو)** لزوال الكسرة بسقوط الهمزة في الدَّرْج، **(وتُكتب بالياء)** لأنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتَبَ بصورةِ لفظها بتقدير الابتداء بها والوقفِ عليها، والابتداءُ فيه بالياء، نحوُ: اِيجَلْ، فتكتبُ بالياء، ولو كُتبت في الكتب التَّعليمية بالواو؛ فلا بأسَ به، فإنَّه لتوضيحه وتفهيمه للمستفيدين.

القـاري **(فإن انضم ما قبلها)** أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو: اِيجَلْ، **(عادت الواو)** لزوال علة القلب، وهي كسرة ما قبل الواو، **(تقول: "يا زيدُ ايجَلْ" تُلفظ بالواو)** لزوال الكسرة بسقوط الهمزة في الدرج، **(وتُكتب بالياء)** لأن الأصل في كل كلمة: أن تُكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها في الأول، والوقفِ عليها في الآخر، والابتداء فيه بالياء، نحو: ايجل، فيكتب بالياء.

الجرجاني قال: **(فإن انضمَّ ما قبلها؛ أُعيدتِ الواوُ، تقول: يا زيدُ ايْجَلْ، تُلفظُ بالواو، وتُكتبُ بالياء)**.

أقول: إذا كان ما قبل الياء المنقلبة عن الواو ضمّةً؛ عادت الواوُ المنقلبةُ إلى أصلها في اللَّفْظ دون الخطِّ، فتقول: يا زيدُ ايجَلْ، تلفظُ بالواو، وتكتبُ بالياء، وذلك لأنَّ همزةَ الوصل لَمَّا سَقَطَت في الدَّرْجِ؛ تبقى الياءُ ساكنةً، وما قبلها مضمومٌ في اللَّفْظ، قلبت الياءُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها في اللَّفْظ.

الكيلاني **(فإن انْضَمَّ ما قبلها)** أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو: ايجَلْ؛ **(عادت الواوُ)** لزوال علَّةِ قلبها ياءً، أعني: كسرةَ ما قبلها، **(تقول: يا زيدُ ايجَلْ، تُلفظ بالواو)**؛ لزوال كسرةِ ما قبلها؛ لأنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدَّرج لفظًا، **(وتُكتبُ بالياء)** مراعاةً لحال الابتداء بها عند الوقف على ما قبلها، نحوُ: يا زَيْدْ اِيجَلْ إذا وقفتَ على الدَّال، وابتدأتَ بالهمزة.



وتَثبُتُ في يَفْعُلُ بضمِّ العينِ كـ:وَجُهَ يَوْجُهُ اوجُهْ لَا تَوْجُهْ. وحُذِفَتِ الواوُ من يَطَأُ، .....

التفتازاني (وتثبت الواوُ في يَفْعُلُ) أيضًا (بالضمّ)؛ لانتفاء مقتضي الحذف، (كوَجُهَ) أي: صار شريفًا، (يَوْجُهُ، أُوجُهْ، لا تَوْجُهْ)، نحوُ: حَسُنَ، يَحْسُنُ، اُحْسُنْ، لا تَحْسُنْ، وكذا بواقي الأمثلة.

ثم استشعر اعتراضًا على قوله: "وتثبت في يَفعَلُ بالفتح" بأنَّ نحوَ: يَطَأُ ويَسَعُ إلى الآخر بالفتح، وقد حذفت الواوُ؛ فأجاب بقوله: (وحُذفت الواوُ من: يَطَأُ ....

القـاري (وتثبت الواو في يفعُل بالضم) أيضًا لانتفاء موجِب الحذف، (كوَجُهَ) بضم الجيم، أي: صار وجيهًا ونَبِيهًا، (يَوْجُهُ، أُوجُهْ، لا تَوْجُهْ).

ثم استشعر المصنف اعتراضًا على قوله: "وتثبت في يفعل بالفتح" بأنه منقوض ببعض الأمثلة؛ إذ حُذفت منها حرف العلة مع عدم وجود الكسر، فأجاب بقوله: (وحذفت الواو من يَطَأُ ....

الجرجاني وإنَّما قلنا: في اللَّفظ؛ لأنَّ الهمزةَ ثابتةٌ في الخطِّ، لكن تُكتبُ بالياء لثبوت همزة الوصل في الخطِّ مكسورةً، وهي مانعةٌ لقلب الياء واوًا في الخطِّ؛ إذ الياءُ وإن كانت ساكنةً حينئذٍ. لكنَّ ما قبلها همزةُ وصلٍ في الخطِّ، والضمَّةُ قبل الهمزة لا قبل الياء حتى ينقلبَ الياءُ واوًا في الخطِّ، والهمزةُ متوسِّطةٌ في الخطِّ بين الياء والضمَّة، وهي حاجزةٌ حصينةٌ في الخطِّ تمنعُ الياءَ عن انقلابها إلى الواو في الخطِّ، وإنَّما تُلفظُ بالواو وتُكتبُ بالياء؛ لأنَّ مبنى التَّلفُّظ على الوصل، ومبنى الكتابة على الوقف، فإذا وَصَلْتَ زيدًا بإِيجَلْ في: يا زيدُ ايجَلْ؛ أَسقطتَ همزةَ الوصل من التَّلفُّظ، فتكون الياءُ ساكنةً، وما قبلها مضمومةً، فتَقلبُ الياءَ واوًا في التَّلفُّظ لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا وقفتَ على: زيد في: يا زَيْدْ ايجل، ثم تلفَّظْتَ بايجلْ؛ أثبتَّ همزةَ الوصل مكسورةً، فتَقلبُ الواوَ ياءً لوجود موجِب قلبها إيَّاها حينئذٍ، وهو سكونُ الواو وانكسارُ ما قبلها. أمَّا إذا كان قبلها كسرةٌ؛ تلفظُ بالياء وتكتبُ بالياء أيضًا، نحوُ: يا عبدَ اللهِ ايجَلْ.

قال (وفي: يَفْعُلُ بالضمِّ كوَجُهَ، يَوْجُهُ، أُوجُهْ، لا تَوْجُهْ).

أقول: وتَثبتُ الواوُ في المضارع الذي على وزن يَفْعُلُ بضمِّ العين، كوَجُهَ، يَوْجُهُ، اُوجُهْ، لا تَوْجُهْ؛ لفقدان ما يوجب حذفَها حينئذٍ، وهو وقوعُها بين الياء والكسرة؛ إذ الواوُ ههنا واقعةٌ بين الياء والضمَّة، والمجانَسةُ بينهما ثابتةٌ. قال: (وحُذفتِ الواوُ من: يَطَأُ ويَضَعُ ....

الكيلاني (وتثبتُ) الواوُ أيضًا (في يَفْعُلُ بالضمِّ) أي: بضمِّ العين، (كوَجُهَ) أي: صار شريفًا، (يَوْجُهُ، أُوجُهْ) أمرٌ من: تَوْجُهُ، (لا تَوْجُهْ) نهيٌ بثبوت الواو فيها.

(و) قوله: (حُذفتِ الواوُ من: يَطَأُ ....

ويَسَعُ ويَضَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ؛ لأنَّها في الأصلِ يَفْعِلُ بالكسر، وفُتِحَتْ لِحرفِ الحلقِ، ..

التفتازاني ويَسَعُ ويَضَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ) أي: يَتْرُكُ؛ (لأنها في الأصل: يَفْعِلُ بالكسر) أي: بكسر العين، (فَفُتح العينُ) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذفُ من يَفْعِلُ بالكسر، لكن يَرِدُ على المصنِّف أنَّه إذا أزيلت كسرةُ ما بعد الواو أعيدتِ الواوُ.

فإن قلت: كسرُ العين مع حرف الحلق كثيرٌ في الكلام، فلِمَ فُتحتْ؟

قلتُ: حاصلُ الكلام: أنَّه قد وقعتْ هذه الأفعالُ محذوفةَ الواو مفتوحةَ العين، فذكروا ذلك التأويلَ لئلا يلزمَ خَرْمُ قاعدتهم، وإلا؛ فمن أين لهم بهذا؟ وكذا جميعُ العِلَل، فإنَّها مناسباتٌ تُذكرُ بعد الوقوع، وإلا؛ فعلى تقدير تسليم ذلك في: يَطَأُ ويَضَعُ يُشْكِلُ في: يَسَعُ، فإنَّ ماضيَه: وَسِعَ مكسورَ العين، فلِمَ يُحكم بأنَّه في الأصل يَفْعِلُ مكسورَ العين، وهو شاذّ.

القاري ويَسَعُ ويَضَعُ ويَدَعُ) أي: يترك، (لأنها في الأصل يفعِل بالكسر، ففتحت) أي: العينُ بعد حذف الواو (لحرف الحلق) لئلا يجتمع ثقيلان.

الجرجاني ويَسَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ؛ لأنها في الأصل يَفْعِلُ بالكسرة، فَفُتحتْ لحرف الحلق).

أقول: هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: سلَّمْنا أنَّ الواوَ قد حُذفتْ من يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة، فلِمَ حُذفتْ من يَطَأُ ويَضَعُ ويَسَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ؛ لأنَّ الواوَ لم يقعْ فيها بين الياء والكسرة. بل وقع بين الياء والفتحة، فلم يوجدْ فيها ما يوجبُ حذفَ الواو منها.

أجاب عنه: بأنَّ الواوَ إنَّما حُذفتْ منها؛ لأنَّها في الأصل على يَفْعِلُ بكسر العين، فالواوُ واقعةٌ بين الياء والكسر، فحُذفتِ الواوُ لوقوعها بينهما، ثم فُتحتِ العينُ فيها؛ لوجدان حرف الحلق فيها.

الكيلاني ويَسَعُ ويَضَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ) أي: يَترك، جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُ السُّؤال: إنَّك قلتَ: (وتثبتُ الواو في يَفْعَلُ بفتح العين، نحوُ يوجَلُ)، وهذه الأمثلةُ كلُّها مفتوحةُ العين، مع أنَّ الواوَ قد حُذفتْ منها، فأجابَ المصنِّفُ عنه: بأنَّ الواو إنَّما حُذفتْ من هذه الأمثلة (لأنَّها في الأصل على) وزن (يَفْعِلُ بكسر العين) أي: كانت في الأصل: يَوْطِئُ ويَوْسِعُ ويَوْضِعُ ويَوْقِعُ ويَوْدِعُ مكسوراتِ العين، فحُذفتِ الواوُ منها لكسرةِ ما بعدها، فصارَ: يَطِئُ ويَسِعُ ويَضِعُ ويَقِعُ ويَدِعُ بكسر العين، (فَفُتِحَ العينُ) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) لأنَّه ثقيلٌ، والفتحةُ أخفُّ الحركات، فصار مفتوحَ العين بعد حذف الواو، فلم تُحذفِ الواوُ إلا من يَفْعِلُ مكسورَ العين، فلا يَرِدُ نقضًا.



ومن يَذَرُ لكونِه بمعنى يَدَعُ، وأَمَاتُوا ماضيَ يَدَعُ ويَذَرُ.

التفتازاني (و) حذفتْ أيضًا (من: يَذَرُ) مع أنَّه ليس مكسورَ العين، وليس فتحُه لأجل حرف الحلق، لكن حذفتْ (لكونه في معنى: يَدَعُ) فكما حُذفت في: يَدَعُ حُذفت من: يَذَرُ.

(وأماتوا ماضيَ: يَدَعُ و) ماضيَ (يَذَرُ) يعني: لم يُسْمَعْ من العرب: وَدَعَ ولا وَذَرَ، وسُمِعَ: يَدَعُ ويَذَرُ، فعُلِمَ أنَّهم أماتوهما وتركوا استعمالهما، قال في ((الصحاح)): "قولهم: دَعْه أي: اُتْرُكْه، وأصله: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُميتَ ماضيه، لا يقال: وَدَعَه، وإنَّما يقال: تَرَكَه، ولا: وَادِعٌ، ولكن: تَارِكٌ،

القـاري (و) حذفت أيضًا (من يَذَرُ) مع أنه ليس مكسورَ العين، وليس فتحتُه لأجل حرف الحلق، (لكونه في معنى "يَدَعُ") فلما حُذفت في "يَدَعُ" حذفت في "يَذَرُ"؛ لأن المشاكَلة في المبنَى يستدعي المقابَلةَ في المعنى.

(وأماتوا ماضيَ: يَدَعُ ويَذَرُ) أي: أَقَلَّ العربُ استعمالَ ماضيهما إذ قُرِئَ قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] بتخفيف الدال، وهي قراءة النبي ﷺ، وقرأ به ابنُ الزبير وابنُه هشامٌ وأبو حَيْوَةَ وابنُ أبي عَبْلَةَ، ....

الجرجاني قال: (ومن: يَذَرُ؛ لكونه في معنى: يَدَعُ).

أقول: هذا أيضًا جوابٌ عن دَخْلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: لو كان حذفُ الواو لوقوعها بينهما؛ لَمَا حُذفتْ من: يَذَرُ؛ لعدم وقوعها بينهما، ولو كان فتحُ العين لحرف الحلق؛ لَمَا فُتحتْ في: يَذَرُ لعدم حرف الحلق فيه.

قلنا: لا نسلِّمُ عدمَ وقوعه بينهما، فإنَّ أصلَ يَذَرُ: يَوْذِرُ بكسر العين، فالواوُ واقعةٌ بين الياء والكسرة، فحُذفتْ لذلك، ثم فُتحتْ وإن لم يوجد فيه حرفُ الحلق؛ لكونه بمعنى: يَدَعُ، وقد تحقَّقَ حرف الحلق في: يَدَعُ. قال: (وأماتوا ماضيَ: يَدَعُ ويَذَرُ)، ....

الكيلاني (وحُذفت) الواو (من: يَذَرُ) هنا أيضًا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ أن يقال: إنَّه حُذفت الواو من يَذَرُ، وهو مفتوحُ العين، ولا يمكن أن يقال: إنَّه كان في الأصل مكسورَ العين ففُتِحَ بعد حذف الواو لحرف الحلق كما قلتم في الجواب السَّابق؛ لعدم حرف الحلق ههنا، أجاب: بأنَّه إنَّما حُذفَ الواوُ من يَذَرُ (لكونه) أي: لكون: يَذَرُ (في معنى: يَدَعُ) فكما حُذفتِ الواوُ من يَدَعُ لما مَرَّ؛ حُذفتْ من يَذَرُ حملًا عليه. (وأماتوا) أي: لم يسمعوا (ماضيَ: يَدَعُ و) ماضيَ (يَذَرُ)، فلم يُسمعْ من لغة العرب: وَدَعَ ولا وَذَرَ، فما الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ من المضارع هو الواوُ لا الياء.



وحذفُ الفاءِ في المستقبَلِ دَليلٌ على أنّه واويٌّ.

التفتازاني وربَّما جاء في ضرورة الشِّعر: وَدَعَ فهو مَوْدُوعٌ على أصله. قال:

لَيتَ شِعري عَن خَليلي ما الَّذي   غالَهُ في الحُبِّ حَتّى وَدَعَهُ

وقال:

إذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنَ سَمَائِهِ   جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ

وذَرْهُ أي: دَعْهُ، وهو يَذَرُهُ أي: يَدَعُهُ، أصلُه: وَذِره يَذَرُه [مثل وَسِعَهُ يَسَعُهُ]، وقد أميت ماضيه. لا يقال: وَذَرَ، ولا وَاذِرٌ، ولكن: تَرَكَ وهو تارك." انتهى كلامه. وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر بحثٌ؛ لأنّه جاء في غير الضرورة.

ولَمّا كان هنا مظنَّةُ سؤالٍ، وهو أنّه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلُهما ولا مصدرُهما مستعملةً. فما الدَّليلُ على أنَّ فاءَهما واوٌ؟ فأجاب بقوله: (وحذفُ الفاء في المستقبل دليلٌ على أنّه) أي: الفاء (واوٌ) إذ لو كان ياءً لم يحذف كما سيجيء.

القاري ومنه قول الشاعر:

لَيتَ شِعري عَن خَليلي ما الَّذي   غالَهُ في الحُبِّ حَتّى وَدَعَهُ

ي: ما الذي عارضه، وفي ((القاموس)): وَدَعَه كوَضَعَه، ووَدَّعَه بمعنى، وفي ((الصحاح)): دَعْ أي: اترك، وأصله: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُمِيتَ ماضيه، لا يقال: وَدَعَه، وإنما يقال: تَرَكَه ووَذِرَه يَذَرُه مثل: وَسِعَه يَسَعُه، وقد أُميت مَصدره. زاد في ((القاموس)): وَذِرْتُه شاذٌ. انتهى. وقد جاء مصدر وَدَعَ في الحديث، ففي ((مسند أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه)) عن ابن عباس رضي الله عنه وابن عمر موقوفًا: ((لَيَنْتهينَّ أقوامٌ عن وذعِهِمُ الجُمُعاتِ، أوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ علَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكونُنَّ مِنَ الغافِلِينَ))[1] أي: الكاملين في الغفلة، وهم الكافرون؛ لقوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

[١] صحيح مسلم، ٨٦٥، وسنن ابن ماجه، ٧٩٤؛ وسنن النسائي، ١٣٧٠؛ مسند أحمد، ٢١٣٢

الجرجاني وحذفُ الواو دليلٌ على أنّه واويٌّ). **أقول**: لم يَستعملِ العربُ ماضيَ: يَدَعُ ويَذَرُ. وكذلك لم يَستعملِ اسمَ الفاعل والمفعول والزَّمان والمكان والآلة والمصدر؛ لأنَّهما بمعنى: تَرَكَ، فتَرَكَتْهما واستعملت: تَرَكَ.

الكيلاني (ف)أجاب عنه بقوله: (حذفُ الفاء) أي: فاءُ الفعل من يَدَعُ ويَذَرُ (دليلٌ على أنّه) أي: على أنَّ المحذوفَ الذي هو فاءُ الفعل (واوٌ) لا ياءٌ؛ إذ لو كان فاءُ الفعل ياءً لم يُحذف كما سيجيءُ.



وأمّا الياءُ، فتَثبتُ على كلِّ حالٍ؛ نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْئَسُ.

[المثال اليائي]

التفتازاني (وأمّا الياءُ؛ فتثبتُ على كلِّ حالٍ) سواءٌ وقعتْ في الماضي أو في المضارع أو في الأمر أو غيرِها، وسواءٌ ضُمَّ ما بعدَها أو فُتح أو كُسر؛ لأنّها أخفُّ من الواو، (نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ) كحَسُن يَحْسُنُ، من اليُمن، وهو البركة، يقال: يَمُنَ الرجلُ إذا صار ميمونًا. (ويَسَرَ يَيْسِرُ) كضرب يضرب، من المَيْسِر، وهو قِمار العرب بالأزلام، وجاء: يَسُرَ يَيْسُرُ بالضمّ فيهما، لكن ينبغي أن يقيَّد لفظ الكتاب على الأوّل؛ لأنّ مثالَ الضمّ مذكورٌ.

(ويَئِسَ يَيْأَسُ) كعَلِم يعلَم، أي: قَنِطَ، وقد جاء: يَيْئِسُ بالكسر، لكن ينبغي أن يُقَيَّدَ لفظُ الكتاب على الأوّل؛ وجاء: يَئِسُ بحذف الياء، ويَائَسُ بقلبها ألفًا تخفيفًا، وهما من الشواذّ.

القاري ثم لما كان هنا مَظِنَّةُ سؤال، وهو إذا لم يكن ماضيهما مستعملًا، فما الدليل على أن فاءَهما واو؟ أجاب بقوله: (وحذفُ الفاء دليل على أنه) أي: الفاءَ (واويٌّ) إذ لو كان ياءً لَمَا حُذف لقوله: (وأما الياءُ فتَثبت على كل حال) سواءٌ يكون ماضيًا أو مضارعًا أو مصدرًا أو أمرًا، وسواءٌ ضُمَّ ما بعدَه أو فُتح أو كُسر؛ لأنها أخفُّ من الواو. (نحو: يَمُنَ يَيْمُنُ) بضم الميم فيهما من اليُمْنِ، وهو البركة، يقال: يَمُنَ الرجلُ إذا صار ذا يُمْنٍ، (ويَسَرَ يَيْسِرُ) كضرب يضرب من المَيْسِر، وهو القمار، وجاء يَسُرَ يَيْسُرُ بالضم فيهما، (ويَئِسَ يَيْئَسُ) كعلِم يعلَم من اليأْسِ، وهو القُنُوط.

الجرجاني لكنَّك تقول: لو كان تركُهما لأنهما بمعنى ترك؛ لتَركتْ: يدع ويذر لكونهما بمعنى يتركُ، وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[الضحى، ٣] بتخفيف الدَّال نادرٌ لم يُعَدَّ استعمالًا. قوله: "وحذفُ الواو دليلٌ على أنّه واويٌّ" جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: إذا لم يستعمل العربُ ماضيَ يَدَعُ ويَذَرُ؛ فكيف يُعلمُ أنّهما واويَّان أو يائيَّان؛ لأنَّ واويَّته تُعرفُ بالماضي واسم الفاعل وغيره، فلَمَّا لم يُستعملْ هذه؛ فبأيِّ شيءٍ تُعرفُ واويَّته؟ قلنا: حذفُ الفاء دليلٌ على أنَّ المحذوفَ واوٌ؛ لأنّا قد علمنا أنَّ فاءه لا يُحذفُ إلا إذا كان واوًا، فإذا حُذِفَ فاؤهما عَلِمْنا أنّهما واويان. قال: (وأما الياءُ؛ فتثبتُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ، ويَئِسَ ويَيْئَسُ، ويَسَرَ ويَيْسِرُ).

الكيلاني ولَمَّا فرغ المصنِّفُ من بيان أحكام الواو من معتلِّ الفاء؛ شرع في بيان الياء منه، فقال: (وأمّا الياءُ؛ فتثبتُ على كلِّ حالٍ) أي: سواءٌ كان مضمومَ العين أو مكسورَ العين أو مفتوحَ العين، (نحوُ: يَمُنَ) الرجلُ، (يَيْمُنُ) إذا صار ميمونًا بضمِّ العين فيهما، (ويَسَرَ) الرجلُ، (يَيْسِرُ) إذا لعب بالقِمَار بفتح السِّين في الماضي وكَسْرِها في المضارع، (ويَئِسَ) الرجلُ، (يَيْأَسُ) إذا قَنِطَ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.



تقولُ في أَفْعَلَ منَ اليائيِّ أَيْسَرَ يُوسِرُ إيسَارًا، فهو مُوسِرٌ، فقُلِبَتِ الياءُ واوًا لسكونِها، وانضمامِ ما قبلَها.

التفتازاني (وتقول في أَفعَلَ من اليائيِّ) أي: مما فاؤه ياءٌ: (أَيْسَرَ) في الماضي، (يُوسِرُ) في المضارع.

ولَمَّا كان الواوُ واقعةً بين الياء والكسرة مثلَها في: يَوْعِدُ، ولم تُحذفْ؛ أجاب بأنَّه (لم تُحذف الواو) مع مقتضِي الحذف؛ (لأنَّ حذفَ الواو من: يُوسِرُ مع حذف الهمزة) إذ الأصلُ: يُؤَيْسِرُ كما تقدَّم (إجحافٌ) أي: إضرارٌ (بالكلمة)؛ لتأديته إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي.

وهذا[1] في بعض النُّسَخ، والحقُّ: أنَّه حاشيةٌ أُلحقت بالمتن.

ويمكن الجوابُ أيضًا: بأنَّ الواو ليستْ واقعةً بين الياء والكسرة، بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة؛ لأنَّ المحذوفَ في حكم الثَّابت، وبأنَّ الثقلَ ههنا منتفٍ؛ لانضمام ما قبل الواو.

(فهو مُوسِرٌ) في اسم الفاعل (قلبت الياءُ منهما) من المضارع واسم الفاعل (واوًا) إذ الأصلُ: يُيْسِرُ ومُيْسِرٌ؛ لأنَّه يائيٌّ. وإنَّما قلبتْ (لسكونها) أي: لسكون الياء، (وانضمامِ ما قبلها) وذلك قياسٌ طَّرِدٌ؛ لتعسُّر النطق بالياء السَّاكنة المضمومة ما قبلها بشهادة الوِجْدان.

[1] أي قوله: (لم تُحذف الواو لأنَّ حذفَ الواو من: يُوسِرُ مع حذف الهمزة إجحافٌ بالكلمة)

القاري (وتقول في أَفْعَلَ من اليائيِّ) أي: مما فاؤه ياءٌ: (أَيْسَرَ، يُوسِرُ، فهو مُوسِرٌ بقلب الياء) من المضارع واسم الفاعل (واوًا) إذ الأصل: يُيْسِرُ ومُيْسِرٌ؛ لأنه يائي، وإنما قلبت الياء (لسكونها وانضمام ما قبلها) وذلك قياس مطرد، وفي مثلها رفعًا.

الجرجاني أقول: وأما الياءُ؛ فتَثبتُ في متصرِّفاته الفعليَّة والاسميَّة، سواءٌ كان عينُ فعله مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ، ويَئِسَ يَيْئَسُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ؛ لأنَّ الحذفَ للتَّخفيف، وهي خفيفةٌ في نفسها، ووقوعُها بينهما لا يستلزمُ الثِّقلَ؛ لِمَا بينهما من الجنسيَّة، فلم يحتجْ إلى التَّخفيف.

قال: (وتقول في: أَفْعَلَ من اليائيِّ: أَيْسَرَ يُوسِرُ فهو مُوسِرٌ، تقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها).

الكيلاني ثم هذا الذي ذُكِرَ من أحكام الواو والياء كلُّها فيما إذا كان الفعلُ مجرَّدًا، أمَّا أحكامُها في المزيد فيه؛ فأَوْرَدَ المصنِّفُ منه ما فيه إعلالٌ، وترك ما لا إعلالَ فيه، فقال: (وتقول في أَفْعَلَ من اليائيِّ) إذا نقلتَ المعتلَّ الفاءِ اليائيَّ إلى باب الإفعال، تقول في الماضي منه: (أَيْسَرَ)، وفي المضارع: (يُوسِرُ)، أصله: يُيْسِرُ، (فهو مُوسِرٌ) في اسم الفاعل (بقلب الياء) الذي هو فاءُ الفعل في المضارع واسم الفاعل (واوًا لسكونها) أي: لسكون الياء، (وانضمامِ ما قبلها) فصار: يُوسِرُ ومُوسِرٌ، وذلك قياسٌ مطَّرِدٌ.



وفي افْتَعَلَ منهما تُقلَبانِ تاءً، وتُدغَمان في تاءِ افْتَعَلَ؛ نحوُ: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ، فهو مُتَّعِدٌ، وذاك مُتَّعَدٌ؛ واتَّسَرَ يَتَّسِرُ، فهو مُتَّسِرٌ.

التفتازاني (و) تقول (في افتعلَ منهما) أي: من الواويّ واليائيّ (اتَّعَدَ) أي: قَبِلَ الوعدَ، هذا في الواويّ **أصلُه**: اِوْتَعَدَ، قلبت الواوُ تاءً، وأدغمت التاءُ في التاءِ إذ الادغام يرفع الثِّقَلَ، ولم تُقلب ياءً على ما هو مقتضاه؛ لأنّها إن قلبتْ ياءً أو لم تُقلَبْ؛ لَزِمَ قلبُها تاءً في هذه اللُّغَة، فالأَولى الاكتفاءُ بإعلالٍ واحدٍ. كذا ذكره ابنُ الحاجب. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لو قلبت الواوُ ياءً؛ لا يجوز قلبُ الياء تاءً لتُدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة كما سنذكره في المهموز.

وفي بعض النسخ: (وفي: افْتَعَلَ منهما تقلبان) أي: الواو والياء (تاءً، وتدغمان) أي: التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أي: في تاء افتعل، (نحوُ: اتَّعَدَ) والأولى أصحُّ روايةً ودرايةً.

(يَتَّعِدُ) **أصلُه**: يَوْتَعِدُ، (فهو مُتَّعِدٌ) **أصلُه**: مُوتَعِدٌ، قُلبت الواوُ فيهما تاءً، وأُدغمت في تاء افتعل حملًا لهما على الماضي. (واتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ) هذا في اليائيّ، **والأصلُ**: اِيتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ. قلبت الياءُ تاءً، وأدغمتْ في التاء لاهتمامهم بالإدغام؛ لأنّه يصيّر حرفين كحرفٍ واحدٍ.

القـاري (و) تقول (في افتعل منهما) أي: من الواو والياء: (اِتَّعَدَ) أي: قَبِلَ الوعدَ، أصله: اوْتَعَدَ، قلبت الواو تاء، وأدغمت في الأخرى، (يَتَّعِدُ) أصله: يَوْتَعِدُ، (فهو مُتَّعِدٌ) أصله: مُوتَعِدٌ، (واتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ) والأصل: اِيتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ، قلبت الياء تاء وأدغمت.

الجرجاني **أقول**: إذا نُقِلَ المعتلُّ الفاءِ اليائيُّ إلى باب الإفعال؛ قلبتْ الياءُ واوًا في المضارع واسم الفاعل، فتقول في أفعل المأخوذ من اليائيّ: أَيْسَرَ بإثبات الياء، يُوسِرُ فهو مُوسِرٌ بقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها في المضارع واسم الفاعل. قال: **(وفي: افْتَعَلَ منهما تقلبان تاءً، وتُدْغَمان في التَّاء، نحوُ: اتَّعَدَ، يَتَّعِدُ، فهو مُتَّعِدٌ، واتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، فهو مُتَّسِرٌ**، ....

الكيلاني (و) تقول (في افْتَعَلَ منهما) أي: من الواويّ واليائيّ إذا نَقلتَ المعتلَّ الفاءِ الواويَّ إلى باب الافتعال، تقول في الماضي منه: (اتَّعَدَ) الرَّجلُ إذا قَبِلَ الوعدَ، أصله: اوْتَعَدَ، قلبت الواوُ تاءً لئلا تنقلبَ بالياء كما في اللُّغَة الأخرى على ما يجيءُ، وأُدغمتِ التاءُ في التاء، فصار: اتَّعَدَ. وتقول في المضارع: (يَتَّعِدُ) أصله: يَوْتَعِدُ، قلبت الواوُ تاءً لئلا تَنقلبَ ألفًا كما في اللُّغَة الأخرى، وأدغمت التاءُ في التاء، فصار: يَتَّعِدُ. (فهو مُتَّعِدٌ) في الفاعل، أصله: مُوتَعِدٌ، قلبت الواوُ تاءً، وأُدغمتْ في التَّاء. (و) إذا نقلتَ المعتلَّ الفاءِ اليائيَّ إلى باب الافتعال تقول في الماضي منه: (اتَّسَرَ) أصله: ايتَسَرَ، قلبت الياءُ تاءً، وأُدغمتْ في التاء، (يَتَّسِرُ) أصله: يَيْتَسِرُ، قلبت الياءُ تاءً، وأُدغمتْ في التاء، (فهو مُتَّسِرٌ) في اسم الفاعل، أصله: مُيْتَسِرٌ، قلبت الياءُ تاءً، وأدغمت في التاء.



وقد يُقالُ: ايتَعَدَ يَاتَعِدُ، فهو مُوتَعِدٌ وايتَسَرَ يَاتَسِرُ، وهذا مكانٌ مُوتَسَرٌ فيه. وحكمُ وَدَّ يَوَدُّ ك:حُكمِ عَضَّ يَعَضُّ، وتقولُ في الأمرِ :ايدَدْ ك:اعْضَضْ.

التفتازاني ولَمَّا جاء في افتعل منهما لغةٌ أخرى من غير إدغامٍ؛ أشار إليها بقوله: (**ويقال: اِيتَعَدَ**) بقلب الواو ياءً، فإن زالتْ كسرةُ ما قبلها؛ لم يَجُزْ قلب الواو ياءً، نحوُ: وَاتَّعَدَ، ولهذا حمل جارُ الله العلامةُ قولَ الشاعر:

[قَـامَـتْ بِـهَـا تَـنْـشُـدُ كُـلَّ مَـنْـشَـدِ] وَايْـتَـصَـلَـتْ بِـمِـثْـلِ ضَـوْءِ الْـفَـرْقَـدِ

على أنَّ الياءَ بدلٌ من التاء في: اتّصلت، ولم يجعلْهُ بدلًا من الواو. ولكن يلزم أهلَ هذه اللُّغة أن يقولوا: وَاوْتَعَدَ وَاوْتَصَلَ بإثبات الواو؛ إذ لا عِلَّةَ للقلب، اللّهمَّ إلا أن يقال: يقلب لكراهة اجتماع الواوين، وحينئذٍ يمكن حَمْلُ البيت عليه، لكن ذلك موقوفٌ على النَّقْل منهم.

(**يَاتَعِدُ**) بقلب الواو ألفًا؛ لأنَّه وَجَبَ قَلْبُهُ كما في الماضي، ولم يمكن بالياء لثقلها، فقلبتْ ألفًا لخفَّتها، (**فهو مُوتَعِدٌ**) على الأصل إن كان من: يَوْتَعِدُ، وإن كان من: يَاتعِدُ قلبت الألفُ واوًا لانضمام ما قبلها، وهذا قياسٌ مطردٌ.

القــاري (ويقال: **اِيتَعَدَ**) بقلب الواو ياء، (**يَاتَعِدُ**) بقلب الواو ألفًا، (**فهو مُوتَعِدٌ**) على الأصل. (**واِيتَسَرَ**) على الأصل، (**يَاتَسِرُ**) بقلب الياء ألفًا، (**فهو مُوتَسِرٌ**) بقلب الياء واوًا. (**وهذا مكانٌ مُوتَسَرٌ فيه**) في اسم المفعول، أي: يُلعب فيه القمارُ، وعبَّر بهذه العبارة؛ لأن الاِتِّسَارَ لازم، فيجب تعديتُه بحرف الجر ليبتنى منه اسمُ المفعول، فعَدَّاه بـ"في".

الجرجاني ويقال: **اِيتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ، واِيتَسَرَ يَاتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ، وهذا مكانٌ موتَسَرٌ فيه، وحكمُ: وَدَّ يَوَدُّ كحكم عَضَّ يَعَضُّ، وتقول: اِيدَدْ كاعْضَضْ**).

الكيلاني ثم أشار إلى أنَّ فيهما لغةً أخرى بقوله: (**ويقال**) من الواويِّ في الماضي منه: (**اِيتَعَدَ**) أصله: اِوْتَعَدَ كما تقدَّم، قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وفي المضارع: (**يَاتَعِدُ**) أصله: يَوْتَعِدُ، قلبت الواوُ ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، (**فهو مُوتَعِدٌ**) اسمُ الفاعل على الأصل. (و) يقال من اليائيِّ في الماضي منه: (**اِيتَسَرَ**) على الأصل، وفي المضارع: (**يَاتَسِرُ**) أصله: يَيْتَسِر، قلبت الياءُ ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، (**فهو مُوتَسِرٌ**) في اسم الفاعل، أصله: مُيْتَسِرٌ، قلبت الياءُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. (**وهذا مكانٌ مُوتَسَرٌ فيه**) أي: يُلعبُ فيه بالقمار في اسم المفعول، والأصلُ فيه كما مرَّ في اسم الفاعل.

التفتازاني (و إيتَسَرَ) على الأصل، (يَاتَسِرُ) بقلب الياء ألفًا تخفيفًا لثقل اجتماع اليائين، (فهو مُوتَسِرٌ) بقلب الياء واوًا إن كان من: يَيْتَسِرُ على الأصل، أو قلبِ الألِفِ واوًا إن كان من: يَاتَسِرُ. (وهذا مكانٌ مُوتَسَرٌ فيه) في اسم المفعول كما في اسم الفاعل، وعبّر عنه بهذه العبارة؛ لأنَّ الاتسارَ لازمٌ، فيجب تعديتُه بحرف الجرِّ ليبنى منه اسمُ المفعول، فعداه بـ"في"، ومعنى ذلك، أي: هذا مكانٌ يُلعب فيه القمار.

(وحكمُ: وَدَّ يَوَدُّ كحكم: عَضَّ يَعَضُّ) يعني: أنَّ معتلَّ الفاءِ من المضاعف حكمُهُ حكمُ المضاعف من غير المعتلّ في وجوبِ الإدغامِ وامتناعِه وجوازِه وسائرِ أحكامِه من الإعلال، (وتقول في الأمر: إِيدَدْ كاِعْضَضْ) والأصلُ: اِوْدَدْ، ويجوز: وَدِّ بالفتح والكسر كعَضِّ، وذَكر: إِيدَدْ لِمَا فيه من الإعلال.

القاري (وحكم: وَدَّ يَوَدُّ) بفتح الواو فيهما (كحكم: عَضَّ يَعَضُّ) في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه.

(وتقول في الأمر: إِيدَدْ) بفتح الدال الأولى (كاِعْضَضْ) والأصل: اِوْدَدْ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلَها، ويجوز: وَدِّ بالفتح والكسر أيضًا كعَضِّ، وإنما ذَكر إِيدَدْ؛ لِما فيه من الإعلال الموجِب للإشكال.

الجرجاني أقول: إذا نُقِلَ المعتلُّ الفاءِ الواويُّ واليائيُّ إلى باب الافتعال؛ يجوز أن تُقلبَ الواوُ والياءُ تاءً في الماضي والمضارع واسم الفاعل، وتُدغم التَّاء في تاء افْتَعَلَ، فتقول في: افتعل المأخوذ من الواويّ: اتَّعَدَ يتَّعِدُ فهو متَّعِدٌ، أصلُها: اِوْتَعَد يَوْتَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ، وتقول في افتعل المأخوذ من اليائيّ: اتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ، أصلُها: ايتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ، قلبت الواوُ والياءُ تاءً لقرب مخرجهما مخرجَ التاء، وأدغمت التاءُ في تاء افتعل. وما قيل: قُلبتِ الواوُ ياءً والياءُ تاءً؛ مزيّفٌ لكثرة التَّغيير. ويقال في لغة الحجاز: ايتَعَدَ يَاتَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ، وايتَسَرَ يَاتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ بقلب الواو والياء بجنس حركة ما قبلها، فنقلت الواو ياءً إن انكسر ما قبلها، والياءُ واوًا إن انضمَّ ما قبلها، وهما بالألف إن انفتح ما قبلهما، والاستتارُ لازمٌ، فلا يجيءُ منه اسمُ المفعول، بل يجيءُ منه اسمُ المكان والزَّمان على وزن اسم المفعول والمصدر الميميّ كما أشار إليه المصنِّف بقوله: "وهذا مكانٌ موتَسَرٌ فيه"، أصله: مُيْتَسَرٌ فيه، قلبت الياءُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

الكيلاني (وحكمُ: وَدَّ يَوَدُّ) الذي هو معتلُّ الفاءِ المضاعفُ (حكمُ: عَضَّ يَعَضُّ) الذي هو المضاعفُ في سائر أحواله من وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وغيرها مما مضى في المضاعف، فلا تَنْسَ ما تقدَّمَ هناك. (وتقول في الأمر) إذا بَنَيْتَه من: تَوَدُّ: (إِيدَدْ) أصله: اِوْدَدْ بعد حذف حرف المضارعة، قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايدَدْ بفكِّ الإدغام جوازًا، (كاِعْضَضْ) كما مرَّ في المضاعف.



الثانِي المعتلُّ العينِ، ويقالُ له: الأجوفُ، وذُوالثلٰثة؛ لكَونِ ماضيه على ثلٰثةِ أحرفٍ إذا أخبَرْتَ عن نفسِك، ....

التفتازاني واعلم أنَّ المضاعفَ المعتلَّ الفاءِ الواويَّ لا يكون مضارعُهُ إلا مفتوحَ العين، أمّا الضمُّ؛ فلأنَّه منتفٍ من المثال الواويِّ قطعًا، إلا ما جاء في لغة بني عامرٍ من: وَجَدَ يَجُدُ بالضم، وهو ضعيفٌ، والصَّحيحُ الكسرُ. وأما الكسرُ؛ فلأنَّه لو بني مكسورَ العين يجب حذفُ الواو، والإدغامُ لئلا تنخرمَ القاعدةُ، وحينئذٍ يلزم تغيُّران وتغيُّرُ الكلمة عن وضعها جدًّا. والله أعلم.

[الأجوف]

(النوعُ الثَّاني) من الأنواع السَّبعة: (المعتلُّ العينِ) وهو ما يكون عينُ فعلِه حرفَ علّةٍ، وقَدَّمَهُ على المعتلِّ اللامِ لتقدُّم العين على اللام، (ويقال له: الأجوفُ) لخلوِّ ما هو كالجوف له من الصحَّة. (و) يقال له: (ذو الثَّلاثة) أيضًا؛ (لكون ماضيه على ثلاثة أحرفٍ إذا أخبرتَ) أنت (عن نفسك، نحوُ: قُلْتُ وبِعْتُ) لِمَا يُذكر، فإنَّه -وإن كان جملةً- يسمّيه أهلُ التّصريف: فعلَ الماضي للمتكلِّم.

القـاري (الثاني) من الأنواع السبعة: (المعتلُّ العينِ) وهو ما يكون عينُه حرفَ علة، (ويقال له: الأجوفُ) لخُلُوِّ ما هو كالجَوْفِ له من الصحة، (و) يقال له: (ذو الثلاثة أيضًا؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو: قُلْتُ وبِعْتُ، فإن الفاعل كالجزء من الفعل، وإلا؛ فالفعل في الحقيقة هنا على حرفين، فالمجموع في الحقيقة جملة.

الجرجاني (وحكمُ: وَدَّ يَوَدُّ كحكم عَضَّ يَعَضُّ) أي: حكمُ المثال المضاعف نحوُ: وَدَّ يَوَدُّ كحكم المضاعف الصَّحيح نحوُ: عَضَّ يَعَضُّ في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه، وتقول في الأمر منه: ايدَدْ كاعْضَضْ، وإيدَدْ أمرٌ من: تَوْدَدُ، حذفت منه حرف المضارَعة، وزيدت في أوَّله همزةُ الوصل مكسورةً، وحذفتْ حركةُ الدَّال الثَّانيةِ للجزم، فصار: اِوْدَدْ، قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: اِيدَدْ كاعضَضْ. قال: (الثَّاني: المعتلُّ العينِ، ويقال له: الأجوفُ وذو الثَّلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاثةِ أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك).

الكيلاني (و) النَّوعُ (الثَّاني) من أنواع المعتلِّ: (المعتلُّ العينِ) وهو الذي يكون عينُ فعله حرفَ علَّةٍ، (ويقال له) أي: للمعتلِّ العينِ: (الأجوفُ) لخُلُوِّ وسطه الذي هو كالجوف من الحرف الصَّحيح أو من الحركة، (و) يقال للمعتلِّ العين: (ذو الثَّلاثة) أيضًا؛ (لكون ماضيه) أي: ماضي المعتلِّ العينِ (على ثلاثةِ أحرفٍ) في بعض الصُّوَر (إذا أَخْبَرْتَ) أنت (عن نفسك)، نحوُ: قُلْتُ وبِعْتُ بضمِّ التاء، وهذا القَدْرُ كافٍ في وجه التَّسمية، ولا يلزم اطِّرادُهُ.



فالمجردُ تُقلَبُ عينُه في الماضي ألفًا سواءً كان واوًا أو ياءً لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهما؛ نحوُ: صَانَ وبَاعَ.

التفتازاني (فالمجرَّدُ) الثلاثيُّ (تُقْلَبُ عينُهُ في الماضي) المبنيّ للفاعل (ألفًا سواءً كان واوًا أو ياءً؛ لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، نحوُ: صَانَ وبَاعَ) والأصلُ: صَوَنَ وبَيَعَ، قلبت الواوُ والياءُ ألفًا؛ لأنَّ كلًا منهما كحركتين؛ لأنَّ الحركاتِ أبعاضُ هذه الحروف، ولَمّا كانتا متحركتين، وكان ما قبلهما مفتوحًا؛ كان ذلك مثلَ أربعِ حركاتٍ متوالياتٍ، وهو ثقيلٌ، فقَلَبُوهما بأخفِّ الحروف، وهو الألفُ، وهذا قياسٌ مطَّردٌ، والعِلّةُ حاصلُها دفعُ الثِّقَل، وعَلِمْنا به بالاستقراء.

القـاري (فالمجرد) الثلاثي (تُقلب عينُه) وجوبًا (في الماضي) المبني للفاعل (ألفًا، سواءً كان عينُه واوًا أو ياءً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، نحو: صان وباع) وأصلهما: صَوَنَ وبَيَعَ، وأما "لَيْسَ"؛ فليس على القياس؛ لأنه ليس من الأفعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي مجهولًا والمضارع مطلقًا وغيرُهما كالأمر والنهي ونحوِهما؛ إذ لم يجئ منه إلا أربعةَ عشر بناءً للماضي معلومًا.

الجرجاني **أقول**: النَّوعُ الثَّاني من أنواع المعتلِّ العين: وهو ما كان عينُ فعله حرفَ علَّةٍ، ويقال له: معتلُّ العين؛ لكون عينِ فعله حرفَ علَّةٍ، وأجوفُ؛ لوقوع حرف العلَّة في وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان، وجوفُ الشَّيء: وسطُهُ، وذو الثَّلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاثةِ أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك، نحوُ: قُلْتُ وبِعْتُ، كأنَّهم نزَّلوا الضَّميرَ المرفوعَ المتحرِّكَ بمنزلة حرفٍ من حروف الكلمة لشدَّة اتصاله وفَرْطِ امتزاجه بها. قال: (فالمجرَّدُ منه تُقلبُ عينُهُ في الماضي ألفًا، سواءً كان واوًا أو ياءً؛ لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، نحوُ: صَانَ وبَاعَ). **أقول**: المعتلُّ العينِ: إمَّا اسمٌ أو فعلٌ، والفعلُ: إمَّا مجرَّدٌ أو مزيدٌ، والمجرَّدُ: إمَّا ماضٍ أو مضارعٌ، والماضي: إمَّا معلومٌ أو مجهولٌ. فالمعلومُ تُقلبُ عينُهُ في الماضي ألفًا، سواءٌ كان واوًا أو ياء؛ لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، نحوُ: صَانَ وبَاعَ، **أصلُهما**: صَوَنَ وبَيَعَ، قُلبتِ الواوُ والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، ولشدة ثِقَلِ الحركة عليهما؛ لأنَّ حروفَ العلَّة ضعيفةٌ لا تحتملُ الحركةَ، فقُلبت الواوُ والياءُ ألفًا للتَّخفيف؛ لأنَّ الألفَ أخفُّ من الواو والياء؛ إذ التَّلفُّظُ بالألف أسهلُ من التَّلفُّظ بالواو والياء.

الكيلاني (فالمجرَّدُ) الثُّلاثيُّ (تُقلبُ عينُهُ ألفًا) أي: عينُ فعله (في) الفعل (الماضي) إذا كان مبنيًّا للفاعل، (سواءٌ كان) عينُ الفعل منه (واوًا أو ياءً لتحرُّكها) أي: لتحرُّكِ الواو والياء، (وانفتاحِ ما قبلها)، وذلك قياسٌ مطَّردٌ، (نحوُ: صَانَ) أصله: صَوَنَ، قلبت الواوُ الذي هو عينُ فعله ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: صَانَ. (وبَاعَ) أصله: بَيَعَ، قلبت الياءُ الذي هو عينُ فعله ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: بَاعَ.



فإنِ اتَّصَلَ به ضميرُ المتكلِّمِ، أو المخاطبِ أو جمعِ المؤنثِ الغائبةِ نُقِلَ فَعَلَ من الواويّ إلى فَعُلَ، ومنَ اليائيّ إلى فَعِلَ دلالةً عليهما، ....

التفتازاني ونحوُ: صَيِدَ البعيرُ وقَوِدَ من الشواذّ تنبيهًا على الأصل، وكذا مصدرُهما، نحوُ: القَوَد، وهو القصاص، والصَّيَد، يقال: صَيِدَ البعيرُ إذا مال إلى جانب خلفه.

فإن قلت: إنَّ "لَيْسَ" أصله لَيِسَ بالكسر، فلم لم تُقلب الياءُ ألفًا؟

قلتُ: لأنَّه لَمَّا لم يكن من الأفعال المتصرِّفة التي يجيءُ منها الماضي والمضارعُ وغيرهما، ولم يجئْ منه إلا أربعةَ عشرَ بناءً للماضي، وكان الكسرُ ثقيلًا؛ نقلوها إلى حالٍ لا يكون للأفعال المتصرِّفة، وهو إسكانُ العين؛ ليكون على لفظ الحرف، نحوُ: لَيْتَ.

(**فإن اتَّصَلَ به**) أي: بالماضي المجرَّد المبنيّ للفاعل (**ضميرُ المتكلِّم**) مطلقًا، (**أو**) ضميرُ (**المخاطب**) مطلقًا، (**أو**) ضميرُ (**جمع المؤنَّث الغائبة؛ نُقل فَعَلَ**) مفتوح العين (**من الواويّ إلى فَعُلَ**) مضموم العين، (**و**) نُقل (**فَعَلَ**) مفتوح العين (**من اليائيّ إلى فَعِلَ**) مكسور العين، (**دلالةً عليهما**) أي: ليدلَّ الضمُّ على الواو، والكسرُ على الياء؛ لأنَّهما يُحذفان كما سيُقَرَّرُ في الأمثلة.

القاري (**فإن اتصل به**) أي: بالماضي المجرد والمبني للفاعل (**ضميرُ المتكلم**) مطلقًا، (**أو**) ضميرُ (**المخاطب**) مطلقًا، (**أو**) ضميرُ (**جمع المؤنث الغائبة؛ نُقل فَعَلَ**) مفتوحَ العين (**من الواوي إلى فعُل**) مضمومَ العين، (**و**) نُقل فَعَلَ مفتوحَ العين (**من اليائي إلى فَعِلَ**) مكسورَ العين (**دلالة عليهما**) أي: ليدلَّ الضم على الواو والكسرُ على الياء؛ لأنهما لا يُحذفان كما سيُعلم من الأمثلة.

الجرجاني قال: (**فإن اتَّصلَ به ضميرُ المتكلِّم أو المخاطبِ أو جمعِ المؤنَّث الغائبة؛ نُقِلَ فَعَلَ من الواويّ إلى فَعُلَ، ومن اليائيّ إلى فَعِلَ دلالةً عليهما**). **أقول:** هذا ما لم يتَّصل الضَّميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ بالماضي المعتلِّ العين الواويّ واليائيّ، ....

الكيلاني (**فإن اتَّصَلَ به**) أي: بالفعل الماضي المبنيّ للفاعل (**ضميرُ المتكلِّم**) وحده أو مع الغير، (**أو**) ضميرُ (**المخاطب مفردًا**) أو مثنًى أو مجموعًا، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، (**أو**) ضميرُ (**جمع المؤنَّث**) الغائب (**نُقِلَ**) فَعَلَ مفتوح العين (**من الواويّ إلى فَعُلَ**) مضموم العين، بأن يُضَمَّ عينُ فعله، (**و**) نُقِلَ فَعَلَ مفتوح العين (**من اليائيّ إلى فَعِلَ**) مكسور العين، بأن تُكْسَرَ عينُ فعله، ثم تُنقَلَ ضمَّةُ العين من الواوي وكسرَتُها من اليائيّ إلى فاء الفعل بعد سَلْبِ حركتها، وتُحذَفَ العينُ لالتقاء السَّاكنين كما يجيءُ، وإنَّما فُعِلَ ذلك (**دلالةً عليهما**) أي: لتدلَّ ضمَّةُ فاء الفعل من الواويّ على الواو المحذوفة، وكسرةُ فاءِ الفعل من اليائيّ على الياء المحذوفة.

....

الجرجاني فإن اتَّصل به الضَّميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ من ضمير المتكلِّم مفردًا أو مجموعًا، أو ضميرِ المخاطب والمخاطبة مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، أو ضميرِ جمعِ المؤنَّث، فهو إمَّا فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ، فإن كان فَعَلَ؛ فإمَّا واويٌّ أو يائيٌّ، فإن كان واويًّا؛ نُقِلَ فَعَلَ من الواويِّ إلى فَعُلَ، وإن كان يائيًّا؛ نُقِلَ فَعَلَ من اليائيِّ إلى فَعِلَ؛ لأنَّه لولاه فإمَّا أن تُقلبَ أو لا، فإن قُلبتْ التقى السَّاكنان، وهما الألفُ واللَّامُ، فيسقطُ الألفُ للسَّاكنين، فيلتبس الواويُّ باليائيِّ، وإن لم تُقلبْ؛ لَزِمَ خرمُ القاعدة مِنْ قلبهما ألفًا إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، فوجب نقلُ الضَّمَّة والكسرة -لثقلهما عليهما- إلى الفاء بعد سلب حركته؛ لامتناع تحريك المتحرِّك، ثمَّ يحذفان للسَّاكنين لدلالة الضمَّة والكسرة على الواو والياء المحذوفين، فتقول في فَعَلَ من الواويِّ: صَانَ، صَانَا، صَانُوا، صَانتْ، صَانَتَا بقلب الواو ألفًا في الكلِّ لِمَا مرَّ.

فإذا اتَّصل به ضميرُ المتكلِّم قيل فيه: صُنْتُ، أصله: صَوَنْتُ -على وزن فَعَلْتُ- ثم نُقل من الفتح إلى الضمِّ، ثم نُقلتْ حركةُ الواو -وهي الضمَّةُ- إلى الفاء -وهو الصَّاد- بعد سلب حركة الفاء، فالتقى السَّاكنان بين الواو والنون، فحذفت الواوُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: صُنْتُ على وزن: قُلْتُ.

وكذلك حكمُهُ إذا اتَّصل به ضميرُ جمع المتكلِّم، نحوُ: صُنَّا، أو ضميرُ المخاطب، نحوُ: صُنْتَ، أو ضميرُ جمعِ المؤنَّث الغائبة، نحوُ: صُنَّ في النَّقل من فَعَلَ بفتح العين إلى فَعُلَ بضمِّها، ونقلِ حركة العين إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفِ العين، إلا أنَّه أُدغمَ النونُ في النون في جمع المؤنَّث الغائبة وجمع المتكلِّم؛ لأنَّ أصلَ: صُنَّ: صَوَنْنَ، فأدغمت النونُ في النونُ، ثمَّ أُبدلت الفتحةُ ضمَّةً، ثم نُقلتْ إلى الفاء، ثم حُذفت الواو لالتقاء السَّاكنين. وأصلُ: صُنَّا: صَوَنْنَا، فأُدغمتْ، ثم نُقلتْ، ثم حُذفتْ كما في جمع المؤنَّث.

وتقول في المعتلِّ العين اليائيِّ الذي يكون على وزن فَعَلَ بفتح العين: بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا، بَاعَتْ، بَاعَتَا بقلب الياء ألفًا في المجموع لِمَا مرَّ، فإذا اتَّصل به ضميرُ المتكلِّم قيل: بِعْتُ، أصله: بَيَعْتُ على وزن فَعَلْتُ، ثم نُقِلَ من الفتح إلى الكسر، ثم نُقلتْ حركةُ الياء -وهي الكسرةُ- إلى الفاء -وهو الباءُ- بعد سَلْبِ حركة الفاء، فالتقى السَّاكنان، فحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: بِعْتُ.

وكذلك حكمُهُ إذا اتَّصل به ضميرُ جمع المتكلِّم أو المخاطبِ مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، أو ضميرُ جمع المؤنَّث في نقل فَعَلَ بفتح العين إلى فَعِلَ بكسرها، ونقلِ حركة الياء إلى ما قبلها، وحذفِ عين الفعل لالتقاء السَّاكنين كما ذكرنا في بِعْتُ، فـ"دلالة" في قوله: "دلالة عليهما" منصوبٌ بأنَّه مفعولٌ له، أي: نُقِلَ فَعَلَ من الواويِّ إلى فَعُلَ ومن اليائيِّ إلى فَعِلَ لأجل دلالة الضمَّة والكسرة على الواو والياء المحذوفتين.



ولم يتغيَّرْ فعُلَ ولا فعِلَ إذا كانا أَصْلِيَيْنِ، ونُقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ إلى الفاءِ وحُذِفَتِ العينُ لالتقاءِ الساكنين.

التفتازاني (ولم يُغيَّرْ: فَعُلَ) بضمّ العين (ولا فَعِلَ) بكسر العين (إذا كانا أصليَّيْن) وفي بعض النسخ: "أصلَيْنِ"، يعني: أنَّ نحوَ: طَوُلَ بضمّ العين وهَيِبَ وخَوِفَ بكسر العين لم يُنقلْ إلى بابٍ آخرَ؛ لأنَّك تنقلُ مفتوحَ العين إليهما، فيلزمُك إبقاؤهما بالطَّريق الأَوْلى للدلالة على الواو والياء، فعلى هذا لا فائدةَ في قوله: "إذا كانا أصليّين"؛ لأنَّ فعُل وفعِل منقولَيْن هما كالأصليّين؛ لأنه إن أراد بعدم التَّغيُّر عدمَ النَّقْل إلى بابٍ آخرَ؛ فهما كذلك، وإن أراد أنَّهما لم يُغيَّرَا عن حالهما أصلًا؛ فهو ممنوعٌ؛ لأنَّه تُنقَل الضمَّةُ والكسرةُ، وتُحذفُ العينُ كما أشار إليه بقوله: (ونُقلت الضمَّةُ) من الواو (والكسرةُ) من الياء (إلى الفاء) بعد حذف حركة الفاء (وحُذفت العينُ) أي: الواوُ والياءُ (لالتقاء السَّاكنين) فكيف يُحكمُ بعدم التغييرِ؟ فلا حاجةَ إلى التَّقييد بالأصليّ.وقيل: احترز به عن غير الأصليّين؛ لأنَّهما يُغيَّران، يعني يُرجَعان إلى أصلهما، عند زوال الضَّمير المذكور، بخلاف الأصليّين، فإنَّه ليس لهما أصلٌ آخرُ يُنقلان إليه. وفسادُهُ يظهرُ بأدنى تأمُّلٍ في سياق الكلام.

القـاري (ولا يُغيَّرُ فَعُلَ) بضم العين، (ولا فَعِلَ) بكسر العين (إذا كانا أصليَّيْنِ) يعني: نحوُ طَوُلَ بضم العين وهَيِبَ أو خَوِفَ بكسر العين لم يُنقل إلى باب آخر؛ لأنك تَنقل مفتوحَ العين إليهما، فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولى للدلالة على الواو والياء، والتقييدُ بكونهما أصليّين ليس للاحتراز، لكنه لما ذَكر أن فَعَلَ الأصلي يُغيَّرُ؛ نَبَّهَ أن فَعُلَ وفَعِلَ الأصليّين لا يغيَّران من باب إلى باب آخر. فتدبر. ولم يُرِدْ أنهما لم يغيَّرا عن حالهما أصلًا؛ إذ هو ممنوع؛ لأنه يُنقل الضمةُ والكسرةُ، ويُحذف العينُ كما أشار إليه بقوله: (ونُقلت الضمةُ) من الواو، (والكسرةُ) من الياء (إلى الفاء، وحُذفت العينُ) أي: الواوُ والياءُ (لالتقاء الساكنين، ....

الجرجاني قال: (ولم يتغيَّرْ فَعُلَ ولا فَعِلَ إذا كانا أصليَّين، ونُقلتِ الضمَّةُ والكسرةُ إلى الفاء، وحذفت العينُ لالتقاء السَّاكنين، ....

الكيلاني (ولم يُغيَّرْ) أي: لم يُنقَلْ (فَعُلَ) بضمّ العين إذا كان واويًّا نحوُ: طَوُلَ بضمّ الواو، (ولا فَعِلَ) بكسر العين إذا كان يائيًّا، نحوُ: هَيِبَ بكسر الياء، أو واويًّا، نحوُ: خَوِفَ بكسر الواو عند اتِّصال هذه الضَّمائر المذكورة بها (إذا كانا أصليَّيْن) أي: الضمُّ والكسرُ لهما بطريق الأصالة. وهو بيانٌ للواقع، (ونُقلتِ الضَّمَّةُ) أي: ضمَّةُ الواو، (والكسرةُ) أي: كسرةُ الياء من الأصليَّين وغير الأصليَّين عند اتِّصال تلك الضَّمائر (إلى الفاء) أي: فاءِ الفعل بعد سَلْبِ حركتها، (وحُذفتِ العينُ) الذي هو الواوُ والياءُ (لالتقاء السَّاكنين) كما مرَّ.



فتقولُ: صَانَ صَانَا صَانُوا، صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ، صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا. وتقولُ بَاعَ بَاعَا بَاعُوا، بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ...إلى آخره.

التفتازاني وغَيّرَ بعضُهم هذا اللَّفظَ إلى: "إذ كانا"؛ ليكون للتَّعليل. وليس بشيءٍ.
وقد سَنَحَ لي أنَّ هذا اللَّفظَ ليس بقيدٍ إحترزَ به عن شيءٍ، لكنَّه لَمَّا ذَكر أنَّ فَعَلَ الأصليَّ يُغيَّرُ؛ أراد أن يُبيِّنَ أنَّ فَعُلَ وفَعِلَ الأصليّين لا يُغيَّران، فالتَّقييدُ به؛ لأنَّه هو المقصودُ دون الاحتراز. فليُتأمَّل.
إذا تقرَّرَ ما ذكرنا، (فتقول: صَانَ، صَانَا، صَانُوا، صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ) والأصل: صَوَنْنَ، نَقل فَعَلَ من الواويِّ إلى فَعُلَ مضموم العين؛ لاتِّصال ضمير الجمع المؤنث به، ونُقلتْ ضمَّةُ الواو إلى ما قبلَها بعد إسكانه تخفيفًا، وحُذفت الواوُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: صُنَّ.

القاري فتقول: صَانَ، صَانَا، صَانُو، صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ) والأصل: صَوَنَّ، نُقل فَعَلَ الواويُّ إلى فَعُلَ مضمومَ العين لاتصال ضمير جمع المؤنث، ونُقلت ضمةُ الواو إلى ما قبلَه بعد إسكانه تخفيفًا، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار: صُنَّ، وكذلك بعينه إعلالُ بقيّته، وهو قوله: (صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ، صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنَّا).

الجرجاني فتقول: صَانَ، صَانَا، صَانُوا، صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ، صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ، صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنَّا، وتقولُ: بِعْتُ، بِعْنَا). **أقول**: إذا كان المعتلُّ العينِ الواويُّ واليائيُّ موضوعان بحسب الأصل على وزن فَعُلَ وفَعِلَ بضمِّ العين وكسرها نحوُ: طَوُلَ وهَيِبَ، واتَّصل بهما ضميرُ المتكلِّم مفردًا أو مجموعًا، أو ضميرُ المخاطب أو المخاطبة مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، أو ضميرُ جمع المؤنَّث الغائبة؛ لم يُغيَّرْ كلُّ واحدٍ منهما عن صيغته الأصليَّة التي وُضعتْ عليها، إلا أنَّه نُقلتْ ضمَّةُ العين وكسرتُها إلى ما قبلها، وحُذفتِ العينُ لالتقاء السَّاكنين بينهما وبين اللَّام، فتقول في الواويِّ الذي على وزن فَعُلَ بضم العين: طُلْتُ، طُلْنَا، طُلْتَ، طُلْتُمَا، طُلْتُمْ، طُلْتِ، طُلْتُمَا، طُلْتُنَّ، وطُلْنَ، **أصلُها**: طَوُلْتُ، طَوُلْنَا، طَوُلْتَ، طَوُلْتُمَا، طَوُلْتُمْ، طَوُلْتِ، طَوُلْتُمَا، طَوُلْتُنَّ، وطَوُلْنَ..

الكيلاني (فتقول) في مثال مفتوح العين من الواويِّ: (صَانَ، صَانَا، صَانُوا، صَانَتْ، صَانَتَا) ففي هذه الأمثلة الخمسة قُلبتِ الواوُ الذي هو عينُ فعله ألفًا لِمَا مرَّ. (صُنَّ) هذا مثالُ ما اتَّصل به ضميرُ جمع المؤنَّث الغائب، وهو النونُ، ونحن نذكرُ إعلالَه ليُقاسَ إعلالُ بقيَّة الأمثلة عليه، فنقول: أصله: صَوَنْنَ بفتح العين، فأدغمت النون في النون، فصار: صَوَنَّ، ونقل إلى فَعُلَ مضموم العين بأن ضُمَّ الواوُ، فصار: صَوُنَّ، ثم نقلتْ حركةُ الواو إلى الصاد بعد سَلْبِ حركتها، فالتقى السَّاكنان هما عينُ الفعل ولامُ الفعل، فحذفتِ الواوُ لدفع السَّاكنين، فصار: صُنَّ.

التفتازاني وكذلك بعينه: (صُنْتَ صُنْتُمَا، صُنْتُم، صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنَّا. وتقول) في اليائيّ: (بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا، بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ، بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُم، بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ، بِعْتُ، بِعْنَا) والأصلُ: بَيَعْنَ، بَيَعْتَ، بَيَعْتُمَا، بَيَعْتُم، بَيَعْتِ، بَيَعْتُمَا، بَيَعْتُنَّ، بَيَعْتُ، بَيَعْنَا، نُقل فَعَل مفتوح العين إلى فَعِلَ مكسور العين، ونُقلت الكسرةُ إلى الفاء، وحُذفت الياءُ.

وانْظِمْ في هذا السِّلك أمثالَ ذلك مما هو مفتوحُ العين، بخلاف نحوِ: خَافَ وهَابَ وطَالَ، فإنّه لا نَقْلَ فيها إلى بابٍ آخرَ، تقول: خِفْتُ، والأصلُ: خَوِفْتُ، وهِبْتُ، والأصلُ: هَيِبْتُ، وطُلْتُ. والأصلُ: طَوُلْتُ، فأُعلَّتْ بنقل حركة العين، ثم حذفِه.

واعلم أنَّ طريقَ النَّقل هو مذهبُ الأكثرين، ولبعض المتأخِّرين فيه كلامٌ آخرُ يُطلبُ من كتبهم.

القاري (وتقول) في اليائيّ: (بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا، بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ، بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُم، بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ، بِعْتُ، بِعْنَا) والأصل: بَيَعْنَ، نقل إلى مكسور العين، ونقلت الكسرة إلى الفاء، وحذفت الياء، وعلى هذا القياسِ كلُّ ما هو مفتوحُ العين كقَالَ وزَارَ، بخلاف نحوِ: خَافَ وهَابَ وطَال، فإنه لا نَقْلَ فيها إلى بابٍ آخرَ، بل تقول: خِفْتُ، والأصل: خَوِفْتُ، وهِبْتُ، والأصل: هَيِبْتُ، وطُلْتُ. والأصل: طَوُلْتُ، فاعتلّ بنقل حركة العين، ثم حذفِه.

الجرجاني نقلت الضمَّةُ إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفت الواوُ لالتقاء السَّاكنين بينهما وبين اللَّام. وتقول في المعتلِ اليائيّ عند اتِّصال الضَّمير به: هِبْتُ، هِبْنَا، هِبْتَ، هِبْتُمَا، هِبْتُم، هِبْتِ، هِبْتُمَا، هِبْتُنَّ، وهِبْنَ، فنُقلت الكسرةُ إلى ما قبلها فيها بعد سلب حركة ما قبلها، وحُذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين بين الياء ولام الفعل.

الكيلاني وكذا: (صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُم، صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنَّا) وكذا قياسُ كلِّ أجوفٍ واويّ مفتوحِ العين، نحوُ: قَالَ... إلخ. (و) تقول في مثال مفتوح العين من اليائيّ: (بَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا، بَاعَتْ، بَاعَتَا) ففي هذه الأمثلة قلبتِ الياءُ الذي هو عينُ فعلها ألفًا لِمَا مرَّ، (بِعْنَ) أصله: بَيَعْنَ مفتوح العين، فنقل إلى فَعِلَ مكسور العين، بأن كُسِرَ الياءُ، فصار: بَيِعْنَ، ثم نُقلتْ حركةُ الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، فالتقى السَّاكنان، وهما الياءُ والعينُ، فحذفت الياءُ، فصار: بِعْنَ. (بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُم، بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ، بِعْتُ، بِعْنَا) وهكذا قياسُ كلِّ أجوفٍ يائيّ مفتوحِ العين، نحوُ: كَالَ... إلخ.



وإذا بَنيتَه للمفعولِ كسَرتَ الفاءَ منَ الجميعِ، فقلتَ: صِينَ، وإعلالُه بالنقلِ والقلبِ، وبِيعَ، وإعلالُه بالنقلِ فقط.

التفتازاني (وإذا بَنَيْتَهُ) أي: الماضيَ المجرَّدَ (للمفعول؛ كَسَرْتَ الفاءَ من الجميع) أي: من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويًا أو يائيًا، (فقلتَ: صِينَ) في الواويّ، (واعتلالُهُ بالنَّقْل والقلب) لأنَّ أصلَه: صُوِنَ، فنُقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلَه بعد إسكانه، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنَّما لم يَذكرْ حذفَ حركة الفاء؛ لأنَّه لازمٌ لنقل الحركة إليه، فعُلِمَ بالالتزام.

(وبِيعَ) في اليائيّ، (واعتلالُه بالنَّقل) لأنَّ أصلَه: بُيِعَ، نقل كسرةُ الياء إلى ما قبله بعد حذف ضمَّته. وهذه هي اللُّغةُ المشهورةُ، وفيه لغتان أخريان: إحداها: صُونَ وبُوعَ بالواو بحذف حركة العين وقلبِ الياءِ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذه عكسُ اللُّغَة الأولى. والأخرى: الإشمامُ للدّلالة على أنَّ الأصلَ في هذا الباب الضمُّ.

القاري (وإذا بنيته) أي: الماضيَ المجردَ للمفعول (كسرتَ الفاءَ من الجميع) أي: من مفتوح العين ومكسورِه ومضمومِه واويًا كان أو يائيًا، (فقلتَ: صِينَ) في الواو، (وإعلاله بالنقل والقلب) لأن أصله: صُوِنَ، فنقلت حركة الواو [إلى ما قبلها بعد حذف ضمته وقلبت] ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، (وبِيعَ) في اليائي، (وإعلاله بالنقل) لأن أصله: بُيِعَ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها بعد حذف ضمته، وهذه اللغة المشهورة، وفيه لغتان أخريان: إحداهما: صُونَ وبُوعَ بالواو الساكن فيهما، وقلبِ الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وثانيهما: الإشمام للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضمُّ،

الجرجاني قال: (وإن بَنَيْتَه للمفعول؛ كسرتَ الفاءَ من الجمع، فقلتَ: صِينَ، واعتلالُهُ بالنَّقْل والقلب، وبِيعَ، واعتلالُهُ بالنَّقْل فقط). **أقول:** إذا بنيتَ ماضيَ معتلِّ العين الواويّ أو اليائيّ للمفعول؛ كسرتَ الفاءَ في الجميع من فَعِّلَ، وفي الأمثلة السَّاكنة بكسرةٍ منقولةٍ عن العين بعد سَلْبِ ضمَّة الفاء؛ لأنَّ الماضيَ إذا بُنِيَ للمفعول؛ وجب ضمُّ الأوَّل وكسرُ ما قبل الآخر كما في الصَّحيح، ....

الكيلاني (وإذا بَنَيْتَه) أي: الماضيَ من الثُّلاثيّ المجرَّد، نحوُ: صَانَ وبَاعَ (للمفعول؛ كَسرتَ الفاءَ) أي: فاءَ الفعل (من الجميع) أي: من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره، واويًّا كان أو يائيًّا، متَّصلًا بآخره الضَّمائرُ المذكورةُ أو لا، (فقلتَ) في الواويِّ: (صِينَ) أصله: صُوِنَ بضمِّ الصاد وكسر الواو، (وإعلالُهُ بالنَّقْلِ) أي: نقلِ حركة الواو إلى الصَّاد بعد سَلْبِ حركتها، (والقلبِ) أي: قلبِ الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار صِينَ، وهكذا تقولُ إلى آخر الأمثلة.



....

التفتازاني وحقيقةُ هذا الإشمام: أن تَنْحُوَ بكسرةِ فاءِ الفعل نحوَ الضمَّة، فتُمِيل الياءَ السَّاكنةَ بعدها نحوَ الواو قليلًا؛ إذ هي تابعةٌ لحركة ما قبلها، وهذا مرادُ النُّحاة والقُرَّاء، لا ضمُّ الشَّفتين فقط مع كسر الفاء كسرًا خالصًا كما في الوقف، ولا الإتيانُ بضمَّةٍ خالصةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ كما قيل؛ لأنَّه ههنا حركةٌ بين حركتي الضمِّ والكسر بعدها حرفٌ بين الواو والياء.

القاري وحقيقة هذا الإشمام: أن تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحوَ الضمة، فتُميلَ الياءَ الساكنةَ بعدها نحوَ الواو قليلًا؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلَها، وهذا مراد النحاة والقُراء، لا ضمُّ الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرًا خالصًا كما في باب الوقف، ولا الإتيانُ بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما تَوهَّم بعضُهم.

الجرجاني فإذا فعلتَ هكذا ههنا كانت الواوُ والياءُ مكسورتين بعد مضمومٍ، وهو ثقيلٌ، لا سيَّما في حروف العلَّة، فوجب نقلُ الكسرة إلى الفاء، وقلبُ الواوِ ياءً في الواويِّ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فقلتَ: صِينَ، صِينَا، صِينُوا، صِينَتْ، صِينَتَا، في الواويّ، بنقل كسرة الواو إلى الصاد وقلبِهِ ياءً، فإنَّ أصلَ: صِينَ: صُوِنَ بضمِّ الصَّاد وكسر الواو، فيكونُ اعتلالُهُ بالنَّقْل والقلب.

وقلتَ: بِيعَ، بِيعَا، بِيعُوا، بِيعَتْ، بِيعَتَا، في اليائيِّ، بنقلِ كسرةِ الياء إلى الباء، فيكون اعتلالُهُ بالنَّقْل، وكسرتَ الفاءَ في الجميع، وحذفتَ العينَ في الأمثلة المتحرِّكة، فقلتَ: صُنْتَ، صُنْتُما، صُنْتُمْ، صُنْتِ، صُنْتما، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنَّا في الواويِّ بنقل كسرة الواو وقلبِه ياءً وحذفِهِ للسَّاكنين، فيكون إعلالُهُ بالنَّقْل والقلب والحذف. وقلتَ: بِعْتَ، بِعْتُما، بِعْتُمْ، بِعْتِ، بِعْتُما، بِعْتُنَّ، بِعْتُ، بِعْنَا في اليائيِّ بنقل كسرةِ الياء إلى الباء وحذفِهِ، فيكون إعلالُهُ بالنَّقْل والحذف.

الكيلاني (و) في اليائيّ: (بِيعَ) أصله: بُيِعَ بضمِّ الباء، وإعلالُه (بالنَّقْل فقط) أي: بنقل كسرة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، فصار: بِيعَ. وهكذا تقولُ إلى آخر الأمثلة، لكن تَحذفُ عينَ الفعل من الواويِّ واليائيِّ إذا اتَّصلَ بها الضَّمائرُ المذكورةُ لالتقاء السَّاكنين، وذلك من جمع المؤنَّث الغائب... إلخ كما لا يخفى.

ومما ينبغي أن يُعلمَ في هذا المقام: أنَّه يشتركُ المبنيُّ للفاعل والمفعول لفظًا في بعض المواضع، وذلك من جمع المؤنَّث أيضًا... إلخ، والفرقُ بينهما تقديريٌّ؛ إذ أصلُ: بِعْنَ إذا كان مبنيًّا للفاعل: بَيَعْنَ مفتوح العين، فنُقِلَ إلى فَعِلَ مكسور العين، فصار: بَيِعْنَ إلى آخر ما تقدَّمَ آنفًا، وإذا كان مبنيًّا للمفعول أصله: بُيِعْنَ بضمِّ الباء وكسر الياء، فنُقِلَ حركةُ الياء إلى الباء بعد سَلْبِ حركتها، ثم حُذفتِ الياءُ لالتقاء السَّاكنين، وهكذا تقول إلى آخر الأمثلة، فلا تغفلْ عنه، فإنَّ الفرقَ بينهما في أمثلة هذه المواضع مما يشتبهُ على كثيرٍ من النَّاس.



وتقولُ في المضارع: يَصُونُ ويَبِيعُ، وإعلالُهما بالنقلِ، ويَخَافُ ويَهَابُ وإعلالُهما بالنقلِ والقلبِ.

التفتازاني (وتقول في المضارع: يَصُونُ) من الواويّ، (ويَبِيعُ) من اليائيّ، (واعتلالُهما بالنَّقْل) أي: بنقل ضمَّة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما؛ إذ الأصلُ: يَصْوُنُ ويَبْيِعُ كيَنْصُرُ ويَضرِبُ.

(ويَخَافُ) من الواويّ، (ويَهَابُ) من اليائيّ، (واعتلالُهما بالنَّقْل والقلب) أمَّا النقلُ؛ فهو نقلُ حركتي الواو والياء إلى ما قبلهما، فإنَّ الأصلَ: يَخْوَفُ ويَهْيَبُ كيَعْلَمُ، وأمَّا القلبُ؛ فهو قلبُ الواو والياء ألفًا لتحرُّكهما في الأصل وانفتاحِ ما قبلهما حملًا للمضارع على الماضي. وإنَّما مثَّل بأربعة أمثلةٍ؛ لأنَّه إمَّا واويٌّ أو يائيٌّ، والواويُّ إمَّا مفتوحُ العين أو مضمومُه، واليائيُّ إمَّا مفتوحُ العين أو مكسورُه، واعتلالُ المبنيّ للمفعول من الجميع بالنَّقْل والقلب، نحوُ: يُصَانُ ويُبَاعُ ويُخَافُ ويُهَابُ.

القاري (وتقول في مضارعه: يَصُونُ) من الواوي، (ويَبِيعُ) من اليائي، (وإعلالهما بالنقل) أي: نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها؛ إذ الأصل: يَصْوُنُ ويَبْيِعُ كينصر ويضرب. (ويَخَافُ) من الواوي، ويَهَابُ من اليائي، (وإعلالهما بالنقل والقلب) فإن الأصل: يَخْوَفُ ويَهْيَبُ كيعلَم، فنُقل حركةُ الواو والياء إلى ما قبلهما، ثم قُلب الواو والياء ألفًا لتحركهما في الأصل، وانفتاحِ ما قبلهما الآنَ، وأما المبني للمفعول من الجميع؛ فبالنقل والقلب، نحو: يُصَانُ ويُبَاعُ ويُخَافُ ويُهَابُ.

الجرجاني قال: (وتقول في المضارع: يَصُونُ ويَبِيعُ، واعتلالهما بالنَّقْل، ويَخَافُ ويَهَابُ، واعتلالهما بالنَّقْل والقلب). **أقول**: المضارعُ إمَّا معلومٌ أو مجهولٌ، فالمعلومُ اعتلالُه بالنَّقْل أو به وبالقلب في الأمثلة السَّاكنة، وبالنَّقْل والحذفِ أو بالنَّقْل والقلبِ والحذفِ في الأمثلة المتحرِّكة، فتقول في المضارع المأخوذ من: صَانَ وبَاعَ: يَصُونُ ويَبِيعُ بالنَّقْل؛ لأنَّ **أصلَهما**: يَصْوُنُ ويَبْيِعُ بضمِّ الواو وكسر الياء، فإذا نقلتا إلى الفاء صار: يَصُونُ ويَبِيعُ، فيكون اعتلالُهما بالنَّقْل، وفي المأخوذ من: خَافَ وهَابَ: يَخَافُ ويَهَابُ بالنَّقْل والقلب؛

الكيلاني ولَمَّا فرغ المصنِّفُ من بيان الإعلال في الماضي؛ شرع في بيانه في المضارع، فقال: (و تقول في المضارع) المبنيّ للفاعل من الواويّ: (يَصُونُ) أصله: يَصْوُنُ بسكون الصَّاد مع ضمِّ الواو، (و) من اليائيِّ: (يَبِيعُ)، أصله: يَبْيِعُ بسكون الباء مع كسر الياء، (وإعلالُهما بالنَّقْل فقط) أي: بنقل ضمَّةِ الواو إلى الصَّاد في: يَضتسرة الياء إلى الباء في: يَبْيِعُ، فيصير: يَصُونُ ويَبِيعُ.

(ويَخَافُ) أصله: يَخْوَفُ بسكون الخاء مع فتح الواو، (ويَهَابُ) أصله: يَهْيَبُ بسكون الهاء مع فتح الياء، (وإعلالُهما بالنَّقْل) أي: بنقلِ فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما، (والقلبِ) أي: قلبِ الواو والياء ألفًا لتحرُّكهما في الأصل، وانفتاحِ ما قبلهما، فصار: يَخَافُ ويَهَابُ. وهكذا إلى آخر الأمثلة منهما.



ويَدخُلُ الجازمُ على الفعلِ المضارعِ، فيَسقُطُ العينُ إذا سَكَنَ ما بعدَه ويَثبُتُ إذا تَحرَّك ما بعدَه.

[أثر الجازم في الأجوف]

التفتازاني (ويدخلُ الجازمُ على المضارعِ، فتَسقطُ العينُ) أي: عين الفعل، وهو الواوُ والألفُ والياءُ (إذا سكن ما بعده) أي: ما بعد العين لالتقاء السَّاكنين كما يتبيَّن في الأمثلة، (وتثبتُ) العينُ (إذا تحرَّكَ ما بعده) أي: ما بعد العين حركةً أصليّةً أو مشابِهَةً لها؛ لعدم علَّة الحذف.

القـاري (ويدخل الجازم) على المضارع من الأجوف، (فيَسقط العينُ) أي: عين الفعل من الواو والياء والألف المنقبلة عن أحدهما (إذا سكن ما بعده) أي: ما بعد العين لالتقاء الساكنين، (ويثبت) العين (إذا تحرك ما بعده) حركةً أصليةً، نحو: لم يَصُونَا، أو مشابهةً، نحو: لم يصُونَنَّ. فإن النون في الأصل ساكنة، وإنما حركت لاقتضاء نون التأكيد تحريك ما قبلها في المفرد، وإنما تثبت لعدم علة الحذف.

الجرجاني لأنَّ أصلَهما: يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، وإذا نُقلت الفتحةُ إلى الفاء، وقلبتا ألفًا لتحرُّكهما حكمًا، وانفتاح ما قبلهما لفظًا، صار: يَخَافُ ويَهَابُ، فيكون اعتلالُهما بالنَّقْل والقلب. وفي المأخوذ من: صُنَّ: يَصُنَّ بالنَّقْل والحذف، فإنَّ أصلَهُ: يَصْوُنْنَ، فإذا أدغمت النونُ صار: يَصْوُنَّ، فإذا نُقلتْ ضمَّةُ الواو إلى الصَّاد وحذفت للسَّاكنين صار: يَصُنَّ. وفي المأخوذ من: خِفْنَ: يَخَفْنَ؛ لأنَّ أصلَهُ: يَخْوَفْنَ. فإذا نُقلتْ حركةُ الواو إلى الخاء قلبتْ بالألف كذلك، وحذفت الألفُ للساكنين، فصار: يَخَفْنَ. وقِسْ عليهما: يَبِعْنَ ويَهَبْنَ، فيكون إعلالُ: يَصُنَّ بالنَّقْل والحذف، ويَخَفْنَ بالنَّقْل والقلب والحذف. والمجهولُ فاعتلالُهُ بالنَّقْل والقلب بألِفٍ في الأمثلة السَّاكنة، وبهما وبالحذف في الأمثلة المتحرِّكة. فتقول: تُصَانُ، تُصَانَانِ، تُصَانُونَ، تُصَانِينَ، تُصَانَانِ، تُصَنَّ، أُصَانُ، نُصَانُ، وتُبَاعُ، تُبَاعَان، تُبَاعُونَ. تُبَاعِينَ، تُبَاعَانِ، تُبَعْنَ. قال: (ويدخل الجازمُ، فتَسقط العينُ إذا سَكَنَ ما بعده، وتَثبتُ إذا تحرَّكَ،

الكيلاني وتقول في المضارع المبنيّ للمفعول من الواويّ واليائيّ: يُصَانُ، ويُبَاعُ، ويُخَافُ. ويُهَابُ، واعتلالُها بنقلِ حركة العين إلى الفاء، ثم قَلْبِها ألفًا، وهو ظاهرٌ لمن تأمَّلَ وتدبَّرَ.

(ويدخل الجازمُ على) الفعل (المضارع) المعتلِّ العين مطلقًا، (فتَسْقُطُ العينُ) أي: عينُ الفعل. وهو الواوُ والياءُ والألفُ المنقلبةُ من أحدهما، (إذا سَكَنَ ما بعده) أي: الحرفُ الذي هو بعدَ عينِ الفعل، وهو لامُ الفعل، سواءٌ كان سكونُهُ بالجازم أو بغيره، وذلك في سبعةِ مواضعَ كما يجيءُ تفصيلُهُ. (وتَثبتُ) عينُ الفعل (إذا تحرَّكَ ما بعده) بحركةٍ يُعتدُّ بها، وذلك في السَّبعة الباقية كما يُعلمُ ذلك مفصَّلًا.



تقولُ: لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ يَصُنَّ، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا، لَمْ تَصُونِي لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ، لَمْ أَصُنْ لَمْ نَصُنْ.

التفتازاني (تقول) عند دخوله في يَصُونُ: (لم يَصُنْ) بحذف حركة النونِ، ثم حذفِ الواو لالتقاء السَّاكنين، (لم يَصُونَا، لم يَصُونُوا) بالإثبات فيهما لتحرُّك ما بعده، (لم تَصُنْ) بالحذف، (لم تَصُونَا) بالإثبات، (لم يَصُنَّ) كما تقول: يَصُنَّ؛ لأنَّ الجازمَ لا عَمَلَ له فيه، والواو قد حذفتْ عند اتِّصال النون لالتقاء السَّاكنين، (لم تَصُنْ، لم تَصُونَا، لم تَصُونُوا، لم تَصُونِي، لم تَصُونَا، لم تَصُنَّ، لم أَصُنْ، لم نَصُنْ.

القـاري (تقول) عند دخول الجازم في يَصُونُ: (لم يَصُنْ) بحذف حركة الواحد، ثم حذفِ الواو لالتقاء الساكنين، (لم يَصُونَا، لم يَصُونُوا) بالإثبات فيهما لتحرُّك ما بعده، (لم تَصُنْ) بالحذف، (لم تَصُونَا) بالإثبات، (لم يَصُنَّ) كما تقول: يَصُنَّ؛ لأن الجازمَ لا عَمَلَ له فيه، والواو قد حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين، (لم تَصُنْ، لم تَصُونَا، لم تَصُونُوا، لم تَصُونِي، لم تَصُونَا، لم تَصُنَّ، لم أَصُنْ، لم نَصُنْ، ....

الجرجاني تقول: لم يَصُنْ، لم يَصُونَا، لم يَصُونُوا، لم تَصُنْ، لم تَصُونَا، لم يَصُنَّ، لم تَصُنْ، لم تَصُونَا، لم تَصُونُوا، لم تَصُونِي، لم تَصُونَا، لم تَصُنَّ، لم أَصُنْ، لم نَصُنْ).

أقول: لَمَّا فرغ من الفعل المضارع؛ شرع فيما يتفرَّعُ عليه. واعلم أنَّ الجازمَ إذا دخل على الفعل المضارع المعتلِّ العين؛ فتسقط العينُ؛ إذ الجازمُ أسكنَ لامَ فعله، سواءٌ كان معتل العين واويًّا أو يائيًّا، فتقول في الواويِّ: لم يَصُنْ، **أصله**: لم يَصُونْ، فلما دخل عليه الجازمُ حُذفتْ حركةُ لامِ الفعلِ للجزم، فالتقى ساكنان بين العين واللَّام، فحُذفت العينُ، فصار: لم يَصُنْ. وكان العينُ أَوْلى بالسُّقوط؛ لأنَّه معتلٌّ، واللَّامُ صحيحٌ، فهو أقوى من العين، ولأنَّه لو سَقَطَ اللامُ فصار: لم يَصُو ولم يَهَا ولم يَخَا؛ لسَقَطَ العينُ إذا لقي ساكنان، فتبقى الكلمةُ المعربةُ على حرفٍ واحدٍ. هذا إذا كانت اللَّامُ ساكنةً، وهي لا يكون إلا في الأمثلة المستترِ فيها الضَّميرُ، وهي في الماضي ثنتان، وفي المضارع خمسةٌ.

الكيلاني (تقول) عند دخول الجازم في: يَصُونُ: (لم يَصُنْ)، فدخل عليه الجازمُ، فحذفَ حركة النون، فالتقى السَّاكنان، فسقط الواوُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: لم يَصُنْ. وقِسْ عليه غيرَه مما سكن ما بعده. (لم يَصُونَا، لم يَصُونُوا) بثبوت العين فيهما؛ لتحرُّكِ ما بعده. (لم تَصُنْ) بسقوط العين لسكون ما بعده، (لم تَصُونَا) بثبوت العين، (لم يَصُنَّ) بحذفها كما حذفتْ في: يَصُنَّ. (لم تَصُنْ) بالحذف، (لم تَصُونَا، لم تَصُونُوا، لم تَصُونِي، لم تَصُونَا) بثبوت العين فيها، (لم تَصُنَّ) بالحذف كما في: يَصُنَّ،[1] (لم أَصُنْ، لم نَصُنْ) بالحذف فيهما.

---

[1] لعل الأولى: تَصُنَّ

وهكذا قِياسُ لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا لَمْ يَبِيعُوا، لَمْ تَبِعْ لَمْ تَبِيعَا لَمْ يَبِعْنَ ... إلى آخره؛ ولَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا لَمْ يَخَافُوا...

التفتازاني وهكذا قياسُ) كلِّ ما كان عينُه ياءً أو ألفًا، نحوُ: (لم يَبِعْ) بالحذف لسكون ما بعده، (لم يَبِيعَا) بالإثبات، (ولم يَخَفْ) بالحذف، (لم يَخَافَا) بالإثبات.

والضَّابطُ فيه: أنَّ المحذوفَ إن كان النُّونَ؛ فلا يُحذفُ العين، وإلا؛ يُحذفُ.

القاري وهكذا قياس) كلِ ما كان عينه ياء أو ألفًا، نحو: (لم يَبِعْ) بالحذف لسكون ما بعده، (لم يَبِيعَا) بالإثبات لتحركه، (ولم يَخَفْ) بالحذف، (ولم يَخَافَا) والضابط: أن المحذوف إن كان النونَ التي في الأمثلة الخمسة؛ فلا تُحذف العينُ، وإلا؛ فتحذف.

الجرجاني وتثبت العينُ إذا تحرَّكَ لامُ فعله لعدم التقاء السَّاكنين، وهو في الأمثلة البارزة، نحوُ: لم يَصُونَا، ولم يَصُونُوا، ولم يَصُنَّ، أصله: يَصُونْنَ، فالتقى ساكنان بين العين واللَّام، فحُذفت العينُ لالتقاء السَّاكنين، ثم أُدغمتْ نونُ لام الفعل في نون ضمير جماعة المؤنَّث، ثم دخل عليه "لم"، فصار: لم يَصُنَّ، وسكونُ لام الفعل فيه بواسطة اتِّصال النُّون التي هي نونُ ضمير جماعة المؤنَّث. ولا يَحذفُ الجوازمُ نونَ ضمير جماعة المؤنَّث؛ لأنَّه ضميرُ الفاعل، ومن المحال أن يَحذفَ العاملُ الفاعلَ.

قال: (وهكذا قياسُ: لم يَبِعْ، لم يَبِيعَا، ولم يَخَفْ، لم يَخَافَا).

أقول: وحكمُ المعتلِّ العين اليائيِّ مثلَ: يَبِيعُ إذا دخل عليه الجازمُ في إسقاط العين وإثباتها كحكم المضارع المعتلِّ العينِ الواويِّ إذا دخل عليه الجازمُ، ففي كلِّ موضعٍ سكن لامُ الفعل في المعتلِّ العين اليائيِّ؛ حُذِفَ عينُ الفعل، وفي كلِّ موضعٍ لم يسكن لامُ الفعل؛ لم تُحذف العينُ كما مرَّ في المعتلِّ العين الواويّ، ولم يَخَفْ أصله: يَخَافُ، فلما دخل عليه الجازمُ حذفتْ حركةُ لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنان بين الألف ولام الفعل، فحذفت الألفُ، فصارَ: لم يَخَفْ، ولم يَخَافَا أصله: يَخَافَانِ، فلما دخل عليه الجازمُ حُذفت النونُ للجزم، فصارَ: لم يَخَافَا. ولم تُحذفِ الألفُ؛ لعدم موجب حَذْفِها، وقِسْ عليه باقيَ الأمثلة.

الكيلاني (وهكذا قياسُ: لم يَبِعْ) بحذف عينِ الفعل الذي هو الياءُ؛ لسكون ما بعدها؛ إذ أصله: يَبِيعْ، (لم يَبِيعَا) بثبوت عين الفعل؛ لتحرُّكِ ما بعدها، وهكذا إلى آخر الأمثلة. (ولم يَخَفْ) بحذف عين الفعل الذي هو الألفُ؛ لسكون ما بعدها؛ إذ أصله: يَخَافْ، (لم يَخَافَا) بثبوتها لتحرُّكِ ما بعدها، وهكذا إلى آخر الأمثلة.



وقِسْ عليه الأمرَ؛ نحوُ: صُنْ صُونَا صُونُوا، صُونِي صُونَا صُنَّ. وبالتأكيد صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ، صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ. وبِعْ بِيعَا بِيعُوا، بِيعِي بيعَا بِعْنَ؛ وخَفْ خَافَا خَافُوا، خَافِي خَافَا خَفْنَ. وبالتأكيد بِيعَنَّ بِيعَانِّ بِيعُنَّ ، بِيعِنَّ بِيعَانِّ بِعْنَانِّ؛ وخَافَنَّ خَافَانِّ خَافُنَّ، خَافِنَّ خَافَانِّ خَفْنَانِّ.

التفتازاني (وقِسْ عليه) أي: على المضارع الدَّاخل عليه الجازمُ (الأمرَ) بأن تحذف العين إذا سكن ما بعده، (نحوُ: صُنْ) وتثبتَ إذا تحرَّكَ، نحوُ: (صُونَا، صُونُوا، صُونِي، صُونَا) وأمَّا جمعُ المؤنَّث نحوُ: (صُنَّ) فقد حذفتْ عينُهُ في المضارع، (و) الأمرُ (بالتَّأكيد) أي: مع نون التَّأكيد: (صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ، صُونِنَّ، صُونَانِّ) أي: بإعادة العين المحذوفة؛ لزوال علَّةِ الحذف بتحرُّك

القاري (وقس عليه) أي: على المضارع الداخل عليه الجازمُ (الأمرَ) بأن تحذف العين إذا سكن ما بعده، (نحو: صُنْ) وتثبتَ إذا تحرك، نحو: (صُونَا، صُونُوا، صُونِي، صُونَا) وأما جمع المؤنث نحو: (صُنَّ) فقد حذفت عينه في المضارع.

الجرجاني قال: (وقِسْ عليه الأمرَ، نحوُ: صُنْ، صُونَا، صُونُوا، صُونِي، صُونَا، صُنَّ، وبالتَّأكيد: صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ، صُونِنَّ، صُونَانِّ، صُنَّانِّ، وبِعْ، بِيعَا، بِيعُوا، بِيعِي، بِيعَا، بِعْنَ، وخَفْ، خَافَا، خَافُوا، خَافِي، خَافَا، خَفْنَ، وبالتَّأكيد: بِيعَنَّ وخَافَنَّ). **أقول**: وقِسْ حكمَ الأمر المأخوذ من المعتلِّ العين الواويِّ واليائيِّ على حكم المضارع المجزوم في حذف العين عند سكون ما بعده، وثبوتِهِ عند تحرُّكه؛ لكونه في حكم المجزوم، ففي كلِّ موضعٍ سَكَنَ لامُ الفعل من الأمر؛ حُذفت عينُ الفعل منه، وفي كلِّ موضعٍ تحرَّك لامُ الفعل منه؛ لم تُحذف العينُ، وعلَّةُ إسقاطِ العينِ وإثباتِها في الأمر كعِلَّتها في المضارع. فاعتبرْ وتأمَّلْ، فلا نحتاجُ إلى إعادتها ههنا.

الكيلاني (وقِسْ عليه) أي: على المضارع المجزوم في سقوط عينِ الفعل إذا سكن ما بعده، وثبوتِهِ إذا تحرَّكَ (الأمرَ) يعني: أنَّه يُحذفُ عينُ الفعل منه إذا سكن ما بعده، ويثبت إذا تحرَّكَ كالمضارع المجزوم، (نحوُ: صُنْ) أمرٌ من: تَصُونُ، فحُذفَ منه حرفُ المضارعة، وسُكن النونُ، فصار: صُونْ، فالتقى ساكنان هما الواوُ والنونُ، فحذف الواوُ، فصار: صُنْ. (صُونَا، صُونُوا، صُونِي، صُونَا) بثبوت عين الفعل فيها؛ لتحرُّكِ ما بعدها، (صُنَّ) أمرٌ من: تَصُنَّ بعد حذف الواو.

(و) قِسْ على ما تقدَّم أيضًا الأمرَ المؤكَّدَ (بالتَّأكيد) أي: مع نون التَّأكيد الثَّقيلة: (صُونَنَّ) بإعادة الواو المحذوفة؛ لتحرُّكِ ما بعدها؛ إذ أصله: صُنْ، (صُونَانِّ، صُونُنَّ، صُونِنَّ، صُونَانِّ) بثبوت عين الفعل فيها؛ لتحرُّكِ ما بعدها، (صُنَّانِّ) بحذف العين لما مرَّ آنفًا.



....

التفتازاني ما بعده؛ لِمَا تقدَّمَ من أنَّه يُفتحُ آخرُ الفعل ويضمُّ ويكسرُ دفعًا لالتقاء السَّاكنين. وأمَّا جمعُ المؤنَّث نحوُ: (صُنَّانِّ) فحَذفُ عينِه لازمٌ قطعًا.

(و) نحوُ: (بِعْ) بحذف الياء، (بِيعَا، بِيعُوا، بِيعِي، بِيعَا) بالإثبات، (بِعْنَ) بالحذف كما مرَّ. (و) نحوُ: (خَفْ) بحذف الألف، (خَافَا، خَافُوا، خَافِي، خَافَا) بالإثبات، (خَفْنَ) بالحذف كما تقدَّم. (وبالتَّأكيد: بِيعَنَّ وخَافَنَّ كصُونَنَّ) بإعادة العين لزوال علَّة الحذف. (و) كذا (تقول في الخفيفة: صُونَنْ، وبِيعَنْ، وخَافَنْ) إلى الآخر بلا فرقٍ.

ولم تعُدِ العينُ في نحو: "صُنِ الشَّيءَ" و"بعِ الفرسَ" و"خَفِ القومَ"؛ لأنَّ الحركات عارضةٌ لا اعتدادَ بها، فوجودُها كعدمها، بخلاف الحركة في نحو: صُونَا، صُونُوا، صُونِي، وصُونُ [نَّ] وأمثالِها، فإنَّها كالأصليَّة لاتِّصال ما بعدها بالكلمة اتِّصالَ الجزء. أمَّا في نحو: صُونَا؛ فلأنَّ ضمير الفاعل المتَّصل كالجزء، وأمَّا في نحو: صُونُ [نَّ]؛ فلأنَّ نونَ التَّأكيد مع الضَّمير المستتر كالمتَّصل.

القاري (والأمر بالتأكيد) أي: مع نون التأكيد: (صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ، صُونِنَّ، صُونَانِّ) بإعادة العين المحذوفة لزوال علة الحذف بتحرك ما بعده لما تقدم من أنه يُفتح آخر الفعل ويُضم ويُكسر دفعًا لالتقاء الساكنين، وأما جمع المؤنث نحو: (صُنَّانِّ) فحذفُ عينه لازم قطعًا.

(وكذا تقول في الخفيفة: صُونَنْ، وبِيعَنْ، وخَافَنْ) ولم تعد العين في نحو: صُنِ الشيءَ وبِعِ الفرسَ وخَفِ القومَ؛ لأن الحركاتِ في هذه الأمثلة عارضة لا اعتداد بها، فوجودها كعدمها، بخلاف الحركة في نحو: صُونَا وبِيعَا وخَافَا، فإنها كالأصلية لاتصال ما بعدها اتصالَ الجزء بما قبلها.

الجرجاني وإذا دخل على الفعل المضارع المجزوم أو ما في حكمه نونُ التَّأكيد؛ عاد ما سقط لأجله؛ لزوال موجب حذفها، فتقول في المجزوم بالتَّأكيد: لم يَصُونَنَّ، لم يَبِيعَنَّ، ولم يَخَافَنَّ بإعادة العين المحذوفة، وفي الأمر: بِيعَنَّ وخَافَنَّ وصُونَنَّ.

الكيلاني (و) مع نون التَّأكيد الخفيفة: (صُونَنْ) بإعادة الواو، (صُونُنْ، صُونِنْ) بثبوتها فيهما.

(و) هكذا نحوُ: (بِعْ) بحذف الياء؛ إذ هو أمرٌ من: تَبِيعُ، (بِيعَا، بِيعُوا، بِيعِي، بِيعَا) بثبوت الياء لِمَا مرَّ غيرَ مرَّةٍ. (بِعْنَ) بحذفها لِمَا مرَّ غيرَ مرَّةٍ.

(و) نحو: (خَفْ) بحذف الألف؛ إذ هو أمرٌ من: تَخَافُ، (خَافَا، خَافُوا، خَافِي، خَافَا) بثبوت الألف، (خَفْنَ) بالحذف. (و) بالتَّأكيد بالثَّقيلة: (بِيعَنَّ، وخَافَنَّ) بإعادة عين الفعل، وهكذا إلى آخر الأمثلة، وكذا بالخفيفة: بِيعَنْ وخَافَنْ... إلى آخره.



والمزيدُ الثلاثيُّ لا يَعْتَلُّ منه إلا أربعةُ أبنيَةٍ.

التفتازاني وتحقيقُ هذا الكلام: أنَّا نشبّهُ ضميرَ الفاعل المتَّصل ونونَ التَّأكيد مع المستتر بجزءٍ من الكلمة في امتناع وقوعِ الفاصل بينهما أصلًا، فنشبّهُ الحركةَ الواقعةَ قبلهما بحركة أصل الكلمة حتى كأنَّ المجموعَ كلمةٌ واحدةٌ، ثم نستعيرُ أحكامَ الحركة الأصليَّة لهذه الحركة العارضة، فتُثبتُ معها العينَ مثله مع الحركة الأصليَّة، وهذا إنَّما يكون إذا لم تكن الحروفُ التي قبل ضمير الفاعل موضوعةً على السُّكون كتاء التَّأنيث في الفعل، نحوُ: دَعَتْ، دَعَتَا، دون: دَعَاتَا. فليتأمَّلْ.

فإن قلتَ: فلِمَ لم يَعُدِ المحذوفُ في نحو: لا تَخْشَوُنَّ وارْضَوُنَّ وأمثالِ ذلك، ولم يُقل: لا تَخْشَاوُنَّ وارْضَاوُنَّ، مع أنَّ ههنا أيضًا نون التَّأكيد كجزءٍ من الكلمة؟

قلت: لأنَّ كونَ نونَ التَّأكيد كجزءٍ من الكلمة إنَّما هو مع غير الضَّمير البارز، والضَّميرُ في نحو: لا تخشَوُنّ وارضوُنّ بارزٌ، وهو الواو، بخلاف نحو: بِيعَنَّ وخَافَنَّ، والسرُّ في ذلك: أنَّ الأصل فيها أن تكون كالجزء؛ لأنَّه حرفُ التصقَ به لفظًا ومعنىً، فأشبهتْ ضميرَ الفاعل المتَّصل، وهذا إنَّما يتحقَّقُ في غير البارز؛ إذ لا فاصلَ بينهما، بخلاف البارز، فإنَّه فاصلٌ بين الفعلِ والنون، فلا يتحقَّقُ الاتحادُ اللفظيُّ، فلا يشبهُ ضميرَ الفاعل المتَّصل. هذا ما أظنّ.

وههنا فائدةٌ لا بُدَّ من التَّنبيه عليها، وهي أنَّ المرادَ بالمتَّصل في هذا المقام: الألفُ الذي هو ضميرُ الاثنين دون واو الضَّمير ويائِه، وإلا؛ يجبُ أن لا يجوز في: أُغْزُوا: أُغْزُنَّ بدون إعادة اللَّام؛ لأنَّه لا يُعادُ عند المتَّصل الذي هو الواو، وكذا في نحو: أُغْزِي: أُغْزِنَّ بالكسر، وهذا ظاهرٌ.[1]

[مزيد الثلاثي من الأجوف]

(ومزيدُ الثُّلاثيِّ لا يعتلُّ منه إلا أربعةُ أبنيةٍ).

اعلم أنَّ الزِّيادةَ جاءتْ متعدِّيةً وغيرَها، يقال: زاد الشَّيءُ وزادَه غيرُه، وما وقع في الاصطلاح غيرُ متعدٍّ؛ لأنَّهم يقولون للحرف الزَّائد: الزَّائدُ، دونَ المَزِيد، ....

[1] واعلم أن ههنا نسخة اخرى وهي: "وإلا؛ يجبُ أن يجوز في: أُغْزُ: أُغْزُنَّ نْ بدون إعادة اللأم"، وكلا النسختين صحيح المعنى. وتفصيله في تدريج الأداني، ١٤٤؛ وحاشية اللقاني، ٣٧٥.

القاري (ومزيد الثلاثيِّ) أي: الثلاثيُّ المزيدُ فيه (لا يعتل منه) أي: من الأجوف (إلا أربعةُ أبنية) أي: أبواب.

الجرجاني قال: (ومزيدُ الثُّلاثيِّ لا يعتلُّ منه إلا أربعةُ أبنية،

الكيلاني ولمَّا فرغ المصنِّفُ من بيان إعلال المعتلِّ العين من الثُّلاثيِّ المجرَّد؛ شرع في بيانه من المزيد، فقال: (ومزيدُ الثُّلاثيِّ) من المعتلِّ العين (لا يعتلُّ منه إلا أربعةُ أبنيةٍ) أي: أربعةُ أبوابٍ،



وهي: أَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً، والأصلُ إِجْوَابًا أُعِلَّ بالنقلِ والقلبِ، فاجتَمعَ ألفانِ، فحُذِفَتْ إحداهُما وعُوِّضَتْ عنها التاءُ في آخره.

التفتازاني فالمزيدُ عندهم إن كان مع "في"؛ فهو اسمُ مفعولٍ، وإلا؛ فيَحتملُ أن يكون اسم مفعولٍ على تقدير حذف حرف الجرِّ، أي: المزيدُ فيه، ويحتمل أن يكون اسمَ مكانٍ على معنى: موضع الزِّيادة، فمعنى مزيد الثُّلاثي: المزيدُ فيه من الثلاثيِّ، أو محلُّ الزِّيادة منه. ويجوز أن تكون الإضافةُ بمعنى اللام، فالمرادُ: أنَّ الثلاثيَّ المزيدَ فيه المعتلَّ العينِ لا يعتلُّ منه إلا أربعةُ أبنيةٍ.

(وهي) أَفْعَلَ، (نحوُ أَجَابَ يُجِيبُ)، والأصلُ: أَجْوَبَ يُجْوِبُ نُقلت حركةُ الواو منهما إلى ما قبلها، وقلبت الواوُ في الماضي ألفًا لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، (إِجَابَةً أصلُها إِجْوَابًا)، نُقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقلبتْ ألفًا كما في الفعل، ثم حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، وعُوِّضتْ عنها تاءٌ في الآخر، وقد تحذفُ في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾، والمحذوفُ ألفُ إِفْعَالٍ لا عينُ الفعل عند الخليل وسيبويه، والوزنُ: إِفْعَلَةٌ، وعينُ الفعل عند الأخفش، والوزنُ: إِفَالَةٌ، ولكلٍّ مناسَباتٌ ستَطَّلِعُ عليها في: مَصُونٍ ومَبيعٍ.

القـاري (وهي) أَفْعَلَ، نحو: (أَجَابَ يُجِيبُ) وأصلهما: أَجْوَبَ يُجْوِبُ، نُقلت حركة الواو منهما إلى ما قبلَها، وقُلبت في الماضي ألفًا لتحرُّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، وفي المضارع ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، (إِجَابَةً) أصلها: إِجْوَابًا، نُقلت حركة الواو وقُلبت ألفًا كما في الفعل. ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وعُوِّضت عنها تاءٌ في الآخِر.

ويُحذف عند الإضافة، نحو: ﴿إِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣؛ النور: ٣٧].

الجرجاني وهي: أَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً، والأصلُ: إِجْوَابًا، أُعِلَّ بالنَّقْل والقلب، فاجتمع ألفان، فحُذفتْ إحداهما، وعُوِّضَ عنه التاءُ في آخره، ....

الكيلاني (وهي) أي: هذه الأبوابُ الأربعةُ: باب الإفعال، والاستفعال، والانفعال، والافتعال. مثالُ باب الإفعال (نحوُ: أَجَابَ) أصله: أَجْوَبَ على وزن أَفْعَلَ، فنقلتْ فتحةُ الواو إلى الجيم، وقُلبتْ ألفًا لتحرُّكها في الأصل، وانفتاحِ ما قبلها الآن، فصار: أَجَابَ. (يُجِيبُ) أصله: يُجْوِبُ. نُقلتْ كسرةُ الواو إلى الجيم، وقلبتْ ياءً لكسرةِ ما قبلها. (إِجَابَةً) أصلُها: إِجْوَابًا على وزن إِفْعَالٍ: فنُقلتْ فتحةُ الواو إلى الجيم، ثم قُلبت الواوُ ألفًا، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ والألفُ الزَّائدةُ في المصدر، فحُذفت الألفُ المنقلبةُ، ثم عُوِّضتْ عنها التاءُ، فصار: إِجَابَةً.



واسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً، واخْتَارَ يَخْتَارُ اخْتِيَارًا، وانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيَادًا.

التفتازاني وكلامُ صاحب ((المفتاح)) وصاحب ((المفصل)) صريحٌ في أنَّ المحذوف العينُ، وإنَّما فعلوا هذا الإعلالَ حملًا له على المجرَّد، ولهذا لم يُعِلُّوا نحوَ: عَوِرَ وسَود من الألوان والعيوب، كما لم يعلوا نحوَ: اعْوَرَّ واسْوَدَّ؛ لأنَّهم يقولون: الأصلُ في الألوان والعيوب: افْعلَّ وافْعَالَّ بدليل اختصاصهما بهما، والبواقي محذوفاتٌ منهما، فلا تعلُّ كما لا يعلُّ الأصلُ، وهذا عكسُ سائر الأبواب. ومنهم من لا يَلمحُ الأصلَ ويُعِلُّ، فيقول: عَارَ وسَاذ، وهو قليلٌ، قال الشاعر:

[وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي] أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَم لَمْ تَعَارَا؟

ونحوُ: أَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ وأَطْيَبَتْ وأَطْوَلَ وأَحْوَلَ وأَخْوَسَ من الشواذِّ، جيء بها تنبيهًا على الأصل، وكذا سائرُ تصاريفها، وجاء في هذه الأفعال الإعلالُ، والأوَّلُ هو الفصيحُ، وعليه قولُ امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وروى الأَصْمَعِيُّ: "تمائمَ مُغْيِلِ".

(و) استفعل، نحوُ: (استقام يستقيمُ استقامةً) كأجابَ يُجيبُ إجابةً بعينها. ونحوُ: اِسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَب واسْتَجْوَبَ واسْتَنْوَقَ الجملُ من الشواذِّ تنبيهًا على الأصل. وقال أبو زيدٍ: هذا البابُ كُلُّهُ يجوز أن يُتَكَلَّمَ به على الأصل. كذا في ((الصحاح)).

(و) انفعل، نحوُ: (انقاد ينقاد) والأصلُ: انقوَدَ ينقوِدُ، (انْقِيَادًا) والأصلُ: انِقوَادًا، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل، وكذا في كلِّ مصدرٍ أُعِلَّ فعلُهُ، نحوُ: قام يقوم قيامًا، والأصلُ: قِوَامًا، قلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها. وقولُهم: حالَ يحولُ حِوَلًا شاذٌّ. كذا ذكروه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه اسمُ المصدر كما مرَّ، ولم تُنقل حركةُ الياء إلى ما قبلها حتى تُقلبَ ألفًا كما في: إقامة؛ لأنَّ ذلك فرعُ الفعل في الإعلال، ولا نَقْلَ في فعله، ولئلا يلتبس بمصدر أَفْعَلَ.

القاري واسْتَفْعَلَ نحو: (اِسْتَقَامَ، يَسْتَقِيمُ، اِسْتِقَامَةً) وإعلالُه كأَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً، ونحو: اِسْتَحْوَذَ واِسْتَصْوَبَ من الشواذ تنبيهًا على الأصل.

الجرجاني واسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً، وانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيادًا، ....

الكيلاني (و) مثالُ باب الاستفعال (نحوُ: اسْتَقَامَ) أصله: اسْتَقْوَمَ، نُقلت فتحةُ الواو إلى القاف، وقلبت ألفًا، فصار: استقام. (يَسْتَقِيمُ) أصله: يَسْتَقْوِمُ، نُقلت كسرةُ الواو إلى القاف، وقلبتْ ياءً لكسرة ما قبلها. (اسْتِقَامَةً) أصله: اسْتِقْوَامًا، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بإجْوَابًا على ما مَرَّ.

التفتازاني (و) افتعل، نحوُ: (اختار يختارُ) والأصلُ: اختيَرَ يختيِرُ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، (اختِيَارًا) على الأصل لعدم موجب الإعلال، وإن كان واويًّا؛ تقلب الواو في المصدر ياءً كما ذكرنا في "انقيادًا". ولم يُعِلُّوا نحوَ: اجْتَوَرُوا واخْتَوَشُوا؛ لأنَّه بمعنى: تفاعلوا، فحُمِل عليه.

القاري (و) انْفَعَلَ نحو: (انْقَادَ يَنْقَادُ) أصلهما: اِنْقَوَدَ يَنْقَوِدُ، قُلبت الواوُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلَها، (انْقِيَادًا) أصله: اِنْقِوَادًا، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، كقولهم: قَامَ يَقُومُ قِيامًا، وأما حَالَ يَحُولُ حِوَلًا؛ فلم يعامَلْ معاملةَ فعلِه.

(و) افْتَعَلَ نحو: (اِخْتَارَ يَخْتَارُ) والأصل: اِخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، وقد سبق إعلالهما، (اِخْتِيَارًا) على الأصل.

الجرجاني واخْتَارَ يَخْتَارُ اخْتِيَارًا).

أقول: ومزيدُ الثُّلاثيِ من المعتلِّ العينِ الواويِّ واليائيِّ لا يعتلُّ منه إلا أربعةُ أبنيةٍ، وهي الإفعالُ والاستفعالُ والانفعالُ والافتعالُ، نحوُ: أَجَابَ **أصلُه**: أَجْوَبَ، نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها؛ رَوْمًا للاعتلال، ولاستثقالها عليها، ثم قُلبتِ الواوُ ألفًا لتحرُّكها حكمًا وانفتاحِ ما قبلها لفظًا. ويُجِيبُ **أصلُه**: يُجْوِبُ، نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها. وإِجَابَةً **أصلُه**: إجْوَابًا، نُقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحرُّكها حكمًا وانفتاح ما قبلها لفظًا، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ عن الواو والألفُ الزَّائدةُ للمصدر، فحُذفتْ إحداهما لالتقاء السَّاكنين، فذهب سيبويهِ إلى أنَّ المحذوفَ هي الألفُ الثَّانيةُ بناءً على أنَّ الثِّقَل إنَّما نَشَأَ منها، ولأنَّها زائدةٌ، فهي أَوْلى بالحذف، بخلاف الأُولَى، فإنَّها بدلٌ عن الأصليِّ. وذهب الأخفشُ إلى أنَّ المحذوفَ هي الأُولى؛ لأنَّ مِنْ عادتهم أنَّهم إذا التقى ساكنان؛ حذفوا السَّاكنَ الأوَّلَ، ولأنَّ الحذفَ بمنزلة الإدغام؛ إذ الحذفُ أفاد التَّخفيفَ كما أفاده الإدغامُ، فكما يُدْغِمون الحرفَ الأوَّلَ في الثَّاني؛ يَحْذِفون الحرفَ الأوَّلَ من السَّاكنَيْن،[1] ولأنَّ الألفَ الثَّانيةَ إنما زِيدتْ لدلالتها على المصدر والحذفُ ينافيها، ثم عُوِّضَ عنها تاءُ التَّأنيث في الآخر.

فإن قيل: لِمَ عُوِّضَ عنها تاءُ التَّأنيث؟

---

[1] وفي أكثر النسخ: "من الساكن"

الكيلاني (و) مثالُ باب الانفعال (نحوُ: انْقَادَ) أصلُه: انْقَوَدَ، قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. (يَنْقَادُ) أصله: يَنْقَوِدُ، قلبت الواوُ ألفًا لِمَا قلنا، (انْقِيَادًا) أصلُه: انْقِوَادًا، قلبت الواوُ ياءً لكسرة ما قبلها.

(و) مثالُ باب الافتعال: (اخْتَارَ يَخْتَارُ) أصله: اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، قلبت الياءُ ألفًا لِمَا مرَّ، (اخْتِيَارًا) على الأصل.



وإذا بَنَيْتَها للمفعولِ قلتَ: أُجِيبَ يُجَابُ، واسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ، واخْتِيرَ يُخْتَارُ، وانْقِيدَ يُنْقَادُ.

التفتازاني (وإذا بَنَيْتَهَا للمفعول) أي: هذه الأربعةَ (قلتَ: أُجيبَ يُجَابُ) والأصلُ: أُجْوِبَ يُجْوَبُ،

القاري (وإذا بُنِيت) هذه الأربعة (للمفعول قيل: أُجِيبَ يُجَابُ) والأصل: أُجْوِبَ يُجْوَبُ،

الجرجاني **قلنا**: لأنَّ عادتَهم يُعَوِّضُون التاءَ عن حرف العلَّة، كالتُّراث والتُّجَاه والتُّكلان، فإنَّ **أصلَها**: الوُرَاث والوُجاهُ والوُكْلانُ.

فإن قيل: فلِمَ لا توضعُ التاءُ في موضع الواو المحذوف من: إِجْوَابٍ واسْتِقْوَامٍ؟

قلت: طلبًا للفرق بين البدل والعوض؛ إذ البدلُ هو القائمُ مقام الشَّيء، فكان من حقّه أن يقع موقع المبدل منه، والعوضُ يُجْبِرُ ما نَقَصَ من الكلمة، فإذا وقع العوضُ؛ فقد حصل الجبرُ.

فإن قيل: فما فائدةُ تعيين هذه التَّاء بالآخِرِ؟

قلتُ: لأنَّها تاءُ تأنيثٍ، ومن حقِها أن تقع في الآخر؛ لأنَّ الآخرَ هو محلُّ الزِّيادة والنُّقصان، ويجوز تركُ التَّعويض عند الإضافة، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾،[1] فكان ذكرُ المضاف إليه بمنزلة تاء التَّأنيث.

واستقام **أصلُه**: اسْتَقْوَمَ، نُقلتْ حركةُ الواو إلى القاف، ثم قُلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها لفظًا، ويَسْتَقِيمُ **أصلُه**: يَسْتَقْوِمُ، نقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. **وأصلُ**: اسْتِقَامَةً: اسْتِقْوَامًا، نقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا لتحرُّكها حكمًا وانفتاح ما قبلها لفظًا، فالتقى السَّاكنان هما الألفُ المنقلبةُ عن الواو وألفُ المصدر، فحُذفتْ إحداهما، ثم عُوِّضتْ عنها التاءُ في آخرها لِمَا مرَّ آنفًا.

وأصلُ: انْقَادَ يَنْقَادُ: انْقَوَدَ يَنْقَوِدُ، قلبت الواو ألفًا فيهما لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها لفظًا، **وأصلُ**: انْقِيَادًا: انْقِوَادًا، حذفت حركةُ الواو، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

وأصلُ: اخْتَارَ يَخْتَارُ: اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، قلبت الياءُ فيهما ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، واخْتِيَارًا على الأصل.

قال: (**وإذا بَنَيْتَها للمفعول قلتَ: أُجِيبَ يُجَابُ، واسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ، وانْقِيدَ يُنْقَادُ، واخْتِيرَ يُخْتَارُ**).

أقول: إذا بنيتَ هذه الأفعالَ المذكورةَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؛ تَقْلِبُ العينَ في الماضي ياءً، وفي المضارع ألفًا، سواءٌ كان واوًا أو ياءً، نحوُ: أُجِيبَ **أصلُه**: أُجْوِبَ، مثلُ: أُكْرِمَ، نُقلت الكسرةُ إلى ما قبلها، ثم قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

[1] الأنبياء، ٧٣؛ والنور، ٣٧

الكيلاني (وإذا بَنيتَ) هذه الأربعةَ (للمفعول قلتَ: أُجِيبَ) أصله: أُجْوِبَ، ....



التفتازاني نقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقلبتْ في الماضي ياءً كما في: يُجيبُ، وفي المضارع ألفًا كما في: أجاب. (**واستُقيمَ يُستقامُ) والأصلُ**: استُقْوِمَ يستقْوَمُ، فنقلتْ، وقلبت.(وانقِيدَ) **أصلُه**: أنْقُوِدَ، فنقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقلبتْ ياءً كما في: صِينَ، (**يُنْقَادُ) أصلُه**: يُنْقَوَدُ، قلبت الواوُ ألفًا.(واختِيرَ) أصله: أُخْتُيِرَ، نقلتْ كسرةُ الياء إلى ما قبلها كما في: بِيعَ، (**يُختَارُ) أصلُه**: يُختَيَرُ. ويجوز فيهما الياءُ والواوُ والإشمامُ كما في: صِينَ وبِيعَ؛ لأنَّهما مثلُهما في ضمِّ ما قبل حرف العلّة في الأصل، بخلاف: أُجِيبَ واستُقِيمَ، فإنَّه ساكنٌ، فلا وجه للواو والإشمام فيهما، والانقيادُ لازمٌ، فلا بُدَّ من تعديته بحرف الجرِّ ليبنى منه المفعولُ، نحوُ: أنْقِيدَ له، فهو محذوفٌ.

فهذه الأربعةُ مثلُ المجرَّد في الإعلال، فأُجرِيَ عليها أحكامُهُ من حذف العين عند اتّصال الضَّمائر المرفوعة المتحرِّكة به، وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده، ونحوِ ذلك.

القـاري نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقُلبت في الماضي ياء كما في: يُجِيبُ، وفي المضارع ألفًا كما في: أَجَابَ. (**واسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ**) والأصل: اُسْتُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ، فنُقلت وقُلبت، (**وانْقِيدَ**) أي: أنْقِيدَ له، والأصل: أنْقُوِدَ، نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته، وقلبت ياء كما في: صِينَ. (**يُنْقَادُ**) أصله: يُنْقَوَدُ، قلبت الواو ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها. (**واخْتِيرَ**) أصله: اُخْتُيِرَ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها كما في: بِيعَ. (**يُخْتَارُ**) أصله: يُخْتَيَرُ.

الجرجاني **وأصلُ**: يُجَابُ: يُجْوَبُ مثلُ: يُكْرَمُ، قُلبت الواو ألفًا لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن. **وأصلُ**: اسْتُقِيمَ: اسْتُقْوِمَ مثلُ: اسْتُخْرِجَ، نُقلت الكسرةُ من الواو إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. **وأصلُ**: يُسْتَقَامُ: يُسْتَقْوَمُ، نقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها. ثم قلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها لفظًا. **وأصلُ**: انْقِيدَ: انْقُوِدَ مثلُ: انْقُطِعَ، نقلتْ حركةُ الواو -أي: الكسرةُ- إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ويُنْقَادُ **أصلُه**: يُنْقَوَدُ، قلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، واخْتِيرَ **أصله**: اخْتُيِرَ، استثقلت الكسرةُ على الياء، فنُقلتْ منها إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها. **وأصلُ**: يُخْتَارُ: يُخْتَيَرُ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

الكيلاني نقلت كسرةُ الواو إلى الجيم، وقلبتْ ياءً لكسرة ما قبلها، (**يُجَابُ**) أصله: يُجْوَبُ. نقلت فتحةُ الواو إلى الجيم، وقلبت ألفًا لفتحةِ ما قبلها. (**واسْتُقِيمَ**) أصله: اسْتُقْوِمَ، نقلتْ كسرةُ الواو إلى القاف، وقُلبتْ ياءً لكسرة ما قبلها، (**يُسْتَقَامُ**) أصله: يُسْتَقْوَمُ، نقلتْ فتحةُ الواو إلى القاف، وقلبتْ ألفًا، فصار: يستقامُ. (**واخْتِيرَ**) أصله: اخْتُيِرَ، نقلتْ كسرةُ الياء إلى التاء بعد سَلْبِ حركتها، فصار: اختير، (**يُخْتَارُ**) أصله: يُخْتَيَرُ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: يُختار.



والأمرُ منها: أَجِبْ أَجِيبَا أَجِيبُوا أَجِيبِي أَجِيبَا أَجِبْنَ. واسْتَقِمْ اسْتَقِيمَا اسْتَقِيمُوا، اسْتَقِيمِي اسْتَقِيمَا اسْتَقِمْنَ. واخْتَرْ اخْتَارَا اخْتَارُوا، اخْتَارِي اخْتَارَا اخْتَرْنَ. وانْقَدْ انْقَادَا انْقَادُوا، انْقَادِي انْقَادَا انْقَدْنَ.

التفتازاني (والأمرُ منها) أي: من هذه الأربعة: (أَجِبْ) أمرٌ من: تُجْوِب، والأصلُ: أَجْوِبْ، أُعلَّ إعلالَ تجيبُ، وقِسْ على ذلك البواقيَ. وإن شئتَ قلتَ: إنَّه مشتقٌّ من: تُجيب بعد الإعلال، وحذفت العينُ لسكون ما بعدها كما في: بِعْ، وأُثبتتْ في: (أَجِيبَا) كما في: بِيعَا، (واستقِمْ استقيما، وانقدْ انقادا، واخترْ اختارا) كذلك.

القاري (والأمر منها) أي: من هذه الأربعة: (أَجِبْ) بحذف العين لسكون ما بعدها كبِعْ، (أَجِيبَا) بإثباتها كبِيعَا، (واسْتَقِمْ اِسْتَقِيمَا، وانْقَدْ اِنْقَادَا، واخْتَرْ اِخْتَارَا) إلى آخرها.

الجرجاني قال: (ومنها: الأمرُ: أَجِبْ، أَجِيبَا، واسْتَقِمْ، اسْتَقِيمَا، وانْقَدْ، انْقَادَا، واخْتَرْ، اخْتَارَا).

أقول: إذا أردتَ أن تبنيَ الأمرَ من الأبنية الأربعة المذكورة -أعني: أَجَابَ يُجِيبُ واستقامَ يستقيمُ وانقادَ ينقادُ واختارَ يختارُ-؛ قلتَ: أَجِبْ أَجِيبَا، واستقِمْ استقيما... إلخ، فأَجِبْ أمرٌ من: تُجيبُ، حذفتْ منه حرفُ المضارعة، وأعيدت الهمزةُ المرفوضةُ، ثم حُذفتْ حركةُ لام الفعل للجزم، فالتقى السَّاكنان هما الباءُ والياءُ، فحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: أَجِبْ، وأَجِيبَا من: تُجِيبَان، حذفتْ منه حرفُ المضارعة، وأعيدت الهمزةُ المرفوضةُ، ثم حذفت النونُ للجزم، فصار: أَجِيبَا. وقسْ عليه: أَجِيبُوا، أَجِيبِي، أَجِيبَا، أَجِبْنَ، فتَسقطُ العينُ إذا سَكَنَ اللَّامُ، وتثبتُ إذا تحرَّكَ. واسْتَقِمْ أمرٌ من: تَسْتَقِيمُ، وحُذفت منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ في أوَّله همزةُ الوصل مكسورةً، ثم حُذفتْ حركةُ لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنان هما الياءُ والميمُ، فحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين:

الكيلاني (والأمرُ منها) أي: من هذه الأبواب الأربعة: (أَجِبْ) من: تُجِيبُ، فحُذفتْ منه حرفُ المضارعة، وعادت الهمزةُ المتروكةُ، وحذفت حركةُ الواو، فصار: أَجِيبْ، فالتقى السَّاكنان، فحُذفت الياءُ لِمَا مرَّ في يَبِيعُ، فصار: أَجِبْ، (أَجِيبَا) بثبوت الياء؛ لتحرُّكِ ما بعدها، وكذا: أَجِيبُوا، أَجِيبِي، أَجِيبَا، أَجِبْنَ بحذف الياء كما في: تُجِبْنَ، وقسْ عليه الباقيَ. (واسْتَقِمْ) من: تَسْتَقِيمُ، فحذفت منه التاءُ وحركةُ الآخر، وزيدتْ همزةُ الوصل في أوَّله، فصار: اِسْتَقِيمْ، فالتقى ساكنان، فحذفت الياءُ، فصار: اِسْتَقِمْ، (اسْتَقِيمَا) بثبوت الياء لِمَا مرَّ، وكذا: اسْتَقِيمُوا، اسْتَقِيمِي، اسْتَقِيمَا، اسْتَقِمْنَ. (وَانْقَدْ) من: تَنْقَادُ، (اِنْقَادَا) من: تَنْقَادَانِ، انْقَادُوا، انْقَادِي، انْقَادَا، انْقَدْنَ. (واخْتَرْ) من: تَخْتَارُ، (اخْتَارَا) من: تَخْتَارَانِ، اخْتَارُوا، اخْتَارِي، اخْتَارَا، اخْتَرْنَ.

....

التفتازاني والضابطُ ما ذكرنا: من أنَّه يحذفُ إذا سكن ما بعده، ويثبت إذا تحرَّك حركةً أصليَّةً أو مشابهةً لها، نحوُ: أَجِيبَا أجيبوا إلى الآخر، بخلاف نحو: أَجِبِ القومَ واسْتَقِمِ الأمرَ، فتذكَّرْ ما تقدَّم؛ إذ لا حاجةَ إلى إعادته، فمَنْ لم يستضئ بمصباحٍ؛ لم يستضئ بإصباح.

القــاري ....

الجرجاني فصار: استقِمْ. **استَقِيما** أمرٌ من: تستقيمان، حُذفت منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ همزةُ الوصل مكسورةً في أوَّله، ثم حُذفت النونُ للجزم، فصار: استَقِيما. وقِسْ عليه: استقيموا، استقيمي، استقيما، واستقمْنَ، فتَسقطُ العينُ حيث سَكَنَ لامُ الفعل، وتثبتُ حيث تحرَّكَ. **وانقَدْ** أمرٌ من: تنقادُ، حذفتْ منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ همزةُ الوصل مكسورةً في أوَّله، وحذفتْ حركةُ لام الفعل للجزم، فاجتمع ساكنان هما الألفُ والدَّالُ، فحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: انْقَدْ. **وانقادَا** أمرٌ من: تنقادان، حذفت منه حرفُ المضارعة، وزيدت همزةُ الوصل مكسورةً في أوَّله، وحذفت النونُ للجزم، فصار: انقادا. وقِسْ عليه: انقادوا، وانقادي، انقادا، انْقَدْنَ. **واختَرْ** أمرٌ من: تختارُ، حذفت منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ في أوَّله همزةُ الوصل مكسورةً، وحذفتْ حركةُ لام الفعل، فالتقى السَّاكنان هما الألفُ والرَّاءُ، فحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين. فصار: اخْتَرْ. **واختارَا** أمرٌ من: تختاران، حذفتْ منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ همزةُ الوصل مكسورةً في أوَّله. ثم حذفت النونُ للجزم، فصار: اخْتَارَا. وقِسْ عليه: اختاروا، واختاري، واختارا، واخْتَرْنَ، فتحذفُ العينُ إذا سكن لامُ الفعل، وتثبتُ إذا تحرَّكَ.

الجرجاني والضَّابط في إعلال هذه الأمثلة ما مرَّ من أنَّه تُحذفُ عينُ الفعل إذا سَكَنَ ما بعده، وتَثبتُ إذا تحرَّكَ، فتذكَّرْ ما تقدَّمَ وتَدَبَّرْ.



ويَصِحُّ نحوُ: قَوَّلَ وقَاوَلَ، وتَقَوَّلَ وتَقَاوَلَ، وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ، وسَايَرَ وتَسَايَرَ، واسْوَدَّ واسْوَادَّ، وابْيَضَّ وابْيَاضَّ، وكذا في سائرِ تصاريفِها.

التفتازاني (ويصحُّ) أي: لا يُعَلُّ جميعُ ما هو غيرُ هذه الأربعة، (نحوُ: قَوَّلَ، وقَاوَلَ، وتَقَاوَلَ، وتَقَوَّلَ، وزَيَّنَ، وتَزَيَّنَ، وسَايَرَ، وتَسَايَرَ، واسْوَدَّ، وابْيَضَّ، واسْوَادَّ، وابْيَاضَّ. وكذا يصحُّ سائرُ تصاريفها) أي: جميعُ تصاريفِ هذه المذكوراتِ من المضارعِ والأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول والمصدرِ وغيرِ ذلك، فتصريف جميعِها كتصريفِ الصَّحيحِ بعينِه؛ لعدم علَّة الإعلال، وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفَّة لسكون ما قبلَها.

الـقـاري (ويصح) أي: لا يُعَلُّ جميع ما هو غيرُ هذه الأربعة من المعتلِ العين، (نحو: قَوَّلَ وقَاوَلَ وتَقَاوَلَ، وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ، وسَايَرَ وتَسَايَرَ، واسْوَدَّ وابْيَضَّ، واسْوَادَّ وابْيَاضَّ. وكذا) يصح ولا يُعَلُّ (سائرُ تصاريفها) أي: جميعُ تصاريف هذه المذكورات من المضارع والمصدر والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول؛ لعدم علة الإعلال، وكونِ العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة لسكون ما قبلها.

الجرجاني قال: (ويصحُّ نحوُ: قَوَّلَ، وقَاوَلَ، وتَقَوَّلَ، وتَقَاوَلَ، وزَيَّنَ، وتَزَيَّنَ، وسَايَرَ، وتَسَايَرَ، واسْوَدَّ وابْيَضَّ، واسْوَادَّ وابْيَاضَّ، وسائرُ تصاريفها).

أقولُ الأمثلةُ كلُّها مصونةٌ عن الإعلال؛ لأنَّها لو أُعِلَّتْ؛ لكان إعلالُها: إمَّا بالقلب أو الحذفِ أو الإسكانِ، لكنَّه لم يمكنْ؛ لانتفاء شرطه؛ لأنَّ شرطَ قلبهما ألفًا تحرُّكُهما وانفتاحُ ما قبلهما لفظًا أو حكمًا، وشرطُ قلب إحداهما بالآخر: كونُ حركةِ ما قبلَها من جنس الآخر، وهو مُنْتَفٍ في الأبواب المذكورة، وشرطُ حذفها في الأجوف: التقاءُ السَّاكنين، وشرطُ إسكانهما: تحرُّكُهما بالضمَّة والكسرة، كيقول ويبيع، وانتفاؤها ظاهرٌ.

وكذلك يصحُّ سائرُ تصاريفها من المضارع واسم الفاعل والمفعول والمكان وغيرها؛ لِتَبَعِيَّتِها بالماضي في الإعلال وعدمه.

الكيلاني ولَمَّا بيَّنَ المصنِّفُ كيفيَّةَ إعلال الأبواب الأربعة من الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه من المعتلِّ العين؛ أراد أن يبيِّنَ أنَّ ما عدا هذه الاربعةَ لا إعلالَ فيها؛ لعدم موجِبِ الإعلال، وحصولِ الخفَّة فيها، فقال (ويصحُّ) أي: لا يعتلُّ (نحوُ: قَوَّلَ وقَاوَلَ) من التَّفعيل والمفاعلة الواويَّين، (وتَقَوَّلَ وتَقَاوَلَ) من باب التَّفعُّل والتَّفاعل الواويَّين، (وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ) من باب التَّفعيل والتَّفعُّل اليائيَّين، (وسَايَرَ وتَسَايَرَ) من باب التَّفاعل والمفاعَلة اليائيَّين، (واسْوَدَّ وابْيَضَّ) كلاهما من باب الافعلال واويّ ويائيّ. (و) كذلك لا يعتلُّ (سائرُ تصاريفها) أي: جميعُ تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها، نحوُ: يَتَقَوَّلُ، ويَتَقَاوَلُ، وقَاوِلْ، وتَقَاوَلْ، وغيرِ ذلك.



واسمُ الفاعلِ مِنَ المجردِ يَعْتَلُّ بالهمزةِ كـ:صَائِنٍ وبَائِعٍ، ومنَ المزيدِ فيه يَعْتَلُّ بما اعْتَلَّ به المضارعُ، كمُجِيبٍ، ومُسْتَقِيمٍ، ومُنْقَادٍ، ومُخْتَارٍ.

التفتازاني **فإن قلتَ**: ما قبلَ العين في: أفعلَ واستفعلَ أيضًا ساكنٌ، وقد أُعِلَّا حملًا على المجرَّد، فلِمَ لم تُعَلَّ هذه أيضًا حملًا عليه؟

قلتُ: لأنَّه لا مانعَ من الإعلال فيهما؛ لأنَّ ما قبل العين يقبلُ نقلَ الحركة إليه، بخلاف هذه، فإنَّه لا يقبلُه، أمَّا الألفُ؛ فظاهرٌ، وأمَّا الواوُ والياءُ؛ فلأنَّه يؤدِّي إلى الالتباس. فتدبَّرْ.

واعلم أنَّ المبنيَّ للمفعول من: قَاوَلَ: قُووِلَ، ومن تَقَاوَلَ: تُقُووِل بلا ادغامٍ؛ لئلا يلتبس بالمبنيِّ للمفعول من: قُوِّل وتُقُوِّل، وكذا: سُوير وتُسُوير بلا قلب الواو ياءً؛ لئلا يلتبس بنحو: زُيِّن وتُزُيِّن.

[اسم الفاعل من الأجوف]

(واسمُ الفاعل من الثُّلاثيِّ المجرَّد يعتَلُّ عينُهُ بالهمزة) سواءٌ كان واويًا أو يائيًا، (كصَائِنٍ وبَائِعٍ) والأصلُ: صَاوِنٌ وبَايِعٌ، قلبت الواو والياءُ همزةً؛ لأنَّ الهمزةَ في هذا المقام أخفُّ منهما. هكذا قال بعضُهم.

القـاري (واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يُعَلُّ عينُه بالهمزة) سواءٌ كان واويًا أو يائيًا، (كصَائِنٍ وبَائِعٍ) والأصل: صَاوِنٌ وبَايِعٌ، قلبت الواو والياء همزة؛ لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما.

(وتُكتب) الهمزةُ بصورة الياء؛ لأن الهمزةَ المتحركةَ الساكنَ ما قبلَها تُكتب بصورة حركتها.

واسم الفاعل (من) الثلاثي (المزيدِ فيه يعتل بما اعتل به المضارع) أي: مضارع المزيد، (كمُجِيبٍ) أصله: مُجْوِبٌ، (ومُسْتَقِيمٍ) أصله: مُسْتَقْوِمٌ، (ومُنْقَادٍ) أصله: مُنْقَوِدٌ، (ومُخْتَارٍ) أصله: مُخْتَيِرٌ.

الجرجاني قال: (واسمُ الفاعل من الثلاثيِّ المجرَّد يَعْتَلُّ بالهمزة، كصَائِنٍ وبَائِعٍ، والمزيدُ فيه يعتلُّ بما اعتلَّ به المضارعُ، كمُجِيبٍ ومُسْتَقِيمٍ ومُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ).

أقول: لَمَّا فرغ من الفعل؛ شرع في بيان اسم الفاعل لتبعيته الفعلَ في الإعلال وعدمه.

الكيلاني واسمُ الفاعل من الثُّلاثيِّ (المجرَّدِ يعتلُّ) أي: تُقلبُ عينُ الفعل واوًا كان أو ياءً (بالهمزة) لكون الهمزةِ هنا أخفَّ منهما، (كصَائِنٍ) أصله: صَاوِنٌ، قلبت الواوُ همزةً، فصار: صَائِنًا، وهكذا: صَائِنَانِ، صَائِنُونَ، صَائِنَةٌ، صَائِنَتَانِ، صَائِنَاتٌ بقلب الواو همزةً. (وبَائِعٍ) أصله: بَايِعٌ، قلبت الياءُ همزةً، فصار: بَائِعًا، وهكذا: بَائِعَانِ، بَائِعُونَ، بَائِعَةٌ، بَائِعَتَانِ، بَائِعَاتٌ بقلب الياء همزةً، وتُكتبُ الهمزةُ في هذين الموضعين بصورة الياءِ من غير نُقَطٍ.

التفتازاني والحقُّ أنَّهما قُلِبتا ألفًا كما في الفعل، ثم قلبت الألفُ المنقلبةُ همزةً، ولم يُحذفْ؛ لالتقاء السَّاكنين على غير حدّه؛ إذ الحذفُ يؤدِّي إلى الالتباس، واختصّ الهمزةُ لقُربها من الألف. وإنَّما كان الحقُّ هذا؛ لأنَّ الإعلالَ فيه إنَّما هو لحمله على فعله، والمناسبُ أن يُعَلَّ مثلهُ، ويَشهدُ بذلك: صِحَّةُ: عَاوِرٍ وصَايِدٍ.

ويُرَجَّحُ الأولُ بقلَّة الإعلال.

الجرجاني واسمُ الفاعل المأخوذُ من الثلاثيِّ المجرَّد المعتلِّ العينِ الواويِّ واليائيِّ يعتلُّ بالهمزة، كصائنٍ وبائعٍ، **أصلُهما**: صاوِنٌ وبايِعٌ، قلبت الواوُ والياءُ فيهما همزةً.

فإن قيل: الإعلالُ للتَّخفيف، ولا تخفيفَ ههنا لِثِقَل الهمزة.

قلنا: لا نسلِّمُ عدمَهُ، لأنَّ الاسمَ فرعُ الفعل في الإعلال، فلو لم يعلَّ الاسمُ حينئذٍ إعلالَ فعلِه؛ لزم مزيَّةُ الفرع على الأصل، فوجب إعلالُهُ، وقياسُهُ أن يعتلَّ بما اعتلَّ به المضارعُ؛ لأنَّ إعلالَهُ حملًا على الفعل، وحملُهُ على حمل مأخذه أَوْلى، لكنَّه لم يُمكنْ؛ لأنَّ إعلالَهُ بالنَّقْل كيَبِيعُ، أو بالقلب كيَخَافُ، وإعلالُهُ بالنَّقْل لم يمكنْ؛ لعدم قبول ما قبله الحركةَ من الألف، وكذا بالقلب؛ لسكون ما قبله، فوجب حملُهُ على الماضي، وإعلالُهُ بالألف، وههنا لم يمكنْ بالألف، فوجب العدولُ عن قياس الماضي إلى ما هو أقربُ إلى الألف، وهو الهمزةُ لقربهما في المخرج، ولاتِّحاد صورتهما في كثيرٍ من المواضع في الخطِّ، وصورةُ خطِّ الهمزة في اسم الفاعل نحوُ: صائِنٌ وبائِعٌ صورةُ الياء من غيرِ نقطةٍ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التي هي صورة الهمزة، ونَقْطُها لَحْنٌ.

الكيلاني (و) اسمُ الفاعل (من) الثُّلاثيِّ (المزيدِ فيه) من الأبواب الأربعة المذكورة (**يعتلُّ بما اعتلَّ به المضارعُ**) يعني: إعلالُ اسم الفاعل من الأبواب الأربعة المذكورة مثلُ مضارع تلك الأبواب الذي اشْتُقَّ اسمُ الفاعل منه، (كمُجِيبٍ) أصله: مُجْوِبٌ، نقلت كسرةُ الواو إلى الجيم، ثم قُلبتْ ياءً، وكذا: مُجِيبَانِ، مُجِيبُونَ... إلخ، كيُجِيبُ، يُجِيبَانِ، يُجِيبُونَ... إلخ على ما عرفتَ. (ومُسْتَقِيمٍ) أصله: مُسْتَقْوِمٌ، نقلتْ كسرةُ الواو إلى القاف، ثم قُلبتْ ياءً، وكذا: مُسْتَقِيمَانِ، مُسْتَقِيمُونَ... إلخ، كيَسْتَقِيمُ، يَسْتَقِيمَان... إلخ. (ومُنْقَادٍ) أصله: مُنْقَوِدٌ، قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وكذا: مُنْقَادَانِ، مُنْقَادُونَ... إلخ، كيَنْقَادُ، يَنْقَادَانِ، يَنْقَادُونَ... إلخ. (ومُخْتَارٍ) أصله: مُخْتَيَرٌ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وكذا: مُخْتَارَانِ، مُخْتَارُونَ... إلخ، كيَخْتَارُ، يَخْتَارَانِ، يَخْتَارُونَ... إلخ.

التفتازاني ووقع في ((المفصل)) في بحث الإبدال: أنَّ الهمزةَ منقلبةٌ عن الألف المنقلبة، وفي بحث الإعلال: أنَّها منقلبةٌ عن الواو والياء، فكأنَّه قصّر المسافةَ في بحث الإعلال لِمَا عُلم ذلك من بحث الإبدال. ولفظُ المصنِّف يصحُّ أن يُحْمَلَ على كلٍّ من الوجهين.

وتُكتبُ الهمزةُ بصورة الياء، لأنَّ الهمزةَ المتحرِّكةَ السَّاكنَ ما قبلَها تُكتبُ بحرف حركتها، وقد جاءت غيرَ منقوطةٍ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التي هي صورةُ الهمزةِ، ونَقْطُها لَحنٌ كما في: قَائِلٍ. وقد جاء في الشواذِّ حذفُ هذه الألف دون قلبها همزةً، كقولهم: شَاكٌ. والأصلُ: شَاوِكٌ، قلبت الواوُ ألفًا، وحذفت الألفُ، ووزنُه: فَالٌ، وليس المحذوفُ ألفَ فَاعِلٍ؛ لأنَّ حروف العلَّة كثيرًا مَا تحذفُ، بخلاف العلامة. قال صاحبُ ((الكشاف)) في قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾: ووزنُه فَعِلٌ قُصِر عن فَاعِلٍ، ونظيرُه: شَاكٌ في: شَاوِكٍ، وألفُه ليستْ بألف فاعلٍ، وإنَّما هي عينُه، وأصلُه: هَوِرٌ وشَوِكٌ.

وقال في ((المفصل)): وربما تحذفُ العينُ، فيقال: شَاكٌ، والصوابُ هذا، ومنهم من يَقْلِبُ أي: يضع العينَ موضعَ اللامِ، واللامَ موضعَ العينِ، ويقول: شَاكِوٌ، ثم يُعِلُّه إعلالَ: غازٍ كما يُذكرُ. ويقول: شاكِيٌ، ووزنُه: فَالِعٌ، فعلى هذا تقول: جاءني شَاكٍ ومررت بشَاكٍ بالكسر وبحذف الياء فيهما، ورأيتُ شَاكِيًا بإثبات الياء لخِفَّة الفتحة على الياء، وعلى الحذف تقول: جاءني شاكٌ بالضمِّ، ورأيت شاكًا بالفتح، ومررتُ بشاكٍ بالكسر.

(و) اسمُ الفاعل (من) الثُّلاثيِّ (المزيد فيه يعْتَلُّ بما اعتلَّ به المضارعُ، كمُجِيبٍ) والأصلُ: مُجْوِبٌ. (ومُسْتَقِيمٍ) والأصلُ: مُسْتَقْوِمٌ، (ومُنْقَادٍ) والأصلُ: مُنْقَوِدٌ، (ومُخْتَارٍ) والأصلُ: مُخْتَيِرٌ. وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يَعتلّ كما تقدَّم.

الجرجاني لكنَّك تقول: لَمَّا وجب العدولُ؛ وجب حَمْلُه على مأخذه، ثم العدولُ عن قياسه؛ لأنَّ حَمْلَه على الماضي ليس بقياسٍ، فلو حُمِلَ عليه وعُدِلَ عنه؛ لزم العدولُ بدرجتين، ولا شَكَّ في أَوْلَوِيَّة العدول بدرجةٍ.

واسمُ الفاعل المأخوذُ من الثلاثيِّ المزيد فيه من المعتلِّ العينِ الواويِّ واليائيِّ يعتلُّ بما اعتلَّ به المضارعُ من النَّقْل والقلب، كمُجِيبٍ ومُسْتَقِيمٍ، **أصلُهما**: مُجْوِبٌ ومُسْتَقْوِمٌ، فنقلت الكسرةُ من الواو فيهما إلى ما قبلهما، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلهما فيهما، فصار: مُجِيبٌ ومُستقيمٌ، أو بالقلب، نحوُ: مُنْقَادٌ ومختارٌ، **أصلُهما**: مُنْقَوِدٌ ومُخْتَيِرٌ، قلبت الواو والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، أو بالنَّقْل كمُقِيلٍ، **أصلُه**: مُقْيِلٌ، نُقلت الكسرةُ إلى ما قبلها، فصار: مُقِيلٌ.



واسمُ المفعولِ منَ الثلاثيِّ المجردِ يَعْتَلُّ بالحذفِ والنقلِ؛ كَ:مَصُونٍ، ومَبِيعٍ، والمحذوفُ واوُ المفعولِ عند سيبَويهِ وعينُ الفعلِ عند أبي الحسن الأخفش.

وبنُو تَميمٍ يُثْبِتُونَ الياءَ فيقولون: مَبْيُوعٌ.

[اسم المفعول من الأجوف]

التفتازاني (واسمُ المفعول من) الثلاثيِّ (المجرَّد يعْتَلُّ بالنقل ولحذف، كمَصُونٍ ومَبِيعٍ، والمحذوفُ واوُ مفعولٍ عند سيبويهِ) لأنَّها زائدةٌ، والزَّائدُ بالحذف أَوْلى، والأصلُ: مصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ، نقلت حركةُ العين إلى ما قبلها، فحُذفت واوُ المفعول لالتقاء السَّاكنين، ثم كُسِرَ ما قبل الياء في مَبُيْعٍ لئلا ينقلب واوًا، فيلتبسَ بالواويِّ، فمَصُونٌ: مَفُعْلٌ، ومَبِيعٌ: مَفِعْلٌ.

القاري (واسم المفعول من) الثلاثي (المجرد يعتل بالنقل والحذف، كمَصُونٍ ومَبِيعٍ، والمحذوف واو مفعول عند سيبويهِ) لأنها زائد، والزائد أَولى أن يُحذف، فأصلهما: مصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين، ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوًا، فيلتبسَ بالواوي، فمَصُونٌ مَفُعْل، ومَبِيعٌ مَفِعْلٌ. (و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش) لأن العين كثيرًا ما يَعْرِضُ لها الحذفُ في غير هذا الموضع، فحذفه أولى، فأصل: مَبِيع: مَبْيُوعٌ، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها، وحذفت الياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتُقْلَبَ الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي، وأما قولهم: مَشِيبٌ في الواوي من الشَّوْبِ وهو الخَلْطُ، ومَهُوبٌ في اليائي من الهَيْبَةِ؛ فمن الشواذ، والقياس: مَشُوبٌ ومَهِيبٌ.

الجرجاني قال: (واسمُ المفعول من المجرَّد يعتلُّ بالنَّقْل والحذف، كمَصُونٍ ومَبِيعٍ، والمحذوفُ واوُ المفعول عند سيبويهِ، وعينُ الفعل عند أبي الحسن الأخفشِ، وبنو تميمٍ يُثْبِتون الياءَ، فيقولون: مَبْيُوعٌ).

أقول: اسمُ المفعول المأخوذُ من المعتلِّ العينِ الواويِّ واليائيِّ يعتلُّ بالنَّقْل والحذف، كمَصُونٍ ومَبِيعٍ، **أصلُهما:** مَصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ، استثقلت الضمَّةُ على الواو والياء، فنُقلتْ ضمَّتُهما إلى ما قبلهما، فالتقى السَّاكنان هما عينُ الفعل وواوُ المفعول، فحُذفتْ إحداهما.

الكيلاني (واسمُ المفعول من) الثُّلاثيِّ (المجرَّد) واويًّا كان أو يائيًّا (يعتلُّ بالحذف) بعد نقلِ الحركة لالتقاء السَّاكنين، (كمَصُونٍ) أصله: مَصْوُونٌ؛ إذ هو مشتقٌّ من: يَصُونُ، فنقلتْ ضمَّةُ الواو الأولى التي هي عينُ الفعل إلى الصَّاد، فالتقى السَّاكنان هما الواوان: الأولى التي هي عينُ الفعل، والثَّانيةُ الزَّائدةُ للمفعول، فتُحذفُ الواوُ الزَّائدةُ عند سيبويهِ، فمَصُونٌ عنده على وزن مَفُعْلٍ، وتحذفُ الواو التي هي عينُ الفعل عند أبي الحسن الأخفش، فوزنُ مَصُونٍ عنده: مَفُولٌ.



التفتازاني (و) المحذوفُ (عينُ الفعل عند أبي الحسن الأخفشِ) لأنَّ العينَ كثيرًا مَا يَعرِضُ له الحذفُ في غير هذا الموضع، فحذفُهُ أَوْلى، فأصلُ: مَبِيعٍ: مَبْيُوعٌ، نقلت ضمَّةُ الياء إلى ما قبلها، وحذفت الياءُ، ثم قلبت الضمَّةُ كسرةً لِتُقْلَبَ الواو ياءً لئلا يلتبس بالواويّ.

ومذهبُ سيبويهِ أَوْلى؛ لأنَّ التقاءَ السَّاكنين إنمَّا يحصل عند الثَّاني، فحذفُه أَوْلى، ولأنَّ قلبَ الضمَّة إلى الكسرة خلافُ قياسهم، ولا عِلَّةَ له.

ولو قيل: العلةُ: دفعُ الالتباس؛ فالجواب: أنَّه لو قيل بما قال سيبويهِ؛ لَانْدَفَعَ الالتباسُ أيضًا.

فإن قيل: الواوُ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحْذَفُ.

القـاري (وبنو تميم يُثْبِتون) وفي بعض النسخ: "يُتمّمون". (الياءَ) دون الواو؛ لأنها أخف من الواو، (فيقولون: مَبْيُوعٌ) كما تقول: مضروب، وهذا مطّرد عندهم.

الجرجاني فمذهبُ سيبويه: أنَّ المحذوفَ فيهما واو المفعول، لكنَّ الضمَّةَ أُبدلتْ بكسرةٍ في اليائيِّ؛ لأنَّه لولاه لانقلبت الياءُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فيلتبس اليائيُّ بالواويِّ، فوجب الإبدالُ لسلامته، وإنَّما حُذفتْ واو المفعول دونَ عين الفعل؛ لأنَّ واو المفعول زائدةٌ، وعينَ الفعل أصليٌّ، والزَّائدُ أحرى بالحذف، والأصلُ بالإبقاء، ولأنَّ العينَ تدلُّ على بُنْية الكلمة من الواويِّ واليائيِّ، فوزنُ مَصُونٍ عند سيبويه: مَفُعْلٍ، ووزنُ مَبِيعٍ: مَفِعْلٍ.

ومذهبُ أبي الحسن: أنَّ المحذوفَ منهما عينُ الكلمة، أعني: الواوَ في يَصُونُ، والياءَ في يَبِيعُ، إلا أنَّه أُبدلت الضمَّةُ كسرةً في اليائيِّ، وقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لئلا يلتبسَ اسمُ المفعول من المعتلِّ العين اليائيِّ باسم المفعول من المعتلِّ العين الواويِّ على تقدير عدم الإبدال والقلب، وإنَّما اختار الأخفشُ حذفَ عين الفعل دون واو المفعول؛ لأنَّ واو المفعول إنَّما زيدتْ لدلالتها على بناء اسم المفعول، فلو حذفت الواو لبطلت الدلالةُ، بخلاف عين الفعل، فإنَّه إذا حُذفتْ؛ لم يختلَّ بحذفها غَرَضٌ.

الكيلاني (ومَبِيعٍ) أصله: مَبْيُوعٌ، نقلتْ ضمَّةُ الياء إلى الباء، فالتقى ساكنان: الياءُ التي هي عينُ الفعل، والواوُ الزَّائدةُ، فتُحذفُ الواوُ الزَّائدةُ عند سيبويهِ، فيصير: مَبُيْعًا، ثم بُدِّلَ ضمَّةُ الباءِ بالكسرة لسلامة الياء، فصار: مَبِيعًا على وزن مَفِعْلٍ، وتحذفُ الياءُ التي هي عينُ الفعل عند أبي الحسن الأخفش، فيصيرُ: مَبُوعًا، ثم بُدِّلَ ضمَّةُ الباء بالكسرة، وقلبت الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلها، فصار: مَبِيعًا على وزن مَفِيلٍ، وإلى هذا أشار المصنِّفُ بقوله: ....

التفتازاني قلنا: لا نسلِّمُ أنَّها علامةٌ، بل هي إشباعٌ للضمَّة؛ لرفضهم مَفْعُلًا في كلامهم إلا: مَكْرُمًا ومَعُونًا، والعلامةُ إنَّما هي الميمُ، يدلُّ على ذلك: كونُها علامةً للمفعول في المزيد فيه من غير واوٍ.

فإن قيل: إذا اجتمع الزَّائدُ مع الأصليِّ؛ فالمحذوفُ هو الأصليُّ، كالياء من: غازٍ مع وجود التَّنوين، وإذا التقى السَّاكنان والأوَّلُ حرفُ مدٍّ؛ يحذفُ الأوَّلُ، كما في: قُلْ وبِعْ وخَفْ.

قلنا: كلٌّ من ذلك إنَّما يكون إذا كان الثَّاني من السَّاكنين حرفًا صحيحًا، وأمَّا ههنا؛ فليس كذلك، بل هما حرفا علَّةٍ، وأمَّا قولُهم: مَشِيبٌ في الواويِّ من الشَّوْب، وهو الخلطُ، ومهوبٌ في اليائيِّ من الهيبة؛ فمن الشواذِّ، والقياسُ: مَشُوبٌ ومَهِيبٌ.

(**وبنو تميمٍ يثبتون الياءَ**) وفي بعض النسخ: (يتمّون الياء) دون الواو؛ لأنَّها أخفُّ من الواو، (**ويقولون: مَبْيُوعٌ**) كما يقولون: مضروبٌ، وهذا قياسٌ مطَّردٌ عندهم، قال الشَّاعرُ:

حتى تذكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ ... يومَ الرَّذَاذِ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وقال:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبونَكَ سَيِّدًا ... وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ

الجرجاني ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّ الواوَ والميمَ تدلَّان على بناء اسم المفعول، فإذا أُسقطت الواو بَقِيَتِ الميمُ لدلالته على بناء اسم المفعول، مع أنَّ الميمَ أقوى دلالةً على بناء اسم المفعول؛ لاستبدادها بدلالتها عليه في الثلاثيِّ المزيد فيه والرباعيِّ، نحوُ: مُكْرَمٍ ومُسْتَخْرَجٍ ومُدَحْرَجٍ، ولأنَّ الواو لو دلَّتْ على بناء اسم المفعول؛ لَمَا انقلبت ياءً كما ذهب إليه الأخفشُ من إبدال ضمَّةِ ما قبل الواو كسرةً، وقلبت الواو ياءً في مبيعٍ؛ لأنَّ الواوَ لَمَّا انقلبت فيه ياءً لم يَبْقَ ما يدلُّ على بناء اسم المفعول.

وما قيل من أنَّ حذفَ العين لا يفوِّتُ غَرَضًا ممنوعٌ؛ لأنَّ عينَ الفعل يدلُّ على أصل البنية من أنَّها واويَّةٌ أو يائيَّةٌ، فوزنُ مصونٍ عند الأخفش: مَفُولٌ، ووزنُ مبيعٍ عنده: مَفِيلٌ.

وبنو تميمٍ يُثْبِتون الياءَ لعدم ثِقَل اجتماع الواو مع الياء كاجتماع الواوين.

الكيلاني (**والمحذوفُ**) من مَصُونٍ ومَبِيعٍ لدفع التقاء السَّاكنين (**واوُ مَفْعُولٍ عند سيبويهِ**) وهو الأَصْوَبُ؛ لأنَّها زائدةٌ، وهي بالحذف أَوْلى، وكونُها علامةً ممنوعٌ، ولئن سُلِّمَ؛ فههنا علامةٌ أخرى، وهي الميمُ. (و) المحذوفُ منهما (**عينُ الفعل عند أبي الحسن الأخفش**) لأنَّ عين الفعل كثيرًا ما يَعرِضُ له الحذفُ، والواوُ علامةٌ لاسم المفعول، والعلامةُ لا تُحذفُ. (**وبنو تميمٍ**) هم طائفةٌ من العرب (**يُثْبِتُون الياءَ**) لأنَّها أخفُّ دون الواو، (**فيقولون: مَبْيُوعٌ**) من غير تغييرٍ كمَضْرُوبٍ.

ومنَ المزيدِ فيه يَعْتَلُّ بالنقلِ والقلبِ إن أُعْتُلَّ فعلُه كمُجَابٍ ومُسْتَقَامٍ ومُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ.

التفتازاني ولم يجئ ذلك في الواويّ، وقال سيبويهِ: لأنَّ الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات. وروي: ثوبٌ مَصْوُونٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ أي: مبلولٌ. وضَعُفَ: قَوْلٌ مَقْوُولٌ، وفرسٌ مَقْوُودٌ.
(و) اسمُ المفعول (من) الثلاثيِ (المزيد فيه يَعْتَلُّ بالقلب) أي: قلبِ العين ألفًا كما في المبنيّ للمفعول من المضارع (إن اعتلَّ فعلُه) أي: فعلُ اسم المفعول، وهو المبنيُّ للمفعول من المضارع، بأن يكون من الأبنية الأربعة، (كمُجَابٍ ومُسْتَقَامٍ ومُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ) والأصلُ: مُجْوَبٌ ومُسْتَقْوَمٌ ومُنْقَوَدٌ ومُخْتَيَرٌ. وإنَّما قال هنا: "بالقلب"، وفي اسم الفاعل: "بما اعتلّ به المضارعُ"؛ لأنَّ القلب هنا لازمٌ كفعله، بخلاف اسم الفاعل، فإنَّه قد يكون القلب فيه كمُنْقَادٍ ومُجيبٍ وقد لا يكون، كمُبيع من أباعَ، فإنَّه لا قلبَ فيه.

القاري (و) اسم المفعول (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل بالقلب) أي: بقلب العين ألفًا كما في المبني للمفعول من المضارع (إن أُعْتُلَّ) بصيغة المجهول، أي: أُعِلَّ (فعلُه) أي: فعل اسم المفعول، وهو المبني للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة، (كمُجَابٍ، ومُسْتَقَامٍ، ومُنْقَادٍ، ومُخْتَارٍ) والأصل: مُجْوَبٌ ومُسْتَقْوَمٌ ومُنْقَوَدٌ ومُخْتَيَرٌ.

الجرجاني قال: (ومن المزيد فيه يَعْتَلُّ بالقلب إن اعتلَّ فعلُهُ، كمُجَابٍ ومُسْتَقَامٍ ومُنْقَادٍ ومُخْتَارٍ).
أقول: اسمُ المفعول المأخوذُ من الثلاثيِ المزيد فيه من المعتلِ العين الواويّ واليائيّ يعتلُّ بالقلب إن اعتلَّ فعلُه بالقلب، كمُجَابٍ ومُسْتَقَامٍ، أصلُهما: مُجْوَبٌ ومُسْتَقْوَمٌ، نقلتْ حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا فيهما لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها لفظًا، ومنقادٌ ومختارٌ أصلُهما: مُنْقَوَدٌ ومُخْتَيَرٌ، قلبت الواوُ والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما. وإنَّما قال: "إن اعتلَّ فعلُهُ" احترازا به عن اسم المفعول الذي لم يعتلَّ فعلُهُ، نحوُ: مُسْتَحْوَذٍ ومُسْتَعْوَذٍ ومُسْتَصْوَبٍ. فإنَّه لم يعتلَّ فيها؛ لعدم إعلال فعلها؛ لأنَّ اسمَ المفعول في الإعلال وعدمه تابعٌ للفعل.

الكيلاني (و) اسمُ المفعول (من) الثُّلاثيِ (المزيد) فيه (يعتلُّ) عينُهُ (بالقلب) أي: قلبِ عين فعله ألفًا واوًا كان أو ياءً؛ لوجود علَّةِ القلب فيه، (إن اعتلَّ فعلُه) أي: فعلُ اسم المفعول، وهو المضارعُ المبنيُّ للمفعول، بأن يكون من الأبواب الأربعة المذكورة، (كمُجَابٍ) أصله: مُجْوَبٌ. نقلتْ فتحةُ الواو إلى الجيم، ثم قُلبتْ ألفًا، وكذا: مُجَابَانِ، مُجَابُونَ... إلخ، كيُجَابُ، يُجَابَانِ... إلخ، وقِسْ عليه غيرَهُ. (ومُسْتَقَامٍ) أصله: مُسْتَقْوَمٌ كيُسْتَقَامُ. (ومُنْقَادٍ) أصله: مُنْقَوَدٌ قلبت الواوُ ألفًا كيُنْقَادُ. (ومُخْتَارٍ) أصله: مُخْتَيَرٌ كيُخْتَارُ، فإعلالُ هذه الأمثلة من اسم المفعول مثلُ إعلال المضارع المبنيّ للمفعول من غير فرقٍ.



والثالثُ المعتلُّ اللامِ، ويُقالُ له: الناقصُ وذُو الأربعةِ؛ لكونِ ماضيه على أربعةِ أحرفٍ. إذا أخبَرتَ عن نفسِك، ....

[الناقص]

التفتازاني النَّوعُ (الثالثُ) من الأنواع السَّبعة: (المعتلُّ اللَّامِ) وهو ما يكون لامُه حرفَ علَّةٍ. (**ويقال له: النَّاقصُ**) لنقصان آخره من بعض الحركات، (و) يقال له: (**ذو الأربعة**) أيضًا؛ (**لكون ماضيه على أربعةِ أحرفٍ إذا أخبرتَ**) أنت (**عن نفسك**) نحوُ: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ.

فإن قيل: هذه العلَّةُ موجودةٌ في كلِّ ما هو على ثلاثةِ أحرفٍ من المجردات غيرِ الأجوف.

قلتُ: هو في غير ذلك على الأصل، بخلاف النَّاقص، فإنَّ كونَهُ على ثلاثة أحرفٍ ههنا أَولى منه في الأجوف؛ لكون حرف العلَّة فيه في الآخر الذي هو محلُّ التَّغيُّر، فلما خالَفَ ذلك وبقي على الأربعة؛ سمِّي بذلك، وأيضًا تسميةُ الشَّيء بالشَّيء لا تقتضي اختصاصَه به.

القـاري (**الثالث**) من الأنواع السبعة: (**المعتلُّ اللامِ**) وهو ما يكون لامه حرفَ علة.

(**ويقال له: الناقصُ**) لنقصان آخره من بعض الحركات. (و) يقال له: (**ذو الأربعة أيضًا**) وذلك (**لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك**) نحو: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، وتسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصَه به، فلا يَرِدُ أنه قد يوجد في غيره.

الجرجاني قال: (**الثَّالثُ: المعتلُّ اللَّامِ، ويقال له: النَّاقصُ وذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعةِ أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك**).

أقول: النَّوعُ الثَّالثُ من المعتلَّات: معتلُّ اللَّامِ، وهو ما كان لامُ فعله حرفَ علَّةٍ، ويقال لهذا النَّوع: معتلُّ اللَّامِ والنَّاقصُ وذو الأربعة والأَطْرَفُ، وإنَّما يقال: معتلُّ اللام؛ لأنَّ لامَ فعله حرفُ علَّةٍ، والنَّاقصُ؛ لنقصان حرفِه حالةَ الجزم، وحركتِه حالةَ الرَّفْع، نحوُ: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، وهو يَغْزُو ويَرْمِي، وذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعةِ أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك، نحوُ: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، جعل المصنِّفُ الضَّميرَ المرفوعَ المتحرِّكَ المتَّصلَ بالفعل من نفس الكلمة؛ لشدَّة اتِّصاله بالفعل، فكأنَّه يصيرُ جزءًا من الفعل. والأطرفُ؛ لوقوع حرف العلَّة في طرفه.

الكيلاني (**القسمُ الثَّالثُ**) من أقسام المعتلِّ: (**المعتلُّ اللَّامِ**) وهو الذي يكون لامُ فعله حرفَ علَّةٍ، (**ويقال له**) أي: للمعتلِّ اللَّام: (**النَّاقصُ**) لنقصان لامِ فعله من الحرف الصَّحيح أو من الحركة. (و) يقال له، أي: للمعتلِّ اللَّامِ أيضًا: (**ذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعةِ أحرفٍ إذا أخبرتَ**) أنت (**عن نفسك**) نحوُ: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ.



تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفًا إذا تَحرَّكتا وانفَتحَ ماقبلَهما؛ ك:غَزَا، ورَمَى، وعَصًا، ورَحًى.

التفتازاني (فالمجرَّدُ تقلبُ الواوُ والياءُ) اللتان هما لامُ الفعل من النَّاقص (**أَلِفًا إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، كغَزَا ورَمَى**) في الفعل، والأصلُ: غَزَوَ ورَمَيَ، (**وعَصًا ورَحًى**) في الاسم، والأصلُ: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قُلبتا ألفًا، وحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين من الألف والتَّنوين، والمنقلبةُ عن الياء تكتبُ بصورة الياء فيهما فرقًا بينها وبين المنقلبة من الواو.

وقوله: "إذا تحرَّكتا" احترازٌ عن نحو: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، وقوله: "وانفتح ما قبلهما" احترازٌ عن نحو: الغَزْوِ والرَّمْيِ، ونحوِ: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ،

القاري (**فالمجرد يُقلب**) أي: فيه (**الواو والياء**) اللتان هما لام الفعل من الناقص (**ألفًا إذا تحركتا**) بأيِّ حركةٍ كانت، (**وانفتح ما قبلهما، كغَزَا ورَمَى**) في الفعل الماضي، والأصل: غزو ورَمَيَ، (**وعَصًا ورَحًى**) في الاسم، والأصل: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قُلبتا ألفًا، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين بين الألف والتنوين. وكان الأَوْلَى أن يقول: كالعَصَا والرَّحَى؛ ليكونا على مِنْوَال ما قبلهما. ثم المنقلبة من الياء تُكتب بصورة الياء فيهما فرقًا بينهما وبين المنقلبة من الواو، وأما نحو: "غَزَوَا ورَمَيَا" للتثنية؛ فأبقي على حالهما لئلا يلتبسا بمفردهما.

الجرجاني قال: (**فالمجرَّدُ تُقلبُ الواو والياءُ ألفًا إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، كغَزَى ورَمَى وعَصَا ورَحىً**). **أقول**: تُقلبُ الواو والياءُ في الثُّلاثيِّ المجرَّد المعتلِ اللَّام الواويِّ واليائيِّ ألفًا، سواءٌ كان اسمًا أو فعلًا، ماضيًا أو مضارعًا، معلومًا أو مجهولًا، مجرَّدًا أو مزيدًا إذا تحرَّكتا لفظًا، كغَزَا ورَمَى في الفعل المجرَّد، **أصلُهما**: غَزَوَ ورَمَيَ، قلبت الواوُ والياءُ ألفًا لتحُركهما لفظًا وانفتاح ما قبلهما لفظًا، وعَصًا ورَحىً في الاسم المجرَّد، **أصلُهما**: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قلبت الواو والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألفُ للسَّاكنين بينه وبين التَّنوين، ولم يُحذف التَّنوينُ لدلالتها على الصَّرْف. وإنَّما أَوْرَدَ المصنِّفُ أربعةَ أمثلةٍ؛ لأنَّ اثنين منها للفعل، واثنين منها للاسم، لكلِّ واحدٍ منهما اثنان: أحدُهما واويٌّ، والآخرُ يائيٌّ.

الكيلاني (**وتُقلبُ الواوُ والياءُ**) اللَّتان هما لامُ الفعل من المعتلِّ اللَّام (**أَلِفًا إذا تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلهما**) ولم يكن فيه ما يمنعُ من الإعلال كما يجيءُ، سواءٌ كانتا في الفعل أو في الاسم، مثالهما من الفعل (**كغَزَا ورَمَى**) أصلُهما: غَزَوَ ورَمَيَ، قلبت الواوُ في الأولى والياءُ في الثانية ألفًا؛ لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلهما مع عدم المانع منه. (و) مثالُهما في الاسم: (**عَصًا ورَحىً**) أصلُهما: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قلبت الواوُ والياءُ ألفًا كما مرَّ، فالتقى ساكنان هما الألفُ والتَّنوينُ، فحُذفتِ الألفُ، فصار: عَصًا ورَحىً، وكذلك: العَصَا والرَّحَى، وتُكتبُ الألفُ المنقلبةُ من الواو في الاسم الثُّلاثيِّ والفعل بصورة الألف وإن كانت محذوفةً لفظًا، ومن الياء بصورة الياء كما رأيتَ للفرق.



وكذلك الفعلُ الزائدُ على ثلٰثةِ أحرفٍ ك:أَعْطَى واشْتَرَى واسْتَقْصَى.
واسمُ المفعولِ منه: ك:المُعْطَى والمُشْتَرَى والمُسْتَقْصَى.

التفتازاني وكان عليه أن يقول: "إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، ولم يكن بعدهما ما يوجبُ فتحَ ما قبله"؛ ليكون احترازًا عن نحو: غَزَوَا ورَمَيَا، وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ، ويَرْضَيَانِ وارْضَيَا ويُغْزَوَانِ[1] ويُرْمَيَانِ مبنيّين للمفعول، فإنَّ ألفَ التَّثنية تقتضي فتحَ ما قبلها، فلا تقلبُ اللامُ في هذه الأمثلة؛ لئلا تزولَ الفتحةُ، ولو قلبتْ ألفًا وحذفت الألفُ؛ لَأَدَّى إلى الالتباس ولو في صورةٍ. فتدبَّر.
وأمَّا في نحو: ارْضَيَنَّ واخْشَيَنَّ من الواحد المؤكَّد بالنون؛ فلم تُقْلَبْ ياؤُه ألفًا؛ لأنَّه مثلُ: ارْضَيَا واخْشَيَا لِمَا مر من أنَّ النونَ مع المستتر كألف التَّثنية، والمصنفُ ترك هذا القيدَ اعتمادًا على أمثلته على ما سيجيءُ.
(وكذلك الفعلُ الزائد على الثَّلاثة) تقلبُ لامُه ألفًا عند وجود العلَّة المذكورة، (و) كذلك (اسمُ المفعول) من المزيد فيه، فإنَّ ما قبل لامِه يكون مفتوحًا ألبتَّةَ.

[1] والصواب يُغْزَيَانِ بالياء، لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت ياء، وههنا كذلك فالواجب أن يقول يُغْزَيَان... ولعل ما قاله الشارح لغة ومن ثم أقره اللقاني ولم يتعقبه فحرره، والله أعلم بالصواب. (تدريج الأداني، ١٥٨-١٥٩)

القاري (وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة) يقلب لامه ألفًا عند وجود العلة المذكورة، وكذلك اسمُ المفعول من المزيد فيه، فإنَّ ما قبلَ لامِه يكون مفتوحًا ألبتة.

الجرجاني قال: (وكذلك الفعلُ الزَّائدُ على ثلاثةِ أحرفٍ، كأَعْطَى واشْتَرى واسْتَقْصَى، واسمُ المفعول، كالمُعْطَى والمُشْتَرَى والمُسْتَقْصَى). **أقول**: وكذلك تُقلبانِ ألفًا في الفعل الماضي الزَّائد على ثلاثةِ أحرفٍ إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، كأَعْطَى واشْتَرَى واسْتَقْصَى، والاسمِ الزَّائدِ على ثلاثة أحرفٍ إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، كالمعطَى والمشترَى والمستقصَى.

الكيلاني (وكذلك الفعلُ الزَّائدُ على الثَّلاثة) فإنَّه يُقلبُ لامُ فعله واوًا كان أو ياءً ألفًا أيضًا كما تقدَّمَ، وكذا اسمُ المفعول من المزيد فيه، فإنَّه تُقلبُ أيضًا لامُ فعله ألفًا كما مرَّ، مثالُ الفعل الزَّائد على الثَّلاثة (كأَعْطَى) أصله: أَعْطَوَ، قلبت الواوُ ياءً لما سيجيءُ، فصار: أَعْطَيَ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: أَعْطَى. (واشْتَرَى) أصله: اشْتَرَيَ، قلبت الياءُ ألفًا لِمَا سبق. (واسْتَقْصَى) أصله: اسْتَقْصَوَ، قلبت الواوُ ياءً، فصار: إِسْتَقْصَيَ ثم قلبت الياءُ ألفًا، فصار: إِسْتَقْصَى. (و) مثالُ اسم المفعول: (المُعْطَى) أصله: المُعْطَوُ، قلبت الواوُ ياءً، والياءُ ألفًا، (والمُشْتَرَى) أصله: المُشْتَرَيُ، قلبت الياءُ ألفًا، (والمُسْتَقْصَى) أصله: المُسْتَقْصَوُ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بالمعطَى. وتُكتبُ الألفُ المنقلبةُ من الواو والياء في المزيد من الثُّلاثيِّ فعلًا كان أو اسمًا بصورة الياء؛ لكونها منقلبةً عن الياء بلا واسطةٍ كما عرفتَ.



وكذلك إنْ لم يُسَمَّ الفاعلُ منَ المضارعِ كقولك: يُعْطَى ويُغْزَى ويُرْمَى.

التفتازاني ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللفِّ والنَّشرِ بقوله: (كأَعْطَى) والأصلُ: أَعْطَوَ، (واشْتَرَى) والأصلُ: اشْتَرَيَ، (واسْتَقْصَى) والأصلُ: اسْتَقْصَوَ، قلبت الواوُ من: أَعْطَوَ واسْتَقْصَوَ ياءً لِمَا سيجيءُ، ثم قلبت الياءُ من الجميع ألفًا، وهذا هو السرُّ في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله: "وكذلك". فافهم، فإنَّه رمزٌ خفيٌّ.

فالواوُ إنَّما تقلبُ ألفًا بمرتبتين، (والْمُعْطَى والْمُشْتَرَى والْمُسْتَقْصَى) أيضًا كذلك.

ولِمَا ذكرنا من أنَّ الألفَ في الجميع منقلبةٌ عن الياء يكتبونها بصورة الياء، ومَثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ؛ لأنَّ الزَّائدَ: إمَّا واحدٌ أو اثنان أو ثلاثةٌ، وذكرَ اسمَ المفعول مع اللَّام؛ لتبقى الألفُ، فيتحقَّق ما ذكرناه؛ إذ لولا اللَّام لحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين بينها وبين التَّنوين، وكان الأَوْلى فيما تقدَّم أن يقول: كالعصا والرحى.

القاري ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللَّفِّ والنشر بقوله: (كأَعْطَى) والأصل: أَعْطَوَ، (واشْتَرَى) والأصل: اِشْتَرَيَ، (واسْتَقْصَى) والأصل: اِسْتَقْصَوَ، قلبت الواو من أَعْطَوَ واسْتَقْصَوَ ياء لِما سيجيء، ثم قلبت الياء من الجميع ألفًا. (والمُعْطَى، والمُشْتَرَى، والمُسْتَقْصَى) أيضًا كذلك؛ لِما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة من الياء يكتبونها بصورة الياء ولو كان أصلُها الواوَ. ومَثَّلَ بثلاثة أمثلة؛ لأن الزائد: إما واحد أو اثنان أو ثلاثة، وذَكر اسم المفعول مع اللام ليبقى الألف، فيتحققَ ما ذُكر؛ إذ لولا اللامُ لَحُذف الألف لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين. (وكذا) تُقلبان ألفًا (إذا لم يُسَمَّ الفاعلُ) أي: في المبني للمفعول (من المضارع) مجردًا كان أو مزيدًا فيه؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة، (كقولك: يُغْزَى ويُعْطَى) وأصلهما: يُغْزَوُ ويُعْطَيُ، قلبت الواو ياء، (ويُرْمَى) أصله: يُرْمَيُ، قلبت الياء ألفًا من الجميع لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الجرجاني قال: (وكذلك إذا لم يسمَّ الفاعلُ من المضارع، كقولك: يُعْطَى ويُغْزَى ويُرْمَى). أقول: وكذلك تقلبان ألفًا في الفعل المضارع المعتلِّ اللَّامِ الواويِّ واليائيِّ المبنيِّ للمفعول -سواءً كان الفعلُ مجرَّدًا أو مزيدًا- إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، نحوُ: يُغْزَى ويُرْمَى ويُعْطَى ويُشْتَرَى ويُسْتَقْصَى، أصلُها: يُغْزَوُ ويُرْمَيُ ويُعْطَوُ ويُشْتَرَيُ ويُسْتَقْصَوُ، قلبت الواوُ والياءُ فيها ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما.

الكيلاني (و) كذلك تُقلبُ لامُ الفعل ألفًا (إذا لم يسمَّ الفاعلُ) أي: في المبنيِّ للمفعول (من) الفعل (المضارع) مجرَّدًا كان أو مزيدًا فيه؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، (كقولك: يُغْزَى ويُعْطَى) أصلُهما: يُغْزَوُ ويُعْطَوُ، قلبتِ الواوُ فيهما ياءً، والياءُ ألفًا، (ويُرْمَى) أصله: يُرْمَيُ، قلبت الياءُ ألفًا.



وأما الماضي، فتُحذَفُ اللامُ منه في مثالِ فَعَلُوا مطلقًا، ....

التفتازاني (وكذا) تقلبان ألفًا ولو كان في الواو بمرتبتين (إذا لم يُسَمَّ الفاعلُ) أي: في المبنيّ للمفعول (من المضارع) مجرَّدًا كان أو مزيدًا فيه؛ لأنَّ ما قبل لامه مفتوحٌ ألبتَّةَ، (كقولك: يُعْطَى ويُغْزَى) والأصلُ: يُعطَوُ ويُغزَوُ، قلبت الواوُ ياءً، (ويُرْمَى) أصلُه: يُرْمَيُ، قلبت الياءُ من الجميع ألفًا، ولذا تُكتَبُ بصورة الياء. وإنَّما قال: "من المضارع"؛ لأنَّ المبنيَّ للمفعول من الماضي سيَذكر حكمهُ.

[الماضي من الناقص]

(**أمّا الماضي؛ فتُحذف اللّامُ منه في مثال: فعلوا مطلقًا**) أي: إذا اتَّصل به واو ضمير جماعة الذُّكور، سواءٌ كان ما قبل اللّام مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، واوًا كان اللّامُ أو ياءً، مجرّدًا كان الفعلُ أو مزيدًا فيه؛ لأنَّ اللامَ وما قبله متحرِّكان في هذا المثال ألبتَّةَ، وحركةُ اللّام الضمَّةُ لأجل الواو، كنصروا وضربوا، فحركةُ ما قبلها إن كانت فتحةً تقلب اللامُ ألفًا، وتحذفُ الألفُ لالتقاء السّاكنين. وإن كانت ضمَّةً أو كسرةً؛ تسقطان أو تُنْقَلان كمَا سنذكره مفصَّلًا لثقلهما على اللّام، فتسقطُ اللامُ لالتقاء السّاكنين، ففي الكلِّ وَجَبَ حذفُ اللام.

القاري (وأما الماضي؛ فتُحذف اللام منه في مثال: فَعَلُوا مطلقًا) أي: إذا اتصل به واوُ ضمير جماعةِ الذكورِ، سواءٌ كان ما قبلَ اللام مفتوحًا كـ"غَزَوْا"، أو مضمومًا كـ"سَرُوا"، أو مكسورًا كـ"رَضُوا"، واوًا كان اللام كغَزَوْا وسَرُوا، أو ياء كرَمَوْا، مجردًا كان الفعل كما سبق، أو مزيدًا فيه، نحو: أعْطَوْا وارْتَضَوْا؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هذه الأمثلة ألبتة، وحركة اللام الضمة لأجل الواو، كنصروا وضربوا، فحركة ما قبله إن كانت فتحةً تُقلب اللامُ ألفًا، ويحذف الألف لالتقاء الساكنين، وإن كانت ضمةً أو كسرةً تسقطان أو تُنقلان كما سيأتي مفصَّلًا لثِقلهما على اللام، فتسقط اللام لالتقاء الساكنين، ففي الكل وجب حذف اللام.

الجرجاني قال: (وأما الماضي؛ فتحذف اللامُ منها في مثال: فَعَلُوا مطلقًا، ....

الكيلاني (أماالماضي؛فتُحذفُ اللّامُ)أي: لامُ الفعل (منه في مثال: فَعَلُوا)أي: في جمع المذكَّر الغائب (مطلقًا)أي: سواءٌ كان مفتوحَ العين أو مكسورَ العين أو مضمومَ العين، وسواءٌ كان مجرَّدًا أو مزيدًا فيه.



وفي مثالِ فَعَلَتْ، وفَعَلَتَا إذا انفتحَ العينُ. وتَثْبُتُ في غيرِها، ....

التفتازاني (و) تحذفُ اللامُ (**في** مثال: **فَعَلَتْ وفَعَلَتَا**) أي: إذا اتَّصلتْ بالماضي تاءُ التَّأنيث (**إذا انفتحَ ما قبلها**) أي: ما قبل اللَّام، كغَزَتْ وغَزَتَا، ورَمَتْ ورَمَتَا، وأَعْطَتْ وأَعْطَتَا، واشْتَرَتْ واشْتَرَتَا، واسْتَقْصَتْ واسْتَقْصَتَا، **والأصلُ**: غَزَوَتْ غَزَوَتَا، ورَمَيَتْ رَمَيَتَا إلى آخره، قلبت الواوُ والياءُ ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، وهو في فعل الاثنين تقديريٌّ؛ لأنَّ التاءَ ساكنةٌ تقديرًا؛ لأنَّ المتحرِّكةَ من خواصِّ الاسم، فعَرضت الحركةُ ههنا لأجل ألف التَّثنية، فلا عبرةَ بحركته. ومنهم من لا يَلْمَحُ هذا، ويقول: غَزَاتَا ورَمَاتَا، وليس بوجهٍ.

(**وتثبتُ**) اللَّامُ (**في غيرها**) أي: في غير مثال: فعلوا مطلقًا، ومثالِ: فعلت وفعلتا مفتوحَيْ ما قبل اللَّام، وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة، أو يكون على: فعلتْ وفعلتا، لكن لا يكون مفتوحَ ما قبل اللَّام، نحوُ: رَضِيَتْ رَضِيَتَا، وسَرُوَتْ سَرُوَتَا؛ لعدم موجِبِ الحذف.

القاري (و) يحذف اللام (**في مثال: فَعَلَتْ وفَعَلَتَا**) أي: إذا اتصلت بالماضي تاءُ التأنيث للمفرد أو المثنى (**إذا انفتح ما قبلها**) أي: ما قبل اللام، وفي نسخة: "ما قبلهما" أي: الواوِ والياءِ، كغَزَتْ وغَزَتَا، ورَمَتْ ورَمَتَا، وأَعْطَتْ وأَعْطَتَا، واشْتَرَتْ واشْتَرَتَا، واسْتَقْصَتْ واسْتَقْصَتَا، والأصل: غَزَوَتْ غَزَوَتَا، ورَمَيَتْ رَمَيَتَا إلى الآخر، قلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهو في فعل الاثنين تقديري؛ لأن التاء ساكنة تقديرًا؛ لأن المتحركة من خواصِّ الاسم، فعَرَضَت الحركةُ ههنا لأجل ألف التثنية، فلا عبرة بحركته، ومنهم من لا يَلْمَحُ هذا أي: لا يحذف الألفَ في التثنية، ويقول: غَزَاتَا، ورَمَاتَا، وليس بوجه.

(**وتثبت**) أي: اللام (**في غيرها**) أي: في غير مثال: فَعَلُوا مطلقًا ومثال فَعَلَتْ وفَعَلَتَا مفتوحَيْ ما قبلَ اللامِ، وهو ما لا يكون على غير هذه الأمثلة،[1] أو يكون على فَعَلَتْ وفَعَلَتَا، لكن لا يكون مفتوحًا ما قبلَ اللامِ، نحو: رَضِيَتْ رَضِيَتَا، وسَرُوَتْ سَرُوَتَا؛ لعدم موجِب الحذف.

[1] هكذا في النسخ، ولعل الصواب حذف "غير" كما في التفتازاني، أو حذف "لا"، فتدبر.

الجرجاني **وفي مثال: فَعَلَتْ وفَعَلَتَا إذا انفتح العينُ، وتثبتُ في غيرها،** ....

الكيلاني (و) تُحذفُ لامُ الفعل أيضًا (**في مثال: فَعَلَتْ فَعَلَتَا**) أي: في المفردة المؤنَّثة الغائبة وتثنيتِها، سواءٌ كان مجرَّدًا أو مزيدًا فيه. (**إذا انفتح ما قبلها**) أي: ما قبل لام الفعل، وهذا الحذفُ لالتقاء السَّاكنين كما سيجيءُ. (**وتَثبتُ لامُ الفعل في غيرها**) أي: في غير مثال فَعَلُوا وفَعَلَتْ وفَعَلَتَا مفتوحِي العين، وذلك بأن لا يكون على مثال فَعَلُوا ولا على مثال فَعَلَتْ وفَعَلَتَا، أو يكون على مثال فَعَلَتْ وفَعَلَتَا، ولكن غيرَ مفتوحَي العين كما يجيءُ مثالُ الكلِّ مفصَّلًا.



فتقولُ: غَزَا غَزَوَا غَزَوْا، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ... إلى آخره. ورَمَى رَمَيَا رَمَوْا، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ...إلخ. ورَضِيَ رَضِيَا رَضُوا، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ، رَضِيتَ ...آه،

التفتازاني إذا تقرَّرَ هذا (فتقول) في فَعَلَ مفتوح العين واويًا: (غَزَا، غَزَوَا، غَزَوْا، غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ، غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ، غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ، غَزَوْنا؛ و) فيه يائيًا: (رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا، رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ، رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُم، رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ، رَمَيْنَا؛ و) في فَعِل مكسور العين: (رَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوا، رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِينَ، رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ، رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ، رَضِيتُ، رَضِينَا)، وهو سواءٌ كان واويًا أو يائيًا لامُه ياءٌ؛ لأنَّ الواو تقلبُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، كرَضِيَ، **أصلُه**: رَضِوَ، بدليل "رِضْوَان"، وهذا صريحٌ في الصّحاح، واليائيُّ كخَشِيَ، ولذا لم يذكرْ إلا مثالًا واحدًا.

القاري فإذا عرفتَ هذا (فتقول) في فَعَلَ مفتوح العين واويًا: (غَزَا، غَزَوَا، غَزَوْا، غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ، غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُم، غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ، غَزَوْنا؛ و) مفتوح العين يائيًا. (رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا، رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ، رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُم، رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ، رَمَيْنَا؛ و) في فَعِلَ مكسور العين. (رَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوا، رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِينَ، رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ، رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ، رَضِيتُ، رَضِينَا) والفعلِ المكسورِ العينِ سواءٌ كان واويًا أو يائيًا لامُه ياء؛ لأن الواو تُقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، كرَضِيَ، أصله: رَضِوَ، واليائيُّ كخَشِيَ، ولذا لم يذكر المصنف إلا مثالًا واحدًا.

الجرجاني فتقول: غَزَا، غَزَوَا، غَزَوْا، غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ، غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُم، غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ، غَزَوْنَا، ورَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا، رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ، رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُم، رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ، رَمَيْنَا، ورَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوا، رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِينَ، رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ، رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ، رَضِيتُ، رَضِينَا، ....

الكيلاني (فتقول) في الماضي المفتوح العين من الواوي: (غَزَا) أصله: غَزَوَ، قلبت الواوُ ألفًا كما تقدَّم، (غَزَوَا) لم تُقلبْ واوه ألفًا وإن كانت متحرِّكةً وما قبلها مفتوحًا؛ لوجود المانع، وهو سكونُ ما بعد الواو، وحينئذٍ لو قُلبتْ ألفًا لالتقى ساكنان هما ألفان، فإذا حُذفتْ إحداهما التبس بالمفرد، وهذا قياسٌ مطَّردٌ فلا تغفلْ عنه. (غَزَوْا) هذا مثالُ فَعَلُوا، أصله: غَزَوُوا، قلبت الواوُ الأولى التي هي لامُ الفعل ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فالتقى ساكنان هما الألفُ وواوُ الضَّمير، فحُذفتِ الألفُ، فصار: غَزَوْا.

الكيلاني (غزَتْ، غزَتَا) هذان مثالا فَعَلَتْ وفَعَلَتَا مفتوحَيِ العين، أصلُهما: غزَوَتْ وغزَوَتَا، قلبت الواو فيهما ألفًا، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ والتاءُ، فحذفت الألفُ، فصار: غزَتْ وغزَتَا، وفي نحو: غزَتَا وإن كانت التاءُ متحرِّكةً ظاهرًا، لكن هي في الحقيقة ساكنةٌ؛ إذ هي تاءُ غزتْ حرِّكتْ ههنا لسكون ما بعدها، وهو الألفُ، فهذه الحركةُ عارضةٌ لا اعتدادَ بها، فالتقاءُ ساكنين حاصلٌ ههنا حقيقةً، وقِسْ عليه ما يَرِدُ عليك من الأمثلة وتدبَّرْ. (غَزَوْنَ، غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ، غَزَوْتِ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ، غَزَوْنَا) ففي جميع هذه الأمثلة تثبتُ لامُ الفعل الذي هو الواو مع عدم قلبها ألفًا لسكونها.

(و) تقول في الماضي المفتوح العين من اليائيِّ: (رَمَى) أصله: رَمَيَ، قلبت الياءُ ألفًا لِمَا مرَّ، (رَمَيَا) لم تُقلبِ الياءُ فيه لِمَا مرَّ في غَزَوَا. (رَمَوْا) هذا مثالُ فَعَلُوا، أصله: رَمَيُوا، قلبت الياءُ ألفا لِمَا سبق، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ وواوُ الضَّمير، فحذفت الألفُ، فصار: رَمَوْا. (رَمَتْ، رَمَتَا) مثالُ: فَعَلَتْ فَعَلَتَا، أصلُهما: رَمَيَتْ رَمَيَتَا، قلبت الياءُ فيهما ألفًا، فالتقى ساكنان، فحذفت الألفُ على ما مرَّ في: غزَتْ غزَتَا. (رَمَيْنَ، رَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ، رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ، رَمَيْنَا) ففي جميع هذه الأمثلة تثبتُ لامُ الفعل الذي هو الياءُ مع عدم قلبها ألفًا لسكونها.

وتقول في الماضي المكسور العين من الواويِّ: (رَضِيَ) أصله: رَضِوَ، قلبت الواوُ ياءً لكسرة ما قبلها، فصار: رَضِيَ. (رَضِيَا) أصله: رَضِوَا، قلبت الواوُ ياءً، (رَضُوا) مثالُ فَعَلُوا، أصله: رَضِوُوا، قلبت الواو الأولى ياءً، فصار: رَضِيُوا، ثم نُقلتْ ضمَّةُ الياء إلى الضَّاد بعد سَلْبِ حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياءُ، فصار: رَضُوا. (رَضِيَتْ، رَضِيَتَا) مثالُ: فَعَلَتْ فَعَلَتَا غيرَ مفتوحِ العين، ولهذا تَثبتُ لامُ فعلهما، ولكن قلبت الواو فيهما ياءً؛ إذ أصلُهما: رَضِوَتْ رَضِوَتَا، وهكذا في بقيَّةِ الأمثلة تقول: (رَضِينَ، رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ، رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ، رَضِيتُ، رَضِينَا) ففي جميع هذه الأمثلة قلبت الواوُ ياءً، وتثبتُ اللَّامُ.



وكذلك سَرُوَ سَرُوَا سَرُوا، سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُونَ، سَرُوتَ سَرُوتُمَا سَرُوتُم، سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُنَّ، سَرُوتُ سَرُونَا.

الجرجاني **وكذلك**: سَرُوَ، سَرُوَا، سَرُوا).

أقول: لَمَّا فرغ من بيان العدد المشترك بين الأسماء والأفعال المجرَّدة والمزيدة؛ شرع في الخاصِّ للخاصِّ بقوله: "أمَّا الماضي"، فنقول:

النَّاقصُ: إمَّا فعلٌ أو اسمٌ، فالفعلُ: إمَّا مجرَّدٌ أو مزيدٌ، فالمجرَّدُ: إما ماضٍ أو مضارعٌ، فالماضي: إمَّا معلومٌ أو مجهولٌ.

فأما المعلومُ؛ فتُحذفُ اللَّامُ منه في مثل: فَعَلُوا من الجمع المذكَّر الغائب مطلقًا، أي: سواءٌ كان واوًا أو ياءً، وسواءٌ كان عينُ فعله مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، **وفي مثال: فعلتْ وفعلتا إذا انفتح العينُ فيهما** لأنه لو كان عينُ فعل كلِّ واحدٍ منهما مكسورًا نحو: رَضِيَتْ رَضِيَتَا، أو مضمومًا نحو: سَرُوَتْ سَرُوَتَا؛ لم تُحذف منهما لعدم موجب حذفها، وتثبتُ لامُ الفعل في غير الأمثلة التي ذكرناحذفَها منها، وأنا أذكرُ أمثلةَ جميع ذلك مما حُذِفَ منها اللَّامُ ومما لم يُحذفْ على سبيل التَّفصيل كما ذكرها المصنِّفُ، فـ**أقول: غَزَا أصله**: غَزَوَ، قلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وغَزَوَا جارٍ على الأصل، وإنَّما لم تقلب الواوُ كما في: غزَا ألفًا مع أنَّه متحرِّكٌ وما قبله مفتوحٌ؛ لأنَّه لو انقلبت الواوُ فيه ألفًا؛ لأدَّى إلى التقاء السَّاكنين هما الألفان أحدُهما الألفُ المنقلبةُ عن الواو والآخرُ ألفُ التَّثنية، فلا بُدَّ من حذف أحدهما، فإذا حُذِفَ أحدُهما التبس التَّثنيةُ بالمفرد، ولم يتميَّزْ أحدُهما عن الآخر. **وغَزَوْا أصله**: غَزَوُوا بواوين: أحدُهما واوُ لام الفعل والآخرُ واو جماعة المذكَّرين على وزن فَعَلُوا، قلبت الواوُ الأولى ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ عن الواو وواوُ الضَّمير، حذفت الألفُ؛ لأنَّ الواو علامةُ الفاعلين، فحَذْفُها مفوِّتُ الغَرَض، **وأصلُ: غَزَتْ**: غَزَوَتْ على وزن فَعَلَتْ، قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: غَزَاتْ، فالتقى ساكنان هما الألفُ المقلوبةُ وتاءُ التَّأنيث، ولا يمكنُ تحريكُ كلِّ واحدٍ منهما؛ لخروجهما عن وضعهما بسبب التَّحريك، فحُذفت الألفُ للسَّاكنين، ولا يمكن حذفُ التَّاء لزوال علامة التَّأنيث. **وأصلُ: غَزَتَا**: غَزَوَتَا على وزن فَعَلَتَا، قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: غَزَاتَا، ثم حذفت الألفُ لأمرين: أحدُهما: إنَّ غَزَتَا تثنيةٌ، وهي فرعُ المفرد، وقد حذفتْ من المفرد، فلو لم يُحذفْ منها؛ لَزِمَ مزيَّةُ الفرع على الأصل، الثَّاني: حركةُ تاء التَّأنيث في غَزَتَا عارضةٌ بسبب الألف؛ لئلا يلزم التقاءُ السَّاكنين، والحركةُ العارضةُ ليستْ معتدًّا بها، ومن العرب من يقول: غَزَاتَا بإثبات الألف.

التفتازاني (وكذلك) تقول: (سَرُوَ) أي: صار سيدًا، (سَرُوَا، سَرُوا، سَرُوَتْ، سَرُوَتَا، سَرُونَ، سَرُوتَ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُم، سَرُوتِ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُنَّ، سَرُوتُ، سَرُونَا). وإنّما قال: "وكذلك"؛ لأنّه لم يَذْكُرْ جميعَ تصاريفه، فأشار إلى أنَّ تصاريفه كالمذكور، وذكر مثالًا واحدًا؛ لأنّه لا يكون يائيًا.

القاري (وكذلك تقول: سَرُوَ) أي: صار سيدًا، (سَرُوَا، سَرُوا إلى آخره) سَرُوَتْ، سَرُوَتا، سَرُونَ، سَرُوتَ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُم، سَرُوتِ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُنَّ، سَرُوتُ، سَرُونَا، وذكر مثالًا واحدًا؛ لأنه لا يكون إلا يائيًا.[1]

[1] هكذا في النسخ، ولعل الصواب حذف "إلا" كما في التفتازاني، فتدبر.

الجرجاني وتثبتُ في: غَزَوْنَ، غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُم، غَزَوْتِ، غَزَوْتُما، غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ، غَزَوْنا؛ لعدم موجب حذفها فيها.

وتقول في ماضي معتلِّ اللّام اليائيِ: رَمَى أصله: رَمَيَ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. ورَمَيَا على الأصل، وإنَّما لم تُقلب الياءُ في رَمَيَا مع أنَّ مقتضي قلبها موجودٌ فيه، وهو تحرُّكها وانفتاحُ ما قبلها؛ لئلا يلتبس بالمفرد. وأصلُ: رَمَوْا: رَمَيُوا على وزن فَعَلُوا، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألفُ للسَّاكنين، فصار: رَمَوْا، ولا يجوز حذفُ الواو؛ لزوال علامة الفاعلين. وأصلُ: رَمَتْ: رَمَيَتْ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: رَمَاتْ، فالتقى السَّاكنان، وهما الألفُ المقلوبةُ عن الياء وتاءُ التَّأنيث، ولا يمكن تحريكُ أحدهما؛ لأنّه خروجٌ عن وضعه، فحذفت الألفُ، ولا يجوز حذفُ التاء؛ لأنَّها علامةُ التَّأنيث. ورَمَتَا أصلُها: رَمَيَتَا على وزن فَعَلَتَا، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: رَمَاتَا، ثم حذفت الألفُ بالدَّليل الذي ذكرناه في: غَزَتَا. فاعتبرْ. ومن العرب من يقول: رَمَاتَا بإثبات الألف.

الكيلاني (وكذلك) تقول في الماضي المضمومِ العينِ: (سَرُوَ) أي: صار سيِّدًا، وهو على الأصل لعدم علَّةِ الإعلال فيه، (سَرُوَا) كذلك، (سَرُوا) مثالُ فَعَلُوا، أصله: سَرُوُوا، فإن شئتَ تَحذفُ ضمَّةَ الواو لِثِقَلها عليها، فيلتقي ساكنان، فتَحذفُ الواوَ الأولى، وإن شئت تَنْقُلُ ضمَّةَ الواو الأولى إلى الرَّاء بعد سَلْبِ حركتها، وتَحذفُ الواوَ الأولى، فيصير: سَرُوا، وظاهرُ كلام المصنِّف فيما يأتي يدلُّ على الثَّاني؛ تأمَّل. (سَرُوَتْ سَرُوَتَا... إلخ) هذان مثالا فَعَلَتْ فَعَلَتَا مضمومَي العينِ، ولهذا لم تُحذف اللَّامُ منهما، بل هما على أصلهما لِمَا مرَّ، وكذا: سَرُوتَ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُمْ، سَرُوتِ، سَرُوتُمَا، سَرُوتُنَّ، سَرُوتُ، سَرُونَا.



التفتازاني (وإنَّما فَتَحْتَ) أنت (ما قبل واو الضَّمير في: غَزَوْا ورَمَوْا) وهو الزايُ والميمُ، (وضَمَمْتَ) أنتَ ما قبلها (في: رَضُوا وسَرُوا) وهو الضادُ والراءُ؛ ....

القاري (وإنما فتحتَ) أنت (ما قبلَ واو الضمير في غَزَوْا ورَمَوْا) وهو الزاي والميم، (وضممتَ) أي: ما قبلها (في رَضُوا وسَرُوا) وهو الضاد والراء، ....

الجرجاني ويثبتُ اللَّامُ في: رَمَيْنَ، ورَمَيْتَ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُمْ، رَمَيْتِ، رَمَيْتُمَا، رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ، رَمَيْنَا؛ لعدم موجب حذفها فيها.

وأصلُ: رَضِيَ: رَضِوَ؛ لأنَّه من الرِّضْوَانِ، وهو معتلُّ اللَّامِ الواويُّ، قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فصار: رَضِيَ. ويثبتُ الياءُ فيه لعدم موجب حذفها منه. **وأصلُ**: رَضِيَا: رَضِوَا، قلبت الواو ياءً كذلك، **وأصلُ**: رَضُوا: رَضِيُوا، **وأصله**: رَضِوُوا بالواوين: الأولى واوُ لام الفعل، والثَّانيةُ واوُ الضَّمير، قلبت الواو الأولى ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فصارَ: رَضِيُوا، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فنُقلتْ إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها، فحذفت الياءُ للسَّاكنين من الياء والواو، فصار: رَضُوا، رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِينَ، رَضِيتَ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُمْ، رَضِيتِ، رَضِيتُمَا، رَضِيتُنَّ، رَضِيتُ، رَضِينَا، **أصلُها**: رَضِوَتْ، رَضِوَتَا، رَضِوْنَ، رَضِوْتَ، رَضِوْتُمَا، رَضِوْتُمْ، رَضِوْتِ، رَضِوْتُمَا، رَضِوْتُنَّ، رَضِوْتُ، رَضِوْنَا، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها فيها، وتثبتُ الياءُ المنقلبةُ عن الواو فيها؛ لعدم موجب حذفها منها.

وسَرُوَ سَرُوَا كلاهما على الأصل، وسَرُوا **أصله**: سَرُوُوا بالواوين: إحداهما واوُ لام الفعل، والأخرى واوُ الضَّمير، استثقلت الضَّمَّةُ على الواو، فحذفت منه، فالتقى السَّاكنان هما واوُ لامِ الفعل وواو الضَّمير، ثم حذفتْ واوُ لامِ الفعل لالتقاء السَّاكنين دون واو الضمير؛ لأنَّه علامة الفاعلين.

قال: (وإنَّما فُتحت ما قبل واو الضَّمير في مثال: غَزَوْا ورَمَوْا، وضُمَّتْ في: رَضُوا وسَرُوا؛ ....

الكيلاني ثم أشار إلى جوابِ سؤالٍ مقدَّرٍ، هو أنَّه لِمَ فُتِحَ ما قبل واو الضَّمير في مثال فَعَلُوا من الفعل النَّاقص في بعض الأمثلة، وضُمَّ في البعض الآخر؟ ولِمَ لم يُجعلْ في الجميع على سَنَنٍ واحدٍ؟ بقوله: (وإنَّما فَتحتَ) انت (ما قبل واو الضَّمير في: غَزَوْا ورَمَوْا) وهو الزَّايُ والميمُ، (وضَممتَ) ما قبل واو الضَّمير (في: رَضُوا وسَرُوا) وهو الضَّادُ والرَّاءُ، ....



لأنّ واوَ الضميرِ إذا اتَّصلَتْ بالفعلِ الناقصِ بعدَ حذفِ اللامِ، فإنْ كان ما قبلَها مفتوحًا أُبْقِيَ على الفتحةِ؛ نحوُ: غَزَوْا ورَمَوْا.
وإن كان ما قبلها مكسورا، أو مضموما ضُمَّ؛ نحوُ: رَضُوا وسَرُوا، ....

التفتازاني (**لأنَّ واوَ الضَّمير إذا اتَّصلَ بالفعل النَّاقص بعد حذف اللَّام، فإن انفتحَ ما قبلها**) أي: ما قبل واو الضمير (**أُبقِيَ**) ما قبلها (**على الفتحة**) إذ لا مانعَ منها. (**وإن انضمَّ**) ما قبلها (**أو كسر؛ ضُمَّ**) لمناسبة الواو الضمَّةَ، ففُتح في: غَزَوْا ورَمَوْا؛ لأنَّ ما قبل الواو بعد حذف اللَّام مفتوحٌ؛ لأنَّهما مفتوحا العين، فأُبقي الفتحةُ على الأصل، وضُمَّ في: سَرُوا؛ لأنَّه مضمومُ العين، وكذا ضُمَّ في: رَضُوا؛ لأنَّه كان مكسورًا بعد حذف اللَّام، فقلبت الكسرةُ ضمَّةً لتبقى الواوُ.

وفي هذا الكلام نظرٌ من وجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ قوله: "وإن انضَمَّ أو كُسِرَ ضُمَّ" لا يخلو عن حزازةٍ؛ لأنَّه إن انضمَّ؛ فكيف يُضمُّ؟ فالعبارةُ الصَّحيحةُ أن يقال: "إن انفتح أو انضمَّ أبقي، وإن انكسرَ ضمَّ".الثاني: أنَّ كلامَه هذا يدلُّ على أنَّه لم تُنْقَلْ ضمَّةُ الياء إلى الضَّاد، بل حذفتْ، ثم قلبت الكسرةُ ضمّةً حيث قال: "وإن انكسر ضمّ"، ..

القاري (**لأن واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام**) فينظر فيه، (**فإن انفتح ما قبلها**) أي: ما قبل واو الضمير (**بقي على الفتحة**) إذ لا مانع منها مع كمالها في الخفة، (**وإن انضم**) أي: ما قبلها (**أو كُسر ضُمَّ**) أي: نُطق بالضم لمناسبته الواو، ففُتح في غَزَوْا ورَمَوْا؛ لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح؛ لأنهما مفتوحا العين، فأُبقي الفتحُ، وكذا أُبقي الضمُّ في سروا؛ لأنه مضموم العين، وكذا ضُمَّ في رَضُوا؛ لأنه كان مكسورًا بعد حذف اللام، فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواوُ، وقد يقال: نُقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين،

الجرجاني **لأنَّ واوَ الضَّمير إذا اتَّصل بالفعل النَّاقص بعد حذف اللام، فإن كان ما قبلها مفتوحًا؛ أُبقي على الفتحة، وإن كان مضمومًا أو مكسورًا؛ ضُمَّ، ....**

الكيلاني (**لأنَّ واوَ الضَّمير إذا اتَّصل بالفعل النَّاقص**) اتِّصالًا يَثبتُ (**بعد حذف اللام**) أي: لام الفعل، (**فإن انفتح ما قبلها**) أي: ما قبل واو الضَّمير (**أُبْقِيَ**) ما قبلها (**على الفتح**) لخفَّة الفتحة، وعدمِ المانع، كما في: غَزَوْا ورَمَوْا، (**وإن ضُمّ**) ما قبل واو الضَّمير كما في: سَرُوا (**أو كُسِرَ**) ما قبل واو الضَّمير كما في: رَضُوا، (**ضُمّ**) أي: نُقِلَ ضمَّةُ لام الفعل إليه فيهما، ولهذا لم يقل هنا: وإن ضُمَّ أُبقِيَ على الضمَّةِ كما قال في الأوَّل تنبيهًا على أنَّ ضمَّ ما قبلَ واوِ الضَّمير في هاتين الصُّورتين إنَّما هي ضمَّةُ اللَّام، انتقلت إليه. تأمَّلْ فيه، فإنَّه موضعُ تأمُّلٍ وتدبُّرٍ.



وأصلُ رَضُوا رَضِيُوا، فنُقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى الضادِ، وحُذِفتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنَينِ.

التفتازاني وقولُه: (**وأصلُ: رَضُوا: رَضِيُوا**) يعني: بعد قلب الواو ياءً؛ إذ الأصلُ: رَضِوُوا، (**فنقلت حركةُ الياء إلى الضّاد، وحذفت الياءُ لالتقاء السّاكنين**) وهما الياءُ والواو؛ صريحٌ في أنَّ الضمَّةَ نقلتْ من الياء إلى ما قبلها، فبين الكلامين تباينٌ.

القـاري وهذا معنى قوله: (**وأصل: رَضُوا: رَضِيُوا**) يعني: بعد قلب الواو ياء؛ لأن الأصل: رَضِوُوا، (**فنقلت ضمة الياء إلى الضاد، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين**) وهما الياء والواو.

الجرجاني **وأصلُ: رَضُوا: رَضِيُوا، نقلت ضمّةُ الياء إلى الضّاد، وحذفت الياءُ لالتقاء السّاكنين**).

أقول: هذا جوابٌ عن دخلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: إنَّ واوَ الضَّمير كألفه، والألفُ تقتضي فتحةَ ما قبلها، فتقتضي واوُهُ ضمَّةَ ما قبله أيضًا، ومع هذا فتحت ما قبل واو الضَّمير في: غَزَوْا ورَمَوْا، وضُمَّتْ في: رَضُوا وسَرُوا. أجابَ عنه: بأنَّه لا يلزم من اقتضاء الألف الفتحةَ اقتضاءُ الواو الضمَّةَ؛ لأنَّ الواو تتحقَّقُ بعد الفتحة كما يتحقَّقُ بعد الضمَّة، بخلاف الألف، فإنَّه لم يُتصوَّرْ إلا بعد الفتحة. ولهذا إنَّ واو الضَّمير إذا اتَّصل بالفعل النَّاقص فُتِحَ ما قبله أو ضُمَّ؛ لأنَّه إذا اتَّصل لَزِمَ التقاءُ السَّاكنين بينه وبين اللَّام، وسقط اللَّام، فإن انفتح ما قبلها؛ أُبْقِيَ على الفتحة لتحقُّقه بعد الفتحة. ولأنَّ الأصلَ إبقاءُ الشَّيء على ما كان عليه، أو لأنَّ الواو لَمَّا قُلبتْ فيهما ألفًا وحُذفت الألفُ؛ أُبقِيَ ما قبل واو الضَّمير فيهما على الفتح لتدلَّ الفتحةُ على الألف المحذوفة. وإن انضمَّ ما قبل واو الضَّمير نحوُ: سَرُوا؛ بَقِيَ على الضمِّ؛ لأنَّ الأصلَ إبقاءُ الشَّيء على ما كان كما مرَّ، ولأنَّ واوَ لام الفعل لَمَّا حُذفتْ منه أُبقِيَ ما قبل واو الضَّمير على الضمَّة ليدلَّ على الواو المحذوفة. وإن انكسر ما قبل واو الضَّمير نحوُ: رَضُوا **أصله**: رَضِيُوا؛ ضُمَّ؛ لأنَّه لما استثقلت الضمَّةُ على الياء نقلتْ إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها، وحذفت الياءُ ليكون ما قبل واو الضَّمير مضمومًا؛ لعدم تحقُّقِه بعد الكسرة.

الكيلاني أمَّا أنَّ ما قبل واو الضَّمير مضمومٌ في: سَرُوا؛ فظاهرٌ، وأما أنَّ ما قبلها مكسورٌ في: رَضُوا؛ فتعرَّضَ له بقوله: (**وأصلُ رَضُوا: رَضِيُوا**) بعد قلب الواو ياءً، وإلا فأصله: رَضِوُوا، قلبت الواوُ ياءً لكسرة ما قبلها، فصار: رَضِيُوا كما مرَّ، ثم (**نُقلتْ حركةُ الياء إلى الضَّاد**) بعد سَلْبِ حركتها، (**وحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين**) هما الياءُ والواوُ، فصار رَضُوا.

واعلم أنَّ جعلَ الضَّاد في: رَضُوا ما قبل واو الضَّمير إنَّما هو بحسب ظاهر اللَّفْظ، لا بحسب أصل الكلمة، وكذا الزَّايُ والميمُ في: غَزَوْا ورَمَوْا. تأمَّلْ وتفكَّرْ.

وأمّا المضارعُ منَ الناقصِ، فتُسكَنُ الواوُ والياءُ والألفُ في الرفع؛ نحوُ: يَغْزُو، ويَرْمِي، ويَخْشَى.

التفتازاني الثَّالثُ: أنَّ قولَه: "بعد حذف اللَّام" الظَّاهرُ أنَّه متعلِّقٌ بقوله: "إذا اتَّصلَ"؛ إذ لا يجوز تعلُّقُه بقوله: "إن انفتح"؛ لأنَّ معمولَ الشَّرط لا يتقدَّمُ عليه، وكذا معمولُ ما بعد فاء الجزاء، ولا يصحُّ تعلُّقُه بقوله: "اتَّصلَ"؛ لأنَّ الاتِّصالَ ليس بعد حذف اللَّام، وإلا؛ لم يَبْقَ لحذفها علَّةٌ؛ لأنَّ علَّتَه اجتماعُ السَّاكنين، وأحدهما الواوُ، فكيف يكون الاتِّصالُ بعد الحذف؟ وهذا ظاهرٌ.

فالتَّوجيهُ أن يقال: تقديرُه: "إذا اتَّصل اتِّصالًا باقيًا بعد حذف اللَّام... ضُمَّ"، وهذا التَّوجيهُ لو صحَّ؛ لاندفع الاعتراضُ الثَّاني بأن يقال: المرادُ بقوله: "أو كسر ضمَّ": أن تنقلَ ضمَّةُ اللَّام إليه؛ إذ لا منافاةَ بينهما، فإنَّه إذا نقل الضمَّةُ إليه صدق عليه "أنَّه ضُمَّ". وكذا الاعتراضُ الأوَّلُ بأن يقال: إنَّه لم يقل: "وإن انضمَّ أبقي" تنبيهًا على أنَّ هذا الضمَّ ليس هو الضمَّ الذي كان في الأصل؛ لأنَّه أُسكن، ثم نقل ضمَّةُ اللَّام إليه كما ذكر في: رَضُوا، فتقول: أصلُ: سَرُوا: سَرُوُوا، نقلت ضمَّةُ الواو إلى ما قبله، فصحَّ أنَّه ضُمَّ. فاندفع الاعتراضاتُ الثَّلاثةُ. وهذا موضعُ تأمُّلٍ.

[المضارع من الناقص]

(وأما المضارعُ؛ فتُسكنُ اللَّامُ منه في الرَّفْع) نحوُ: يَغْزُو، ويَرْمِي، ويَخْشَى، والأصلُ: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ. (وتُحذف في الجزم) لأنَّها قائمةٌ مقامَ الإعراب كالحركة، فكما تُحذف الحركةُ؛..........

القاري (وأما المضارع) من المعتل اللام؛ (فتسكن اللام) وفي نسخة: "الواوُ والياءُ والألفُ" منه في الرفع، نحو: يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى، والأصل: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ، فحذفت الضمة لثقلها في: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ، وقلبت الياء ألفًا في يَخْشَيُ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الجرجاني وذِكْرُهُ "بعد حذف اللَّام" بعد "النَّاقص" يستلزمُ حذفَ اللَّام قبل اتِّصاله، وليس كذلك؛ لأنَّه للسَّاكنين، ولا ساكنين قبله، ولهذا لم يُذْكَرْ في بعض النُّسَخ. "وأصلُ: رَضُوا: رَضِيُوا... إلى آخره"، قد سبق كيفيَّةُ إعلاله. قال: (وأما المضارعُ؛ فتُسكن الواوُ والياءُ والألفُ في الرَّفع، ....

الكيلاني (وأمَّا المضارعُ؛ فتَسكنُ اللَّامُ منه) أي: لامُ الفعل واوًا كان أو ياءً أو ألفًا، أمَّا سكونُ الواو والياء؛ فلأنَّهما مضمومتان، والضمَّةُ ثقيلةٌ عليهما، وأمَّا سكونُ الألف؛ فلأنَّها لا تقبلُ الحركةَ. (في الرَّفع) أي: حالَ كون المضارع مرفوعًا، وذلك إذا كان المضارعُ مجرَّدًا عن الجوازم والنَّواصب، تقول: يَغْزُو ويَرْمِي بسكون الواو والياء، أصلُهما: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ بضمِّ الواو والياء، حُذفتِ الضَّمَّةُ منهما لثِقَلها عليهما، ويَخْشَى بسكون الألف على صورة الياء، أصله: يَخْشَيُ بضمِّ الياء، قلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها كما مرَّ، فصار: يَخْشَى.

فتُحذَفُ في الجزمِ، وتُفتَحُ الواوُ والياءُ في النصبِ لخفةِ الفتحةِ، وتَثْبُتُ الألفُ ساكنةً في حالةِ النصبِ، كما في حالةِ الرفعِ.

التفتازاني فكذا هذه الحروفُ، وقد شذَّ قولُه:

هَـجَـوْتَ زَبَّـــانَ ثُـمَّ جِـئْـتَ مُـعْـتَـذِرا ... مِـنْ هَـجْـوِ زَبَّـانَ لَـمْ تَـهْـجُـو وَلَـمْ تَـدَعِ

حيث أثبت الواوَ، وقوله:

أَلَـــمْ يَـأْتـيـكَ وَالأَنْـــبَـــاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمَـا لَاقَـــتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـــادِ

حيث أثبت الياءَ، وقوله:

وَتَـضْـحَـكُ مِـنِّـي شَـيْـخَـةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَـأَنْ لَـمْ تَـرَى قَبْلِي أَسِـيـرًا يَـمَـانِـيَا

حيث أثبت الألفَ.

(**وتُفتح الواوُ والياءُ في النَّصب**) لخفَّة الفتحة، (**وتَثبتُ الألفُ بحالها**) لأنَّها لا تَقبلُ الحركةَ، ولا موجِبَ للحذف، وقد جاء في الواحد إثباتُ الواو والياء ساكنين في النَّصب مثلَهما في الرَّفع، كقوله:

فَـمَـا سَـوَّدَتْـنِـي عَـامِـرٌ عَـنْ وِرَاثَـــةٍ ... أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـمُـو بِـــأُمٍّ وَلَا أَبِ

والقياسُ: أن أسموَ بالفتح، ويحتمل أن يكون "أن" غيرَ عاملةٍ تشبيهًا لها بـ"ما" المصدريَّة كما في قراءة مجاهدٍ: (﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ بالرفع، وفي قول الشّاعر:

أَنْ تَـقْـرَآنِ عَـلَـى أَسْـمَـاءَ وَيْـحَـكُـمَـا ... مِـنِّـي الـسَّـلَامَ وَأَنْ لَا تُـشْـعِـرَا أَحَـدَا

حيث أثبت النونَ في "تقرآن"، وكلاهما من الشواذِّ، وكقوله:

فَـآلَـيْـتُ لَا أَرْثِـــي لَـهَـا مِـــنْ كَـلَالَـةٍ ... وَلَا مِـنْ حَـفًى حَتَّـى تُـلَاقِـي مُـحَـمَّـدَا

حيث لم يقل: حتى تلاقيَ بالفتح.

القاري (**وتحذف**) أي: الثلاثة، وفي نسخة: "فيُحْذَفْنَ". (**في الجزم**) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة، فكما تحذف الحركة؛ فكذا هذه الحرف، ....

الجرجاني وتُحذفُ في الجزم، وتُفتحُ الواو والياءُ في النُّصب، وتَثبتُ الألفُ).

الكيلاني (**وتُحذفُ**) لامُ الفعل واوًا كان أو ياءً أو ألفًا (**في الجزم**) أي: في حال كون المضارع المعتلِّ اللَّام مجزومًا، وذلك إذا كان في أوَّله أحدُ الجوازم؛ لأنَّ هذه الاحرفَ في المعتلِّ اللَّام بمنزلة الحركات في الصَّحيح، فكما يَحذفُ الجازمُ الحركاتِ في الصَّحيح كما مرَّ؛ يَحذفُ هذه الأحرفَ في المعتلِّ، تقول في: يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى: لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ بحذف الواو والياء والألف كما يجيءُ.



ويُسقِطُ الجازمُ والناصبُ النوناتِ إلّا نونَ جمعِ المؤنثِ، ....

[ما يسقطه الجازم والناقص من النونات]

التفتازاني (ويُسْقِطُ الجازمُ والنّاصبُ النُّوناتِ سوى نونِ جمع المؤنَّث) هذا لا طائلَ تحته.

القاري وقد تثبت في لغة، كقوله:

أَلَـــم يَـأْتـيـكَ وَالأَنـــبـــاءُ تَـنْـمِـي ....

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيِصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] في رواية قُنْبُلٍ عن ابن كثير. وقيل: الياء متولدة من إشباع الكسرة.

(وتفتح الواو والياء في النصب) لخفة الفتحة، (وتثبت الألف) بحالها؛ لأنها لا تقبل الحركة، ولا موجِب لحذفها.

(ويُسْقِطُ الجازم والناصب النوناتِ) أي: جميعَها (سِوَى نونِ جماعةِ المؤنث) كما سبق بيانها، ....

الجرجاني **أقول**: لَمَّا فرغ المصنِّفُ من ماضي معتلِّ اللَّامِ الواويِّ واليائيّ؛ شرع في بحث المضارع المعتلِّ اللَّامِ الواويِّ واليائيِّ، فالمضارعُ: إمَّا معلومٌ أو مجهولٌ.

فالمعلومُ تُقلبُ واوه وياؤه ألفًا إن انفتح عينُهُ، كيَرْضَى ويَخْشَى، فتكون لامُهُ واوًا أو ياءً أو ألفًا، فتسكن الواوُ والياءُ والألفُ في المفردات الخمسة حالةَ الرَّفْع؛ لِثِقَل الضَّمَّة عليها، والمرادُ من إسكانها: تقديرُ حركتها الإعرابيَّةِ، وإلا؛ لَزِمَ تسكينُ الألف السَّاكن. ويُحْذَفْنَ في حالة الجزم؛ لكونها بمنزلة الحركة، وتُفتحُ الواو والياءُ في حالة النَّصْب لخفَّة الفتحة مع قبولها الحركةَ، وتثبتُ الألفُ بحالها فيه لعدم قبولها الحركةَ، ولو كانت الفتحةُ أخفَّ.

قال: (ويُسْقِطُ الجازمُ والنَّاصبُ النوناتِ سوى نونِ جماعةِ المؤنَّث، ....

الكيلاني (وتفتحُ الياءُ والواوُ في النَّصْب) أي: في حال كون المضارع منصوبًا، وذلك إذا كان في أوَّله أحدُ النَّواصب؛ لخِفَّة الفتحة على الياء والواو، تقول في: يَغْزُو ويَرْمِي بسكون الواو والياء: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ بفتحهما كما يجيءُ.

(وتثبتُ الألفُ) بحالها في حال النَّصْب؛ لأنَّ الألفَ لا تقبلُ الحركةَ، ولا موجِبَ لحذفها، نحوُ: لن يَخْشَى بثبوت الألف كما يجيءُ، وعلى هذا فقس النَّظائرَ.

(ويُسْقِطُ الجازمُ والنَّاصبُ النُّوناتِ) التي في أواخر المضارع المعتلِّ اللَّامِ علامةً لهما، (سوى نونِ جماعةِ المؤنَّث) فإنَّهما لا يَحْذِفانها على ما مرَّ.



فتقول: لَمْ يَغْزُ لَمْ يَغْزُوَا لَمْ يَغْزُوا، وكذا لَمْ يَرْمِ لَمْ يَرْمِيَا لَمْ يَرْمُوا، ولَمْ يَرْضَ لَمْ يَرْضَيَا لَمْ يَرْضَوْا، لَمْ تَرْضَ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ يَرْضَيْنَ، لَمْ تَرْضَ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ تَرْضَوْا، لَمْ تَرْضَي لَمْ تَرْضَيَا لَمْ تَرْضَيْنَ، لَمْ أَرْضَ لَمْ نَرْضَ. فتقولُ في النصبِ: لَنْ يَغْزُوَ لَنْ يَغْزُوَا لَنْ يَغْزُوا، ولَنْ يَرْمِيَ لَنْ يَرْمِيَا لَنْ يَرْمُوا، ولَنْ يَرْضَى لَنْ يَرْضَيَا لَنْ يَرْضَوْا، لَنْ تَرْضَى لَنْ تَرْضَيَا لَنْ يَرْضَيْنَ، لَنْ تَرْضَى لَنْ تَرْضَيَا لَنْ تَرْضَوْا، لَنْ تَرضَي لَنْ تَرْضَيَا لَنْ تَرْضَيْنَ، لَنْ أَرْضَى لَنْ نَرْضَى.

التفتازاني إذا تقرَّرَ هذا (فتقول: لم يَغْزُ) بحذف الواو، و(لم يَغْزُوَا) بحذف النون، (ولم يَرْمِ) بحذف الياء، و(لم يَرْمِيَا) بحذف النُّون، (ولم يَرْضَ) بحذف الألف، و(لم يَرْضَيَا) بحذف النُّون، (ولن يَغْزُوَ) بفتح الواو، (ولن يَرْمِيَ) بفتح الياء، (ولن يَرْضَى) بإثبات الألف.

القاري (فتقول) حينئذ: (لم يَغْزُ) بحذف الواو، (لم يَغْزُوَا) بحذف النون، (ولم يَرْمِ) بحذف الياء، (لم يَرْمِيَا) بحذف النون، (ولم يَرْضَ) بحذف الألف، (لم يَرْضَيَا) بحذف النون، (ولن يَغْزُوَ) بفتح الواو، (ولن يَرْمِيَ) بفتح الياء، (ولن يَرْضَى) بإثبات الألف.

الجرجاني فتقول: لم يَغْزُ، لم يَغْزُوَا، لم يَغْزُوا، ولم يَرْمِ، لم يَرْمِيَا، لم يَرْمُوا، ولم يَرْضَ، لم يَرْضَيَا، لم يَرْضَوْا، ولن يَغْزُوَ، ولن يَرْمِيَ، ولن يَرْضَى). **أقول**: إذا دخل الجازمُ أو النَّاصبُ على الفعل المضارع المعتلِّ اللَّامِ الواويِّ أو اليائيِّ؛ يَحْذِفان منها جميعَ النُّونات؛ لأنَّها بمنزلة الحركة الإعرابيَّة، فكما يَحذفُ الجازمُ الحركةَ الإعرابيَّةَ من الصَّحيحِ اللَّامِ؛ يَحذفُ من المعتلِّ اللَّامِ ما هو بمنزلة الحركة الإعرابيَّة فيه، وإنَّما يحذفُ النَّاصبُ النُّوناتِ منها حملًا للنَّصبِ على الجزم في الحذف، كما حُمِلَ النَّصبُ على الجرِّ في الأسماء؛ إذ الجزمُ في الأفعال في مقابلة الجرِّ في الأسماء؛ لأنَّ الجزمَ مختصٌّ بالأفعال كما أنَّ الجرَّ مختصٌّ بالأسماء، فكما حُمِلَ النَّصبُ على الجرِّ في الأسماء؛ حُمِلَ النَّصبُ على الجزم في الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾، [البقرة: ٢٤] الأوَّل مجزومٌ، والثاني منصوبٌ. إلا نونَ جمع المؤنَّث،........

الكيلاني إذا عرفتَ هذا (فتقول) في: يَغْزُو مما في آخره واوٌ أو نونٌ إذا دخل عليه الجازمُ: (لم يَغْزُ) بحذف الواو، (لم يَغْزُوَا) بحذف النون، وكذلك: (لم يَغْزُوا)... إلخ. (و) تقول في نحو: يَرْمِي مما في آخره ياءٌ أو نونٌ إذا دخل عليه الجازمُ: (لم يَرْمِ) بحذف الياء، (لم يَرْمِيَا) بحذف النون، وكذلك (لَم يَرْمُوا)... إلخ. (و) تقول في نحو: يَرْضَى مما في آخره ألفٌ أو نونٌ: (لم يَرْضَ) بحذف الألف، (لم يَرْضَيَا) بحذف النون، وكذلك (لم يَرْضَوْا)... إلخ. (و) تقول في نحو: يَغْزُو مما في آخره واوٌ أو نونٌ إذا دخل عليه النَّاصبُ: (لن يَغْزُوَ) بفتح الواو، ولن يَغْزُوَا بحذف النون، وهكذا إلخ.

وتَثبُتُ لامُ الفعلِ في فعلِ الإثنينِ وجماعةِ الإناثِ، ....

التفتازاني (ويثبتُ لامُ الفعل) واوًا كان أو ياءً (في فعل الاثنين) متحرّكةً مفتوحةً، نحوُ: يغزُوَانِ ويرْمِيَانِ ويَرْضَيَانِ بقلب الألف ياءً، أمّا في: يغزوان ويرميان؛ فلعدم موجب الحذف، وأمّا في: يرضيان؛ فلأنَّ الألفَ يقتضي فتحَ ما قبله، ولو تقلبُ الياءُ ألفًا وتُحذفُ الألفُ؛ لَأَدّى إلى الالتباس حالَ النَّصب. (و) يثبتُ لامُ الفعل في فعل (جماعة الإناث) أيضًا ساكنةً، نحوُ: يَغْزُونَ ويَرْمِينَ ويَرْضَيْنَ؛ لعدم مقتضي الحذف.

القاري (ويثبت لام الفعل) واوًا كان أو ياء (في فعل الاثنين مفتوحةً) نحو: يَغْزُوَان ويرْمِيان على أصلهما، ويَرْضَيَانِ بقلب الألف ياء؛ لأن ألف التثنية يقتضي فتح ما قبلَه. (و) يثبت لام الفعل أيضًا في فعل (جماعة الإناث) ساكنةً، نحو: يَغْزُونَ ويَرْمِينَ ويَرْضَيْنَ لعدم مقتضي الحذف.

الجرجاني وإنَّما لم يَحْذِفِ الجازمُ والناصبُ نونَ جمع المؤنَّث؛ لأنَّهما لا يؤثِّران إلا في الأمثلة الخمسة، وجمعُهُ ليس منها، فتقول: لم يَغْزُ أصله: يَغْزُوُ، فلما دخل عليه الجازمُ حُذفت الواو؛ لأنَّها بمنزلة الحركة، فكما يَحذفُ الجازمُ الحركةَ من الصَّحيح اللَّام؛ يَحذفُ ما هو بمنزلتها من المعتلِ اللَّام كما سبقَ، وأصلُ لم يَغْزُوَا لم يَغْزُوا: يَغْزُوَانِ، يَغْزُوُونَ، فلما دَخَلَ عليهما الجازمُ؛ حذفتْ منهما النونُ؛ لأنَّها بمنزلة الحركة الإعرابيَّة في الصَّحيح كما مرَّ. وأصلُ لم يَرْمِ: يَرْمِيُ. فلمَّا دخل عليه الجازمُ؛ حذفت منه الياءُ للجزم، وأصلُ لم يَرْمِيَا: يَرْمِيَانِ، فإذا دخل عليه الجازمُ؛ حذفت منه النونُ للجزم، وأصلُ لم يَرْضَ: يَرْضَى، فلما دخل عليه الجازمُ حذفت منه الألفُ للجزم، فصار: لم يَرْضَ، وأصلُ لم يَرْضَيَا: يَرْضَيَانِ، فلما دخل عليه الجازمُ حذفت منه النون للجزم، وأصل لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ: يُغْزُو ويَرْمِي بسكون الواو والياء، فلما دخل عليهما "لن"؛ فتحت الواوُ والياءُ بعد أن كانتا ساكنتين، ولن يَرْضَى بإثبات الألف جارٍ على الأصل؛ إذ الألفُ ثابتةٌ فيه قبل دخول "لن" عليه، ولا يمكن تحريكُ الألف بالفتح؛ لأنَّها لا تحتملُ الحركةَ.

قال: (وتثبتُ لامُ الفعل في فعل الاثنين وجماعة الإناث).

الكيلاني (و) في نحو: يَرْمِي مما في آخره ياءٌ أو نونٌ: (لن يَرْمِيَ) بفتح الياء، ولن يَرْمِيَا بحذف النون، (و) تقول في نحو: يَرْضَى مما في آخره ألفٌ أو نونٌ: (لن يَرْضَى) بثبوت الألف، و(لن يَرْضَيَا) بحذف النون، وهكذا إلى الآخر. (وتَثبتُ لامُ الفعل) من المضارع المعتلِ اللَّام، سواءٌ كان واوًا أو ياءً (في فعل الاثنين) متحرِّكةً مفتوحةً، نحوُ: يَغْزُوَانِ، ويَرْمِيَانِ، ويَرْضَيَانِ، أمَّا في نحو: يَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ؛ فلعدم موجب الحذف، وأمَّا في نحو: يَرْضَيَانِ؛ فلأنَّ الياءَ لو قُلبتْ ألفًا للزم التقاءُ لسَّاكنين، ولو حُذفتْ إحدى الألفين؛ لأدَّى إلى الالتباس بين المفرد والتَّثنية لفظًا عند دخول النَّاصب عليه؛ إذ تقول فيهما: لن يَرْضَى.



وتُحذَفُ من فعلِ جماعةِ الذكورِ وفعلِ الواحدةِ المخاطبةِ.

التفتازاني (**ويحذفُ**) لامُ الفعل (**من فعل جماعة الذُّكور**) مخاطبِين كانوا أو غائبِين، نحوُ: يَغْزُون وَيَرْمُونَ ويَرْضَوْنَ، والأصلُ: يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ ويَرْضَيُونَ، فحذفتْ حركةُ اللَّام، ثم اللَّامُ. وإن شئت قلْ في يَغْزُونَ ويَرْمُونَ: نقلت حركةُ اللَّام، وفي يَرْضَوْنَ: قلبت اللامُ ألفًا، ثم حُذفتْ.

القـاري (**ويُحذف**) أي: لام الفعل (**من جماعة الذكور**) مخاطبِينَ كانوا أو غائبِينَ، نحو: يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ ويَرْضَوْنَ، والأصل: يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ ويَرْضَيُونَ، فحذفت حركات اللام لثقل الضمة، ثم اللامُ لالتقاء الساكنين، أو يقال: في يَغْزُونَ ويَرْمُونَ نقلت، وفي يَرْضَوْنَ قلبت ألفًا، ثم حذفت من الجميع.

الجرجاني **أقول**: وتثبتُ لامُ الفعل في فعل الاثنين واويًّا كان أو يائيًا؛ لأنَّه لو أُعِلَّ لكان إعلالُهُ: إمَّا بالقلب أو بالحذف أو بالإسكان، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّ أَلِفَه يوجِبُ فتحَ ما قبله، فلا يمكن القلبُ، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّه للسَّاكنين، ولا ساكنين ههنا، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّه للضمَّةِ أو الكسرة، وانتفاؤهما ههنا ظاهرٌ، أو بالجزم، وهو أيضًا لم يمكنْ؛ لعدم تأثير الجازم في الوسط، وكذلك تثبتُ في جماعة النِّساء؛ لعدم موجب إعلاله؛ لأنَّه لو أُعِلَّ؛ لكان إعلالُهُ: إمَّا بقلب الواو والياء ألفًا أو بقلب أحدهما بالآخر أو بالحذف أو بالإسكان، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّ شرطَ قلبها ألفًا تحرُّكُهما وانفتاحُ ما قبلهما لفظا أو حكمًا، وليس ههنا كذلك؛ لوجوب سكونِ ما قبل واو الضَّمير المرفوع المتحرِّك لفظًا، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّ شرطَ قلب أحدهما بالآخر كونُ حركة ما قبله من جنس الآخر مع سكونه، وههنا ليس كذلك، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّه للسَّاكنين، وانتفاؤه ظاهرٌ، ولا إلى الرَّابع؛ لأنَّه ساكنٌ، وتسكينُ السَّاكن محالٌ.

الكيلاني (و) تثبت لامُ الفعل أيضًا من المضارع واوًا كان أو ياءً في فعل (**جماعة الإناث**) ساكنةً في الخطاب والغيبة، نحوُ: تَغْزُونَ ويَرْمِينَ ويَرْضَيْنَ؛ لعدم مقتضي الحذف، (**وتُحذَفُ**) لامُ الفعل (**من فعل جماعة الذُّكور**) في الخطاب والغيـبة، نحوُ: تَغْزُونَ ويَرْمُونَ ويَرْضَوْنَ، والأصلُ: تَغْزُوُونَ وَيَرْمِيُونَ ويَرْضَيُونَ، ففي الأولين تُنقلُ حركةُ الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سَلْبِ حركته، ثم حُذفتْ لالتقاء السَّاكنين، وفي الثَّالثِ قُلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين. (و) تُحذفُ لامُ الفعل واوًا كان أو ياءً من (**فعل الواحدة المخاطبة**) نحوُ: تَغْزِينَ وتَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ، والأصلُ: تَغْزُوِينَ وتَرْمِيِينَ وتَرْضَيِينَ، ففي الأولين نُقلتْ حركةُ الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سلب حركته، وحُذِفتا لالتقاء السَّاكنين، وفي الثَّالث قُلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين.



فتقولُ: يَغْزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، أَغْزُو نَغْزُو.

التفتازاني (و) يحذفُ أيضًا من (فعل الواحدة المخاطبة) نحوُ: تَغْزِينَ وتَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ، والأصلُ: تَغْزُوِينَ وتَرْمِيِينَ وتَرْضَيِينَ، فأُعِلَّت كما مرَّ آنفًا، وقد عرفتَ في بحث نون التَّأكيد السرَّ في أنَّ المحذوفَ لامُ الفعل دون واوِ الضَّمير ويائِه.

وإذا تقرَّرَ ذلك (فتقول) في: يَفْعُلُ بالضم: (يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ، تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ، تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ، تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ، أَغْزُو، نَغْزُو.

القـاري (و) يُحذف أيضًا من (فعل الواحدة المخاطبة) في نحو: تَغْزِينَ وتَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ، والأصل: تَغْزُوِينَ وتَرْمِيِينَ وتَرْضَيِينَ، فإذا تقرر هذا (فتقول) في يفعُل بالضم: (يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ، تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ، تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ، تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ، أَغْزُو، نَغْزُو) وعلى هذا القياس: يَدْعُو.

الجرجاني قال: (ويُحذفُ من فعل جماعة الذُّكور وفعلِ الواحدة المخاطبة، فتقولُ: يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ، تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ، تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ، تَغْزِينَ، تَغْزُوَانِ، تَغْزُونَ، أَغْزُو، نَغْزُو).

أقول: ويُحذفُ لامُ الفعل من فعل جماعة الذُّكور؛ لأنَّه مضمومٌ فيه، فإن انفتح ما قبله؛ وجب قَلْبُه بالألف، فلزم التقاءُ السَّاكنين بينه وبين الضَّمير، وإلا؛ نُقلت ضمَّتُه إلى ما قبلها لِثقَلها عليه بعد سَلْبِ حركته، فيلتقي السَّاكنان أيضًا، فوجب حَذْفُه. ومن فعل الواحدة المخاطبة؛ لأنَّه مكسورٌ فيها، فإن انفتح ما قبله؛ وجب قَلْبُه بالألف، فلزم التقاءُ السَّاكنين بينه وبين الضَّمير، وإلا؛ نُقلت حركتُهُ إلى ما قبله، فيلتقي السَّاكنان، فوجب الحذفُ للسَّاكنين، ولا يُحذفُ الضَّميرُ؛ لأنَّه لمعنًى. وإبقاؤه أَوْلى، ولأنَّ اللَّامَ محلُّ التَّغيير.

الكيلاني إذا عرفتَ هذا (فتقول) في المضارع المضمومِ العينِ من المعتلِ اللَّامِ الواويِّ: (يَغْزُو) بثبوت لام الفعل ساكنةً، وأصله: يَغْزُوُ بضمها، (يَغْزُوَانِ) بثبوتها متحرِّكةً مفتوحةً، (يَغْزُونَ) بحذفها كما تقدَّمَ، (تَغْزُو) مثلُ: يَغْزُو، (تَغْزُوَانِ) بثبوتها، (يَغْزُونَ) بثبوتها كما مرَّ، (تَغْزُو) بثبوتها، (تَغْزُوَانِ) بثبوتها، (تَغْزُونَ) بحذفها كما مرَّ، (تَغْزِينَ) بحذفها كما سبق، (تَغْزُوَانِ) بثبوتها، (تَغْزُونَ) بثبوتها، (أَغْزُو، نَغْزُو) بثبوتها فيهما.



ويَسْتَوِي فيه لفظُ جماعةِ الذكورِ والإناثِ في الخطابِ والغَيبةِ جميعًا، ....

التفتازاني ويستوي فيه) أي: في مضارع نحو: غَزَا (لفظُ جماعةِ الذُّكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعًا) أمَّا في الخطاب؛ فلأنَّك تقول: أنتم تَغزُونَ وأنتنَّ تَغزُونَ بالتاء الفوقانيَّة فيهما، وأمَّا في الغيبة؛ فلأنَّك تقول: الرجالُ يَغزُونَ والنساءُ يَغزُونَ بالياء التَّحتانية فيهما.

القاري (ويستوي فيه) أي: في مضارع نحو: غَزَا (لفظُ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة) أي: جميعًا كما في نسخةٍ، أما في الخطاب؛ فلأنك تقول: أنتم تَغزُونَ، وأنتنّ تغزُون بالتاء الفوقانية فيهما، وأما في الغيبة؛ فلأنك تقول: الرجال يَغزُونَ والنساء يَغزُونَ بالياء التحتانية فيهما.

الجرجاني فإذا عرفتَ إعلالَهُ مجملًا؛ فنبيِّنُه مفصَّلًا فنقول في المضارع المعتلِّ اللَّامِ الواويِّ: يَغزُو، أصله: يَغزُوُ بضمِّ الواو، استثقلت الضمَّةُ على الواو، فحُذفتْ منه، فصار: يَغزُو، ويَغزُوَان جارٍ على الأصل، ويغزُون أصله: يَغزُوُونَ بالواوين، استثقلت الضمَّةُ على الواو، فحُذفتْ منها، فالتقى السَّاكنان هما واوان: واوُ لامِ الفعل وواوُ الضَّمير، حُذفتْ واوُ لام الفعل دون الضَّمير لئلا تزولَ علامةُ الفاعلين من يَغزُو بإثبات الواو كما مرَّ، تَغزُوَانِ جارٍ على الأصل، وكذا: يَغزُونَ الذي هو جمعُ المؤنَّث الغائبة، وإلى هذا أشار المصنِّفُ بقوله: "ويثبتُ لامُ الفعل في فعل الاثنين وجماعة الإناث".

تَغزُو بإسكان الواو، تَغزُوَانِ على الأصل، تَغزُونَ إعلالُهُ كإعلال يَغزُونَ، وقد بيَّنَّا إعلالَهُ. فاعتبر.

وأصلُ تَغزِينَ: تَغزُوِينَ، استثقلت الكسرةُ على الواو، فنُقلتْ إلى ما قبلها، فالتقى السَّاكنان هما واو لامِ الفعل وياءُ الضَّمير، فحذفت الواوُ للسَّاكنين، فصار: تَغزِينَ. تغزُوَانِ تَغزُونَ كلاهما على الأصل، وأَغزُو نَغزُو بإسكان الواو فيهما.

والحاصلُ منه: أنَّ إعلالَه في المفردات الخمسة بالإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بحذف الواو، والمخاطبةُ والبواقي من المثنَّى والجمع مصونةٌ عنه.

الكيلاني (ويستوي فيه) أي: في المضارع المعتلِّ اللَّام الواويِّ (لفظُ جماعة الذُّكور و) لفظُ جماعة (الإناث في الخطاب والغيبة جميعًا) يعني: لفظُ جمع المذكَّر الغائب مثلُ لفظ جمع المؤنَّث الغائب في الصُّورة؛ لأنَّك تقول فيهما: يَغزُونَ، وكذلك لفظُ جمع المذكَّر المخاطب مثلُ لفظ جمع المؤنَّث المخاطب في الصُّورة؛ لأنَّك تقول فيهما: تَغزُونَ.



لكنّ التَّقديرَ مختلفٌ، فوزنُ المذكرِ يَغفُونَ وتَغفُونَ، ووزنُ جمعِ المؤنثِ يَفعُلْنَ وَتَفعُلْنَ.
فتقول: يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ أَرْمِي نَرْمِي.

التفتازاني (لكنّ التَّقديرَ مختلفٌ، فوزنُ جمعِ المذكَّر: يَفْعُونَ) في الغيبة، (وتَفْعُونَ) في الخطاب بحذف اللَّام فيهما لما ذكر من أنَّ الأصلَ: تَغْزُوُونَ، حذفت اللَّامُ، والواوُ ضميرٌ. (ووزنُ جمعِ المؤنَّث: يَفْعُلْنَ) في الغيبة، (وتَفْعُلْنَ) في الخطاب؛ لِمَا تقدَّم من أنَّ اللَّامَ تثبتُ في فعل جماعة الإناث.
(وتقول) في: يَفْعِلُ بالكسر: (يَرْمِي، يَرْمِيَان، يَرْمُون، تَرْمِي، تَرْمِيَان، يَرْمِينَ، تَرْمِي، تَرْمِيَان، تَرْمُونَ، تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ، أَرْمِي، نَرْمِي.

القــاري (لكنّ التقديرَ) أي: تقديرَ كل منهما (مختلف) في التعبير، (فوزنُ المذكر) أي: جمعه (يَفْعُونَ) في الغيبة، (وتَفْعُونَ) في الخطاب بحذف اللام فيهما؛ لِما مر أن الأصل: يَغْزُوُون، حذفت اللام، والواو ضمير، (ووزنُ المؤنث) أي: جمعِه (يَفْعُلْنَ) في الغيبة، (وتَفْعُلْنَ) في الخطاب؛ لِما تقدم أن اللام يثبت في فعل جماعة الإناث. (وتقول) في يفعِل بالكسر: (يَرْمِي، يَرْمِيَان، يَرْمُون، تَرْمِي، تَرْمِيَان، يَرْمِينَ، تَرْمِي، تَرْمِيَان، تَرْمُونَ، تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ، أَرْمِي، نَرْمِي) وعلى هذا القياس: يَهْدِي.

الجرجاني قال: (واستوى فيه لفظُ جماعة الذُّكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعًا، واختلف التَّقديرُ، فوزنُ المذكر: يَفْعُون وتَفْعُون، ووزنُ المؤنَّث: يَفْعُلْنَ وتَفْعُلْنَ). أقول: واستوى فيه أي في باب يَغْزُو لفظُ جماعة الذُّكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعًا؛ لأنَّا نقول فيهما: يَغْزُونَ، لكنَّ التَّقديرَ مختلفٌ؛ لكون لام الذُّكور محذوفًا دون الإناث، ولكون الواو ضميرًا، والنونِ إعرابًا في الذُّكور، والواوُ لامٌ، والنونُ ضميرٌ في الإناث، فيكون وزنُ المذكَّر: يَفْعُونَ وتَفْعُونَ بالياء والتَّاء بحذف اللَّام، ووزنُ المؤنَّث: يَفْعُلْنَ وتَفْعُلْنَ بالياء والتَّاء بإثبات اللَّام. قال: (وتقول: يَرْمِي، يَرْمِيَان، يَرْمُون، تَرْمِي، تَرْمِيَان، يَرْمِينَ، تَرْمِي، تَرْمِيَان، تَرْمُونَ، تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ، أَرْمِي، نَرْمِي.

الكيلاني (و) لكن (التَّقدير فيهما مختلفٌ) والفرقُ التَّقديريُّ بين الألفاظ معتبرٌ عندهم، وتمييزُ كلِّ غَرَضٍ بحَسَبِه في الموادِّ بالقرائن، (فوزنُ جمع المذكَّر) الغائب: (يَفْعُونَ) بحذف لام الفعل، نحوُ: يَغْزُونَ، فهذا الواوُ الثَّابتُ فيه هو الواوُ الزَّائدةُ لضمير الجمع، (و) وزنُ جمع المذكَّر المخاطب: (تَفْعُونَ) بحذف لام الفعل أيضًا، نحوُ: تَغْزُونَ، وهذا الواوُ الثَّابتُ فيه أيضًا ضميرُ الجمع، وإعلالُهما قد مرَّ. (ووزنُ جمع المؤنَّث) الغائب: (يَفْعُلْنَ) بثبوت لام الفعل، نحوُ: يَغْزُونَ؛ إذ الواوُ الثَّابتُ فيه هو لامُ الفعل، (و) وزنُ جمع المؤنَّث المخاطب: (تَفْعُلْنَ) بثبوت لام الفعل أيضًا، نحوُ: تَغْزُونَ. وقِسْ عليه النَّظائرَ.



وأصلُ يَزمُونَ يَزمِيُونَ ففُعِلَ فيه كما فُعِلَ برَضُوا.

التفتازاني وأصلُ: يَرْمُونَ: يَرْمِيُونَ، ففُعلَ به ما فُعل برَضُوا) يعني: نقلت ضمّةُ الياء إلى الميم، وحذفت الياءُ لالتقاء السّاكنين، وخصّه بالذِّكر؛ لأنّه خالَفَ: يَغْزُونَ ويَرْضَوْنَ في عدم إبقاء عينه على حركته الأصليّة، فنبّهَ على كيفيّة ضمّ العين وانتفاء الكسر.

القاري (وأصل: يَرْمُونَ: يَرْمِيُونَ، ففُعل به ما فُعل برَضُوا) أي: نقلت ضمة الياء إلى الميم، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وخَصَّه بالذكر؛ لأنه خالَف "يَغْزُونَ ويَرْضَوْنَ" في عدم بقاء عينه على حركته الأصلية، فنبّه على كيفية ضم العين، وانتفاء الكسر.

الجرجاني وأصلُ: يَرْمُونَ: يَرْمِيُونَ، ففُعلَ به ما فعل برَضُوا).

أقول: وإن كان المضارعُ المعتلُّ اللّامِ يائيًا نحوُ: يَرْمِي يَرْمِيَانِ... إلخ؛ فإعلالُهُ في المفردات الخمسة بالإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بحذف الياء في الذُّكور والمخاطبة، **وأصلُ**: يرْمُونَ: يَرْمِيُونَ، ففُعلَ به أي: بيَرْمُون من الإعلال ما فُعِلَ برَضُوا منه، وهو نقلُ حركة الياء فيهما إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلهما، وحذفُ الياء منهما لالتقاء السَّاكنين بين الياء والواو فيهما، **(وأصلُ**: تَرمِينَ: تَرْمِيِينَ، فحذفت كسرةُ الياء منها، لالتقاء السَّاكنين بين الياء والواو فيهما)[1] **وأصلُ**: تَرْمِينَ: تَرْمِيِينَ، فحذفت كسرةُ الياء، ثم الياءُ للسَّاكنين. والبواقي في المثنَّى والجمع المؤنَّث محفوظٌ عنه لِمَا مرَّ.

[1] هكذا في النسخ، لكن العبارة غير مستقيم، لأنه ليس في تَرْمِينَ اجتماع الياء مع الواو، واجتماعهما في تَرْمُونَ. ففعل فيه ما فعل برَضُوا، وتَرْمِينَ يأتي بعد ذلك.

الكيلاني (وتقول) في المضارع المعتلِ اللّام من اليائيّ المكسورِ العينِ: **(يَرْمِي)** بثبوت لام الفعل ساكنةً، والأصلُ: يَرْمِيُ مضمومةً، **(يَرْمِيَانِ)** بثبوتها مفتوحةً، **(يَرْمُونَ)** بحذفها كما مرَّ، **(تَرْمِي)** بثبوتها، **(تَرْمِيَانِ)** بثبوتها، **(يَرْمِينَ)** بثبوتها، **(تَرْمِي)** بثبوتها، **(تَرْمِيَانِ)** بثبوتها، **(تَرْمُونَ)** بحذفها كما تقدَّم، **(تَرْمِينَ)** بحذفها كما تقدَّم، **(تَرْمِيَانِ)** بثبوتها، **(تَرْمِينَ)** بثبوتها، **(أَرْمِي، نَرْمِي)** بثبوتها فيهما ولا يخفى إعلالُ هذه الأمثلة على من تأمَّل فيها كما سبق.

(وأصلُ: تَرْمُونَ: تَرْمِيُونَ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ برَضُوا) كما تقدَّمَ، فلا نعيدُهُ.



وهكذا حكمُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مكسورًا، كـ:يُهْدِي، ويُنَاجِي، ويَرْتَجِي، ويَنْبَرِي، ويَشْتَرِي، ويَسْتَدْعِي، ويَرْعَوِي، ويَغْرَوْرِي.

التفتازاني (وهكذا) أي: مثلُ: يَرْمِي (حكمُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مكسورًا) في جميع ما مرَّ، (كيُهْدِي، ويُنَاجِي، ويَرْتَجِي، ويَنْبَرِي) أي: يعترض، (ويَسْتَدْعِي) فأَجْرِ عليها أحكامَ: يَرْمِي، وصرِّفْها تصريفَه. فإن كنت ذكيًا؛ كفاك هذا، وإلا؛ فالبليدُ لا يفيده التطويلُ، ولو تليت عليه التوراة والإنجيل.

القاري (وهكذا) أي: مثل يَرْمِي (حكم ما كان ما قبل لامه مكسورًا) في جميع ما ذكر، (كيُهْدِي) من الإهداء، (ويُنَاجِي) من المناجاة، (ويَرْتَجِي) من الارتجاء، وهو طلب الرجاء، (ويَنْبَرِي) أي: يَعْرِض، وفي نسخة: "يَعْتَرِي" أي: يعترض. (ويَسْتَدْعِي) من الاستدعاء، فأَجْرِ عليها أحكامَ يرمي. وصَرِّفْها تصريفَه كما عرفت في مقام التفصيل، فإن الذكي كفاه هذا القدر من التعليل. وأما البليد؛ فلا يفيده التطويل، ولو تليت عليه التوراة والإنجيل.

الجرجاني قال: (وهكذا حكمُ ما كان قبل لامه مكسورًا، كيُهْدِي ويُنَاجِي ويَرْتَجِي ويَنْبَرِي ويَسْتَدْعِي ويَرْعَوِي ويَغْرَوْرِي).

الكيلاني (وهكذا) أي: مثلُ حكم يَرْمِي في الإعلال وعدمِه في جميع أمثلته على التَّفصيل المذكور (حكمُ كلِّ ما) أي: كلِّ فعلٍ (كان) الحرفُ الذي (قبل لامه) أي لامِ فعله، وهو عينُ الفعل، (مكسورًا، كيُهْدِي) أصله: يُهْدِيُ، فحذفتْ ضمَّةُ الياء، يُهْدِيَانِ، يُهْدُونَ إلى الآخر. (ويُنَاجِي) أصله: يُنَاجِوُ، قلبت الواوُ ياءً، وحُذفتْ ضمَّتُها، (ويَرْتَجِي) أصله: يَرْتَجِوُ، (ويَعْتَرِي) أي: يعترضُ، أصله: يَعْتَرِوُ، (ويَنْبَرِي) أصله: يَنْبَرِوُ، (ويَسْتَدْعِي) أصله: يَسْتَدْعِوُ، (ويَرْعَوِي) أي: يكفُّ، ماضيه: ارْعَوَى، والأصلُ فيهما: ارْعَوَوَ يَرْعَوِوُ، وهو من باب الافْعِلَالِ، قلبت الواوُ الأخيرةُ فيهما ياءً، ثم قلبت الياءُ في الماضي ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع حُذفتْ ضمَّةُ الياء، فصار: اِرْعَوَى يَرْعَوِي، ولم تُقلب الواوُ الأولى فيهما ألفًا؛ لأنَّ الإعلالَ في الآخِر أَوْلى؛ إذ هو محلُّ التَّغيير والتَّبديل، وبعد قلب الواو الأخيرة لو قُلبتِ الأولى أيضًا؛ للَزِم اجتماعُ الإعلالين من غير فاصلةٍ، والإجحافُ[1] في الكلمة، وهو غيرُ جائزٍ، ولهذا ترى أنَّهم تركوا الواوَ الأولى بحالها في جميع الأمثلة مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ولم تُدغم ابتداءً أيضًا مع وجود شرط الإدغام حينئذٍ؛ لأنَّه إذا اجتمع الإعلالُ والإدغامُ في الكلمة؛ يُقدَّمُ الإعلالُ على الإدغام، وذلك لخفَّة الإعلال، ولَمَّا أُعِلَّ بالقلب؛ فات شرطُ الإدغام. إذا عرفتَ ذلك؛ فتقول في تصريفه: يَرْعَوِي، يَرْعَوِيَانِ، يَرْعَوُونَ، تَرْعَوِي، تَرْعَوِيَانِ، يَرْعَوِينَ، تَرْعَوِي، تَرْعَوِيَانِ، تَرْعَوُونَ، تَرْعَوِينَ، تَرْعَوِيَانِ، تَرْعَوِينَ، أَرْعَوِي، نَرْعَوِي.

[1] الإجحاف: الإذهاب، يقال: أجحف به، إذا ذهب به، (تدريج الأداني، ١٣١؛ دده جونكي، ١٩٨)

....

التفتازاني (ويَزعَوِي) أي: يَكُفُّ، يَزعَوِيَانِ، يَزعَوُونَ، تَزعَوِي، تَزعَوِيَانِ، يَزعَوِينَ، تَزعَوِي، تَزعَوِيَانِ، تَزعَوُونَ، تَزعَوِينَ، تَزعَوِيَانِ، تَزعَوِينَ، أَزعَوِي، نَزعَوِي، هذا من باب الإفعلَال، والأصلُ: اِزْعَوَوَ يَزْعَوِوُ، ولم يدغم للثِّقَل، ولأنَّهم إنَّما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقُّه من الإعلال كما يشهدُ به كثيرٌ من أصولهم، فلما أَعَلُّوا فاتَ اجتماعُ المثلين. ولِما يلزم[1] في المضارع نحو: يَزْعَاوُ مضمومَ الواو، وهو مرفوضٌ؛ لم يَقلبوا الواوَ الأولى ألفًا، بل قلبوا الثَّانيةَ ياءً لوقوعها خامسةً مع عدم انضمام ما قبلها، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها في الماضي.

وإنَّما يقال في فعل جماعة الذُّكور والواحدة المخاطبة: يَزعَوُونَ وتَزعَوِينَ، ولم يُحذَف هذه الواوُ كما في: يَرْضَوْنَ وتَرْضَيْنَ؛ لأنَّه قد حُذِفَتْ لامُ الفعل؛ إذ الأصلُ: يزعووُونَ وتَزعَوِوِينَ، فلو حذفتْ هذه الواو أيضًا؛ لكان إجحافًا بالكلمة والتباسًا بالثلاثيِّ المجرَّد، ولم تقلبْ هذه الواوُ ياءً مع وقوعها رابعةً وعدمِ انضمام ما قبلها لِمَا سنذكره في هذا البحث.

[١] الجار والمجرور متعلقان بقوله الآتي: "لم يقلبوا".

القاري وعلى هذا القياس قوله: (ويَزعَوِي) أي: يَكُفُّ، (ويَغرَوْرِي) من اِعْرَوْرَيْتُ الفرسَ أي: ركبته عريانًا.

الجرجاني **أقول**: وحكمُ المعتلِّ اللَّامِ الواويِّ واليائيِّ من غير الثلاثيِّ المجرَّد مما كان قبلَ لامِه مكسورًا كحُكْم باب يَرْمِي في الإعلالِ وعدمِه، واستواءِ لفظِ الواحد المؤنَّث مع لفظ الجمع المؤنَّث في الخطاب، واختلافِ التَّقدير، كيُهْدِي، يُهْدِيَانِ، يُهْدُونَ، تُهْدِينَ.

أَهْدَى، أَهْدَيَا، أَهْدَوْا، أَهْدَتْ، أَهْدَتَا، أَهْدَيْنَ، أَهْدَيْتَ... إلى آخره، فإنَّه إفعالٌ يائيٌّ، وإعلالُهُ كإعلال يُرْمَى[1] فلا حاجةَ إلى بيانه مفصَّلاً لكونه مبيَّنًا.

[١] هكذا في النسخ، كأن الأولى أن يقاس على رَمَى.

الكيلاني (ويَعْرَوْرِي) إذا رَكِبَ الفرسَ عريانًا، وهو من باب الافْعِيعَالِ، أصله: يَعْرَوْرِوُ، قلبت الواوُ ياءً، ثم حُذفتْ ضمَّةُ الياء، فصار: يَعْرَوْرِي، يَعْرَوْرِيَانِ، يَعْرَوْرُونَ، تَعْرَوْرِي، تَعْرَوْرِيَانِ، يَعْرَوْرِينَ، تَعْرَوْرِي، تَعْرَوْرِيَانِ، تَعْرَوْرُونَ، تَعْرَوْرِينَ، تَعْرَوْرِيَانِ، تَعْرَوْرِينَ، أَعْرَوْرِي، نَعْرَوْرِي. وإذا تأمَّلتَ في إعلال يَرْمِي حقَّ التأمُّل لا يخفى عليك إعلالُ هذه الأمثلة، فلا حاجةَ إلى التَّطويل المُمِلِّ.



....

التفتازاني وقيل: لئلّا يلزم اجتماعُ إعلالين، أعني: إعلالَ حرفين من كلمةٍ واحدةٍ بنوعٍ واحدٍ، وهو مرفوضٌ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه ينتقضُ بنحو: يَقُونَ وتَقُونَ وتَقِينَ، ونحوِ: إِيقَاءٍ، والأصلُ: إِوْقَايٌ، وما أشبهَ ذلك مما قُلِبَ أو حذفَ فيه حرفان؛ فافهم. فإن امتناعَ اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم، لكنَّه كلامٌ من غير رَوِيَّةٍ، اللّهم إلا أن يُخَصَّصَ على ما قيل: المرادُ من اجتماع الإعلالين تقارُنُهما بأن لا يكون بينهما فاصلٌ، فحينئذٍ لا يلزم الانتقاضُ بما ذكر.

(ويَغْرَوْرِي) يَغْرَوْرِيَانِ، يَغْرَوْرُونَ، تَغْرَوْرِي، تَغْرَوْرِيَانِ، يَغْرَوْرِينَ، تَغْرَوْرِي، تَغْرَوْرِيَانِ، تَغْرَوْرُونَ، تَغْرَوْرِينَ، تَغْرَوْرِيَانِ، تَغْرَوْرِينَ، أَغْرَوْرِي، نَغْرَوْرِي، وهو اِفْعَوْعَلَ، مثلُ اعشوشب، يقال: اِغْرَوْرَيْتُ الفرسَ أي: ركبته عريانًا، والأصلُ: اِغْرَوْرَوَ يَغْرَوْرِوُ، قلبت الواوُ ياءً، وأصلُ: يَغْرَوْرُونَ: يَغْرَوْرِيُونَ، وأصلُ: تَغْرَوْرِينَ: تَغْرَوْرِيِينَ، أُعِلَّا إعلالَ: يَرْمُونَ وتَرْمِينَ، وذلك بعد قلب الواو ياءً.

القــاري ....

الجرجاني ونَاجَى يُنَاجِي من المُنَاجَاةِ، وهي المُكَالَمَةُ على سبيل الخُفْيَة واويَّةٌ، وإعلالُهُ كإعلاله بعد قلب الواو ياءً، فيكون له أصلٌ قريبٌ وبعيدٌ.

وارْتَجَى يَرْتَجِي من الاِرْتِجَاءِ، وهو ضدُّ اليأس واويٌّ.

وانْبَرَى يَنْبَرِي من الإبراء، وهو الاعتراضُ يائيٌّ.

وارْعَوَى يَرْعَوِي من الاِرْعِوَاءِ، وهو الرُّجوعُ واويٌّ، وأصلُ: ارْعَوَى: ارْعَوَوَ كاحْمَرَرَ، فقلبت الثانيةُ ياءً لوقوعها فوق أربعةٍ، ولم يكن ما قبلها مضمومًا، ثم الياءُ ألفًا، ولم يدغم الواو لتقدُّمِ الإعلال على الإدغام لكونه يائيًا.

واغْرَوْرَى يَغْرَوْرِي من الاِغْرِوْرَاءِ، وهو ركوبُ الفرس وغيره عريانًا واويٌّ.

وأصلُ: إِهْدَاءٍ وارْتِجَاءٍ وانْبِرَاءٍ وارْعِوَاءٍ واغْرِوْرَاءٍ: إِهْدَايٌ وارْتِجَايٌ وانْبِرَايٌ وارْعِوَاوٌ واغْرِوْرَاوٌ، فقلبت الواوُ والياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألِفٍ زائدةٍ.

الكيلاني ....

وتقولُ: يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانَ يَرْضَيْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ، أَرْضَى نَرْضَى.

التفتازاني (وتقول) في: يَفْعَلُ بالفتح: (يَرْضَى، يَرْضَيَان، يَرْضَوْنَ، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ) بالياء دون الألف؛ لأنَّ الأصلَ الياءُ، والألفُ منقلبةٌ عنه، وههنا ليستْ متحرِّكةً، فلا تقلبُ، (تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ، أَرْضَى، نَرْضَى.

القاري (وتقول) في يفعَل بالفتح: (يَرْضَى، يَرْضَيَان، يَرْضَوْنَ، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ) بالياء دون الألف؛ لأن الأصل الياءُ، والألف منقلبة عنه، وهنا ليست متحركة، فلا تقلب، بل ترجع إلى أصلها: (تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ، أَرْضَى، نَرْضَى)، وعلى هذا القياس: يَسْعى.

الجرجاني قال: (وتقول: يَرْضَى، يَرْضَيَان، يَرْضَوْنَ، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ، أَرْضَى، نَرْضَى).

أقول: فإن كان ألفًا، فإن كان أصله واوًا كما تقول: يَرْضَى يَرْضَيَانِ... إلخ؛ فإعلالُهُ بالقلب والإسكان في المفردات الخمسة؛ لأنَّ أصلَها القريبَ: أَرْضَيُ نَرْضَيُ...، والبعيدَ: أَرْضَوُ نَرْضَوُ... فقلبت الواوُ ياءً لوقوعها رابعةً، ولم يكن ما قبلها مضمومًا، ثم الياءُ ألفًا، وإنَّما قلبت الواوُ التي وقعت رابعةً فصاعدًا ياءً إذا لم ينضمَّ ما قبلها؛ لأنَّ الواو الرَّابعةَ فصاعدًا أثقلُ من الياء الرَّابعة فصاعدًا، فطلبوا الخفَّةَ بقلبها ياءً.

وإنَّما قلنا: ولم يكن ما قبلها مضمومًا؛ لأنَّه لو كان ما قبلها مضمومًا؛ لامتنع قلبُها ياءً، نحوُ: يَدْعُو ويَغْزُو، فإنَّ الواو فيهما رابعةٌ، لكن لَمَّا كان ما قبلها مضمومًا لم تُقلبْ ياءً لوجدان المجانسة بين الواو والضمَّة.

الكيلاني (وتقول) في المضارع المعتلِّ اللَّام الواويِّ بحسب الأصل المفتوحِ العينِ: (يَرْضَى) بثبوت لام الفعل؛ إذ أصله: يَرْضَوُ، قلبت الواوُ ياءً، ثم الياءُ ألفًا، (يَرْضَيَانِ) بثبوتها من غير قلبها ألفًا مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها كما سبق، (يَرْضَوْنَ) بحذفها؛ إذ أصله: يَرْضَيُونَ بعد قلب الواو ياءً، فقلبت الياءُ ألفًا، ثم حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين كما تقدَّم، (تَرْضَى) بثبوتها، (تَرْضَيَانِ) بثبوتها، (يَرْضَيْنَ) بثبوتها، (تَرْضَى) بثبوتها، (تَرْضَيَانِ) بثبوتها، (تَرْضَوْنَ) بحذفها كما في: يَرْضَوْنَ، (تَرْضَيْنَ) بحذفها؛ إذ أصله: تَرْضَيِينَ، قلبت الياءُ ألفًا، ثم حُذفتْ لالتقاء السَّاكنين، (تَرْضَيَانِ) بثبوتها، (تَرْضَيْنَ) بثبوتها، (أَرْضَى، نَرْضَى) بثبوتها فيهما، لكن في جميع هذه الأمثلة قلبت الواوُ ياءً لوقوعها رابعةً مع غير ضمِّ ما قبلها.



وهكذا قياسُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مفتوحًا، نحوُ: يَتَمَطَّى يَتَمَطَّيَانِ يَتَمَطَّوْنَ، تَتَمَطَّى تَتَمَطَّيَانِ يَتَمَطَّيْنَ، تَتَمَطَّى تَتَمَطَّيَانِ تَتَمَطَّوْنَ، تَتَمَطَّيْنَ تَتَمَطَّيَانِ تَتَمَطَّيْنَ، أَتَمَطَّى نَتَمَطَّى، ويَتَصَابَى يَتَصَابَيَانِ يَتَصَابَوْنَ، تَتَصَابَى تَتَصَابَيَانِ يَتَصَابَيْنَ، تَتَصَابَى تَتَصَابَيَانِ تَتَصَابَوْنَ، تَتَصَابَيْنَ تَتَصَابَيَانِ تَتَصَابَيْنَ، أَتَصَابَى نَتَصَابَى.

التفتازاني وهكذا قياسُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مفتوحًا، نحوُ: يَتَمَطَّى)، والأصلُ: يَتَمَطَّوُ، مصدرُه: التَّمَطِّي، أصلُه: التَّمَطُّوُ؛ لأنَّه من المَطْوِ، وهو المدُّ، قلبت الواو ياءً والضمَّةُ كسرةً لرفضهم الواوَ المتطرِّفةَ المضمومَ ما قبلها. (ويَتَصَابَى) أصله: يَتَصَابَوُ، مصدره: التَّصَابِي، أصله: التَّصَابُوُ؛ لأنَّه من الصَّبْوَة، فأُعلَّ الإعلالَ المذكورَ.

القــاري (وهكذا قياس) ما كان ما قبل لامه مفتوحًا، نحو: (يَتَمَطَّى) والأصل: يَتَمطَّوُ، مصدره: التَّمَطِّي، وأصله: التَّمَطُّوُ، وهو المَدُّ، قلبت الواو ياء والضمة كسرة لرَفْضهم الواوَ المتطرفةَ المضمومَ ما قبلها.

(ويَتَصَابَى) أصله: يَتَصَابَوُ، مصدره: التَّصَابِي، أصله: التَّصَابُوُ؛ لأنه من الصَّبْوَة فأُعِلَّ كما سبق.

الجرجاني وفي الأمثلة الخمسة:

بالقلب في المثنَّى؛ لأنَّ أصلَ يَرْضَيَانِ: يَرْضَوَان، فقلبت الواوُ ياءً، ولم تقلب الياءُ ألفًا،

وبالقلب والحذف في الجمع المذكَّر والواحدة المخاطبة؛ لأنَّ أصلَ يَرْضَوْنَ القريبَ: يَرْضَيُونَ، والبعيدَ: يَرْضَوُونَ، فقلبت الواوُ ياءً والياءُ ألفًا، فحذفت الألفُ للسَّاكنين بينه وبين الضَّمير، وأصلَ تَرْضَيْنَ القريبَ: تَرْضَيِينَ، والبعيدَ: تَرْضَوِينَ، فقلبت الواوُ ياءً والياءُ ألفًا، وحذفت الألفُ للسَّاكنين بينه وبين الضَّمير.

وبالقلب في الجمع المؤنَّث؛ لأنَّ أصلَ يَرْضَيْنَ: يَرْضَوْنَ، فقلبت الواوُ ياءً.

وإن كان أصله يائيًّا نحوُ: يَخْشَى؛ فإعلالُهُ في المفردات الخمسة بالقلب والإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بالقلب والحذف في المذكَّرينَ والمخاطبة، والبواقي مصونةٌ.

قال: (وهكذا قياس **يَتَمَطَّى ويَتَعَدَّى ويَتَصَابَى** ....

الكيلاني (وهكذا) أي: مثلُ حكم إعلال: يَرْضَى... إلخ (قياس) كلِّ فعلٍ قبلَ لامِ فعلِه مفتوحٌ، (يَتَمَطَّى) أصله: يَتَمَطَّوُ، (ويَتَصَابَى) أصله: يَتَصَابَوُ، ....



ويَتَقَلْسَى يَتَقَلْسَيَانِ يَتَقَلْسَوْنَ، تَتَقَلْسَى تَتَقَلْسَيَانِ يَتَقَلْسَيْنَ، تَتَقَلْسَى تَتَقَلْسَيَانِ تَتَقَلْسَوْنَ، تَتَقَلْسَيْنَ تَتَقَلْسَيَانِ تَتَقَلْسَيْنَ، أَتَقَلْسَى نَتَقَلْسَى، ويَتَصَدَّى يَتَصَدَّيَانِ يَتَصَدَّوْنَ، تَتَصَدَّى تَتَصَدَّيَانِ يَتَصَدَّيْنَ، تَتَصَدَّى تَتَصَدَّيَانِ تَتَصَدَّوْنَ، تَتَصَدَّيْنَ تَتَصَدَّيَانِ تَتَصَدَّيْنَ، أَتَصَدَّى نَتَصَدَّى. ولفظُ الواحدةِ المؤنثةِ في الخطابِ كلفظِ جمعِ المؤنثِ في بابِ يَرْمِي ويَرْضَى. والتقديرُ مختلفٌ، فوزنُ الواحدةِ المؤنثةِ تَفْعِينَ وتَفْعَيْنَ، ....

التفتازاني (ويَتَقَلْسَى) أصله: يَتَقَلْسَوُ، مصدرُه: التَّقَلْسِي، أصله: التَّقَلْسُوُ كتدحرُج. ولا يخفى عليك تصاريفُ هذه الأفعال وأحكامُها إن أَحَطْتَ علمًا بـ"يَرْضَى"، فلا أذكرها خوفَ الإملال.

(**ولفظُ الواحدة المؤنَّثة في الخطاب كلفظ الجمع**) أي: جمعِ المؤَّنث في الخطاب (**في** باب: **يَرْمِي ويَرْضَى**) أي: في كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مكسورًا أو مفتوحًا، فإنَّه يقال في الواحدة والجمع: تَرْمِينَ وتُهْدِينَ وتُنَاجِينَ... إلى الآخر، وكذا: تَرْضَيْنَ وتَتَمَطَّيْنَ وتَتَصَابَيْنَ وتَتَقَلْسَيْنَ فيهما جميعًا. (**والتَّقديرُ مختلفٌ، فوزنُ الواحدة**) من يَرْمِي: (**تَفْعِينَ**) بكسر العين، (**و**) من يَرْضَى: (**تَفْعَيْنَ**) بفتح العين، واللامُ محذوفةٌ كما تقدّم.

القاري (ويَتَقَلْسَى) أصله: يَتَقَلْسَوُ، مصدره: التَّقَلْسِي، أصله: التَّقَلْسُوُ كالتدرُّج.

(**ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ الجمع**) أي: جمع المؤنث في الخطاب (**في** باب: **يَرْمِي ويَرْضَى**) أي: في كل ما كان ما قبل لامه مكسورًا أو مفتوحًا، فإنه يقال في الواحدة والجمع: تَرْمِينَ وتُهْدِينَ وتُنَاجِينَ ونحوُها، وكذا: تَرْضَيْنَ وتَتَمَطَّيْنَ وتَتَصَابَيْنَ وأمثالُها فيهما جميعًا. (**والتقدير مختلف**) في التعبير، (**فوزن الواحدة**) من يرمي (**تَفْعِينَ**) بكسر العين، (**ومن**) يرضى (**تَفْعَيْنَ**) بفتح العين واللامُ محذوفةٌ كما مر.

الجرجاني **ويَتَعَالَى ويَتَقَلْسَى ويَتَصَدَّى، ولفظُ الواحدة المؤنَّث في الخطاب كلفظ الجمع المؤنَّث في باب: يَرْمِي ويَرْضَى، والتَّقديرُ مختلفٌ، فوزنُ الوحدة: تَفْعِينَ وتَفْعَيْنَ، ....**

الكيلاني (ويَتَقَلْسَى) أصله: يَتَقَلْسَوُ، قلبت الواوُ ياءً في هذه الأبواب الثَّلاثة، ثم الياءُ ألفًا، ولا يخفى عليك تصاريفُ هذه الأمثلة وإعلالُها على التَّفصيل المذكور في يَرْضَى. تأمَّلْ.

(**ولفظُ الواحدة المؤنَّث في الخطاب كلفظ الجمع المؤنَّث في**) الخطاب في (**بَابَيْ: يَرْمِي ويَرْضَى**) أي: في كلِّ فعلٍ قبلَ لامِه مكسورٌ كيَرْمِي، أو مفتوحٌ كيَرْضَى، فإنَّه يقال في الواحدة المؤنَّثة المخاطبة: تَرْمِينَ وتَهْدِينَ وتُنَاجِينَ، وكذا يقال فيهما: تَرْضَيْنَ تَتَمَطَّيْنَ، ....



ووزنُ الجمع: تَفْعِلْنَ وتَفْعَلْنَ.

التفتازاني (ووزنُ الجمع) من يَرْمِي: (تَفْعِلْنَ) بالكسر، (و) من يَرْضَى: (تَفْعَلْنَ) بالفتح بإثبات اللّام؛ لأنَّها تثبتُ في فعل جماعة الإناث. وعلى هذا: تَتَفَاعَيْنَ وتَتَفَاعَلْنَ وتَتَفَعَّيْنَ وتَتَفَعَّلْنَ... إلى الآخر.

القاري (ووزن الجمع) من يرمي (تَفْعِلْنَ) بالكسر، ومن يرضى (تَفْعَلْنَ) بالفتح بإثبات اللام؛ لأنها تثبت في فعل جماعة النساء مطلقًا.

الجرجاني ووزنُ الجمع: تَفْعِلْنَ وتَفْعَلْنَ).

أقول: حكمُ كلِّ مزيدٍ واويٍّ أو يائيٍّ قبل لامه مفتوحًا كحكم باب يَرْضَى، وإعلالُهُ كإعلاله، نحوُ: يَتَمَطَّى تَمَطِّيًا، تفعُّلٌ واويٌّ، أي: يَتَبَخْتَرُ في المَشْيِ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾ [القيامة: ٣٣] .

وتَصَابَى يَتَصَابَى تَصَابِيًا، تفاعُلٌ واويٌّ، أي: يَتَمَايَلُ من الصبو، وهو الميلُ، ويسمى الصَّبِيُّ صَبِيًّا؛ لميله إلى ما لا يعنيه. ويتقَلْسَى تَقَلْسِيًا، تَفَعْلُلٌ يائيٌّ، أي: يَلبس قَلَنْسُوَةً.

وأصلُ: يَتَمَطَّى: يَتَمَطَّوُ، وأصلُ: يَتَصَابَى: يَتَصَابَوُ، وأصلُ: يَتَقَلْسَى: يَتَقَلْسَيُ، قلبت الواوُ ياءً في الأوّلين، ثم الياءُ ألفًا فيها لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

ولفظُ الواحدة المؤنَّثة في الخطاب كلفظ الجمع في باب: ويَرْمِي ويَرْضَى؛ لأنَّك تقولُ فيها: يَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ على هيئةٍ واحدةٍ، ولكنَّ التَّقديرَ مختلفٌ؛ لأنَّ لامَ الواحدة محذوفٌ دون الجمع، ولأنَّ الياءَ ضميرٌ، والنون إعرابٌ في الواحدة، والياءَ لامٌ، والنون ضميرٌ في الجمع، فيكون وزنُ الواحدة: تَفْعِينَ وتَفْعَيْنَ بحذف اللَّام منهما، ووزنُ الجمع: تَفْعِلْنَ وتَفْعَلْنَ بإثبات اللَّام فيهما.

الكيلاني (والتَّقديرُ) بينهما في البابين المذكورين (مختلفٌ) إذ أصلُ: تَرْمِينَ وتَهْدِينَ وتُنَاجِينَ إذا كانت للواحدة المخاطبة: تَرْمِيينَ وتَهْدِيينَ وتُنَاجِيينَ، حذفتْ كسرةُ الياء لاستثقالها عليها، ثم حُذفتْ لالتقاء السَّاكنين، والياءُ الثَّابتُ فيها هو الياءُ الزَّائدةُ، وإذا كانت هذه الأمثلةُ لجمع المؤنَّث المخاطبات؛ فهي على أصلها، وهذا الياءُ الثَّابتُ فيها حينئذٍ هو لامُ الفعل، وإذا كان كذلك (فوزنُ الواحدة) المخاطبة من: تَرْمِي: (تَفْعِينَ) بكسر العين مع حذف لام الفعل، (و) من: تَرْضَي: (تَفْعَيْنَ) بفتحها مع حذفها كما مرَّ غيرَ مرةٍ. (ووزنُ الجمع) المؤنَّث المخاطب من تَرْمِي: (تَفْعِلْنَ) بكسر العين مع ثبوت لام الفعل، (و) من تَرْضَي: (تَفْعَلْنَ) بفتحها مع إثبات اللَّام؛ لأنَّها تثبتُ في جماعة الإناث، وعلى هذا فقس الباقيَ.



والأمرُ منها: اغْزُ اغْزُوَا اغْزُوا، اغْزِي اغْزُوَا أُغْزُونَ، وارْمِ ارْمِيَا ارْمُوا، ارْمِي ارْمِيَا ارْمِينَ، وارْضَ ارْضَيَا ارْضَوْا ارْضَيْ ارْضَيَا ارْضَيْنَ.

التفتازاني (و) تقول في (الأمر منها) أي: من هذه الثَّلاثة المذكورة، يعني: تَغْزُو وتَرْمِي وتَرْضى (أُغْزُ، أُغْزُوَا، أُغْزُوا، أُغْزِي، أُغْزُوَا، أُغْزُونَ، وارْمِ، ارْمِيَا، ارْمُوا، اِرْمِي، اِرْمِيَا، اِرْمِينَ، وارْضَ، اِرْضَيَا، اِرْضَوْا، اِرْضَيْ، اِرْضَيَا، اِرْضَيْنَ). وليس في ذلك بحثٌ.

القاري (والأمر منها) أي: من هذه الثلاثة المذكورة، وهي يغزو ويرمي ويرضى، (أُغْزُ، أُغْزُوَا، أُغْزُوا، أُغْزِي، أُغْزُوَا، أُغْزُونَ، و) كذا أُدْعُ، (ارْمِ، اِرْمِيَا، اِرْمُوا، اِرْمِي، اِرْمِيَا، اِرْمِينَ، و) كذا اهْد، (اِرْضَ، اِرْضَيَا، اِرْضَوْا، اِرْضَيْ، اِرْضَيَا، اِرْضَيْنَ) وكذا اِسْعَ، وهذا أمر واضح لمن له فهم لائح.

الجرجاني قال: (والأمرُ منها: أُغْزُ، أُغْزُوَا، أُغْزُوا، أُغْزِي، أُغْزُوَا، أُغْزُونَ، اِرْمِ، اِرْمِيَا، اِرْمُوا، اِرْمِي، اِرْمِيَا، اِرْمِينَ، اِرْضَ، اِرْضَيَا، اِرْضَوْا، اِرْضَيْ، اِرْضَيَا، اِرْضَيْنَ).

أقول: حكمُ الأمر المأخوذ من المضارع المعتلِّ اللَّامِ كحكم المضارع المجزوم من المعتلِّ اللَّامِ في الإعلال وعدمه، فتُحذفُ لامُ الفعل من الأمر بحيث يُحذفُ في المضارع المجزوم، وتثبتُ لامُ الفعل في الأمر حيث تثبتُ في المضارع المجزوم، فتقول في الأمر المأخوذ من الأمثلة المذكورة اغْزُ وارْمِ وارْضَ... إلى آخره بحذف حرف المضارعة منها، وزيادةِ همزة الوصل في أوَّلها، وحذفِ اللَّام من المفرد المذكَّر؛ لكونه بمنزلة الحركة، والنونِ من غيره، إلا نونَ جمع المؤنَّث؛ لأنَّ حَذْفَها يكون في حكم المجزوم، وجمعُهُ مبنيٌّ لم يكن في حكمه.

الكيلاني (والأمرُ منها) أي: من تَغْزُو وتَرْمِي وتَرْضَى: (أُغْزُ) بحذف الواو، (أُغْزُوَا، أُغْزُوا، أُغْزِي، أُغْزُوَا، أُغْزُونَ، وارْمِ) بحذف الياء، (ارْمِيَا، ارْمُوا، اِرْمِي، اِرْمِيَا، اِرْمِينَ، وارْضَ) بحذف الألف، (اِرْضَيَا، اِرْضَوْا، اِرْضَيْ، اِرْضَيَا، اِرْضَيْنَ) ولا يخفى إعلالُها على من له أدنى تأمُّلٍ فيما مضى.



فإذا أَدْخَلْتَ عليه نونَ التأكيدِ أُعِيدَتِ اللامُ المحذوفةُ، فقلتَ: اغْزُوَنَّ اغْزُوَانِّ اغْزُنَّ، اغْزِنَّ اغْزُوَانِّ اغْزُونَانِّ. وارْمِيَنَّ ارْمِيَانِّ ارْمُنَّ، ارْمِنَّ ارْمِيَانِّ ارْمِينَانِّ، وارْضَيَنَّ ارْضَيَانِّ ارْضَوُنَّ، ارْضَيِنَّ اِرْضَيَانِّ اِرْضَيْنَانِّ.

التفتازاني (وإذا أُدخلت عليه نون التَّأكيد) أي: على نحو: أُغْزُ وارْمِ وارْضَ خفيفةً كانت النُّونُ أو ثقيلةً؛ (أُعيدت اللَّامُ المحذوفةُ، فقلتَ: أُغْزُوَنَّ) بإعادة الواو، (وارْمِيَنَّ) بإعادة الياء، (وارْضَيَنَّ) بإعادة الألف وردّها إلى الأصل، وهو الياء، ضرورةَ تحرُّكِها، وذلك لأنَّ هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصَّحيح، وأنت تُعيدُ الحركةَ ثَمَّةَ، فكذا هنا تُعيد اللَّامَ، ولا تُعادُ في فعل جماعة الذُّكور والواحدة المخاطبة، أمَّا من: اِرْضَ؛ فلأنَّ التقاءَ السَّاكنين لم يرتفعْ حقيقةً؛ لعُروض حركتي الواو والياء الضَّميرين. وأمَا من: أُغْزُ وارْمِ؛ فلأنَّ سببَ الحذف باقٍ، أعني: التقاءَ السَّاكنين، لو أعيدت اللَّامُ، ولغة طيئٍ على ما حَكى عنهم الفراءُ، حذفُ الياء التي هي لامُ الفعل في الواحد المذكَّر بعد الكسر والفتح، نحوُ: واللهِ لَيَرْمِنَّ زيدٌ، وارْمِنَّ يا زيدُ، ولَيَخْشَنَّ زيد، ويا زيد اخْشَنَّ.

القـاري (وإذا أُدخلت نونُ التأكيد) أي: على نحو أُغْزُ وارْمِ وارْضَ خفيفةً كانت النونُ أو ثقيلةً، (اعيدت اللام) المحذوفةُ، (فقلت: أُغْزُوَنَّ) بإعادة الواو، (وارْمِيَنَّ) بإعادة الياء، (وارْضَيَنَّ) بإعادة الألف، ورَدِّها إلى أصلها -وهو الياء- ضرورةَ تحركها، ولا تعاد اللام في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة، أما من اِرْضَ؛ فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتَي الواو والياء الضميرين، وأما من أُغْزُ وارْمِ؛ فلأن سبب الحذف باقٍ، أعني: التقاءَ الساكنين لو أعيد اللام.

الجرجاني قال: (وإذا أُدخلتْ عليه نونُ التَّأكيد؛ أُعيدتِ اللَّامُ المحذوفةُ، فقلتَ: أُغْزُوَنَّ وارْمِيَنَّ وارْضَيَنَّ).

أقول: إذا أُدخلت نونُ التَّأكيد في الأمر؛ أعيدت المحذوفةُ في المفرد المذكَّر؛ لخروجه عن حكم المجزوم بالتَّأكيد، فقلتَ: أُغْزُوَنَّ وارْمِيَنَّ وارْضَيَنَّ بإثبات اللَّام فيها كلِّها.

الكيلاني (وإذا دخلتْ عليه نونُ التَّأكيد) خفيفةً كانت أو ثقيلةً على نحو: اغْزُ وارْمِ وارْضَ محذوفةَ اللَّام، (أعيدت اللَّامُ المحذوفةُ) متحرِّكةً مفتوحةً، (فقلت: اغْزُوَنَّ) بإعادة الواو مع فتحها، (وارْمِيَنَّ) بإعادة الياء مع فتحها، (وأرْضَيَنَّ) بإعادة الألف وردِّها إلى الياء التي هي أصلُها مع فتحها؛ إذ الألفُ لا تقبلُ الحركةَ.



واسمُ الفاعلِ منها : غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ، غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ غُزَّاءٌ وغُزًّى وغُزَاةٌ وغَوَازٍ.

[اسم الفاعل من الناقص]

التفتازاني (واسمُ الفاعل منها) أي: من هذه الثَّلاثة المذكورة: (غَازٍ) أصله: غَازِوٌ، (غَازِيَانِ) أصله: غَازِوَانِ، (غَازُونَ) أصله: غَازِوُونَ، (غَازِيَةٌ) أصله: غَازِوَةٌ، (غَازِيَتَانِ) أصلُه: غَازِوَتَانِ، (غَازِيَاتٌ) أصله: غَازِوَاتٌ، (وغَوَازٍ

القـاري (واسم الفاعل منها) أي: من هذه الأفعال الثلاثة المذكورة: (غَازٍ) أصله: غَازِوٌ، (غَازِيَانِ) أصله: غَازِوَانِ، (غَازُونَ) أصله: غَازِوُونَ، ثم غَازِيُونَ، (غَازِيَةٌ) أصله: غَازِوَةٌ، (غَازِيَتَانِ) أصله: غَازِوَتَانِ، (غَازِيَاتٌ) أصله: غَازِوَاتٌ، (وغَوَازٍ) أصله: غَوَازِوُ.

الجرجاني قال: (واسمُ الفاعل منها: غازٍ، غازِيَان، غازُونَ، غازِيَةٌ، غازِيَتَانِ، غازِيَاتٌ، وغوَازٍ).

أقول: هذا إشارةٌ إلى كيفيَّة بناء اسم الفاعل من المعتلِّ اللَّام الواويّ واليائيّ، وكيفيَّةِ إعلاله من الأمثلة المذكورة، فتقول في بناء اسم الفاعل من غَزَا يَغْزُو: غَازٍ، **أصله**: غَازِوٌ؛ لأنَّه من الغَزْوِ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فصار: غَازِيٌ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحذفت، ثم الياءُ لالتقاء السَّاكنين بينه وبين التَّنوين، فحذفت الياءُ دون التَّنوين؛ لأنَّها إنَّما زِيدتْ ليدلَّ على صرف الكلمة، فحَذْفُها مُخِلٌّ بالغَرَض.

وأصلُ: غَازِيَان: غَازِوَانِ، قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ولم يُعْتَدَّ بالألف والنون؛ لأنَّهما زائدتان على أصل الكلمة.

غَازُونَ **أصله**: غازِوُون بالواوين: أحدُهما واوُ لام الفعل، والآخرُ واو الضَّمير، قلبت الواو الأولى ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ولم يُعْتَدَّ بواوِ ونونِ الجمع؛ لأنَّهما زائدتان على أصل البِنْيَة، فصار: غَازِيُونَ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فنُقلتْ إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها، فالتقى ساكنان: الياءُ والضَّميرُ، فحُذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: غَازُونَ.

الكيلاني (واسم الفاعل منها) أي: من يَغْزُو ويَرْمِي ويَرْضَى: (غَازٍ) أصله: غَازِوٌ، قلبت الواوُ ياءً لكسرة ما قبلها مع وقوعها في الطَّرَف، فصار: غَازِيٌ، ثم حذفتْ ضمَّةُ الياء، فالتقى السَّاكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ، فصار: غَازٍ. (غَازِيَانِ) أصله: غَازِوَانِ، قلبت الواوُ ياءً، (غَازُونَ) أصله: غَازِوُونَ، قلبت الواوُ الأولى ياءً، فصار: غَازِيُونَ، ثم نُقلتْ ضمَّةُ الياء إلى ما قبلها، فالتقى السَّاكنان، فحذفت الياءُ، فصار: غَازُونَ. (غَازِيَةٌ) أصله: غَازِوَةٌ، قلبت الواوُ ياءً، (غَازِيَتَانِ) أصله: غَازِوَتَانِ، قلبت الواوُ ياءً، (غَازِيَاتٌ) جمعُ تصحيحٍ، أصله: غَازِوَاتٌ، قلبت الواوُ ياءً، (وغَوَازٍ) جمعُ المكسَّر، أصله: غَوَازِوُ، قلبت الواو ياء، فصار: غَوَازِيُ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحُذفتْ، فصار: غَوَازِي بسكون الياء، ثم حُذفت اكتفاءً بالكسرة، وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ، فصار غَوَازٍ.

وكذا رَامٍ رَامِيَانِ رَامُونَ، رُمَّاءٌ ورُمًّى ورُمَاةٌ، رَامِيَةٌ رَامِيَتَانِ رَامِيَاتٌ ورَوَامٍ، ورَاضٍ.

التفتازاني وكذلك: رَامٍ)، رَامِيَانِ، رَامُونَ، رَامِيَةٌ، رَامِيَتَانِ، رَامِيَاتٌ، ورَوَامٍ. (ورَاضٍ) رَاضِيَانِ، رَاضُونَ، رَاضِيَةٌ، رَاضِيَتَانِ، رَاضِيَاتٌ، ورَوَاضٍ.

القاري (وكذا) حكم داعٍ و(رَامٍ، رَامِيَانِ، رَامُونَ) أصله: رَامِيُونَ، رَامِيَةٌ، رَامِيَتَانِ، رَامِيَاتٌ، ورَوَامٍ، وكذا حكم سَاعٍ وغَاشٍ، فيقال في جمع المذكر منهما: سَوَاعٍ وغَوَاشٍ (ورَاضٍ) رَاضِيَان، رَاضُونَ، أصله: رَاضِوُونَ، ثم رَاضِيُونَ، (رَاضِيَةٌ، رَاضِيَتَانِ) رَاضِيَاتٌ، ورَوَاضٍ.

الجرجاني غَازِيَةٌ أصلُها: غَازِوَةٌ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ولا يُعتدُّ بتاء التَّأنيث؛ لأنَّها زائدةٌ على أصل الكلمة.

غَازِيَتَانِ أصله: غَازِوَتَانِ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ولم يُعتدَّ بالتاء والألف والنون؛ لأنَّهنَّ زائداتٌ على أصل الكلمة. غَازِيَاتٌ أصلها: غَازِوَاتٌ قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ولا يعتدُّ بالألف والتاء؛ لأنَّهما زائدتان على أصل الكلمة.

وأصلُ: غَوَازٍ: غَوَازِيُ بغير تنوين بعد قلب الواو ياءً، مثلُ: نَوَاصِرُ، حذفت الضمَّةُ من الياء للثِّقَل، ثم حذفت الياءُ؛ لأنَّه أثقلُ من المفرد، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر: ٤]، وأُتي بالتَّنوين يكون إمَّا عِوَضًا عن الياء المحذوفة، أو عن إعلال الياء بالسُّكون، ولم يُقلبِ الواوُ في غَوَازٍ ألفًا مع أنَّها متحرِّكةٌ وما قبلها مفتوحٌ بناءً على أنَّها لو قُلبتْ ألفًا لالتقى السَّاكنان، فلا بُدَّ من حذف أحدهما، فبقي: غَازٍ، فالتبس صيغةُ الجمع التي هي غَوَازٍ بالمفرد الذي هو غَازٍ.

قال: (وكذلك: رَامٍ ورَاضٍ). **أقولُ**: وحكمُ بناء اسم الفاعل في رَمَى يَرْمِي ورَضِيَ يَرْضَى وكيفيَّةُ إعلاله كحكمِ بناء اسم الفاعل من غَزَا يَغْزُو، وكيفيَّةِ إعلاله، فرامٍ اسمُ الفاعل من: رَمَى يَرْمِي، أصله: رامِيٌ على وزن فاعِلٍ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحُذفتْ منها، فالتقى ساكنان هما الياءُ والتَّنوينُ، فحذفت الياءُ دون التَّنوين لِمَا سبقَ. ورَاضٍ اسمُ الفاعل من رَضِيَ يَرْضَى **أصله**: رَاضِيٌ، **وأصله**: رَاضِوٌ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ثم استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحُذفتْ منها، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ دون التنوين لِمَا مَرَّ.

وقِسْ عليه: رَامِيَان، رَامُونَ، رَامِيَةٌ، رَامِيَتَانِ، رَامِيَاتٌ، ورَوَامٍ، ورَاضِيَانِ، رَاضُونَ، رَاضِيَةٌ، رَاضِيَتَانِ، رَاضِيَاتٌ، ورَوَاضٍ.

الكيلاني (وكذلك: رَامٍ) أصله: رَامِيٌ، حذفت ضمَّةُ الياء، فالتقى السَّاكنان: الياءُ والتَّنوينُ، فحُذفت الياءُ، فصار: رَامٍ، رَامِيَانِ، رَامُونَ، أصله: رَامِيُونَ، رَامِيَةٌ، رَامِيَتَانِ، رَامِيَاتٌ، ورَوَامٍ.

(ورَاضٍ)كغَازٍ،أصله:رَاضِوٌ،أُعِلَّ إعلال:غَازٍ.رَاضِيَانِ،رَاضُونَ،رَاضِيَةٌ،رَاضِيَتَانِ،رَاضِيَاتٌ،ورَوَاضٍ.



اصلُ غَازٍ غَازِوٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها، كما قُلِبَتْ في غُزِيَ، ثم قالُوا غَازِيَةٌ لأنَّ المؤنثَ فرعُ المذكرِ والتاءُ طارِئةٌ.

التفتازاني (**وأصلُ غَازٍ**: **غَازِوٌ**) كناصر كما مرّ، (**قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها**) وذلك قياسٌ مستمرٌّ، وكذا: رَاضٍ، أصله: رَاضِوٌ، جعل: رَاضِيٌ، وأصلُ رَامٍ: رامِيٌ، فحذفتْ ضمَّةُ الياء من الجميع استثقالًا، فاجتمع ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين دون التَّنوين؛ لأنها حرفُ علَّةٍ، والتَّنوينُ حرفٌ صحيحٌ، فحذفُها أَوْلى، فإنْ زال التَّنوينُ أعيدَتِ الياءُ، نحوْ: الْغَازِي والرَّامِي والرَّاضِي. وإنَّما لم يَذكرِ المصنِّفُ (رحمة الله عليه) هذا الإعلالَ؛ لأنَّه قد تقدَّم في كلامه مثلُهُ، أعني: حذفَ الضمَّة ثم اللَّامِ، بخلاف قلب الواو المتطرِّفةِ المكسور ما قبلَها ياءً، كما قلبت الواوُ ياءً في المبنيِّ للمفعول من الماضي، (**نحوُ: غُزِيَ**) **والأصلُ**: غُزِوَ، وقبيلةُ طيئٍ يَقلبون الكسرةَ من المبنيِّ للمفعول من المعتلِّ اللَّامِ فتحةً، واللَّامَ ألفًا، فيقولون: غُزَا ورُمَى ورُضَى ونحو ذلك، قال قائلُهم:

نَسْتَوْقِدُ النَّبلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ ـطَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

والأصلُ: بُنِيَتْ، قُلبت الكسرةُ فتحةً والياءُ ألفًا، وحُذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين.

القاري (وأصل: غَازٍ: غَازِوٌ) كناصرٍ، (**قلبت الواو ياء لتطرُّفِها وانكسارِ ما قبلها**) وهذا قياس مطرد، وكذا رَاضٍ، أصله: رَاضِوٌ، جعل رَاضِيٌ، وأصل: رَامٍ: رَامِيٌ، فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالًا، فاجتمع ساكنان الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين؛ لأنها حرف علة، والتنوين حرفٌ صحيح، فحذفُها أولى، فإنْ زال التنوين أعيدت الياء، نحو: الغازي والرامي.

(**كما قلبت**) الواو ياء (**في غُزِيَ**) من المبني للمفعول في الماضي، والأصل: غُزِوَ.

الجرجاني قال: (**وأصلُ: غَازٍ: غَازِوٌ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها كما قُلبتْ في: غُزِيَ، ثم قالوا: غَازِيَةٌ لأن المؤنَّث فرع المذكَّر، والتَّاء طارئةٌ**).

أقول: أصلُ: غَازٍ: غَازِوٌ على وزن فاعلٍ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ثمَّ حذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين.

الكيلاني (**وأصلُ**: غَازٍ) كما مرَّ: (**غَازِوٌ، قلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها**) ثم حُذفتْ ضمَّةُ الياء، ثم الياءُ كما سبق، وهذا قياسٌ مطَّرِدٌ، (**كما قُلبت**) الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها (**في: غُزِيَ**) الماضي المبنيِّ للمفعول؛ إذ أصله: غُزِوَ.

....

التفتازاني (ثم قالوا: غَازِيَةٌ) بقلب الواو ياءً مع عدم تطرُّفها؛ (لأنَّ المؤنَّثَ فرعُ المذكَّر) لكون بناء المؤنَّث غالبًا على زيادة التاء، لا سِيَّمَا فيمن يقول: رَجُلٌ ورَجُلَةٌ، وغلامٌ وغلامةٌ، ونحوَ ذلك، فلمَّا قلبوها في الأصل؛ قلبوها في الفرع، فقالوا: غَازِيَةٌ ورَاضِيَةٌ، وفي التنزيل: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ . (والتاءُ طارئةٌ) على أصل الكلمة، وليستْ منها فكانت الواوُ متطرفةً حقيقةً.

فإن قيل: إنَّهم يقلبون الواوَ المكسورَ ما قبلَها ياءً طرفًا أو غيرَ طرفٍ، فقلبت في غازيةٍ لذلك كما ذكره العلامةُ في ((المفصل)). ==

القاري (ثم قالوا: غَازِيَةٌ) بقلب الواو ياء مع عدم تطرُّفها صورةً؛ (لأن المؤنث فرع المذكر) لكون المؤنث غالبًا على الزيادة، فلما قلبوها في الأصل قلبوها في الفرع، فقالوا: غَازِيَةٌ، وفي التنزيل: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. (والتاء طارئة) في أصل الكلمة، وليست منها، بل هي ملحقة، فكأن الواو متطرفة حقيقة، وأصل غَوَازٍ: غَوَازِيٌ بالتنوين، أُعلّ إعلالَ غازٍ، ولا بَحْثَ لنا معشرَ الصرفيِّين عن أنه منصرفٌ أو غيرُه، وأنَّ تنوينَه أيُّ تنوين. وكذا حكم غَوَاشٍ. ثم اعلم أن هذا الإعلال إنما هو حالَ الرفع والجر، وأما حالَ النصب؛ فتقول: رأيت غَازِيًا ورَامِيًا، وغَوَازِيَ ورَوَامِيَ كالصحيح.

الجرجاني قوله: "كما قُلبتْ في غُزِيَ" أي: قلبت الواوُ ياءً في غازٍ لتطرُّفها وانكسار ما قبلها كما قلبت الواوُ ياءً في غُزِيَ لتطرُّفها وانكسار ما قبلها.

فإن قيل: لو كان قلبُ الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها؛ لَمَا قُلبتْ في غَازِيَةٍ للمفرد المؤنَّث لعدم تطرُّفها، ولو انكسر ما قبلها؛ إذ علَّةُ قلب الواو ياءً شيئان: أحدُهما: كونُ الواو متطرِّفةً، والآخرُ: كونُ ما قبلها مكسورًا، وقد انتفى في غازِوَةٍ الأوَّلُ، فانتفى علَّةُ قلبها إياها؛ إذ انتفاءُ الكلِّ بانتفاء جزئه.

قلنا: لا نسلِّمُ عدمَ تطرُّفها؛ لأنَّ التاءَ طارئةٌ، فلا عبرةَ لها، وإن سُلِّمَ أنَّها معتبرةٌ؛ فالقلبُ واجبٌ؛ لأنَّ المؤنَّثَ فرعُ المذكَّر، وفي المذكَّر تُقلبُ، فلو لم تقلبْ في المؤنَّث؛ لَزِمَ مزيَّةُ الفرع على الأصل.

الكيلاني (ثم) ورد عليه سؤالٌ بأنَّهم (قالوا: غَازِيَةٌ) في: غَازِوَةٌ بقلب الواو ياءً مع عدم تطرُّفها، فأجاب عنه بقوله: (لأنَّ المؤنَّثَ) الذي هو غازيةٌ (فرعُ المذكَّر) الذي هو غازٍ؛ لتقدُّمه عليها، فلما قلبت الواوُ ياءً في المذكَّر للعلَّة المذكورة؛ قُلبتْ في المؤنَّث أيضًا وإن لم تكن العلَّةُ موجودةً فيها إلحاقًا للفرع بالأصل. (و) لأنَّ (التَّاءَ) في غَازِيَةٍ (طارئةٌ) على أصل الكلمة للتَّأنيث، فكانت الواوُ متطرِّفةً في الحقيقة، فحينئذ قُلبتِ الواوُ ياءً في: غَازِيَة؛ لوجود العلَّةِ المذكورة فيها.

وتقولُ في المفعولِ منَ الواويِّ: مَغْزُوٌّ، ومن اليائيِّ: مَرْمِيٌّ.

التفتازاني **قلتُ**: قولُ المصنِّف (رحمه الله) أقربُ إلى القياس؛ لأنَّ قلبَ الواو الغيرِ المتطرِّفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر نحو: قام قِيَامًا والأصل قِوَامًا، أو على المفرد كما في الجموع نحو: دِيَمٍ جمع دِيمَةٍ والأصل دِوْمَة، فمجرَّد كسرِ ما قبلها لا يقتضي القلبَ.

فإن قيل: التاءُ معتبرةٌ بدليل قولهم: قَلَنْسُوَةٌ وقَمَحْدُوَةٌ، فلو لم يعتبر التاءُ؛ لوجب قلبُ الواو ياءً والضمَّة كسرةً؛ لِمَا مر في: التَّمَطِّي، وحينئذٍ لا يكون الواو من المتطرِّفة.

قلتُ: الأصلُ في: قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ -وهو المفردُ- على التاء، والحذفُ طارِئ، بخلاف ما نحن فيه، فإنَّ الأصلَ فيه بدون التَّاء، نحوُ: غَازٍ، والتاءُ طارئةٌ.

ولا يَبعد عندي أن يقال في مثل ذلك: قُلبت الواوُ ياءً لكونها رابعةً مع عدم انضمام ما قبلها، هذا كلُّه ظاهرٌ، وإنَّما الإشكالُ في إعلال نحو: غَوَازٍ ورَوَامٍ ورَوَاضٍ، وليس علينا إلا أن نقول: الأصلُ: غَوَازِيٌ بالتنوين، أُعلّ اعلالَ غَازٍ، ولا بحثَ لنا عن أنَّه منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ، وأنَّ تنوينه أيُّ تنوينٍ.

واعلم أنَّ هذا الإعلالَ إنَّما هو حالَ الرَّفع والجرِّ، وأمَّا حالَ النَّصب؛ فتقول: رأيتُ غازِيًا ورَامِيًا ورَاضِيًا، وغَوَازِيَ ورَوَامِيَ كالصَّحيح.

[اسم المفعول من الناقص]

(**وتقول في المفعول من الواويّ**) أي: في اسم المفعول من الثلاثيّ المجرَّد الواويّ: (**مَغْزُوٌّ**) أصله: مَغْزُووٌ، أدغمت الواوُ في الواو. (**ومن اليائيّ: مَرْمِيٌّ**) ....

القاري (**وتقول في مفعول من الواوي**) أي: في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوي: (**مَغْزُوٌّ**) أصله: مَغْزُووٌ، أدغمت، (**ومن اليائي**) أي: من الثلاثي المجرد اليائي: (**مَرْمِيٌّ**) أصله: مَرْمُويٌ،

الجرجاني قال: (**وتقول في مفعولٍ من الواوي: مَغْزُوٌّ، ومن اليائيِّ: مَرْمِيٌّ**، ....

الكيلاني (**وتقول في**) اسم (**المفعول من**) الثُّلاثيِّ المجرَّدِ (**الواويِّ: مَغْزُوٌّ**) أصله: مَغْزُووٌ، أدغمت الواوُ الأولى في الثَّانية، فصار: مَغْزُوٌّ، مَغْزُوَّانِ، مَغْزُوُّونَ، مَغْزُوَّةٌ، مَغْزُوَّتَانِ، مَغْزُوَّاتٌ. (**و**) تقول في اسم المفعول (**من**) الثُّلاثيِّ المجرَّد (**اليائيِّ: مَرْمِيٌّ**) أصله: مَرْمُويٌ.



قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياءِ الثانِي ويُكسَرُ ما قبلَها؛ لأنّ الواوَ والياءَ إذا اجتَمعَتا في كلمةٍ واحدةٍ والأولَى منهما ساكنةٌ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ.

التفتازاني تقلب الواو ياءً ويكسر ما قبلها) أي: ما قبل الياء، يعني: أنَّ أصلَه: مَزمُويٌ، قلبت الواوُ ياءً، وادغمت الياءُ في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء لتسلم الياء، وإنَّما قلبت الواو ياءً؛ (لأن الواوَ والياءَ إذا اجتمعتا والأُولى منهما ساكنةٌ) سواءٌ كانت الواوَ أو الياءَ، (قلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء) وذلك قياسٌ مُطَّردٌ طلبًا للخفَّة، واشتُرط سكونُ الأولى لتدغم، واختير الياءُ لخفَّتها.

وفي كلام المصنِّف نظرٌ؛ لأنَّه ترك شرائطَ لا بُدَّ منها، وهي أنَّه يجب في الواو إذا كانت أُولى أن لا تكون بدلًا من حرفٍ آخرَ؛ ليحترز به عن نحو "سُويِرَ وتُسُويِرَ" كما تقدَّم، وأن تكونا في كلمةٍ واحدةٍ أو ما هو في حكمها، كـ"مُسْلِمِيَّ"، والأصلُ: مُسْلِمُويَ؛ ليحترزَ عمّا إذا كانتا في كلمتين مستقلتين، نحوُ: "يَغْزُو يَوْمًا" و"يَقْضِي وَطَرًا". وفي بعض النسخ: "إذا اجتمعتا في كلمة واحدة"، وهو الصوابُ. وأن لا تكونا في صيغة أَفْعَل، نحوُ "يومٌ أَيْوَمُ"، ولا في الأعلام، نحوُ "حَيْوَة". وأن لا تكون الياءُ إذا كانت أولى بدلًا من حرفٍ آخرَ؛ ليحترز من نحو: دِيوَانٍ، والأصلُ: دِوْوَانٌ، فإنَّ الواوَ لا تُقلبُ في مثلِ هذه الصُّور ياءً. وأيضًا يجب أن لا تكون الياءُ للتَّصغير إذا لم تكن الواوُ طرفًا، حتى لا ينتقضَ بنحو: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل، فإنَّه لا يجب فيه القلبُ، بل يجوزُ.

القاري (فقلبت الواو ياء) وأدغمت الياء في الياء، (وكسر ما قبلها) لتَسلم الياءُ، وإنما قلبت الواو ياء؛ (لأن الواو والياء إذا اجتمعتا) أي: في كلمة كما في نسخة، (والأُولى منهما ساكنة) سواء كانت هي الواوَ والياءَ، (قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء) وهذا قياس مستمرّ طلبًا للخفة.

الجرجاني تَقلبُ واوَهُ ياءً، وتكسرُ ما قبلها؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتمعتا في كلمةٍ والأولى منهما ساكنةٌ؛ قلبت الواو ياءً، وأُدغمتْ في الياء). **أقول**: إذا أردتَ أن تبنيَ اسمَ المفعول من الثُّلاثيِّ المجرَّد النَّاقص الواويِّ أو اليائيِّ فتقولُ في اسم المفعول المأخوذ من الواويِّ: مَغْزُوٌّ، أصله: مَغْزُووٌ بواوين: الأولى واوُ المفعول، والثَّانيةُ واوُ لام الفعل، أدغمت الواوُ الأولى في الثَّانية. وتقول في اسم المفعول المأخوذ من اليائيِّ: مَرْمِيٌّ، أصله: مَرْمُويٌ، اجتمعت الواوُ والياءُ، والسَّابقةُ منهما ساكنةٌ، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء، فصار: مَرْمِيٌّ.

الكيلاني (تُقلب الواوُ ياءً) وتُدغمُ الياءُ الأولى في الثَّانية، (ويُكسرُ ما قبلها) أي: ما قبل الياء لتَسلمَ؛ (لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ، والأولى منهما) أي: الواو والياء (ساكنةً؛ قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء) طلبًا للخفَّة.



وتقولُ في فَعُولٍ منَ الواويِّ: عَدُوٌّ، ومن اليائيِّ: بَغِيٌّ، ....

التفتازاني لا يقال: إنَّ قولَه: "إذا اجتمعتا... إلخ" مهملةٌ، وهي لا يجب أن تصدقَ كليَّةً؛ لأنَّا نقول: قواعدُ العلوم يجب أن تكون على وجهٍ يصدقُ كليةً، وأمَّا قولُهم "هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه"؛ فشاذٌّ، والقياسُ: مَمْضِيٌّ؛ لأنَّه من اليائيِّ. ومنهم من يقول في الواويِّ أيضًا: مَغْزِيّ ومَغْدِيّ ومرضِيّ بقلب الواوين ياءً كراهةَ اجتماع الواوين، وعليه قولُه:

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

والقياسُ الواوُ، لكنَّ الياءَ أيضًا كثيرٌ فصيحٌ وإن كان مخالفًا للقياس تشبيهًا بنحو: عِتِيّ وجِثِيّ.

وفي: مَرْضِيّ أمرٌ آخرُ، وهو إجراؤُه مُجرى فعله الأصليّ، أعني: رَضِي، فإنَّ أصلَه: رضِو.

[وزن فَعُول وفَعِيل من الناقص]

(وتقول في فَعُول من الواويّ: عَدُوٌّ) والأصلُ: عَدُووٌ، (ومن اليائيّ: بَغِيٌّ) والأصلُ: بَغُويٌ، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، فقلبت الواوُ ياءً، وادغمت الياءُ في الياء، وكسر ما قبلها. فقيل: بَغِيّ، وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ أي: فاجرةً، وقال ابنُ جنِّي: هو فعيلٌ، ولو كان فَعُولًا لقيل: بَغُوٌّ، كما قيل: فلانٌ نَهُوٌّ عن المنكر. كذا ذكره صاحبُ ((الكشاف)). وهذا عجيبٌ من مثل الإمام ابن جنّي، وأظنُّ أنَّه سهوٌ منه؛ لأنَّه لو كان فعيلًا لوجب أن يقال: بغيةٌ؛ لأنَّ فعيلًا بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، اللَّهمَّ إلا أن يقال: إنَّه شبّه بما هو بمعنى مفعول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وهو تَكَلُّفٌ. ولأنَّ قولَه: لو كان فعولًا لقيل: بَغُوٌّ غيرُ مستقيمٍ بلا خفاءٍ؛ لأنَّه يائيٌّ، وأمَّا نَهُوٌّ؛ فشاذٌّ، والقياسُ: نَهِيٌّ.

القاري (وتقول في فَعُولٍ من الواوي: عَدُوٌّ) والأصل: عَدُووٌ، (ومن اليائي: بَغِيٌّ) أصله: بَغُويٌ، اجتمعت الواو والياء، وسبق الساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسر ما قبلها، وفي التنزيل: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] أي: فاجرةً، ....

الجرجاني قال: (وتقول في فَعُولٍ من الواويّ: عَدُوٌّ، ومن اليائيّ: بَغِيٌّ، ....

الكيلاني (وتقول في) اسم الفاعل على وزن (فَعُولٍ من الواويِّ) أي: من المعتلِّ اللَّام الواويِّ: (عَدُوٌّ) أصله: عَدُووٌ، أدغمت الواوُ الأولى في الثَّانية، فصار: عَدُوٌّ، عَدُوَّانِ... إلخ. (و) تقول في اسم الفاعل على وزن فَعُولٍ (من اليائيِّ) أي: من المعتلِّ اللَّام اليائيِّ: (بَغِيٌّ) أصلُه: بَغُويٌ، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسُبقتْ إحداهما بالسكون، قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتْ في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء لسلامتها، فصار: بَغِيٌّ، بَغِيَّانِ... إلخ.



وفي فَعِيلٍ من الواويِّ: صَبِيٌّ، ومن اليائيِّ: شَرِيٌّ.

التفتازاني فإن قلت: الواو في: عَدُوٌّ رابعةٌ، وما قبلها غيرُ مضمومةٍ، فلِمَ لم تقلب الواوُ ياءً؟

قلتُ: لأنَّ المَدَّةَ لا اعتدادَ بها، فكأنَّ ما قبلها مضمومٌ، ولأنَّ الواوَ السَّاكنةَ كالضمَّة، ولأنَّ الغرض هو التَّخفيفُ، ويحصل بالادغام، وكذا الكلامُ في اسم المفعول الواويّ، نحوُ: مغزوّ.

فإن قلتَ: ما السرُّ في جواز: مَدْعِيّ ومَغْزِيّ بقلبهما ياءً مع الكثرة والاطِّراد، لا سيّما في: مرْضِيّ. وامتناعِ ذلك في: عَدُوّ؟

قلتُ: السرُّ أنَّ نحوَ: مَغْزُوّ طال، فثَقُلَ، والياءُ أخفُّ، فعُدِلَ إليه، بخلاف فعول، أو أنّه محمولٌ على فعله. فافهم.

(و) تقول (في فعيلٍ من الواويِّ: صَبِيٌّ) والأصلُ: صَبِيوٌ، قلبت الواوُ ياءً، وادغمت الياءُ في الياء، وهو من الصَّبْوَة. (ومن اليائيِّ: شَرِيٌّ) أصله: شَرِيْيٌ، ادغمت الياءُ في الياء، والفرسُ الشريُّ: هو الذي يَشْرِي في سيره، أي: يَلِجُّ.

القاري وأما قولُ بعضِهم: هو فَعِيلٌ، ولو كان فَعُولًا لقيل: بَغُوٌّ؛ فوَهَمٌ من وجهين: أحدهما: أنه لو كان فعيلًا لوجب أن يقال: بَغِيَّةٌ؛ لأن فعيلًا بمعنى فاعل، فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث إلا بتأويل، وهو أن يشبَّه بما هو بمعنى مفعول، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف: ٥٦]. وثانيهما: أن قوله: "لو كان فعولًا لقيل: بَغُوٌّ" غير مستقيم؛ لأنه يائي.

(و) تقول (في فعيل من الواوي: صَبِيٌّ) أصله: صَبِيوٌ، قلبت الواو ياء، وأدغمت، وهو من الصَّبْوَة، وهي الميل إلى اللعب واللهو، (ومن اليائي: شَرِيٌّ) أصله: شَرِيْيٌ، أدغمت الياء في الياء، والفرسُ الشري: هو الذي يَشْرِي في سَيْره أي: يبالغ في مَشْيِه ويَلِجُّ في جَرْيِه، ....

الجرجاني وفي فَعِيلٍ من الواويِّ: صَبِيٌّ، ومن اليائيِّ: شَرِيٌّ).

أقول: إذا أردتَ أن تبنيَ اسمَ الفاعل للمبالغة مما كان لامُهُ واوًا على صيغة فَعُولٍ أو فَعِيلٍ؛ فتقولُ في فَعُولٍ من الواويِّ: عَدُوٌّ، أصله: عَدُووٌ بواوين: الأولى واو فَعُولٍ، والثانيةُ واو لامِ الفعل، أدغمت الواوُ الأولى في الثَّانية. ....

الكيلاني (وتقول في فَعِيلٍ) أي: اسمِ الفاعل على وزن فَعِيلٍ (من الواويِّ) أي: من الثُّلاثيِّ المجرَّد المعتلِّ اللَّامِ الواويّ: (صَبِيٌّ) أصله: صَبِيوٌ، قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتْ في الياء، فصار: صَبِيٌّ، صَبِيَّانِ... إلخ. (ومن اليائيِّ) أي: من المعتلِّ اللَّام اليائيِّ: (سَرِيٌّ) أصله: سَرِيْيٌ، أدغمت الياءُ الأولى في الثَّانية، فقيل: سَرِيٌّ، سَرِيَّانِ... إلخ.



....

التفتازاني ....

القاري وأما "سَرِيًّا" في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]؛ فهو فَعِيلٌ من السَّرَى،[1] وهو الشرف، أي: سيدًا، وهو عيسى عليه السلام، أو جَدْوَلاً كما روي مرفوعًا، ولعل وجهَه أنه كثير الجرَيان والسرَيان.

[1] سرا: السَّرْوُ: المُروءَةُ والشَّرَفُ. سَرُوَ يَسْرُو سَراوَةً وسَرْوًا أي صَارَ سَرِيًّا؛ الأخيرة عن سيبويه واللحياني. الْجَوْهَرِيُّ: السَّروُ سَخاءٌ فِي مُرُوءَةٍ. وسَرَا يَسْرو سَرْوًا وسَرِيَ، بِالْكَسْرِ، يَسْرَى سَرًى وسَرَاءً وسَرْوًا إِذَا شَرُفَ، وَلَمْ يحْك اللَّحْيَانِيُّ مَصْدَرَ سَرَا إِلَّا مَمْدُودًا. الْجَوْهَرِيُّ: يُقَالُ سَرَا يَسْرُو وسَرِيَ، بِالْكَسْرِ، يَسْرَى سَرْوًا فِيهِمَا وسَرُوَ يَسْرُو سَرَاوةً أي صار سَرِيًّا. قَالَ ابْنُ بَرّيّ: فِي سَرَا ثَلَاثَ لُغَاتٍ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، وَكَذَلِكَ سَخِي وسَخا وسَخُوَ. (لسان العرب، "سرا")

الجرجاني وتقول في فَعُولٍ من اليائيِّ: بَغِيٌّ، من: بَغَى يَبْغِي، أصله: بَغُويٌ؛ لأنّه من البُغْيَة، وهي الحاجةُ، وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، اجتمعت الواو والياء، والسَّابقةُ منهما ساكنةٌ، قلبت الواو ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، فصار: بَغُيًّا، ثم أُبدلتْ ضمَّةُ العين كسرةً للمناسبة. فصار: بَغِيًّا، والدَّليلُ على أنَّ البَغِيَّ في الآية فَعُولٌ لا فَعِيلٌ: هو أنَّه لو كان فَعِيلًا؛ لَأُنِّثَ مع المؤنَّث؛ لأنَّه بمعنى الفاعل، والفَعِيلُ إذا كان بمعنى الفاعل أُنِّثَ مع المؤنَّث، وبَغِيٌّ لم يؤنَّثْ، فدلَّ على أنَّه فَعُولٌ؛ لأن فَعُولًا إذا كان بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

وتقول في فَعِيلٍ من الواويِّ: صَبِيٌّ، أصله: صَبِيوٌ من: صَبَا يَصْبُو، أي: مَالَ على زِنَةِ فَعِيلٍ، وهو الغلامُ، اجتمعت الواوُ والياءُ، والسَّابقةُ منهما ساكنةٌ، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء، وإنَّما سُمِّيَ الصَّبِيُّ صَبِيًّا لمَيْله إلى ما لا يعنيه.

وتقول في فَعِيلٍ من اليائيِّ: شَرِيٌّ، أصله: شَرِيْيٌ بيائين، أُدغمتْ ياءُ فَعِيلٍ في الياء التي هي لامُ الفعل، فصار: شَرِيًّا، يقال: اشتريتُ الشَّيءَ إذا بِعْتَه وإذا اشتَرَيْته أيضًا، وهو من الأضداد، وفي التَّنزيل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[يوسف : ٢٠] أي: باعوه.

الكيلاني ....



والمزيدُ فيه تُقلَبُ واوُه ياءً؛ لأنّ كلَّ واوٍ إذا وَقَعَتْ رابعةً فصاعدًا ولم يكنْ ماقبلَها مضمومًا قُلِبَتِ الواوُ ياءً. فتقول: أَعْطَى يُعْطِي، واعْتَدَى يَعْتَدِي، واسْتَرْشَي يَسْتَرْشِي. وتقولُ مع الضميرِ: أَعْطَيْتُ، واعْتَدَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا.

[مزيد الثلاثي من الناقص]

التفتازاني (و) الثُّلاثيُّ (المزيدُ فيه تقلبُ واوه ياءً؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وَقَعَتْ رابعةً فصاعدًا ولم يكن ما قبلها مضمومًا؛ قُلِبَتْ ياءً) تخفيفًا (لِثِقَلِ الكلمة) بالطُّول، والمزيدُ فيه كذلك لا محالةَ، فتُقلبُ فيه الواوُ ياءً. وقولُه: "رابعةً" احترازٌ من نحو: غَزَوَ، وقولُه: "فصاعدًا" ليدخل فيه نحوُ: اِعْتَدَى واسْتَرْشَى، وقولُه: "ولم يكن ما قبلها مضمومًا" احترازٌ من نحو: يَغْزُو.

القاري (و) الثلاثي (المزيد فيه) من الناقص (تقلب واوه ياء) لاستثقال الواو، (لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدًا) أي: خامسةً أو سادسةً، (ولم يُضمّ ما قبلها) احترازٌ من نحو يَغْزُو، (قلبت ياء) طلبًا للخفة لثقل الكلمة بالإطالة، (فتقول: أَعْطَى يُعْطِي) والأصل: أَعْطَوَ يُعْطِوُ، (واعْتَدَى يَعْتَدِي) وأصلهما: اِعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ، (واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي) والأصل: اِسْتَرْشَوَ يَسْتَرْشِوُ.

الجرجاني قال: (والمزيدُ فيه تُقلبُ واوه ياءً؛ لأنَّ كلَّ واوٍ إذا وقعتْ رابعةً فصاعدًا ولم يكن ما قبلها مضمومًا؛ قُلبتْ ياءً، فتقول: أَعْطَى يُعْطِي، واعْتَدَى يَعْتَدِي، واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي، وتقول مع الضَّمير: أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك: تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا).

أقول: والمزيدُ فيه: إمَّا ماضٍ أو مضارعٌ، وكلُّ واحدٍ منهما: إمَّا معلومٌ أو مجهولٌ، والكلُّ كالمجرَّد في الإعلال بالقلب والحذف والإسكان، إلا أنَّه تُقلبُ واوه ياءً إن لم يُضَمَّ ما قبله؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وقعتْ رابعةً فصاعدًا ولم يكن ما قبلها مضمومًا؛ قُلبتِ الواوُ ياءً؛ لأنَّ الكلمةَ إذا زادتْ على ثلاثةٍ تُقلبُ ياءً،[1] والواوُ أثقلُ من الياء، فقُلبتْ لينَدفعَ به ثِقَلُه، ولم تُقلبْ بالألف ولو كان أخفَّ من الياء؛ لعدم وقوعها قبل الضَّمير المرفوع المتحرِّك؛ لأنَّ الألفَ المبدلَ مقدَّرٌ بحركةٍ، وما قبله لا يُقدَّرُ بها،

[1] هكذا في النسخ، لعل الظاهر "ثقلت" بدل "تقلب ياء".

الكيلاني (و) الثُّلاثيُّ (المزيدُ) فيه من المعتلِّ اللَّام الواويِّ (تُقلبُ واوُه ياءً) أوَّلًا، والياءُ ألفًا ثانيًا إن وُجدتِ العلَّةُ؛ (لأنَّ كلَّ واوٍ وقعتْ) في المعتلِّ اللَّام (رابعةً فصاعدًا) أي: فوقَ رابعةٍ، (ولم يُضَمَّ ما قبلها) ليخرجَ نحوُ: يَغْزُو، (قُلبتْ) تلك الواو (ياءً) طلبًا للخفَّة، وطردًا للباب.

التفتازاني (فتقول: أَعطَى يُعطِي) والأصلُ: أَعطَوَ يُعطِوُ، (واعتَدَى يَعتَدِي) والأصلُ: اعتَدَوَ يَعتَدِوُ، (واستَرشَى يَستَرشِي) والأصلُ: استَرشَوَ يَستَرشِوُ. ومَثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ؛ لأنَّها إمَّا رابعةٌ أو خامسةٌ أو سادسةٌ.

القاري (وتقول مع الضمير: أعطيتُ، واعتديتُ، واسترشيتُ، وكذلك: تَغازَيْنَا، وتَراجَيْنَا) بقلب الواو ياء في الجميع لما قدمنا. ويُفهم من الأمثلة أن حكم هذه المسألةِ في لام الفعل دون غيره، فلا يَرِدُ نحوُ قولِه تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة: ١٩] و﴿وَجَاوَزْنَا﴾ [الأعراف: ١٣٨].

الجرجاني فتقول: أَعطَى، أَعطَيَا، أَعطَوْا، أَعطَتْ، أَعطَتَا، وفي الأمثلة السَّاكنة بالقلب والحذف، وفي المفرد المؤنَّث ومثنَّاه والجمع المذكَّر؛ لأنَّ أصلَها القريبَ: أَعطَيَتْ، أَعطَيَتَا، أَعطَيُوا، والبعيد: أَعطَوَتْ، أَعطَوَتَا، أَعطَوُوا، فقلبت الواو ياءً والياءُ ألفًا، وحذفت الألفُ للسَّاكنين، وبالقلب في المفرد المذكَّر، وتقول: يُعطِي يُعطِيَانِ... إلخ في الأمثلة السَّاكنة المضارعة بالقلب والحذف والإسكان، أمَّا القلبُ والإسكانُ في المفرد مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا نحوُ: يُعطِي، أصله القريبُ: يُعطِيُ، والبعيدُ: يُعطِوُ، فقلبت الواوُ ياءً، ثم أُسكنتِ الياءُ. وأما القلبُ والحذفُ ففي الجمع المذكَّر مطلقًا والمفرد المؤنَّث المخاطبة: يُعطُونَ تُعطِينَ، أصلُهما القريبُ: يُعطِيُون تُعطِيِينَ، والبعيدُ: يُعطِوُونَ تُعطِوِينَ، فقبلت الواوُ ياءً فيهما، ثم نُقلتْ حركةُ الياء [في يُعطِيُونَ] إلى ما قبلها بعد سَلْبِ الحركة [فصار يُعطُيْونَ]، ثم حذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين بينه وبين واو الجمع المذكَّر، وحذفت عن الياءِ الكسرة [في تُعطِيِينَ]، ثم حذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين بينه وبين ياء الضَّمير في المخاطبة [فصار تُعطِينَ]، وفي القلب في غيره ياءً، فيكون إعلالُهُ بأنواعه الثَّلاثة، وأمثلتُهُ: اِعْتَدَى يَعْتَدِي من العَدْوِ، واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي من الرِّشْوَة والأمثلة السَّاكنة، الماضيةُ والمضارعةُ كأمثلة أَعْطَى يُعْطِي، وتقول في أمثلة المتحرِّكة مع الضَّمير المرفوع المتحرِّك: أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ إلى: أَعْطَيْنَا واعْتَدَيْنَا واسْتَرْشَيْنَا، أصلُها: أَعْطَوْتُ واعْتَدَوْتُ واسْتَرْشَوْتُ... إلى آخره، فقلبت الواوُ ياءً.

الكيلاني إذا عرفتَ ذلك (فتقول) فيما إذا كانت الواوُ رابعةً: (أَعطَى) أصله: أَعطَوَ، قلبت الواوُ ياءً، والياءُ ألفًا، وإنَّما لم تُقلب الواوُ في أمثاله ألفًا ابتداءً طردًا للباب، أو لأنَّه لَمَّا وقع حرفُ العلَّة في لام الفعل الذي هو محلُّ التَّغيير والتَّبديل؛ خُصَّ بكثرة التَّغيُّرات والتَّبديلات من بين أقسام المعتلَّات. (يُعطَى) أصله: يُعطَوُ، قلبت الواوُ ياءً، فصار: يُعطَيُ بضمِّ الياء، ثم حذفت ضمَّةُ الياء، فصار: يُعطَى.

التفتازاني (وتقول مع الضَّمير: أَعْطَيْتُ، واعْتَدَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ. وكذلك: تَغَازَيْنَا، وتَرَاجَيْنَا) بقلب الواو من الجميع ياءً لِمَا ذكرنا. فاحفظ هذه الضَّابطةَ، ولكن اعلم أنَّ المصنِّفَ وغيرَه أطلقوا الكلامَ في هذا القلب على سبيل الكليَّة، وقالوا: كلُّ واو... إلى آخره، ولِيَ فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا القلبَ إنَّما هو في لام الفعل فقط؛ لأنَّ وقوعَه رابعًا أكثرُ، فهو أليقُ بالتَّخفيف، بدليل: أنَّهم لا يقلبونه من اسْتَقْوَمَ، وفي التَّنزيل: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ وكذا: اغْشَوْشَبَ واجْتَوَرَ واجْلَوَّذَ وتَجَاوَرَ وما أشبه ذلك.

وفي نحو: افْعَلَّ وافْعَالَّ لا تقلبُ اللامُ الأولى؛ لأنَّ الأخيرةَ منقلبةٌ لا مَحالةَ، فلو انقلبت الأولى أيضًا لأوقع في الثِّقَل المهروب عنه، لا سيَّما في المضارع، بدليل: ازْعَوَى يَزْعَوِي، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي،[1] وما أشبه ذلك. ولأنَّه ينتقضُ بنحو: مَدْعُوّ وعَدُوّ، وكأنَّهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتلِّ اللَّام، وعلى أنَّه لا اعتدادَ بالمَدَّة، وأنَّ المدةَ قائمةٌ مقامَ الضمَّة.

هذا آخرُ الكلام فيما يكون حرفُ العلَّةِ فيه حرفًا واحدًا، فلنشرعْ فيما تعدَّدَ فيه حرفُ العلَّة فنقول:...

[1] والأصل: ازْعَوَوَ يَزْعَوِوُ، واحْوَاوَوَ يَحْوَاوِوُ.

القـاري ....

الجرجاني وكذلك تُقلبُ الواو ياءً في ماضي معتلِّ اللَّام الواويِّ إذا اتَّصل به الضَّميرُ المتكلِّمُ، نحوُ: تَغَازَيْنا وتَرَاجَيْنا، أصلُهما: تَغَازَوْنَا وتَرَاجَوْنَا، قلبت الواو فيهما ياءً لوقوعها فيهما رابعةً فصاعدًا، ولم يكن ما قبلها مضمومًا.

وإن ضُمَّ ما قبل الواو؛ لم تُقلبْ للمنافاة بين الياء والضمَّة، نحوُ: يَغْزُو ويَعْدُو.

الكيلاني (و) تقول فما إذا كانت الواوُ خامسةً: (اعْتَدَى) أصله: اعْتَدَوَ، أعلَّ إعلالَ أَعْطَى. (يَعْتَدِي) أصله: يَعْتَدِوُ، أُعِلَّ إعلالَ: يُعْطِي.

(و) تقول فيما إذا كانت الواوُ سادسةً: (اسْتَرْشَى) أصله: اسْتَرْشَوَ، (يَسْتَرْشِي) أصله: يَسْتَرْشِوُ.

(وتقول) بقلب الواو ياءً إذا وقعتْ رابعةً (مع) اتِّصال (الضَّمير) به: (أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ) أصله: أَعْطَوْتُ واعْتَدَوْتُ واسْتَرْشَوْتُ، قلبت الواوُ في الجميع ياءً لِمَا تقدَّم. (وكذلك: تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا) بقلب الواو ياءً، والأصلُ: تَغَازَوْنَا وتَرَاجَوْنَا.



النوعُ الرابعُ: المعتلُّ العينِ و اللامِ، ويقالُ له: اللفيفُ المقرونُ، فتقولُ:شَوَى يَشْوِي شَيًّا؛ مثلَ: رَمَى يَرْمِي رَمْيًا، ....

[اللفيف المقرون]

التفتازاني النَّوعُ (**الرَّابعُ**) من الأنواع السَّبعة: (**المعتلُّ العينِ واللَّامِ**) وهو ما يكون عينُه ولامُه حرفَيْ علَّةٍ، وقَدَّمه لكثرة أبحاثه بالنِّسبة إلى ما يليه. (**ويقال له: اللَّفيفُ المقرونُ**) أمَّا اللَّفيفُ؛ فلاجتماع حرفي علَّةٍ فيه، يقال للمجتمِعين من قبائلَ شتَّى: لفيفٌ، وأمَّا المقرونُ؛ فلمقارنة الحرفين؛ لعدم الفاصل بينهما، بخلاف ما سيجيءُ بعده.

والقسمةُ تقتضي أن يكون هذا النوعُ أربعةَ أقسامٍ، لكن لم يجئْ ما يكون عينُه ياءً ولامُه واوًا، فبقي ثلاثة، ولا يكون إلا من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ. والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسرَ العين، نحوُ: قَوِيَ لتُقلب الواوُ الأخيرةُ ياءً دفعًا للثِّقَل. وإنَّما جاء في هذا النَّوع: يَفْعِلُ بالكسر حالَ كون العين واوًا؛ لأنَّ العبرةَ في هذا الباب باللَّام، ولذا لا يُعَلُّ العينُ.

القاري (**الرابع**) من الأنواع السبعة: (**المعتلُّ العينِ واللامِ**) وهو ما يكون عينه ولامه حرفَ علة. (**ويقال له: اللفيفُ**) لاجتماع حرفَي العلة فيه، (**المقرونُ**) لمقارَنتهما من غير فصل بينهما.

الجرجاني قال: (**الرَّابعُ المعتلُّ العينِ واللَّامِ، ويقال له: اللَّفيفُ المقرونُ، فتقول: شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا، مثلُ: رَمَى يَرْمِي رَمْيًا**).

أقول: النَّوعُ الرَّابعُ من المعتلَّات معتلُّ العين واللَّام، وهو ما كان عينُ فعله ولامُ فعله حرفَيْ علَّةٍ، يقال له: اللَّفيفُ المقرونُ؛ لالتقاء حرفي علَّةٍ فيه على سبيل المقارنة، واللَّفيفُ فعيلٌ بمعنى الملفوف، والملفوفُ المضمومُ، ومنه: اللِّفافةُ.

وكلُّ واحدٍ منهما: إمَّا واو كقُوَّةٍ، أو ياءٌ كحَيَّةٍ، أو واوٌ وياءٌ كشَيٍّ، أو ياءٌ وواوٌ، وهو منتفٍ، وحَيَوَانٌ أصله: حَيَيَانٌ، فبقيت ثلاثة.

ولا يُعتلُّ عينُهما كما يعتلُّ لامُهما؛ لأنَّ الأصلَ عدمُه، فلو علَّلْنا لَزِمَ كثرةُ المخالفة. ....

الكيلاني (و) القسمُ (**الرَّابعُ**) من أقسام المعتلِّ: (**المعتلُّ العينِ واللَّامِ**) وهو ما يكون عينُ فعله ولامُ فعله حرفَيْ علَّةٍ، (**ويقال له: اللَّفيفُ المقرونُ**) أمَّا تسميتُه باللَّفيف؛ فلاجتماع حرفي العلَّة، يقال للمجتمِعين من قبائلَ شتَّى: لفيفٌ. وأمَّا تسميتُه بالمقرون؛ فلمقارنة حرفي العلَّةِ فيه من غير فاصلٍ بينهما.

التفتازاني (فتقول: شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا، مثلُ: رَمَى، يَرْمِي، رَمْيًا) فجميعُ ما عرفتَه في: رَمَى يَرْمِي؛ فاعرفه ههنا بعينه، والأصلُ: شَوَيَ يَشْوِيُ، فأُعلَّا إعلالَ: رَمَى يَرْمِي، وأصلُ: شَيًّا: شَوْيًا، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، فقُلبت الواوُ ياءً. ولا يجوز قلبُ الواو ألفًا؛ لئلا يلزمَ حذفُ إحدى الألفين، فتختلَّ الكلمةُ.

فإن قيل: إذا كان الأصلُ: شَوَيَ، فلِمَ أُعِلَّ اللَّامُ دون العين مع أنَّ العلَّةَ موجودةٌ فيهما؟

قلت: لأنَّ آخرَ الكلمة أَوْلى بالتغيُّر والتصرُّف فيه، فلا يُعَلُّ العينُ في صيغةٍ من الصِّيَغ؛ لأنَّه لم يُعَلَّ في الأصل، فلا يقال في اسم الفاعل: شاءٍ بالهمز، بل: شاوٍ بالواو، ويقال في اسم المفعول: مَشْوِيّ لا مَشْيِيّ. فالحاصلُ: أنَّه يُجْعَلُ مثلَ النَّاقص بعينه، لا مثلَ الأجوف.

القاري (فتقول: شَوَي، يَشْوِي، شَيًّا، كرَمَى يَرْمِي رَمْيًا) وأصل: شَيًّا: شَوْيًا، اجتمعت الواو والياء، وسبق الساكنُ، فقلبت الواو ياء، وأدغمت.

الجرجاني وإنَّما لم يُعكَس؛ لأنَّ اللَّامَ محلُّ التَّغيير، فهو أَوْلى به، فهو فَعَلَ يَفْعِلُ وفَعِلَ يَفْعَلُ على ما عُدَّتْ، فإن كان فَعَلَ يَفْعِلُ نحوُ: شَوَى يَشْوِي شَيًّا، فإعلالُهُ مثلُ إعلال: رَمَى يَرْمِي رَمْيًا بالقلب والحذف والإسكان كما بيَّناه، وأصلُ: شَيًّا: شَوْيًا، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء، فصار: شَيًّا.

الكيلاني (فتقول: شَوَى) أصله: شَوَيَ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها دون الواو لِمَا تقدَّم، فلا تغفلْ عنه. (يَشْوِي) أصله: يَشْوِيُ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحُذفتْ. (شَيًّا) مصدرُه، أصله: شَوْيًا، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون قلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء. (كرَمَى يَرْمِي رَمْيًا) على الوجه المذكور في النَّاقص من القلب والحذف وغير ذلك، ومن التَّصريف للماضي والمضارع إلى أربعةَ عشر مثالًا، ومعرفةُ إعلالِ كلِّ واحدٍ على التَّفصيل المذكور هناك عليك بالتَّأمُّلِ فيما مضى.



وقَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً، ورَوِيَ يَرْوَى رَيًّا، مثلَ: رَضيَ يَرْضَى رَضيًا. فهو رَيَّانُ وامْرَأَةٌ رَيَّا؛ مثلَ: عَطْشَانَ وعَطْشَى، ....

التفتازاني (و) تقول: (قَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً) والأصلُ: قَوِوَ يَقْوَوُ، فَأُعلّ إعلالَ: رَضِيَ يَرْضَى، ولم يدغم؛ لأنَّ الإعلالَ في هذه الصُّورة واجبٌ؛ إذ لا يجوز أن يقال: رَضِوَ مثلًا بلا إعلالٍ، بخلاف الادغام؛ إذ يجوز أن يقال: حَيِيَ بلا إدغامٍ، فقُدّم الواجبُ، فلم يَبْقَ سببُ الادغام، ولأنَّ قَوِيَ أخفُّ من قَوَّ بالادغام، واغتُفر اجتماعُ الواوين في "القوَّة" للادغام، فإنَّه موجِبٌ للخفَّة، ونظيرُه: الجَوُّ والبَوُّ. ولم تُعَلَّ العينُ؛ لئلا يلزم في المضارع: يَقَايُ بياءٍ مضمومةٍ. وقيل: لئلا يلزم اجتماعُ الإعلالين.

القاري وتقول: (قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً) والأصل: قَوِوَ يَقْوَوُ، فأُعِلَّ إعلالَ رَضِيَ يَرْضَى، وقُوَّةٌ على أصله، إلا أنها أدغمت للخفة.

(ورَوِيَ، يَرْوَى، رَيًّا) أصله: رَوْيًا، (مثل: رَضِيَ يَرْضَى رِضًا) وأما رَوَى يَرْوِي من باب ضَرَبَ؛ فمصدره: رِوَايَة، واختلفا أيضًا دِرَايَةً.

الجرجاني قال: (وقَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً، ورَوِيَ يَرْوَى رَيًّا، مثلُ: رَضِيَ يَرْضَى رَضْيًا، فهو ريَّانُ، وامرأةٌ رَيًّا، مثل عَطْشَانَ وعَطْشَى).

أقول: وإن كان فَعِلَ يَفْعَلُ، نحوُ: قَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً، ورَوِيَ يَرْوَى رَيًّا، فإعلالُهُ مثلُ إعلال: رَضِيَ يَرْضَى، بل الأَوْلى أن يقال: قَوِيَ يَقْوَى كرَضِيَ يَرْضَى؛ لأنَّه واويٌّ، فيكون له أصلٌ قريبٌ وبعيدٌ، ورَوِيَ يَرْوَى كخَشِيَ يَخْشَى؛ لأنَّه يائيٌّ، وبيانُهُ ظاهرٌ. **وأصلُ:** قُوَّةٍ قُوْوَةٌ بواوين ساكن ومتحرِّك، أدغمت الواو الأولى في الثَّانية، فصار قُوَّةً.

الكيلاني (و) تقول: (قَوِيَ) أصله: قَوِوَ، قلبت الواوُ الأخيرةُ ياءً، ولم تقلب الأولى ألفًا مع وجود علَّةِ القلب، ولم تُدغمْ أيضًا كما سبق كلُّ ذلك في ارْعَوَى يَرْعَوِي، فلا فائدةَ في الإعادة. (يَقْوَى) أصله: يَقْوَوُ، قلبت الواوُ الأخيرةُ ياءً، ثم الياءُ ألفًا. (قُوَّةً) أصله: قُوْوَةً، أدغمت الواوُ في الواو.

(ورَوِيَ) بكسر العين على الأصل، ولم تُقلبْ عينُ فعله ألفًا مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ لأنَّها لو قُلبتْ ألفًا لقُلبتْ في المضارع أيضًا تبعًا له، ولو قُلبتْ في المضارع؛ للزم ضمَّةُ الياء في آخر المضارع أيضًا، وهو مرفوضٌ في كلامهم. (يَرْوَى) مفتوح العين، أصله: يَرْوَيُ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، (رَيًّا) مصدرٌ أصله: رَوْيًا، قلبت الواو ياءً، وأُدغمتْ في الياء. ....

التفتازاني (ورَوِيَ يَرْوَى رَيًّا) **أصلُه**: رَوْيًا، ولم تقلب العينُ من رَوِيَ ألفًا -وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين-؛ لئلا يلزمَ في المضارع أن يقال: يَرَايُ كيَخَافُ بياءٍ مضمومةٍ، وهم رفضوا ذلك، ولأنَّ فَعِلَ مكسور العين فرعُ فَعَلَ مفتوح العين، ولم تقلبْ في المفتوح، فلم تُقْلَبْ في المكسور، فقَوِيَ يَقْوَى، ورَوِيَ يَرْوَى (مثلُ: رَضِيَ يَرْضَى) في جميع أحكامه بلا مخالفةٍ، وعليك أن لا تُعِلَّ العينَ أصلًا.

الجرجاني ولقائلٍ أن يقول: لَمَّا قلبوا الواوَ الثَّانيةَ في قَوِيَ ياءً، وفي يَقْوَى ألفًا، ولم تدغم الواو الأولى في الثَّانية فيهما كما أدغموا الواوَ الأولى في الثَّانية في قُوَّةٍ، ومقتضى الإدغام فيهما متحقِّقٌ كما أنَّ مقتضى الإعلال متحقِّقٌ فيهما، فما وجهُ ترجيحِ جانب الإعلال فيهما على جانب الإدغام مع أنَّ الإدغامَ مفيدٌ للتَّخفيف كما أنَّ الإعلالَ مفيدٌ له؟

ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّ التَّخفيفَ الحاصلَ من الإعلال أَزْيَدُ من التَّخفيف الحاصل من الإدغام؛ لأنَّ التَّلفُّظَ بالحرف المقلوب أسهلُ من التَّلفُّظ بالمدغم والمدغم فيه، وذلك ظاهرٌ مُدْرَكٌ بالضَّرورة، فالمصيرُ إلى ترجيح جانب الاعتلال أَوْلى من المصير إلى ترجيح جانب الإدغام.

وأصلُ: رَيًّا: رَوْيًا، اجتمعت الواوُ والياءُ، الأولى منهما ساكنةٌ، قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، فصار: رَيًّا.

وتجيءُ الصِّفةُ المشبَّهةُ من: رَوِيَ يَرْوَى للمذكَّر على وزن فَعْلَانَ كرَيَّانَ، وهو ضدُّ العَطْشَانِ، **أصله**: رَوْيَانُ، اجتمعت الواو والياءُ، والأولى منهما ساكنةٌ، قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، فصار: رَيَّانُ، وللمؤنَّث على وزن: فَعْلَا كرَيَّا، وهو ضدُّ عَطْشَى، تقولُ: رجلٌ رَيَّانُ، وامرأةٌ رَيَّا، **أصله**: رَوْيَا، اجتمعت الواو والياء، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء، فصار رَيَّا.

الكيلاني (مثلُ: رَضِيَ يَرْضَى) أي: إعلالُ قَوِيَ يَقْوَى، ورَوِيَ يَرْوَى مثلُ إعلال: رَضِيَ يَرْضَى في جميع تصاريفه في الماضي والمضارع وجميع أحكامه من القلب والحذف وغير ذلك بلا تفرقةٍ بينهما.

(فهو رَيَّانُ) أي: اسمُ فاعلٍ من: رَوِيَ يَرْوَى، ويقال في الصِّفة المشبَّهة أيضًا: ريَّانُ للواحد المذكَّر، أصله: رَوْيَانُ، قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتْ في الياء. (وامرأةٌ رَيَّا) أصله: رَوْيَا، أُعِلَّ إعلالَ "رَيَّانَ". (مثلُ عَطْشَان) للواحد المذكَّر، (وعَطْشَى) للمؤنَّث، تقول: ريَّانُ، ريَّانَانِ، رِوَاءٌ أصله: رِوَايٌ، قلبت الياءُ همزةً لوقوعها طَرَفًا بعد ألِفِ مَدّة، وهو قياسٌ مطَّردٌ. ريًّا، رَيَّيَانِ، رِوَاءٌ أيضًا، فالجمعُ مشتركٌ بين المذكَّر والمؤنَّث، كما تقول: عَطْشَانُ، عَطْشَانَانِ، عِطَاشٌ، عَطْشَى، عَطْشَيَانِ، عِطَاشٌ.

وأَزْوَى كـ:أَعْطَى، ....

التفتازاني ولَمَّا لم يكن اسمُ الفاعل من رَوِيَ مثلَه من شَوَى؛ أشار إليه بقوله: (فهو رَيَّانُ، وامرأةٌ رَيَّا، مثلُ: عَطْشَانَ وعَطْشَى) يعني: لا يقال: رَاوٍ ورَاوِيَة، بل يُبنى منه الصِفةُ المشبَّهةُ؛ لأنَّ المعنى لا يستقيمُ إلا عليها؛ لأنَّ صيغةَ الفاعل تدلُّ على الحدوث، والصِفةُ المشبَّهةُ على الثُّبوت، والمعنى في هذا يدل على الثُّبوت لا على الحدوث. فتأمَّل.

وأصلُ رَيَّانَ: رَوْيَانُ، فأُعِلَّ كإعلال: شَيًّا، تقول: رَيَّانُ، رَيَّانَانِ، رِوَاءٌ، رَيَّا، رَيَّيَانِ، روَاءٌ أيضًا. وتقول في تثنية المؤنَّث حال النَّصب والخفض مضافةً إلى ياء المتكلِّم: رَيَّيَيَّ بخمس ياءاتٍ: المنقلبةِ عن الواو، ولامِ الفعل، والمنقلبةِ عن ألف التَّأنيث، وعلامةِ التَّثنية، وياءِ المتكلِّم.

(وأَزْوَى كأَعْطَى) يعني: أنَّ المزيدَ فيه من هذا النَّوع مثلُ النَّاقص بعينه، وقد عَرَفْتَهُ، فوَازِنْ هذا الكلامَ عليه، ولا تُفَرِّقْ، ولا تُعِلَّ العينَ أصلًا، فإنِّي لو أشتغلُ بتفصيل ذلك ليطول الكتابُ من غير طائلٍ.

القاري (فهو رَيَّانُ، وامرأة رَيَّى) وأصلهما: رَوْيَان ورَوْيَى على فَعْلَانَ وفَعْلَى، (مثل: عَطْشَانَ وعَطْشَى) فبُنِيَا على الصفة المشبهة لئلا يشتبه بالرَّاوِي والرَّاوِيَةِ من الرِوَايَة.

(وأَزْوَى) غيرَه (كأَعْطَى) في بناء المزيد.

الجرجاني قوله: "مثل عَطْشَانَ وعَطْشَى" أي: رَيَّانُ صفةٌ مشبَّهةٌ موضوعةٌ للمذكَّر على وزن فَعْلَانَ، ورَيَّا صفةٌ مشبَّهةٌ موضوعةٌ للمؤنَّث على وزن فَعْلَا مثلُ عَطْشَانَ وعَطْشَى، فإنَّهما أيضًا صفتان مشبَّهتان موضوعتان للمذكَّر والمؤنَّث على وزن فَعْلَانَ وفَعْلَى.

قال: (وأَزْوَى كأَعْطَى).

أقول: وإذا نُقِلَ رَوِيَ إلى باب الإفعال؛ صار أَرْوَى، وإعلالُهُ كإعلال أَعْطَى بعد قلب واوِ أَعْطَى ياءً.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُنقل حركةُ الواو إلى الرَّاء في أَرْوَى، ثم قلبت الواوُ ألفًا كما قُلبتْ في "أَجَابَ"؟

قلنا: لو قُلبت الواوُ فيه ألفًا لالتقى السَّاكنان، وهما الألفان: أحدُهما: الألفُ المنقلبةُ عن الواو، والآخرُ المنقلبةُ عن الياء، فلا بُدَّ من حذفِ أحدهما، فصار أَرَى، فيؤدِّي إلى اللَّبْس وتوالي الإعلالين، وهما غيرُ جائزَيْن.

الكيلاني (وأَرْوَى) إعلالُهُ (كأَعْطَى) أي: كإعلال "أَعْطَى" في جميع تصاريفه؛ لأنَّ أَرْوَى معتلُّ اللَّام اليائيُّ؛ إذ المعتبرُ في هذا القسم هو اللَّامُ دون العين.



وحَيِيَ كـ:رَضِيَ وحَيَّ يَحْيَا حَيْوةً، فَهُوَ حَيٌّ وحَيِيَا وحَيَّا فهما حَيَّانِ وحَيِيُوا وحَيُّوا فَهُمْ أَحْيَاءٌ، ويجوزُ حَيُوا بالتخفيفِ كـ:رَضُوا. والأمرُ منها: اِحْيَ كـ:اِرْضَ.

التفتازاني (و) تقول في: فَعِلَ مكسورَ العين مما الحرفان فيه ياءان: (حَيِيَ كرَضِيَ) بلا إعلالِ العين لِمَا تقدَّم، وجاز عدمُ الإدغام نظرًا إلى أنَّ قياسَ ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع، وهنا لا يجوز الادغام في المضارع؛ لئلا يلزمَ ما تقدم من: يَحَيُّ مضمومَ الياء، وهو مرفوضٌ. (و) يجوز (حَيَّ) بالادغام لاجتماع المثلين، وهذه اللغة هي الكثيرةُ الشَّائعةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ ويجوز في الحاء الفتحُ على الأصل، والكسرُ بنقل حركة الياء إليه.

(و) تقول في مضارع حَيَّ وحَيِيَ: (يَحْيَا) بلا ادغامٍ لئلا يلزم الياءُ المضمومةُ، وتُقلبُ اللَّامُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. وتقول: (حَيَاة) في المصدر بقلب الياء ألفًا، وكُتِبَتْ بصورة الواو على لغةِ من يميل الألفَ إلى الواو، وكذلك: الصَّلَوة والزَّكَوة والرِّبَوا. كذا ذكره صاحبُ ((الكشاف)) فيه.

القاري (وحَيِيَ) كرَضِيَ بلا إدغام، (وحَيَّ) بإدغامه، وقد قُرِئ بهما قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: ٤٢]، فنَافِعٌ وشُعْبَةُ والبَزِّيُّ بالفَكِّ، (يَحْيَا) بلا إدغام مضارُع حَيِيَ وحَيَّ كليهما، (حَيَوةٌ) في المصدر بقلب الياء ألفًا، وتُكتب بصورة الواو على لغة بعض العرب ممن يُميل الألفَ إلى الواو، وكذلك الصلوة والزكوة والربوا، والأظهر أن مثل ذلك في المصحف يكتب بالواو اقتداء بنَقَلَتِه، وفي غيره بالألف، فقد قال ابن الحاجب في الخط: كَتبوا كلَّ ألف رابعةٍ فصاعدًا في اسمٍ أو فعلٍ ياءً إلا فيما قبلها ياءٌ كيَحْيا.

الجرجاني قال: (وحَيِيَ كرَضِيَ، وحَيَّ يَحْيَى حَيَاةً، فهو حَيٌّ، وحَيَّا وحَيِيَا فهما حَيَّانِ، وحَيُّوا وحَيِيُوا فهم أَحْيَاءٌ، ويجوز حَيُوا بالتَّخفيف كرَضُوا، واحْيَ كارْضَ).

أقول: اعلم أنَّهم اختلفوا في حَيِيَ يَحْيَى في أنَّ عينَهُ ولامَهُ ياءان أو عينَهُ ولامَهُ واوان، فذهب بعضُهم إلى أنَّ عينَ فعله ولامَ فعله ياءان، فعلى هذا حَيِيَ جارٍ على الأصل، وذهب بعضُهم إلى أنَّ عينَ فعله ياءٌ ولامَ فعله واوٌ، فعلى هذا **أصل** حَيِيَ: حَيِوَ، قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها.

ومُنِعَ: بأنَّه لم يوجدْ في كلام العرب ما عينُهُ ياءٌ ولامه واوٌ.

الكيلاني (و) يجوز (حَيِيَ كرَضِيَ) من غير إعلالٍ ولا إدغامٍ؛ لأنَّه لو أُعِلَّ بقلبِ عين فعله ألفًا، أو أُدغِمَ العينُ في اللَّام؛ لوَجَبَ أن يُفعلَ مثلُ ذلك في المضارع؛ إذ المضارعُ في مثل ذلك تابعٌ للماضي غالبًا، فيكون المضارعُ في آخره ياءٌ مضمومةٌ، وهو مرفوضٌ في كلامهم.

التفتازاني والحقُّ أنَّ أمثالَ ذلك تكتبُ في المصحف بالواو اقتداءً بنَقَلَتِه، وفي غيره بالألف كحياة؛ لأنَّها وإن كانت منقلبةً عن الياء، لكنَّ الألفَ المنقلبةَ عن الياء إذا كانت ما قبلها ياءٌ تكتبُ بصورة الألف، إلا في: يَحْيَى ورَيَّى.

(**فهو حَيٌّ**) في النَّعْت، ولم يقل: حَايٍ؛ لِمَا ذكر في: رَاوٍ من أنَّ المعنى على الثُّبوت، ولم يجز: حَيِيٌ بلا ادغامٍ حملًا على الفعل؛ لأنَّ اسمَ الفاعل فرعٌ على الفعل في الإعلال دون الادغام، وعلى تقدير حمله عليه؛ فالحملُ على ما هو الأكثرُ -أعني: الادغامَ- أَوْلى.

القاري (**فهو حَيٌّ**) بالإدغام فقط في النعت، (**وحَيَّا**) في فعل الاثنين من حَيَّ بالإدغام، و(**حَيِيَا**) من حَيِيَ بالفك، (**فهما حَيَّانِ**) في تثنية حَيٍّ، (**وحَيُّوا**) في فعل جماعة الذكور من حَيَّ بالإدغام، (**فهم أَحْيَاءُ**) في جمع حَيٍّ.

الجرجاني ورُدَّ: بأنَّه شهادةُ نفيٍ لا تُسمعُ، وبأنَّه جاء "حَيَوان"، فقد وُجِدَ في كلامهم ما عينُهُ ياءٌ ولامُهُ واوٌ.

فإن قيل: التَّمسُّكُ بالحيوان في مجيءِ ما عينُهُ ياءٌ ولامُه واوٌ ضعيفٌ؛ **لأنَّ أصلَ**: الحيوان: حَيَيَانِ باليائين، قلبت الياءُ الثَّانيةُ فيه واوًا لاستكراههم تواليَ الياءين.

قلنا: لو كان أصله: حييان، وقلبت الياء الثانيةُ فيه واوًا كما ذكرتم؛ للَزِمَ قلبُ الثَّقيل إلى ما هو أثقلُ منه؛ إذ الواوُ أثقلُ من الياء، وهو منافٍ للحكم؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الثِّقَل بسبب قَلْبِها إيَّاها.

ولقائلٍ أن يقول: لو كان **أصلُ**: حَيَوَان: حَيَيان باليائين المفتوحتين؛ فلا بُدَّ من قلب الياء الثَّانية ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الياءُ الأولى أيضًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، أو إدغامُ الياء الأولى في الثَّانية لتحقُّقِ شرائط وجوب الإدغام فيه.

ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّه إنَّما لم يقلبوا الياءين فيه ألفًا، ولم يُدْغِموا الأولى في الثَّانية؛ لئلا يؤدِّيَ إلى اللَّبْس وتوالي الإعلالين.

الكيلاني (**و**) يجوز (**حَيٌّ**) بالإدغام نظرًا إلى اجتماع المِثْلَين، وهذه هي اللُّغةُ الشَّائعةُ، وتقول في مضارع حَيِيَ وحَيَّ بالإدغام وفكِّه: (**يَحْيَى**) أصله: يَحْيَيُ، فقلبت الياءُ الأخيرةُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، (**حَيَاةٌ**) مصدرٌ أصله: حَيَيَةٌ، قلبت الياءُ الأخيرةُ ألفًا، ولكن تُكتبُ الألفُ بصورةِ الواو على لُغَةِ من يُميلُ الألفَ إلى الواو، والحقُّ: أنَّه إن كان في غير المصحف؛ فهو بصورة الألف، وإن كان فيه؛ فهو بصورة الواو تبعًا لرسمه، وكذلك: الصَّلاة والزَّكاة.

التفتازاني (وحَيَّا) في فعل الاثنين من: حَيَّ بالادغام، (وحَيِيَا) فيه من: حَيِيَ بلا ادغام. (فهما حَيَّانِ) في تثنية: حَيٍّ، (وحَيُّوا) في فعل جماعة الذُّكور من حَيَّ بالادغام، قال:

عَـيُّـوا بِـأَمْـرِهِـمْ كَـمَـا عَـيَّـتْ بِـبَـيْـضَـتِـهَـا الْـحَـمَـامَـةُ

(وحَيِيُوا) في فعل جماعة الذكور من: حَيِيَ بلا ادغامٍ، (فهم أَحْيَاءُ) في جمع: حَيٍّ. (ويجوز فيه) أي في فعل جماعة الذكور (حَيُوا بالتَّخفيف كرَضُوا) من: حَيِيَ بلا ادغامٍ، والأصلُ: حَيِيُوا كرَضِيُوا، نقلتْ ضمَّةُ الياء إلى ما قبلها، وحذفتْ لالتقاء السَّاكنين، ووزنه: فَعُوا، قال الشَّاعرُ:

وكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَـوارِسَ كَـهْـمَـسٍ، حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

وأمَّا عند اتِّصال الضَّمائر؛ فلا مدخلَ للادغام كما تقدَّم في المضاعف، ولذا لم يذكرْهُ. ويجوز عند تاء التَّأنيث: حَيِيَتْ وحَيَّتْ كحَيِيَ وحَيَّ.

القـاري (ويجوز) في فعل جماعة الذكور (حَيُوا) بالتخفيف (كرَضُوا) من حَيِيَ بلا إدغام، والأصل: حَيِيُوا كرَضِيُوا، فأعلّ إعلالَه كما سبق، (والأمر: إِحْيَ) من تَحْيَى (كارْضَ) من تَرْضَى.

الجرجاني فاعلم أنَّ للعرب في حَيِيَ لغتين: إحداهما بإثبات اليائين من غير القلب والإدغام، وإنَّما لم يقلبوا الأولى فيه ألفًا مع أنَّها متحرِّكةٌ وما قبلها مفتوحٌ؛ لأنَّهم لو قلبوا الياءَ ألفًا لصار: حَايَ، فيؤدِّي إلى اللَّبس، وإنَّما لم يُدْغِموا الأولى في الثَّانية؛ لأنَّ القياسَ في إدغام المضارع إدغامُ ماضيه؛ لأنَّه مقيسٌ عليه لأصالته، فلا يكون فيه ما ليس فيه، وهو ههنا بتحريك الياء المتطرِّفة بالضمِّ، وهو ممتنعٌ للثِّقَل، فيمتنعُ الإدغامُ في ماضيه حملًا للماضي على المضارع، قلنا لانسلم ذلك القياس، وإن سلم فلأنه مشروط بوجود شرطه في المضارع وهو لم يَبْقَ ههنا؛ لأنَّه إذا أُعِلَّ قبل إدغامه لتقدُّمه على الإدغام؛ لم يَبْقَ فيه مِثْلان، فلا يمتنع الإدغامُ في ماضيه، فتقول على اللُّغة الأولى: حَيِيَ حَيِيَا حَيُوا مثلُ: رَضِيَ رَضِيَا رَضُوا، وأصلُ: حَيُوا حَيِيُوا كرَضِيُوا، استثقلت الضمَّةُ على الياء التي هي لامُ الكلمة، فنُقلتْ إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان الياءُ وواوُ الضَّمير، حذفت الياءُ، فبقي: حَيُوا. وتقول على الثَّانية: حَيَّ حَيَّا حَيُّوا من غير حذفِ شيءٍ، مثلُ: عَضَّ عَضَّا عَضُّوا.

الكيلاني (فهو حَيٌّ) في اسم الفاعل، أصله: حَيِيٌ، وأدغمت الياءُ في الياء، (وحَيَّا) تثنية حَيَّ بالإدغام، (وحَيِيَا) تثنية حَيِيَ بفكّ الإدغام، (فهما حيَّانِ) تثنية حَيٍّ اسم فاعلٍ، (وحَيُّوا) جمعُ حَيَّ، تقول: حَيَّ، حَيَّا، حَيُّوا بالإدغام في الجميع، [وحَيِيُوا] (فهم أَحْيَاءُ) جمعُ حَيٍّ، تقولُ: حَيٌّ، حَيَّانِ، أَحْيَاءُ.



وأَحْيَا يُحْيِي إِحْيَاءً، وحَايَا يُحَايِي مُحَايَيَةً ومُحَايَاةً، ....

التفتازاني (والأمرُ إِحْيَ) من: تَحْيَى، (كارْضَ) من تَرْضَى، وفي سائر التَّصاريف مؤكَّدًا أو غيرَه تقول: اِحْيَ، اِحْيَيَا، اِحْيَوْا، اِحْيَيْ بياءٍ ساكنةٍ بعد ياءٍ مفتوحةٍ، اِحْيَيَا، اِحْيَيْنَ، وبالتَّأكيد: اِحْيَيَنَّ، اِحْيَيَانِّ، اِحْيَوُنَّ، والوزنُ: اِفْعَوُنَّ، اِحْيَيِنَّ بكسر الياء الثَّانية، والوزنُ: اِفْعَيِنَّ، اِحْيَيَانِّ، اِحْيَيْنَانِّ. (و) تقول في أفعل: (أَحْيَا يُحْيِي) كأعطى يعطي بعينه، ولا يدغم حالَ النَّصب أيضًا، بل يقال: لن يُحْيِيَ حملًا على الأصل، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ تقول: أَحْيَا يُحْيِي إِحْيَاءً فهو مُحْيٍ، وذاك مُحْيًا، لم يُحْيِ، لِيُحْيِ، لا يُحْيِ، أَحْيِ، لا تُحْيِ بحذف اللَّام وإبقاء العين بحاله، وبالتَّأكيد: أَحْيِيَنَّ بإعادة اللَّام كأَعْطِيَنَّ. (و) تقول في فاعَلَ: (حَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً) فهو مُحَايٍ، وذاك مُحَايًا، لم يُحَايِ، لِيُحَايِ، لا يُحَايِ، حَايِ، لا تُحَايِ،كـ"نَاجَى" بعينه.

القـاري (و) تقول في أَفْعَلَ: (أَحْيَى يُحْيِي) كأَعْطَى يُعْطِي، وفي فَاعَلَ: (حَايَى، يُحَايِي، مُحَايَاةً) أصله: مُحَايَيَةً.

الجرجاني وتقول في مضارع كِلْتا اللُّغتين: يَحْيَى من غير إدغامٍ؛ لتقدُّمِ الإعلال على الإدغام، وأصلُ: حَيَوةٍ: حَيَيَة على وزن فَعَلَةٍ، نقلت حركةُ الياء الثَّانية إلى الأولى، وقلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار: حَيَاة، ثم أُبدلت الواوُ من الألف في الخطِّ كما أُبدلتِ الواوُ من الألف في الصَّلَوة والزَّكَوة في الخطِّ لذلك اتباعًا لخطِّ المصحف كما ذُكِرَ في علم الخطِّ، ولم يُدغمْ لئلَّا يلتبسَ بالمشبَّهة المؤنَّث، نحوُ: حَيَّة، حَيَّتَان، حَيَّاة. قوله: (فهو حَيٌّ) أي: تجيءُ الصِّفةُ المشبَّهةُ من حَيَّ يَحْيَى لرجلٍ واحدٍ فهو حَيٌّ، ولرجلين فيهما حَيَّانِ، ولرجالٍ فيهم أَحْيَاءٌ، والأمرُ منه: احْيَ كارْضَ. واعلم أنَّ متنَ الكتاب من قوله: "وحَيِيَ كرَضِيَ" إلى قوله: "ويجوز حَيُوا بالتَّخفيف" لفٌّ ونشرٌ لا يخفى على المتأمِّل.قال: (**وأَحْيَى يُحْيِي إِحْيَاءً، وحَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً،**

الكيلاني (ويجوز) أن يقال في: حَيِيُوا باليائين: (حَيُوا بالتَّخفيف) كرَضُوا، أي: بحذف الياء الثَّانية بعد نقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته، وهو[1] حَيِيَ بفك الإدغام، حَيِيَا، حَيُوا.

(والأمرُ) من يَحْيَى (احْيَ) بحذف الألف (كارْضَ) في جميع تصاريفه وإعلاله، تقول: احْيَ، احْيَيَا، احْيَوْا، احْيَيْ، احْيَيَا، احْيَيْنَ. (و) تقول في بناء أَفْعَل من حَيِيَ يَحْيَى (أَحْيَى) أصله أَحْيَيَ، قلبت الياءُ ألفًا، فصار أَحْيَى. (يُحْيِي) أصله يُحْيِيُ، حذفت ضمَّةُ الياء، فصار يُحْيِي كأَعْطَى يُعْطِي بلا فرقٍ. ولا يخفى عليك تصاريفُ الماضي والمضارع، والإعلالُ فيهما بما سبق. (و) إذا نَقَلْتَه إلى باب المفاعلة تقول: (حَايَا) أصله حَايَيَ، قلبت الياءُ الأخيرةُ ألفًا، (يُحَايِي) أصله يُحَايِيُ، وحذفتْ ضمَّةُ الياء.

[١] هكذا في النسخ، ولعل الصواب "تقول حيي... إلخ".



واسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي والأمرُ اسْتَحْيِ. ومنهم مَنْ يقولُ: اِسْتَحَى يَسْتَحِي اسْتَحِ، وذلك لكثرةِ الاستعمالِ كما قالُوا: لا أَدْرِ، فيمَا لا أَدْرِي.

التفتازاني (و) في استفعل: (اِسْتَحْيَا، يَسْتَحْيِي، اِسْتِحْيَاءً) فهو مُسْتَحْيٍ، وذاك مُسْتَحْيًا، لم يَسْتَحْيِ، لِيَسْتَحْيِ، لا يَسْتَحْيِ، اِسْتَحْيِ، لا تَسْتَحْيِ، كـ"اسْتَرْشَى" بعينه.

(ومنهم) أي: من العرب (من) يحذفُ إحدى الياءين، و (يقول: اِسْتَحَى، يَسْتَحِي، اِسْتِحَاءً) فهو مُسْتَحٍ، وذاك مُسْتَحىً، لم يَسْتَحِ، لِيَسْتَحِ، لا يَسْتَحِ (اِسْتَحِ) لا تَسْتَحِ بكسر الحاء وحذف الياء الأخيرة علامةً للجزم، وهذه لغةٌ تميميةٌ، والأُولى حجازيةٌ، وهو الأصلُ الشَّائعُ، ....

القـاري (و) في استفعل: (اِسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اِسْتِحْيَاءً، اِسْتَحْيِ) في الأمر، فهو مُسْتَحْيٍ، وذاك مُسْتَحْيًا. (ومنهم) أي: من العرب (من يقول: اِسْتَحَى، يَسْتَحِي) بحذف إحدى اليائين، اِسْتَحِ، وهذه لغة تميمية، والأولى حجازية، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾[الأحزاب: ٥٣]. ووقع في ((شرح العلامة التفتازاني)): إن الله لا يستحيي من الحق، وهو وَهَمٌ منه نشأ من تركيب الآيتين، وتلفيقِ الجملتين.

(وذلك) الحذف (لكثرة الاستعمال كما قالوا) أي: بعضُ العرب (لا أَدْرِ في: لا أَدْرِي) ونظيرُه حذف النون مِنْ "يكون" حالَ الجزم، نحو: لم أَكُ ولا تَكُ.

الجرجاني **واسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي اِسْتِحْيَاءً، والأمرُ: اسْتَحْيِ، ومنهم من يقول: اِسْتَحَى يَسْتَحِي، والأمرُ: اسْتَحِ، وذلك لكثرة الاستعمال كما قالوا: لا أَدْرِ في لا أَدْرِي**).

أقول: إذا نَقلتَ حَيِيَ إلى باب الإفعال قلت: أَحْيَى يُحْيِي إحياءً، وإلى المفاعلة: حَايَا يُحَايِي، وإلى الاستفعال: اِسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي بإعلال اللَّام في الماضي والمضارع وغيره كما في: أَعْطَى يُعْطِي وإثبات العين، ومنهم من يقول: اِسْتَحَى يَسْتَحِي اسْتَحِ بحذف العين بعد نَقْلِ حركته إلى الفاء، وإعلالِ اللَّام بمقتضى القياس، وذلك لكثرة الاستعمال كما قالوا: لا أَدْرِ، **وأصله**: لا أَدْرِي بحذف اللَّام لكثرة الاستعمال، فيكون له أصلٌ قريبٌ وبعيدٌ.

الكيلاني (و) إذا نَقَلْتَه إلى باب الاستفعال تقول: (اسْتَحْيَى) أصله اسْتَحْيَيَ، قلبت الياءُ الأخيرةُ ألفًا، (يَسْتَحْيِي) أصله يَسْتَحْيِيُ، حذفتْ ضمَّةُ الياء، (اسْتِحْيَاءً) أصله اسْتِحْيَايًا، قلبت الياءُ همزةً، فصار استحياءً. (والأمرُ منه اسْتَحْيِ) بكسر الياء من تَسْتَحْيِي، فحذفت منه التاءُ، وزيدت الهمزةُ في موضعها، وحذفت الياءُ الأخيرةُ، فصار اسْتَحْيِ.

....

التفتازاني قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي﴾ الآيةَ، وقال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ﴾ وتقول على اللُّغة الثَّانية: اِسْتَحَى، اِسْتَحَيَا، اِسْتَحَوْا على وزن اِسْتَفَوْا، اِسْتَحَتْ اِسْتَحَتَا على وزن اِسْتَفَتْ اِسْتَفَتَا، اِسْتَحَيْنَ على وزن اِسْتَفَلْنَ إلى الآخر. ويَسْتَحِي، يَسْتَحِيَانِ، يَسْتَحُونَ على وزن يَسْتَفُونَ، تَسْتَحِي، تَسْتَحِيَانِ، يَسْتَحِينَ على وزن يَسْتَفِلْنَ إلى الآخر. اِسْتَحِ، اِسْتَحِيَا، اِسْتَحُوا، اِسْتَحِي، اِسْتَحِيَا، اِسْتَحِينَ. وبالتَّأكيد: اِسْتَحِيَنَّ بإعادة اللَّام، اِسْتَحِيَانِّ، اِسْتَحُنَّ، اِسْتَحِنَّ، اِسْتَحِيَانِّ، اِسْتَحِينَانِّ.

ولَمَّا تقرَّرَ أنَّ هذا النَّوعَ لا يُعتلُّ عينُه ألبتَّةَ، وههنا قد حذفتْ؛ أشار إلى الجواب بقوله: (وذلك الحذفُ (لكثرة الاستعمال، كما قالوا: لا أَدْرِ في: لا أَدْرِي) يعني: ليس الحذفُ للإعلال، بل على سبيل الاعتباط، مثله مِنْ: لَا أَدْرِ، والأصلُ: لا أَدْرِي، فحذفت الياءُ لكثرة استعمالهم هذه الكلمة. كذا حكاه الخليلُ وسيبويهِ. ونظيرُه حذفُ النُّون مِنْ "يكون" حال الجزم، نحوُ: لم أَكُ، ولم نَكُ، ولم تَكُ، ولم يَكُ، وهذا كثيرٌ في الكلام. قال سيبويهِ في "اِسْتَحَى": حذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين؛ لأنَّ الياءَ الأولى تقلبُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وإنَّما فعلوا ذلك حيث كثُرَ في كلامهم، وقال المازنيُّ: لم تُحذفْ لالتقاء السَّاكنين، وإلا؛ لرَدُّوها؛ إذ قالوا: هو يَسْتَحِي، ولقالوا: هو يَسْتَحْيِي.

الكيلاني (ومنهم) أي من العرب (من) يحذفُ لامَه أو عينَ فعله، والأوَّلُ أَوْلى، [ثم نُقلتْ فتحةُ الياء إلى الحاء، وقُلبتْ ألفًا، فالتقى ساكنان، فحُذفَ أحدُهما، فصار اِسْتَحَى][1] و(يقول: اسْتَحَى) أصله اِسْتَحْيَيَ كما تقدَّم، قلبت الياءُ الأخيرة ألفًا، فصار: اِسْتَحْيَى، ثم نُقلتْ فتحةُ الياء إلى الحاء، وقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان، فحُذفَ أحدُهما، فصار: اِسْتَحَى. (يَسْتَحِي) أصله يَسْتَحْيِيُ، وحذفتْ ضمَّةُ الياء، فصار يَسْتَحْيِي، ثم نقلت كسرةُ الياء إلى الحاء، فالتقى ساكنان، فحُذفَ أحدُهما، فصار يَسْتَحِي. والأمرُ منه: (اسْتَحِ) بكسر الحاء أمرٌ من: تَسْتَحِي، فحذفتْ منه التاءُ، وزيدت الهمزةُ موضعها، وحذفت الياءُ، فصار اِسْتَحِ.

(وذلك) أي: الحذفُ المذكورُ في اسْتَحَى يَسْتَحِي (لكثرة الاستعمال) أي: لكثرة استعمال هذا اللَّفظ في كلامهم، وذلك يقتضي الخفَّةَ. (كما قالوا: لا أَدْرِ) بحذف الياء اكتفاءً بالكسرة (في: لا أَدْرِي) مع أنَّ "لا" نافيةٌ، لا ناهيةٌ، وذلك لكثرة الاستعمال أيضًا.

---

[1] هكذا في النسخ، ولعل ما بين المعكوفتين زائد، لأن نفس العبارة تاتي بعد قليل.



والخامسُ: المعتلُّ الفاءِ واللامِ، ويقالُ له: اللفيفُ المفروقُ، ....

التفتازاني قلت: فيه نظرٌ؛ لأنّه نقلتْ حركةُ الياء من: اِسْتَحْيَا إلى ما قبلها، وقلبتْ ألفًا؛ فكذلك ههنا نقلت حركةُ الياء من: يَسْتَحْيِي إلى ما قبلها، وحذفت الياءُ لالتقاء السّاكنين، والعلّةُ فيهما كثرةُ الاستعمال.

وفي كلام سيبويه أيضا نظرٌ؛ لأنّه يوهم أنَّ المحذوفَ هو اللامُ، والحقُّ أنّه العينُ، وإلا؛ لوجب أن يقال في المجزوم والأمر: لم يَسْتَحِي واسْتَحِي بإثبات الياء؛ لأنَّ حذفَ اللام إنّما هو لكونه قائمًا مقام الحركة، وليس العينُ كذلك، فالمحذوفُ العينُ. وحذفُ اللّام في المجزوم والأمر مثله في النّاقص لا لكثرة الاستعمال بدليل إعادتها في نحو: اِسْتَحِيَا واسْتَحِينَ. فلْيُتَأَمَّلْ.

وحينئذٍ لا حاجةَ إلى قلب الياء ألفًا؛ لأنّه يحذفُ سواء قُلِبَ أو لم يقلبْ، بل نقلتْ حركتُه وحذفَ، فالتّشبيهُ بـ"لا أدري" في الحذف لكثرة الاستعمال، لا في حذف اللّام.

[اللفيف المفروق]

النّوعُ (الخامسُ) من الأنواع السّبعة: (المعتلُّ الفاءِ واللّامِ) وهو الذي فاؤه ولامُه حرفا علّةٍ. (ويقال له: اللّفيفُ المفروقُ) لاجتماع حرفَي العلّة مع الفارق بينهما، أعني العينَ، والقسمةُ تقتضي أن يكون أربعةَ أقسامٍ، وليس في الكلام من هذا النّوع ما فاؤه ياءٌ، إلا: يَدَيْتُ بمعنى أَنْعَمْتُ، يقال: يَدَى يَيْدِي، فالفاءُ في غيره واوٌ فقط، واللامُ لا يكون إلا ياءً؛ لأنّه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه ولامُه واوٌ إلا لفظةُ وَاوٍ، ولم يجئْ إلا من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ، ولم يذكر المصنِّفُ مثالَ الأخير، وهو: وَلِيَ يَلِي.

القاري (الخامس) من الأنواع السبعة: (المعتلُّ الفاءِ واللامِ) وهو الذي يكون فاؤه ولامه حرفَيْ علةٍ. (ويقال له: اللفيفُ) لِما مرّ (المفروقُ) لاجتماع حرفَيِ العلةِ مع الفارق بينهما بالعين الذي هو حرف صحيح، كوَلِيَ يَلِي بكسر لامِهما.

الجرجاني قال: (والخامسُ المعتلُّ الفاءِ واللّامِ، ويقال له: اللّفيفُ المفروقُ، ....

الكيلاني القسمُ (الخامسُ) من أقسام المعتلّات (المعتلُّ الفاءِ واللّامِ) وهو الذي يكون فاءُ فعله ولامُ فعله حرفَيْ علّةٍ، (ويقال له اللّفيفُ المفروقُ) أمّا أنّه لفيفٌ؛ فلاجتماع حرفي علّةٍ، وأمّا أنّه مفروقٌ؛ فلأنّه فُرِّقَ بينهما بحرفٍ صحيحٍ.



فتقولُ: وَقَى يَقِي؛ كرَمَى يَرْمِي، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ ...إلى آخره.
والأمر منه: قِ، فيَصيرُ الأمرُ على حرفٍ واحدٍ، ويَلزَمُه الهاءُ في الوقفِ، ....

التفتازاني (فتقول) من: ضرب يضربُ: (وَقَى) أي: حَفِظَ، وَقَيَا، وَقَوْا، الأصلُ: وَقَيُوا، وَقَتْ، وَقَتَا، وَقَيْنَ، وَقَيْتَ، وَقَيْتُمَا، وَقَيْتُم، وَقَيْتِ، وَقَيْتُمَا، وَقَيْتُنَّ، وَقَيْتُ، وَقَيْنَا. (كرَمَى) رَمَيَا، رَمَوْا... إلى آخره. والإعلالاتُ هنا كالإعلالات هناك. (يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ) تَقِي، تَقِيَانِ، يَقِينَ، تَقِي، تَقِيَانِ، تَقُونَ، تَقِينَ، تَقِيَانِ، تَقِينَ، أَقِي، نَقِي. ولم يقل: كيَرْمِي؛ لأنَّه يخالفُ في حذف الفاء؛ إذ الأصلُ: يَوْقِيُ. وأمّا حكمُ اللام منه؛ [ف]كحكمه من يَرْمِي، والأصلُ في "يَقُونَ" يَقِيُونَ، وفي فعل الواحدة المخاطبة تَقِيِينَ كتَعِدِينَ، فحذفت اللامُ كما في يَرْمُونَ وتَرْمِينَ، والوزنُ يَعُونَ وتَعِينَ، وأمّا تَقِين في الجمع؛ فوزنُه تَعِلْنَ، والياءُ لامُ الفعل.

القاري (فتقول) من باب ضرب: (وَقَى) أي: حفِظ، وَقَيَا، وَقَوْا، والأصل: وَقَيُوا، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾ [البقرة: ١٤] . (كرَمَى) رَمَيَا رَمَوْا، (يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ) ولم يقل: كيَرْمِي؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء؛ إذ أصله: يَوْقِيُ، ومر إعلاله في يَعِدُ، وأما حكم اللام منه؛ فحكمه كيَرْمِي.

الجرجاني **فتقول: وَقَى كرَمَى، يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ، والأمرُ قِ، فيصير على حرفٍ واحدٍ، ويلزمه الهاءُ في الوقف).**

أقول: النَّوعُ الخامسُ من أنواع المعتلِّ المعتلُّ الفاء واللَّام، ويقال له اللَّفيفُ المفروقُ؛ لافتراق حرفِ علَّةٍ فيه بحرفٍ صحيحٍ، وكلُّ واحدٍ منهما: إمَّا واوٌ، وهو مُنْتَفٍ، وإمَّا ياءٌ، كيَدَيْتُ، أي: أَنْعَمْتُ، وإمَّا واوٌ وياءٌ كوَفَيْتُ، وأمَّا عكسُهُ، فمنتفٍ أيضًا، فبقي اثنان من أربعةٍ، فيكون باعتبار الفاء من المثال، وباعتبار اللَّام من النَّاقص، فكان مضارعُهُ يَفْعِلُ بكسر العين، نحوُ: وَقَى يَقِي، فيكون حكمُهُ باعتبار الفاء كحكم: وَعَدَ يَعِدُ، وباعتبار اللَّام كرَمَى يَرْمِي، ....

الكيلاني (تقول) فيه من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ (وَقَى) أصله وَقَيَ، قلبت الياءُ ألفًا، "وَقَيَا" لم تُقْلَبْ ياؤه ألفًا لِمَا مرَّ، "وَقَوْا" أصله: وَقَيُوا، قلبت ياؤه ألفًا، وحذفت لالتقاء السَّاكنين، وهكذا إلى آخر الأمثلة. (كرَمَى) رَمَيَا، رَمَوْا... إلخ في جميع ما سبق. (يَقِي) أصله يَوْقِيُ، فحذفت الواوُ منه كما في يَعِدُ على ما سبق في المثال، ثم حُذفتْ ضمَّةُ الياء، فصار: يَقِي. (يَقِيَانِ، يَقُونَ)... إلخ (كيَرْمِي) يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ... إلخ من غير فرقٍ.



فيقالُ: قِهْ قِيَا قُوا، قِي قِيَا قِينَ.

التفتازاني (و) تقول (في الأمر: قِ) يا رجلُ على وزن: عِ، (فيصيرُ على حرفٍ واحدٍ) كما ترى؛ لأنَّ الفاءَ محذوفةٌ، وقد حُذفتْ حرفُ المضارعة ولامُ الفعل، فلم يَبْقَ غيرُ العين، وكذا تقول في سائر المجزومات: لا يَقِ، لِيَقِ، لم يَقِ، على وزن: لَا يَعِ، لِيَعِ، لم يَعِ.

(ويلزمُه) أي: الأمرَ لُحوقُ (الهاء) في الوقف، (نحوُ: قِهْ) لئلا يلزمَ الابتداءُ بالسَّاكن إن أسكنت الحرفَ الواحدَ للوقف، أو الوقفُ على المتحرِّك إن لم تُسْكِنْ، وكلاهما ممتنعٌ. وأمَّا حالَ الوصل؛ فتقول: قِ يا رجلُ. (قِيَا، قُوا) أصله: قِيُوا، (قِي) أصله: قِيِي، (قِيَا، قِينَ) على وزن: عِلْنَ، فهو وَاقٍ، والأصلُ: وَاقِيٌ، وذاك مَوْقِيٌّ، والأصلُ: مَوْقُويٌ، فحكمُ اللَّام في الجميع حكمُ لام: رمَى يَرْمِي بلا فرقٍ، فقِسْ.

القـاري وتقول في الأمر: (قِ) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِنَا﴾ [البقرة: ٢٠١]، (فيصير على حرف واحد) عند عدم التركيب، ويلزمه الهاء في الوقف، نحو: قِهْ؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكّنت الحرف الواحد للوقف، أو الوقفُ على المتحرك إن لم يسكّن، وكلاهما ممتنع. وأما في الوصل فتقول: "قِ يا رجلُ، قِيَا، قُوا"، أصله: قِيُوا، "قِي"، أصله: قِيِي، "قِيَا، قِينَ"، فهو وَاقٍ، والأصل: وَاقِيٌ، وذاك مَوْقِيٌّ، وأصله: مَوْقُويٌ، فأُعِلَّ إعلالَ رَامٍ ومَرْمِيّ.

الجرجاني فتقول: وَقَى يَقِي بحذف الواو التي هي الفاءُ من المضارع؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، كما حَذَفُوها من يَعِدُ، فهو وَاقٍ، وذاك مَوْقِيٌّ كرَامٍ ومَرْمِيّ، الأمرُ منه يجيءُ على حرفٍ واحدٍ، كـ"قِ"، فحينئذٍ يلزمها الهاءُ عند الوقف؛ لأنَّه لو أُسكنَ؛ لَزم الابتداءُ بالسَّاكن، وإلا؛ لَزِمَ الوقفُ بالمتحرِّك، وهو ممتنعٌ، فلزم الهاءُ ليُبدأ به، ويوقَفَ على الهاء، وزيادةُ الهاء في غير ذلك المفرد المذكَّر جائزٌ لإظهار المدِّ.

الكيلاني (و) تقول (في الأمر قِ) أمرٌ من تَقِي، فحذفت التاءُ من أوَّله، والياءُ من آخره، فصار قِ. (قِيَا، قُوا، قِي، قِيَا، قِينَ. ويلزمُهُ) أي يلزم قِ (لحوقُ الهاء) أي: هاءِ السَّكت (في) حالة (الوقف) عليه، نحوُ: قِهْ.



وتقولُ في التأكيدِ: قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ، قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ، وبالخفيفة: قِيَنْ قُنْ قِنْ.
وتقول: وَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضَى. والأمر منه: اِيجَ كـ:اِرْضَ.

التفتازاني (وتقول في التَّأكيد) بالنون: (قِيَنَّ) بإعادة اللَّام لِمَا عرفتَ في: أُغْزُوَنَّ، (قِيَانِّ، قُنَّ) بضمِّ القاف في فعل جماعة الذكور، وحذفِ الواو لالتقاء السَّاكنين ودلالةِ الضمَّة عليها، (قِنَّ) بكسر القاف في فعل الواحدة وحذفِ الياء لالتقاء السَّاكنين ودلالة الكسرة عليها، (قِيَانِّ، قِينَانِّ. وبالخفيفة: قِيَنْ، قُنْ، قِنْ). (وتقول) من باب: علِم يعلَم: (وَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضَى) في جميع الأحكام والتَّصاريف بلا فرقٍ أصلًا. (والأمرُ: اِيجَ كارْضَ) تقول: اِيجَ، اِيجَيَا، اِيجَوْا، اِيجَيْ، اِيجَيَا، اِيجَيْنَ. وبالتأكيد: اِيجَيَنَّ، اِيجَيَانِّ، اِيجَوُنَّ... إلخ.

وذكر ذلك لفائدةٍ، وهي أنَّ الواوَ تقلبُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإنَّ الأصلَ: اِوْجَ، يقال: وَجِيَ الفرسُ إذا وُجد في حافره وجعٌ.

القاري (وتقول في التأكيد) بالنون: (قِيَنَّ) بإدغام اللام لما سبق من الكلام، (قِيَانِّ، قُنَّ) بضم القاف في فعل جماعة الذكور، وحذف الواو لالتقاء الساكنين، ودلالةِ الضم عليها، (قِنَّ) بكسر القاف في فعل الواحدة، وحذف الياء لالتقاء الساكنين، ودلالة الكسر عليها. (قِيَانِّ، قِينَانِّ. وبالخفيفة: قِيَنْ، قُنْ، قِنْ).(وتقول) من باب علِم يعلَم: (وَجِيَ) الفرسُ إذا وُجد في حافره وَجَعٌ، (يَوْجَى) كرَضِيَ يَرْضَى، (والأمر: اِيجَ) أصله: اِوْجَ كارْضَ، قُلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

الجرجاني قال: (وتقول في تأكيده: قِيَنَّ، قِيَانِّ، قُنَّ، قِنَّ، قِيَانِّ، قِينَانِّ). **أقول**: إذا أُدخلتْ نونُ التَّأكيد على الأمر؛ أُعيدتِ اللَّامُ المحذوفةُ في المفرد المذكَّر للجزم، فتقول: قِيَنَّ بردِّ المحذوف؛ لأنَّ حَذْفَه لكونه في حكم المجزوم، فإذا أُكِّدَ؛ زال حُكْمُه.

قال: (ووَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضَى، اِيجَ كارْضَ). **أقول**: وإن كان يَفْعَلُ بالفتح، نحوُ: وَجِيَ يَوْجَى، فيكون إعلالُهُ كإعلال رَضِيَ يَرْضَى، وقد علمتَ كيفيَّةَ إعلاله من قبلُ، وتقول في أمره: اِيجَ، **أصله**: اِوْجَ، قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

الكيلاني (وتقول في التَّأكيد) بالنُّون الثَّقيلة: (قِيَنَّ) بإعادة لام الفعل، (قِيَانِّ، قُنَّ) بحذف الواو لدلالة ضمَّةِ القاف عليها، (قِنَّ) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها، (قِيَانِّ، قِينَانِّ، وبالخفيفة قِيَنْ، قُنْ، قِنْ).(وتقول) من باب عَلِمَ يَعْلَمُ (وَجِيَ) الفرسُ إذا وُجد في حافره وجعٌ، (يَوْجَى) أصله يَوْجَيُ، قلبت الياءُ ألفًا، (كرَضِيَ يَرْضَى) في جميع ما تقدَّمَ من الإعلال. (والأمرُ منه: اِيجَ) من: تَوْجَى، حذفت التَّاءُ من أوَّله مع زيادة الهمزة المكسورة في موضعها، وحذفت الألفُ من آخره، فصار: اِوْجَ، ثم قلبت الواوُ ياءً لكسرة ما قبلها، فصار اِيجَ (كارْضَ).



والسادسُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ؛ كيَيْنَ اسمَ مكانٍ ويَوْمٍ ووَيْلٍ ولا يُبنَي منه فعلٌ.

[المعتل الفاء والعين]

التفتازاني النَّوعُ (السَّادسُ) من الأنواع السَّبعة: (المعتلُّ الفاءِ والعينِ) وهو ما يكون فاؤه وعينُه حرفَيْ علَّةٍ. والقسمةُ تقتضي أن يكون أربعةَ أقسامٍ، ولم يجئ ما يكون الفاءُ والعينُ منه واوين لكونه في غاية الثِّقَل، فبقي ثلاثةُ أقسامٍ، أشار إلى أمثلته بقوله: (كيَيْنَ في اسم مكانٍ، ويَوْمٍ ووَيْلٍ) وهو وادٍ في جهنّم، وويلٌ أيضا كلمةُ عذابٍ.

(ولا يُبْنَى منه) أي: من هذا النَّوع (الفعلُ) لأنَّ الفعلَ أثقلُ من الاسم، وهذا النَّوعُ أثقلُ من الأنواع المتقدِّمة؛ لِمَا فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين، ولهذا لم يجئ مما هو الأثقلُ -أعني: ما يكون فاؤه وعينُه واوين- اسمٌ ولا فعلٌ.

القاري (السادس) من الأنواع السبعة: (المعتلُّ الفاءِ والعينِ) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفَيْ علة. (كيَيْنَ) بفتحٍ فسكون (في اسم مكان) وهو وَادٍ أو عَيْنٌ، (ويَوْمٍ) بمعنى: نهار أو وقت، (ووَيْلٍ) وهو وادٍ في جهنمَ أو كلمةُ عذاب.

(ولا يبنى منه) أي: من هذا النوع (فعلٌ) أي: مطلقًا.

الجرجاني قال: (السَّادسُ المعتلُّ الفاءِ والعينِ، كيَيْنٍ، وذلك في اسم المكان، ويَوْمٍ ووَيْلٍ، ولا يُبنَى منها فِعْلٌ). **أقول**: النَّوعُ السَّادسُ من أنواع المعتلِّ معتلُّ الفاء والعين، ويسمَّى هذا النَّوعُ من المعتلَّات باللَّفيف المقرون؛ لاقتران حرفَيِ العلَّة، أي اجتماعِهما فيه على سبيل الاقتران، وذلك إمَّا ياءٌ، كيَيْنٍ في اسمِ مكانٍ، أو واوٌ، كأوَّل[1] في قولٍ، أو ياءٌ وواوٌ، نحوُ: يَوْمٍ لاسم الزَّمان، أو عكسُه، نحوُ: وَيْلٍ لاسم وادٍ في جهنَّم، أو اسمٌ لصوتِ مَنْ أصابته المصيبةُ. ==

[١] إنما كان "أوّل" من اللفيف المقرون لأن أصله وَوَل، اجتمع واوان متحركان في أول الكلمة ونظرًا إلى ثِقَل ذلك طُرحت حركة الواو الأولى ثم أدغمت في الثانية ثم أُتي بالهمزة لأمكان النطق فوزنها أَفْعَلُ؛ وقال بعضهم: إن أصل أَوَّلَ أَوْأَلُ، فالعين همزة لا واو، ثم قلبت هذه الهمزة واوا ثم أدغمت الواو في الواو ووزنها على هذا أَفْعَلُ أيضا؛ وقال بعضهم: إنه على وزن فَوْعَل، وعلى ذلك لا تكون فائه واوا بل همزة، فلا يكون من اللفيف. (نسخة محققة، ص، ١٤٨)

الكيلاني القسمُ (السَّادسُ) من المعتلَّات (المعتلُّ الفاءِ والعينِ) وهو ما يكون فاءُ فعله وعينُهُ حرفَيْ علَّةٍ، (كيَيْنٍ) في اسمِ مكانٍ، (ويَوْمٍ) في اسمِ زمانٍ، (ووَيْلٍ) في اسم مكانٍ، وهو وادٍ في جهنَّم، وكلمةُ عذابٍ أيضًا.

(ولا يبنى) أي: لم يوجدْ في كلام العرب (منه فِعْلٌ).



والسابعُ: المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللامِ، وذلك واوٌ وياءٌ لِاسْمَيِ الحرفَينِ.

[المعتل الفاء والعين واللام]

التفتازاني النَّوعُ (السَّابعُ) من الأنواع السَّبعة: (المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللَّامِ) وهو ما يكون فاؤه وعينُه ولامُه حروفَ علَّةٍ، والقسمةُ تقتضي أن يكون تسعةَ أقسامٍ، ولم يجئ في الكلام من هذا النَّوع إلا مثالان، ....

القاري (السابع) وهو آخر السبعة: (المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللامِ) ويسمى: معتلَّ الكل، ولم يجئ في الكلام من هذا النوع إلا مثالان، ....

الجرجاني ولا يُبنَى من هذه الأمثلة المذكورة فعلٌ؛ لئلا يلزمَ فيه تَوَالِي الإعلالين في طرَفٍ واحدٍ؛ لأنَّ فاءَ فعله وعينَ فعله حرفا علَّةٍ، فيؤدي إلى توالي الإعلالين من طرَفٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ لكن قد يقال هو واقعٌ في كلامهم، نحوُ: يَرَى ويَرَيْن.

والأصوبُ أن يقال: إنَّما لم يُبْنَ منها الفعلُ في السَّعة، وقد جاء الفعلُ وأخواته في ضرورة الشِّعْر، كقوله: فما وَالَ ولا وَاحَ ولا وَاسَ أبو هند[1]

"فما وَالَ" من الوَيْل، و"لا وَاحَ" من الوَيْح، و"لا واس" من الوَيْس، وكلُّ واحدٍ منها معتلُّ الفاء والعين.

قال (السَّابعُ المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللَّامِ، ويقال له: اللَّفيفُ المقرونُ، وذلك نحوُ واوٍ وياءٍ لاسمَيِ الحرفين). **أقول**: القسمُ السَّابعُ من أنواع المعتلِّ: ما كان فاؤه وعينُهُ ولامُهُ حرفَ علَّةٍ، ويقال له: اللَّفيفُ المقرونُ من جهتين، وذلك نحوُ: واوٍ وياءٍ، وأصلُ: يَاءٍ: يَيَيٌ، قلبت الياءُ المتوسِّطةُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالي الياءات في كلمةٍ واحدةٍ، والقياسُ قلبُ الياء الأخيرة؛ لأنَّها لامُ الفعل، والتَّغييرُ بها أنسبُ؛ لأنَّها محلُّ العوارض والتَّغييرات، لكنَّ القياسَ ههنا مهجورٌ؛ لأنَّها لو قُلبتْ ألفًا؛ فالياءُ المتوسِّطةُ أيضًا متحرِّكةٌ، وما قبلها مفتوحٌ، فلا بُدَّ من قَلْبِها ألفا أيضًا، فيؤدِّي إلى اجتماع الألفين، بخلاف ما لو قُلبت الياءُ المتوسِّطةُ ألفًا، فإنَّه لا يلزم توالي الإعلالين واجتماعُ الألفين.

[1] البيت بلا نسبة ومصنوع صَنعه النحويُّون. وأنشدوا بيتًا آخر، وهو قوله: تُوَيِّل، إذ مَلأتُ يَدِي وكَفِّي ... وكانَتْ لا تُعَلِّلُ بالقَليلِ. (والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور ١/٣٦٠؛ المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل بديع يعقوب، ٢/٤٤٦)

الكيلاني القسمُ (السَّابعُ) من أقسام المعتلَّات (المعتلُّ الفاءِ والعينِ واللَّامِ) وهو ما يكون فاءُ فعله وعينُ فعله ولامُ فعله حروفَ علَّةٍ، ويقال له: المعتلُّ المجموعِ أيضًا، وهو ظاهرٌ.

التفتازاني (وذلك واوٌ وياءٌ لاسمَي الحرفين) وهما: "وَ" و "يَ"، فإنَّ الهمزةَ والباءَ والجيمَ أسماءٌ مسمّياتها: أ، ب، ج إلى الآخر كالرجل والفرس. قال الخليلُ لأصحابه: كيف تنطقون بالجيم في: جعفرٍ؟ فقالوا: جيم، قال: إنَّما نطقتم بالاسم، فلم تَنطِقوا بالمسؤول عنه وهو المسمى، والجوابُ: ج؛ لأنّه المسمّى.

وتركيبُ "الياء" من ثلاث ياءاتٍ بالاتِّفاق، ويجعلون لامَه همزةً تخفيفًا، وقال الأخفشُ: إنَّ ألف "الواو" منقلبةٌ من الواو، وقيل: من الياء، والأوَّلُ أقربُ؛ لأنَّ الواويَّ أكثرُ من اليائيّ، فالحملُ عليه أَوْلى، وقلبت العينُ منهما ألفًا دون اللّام كراهةَ اجتماع حرفَي علّةٍ متحرّكتين في الأوّل.

القاري (وذلك وَاوٌ ويَاءٌ لِاسْمَيِ الحرفين) وتركيبُ "الياء" من الياءات الثلاث اتفاقًا، ويجعلون لامَه همزة تخفيفًا، وأما ألف "الواو"؛ فمنقلبة عن الواو كما قال الأخفش، وقيل: من الياء، والأول أَولى؛ لأن الواويَّ أكثر من اليائيِّ، فالحمل عليه أحرى، وفي ((القاموس)): يُوَيٌّ كسُمَيٍّ [كأنه] اسم. انتهى. وأما وَايٌ فعجم كما لا يخفى.

الجرجاني وأصلُ: الواو: وَوَوٌ، قلبت الواوُ المتوسِّطةُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالي الواوات في كلمةٍ واحدةٍ، والقياسُ قلبُ الواو التي هي لامُ الفعل، إلا أنَّ القياسَ مهجورٌ لِمَا مرَّ في الياء.

ولا يُبْنَى منهما الفِعْلُ؛ لأنّهما اسما حرفين، وليسا بمصدرين حتى يُبْنَى منهما الفِعْلُ.

الكيلاني (وذلك) أي: مثالُه: (وَاوٌ) أصله: وَوَوٌ، قلبت عينُ فعله ألفًا دون لام فعله مع أنَّه محلُّ التَّغيير والتَّبديل؛ لكراهة اجتماع حرفَي علَّةٍ متحرّكين في أوَّل الكلمة. (ويَاءٌ) أصله: يَيَيٌ، قلبت عينُ فعله ألفًا دون لام فعله لِمَا مرَّ في واو، فصار: يَايٌ، ثم قلبت الياءُ الأخيرةُ همزةً تخفيفًا، فصار: يَاءٌ.

(لِاسْمَيِ الحرفين) يعني: أنَّ الواوَ اسمٌ مسماه "و" والياءَ اسمٌ مسماه "ي" كما أنَّ الباءَ اسمٌ مسماه "ب" والجيمَ اسمٌ مسماه "ج" من التهجّي، وهكذا.



فصلٌ في المهموزِ: حُكمُ المهموزِ في تصاريفِ فعلِه كحكمِ الصحيحِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ، لكنّها قد تُخَفَّفُ إذا وقَعتْ غيرَ أوّلٍ؛ لأنّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق.

[المهموز]

التفتازاني (**فصلٌ في**) بيان (**المهموز**) وهو الذي أحدُ حروفه الأصولِ همزةٌ، ولفظُ المهموز يُشعرُ بذلك.

وهو على ثلاثةِ أنواعٍ؛ لأنَّ الهمزةَ: إمَّا فاءٌ، ويسمى مهموزَ الفاء، أو عينٌ، ويسمّى مهموزَ العينِ والأوسطِ والوسط، أو لامٌ، ويسمّى مهموزَ اللام والعَجُزِ.

(**حكمُ المهموز في تصاريف فعله حكمُ الصَّحيح؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ**) بدليل قبولها الحركاتِ الثَّلاثَ، بخلاف حروف العلَّة، يعني أنَّ تصاريفَ الفعلِ المهموز الخالي عن التَّضعيف وحرف العلَّة كتصاريف الصَّحيح، فإنَّ لفظَ المهموز إذا أُطلِقَ يُفهمُ منه الخالي عن التَّضعيف وحروف العلَّة، وإلا؛ فيقال: المضاعفُ المهموزُ، والمثالُ المهموزُ، والأجوفُ المهموزُ، ونحو ذلك. والأَولى أن يقال: حكمُ المهموز في التَّصاريف حكمُ مماثِلِهِ من غير المهموز: إن كان مضاعفًا؛ فمضاعفٌ، وإن كان مثالًا؛ فمثالٌ، إلى غير ذلك. وإنَّما جعل المهموزُ من غير السَّالم؛ لِمَا فيه من التَّغيُّرات التي ليستْ في السَّالم، وأيضا كثيرًا ما تُقلب الهمزةُ حرفَ علَّةٍ.

القاري (**فصل في**) بيان (**المهموز**). وهو ما يكون أحدُ حروفِ أصلِه همزةً، وهو على ثلاثة أنواعٍ؛ لأن الهمزة: إما فاءٌ كما مر، ويسمى: مهموزَ الفاء، أو عينٌ كسَأَلَ، ويسمى: مهموزَ العين، أو لام كقَرَأَ، ويسمى: مهموزَ اللام.

(**وحكم المهموز في تصاريف فعله**) ماضيًا كان أو مضارعًا (**حكم الصحيح؛ لأن الهمزة حرفٌ صحيحٌ**) بدليل قبولها الحركاتِ الثلاثَ، بخلاف حروف العلة، وهذا إذا لم يقترن معه علةٌ أخرى من تضعيف أو حروف علة، وإلا؛ فيكون حكمُه حكمَ مقارِنه، كأَبَّ للسير يَؤُبُّ إذا تَهَيَّأَ، وكرَأَى وأَوَى ووَأَى.

الجرجاني قال: (**فصلٌ: حكمُ المهموز في تصاريف فعله حكمُ الصَّحيح؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ، لكنّها قد تُخَفَّفُ إذا وقعتْ غيرَ الأوّلِ؛ لأنّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق**). **أقول**: الفصلُ الثَّالثُ: فصلُ المهموز، وهو ما أحدُ أصوله همزةٌ، سواءٌ بَقِيَتْ بحالها كيَسْأَلُ، أو قُلبتْ كسَالَ، أو حُذفتْ كسَلْ، وأنواعُهُ العقليَّةُ سبعةٌ كأنواع المعتلِّ، لكن لَمَّا تَقُلَ تعدُّدُها؛ بقي مهموزُ الفاء والعين واللَّام.

الكيلاني هذا (**فصلٌ في**) بيان أحكام (**المهموزات**). والمهموزُ: هو الذي يكون أحدُ أصول حروفه همزةً، وهو ثلاثةُ أقسامٍ فقط: مهموزُ الفاء، ومهموزُ العين، ومهموزُ اللَّام، ولم يوجدْ في كلام العرب همزتان أصليَّتان في كلمةٍ وحدةٍ.

....

التفتازاني (لكنّها) أي: الهمزةَ (قد تُخَفَّفُ إذا وقعتْ غيرَ أوَّلٍ)[1] أي: غيرَ مبتدأٍ بها، فإنّها قد تخفّفُ إذا وقعتْ في أوّل الكلمة إن لم تكن مبتدأً بها، نحوُ: وَامُرْ بالألف، والأصلُ: وَأْمُرْ بالهمزة، فالمرادُ بغير الأوَّل: أن لا يكون في أوّل الكلام، بل يتقدّم عليها شيءٌ، وإلا؛ لم تُخَفَّف حينئذٍ؛ لأنّ الابتداءَ بحرفٍ شديدٍ مطلوبٌ، ألا يرى أنّك تحتاجُ إلى زيادتها عند الوصل؟

[1] وأصل "أول" على الأصح "أوأل" على وزن أفعل، قلبت الهمزة الثانية واوا، ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين، وله استعمالان: أحدهما: أن يكون اسما بمعنى قبل، فحينئذ يكون منصرفا منونا، ومنه قولهم: أولًا وآخرًا. [قال سيبويه: وتقول: ابدأ بهذا أولُ، أي بالضم، والمعنى: أول الأشياء، فقطع عن الإضافة ونُويت وبُني على الضم كما في: قبلُ وبعدُ] والثاني: أن يكون صفة، فيكون أفعل تفضيل، ومعناه: الأسبق، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف. (شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري، ١٨٥،١١؛ المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، ٢، ١٨٢)

القاري (لكنها) أي: الهمزةَ (قد تُخفَّف) بإبدالها ألفًا أو واوًا أو ياء (إذا وقعتْ غيرَ أوّلٍ) حقيقةً من جنس حركة ما قبلها، نحو: يَاكُلُونَ ويُومِنُونَ وبِيسَ، أو حكمًا، نحو: وَامُرْ بالألف، والأصل: أمُرْ بالهمزة، وكذا: ﴿لِقَاءَنَا ائتِ﴾ [يونس: ١٥] ، و ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ، و﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] ، فالمراد بغير الأول: أن لا يكون الهمزة في أول الكلام؛ إذ لا تُخفَّف حينئذ اصلًا، لا أوّلِ الكلمة؛ إذ قد تخفف وصلًا، وأما حذف الهمزة من نحو: خُذْ؛ فوقع على خلاف القياس، وليس كما ظنه العلامة التفتازانيُّ: "أنه ليس من هذا الباب، فإن همزة الوصل حذفُها لازم عند فَقْدِ الاحتياج إليها"؛ إذ البحث في الهمزة التي هي فاء الفعل، لا في همزة الوصل.

الجرجاني وحكمُ المهموز في تصاريف فعله حكمُ الصَّحيح؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ، فيكون في حكمه، لكنَّها قد تُخَفَّفُ بالحذف والقلب بالألف أو الواو أو الياء أو بَيْنَ بينَ -وهو جَعْلُها بين همزةٍ وبين حرفٍ من جنس حركتها- إذا وَقَعَتْ غيرَ الأوَّل، بخلاف الصَّحيح، فإنَّه لا يخفَّفُ أصلًا، فقوله: "لكنها قد تخفَّفُ" فارقٌ بينها وبين الحرف الصَّحيح بعد أن اشتركا في الحكم. .....

الكيلاني إذا عرفتَ هذا فنقول: (حكمُ المهموز) الخالي عن حروف العلّة والتَّضعيف (في تصريف فعله حكمُ) الفعل (الصَّحيح؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ) لأنّها تقبلُ الحركاتِ الثَّلاثَ، (لكنّها) أي: لكنَّ الهمزةَ (قد تُخفَّفُ) بالقلب والحذف وغيرهما (إذا وقعتْ غيرَ أوَّلٍ) أي: غيرَ مبتدأٍ بها، (لأنّها حرفٌ شديدٌ) ثقيلٌ ينشأ (من أقصى الحلق) فإنَّك إذا سكَّنت الهمزةَ، وأدخلتَ عليها همزةً أخرى مفتوحةً؛ رأيتَ أنّها تنتهي عند نهاية الحلق، فهي مخرجُها، وهذه قاعدةٌ في معرفة مَخارج الحروف.



....

التفتازاني وأمَّا حذفُ الهمزة من: خُذْ، والأصلُ: أُؤْخُذْ؛ فليس من هذا الباب، فإنَّ همزةَ الوصل حذفُها لازمٌ عند فَقْدِ الاحتياج إليها.

وإنَّما تخفَّفُ (**لأنّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق**) فتخفَّفُ دفعًا لشدَّتها، وتخفيفُها يكون بالقلب والحذف وغيرهما. واستقصاءُ ذلك لا يَليق بهذا الكتاب، فإنَّه بابٌ طويلُ الذَّيل ممتدُّ السَّيل.

القاري وإنما تخفف الهمزة (**لأنها حرف شديدٌ**) في صفتها، من أقصى الحلق مخرجُها، فتخفف دفعًا لشدتها، ورفعًا لحِدَّتِها، وتخفيفها يكون بالقلب والحذف، وأنواع التسهيل مما لا يليق ذكره على وجه الاستيعاب في مثل هذا الكتاب، فإنه باب طويلُ الذَّيْل، مُمْتَدُّ السيل، يعرفه أهله من أرباب القراءة وأصحاب اللغة.

الجرجاني وقوله: "لأنها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق" تعليلٌ لتخفيف الهمزة، واللَّامُ في "لأنها" متعلِّقةٌ بـ"تخفف"، أي: إنَّما تُخَفَّفُ الهمزةُ؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ من أسفل الحلق، وهي أدْخَلُ حروفِ الحلق وأبعَدُها مخرجًا، فاستثقل النُّطقُ بها، فلهذا جُوِّزَ التَّخفيفُ لِمَا فيه من نوع تسهيلِ النُّطْق وضربٍ من الاستحسان، وهي لغةُ قريشٍ وكثيرٍ من الحجازيين، وبنو تميمٍ لا يخفِّفُونها قياسًا على سائر الحروف الحلقيَّة.

وأما إذا وقعتْ أوَّلًا على أيِّ حركةٍ؛ فلا تُخفَّفُ فيها، نحوُ: أحمدَ وإبراهيمَ وأُحُدٍ؛ لأنَّها لو خُفِّفَتْ، فإنَّما تُخفَّفُ بالحذف أو بالقلب أو بينَ بينَ، لا سبيل إلى الأوَّل؛ لاختلاف صيغةِ الكلمة، ولا إلى الثَّاني؛ لأنَّها تصيرُ إلى حرفٍ ساكنٍ، ولا إلى الثَّالث؛ لأنَّها إذا جُعلتْ بَيْنَ بينَ قريبٌ بالسَّاكن،[١] والقريبُ إليه كهو؛ ولتخفيفها كحرف العلَّة أُلحقتْ بها في خُلُوِّ سلامة السَّالم عنها.

ويعلم من تشبيه المهموز بالصَّحيح أنَّه ليس بصحيح، وإلا؛ لَزِمَ تشبيهُ الشَّيء بنفسه، ومن قوله: "لأنها حرفٌ صحيحٌ": أنَّه صحيحٌ، فيتناقضان!

[١] م: قربت إلى الساكن.

الكيلاني ....



فتقولُ: أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنصُرُ. والأمرُ منها: أُومُلْ كانْصُرْ، تُقلَبُ الهمزةُ الثانيةُ واوًا؛ لأنَّ الهمزتَينِ إذا الْتَقَتَا في كلمةٍ واحدةٍ، وثانيتُهما ساكنةٌ وَجَبَ قلبُها بجنسِ حركةِ ما قبلَها كآمَنَ وأُومِنَ وإِيمَانًا؛ ....

التفتازاني إذا تقرَّرَ حكمُ الصَّحيح (**فتقول: أَمَلَ يَأْمُلُ كنصَر ينصُر**) في سائر التَّصاريف، (**والأمرُ: أُومُلْ بقلب الهمزة**) التي هي فاءُ الفعل (**واوًا**) فإنَّ الأصلَ: أُؤْمُلْ بهمزتين: الأولى للوصل، والثانيةُ الفاءُ، فقلبت واوًا لسكونها وكون ما قبلها همزةً مضمومةً، وذلك (**لأنَّ الهمزتين إذا التقتا**) حالَ كونهما (**في كلمةٍ واحدةٍ ثانيتُهما ساكنةٌ؛ وَجَبَ قلبُها**) أي: قلبُ الهمزة الثَّانية السَّاكنة (**بحركةِ ما قبلها**) أي: بحركة الهمزة التي قبلها رَوْمًا للخفَّة؛ إذ لا يخفى ثقلُ ذلك.

القـاري وإذا تقرر أن حكمَه حكمُ الصحيح (**فتقول: أَمَلَ يَأْمُلُ كنصر ينصر**) في جميع تصاريفه، (**والأمر: أُومُلْ بقلب الهمزة**) التي هي فاء الفعل (**واوًا**) فإن الأصل: أءْمُلْ بهمزتين: الأولى للوصل، والثانية فاء الفعل، فقلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وذلك (**لأن الهمزتين إذا الْتَقَتَا**) أي: اجتمعتا حال كونهما (**في كلمة واحدة ثانيتُهما ساكنة**) -جملةٌ حاليةٌ- (**وجب قلبها**) أي: قلب الثانية الساكنة (**بحركة ما قبلها**) أي: بحرف حركة الهمزة التي قبلها رَوْمًا للخفة، فإن كانت حركةُ ما قبلها فتحةً؛ تُقلب بحرف الفتحة، وهو الألف، وإن كانت ضمةً؛ تقلب بحرف الضمة، وهو الواو، وإن كانت كسرةً؛ تقلب بحرف الكسرة، وهي الياء.

الجرجاني قال: (**فتقول: أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ، اومُلْ بقلب الهمزة واوًا؛ لأنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ ثانيتُهما ساكنةٌ؛ وجب قَلْبُها بحركةِ جنسِ ما قبلَها، كآمَنَ وأُومِنَ وإِيمَانًا**).

أقول: إذا بيَّنا أنَّ حكمَ المهموز حكمُ الحرف الصَّحيح؛ فحكمُ أَمَلَ يَأْمُلُ في الماضي والمضارع والأمر والنَّهي واسم الفاعل والمفعول حكمُ: نَصَرَ يَنْصُرُ، اومُلْ من: تَأْمُلُ، أصله: أءْمُلْ، قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار: أُومُلْ.

الكيلاني وإذا عرفتَ أنَّ حكمَ المهموز حكمُ الصَّحيح (**فتقول**) في مهموز الفاء: (**أَمَلَ يَأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ**) في جميع تصاريفه من غير فرقٍ، تقول: أَمَلَ، أَمَلا، أَمَلوا... إلخ، كما تقول: نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا... إلخ، وكذلك المضارعُ. (**والأمرُ**) من تَأْمُلُ: (**أُومُلْ**) فحُذفَ منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ في موضعها الهمزةُ المضمومةُ، فصار: أُؤْمُلْ بهمزتين: الأولى همزةُ الوصل، والثانيةُ فاءُ الفعل، ثم (**تُقلبُ الهمزةُ**) الثانيةُ (**واوًا**) لسكونها وانضمام ما قبلها، ....

التفتازاني وقوله: "ثانيتهما ساكنةٌ" جملةٌ حاليةٌ، وجاز خُلوّها عن الواو؛ لكونها عقيبَ حالٍ غيرِ جملةٍ،[1] كقوله:

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ

فإن كان حركةُ ما قبلها فتحةً؛ تقلبُ بحرف الفتحة وهو الألفُ، (كآمَنَ) أصله: أأْمَنَ بهمزتين قلبت الثانيةُ ألفًا، (و) إن كانت ضمّةً؛ تقلبُ بحرف الضمّة وهو الواوُ، نحو (أُومِنَ) مجهول آمَنَ، أصله: أُؤْمِنَ بهمزتين، (و) إن كانت كسرةً؛ تقلبُ بحرف الكسرة وهي الياءُ، نحو (إِيمَانًا) مصدرُ آمَنَ، والأصلُ: إئْمَانًا.

وإنّما قال: "إذا التقتا"؛ لأنّ الهمزةَ السّاكنةَ التي قبلها حرفٌ غيرُ همزةٍ لا يجب قلبُها بجنس حركة ما قبلها، بل يجوزُ، نحوُ: رَأس وبُؤس ورِئْم.

[1] وفيه بحث، فمن أراد التفصيل فاليرجع إلى حاشية اللقاني، ٤٢٩ وتدريج الأداني، ١٩٥.

القاري (كآمَنَ) أصله: أءْمَنَ، قلبت الثانية ألفًا، (وأُومِنَ) مجهول آمَنَ، أصله: أُءْمِنَ بهمزتين، قلبت الثانية واوًا، (وإيمانًا) مصدر آمَنَ، والأصل: إءْمَانٌ، قلبت الثانية ياء، وهذا متفق عليه بين القُراء وأهل العربية.

وإنما قال: (إذا التقتا)؛ لأن الهمزة الساكنة التي قبلها غيرُ همزةٍ لا يجب قلبها بحرف حركة ما قبلها، بل يجوز في بعض القراءات وبعض اللغات كرَاسٍ وبُوسٍ وبِيسَ.

الجرجاني قوله: "لأنَّ الهمزتين" هذا تعليلٌ لقوله: "أُومُلْ"؛ لأنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ واحدةٍ ثانيتُهما ساكنةٌ؛ وجب قَلْبُ الهمزة الثّانية بجنس حركة ما قبلها، فإن كانت حركةُ ما قبلها فتحةً؛ وجب قَلْبُها بالألف، وذلك نحوُ: آمَنَ معلومًا، وأُومِنَ مجهولًا، وإيمَانًا مصدرًا، وأصلها: أءْمَنَ أُؤْمِنُ إِءْمَانًا، فقلبت السّاكنةُ بحركة ما قبلها.

الكيلاني (لأنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ) واحدةٍ (ثانيتُهما ساكنةٌ؛ وَجَبَ قَلْبُها) أي: قلبُ الهمزة الثّانية السّاكنة (بحرف حركة ما قبلها) أي: بحرفٍ هو من جنس حركة الحرف الذي قبلها، وهو الهمزةُ الأولى، فإن كانت الهمزةُ الأولى من الهمزتين المجتمعتين مفتوحةً؛ قلبت الثّانيةُ ألفًا، وإن كانت مضمومةً؛ قُلبتْ واوًا، وإن كانت مكسورةً؛ قُلبتْ ياءً. (كآمَنَ) أصله: أأْمَنَ، قلبت الهمزةُ الثّانيةُ ألفًا لفتحة ما قبلها، (وأُومِنَ) أصله: أُؤْمِنَ، قلبت الثانيةُ واوًا لضمّة ما قبلها، (وإيمَانٍ) أصله: إئْمَانٍ، قلبت الهمزةُ الثّانيةُ فيه ياءً لكسرة ما قبلها.

....

التفتازاني وقال: "في كلمةٍ واحدةٍ"؛ لأنَّهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضًا ذلك، بل يجوزُ، نحوُ: يَا حَادِيُ ائْزِرْ بهمزتين، ويجوز بالواو.[1] وكذا قياسُ الفتح والكسر؛ لأنَّ ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمةٍ واحدةٍ؛ لجواز انفكاكهما.

وقال: "ثانيتهما ساكنةٌ"؛ لأنَّهما لو التقتا في كلمةٍ ولم تسكن الثَّانيةُ؛ فله أحكامٌ أُخَرُ لا تليقُ بهذا الكتاب.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه ينتقضُ بنحو: أَيِمَّةٌ، والأصلُ: أَءْمِمَةٌ كأَحْمِرَة، فإنَّه لم تقلب الثَّانيةُ ألفًا كما في: آمَنَ، بل نُقلتْ حركةُ الميم إليها، وقُلبت ياءً، فقيل: أَيِمَّةٌ.

ويمكن الجوابُ: بأنَّه شاذٌّ.

[1] أي فيقال: يا حَادِيُ اوزِرْ، هكذا تلفظ بالواو ولكنها تكتب: "يا حاديُ ايزِرْ" بالياء، كما مرّ في "يا زيدُ ايجَلْ".

القاري وقال: "في كلمة"؛ لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب ذلك أيضًا، بل يجوز، نحو: ﴿قَالَ ائْتُونِي﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧]، و﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وقال: "ثانيتهما ساكنة"؛ لأنها لو كانت متحركة؛ فلها أحكام أُخَرُ في الحالات، محلُّ بيانِها الكتبُ المطوَّلاتُ.

ونَظَرَ فيه العلامةُ التفتازانيُّ؛ لأنه ينتقض بنحو: أَيِمَّةٍ، والأصل: أَءْمِمَةٌ كأَحْمِرَةٍ، فإنه لم تُقلب الثانية ألفًا كما في آمَنَ، بل نُقلت حركةُ الميم إليها، وقُلبت ياء، فقيل: أَيِمَّةٌ.

قال: ويمكن الجواب: بأنه شاذ. انتهى.

ولا يخفى أن نقلَها مقدَّمٌ على قلبها، ولذا قرأ جمهور القراء بتحقيق الهمزة الثانية،[1] ....

[1] أي في نحو: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً﴾ [الأنبياء: ٧٣]

الجرجاني وإنَّما قال: "وجب [قلبُ] الهمزة الثَّانية بجنس حركة ما قبلها"؛ لأنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ، فكيف إذا اجتمعتا؟ فوجب قلبُ الثَّانية بجنس حركة ما قبلها دفعًا للثِّقَل.

وإنَّما قيَّدَ وجوبَ التَّخفيف بكون اجتماعهما في كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّه لو اجتمعتا في كلمتين؛ لم يجب التَّخفيفُ المذكورُ، بل يجوز تحقيقهما وتخفيفُ ثانيتهما بقَلْبِها بجنس حركة ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]

الكيلاني ....

القاري وبعضهم سهَّلوها كالياء، وبعضهم قلبوها ياء، ولعل الحكمَ في تقديم نقلها حال إعلالها وجوبُ الإدغام عند اجتماع المثلين اتفاقًا، على أنه لو أبدل همزةً وأدغم معه[1]؛ لصار ملتبسًا باسم الفاعل من الأَمِّ. والله أعلم.

[1] هكذا في النسخ، اي: لو أبدل الهمزةَ الثانية في "أَءِمَة" ألفًا -وقيل "آمِمَة"- وأدغم مع الإبدال -وقيل "آمَّة"- لالتبس باسم الفاعل من الأَمِّ.

الجرجاني وكقول ذي الرُّمَّة:

يا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلٍ   وبين النَّقَا آنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[1]

وذلك أن اجتماعهما وإن كان يستلزمُ الثِّقَلَ أيضًا، إلا أنَّ الثِّقَلَ الحاصلَ باجتماعهما في كلمتين لم يبلغْ مبلغَ الثِّقَل الحاصل باجتماعهما في كلمةٍ، فلا يجب التَّخفيفُ.

وإنَّما قيَّدَ وجوبَ التَّخفيف بكون ثانيتهما ساكنةً؛ لأنَّه لو كانت متحرِّكةً؛ لم يجب التَّخفيفُ، كقوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾[الملك: ١٦] وكقوله: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بإثبات الهمزتين المجتمعتين في كلمةٍ واحدةٍ وإن وقع الثقل.

فإن قيل: وإذا كانت الهمزةُ السَّاكنةُ ثقيلةً؛ فالهمزةُ إذا كانت متحرِّكةً أَوْلى بأن تكون ثقيلةً؛ إذ الحرفُ مع الحركة أثقلُ من الحرف بدونها، فهي أَوْلى بالتَّخفيف، فما وجهُ اشتراط المصنِّف بكون الهمزة الثَّانية ساكنةً في وجوب تخفيفها؟

قلنا: وجهُ اشتراط المصنِّف هو أنَّ تغييرَ الحرفِ بدون الحركة أسهلُ من تغييره معها، فلهذا المعنى قَيَّدَ وجوبَ التَّخفيف بكون الهمزة الثَّانية ساكنةً.

[1] البيت من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة. اللغة: "الوَعْسَاء" الرابية اللينة من الرمل، ويقال: الوَعْسَاء: الأرض اللينة ذات الرمل، والمكان أوْعَس، و"جلاجل" بجيمين أولاهما مضمومة، وروى بفتحها أيضًا، وروي "حُلاحِل" بمهملتين أولاهما مضمومة وهو اسم مكان، و"النقا" التل من الرمل، و"أم سالم" هي محبوبته؛ أراد المبالغة في شدّة الشَّبه بين الظبية والمرأة حتى الْتَبَسَتا عليه، فسأل سؤالَ شاكٍّ. والساهد في البيت على ما احتج المؤلف أن الهمزة الثانية خففت بقلبها ألفا بجنس حركة ما قبلها، أي " آنت"؛ ولكن سيبويه روى البيت: "آأَنت" بدل "آنت/أأنت" واستشهد به على أنَّ ناسًا من العرب يدخلون ألفًا بين ألف الاستفهام وبين الهمزة إذا التقتا. (شرح شافية ابن الحاجب، للإسترابادي، ٤، ٣٤٧)



فإنْ كانتِ الأُولَى همزةَ وصلٍ تعودُ الثانيةُ همزةً عند الوصلِ إذا انفَتحَ ما قبلَها: مثلَ: وَأْمُلْ.

التفتازاني إذا عرفت هذا؛ فنقول: فإذا قلبت الثانيةُ؛ (**فإن كانت**) الهمزةُ (**الأولى**) من الهمزتين المنقلبة ثانيتُهما واوًا أو ياءً (**همزةَ وصلٍ؛ تَعُودُ الهمزةُ الثَّانيةُ**) أي: تصير الهمزةُ المنقلبةُ واوًا أو ياءً (**همزةً**) خالصةً (**عند الوصل**) أي: عند وصل تلك الكلمة بكلمةٍ قبلها، يعني: عند سقوط همزة الوصل في الدَّرج؛ لأنه يرتفع حينئذٍ التقاءُ الهمزتين، فلا يبقى علَّةُ القلب، فتعودُ المنقلبةُ.

القاري ثم إذا قلبت الثانية، (**فإن كانت الهمزة الأولى**) من الهمزتين المنقلبةِ ثانيتُهما واوًا أو ياء (**همزةَ وصلٍ تعود الثانية**) أي: تصير الهمزة المنقلبة واوًا أو ياء (**همزةً**) خالصة (**عند الوصل**) أي: وصلِ تلك الكلمة بكلمةٍ قبلَها، يعني: عند سقوط همزة الوصل في الدَّرجِ؛ لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين، فلا يبقى علةُ القلب، فتعود المنقلبة إلى أصلها حالَ وصلها مطلقًا، فقوله: (**إذا انفتح ما قبلها**) وَهَمٌ مَحْضٌ وقع في غير محله؛ لأن الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل، سواءٌ انفتح ما قبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة، وهي اجتماع المثلين.

الجرجاني قال: (**فإن كانت الأولى همزةَ وصلٍ؛ تعود الثَّانيةُ همزةً عند الوصل إذا انفتح ما قبلها**).

أقول: متى اجتمعت الهمزتان في كلمةٍ واحدةٍ، والأولى منهما همزةُ وصلٍ، والثَّانيةُ همزةٌ أصليَّةٌ، وقلبت الهمزةُ الثَّانيةُ: إمَّا ألفًا أو واوًا أو ياءً، وأُسقطتْ همزةُ الوصل في الدَّرْج تعود الهمزةُ الثَّانيةُ الأصليَّةُ إلى أصلها إذا كان ما قبلها مفتوحًا، كقوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾[الأنعام: ٧١] وأصله: إِءْتِنَا، فقلبت الثانيةُ ياءً، ثم وصلت إلى "الهدى"، فسقطت الوصليَّةُ، ورجعت الأصليَّةُ؛ لأنَّ العلَّةَ الموجبةَ لقلبها اجتماعُهما في كلمةٍ، فلما أُسقطت همزةُ الوصل في الدَّرْج؛ فقد زالت العلَّةُ، فتعود إلى أصلها كما كانتْ.

الكيلاني (**فإن كانت**) الهمزةُ (**الأولى**) من الهمزتين المجتمعتين المنقلبة ثانيَتُهما واوًا أو ياءً (**همزةَ وصلٍ**) وهي التي زيدتْ للتَّلفُّظ، كما أنَّ همزةَ القطع هي التي زيدتْ للمعنى، ومن خواصِ الأولى: أن تَسْقُطَ في الدَّرْج، كما أنَّ من خواصِّ الثَّانية أن لا تسقطَ فيه، إلا إذا كَثُرَ الاستعمالُ، أو ثَقُلَت في اللَّفْظ؛ لأنَّه هو مدارُ الحذف وجودًا وعدمًا في لغة العرب. (**تعودُ**) أي: ترجعُ الهمزةُ (**الثَّانيةُ**) التي قد كانت انقلبت واوًا أو ياءً (**همزةً**) صِرْفةً (**عند الوصل**) أي: وصل تلك الكلمة بكلمةٍ قبلها، وتسقطُ همزةُ الوصل الأولى في الدَّرْج؛ لأنَّه لم يَبْقَ حينئذٍ علَّةُ قلب الثَّانية؛ إذ هي اجتماعُ الهمزتين، وقد انعدم بسقوط الأولى، فتعود الثَّانيةُ همزةً كما كانت قبل القلب. (**إذا انفتح ما قبلها**) أي: ما قبل الهمزة الثَّانية بعد سقوط الهمزة الأولى في الدَّرج، نحوُ: وَأْمُلْ، وكذلك تعودُ الثَّانيةُ همزةً عند الوصل إذا انضمَّ ما قبلها أو انكسر، نحوُ: يازيدُ أْمُلْ، وعبدَ اللهِ أْمُلْ.

التفتازاني وقوله: "الهمزةُ الثانيةُ" المرادُ منها: الواوُ والياءُ، ولكن أطلقَ عليهما الهمزةُ؛ لكونهما في الأصل همزةً، أو لصيرورتهما همزةً،[1] ولأنَّ قوله: "الأولى" يقتضي الثَّانية، فلذا قال في مقابلته هذا، ولو قال: تعود الثانيةُ بمعنى: ترجعُ؛ لكان أخصرَ وأوضحَ، لكن لَمَا أردفه بقوله: "همزة" قلنا: إنّ "عَادَ" من الأفعال النَّاقصة بمعنى صار لتكون "همزةً" خبرَه.

ولك أن تجعلَ "همزةً" حالًا، وهذا أسهلُ، لكن قوله: (إذا انفتح ما قبلها) أي: ما قبل الثَّانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظرٌ، بل هو وهَمٌ محضٌ؛ لأنَّ الهمزةَ الثَّانيةَ تعود همزةً عند سقوط همزة الوصل، سواءٌ انفتح ما قبلها أو انضمّ أو انكسرَ؛ لزوال العلَّة، أعني: اجتماعَ الهمزتين.

مثالُ ما انفتح ما قبلها: قولُه تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ الأصلُ: "اِيتِنَا" بياءٍ، فلما سقط همزةُ الوصل عادت الهمزةُ المنقلبةُ.

ومثالُ ما انضمَّ ما قبلها: قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ والأصلُ: "اِيذَنْ" بياءٍ، فلما سقط الهمزةُ الأولى عادت الهمزةُ المنقلبةُ. --

[1] ففيه مجاز مرسل باعتبار ما يؤول إليه.

القاري فمثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] ، أصله: اِيتِنَا بياءٍ لكسرة ما قبلها ابتداءً، فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة انتهاءً.

ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾[التوبة: ٤٩]، وأصله: اِيذَنْ، فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية. --

الجرجاني وإنَّما قيَّدَ عَوْدَ الهمزة بكون ما قبلها مفتوحًا؛ لأنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات، والهمزةَ ثقيلةٌ ليكون خفَّةُ ما قبلَها في مقابلة ثِقَلِها لتحصل الاعتدالُ، بخلاف ما لو كان قبل الهمزة مضمومًا أو مكسورًا لم تعد الهمزةُ؛ لأنَّ الضمَّةَ والكسرةَ ثقيلتان، والهمزةُ أيضًا ثقيلةٌ، فلو أعيدت الهمزةُ إلى ما كانت قبل القلب؛ لأدَّى إلى الثِّقَل. --

الكيلاني ثم استشعر سؤالًا بأنَّ ما ذكرتم آنفًا من أنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمةٍ ثانيتهما ساكنةٌ؛ وجب قلبُ الثَّانية بحرفِ حركة ما قبلها يقتضي أن يقال في الأمر من: تَأْخُذُ وتَأْكُلُ وتَأْمُرُ: اُوخُذْ وأُوكُلْ وأُومُرْ بقلب الهمزة الثَّانية واوًا كما قيل: أُومُلْ من تَأْمُلَ، لكن لم يجئ إلا: خُذْ وكُلْ ومُرْ بحذف الهمزتين.



وحَذَفُوا الهمزةَ في خُذْ وكُلْ ومُرْ على غيرِ القياسِ لكثرة الاستعمالِ.

التفتازاني ومثالُ ما انكسر ما قبلها: قولُه تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾، والأصلُ: "اُوتُمِنَ" بالواو، فعند سقوط الهمزة الأولى عادتِ الثَّانيةُ، وكذا في المنقلبة واوًا، تقول في اُومُلْ: يا زيدُ اؤْمُلْ، يا قطامِ ائْمُلِي بإعادة الهمزة، ولم يجئ ما يكون الأولى همزةَ وصلٍ وقلبت الثانيةُ ألفًا؛ لأنَّ همزةَ الوصل لا تكون مفتوحةً إلا في مواضع معدودةٍ معينةٍ.

(وحذفوا الهمزةَ في: خُذْ وكُلْ ومُرْ على غير القياس) يعني: أنَّ القياسَ يقتضي أن يكون الأمرُ من: تَأْخُذَ وتَأْكُلُ وتَأْمُرُ: اُوخُذْ واُوكُلْ واُومُرْ، كأُومُلْ من تَأْمُلُ، لكنَّهم لَمَّا اشتقُّوا الأمرَ منها؛ حذفوا الهمزةَ الأصليَّةَ (لكثرة الاستعمال)، ثم همزةَ الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالسَّاكن، وهذا حذفٌ غيرُ قياسيٍ. وفي نظم هذه الثَّلاثة في سلكٍ واحدٍ تَسَامُحٌ؛ لأنَّ هذا الحذفَ واجبٌ في: خُذْ وكُلْ، بخلاف: مُرْ؛ فإنَّهما أكثرُ استعمالًا.

القاري ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. والأصل: اُوتُمِنَ بالواو لا بالياء كما تَوَهَّمَ بعضُ الفضلاء، فعند سقوط الهمزة الأولى عادت الثانية.

(وحذفت الهمزة في: خُذْ وكُلْ ومُرْ على غير قياس) فإنه يقتضي أن يكون الأمر من تَأْخُذُ وتَأْكُلُ وتَأْمُرُ: اُوخُذْ واُوكُلْ واُومُرْ، لكنهم لما اشتقُّوا الأمرَ منها؛ حذفوا الهمزة الأصلية، ولم يحتاجوا إلى همزة الوصل العارضية، فقالوا: خُذْ وكُلْ ومُرْ في جميع الأحوال (لكثرة الاستعمال) ولما كان هذا الاستعمال واجبًا في خُذْ وكُلْ وجائزًا في مُرْ؛ ....

الجرجاني **فإن قيل**: هذا منقوضٌ بقوله: يا زيدَنَا امُلْ؛ لعدم عود الأصليَّة إلى أصلها في الوصل. **قلنا**: عادتْ، ثم قُلبتْ جوازًا.

قال: (وحذفوا الهمزةَ من: خُذْ وكُلْ ومُرْ). **أقول**: لو وجب قلبُ الثَّانية بحركة ما قبلها عند اجتماعهما في كلمةٍ؛ لقُلبتْ في الأمر المأخوذ من: تَأْخُذُ وتَأْكُلُ وتَأْمُرُ لاجتماعهما؛ لأنَّه إذا أخذ الأمر منها صار: أُؤْخُذْ أُؤْكُلْ أُؤْمُرْ، وكان القياسُ أن يقال: اُوخُذْ اُوكُلْ اُومُرْ بقلب الهمزة الثَّانية فيها واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فلمَّا لم تُقلبْ؛ عُلِمَ أنَّه لم يجبْ.

الكيلاني فأجاب عنه بقوله: (وحذفوا الهمزةَ) أي: الأصليَّةَ التي هي فاءُ الفعل، ثم استُغني عن همزة الوصل (من: خُذْ وكُلْ ومُرْ) يعني: بعد بناء الأمر من: تَأْخُذُ وتَأْكُلُ وتَأْمُرُ، بقي: أُأْخُذْ وأُأْكُلْ وأُأْمُرْ بهمزتين، فحذفت الهمزةُ الثَّانيةُ منهما تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثم استغني عن همزة الوصل لصيرورة ما بعدها متحرِّكًا حينئذٍ، فقيل: خُذْ وكُلْ ومُرْ.



وقد يجيءُ وَأْمُرْ على الأصلِ عند الوصلِ؛ كقوله تعالى:﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ﴾.

التفتازاني (وقد يجيءُ: وَأْمُرْ على الأصل عند الوصل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾) أصلُه: أُومُرْ، فحذفت الهمزةُ في الدَّرْج وأعيدت الثَّانيةُ، فقيل: وَأْمُرْ، وهذا أفصحُ من: وَمُرْ؛ لزوال الثِّقَل بحذف همزة الوصل، وجاء في الحديث: «ومُرْ برَأْسِ التِّمْثَالِ، ومُرْ بالسِّتْرِ، ومُرْ برَأْسِ الْكَلْبِ».

القاري استدرك بقوله: (وقد يجيء مُرْ على الأصل عند الوصل) أي: لا عند الابتداء، (كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾) [طه: ١٣٢] أصله: أُومُرْ حذفت همزة الوصل، وأعيدت الثانية، فقيل: وَأْمُرْ، وجاء في الحديث: ((فَمُرْهُ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ، وَمُرْ بِالسِّتْرِ))[١].

[١] قطعة من حديث رواه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦)

الجرجاني قلت: القياسُ هو القلبُ، لكنَّه لَمَّا كَثُرَ الأمرُ منها استعمالًا حذفوا الهمزةَ الأصليَّةَ تخفيفًا، ثم حذفوا الوصليَّةَ لعدم الحاجة إليها؛ لتحرُّكِ أول الكلمة، وفي التَّنزيل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾[التوبة: ١٠٣]، و﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[المؤمنون: ٥١]، وفي الحديث: ((مُرُوا أولادكم بالصَّلاة)) [أبو داود: ٤٩٥]، وهذا الحذفُ شاذٌّ لا يُقاس عليه، فلا يقال في الأمر من: أَمَلَ يَأْمُلُ: مُلْ، بل يقال فيه: أُومُلْ.

قال: (وقد يجيءُ مُرْ على الأصل عند الوصل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾) [طه: ١٣٢].

أقول: ويجيءُ مُرْ على الأصل خاصَّةً عند الوصل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾، ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [لقمان: ١٧]، بردِّ الهمزة الأصليَّة، دون: خُذْ وكُلْ، فإنَّ الهمزةَ الأصليَّةَ فيهما لم تُعَدْ عند سقوط همزة الوصل في الدَّرْج؛ إذ حذفُ الهمزتين من خُذْ وكُلْ لازمٌ، سواءٌ كانا في الوصل أو في حال الابتداء، وحذفُهما في مُرْ غيرُ لازمٍ، سواءٌ كانا في حالة الوصل أو في حالة الابتداء، فيجوز فيه ردُّ الهمزة الوصليَّة المحذوفة في حال الوصل دون ردِّ همزة خُذْ وكُلْ فيها.

ولقائلٍ أن يقول: لِمَ حكموا بوجوب حذف الهمزتين من خُذْ وكُلْ في حالة الوصل والابتداء معًا، ولم يحكموا بحذفهما من مُرْ مع أنَّها من بابٍ واحدٍ؟ ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّ خُذْ وكُلْ أكثرُ استعمالًا من مُرْ في كلامهم بدليل الاستقراء، بخلاف مُرْ، فإنَّه وإن كان كثيرَ الاستعمال أيضًا، لكن لا يبلغ في كثرة الاستعمال مبلغَ خُذْ وكُلْ، فحكموا بوجوب حذف الهمزتين منهما دون مُرْ رَوْمًا للتَّخفيف.

الكيلاني (وقد يجيءُ وَأْمُرْ) فقط (على الأصل) فتعود الهمزةُ الثَّانيةُ التي قد انقلبت واوًا همزةً خالصةً (عند الوصل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾)[طه: ١٣٢] والأصلُ: أُؤْمُرْ، فحذفت الهمزةُ الأولى في الدَّرْج، وأعيدت الثانية همزةً، ويجيءُ: مُرْ على الحذف عند الوصل، نحوُ: وَمُرْ.



وأَزَرَ يَأْزِرُ، وهَنَأَ يَهْنِئُ كضَرَبَ يَضرِبُ والأمرُ منها إيزِرْ. وأَدُبَ يَأْدُبُ؛ ككَرُمَ يَكْرُمُ، والأمرُ منها: أُودُبْ.

التفتازاني (وأَزَرَ) أي: عَاوَنَ (يَأْزِرُ، وهَنَأَ يَهْنِئُ، كضرَب يضرِبُ) بلا فرقٍ، والتَّخفيفُ على القياس المذكور. (والأمرُ) من: تَأْزِرُ: (إيزِرْ) أصلُه: اِئْزِرْ، قلبت الثانيةُ ياءً كما في: إيمانٍ، وخصَّهُ بالذِّكْرِ؛ لمَا فيه من قلبٍ ليس في: اِهْنِئْ.

(وأَدُبَ يَأْدُبُ ككرُم يَكْرُمُ والأمرُ أُودُبْ) والأصلُ: أُؤْدُبْ، قلبت الثانيةُ واوًا، ولذا ذكره.

القاري (وأَزَرَ) أي: عَاوَنَ، (يَأْزِرُ) ويخفَّف قياسًا. (وهَنَأَ يَهْنِئُ) وقد يخفَّف شاذًا، (كضرب يضرب) بلا فرق في تصريفهما. (إيزِرْ) أمر من تَأْزِرُ، قلبت الثانية ياء كما في إيمانٍ.

(وأَدُبَ يَأْدُبُ ككَرُم يَكْرُمُ، أُودُبْ) أمر منه، وأصله أُؤْدُبْ قلبت الثانية واوا.

الجرجاني قال: (وأَزَرَ يَأْزِرُ وهَنَأَ يَهْنِئُ كضَرَبَ يَضرِبُ، إيزِرْ).

أقول: وحكمُ مهموز الفاء نحوُ: أَزَرَ يَأْزِرُ، ومهموزِ اللّام مثلُ: هَنَأَ يَهْنِئُ كحكمِ صحيح الفاء واللّام من غير المهموز، نحوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ في جميع متصرَّفاته الفعليَّة والاسميَّة، وايزِرْ أمرٌ من: تَأْزِرُ، أصله: اِءْزِرْ، قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: اِيزِرْ.

قال: (وأَدُبَ يَأْدُبُ ككَرُمَ يَكْرُمُ، أُودُبْ).

أقول: وحكمُ مهموز الفاء مثلُ: أَدُبَ يَأْدُبُ كحكمِ صحيح الفاء غير المهموز، نحوُ كَرُمَ يَكْرُمُ في جميع متصرَّفاته الفعليَّة والاسميَّة، والأمرُ منه: أُودُبْ، أصله: أُءْدُبْ، قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وأَدُبَ الرَّجلُ إذا حصل له الأدبُ، وأَدَبَ الرجلَ إذا أضاف ودَعَا إلى المَأْدُبَة، أي: المائدة.

الكيلاني (و) تقول في مهموز الفاء من الباب الثّاني: (أَزَرَ) بالزَّاي المعجمة مقدَّمًا والمهملةِ مؤخَّرًا، أي: عَاوَنَ، (يَأْزِرُ، و) في المهموز اللّام منه (هَنَأَ يَهْنِئُ) كضَرَبَ يَضرِبُ من غير فرقٍ. (والأمرُ) من: تَأْزِرُ: (إيزِرْ) أصله: اِئْزِرْ، قلبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصار: اِيزِرْ.

(و) تقول في مهموز الفاء من الباب السَّادس: (أَدُبَ يَأْدُبُ ككَرُمَ يَكْرُمُ، والأمرُ) من تَأْدُبُ: (أُودُبْ) أصله: أُأْدُبْ، قلبت الثانيةُ واوًا.



وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ، والأمرُ: اسْئَلْ، ويجوزُ سَالَ يَسَالُ سَلْ بالتخفيف، أصلهُ: اسْأَلْ.

التفتازاني (وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ والأمرُ إِسْأَلْ) كامنَعْ، ذكره -وإن لم يكن فيه تغيير- تفريعًا له على تسأَلُ كتفريع سَلْ على تَسَالُ كما قال: (ويجوز) في سَأَلَ يَسْأَلُ إِسْأَلْ (سَالَ يَسَالُ سَلْ) بقلب الهمزة الثَّانية ألفًا، وليس بقياسٍ مستمرٍ، ولَمّا فُعل ذلك في الأمرِ؛ استُغني عن همزة الوصل. وحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فقيل: سَلْ، وفي قراءة السَّبعة:[١] ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾ بالألف. وقيل: هو أجوف وَاوِيٌّ مثلُ: خَافَ يَخَافُ. وقيل: يائيٌّ مثل هَابَ يَهَابُ.

[١] هي قراءة نافع وابن عامر وجعفر.

القاري (وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ والأمر: إِسْأَلْ، ويجوز) في لغةٍ: (سَالَ يَسَالُ) بقلب الثانية ألفًا، وقيل: أجوفُ واويٌّ أو يائيٌّ، وقرئ: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ [المعارج: ١] بالوجين في السبعة. (والأمر) من الثاني: (سَلْ) وقُرئ[١] بالأمرين في السبعة. ثم سَلْ يَحتمل أن يكون مأخوذًا من تَسَلُ بالألف، وإعلاله ظاهر، وهو حذفُ التاء والألف للالتقاء، وأن يكون من تَسْأَلُ بالهمزة، ثم نُقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحُذفت، واستُغنيَ بحركتها عن همزة الوصل، وحَكى الأخفش عن بعض العرب: إِسَلْ موضعَ سَلْ. فتأمل.

[١] أي في نحو: ﴿فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ١٠١]

الجرجاني قال: (وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ، اسْأَلْ). **أقول**: وحكمُ مهموز العين نحوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ كحكم غيرِ مهموز العين من الصَّحيح، نحوُ: مَنَعَ يَمْنَعُ، والأمرُ منه: اسْأَلْ على وزن افْعَلْ.

قال: (ويجوزُ: سَالَ يَسَالُ سَلْ). **أقول**: هذه لغةٌ أخرى، وهي تخفيفُ الهمزة فيها، نحوُ: سَالَ يَسَالُ سَلْ، فسَالَ أصله: سَأَلَ، قلبت الهمزةُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ويَسَالُ أصله: يَسْأَلُ كيَمْنَعُ. نقلتْ حركةُ الهمزة إلى السِّين، ثم قلبت الهمزةُ ألفًا لتحرُّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، والأمرُ منه على هذه اللُّغَة: سَلْ، حذفتْ منه حرفُ المضارعة، ثم حذفت الألفُ للجزم، فصار: سَالْ، فالتقى ساكنان، وهما الألفُ واللام، فحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فصار سَلْ، وفي التَّنزيل: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١].

الكيلاني (و) تقول في مهموز العين من الباب الثَّالث: (سَأَلَ يَسْأَلُ) بثبوت الهمزة، (كمَنَعَ يَمْنَعُ، والأمرُ) من تسْأَلُ: (إِسْأَلْ) كامنَعْ. (ويجوز) فيه: (سَالَ) بتخفيف الهمزة، أصله: سَأَلَ، قلبت الهمزةُ ألفًا، (يسَالُ) أصله: يسْأَلُ، نقلتْ فتحةُ الهمزة إلى السِّين، ثم قلبت ألفًا، والأمرُ من تَسَالُ بتخفيف الهمزة: (سَلْ) أصله: تسالُ، فحذفت التاءُ وحركةُ الآخر، فالتقى ساكنان، فحذفت الألفُ المنقلبةُ، فصار: سَلْ.



وآبَ يَؤُوبُ أُبْ، وسَاءَ يَسُوءُ كصَانَ يَصُونُ، ....

التفتازاني فإن قيل: لِمَ لم يُبْقُوا همزةَ الوصل لعدم الاعتداد بحركة السِّين لكونها عارضةً، كما قالوا في الأمر من: تَجْأَرُ وتَزْأَفُ: اِجْأَرْ وازْأَفْ، ثم نقلوا حركةَ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفوها، ثم أبقوا همزةَ وصلٍ، فقالوا: اِجَرْ وازَفْ؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة؟

قلتُ: لأنَّ سَلْ أكثرُ استعمالًا، فأوجبوا فيه التَّخفيفَ بحيث يمكنُ، بخلاف ذلك، أو قلتُ: لأنَّ سَلْ مشتقٌّ من: تَسَالُ بالألف، فحذفت حرف المضارعة، وأسكن الآخِرَ، ثم حذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فبقي: سَلْ، وليس كذلك: اِجَرْ وازَفْ، فإنَّ التَّخفيفَ إنَّما هو في الأمر دون المضارع.

(وآبَ) أي: رَجَعَ **(يَؤُوبُ وسَاءَ يَسُوءُ كصَانَ يَصُونُ،** ....

القاري **(وآبَ يَؤُوبُ)** مهموزُ الفاء الأجوفُ، **(وسَاءَ يَسُوءُ)** مهموزُ اللام الأجوفُ، **(كصَانَ يَصُونُ)** في تصاريفه في كون عينه واوًا، وفي إعلاله كقال يقول.

الجرجاني قال: **(وآبَ يَؤُوبُ وسَاءَ يَسُوءُ كصَانَ يَصُونُ)**.

أقول: وحكمُ مهموز الفاء ومهموز اللام من الأجوف كآبَ يَؤُوبُ من الأَوْبِ، وهو الرجوعُ، وسَاءَ يَسُوءُ من السُّوء، كحكم صحيح الفاء واللام من الأجوف غير مهموزهما في تصاريفه الاسميَّة والفعليَّة، نحو: صَانَ يَصُونُ، وقد عرفتَ إعلالَ عينِ فعلِ صَانَ يَصُونُ، فقسْ عليها كيفيَّةَ إعلال عين: آبَ يَؤُوبُ وساءَ يسُوءُ، فتقول: آبَ وسَاءَ، **أصلُهما:** أَوَبَ وسَوَءَ، كما أنَّ **أصل:** صَانَ: صَوَنَ، قلبت الواوُ فيهما ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: آبَ وسَاءَ، **وأصلُ:** يَؤُوبُ ويَسُوءُ: يَأْوُبُ ويَسْوُءُ.

الكيلاني (و) تقول في مهموز الفاء ومعتلِّ العين الواويِّ: **(آبَ)** أي: رَجَعَ، أصله: أَوَبَ، قلبت الواوُ ألفًا، **(يَؤُوبُ)** أصله: يَأْوُبُ، نقلت ضمَّةُ الواو إلى الهمزة، فصار: يَؤُوبُ.

(و) تقول في مهموز اللَّام ومعتلِّ العين الواويِّ: **(سَاءَ)** أصله: سَوَأَ، قلبت واوه ألفًا، **(يَسُوءُ)** أصله: يَسْوُؤُ، نقلتْ ضمَّةُ الواو إلى السِّين، **(كصَانَ يَصُونُ)** في تصريف الماضي والمضارع إلى أربعة عشر مثالًا، والإعلالِ بالقلب والحذفِ على ما مرَّ تفصيلُه في الأجوف. فراجِعْه.



وجَاءَ يَجيءُ ككَالَ يَكِيلُ، فهو سَاءٍ وجَاءٍ.

التفتازاني وجَاءَ يَجِيءُ ككَالَ يَكِيلُ) كما تقدَّم في: باع يبيع، يقال: كَالَ الزَّنْدُ إذا لم تَخْرُجْ نارُه. (فهو سَاءٍ) في اسم الفاعل من: سَاءَ، (وجَاءٍ) فيه من: جَاءَ. وذَكر ذلك؛ لأنَّه ليس مثلَ: صائنٍ وبائعٍ، ولأنَّ في إعلاله بحثًا، وهو أنَّ الأصلَ: سَاوِئٌ وجَايِئٌ، قلبت الياءُ والواوُ همزةً كما في: صَائِنٍ وبَائِعٍ، فقيل: سَاءِئٌ وجَاءِئٌ بهمزتين، ثم قلبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً لانكسار ما قبلها، كما في: أَيِمَّةٍ، فقيل: سَائِيٌ وجَائِيٌ، ثم أُعلَّا إعلالَ: غَازٍ ورَامٍ، فقيل: سَاءٍ وجَاءٍ، والوزنُ: فَاعٍ. هذا قولُ سيبويه. وقال الخليلُ: أصلُهما: سَاوِئٌ وجَايِئٌ، نقلت العينُ إلى موضع اللَّام، واللَّامُ إلى موضع العين، فقيل: سَاءِوٌ وجَاءِيٌ، والوزنُ: فَالِعٌ، فأُعلَّا إعلالَ: غَازٍ ورَامٍ، فقيل: سَاءٍ وجَاءٍ، والوزنُ: فَالٍ. ورُجِّحَ قولُ الخليل لقلَّة التَّغيير لِمَا في قول سيبويهِ من إعلالين ليسا فيه، وهما قلبُ العين همزةً، وقلبُ اللام ياءً، والقلبُ قد ثبت في كلامهم كثيرًا مع عدم الاحتياج إليه، كـ"شَاكٍ" و"نَاءَ يَنَاءُ"، والأصلُ: نَأَي يَنْأَي، و"أَيِسَ يَيْأَسُ"، والأصلُ: يَئِسَ يَأْيَسُ، ونحوِ ذلك، وههنا قد احتيج إليه؛ لاجتماع الهمزتين. وقال ابنُ الحاجب: قولُ سيبويه أَقْيَسُ، وما ذكره الخليلُ لا يقوم عليه دليلٌ، وهو جارٍ على قياس كلامهم، والقلبُ ليس بقياسٍ.

القاري (وجاء يجيء) مهموزُ اللامِ الناقصُ، (ككال يكيل) في كون عينه ياء، وفي إعلاله كباع يبيع.

(فهو سَاءٍ) في اسم الفاعل من سَاءَ، (وجَاءٍ) فيه من جَاءَ، وأصلهما: سَاوِءٌ وجَائِيٌ، قلبت الواو والياء همزة كما في: قَائِلٍ وبَائِعٍ، فقيل: سَاءِءٌ وجَاءِءٌ بهمزتين، فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما في أَئِمَّة. كذا ذكره سَعْدٌ.

الجرجاني قال: (وجاءَ يَجِيءُ ككَالَ يَكِيلُ). **أقول**: وحكمُ الأجوف اليائيِّ مهموزِ اللَّام نحو: جَاءَ يَجِيءُ كحكم الأجوف اليائيِّ الصَّحيح اللَّام غير مهموزها، نحو: كَالَ يكيلُ، **وأصلُ**: جَاءَ وكَالَ: جَيَأَ وكَيَلَ، قلبت الياءُ فيهما ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، **وأصلُ**: يَجِيءُ ويَكِيلُ: يَجْيِءُ ويَكْيِلُ، نقلت الكسرةُ إلى ما قبلها، فصار: يَجِيءُ ويَكِيلُ.

الكيلاني (و) تقول في مهموز اللَّام ومعتلِّ العين اليائيِّ: (جَاءَ) أصله: جَيَأَ، قلبت الياءُ ألفًا، (يَجِيءُ) أصله: يَجْيِئُ، نقلتْ كسرةُ الياء إلى الجيم، (ككَالَ يَكِيلُ) من غير فرقٍ، وقد تقدَّمَ حكمُه في باب بَاعَ يَبِيعُ في الأجوف فراجِعْه. (فهو سَاءٍ وجَاءٍ) في اسمَي الفاعل، أصلُهما: سَاوِئٌ وجَايِئٌ بالاتِّفاق، ثم اختُلف في إعلالهما، فعند سيبويهِ: قلبت الواوُ والياءُ همزةً، فبقي: سَائِئٌ وجَائِئٌ بهمزتين، ثم قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ منهما ياءً لانكسار ما قبلهما، فبقى: سَائِيٌ وجَائِيٌ، ....



وأَسَا يَأْسُو كدَعَا يَدْعُو، وأَتَى يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي، والامرُ منه: إيتِ، ....

التفتازاني (وأَسَا) أي: دَاوَى (يَأْسُو كدَعَا يَدْعُو) ....

القاري وفيه نظر؛ لأن قلب الهمزة الثانية فيه ليس لانكسار ما قبلها، بل لانكسارها في نفسها؛ لأن ابنَ الحاجبِ وغيرَه من علماء هذا الفنّ ذكروا أنه إذا اجتمعت الهمزتان وتحركتا تارةً تُقلب بحركة ما قبلها كجاءٍ، وتارة بحركة نفسها مثل: أَئِمَّةٍ، أصله: أَءْمِمَةٌ أَفْعِلَةٌ، جمع إِمَامٍ.

والحاصل: أنه قيل فيهما: سَائِئٌ وجَائِئٌ، ثم أُعِلَّ إعلالَ غَازٍ ورَامٍ، فقيل: سَاءٍ وجَاءٍ، والوزن: فاعٍ. وهذا قولُ سيبويهِ المختارُ في إعلاله.

(وأَسَا) أي: وَاوِيٌّ، (يَأْسُو) مهموزُ الفاء الناقصُ الواويُّ، (كدَعَا يَدْعُو) في إعلاله وتصريفه.

الجرجاني قال: (فهو سَاءٍ وجَاءٍ). **أقول:** فهو سَاءٍ وجَاءٍ هما اسمَا فاعلٍ من: سَاء يَسُوءُ وجَاءَ يَجِيءُ، **وأصلُهما:** سَاوِءٌ وجَايِءٌ بهمزة بعد واو وياءٍ عند سيبويهِ والخليلِ بلا خلافٍ، قال سيبويهِ: قلبتا همزةً كما في صائِنٍ وبائِعٍ، ثم الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ثم أُعِلَّا كقاضٍ، [وعند الخليل: نُقلتْ عينُ الفعل منهما إلى موضع لام الفعل، ولامُ الفعل إلى موضع عين الفعل، وهذا نقلٌ مكانيٌّ، فبقي: سَائِوٌ وجَائِيٌ على وزن فَالِعٍ، ثم قلبتْ الواوُ من الأوَّل ياءً، وحُذفتْ ضمَّةُ الياء منهما، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ، فبقى: ساءٍ وجاءٍ على وزن: فَالٍ محذوف العين.][1] وإلا؛ لَزِمَ كثرةُ الإعلال. قلنا: الإعلالُ على القياس ولو كَثُرَ، بخلاف النقل،[2] فإنَّه على خلافه، ولو قلّ. فيكون وَزْنُهما: فاعٍ عند سيبويه، وفالٍ عند الخليل.

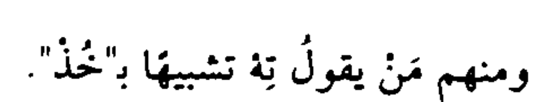
قال: (وأَسَا يَأْسُو كدَعَا يَدْعُو، وأَتَى يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي، والأمر اِيتِ،

[1] ما بين المعكوفتين أضفناه من شرح الجيلاني، لأن يستقيم المعنى!

[2] أي النقل المكاني

الكيلاني ثم حذفت الضمَّةُ في الياء لاستثقالها عليها، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ، فبقي: سَاءٍ وجَاءٍ على وزن: فَاعٍ محذوف اللَّام. وعند الخليل: نُقلتْ عينُ الفعل منهما -أعني: الواوَ والياءَ- إلى موضع لام الفعل -أعني: الهمزة-، ولامُ الفعل إلى موضع عين الفعل، وهذا نقلٌ مكانيٌّ، فبقي: سَائِوٌ وجَائِيٌ على وزن فَالِعٍ، ثم قلبت الواوُ من الأوَّل ياءً، وحُذفتْ ضمَّةُ الياء منهما، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ، فبقى: ساءٍ وجاءٍ على وزن: فَالٍ محذوف العين.

(و) تقول في مهموز الفاء ومعتلِّ اللَّام الواويِّ: (أَسَا) أصله: أَسَوَ، قلبت الواوُ ألفًا، (يَأْسُو) أصله: يَأْسُوُ، حذفتْ ضمَّةُ الواو، (كدَعَا) أصله: دَعَوَ، (يَدْعُو) أصله: يَدْعُوُ.



ومنهم مَنْ يقولُ تِهْ تشبيهًا بـ"خُذْ".

التفتازاني وأَتَى يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي، والأمر: إِيتِ) أصلُه: اِئْتِ، قلبت الثانيةُ ياءً كإِيمَانٍ، ولذا ذكره. (ومنهم) أي: من العرب (من) يَحذف الهمزةَ الثَّانيةَ، ثم يَستغني عن همزة الوصل، و(يقول: تِ) يا رجلُ كقِ، وفي الوقف: تِهْ كقِهْ، (تشبيهًا له بخُذْ) كما مرَّ.

القاري (وأَتَى يَأْتِي) مهموزُ الفاءِ الناقصُ اليائيُّ، (كرمى يرمي) إعلالًا وتصريفًا. (والأمر) أي: من أتى يأتي: (إيتِ) أصله: اِءْتِ.

(ومنهم) أي: من العرب (من يقول: تِ) يا رجلُ كـ"قِ" بحذف الهمزة، والاستغناء عن همزة الوصل، وفي الوقف: تِهْ كقِهْ (تشبيهًا له بخُذْ) كما مرّ.

الجرجاني ومنهم من يقول: تِ تشبيهًا بخُذْ).

أقول: وحكمُ مهموز الفاء من النَّاقص الواويِّ نحو: أَسَا يَأْسُو كحكمِ صحيح الفاء الواويِّ غير المهموز من النَّاقص الواويِّ، نحوُ: دَعَا يَدْعُو، **وأصل:** أَسَا: أَسَوَ، قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، **وأصلُ:** يَأْسُو: يَأْسُوُ، استثقلت الضمَّةُ على الواو، فحذفتْ منها.

وحكمُ مهموز الفاء من النَّاقص اليائيِّ نحو: أَتَى يَأْتِي، كحكمِ رَمَى يَرْمِي، وقد عرفتَ كيفيَّة إعلاله، وإيتِ أمرٌ من: تَأْتِي، **أصله:** اِئْتِ، فقلبت الثانيةُ ياءً. ومنهم من يقول في المأخوذ من تَأْتِي: تِ بحذف الهمزة الثَّانية تخفيفًا تشبيهًا بخُذْ وكُلْ، ثم استُغني عن همزة الوصل، فحذفت همزةُ الوصل استغناءً عنها، فصارت على حرفٍ واحدٍ، وإنَّما شبَّهوه بـ"خذ" في الإعلال لا في كونه على حرفٍ واحدٍ.

الكيلاني (و) تقول في مهموز الفاء ومعتلِّ اللَّام اليائيِّ: (أَتَى) أصله: أَتَيَ، قلبت ياؤه ألفًا، (يَأْتِي) أصله: يَأْتِيُ، حذفتْ ضمَّةُ الياء، (كرَمَى يَرْمِي) في جميع ما مرَّ هناك. (والأمرُ) من تَأْتِي: (إيتِ) أصله: اِئْتِ، قلبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً.

(ومنهم) أي: من العرب (من يقول) الأمرَ: (تِ) بحذف الهمزتين، أصله، اِئْتِ، حذفت الهمزةُ الثانيةُ، ثم استُغني عن همزة الوصل، (تشبيها بخُذْ وكُلْ) كما سبق.



ووَأَى يَئِي كوَقَى يَقِي، وأَوَى يَأْوِي أَيًّا، كشَوَى يَشْوِي شَيًّا، ....

التفتازاني (ووَأَى) أي وعد (يَئِي كوَقَى يَقِي) وأصل يَئِي: يَوْئِي، حذفت الواو كيَقِي، ولا فائدة في ذكر الأمر، فإنَّ المصنِّفَ لا يذكرُ شيئًا من التَّصاريف غيرَ الماضي والمضارع إلا وفيه أمرٌ زائدٌ ليس في المشبَّه به.

(وأَوَى يَأْوِي أَيًّا، كشَوَى يَشْوِي شَيًّا) وأصلُ: أَيًّا: أَوْيًا، ولا فائدةَ في ذكره؛ إذ ليس فيه أمرٌ زائدٌ. وكأنَّ فائدتَهُ أنَّه قال: "حكمُهُ في التَّصاريف حكم: شَوَى يَشْوِي"، والمصدرُ ليس من التَّصاريف. فلم يعلمِ أنَّ مصدرَه أيضًا كمصدره في الإعلال، فأشار إليه بقوله: "أيًّا".

القاري (ووَأَى) أي: وَعَدَ، وهو مهموزُ العينِ اللفيفُ المفروقُ، (يَئِي) أصله: يَوْئِي، (إِ) أمر منه، (كوَقَى يَقِي قِ) في جميع تصاريفه وإعلاله.

(وأَوَى يَأْوِي) مهموزُ الفاءِ اللفيفُ المقرونُ، (أَيًّا) أصله: أَوْيًا، (كشَوَى يَشْوِي شَيًّا) أصله: شَوْيًا.

الجرجاني قال (ووَأَى يَئِي إِ، كوَقَى يَقِي قِ).

أقول: حكمُ مهموز العين الذي هو معتلُّ الفاءِ الواويُّ والنَّاقصُ اليائيُّ مثل: وَأَى يَئِي إِ من الوَأْيِ، وهو الوعدُ، كحكمِ معتلِ الفاءِ الواويِّ والنَّاقصِ اليائيِّ من غير مهموز العين، كوَقَى يَقِي قِ. وإعلالُهُ كإعلاله، وإِ أمرٌ من تَئِي، حذفت حرفُ المضارعة، وحذفت الياءُ للجزم، فصار على حرفٍ واحدٍ ك"قِ".

قال: (وأَوَى يَأْوِي أَيًّا كشَوَى يَشْوِي شَيًّا،

الكيلاني (و) تقول في مهموز العين ومعتلِّ الفاء واللَّام اليائيِّ: (وَأَى) أي: وَعَدَ، أصله: وَأَيَ، قلبت ياؤه ألفًا، (يَئِي) أصله: يَوْئِيُ، حذفت الواوُ من أوَّله، وضمَّةُ الياء من آخره، (كوَقَى يَقِي) كما تقدَّمَ، والأمرُ منه: "إِ"، نحو "قِ".

(و) تقول في مهموز الفاء معتلِّ العين واللَّام اليائيِّ: (أَوَى) أصله: أَوَيَ، قلبت الياءُ ألفًا، (يَأْوِي) أصله: يَأْوِيُ، حذفتِ الضمَّةُ، (أَيًّا) مصدرُهُ، أصله: أَوْيًا، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، قلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياءِ، (كشَوَى يَشْوِي شَيًّا) كما عرفتَ.

والامرُ إيوِ ك:اشْوِ.

التفتازاني (والأمرُ) من: تَأْوِي: (إيوِ) كاِشْوِ من تَشْوِي، **والأصلُ**: اِئْوِ، قلبت الثانيةُ ياءً، ولذا ذكره. ولا يخفى عليك أنَّ الياءَ في: اِيتِ واِيزِرْ واِيوِ ونحوِ ذلك تصيرُ همزةً عند سقوط همزة الوصل في الدَّرَج لِمَا تقدَّم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ وهو فعلُ جماعة الذُّكور، تقول: ايوِ، اِيوِيَا، اِيوُوا، **والأصلُ**: اِئْوُوا بهمزتين فواوين، فلما اتَّصل به الفاءُ؛ سقطتْ همزةُ الوصل، وعادت الهمزةُ المنقلبةُ، فصار: "فَأْوُوا"، وقِسْ على هذا نظائرَه.

القـاري (إيوِ) أمر من تَأْوِي كاِشْوِ أمر من تَشْوِي، والأصل: اِءْوِ، قُلبت الثانيةُ ياء لِما مر، ثم الياءُ تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج كما تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦] ، وهو فعل جماعة الذكور من الأمر الحاضر، والأصل: اِءْوُو بهمزتين. فلما اتصل بها الفاء سقطت همزة الوصل، وعادت الهمزة المنقلبة، فصار: فَأْوُوا بالهمزة الساكنة. وقرأ بعض السبعة بالألف المنقلبة.

الجرجاني والأمر اِيوِ).

أقول: وحكمُ مهموز الفاء من المعتلِّ العينِ الواويِّ والمعتلِّ اللَّام اليائيّ من باب فَعَلَ يفعِل مثل: أَوَى يَأْوِي أَيًّا كحكم الصَّحيح الفاء غير المهموز من المعتلِّ العين الواويِّ والمعتلِّ اللَّام اليائيّ من ذلك الباب، مثلُ: شَوَى يَشْوِي شَيًّا، وإعلالُهُ كإعلاله. **وأصل**: أَيًّا: أَوْيًا، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمتْ، واِيوِ أمرٌ من: تَأْوِي، حذفت منه حرفُ المضارعة، وزيدتْ في أوَّله همزةُ الوصل، ثم حذفت الياءُ للجزم، فصار: اِئْوِ، قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: اِيوِ.

الكيلاني (والأمر) من تَأْوِي: (اِيوِ) أصله: اِئْوِ، قلبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً.



ونأَى يَنْأَى كرَعَى يَرْعَى، وكذلك قياسُ رَأَى يَرْأَى، لكنّ العَربَ قد اجتَمعتْ على حذفِ الهمزةِ من مضارعهِ، ....

الخنازي (ونأى) أي: بَعُدَ (يَنْأى، كرَعَى يَرْعَى) وعليك بالتدبُّر في هذه الأبحاث والمقايسة بما تقدَّم في المعتلَّات وبما مرَّ من الإعلالات عند التَّأكيد وغيره، ولا أظنُّها تخفى عليك إن أتقنْتَ ما تقدَّم، وإلا؛ فالإعادةُ مع تأديتها إلى الإطالة لا تفيدك.

[أحكام يَرَى]

(وكذا قياسُ رَأى يَرَى) أي: قياسُ: يَرَى أن يكون كينأى ويرعى؛ لأنه من بابهما، (لكنَّ العربَ قد اجتمعتْ على حذف الهمزة) التي هي عينُ فعله (من مضارعه) أي: مضارع: رَأى، والأَولى ظاهرًا أن يقول: "على حذف الهمزة منه"؛ لأنَّ بحثه إنَّما هو في: يَرَى، وهو مضارعٌ، وإنَّما عدل إلى ذلك؛ لئلا يُتوهَّم أنَّ الحذف مخصوصٌ بيرى، فعُلم من عبارته أنَّ الحذف جارٍ في المضارع مطلقًا. فافهم.

القاري (ونأى) أي: بعُد، وهو مهموزُ العين الناقصُ (يَنْأى، كرَعَى يَرْعَى، إِنَأْ) كارْعَ في الأمر. (وكذا قياس رَأى يَرْأى) أي: كان قياس يَرْأى أن يكون كينْأى ويرْعَى؛ لأنه من بابهما، ولأنه لا بد من وجود جميع حروف الماضي في المضارع مع زيادة حروف المضارعة، (لكنّ العربَ قد اجتمعت) أي: أجمعت -كما في نسخة-، والمعنى: اتفقت (على حذف الهمزة) التي هي عين فعله (من مضارعه) أي: مضارع رأى، وظاهر كلامه أنه حذف مَجّانًا، وفُتح الراءُ للألف بعدها، والأظهر أن إعلاله بالنقل والحذف، واختصاصُه بذلك دون أمثاله هنالك [لـ]كثرة الاستعمال. والله أعلم بحقيقة الأحوال.

الجرجاني قال: (ونأَى يَنْأَى كرَعَى يَرْعَى). **أقول**: وحكمُ مهموز العين من النَّاقص اليائيِّ من باب فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمضارع نحو: نَأَى يَنْأى من النَّأْيِ وهو الإبعادُ، كحكم النَّاقص غير المهموز من ذلك الباب، مثل: رَعَى يَرْعَى، وإعلالُهُ كإعلاله، والأمرُ منه: اِنْأَ كارْعَ، حذفتْ منه حرفُ المضارعة، وزيدت همزةُ الوصل مكسورةً، ثم حذفت الألفُ للجزم، فصار: اِنْأَ.

قال: (وكذا قياسُ: رَأَى يَرَى، لكنَّ العربَ قد اجتمعت على حذف الهمزة من مضارعه، ....

الكيلاني (و) تقول في مهموز العين ومعتلِ اللّام اليائيِّ: (نَأَى) أي: بَعُدَ، أصله: نَأَيَ، قلبت ياؤه ألفًا، (يَنْأَى) أصله: يَنْأَيُ، قلبتْ ياؤه ألفًا، (كرَعَى يَرْعَى) أصله: يَرْعَيُ، قلبت الياءُ فيهما ألفًا. (وكذا قياسُ: رَأَى يَرْأَى) أي: قياسُ يَرْأَى أن يكون مثلَ: يَنْأَى بثبوت الهمزة؛ لأنَّهما أَخوان، (لكنَّ العربَ اجتمعت على حذف الهمزة) أي: التي هي عينُ الفعل (من مضارعه) أي: مضارع رَأى تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ....



فقالُوا: يَرَى يَرَيَانِ يَرَوْنَ، تَرَى تَرَيَانِ يَرَيْنَ، تَرَى تَرَيَانِ تَرَوْنَ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى. واتَّفقَ في خطابِ المؤنثِ، لفظُ الواحدةِ والجمعِ المؤنثِ، لكنَّ الواحدةَ تَفَيْنَ، والجمعَ تَفَلْنَ.

التفتازاني (فقالوا: يَرَى، يَرَيَان، يَرَوْنَ، تَرَى، تَرَيَان، يَرَيْنَ، تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ، تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ، أَرَى، نَرَى) والأصلُ: يَرْأَى، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، فقيل: يَرَى، وهذا الحذفُ ملتَزَمٌ تخفيفًا؛ لأنه كثُر استعمال ذلك، لا يقال: يَرْأَى أصلًا إلا في ضرورة الشِّعْر، كقوله:

أَلَـمْ تَـرَ مـا لَاقَـيْـتُ وَالـدَّهْـرُ أَعْـصُـرٌ ... وَمَـنْ يَـتَـمَـلَّ الْـعَـيْـشَ يَـرْأَ وَيَـسْـمَـعِ

والقياسُ: يَرَى، وكقوله:

أُرِي عَـيْـنَـيَّ مَـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ ... كِـلَانَـا عَـالِـمٌ بِـالـتُّـرَّهَـاتِ

وقد حذف الشَّاعرُ الهمزة من ماضيه أيضًا، فقال:

صَـاحِ هَـلْ رَيْـتَ أَوْ سَـمِـعْـتَ بِـرَاعٍ ... رَدَّ فِي الضَّـرْعِ مَـا قَـرَى فِي الحِلَابِ

والقياسُ: رَأَيْتَ، ولم يلزم الحذفُ في نحو: يَنْأَى؛ لأنه لم يكثر كثرة: يَرَى.

(واتَّفق في خطاب المؤنَّث لفظُ الواحدةِ والجمعِ) لأنك تقول: تَرَيْنَ يا امرأةُ، وتَرَيْنَ يا نسوةُ، (لكنَّ وزنَ الواحدة: تَفَيْنَ) بحذف العين واللَّام؛ لأنَّ أصلَه: تَرْأَيِينَ، حذفت الهمزةُ، فصار: تَرَيِينَ، ثم قلبت الياءُ ألفًا، وحذفتْ، فبقي: تَرَيْنَ بحذف العين واللَّام، (ووزنَ الجمع: تَفَلْنَ) بحذف العين فقط؛ لأنَّ أصلَه: تَرْأَيْنَ كتَرْضَيْنَ، حذفت الهمزةُ كما ذكرنا، فبقي: تَرَيْنَ بإثبات الفاء واللَّام، والياءُ ههنا لامُ الفعل، وفي الواحدةِ ضميرُ الفاعل.

القاري (فقالوا: يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ) أصله: يَرَيُونَ، وأصلُ أصلِه: يَرْأَيُونَ. (تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ) أصله: يَرْأَيْنَ، (تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ، تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ، أَرَى، نَرَى) وإعلالُ لامِه كيَنْأَى ويَرْعَى.

الجرجاني فقالوا: يَرَى، يَرَيَان، يَرَوْنَ، تَرَى، تَرَيَان، يَرَيْنَ، تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ، تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ، أَرَى، نَرَى، واتَّفق في خطاب المؤنَّث لفظُ الواحدة والجمع، لكنَّ وزنَ الواحدةِ: تَفَيْنَ، ووزنَ الجمعِ: تَفَلْنَ).

الكيلاني (فقالوا: يَرَى) بحذف الهمزة، أصله: يَرْأَيُ، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزةُ، ثم قلبت الياءُ ألفًا، فصار: يَرَى. وقِسْ عليه: (يَرَيَانِ، يَرَوْنَ، تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ، تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ، تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ، أَرَى، نَرَى.



التفتازاني

القاري (واتفق في خطاب المؤنث لفظُ الواحدةِ والجمعِ) لأنك تقول: تَرَيْنَ يا امرأة، وتَرَيْنَ يا نسوةُ، (لكن الواحدةَ وزنها: تَفَيْنَ) بحذف اللام؛ لأن أصلَه: تَرَيِينَ، وأصلَ أصله: تَرْأَيِينَ، نُقلت حركة الهمزة، فحُذفت، ثم قُلبت الياءُ ألفًا وحذفت للالتقاء، أو يقال: الكسرة على الياء ثقيلة، فحذفت، ثم حذفت الياءُ للالتقاء، فبقي تَرَيْنَ بحذف العين واللام. (والجمعَ) أي: وزنَه (تَفَلْنَ) لأن أصلَه: تَرْأَيْنَ كتَرْضَيْنَ، فأُعلّ كما مر، فبقي تَرَيْنَ بإثبات اللام، والياءُ هنا لامُ الفعل، وفي الواحدة ضميرُ الفاعل.

الجرجاني أقول: وحكمُ رَأى يَرَى كحكم: نَأَى يَنْأَى في الإعلال، إلا أنَّ العربَ اتَّفقوا على حذف الهمزة من مضارعه لكثرة الاستعمال دون مضارع نَأَى، فقالوا: يَرَى أصله: يَرْأَيُ، فنقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت للتَّخفيف، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وأصلُ: تَرَوْنَ: تَرْأَيُونَ، فنقلتْ حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزةُ لِمَا مرَّ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ عن الياء وواوُ الضَّمير، فحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: تَرَوْنَ. وأصلُ: تَرَيْنَ تَرْأَيِينَ، وقد سبق بيانُ كيفيَّة إعلاله في بحث نون التَّأكيد، والأمثلةُ الباقيةُ ظاهرةٌ.

وقد استوى في خطاب المؤنَّث لفظُ الواحدة ولفظُ الجمع بعد الإعلال وتخفيف الهمزة، لكنَّ تقديرَهما مختلفٌ، فوزنُ الواحدة المخاطبة: تَفَيْنَ؛ لأنَّ عينَهُ ولامَه محذوفان، ووزنُ الجمع: تَفَلْنَ؛ لأنَّ عينَهُ محذوفٌ، وفاءَهُ ولامَهُ مثبَتان.

الكيلاني واتُّفق في خطاب المؤنَّث لفظُ الواحدة و) لفظُ (الجمع) لأنَّك تقول فيهما: تَرَيْنَ، (لكنَّ وزنَ) لفظ (الواحدة: تَفَيْنَ) محذوف العين واللَّام؛ إذ أصله حينئذٍ: تَرْأَيِينَ بياءين، فحذفت الهمزةُ كما تقدَّم، ثم قلبت الياءُ الأولى التي هي لامُ الفعل ألفًا، فالتقى ساكنان، فحذفت الألفُ، فصار: تَرَيْنَ على وزن تَفَيْنَ، والياءُ فيه زائدةٌ ضميرُ الفاعل. (و) وزنُ لفظ (الجمع: تَفَلْنَ) محذوف العين فقط؛ لأنَّ أصلَهُ حينئذٍ: تَرْأَيْنَ بياءٍ واحدةٍ، فحذفت الهمزةُ كما مرَّ، فصار تَرَيْنَ على وزن تَفَلْنَ، وهذه الياءُ فيه هي لامُ الفعل.



فإذا أَمَرْتَ منه قُلتَ على الأصلِ: ازءَ كـ:اِزْعَ وعلى الحذفِ: "رَ"، ويَلْزَمُهُ الهاءُ في الوقفِ، فتقولُ: رَهْ رَيَا رَوْا، رَىْ رَيَا رَيْنَ. وبالتأكيد رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ، رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ.

التفتازاني (فإذا أمرتَ منه) أي: بَنَيتَ الأمرَ من تَرَى، (فقلتَ على الأصل: اِزْءَ كازْعَ) لأنه من: تَرْأَى، حذف حرفُ المضارعة ولامُ الفعل، وأُتِيَ بهمزة الوصل المكسورة، فقيل: اِزْءَ، وتصريفُهُ كتصريف اِرْضَ. وفي عبارته حزازةٌ؛ لأنَّ الجزاءَ إذا كان ماضيًا بغير "قد"؛ لم يجز دخولُ الفاء فيه. فحقُّها أن يقول: "إذا أمرتَ منه قلتَ" كما هو في بعض النُّسَخ، فكأنَّ هذا سهو الكاتب، فحينئذ لا بُدَّ من تقدير "قد" ليصحَّ. (و) قلتَ (على) تقدير (الحذف: "رَ") من: تَرَى، بحذف حرف المضارعة واللَّام، والوزن: فَ، (ويلزمُه الهاءُ في الوقف) كما ذكر في: قِهْ، (نحوُ: رَهْ، رَيَا، رَوْا) أصله: رَيُوا، (رَيْ) أصله: رَيِي، (رَيَا، رَيْنَ) والراءُ في الجميع مفتوحةٌ؛ إذ لا داعيَ للعدول عنه. (وبالتَّأكيد: رَيَنَّ) بإعادة اللَّام المحذوفة لِمَا مرَّ في: اُغْزُوَنَّ، (رَيَانِّ، رَوُنَّ) بضمِّ الواو دون الحذف كما مرَّ في: اُغْزُنَّ؛ لأنَّه لا ضَمَّةَ ههنا تدلُّ عليه؛ لأنَّ ما قبله مفتوحٌ، (رَيِنَّ) بكسر ياء الضَّمير دون الحذف لذلك، (رَيَانِّ، رَيْنَانِّ.

القـاري (فإذا أَمَرْتَ) بتخفيف الميم، أي: بنيت الأمر (منه) أي: من تَرَيْنَ (فقلت على الأصل: اِزْأَ كاِزْعَ) لأنه من تَرْأَى كاِزْعَ من تَرْعَى إعلالًا وتصريفًا، وكان حقُّه أن يقول: "قلت" كما في نسخة صحيحة؛ لأن الجزاء إذا كان ماضيًا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه، فيقدَّر "قد" ليصحَّ.

الجرجاني قال: (وإذا أمرتَ منه قلتَ على الأصل: اِزْءَ كازْعَ، وعلى الحذف: رَ، ويلزمهُ الهاءُ في الوقف، فتقول: رَهْ، رَيَا، رَوْا، رَيْ، رَيَا، رَيْنَ، وبالتَّأكيد: رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ، رَيِنَّ، رَيَانِّ، رَيْنَانِّ).

أقول: إن أردت أن تبنيَ الأمرَ من: رَأَى يَرْأَى، فلا يخلو من أن تبنيَ قبل حذف الهمزة منه أو بعد حذفها، فإن بنيتها قبل حذفها قلتَ اِزْءَ على وزن اِفْعَ بإثبات عينه كازْعَ، وإن بنيتها منه بعد حذف الهمزة قلتَ: رَ بحرفٍ واحدٍ، فـ"رَ" أمرٌ من تَرَى، حذفت منه حرفُ المضارعة، وحذفت اللَّامُ للجزم، فصار على حرفٍ واحدٍ، فحينئذٍ يلزم إلحاقُ هاء السَّكت عند الوقف؛ لأنَّ رَ لو سُكِّنَ؛ لزم الابتداءُ بالسَّاكن، وإلا؛ لَزِمَ الوقفُ على المتحرِّك، فيلزم الهاءُ، ولئلا يلزم الابتداءُ والوقفُ على حرفٍ واحدٍ، وإذا أُدخلتْ نونُ التَّأكيد على الأمر المأخوذ من: تَرَى؛ أعيدتِ اللامُ المحذوفةُ في المفرد المذكَّر، فتقول: رَيَنَّ بإعادة اللام المحذوفة.

(فإذا أَمرتَ) أي: إذا بَنيتَ أمرَ المخاطب (منه) أي: من تَرَى (قُلت على الأصل) أي: باعتبار ثبوت الهمزة: (اِزْأَ) لأنَّه حينئذٍ أمرٌ من: تَرْأَى، فحذفت التاءُ من أوَّله، وزيدت الهمزةُ المكسورةُ في موضعها، وحذفت الألفُ من آخره، فصار: اِزْأَ على وزن اِفْعَ (كازْعَ. ==



وبالخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ؛ فهو رَاءٍ كرَاعٍ رَائِيَانِ رَاؤُونَ، ....

التفتازاني وبالخفيفة: رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ. فهو رَاءٍ) في اسم الفاعل، أصله: رَائِيٌ، أعلّ إعلال: رَامٍ، (رَائِيَانِ) في تثنيته، (رَاؤُونَ) في جمعه، أصله: رَائِيُونَ، نقلتْ ضمّةُ الياء إلى الهمزة، وحذفت الياءُ، ووزنُه: فاعُونَ، ....

القاري (و) قلت (على) تقدير (الحذف) من تَرَى: (رَ) بالفتح، والوزنُ: فَ، (ويلزمه الهاء في الوقف) كما مر في قِهْ، (فتقول: رَهْ، رَيَا، رَوْا) وأصله: رَيُوا، (رَيْ) أصله: رَيِي، (رَيَا، رَيْنَ) بفتح الراء في الجميع على أصله، (وبالتأكيد: رَيَنَّ) بإعادة اللام المحذوفة كما في أُغْزُونَّ، (رَيَانِّ، رَوُنَّ) بضم الواو دون الحذف كما في أُغْزُنَّ؛ لأنه لا ضمةَ هنا تدل عليه؛ إذ ما قبله مفتوح، (رَيِنَّ) بكسر ياء الضمير دون الحذف كما في أُغزِنَّ؛ لأنه لا كسرةَ هنا تدل عليه؛ إذ ما قبله مفتوح، (رَيَانِّ، رَيْنَانِّ)، وبالخفيفة: رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ. (فهو رَاءٍ) في اسم الفاعل، أصله: رَائِيٌ، أُعلّ إعلالَ رَامٍ، (رَائِيَانِ) في تثنيته، (رَاؤُونَ) في جمعه، أصله: رَائِيُونَ، نُقلت الهمزةُ، فحُذفت الياءُ، فوزنه: فَاعُونَ، ....

الجرجاني قال: (فهو رَاءٍ رَائِيَانِ رَاؤُونَ، كرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُونَ، وذاك مَرْئِيٌّ كمَرْعِيٍّ).

أقول: اسمُ الفاعل من: رَأى يَرَى يجيءُ للمذكَّر على وزن فاعٍ، نحوُ: رَاءٍ، أصله: رَائِيٌ على وزن فاعِلٍ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحذفتْ، ثم حذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين. وأصلُ: رَاؤُنَ: رَائِيُونَ كرَاعِيُون، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فنُقلتْ إلى ما قبلها، ثم حُذفتْ لاجتماع السَّاكنين. وتقول في اسم المفعول منه: مَرْئِيٌّ كمَرْعِيٍّ، وأصله: مَرْؤُويٌ، اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الثَّانية، ثم أبدلت الضمَّةُ كسرةً للمناسبة.

الكيلاني و) قُلت (على الحذف) أي: باعتبار حذف الهمزة: (رَ) لأنَّه حينئذٍ أمرٌ من: تَرَى محذوف الهمزة، فحذفت منه التاءُ، وابتُدِئَ بحركة ما بعدها، وحذفت الألفُ من آخره، فصار "رَ" على وزن "فَ". (ويلزمُ) أي: يلزمه (الهاءُ في الوقف) كما ذكر في: قِهْ. (نحوُ: رَهْ، رَيَا، رَوْا، رَيْ، رَيَا، رَيْنَ) بفتح الرَّاء في الجميع، (وبالتَّأكيد: رَيَنَّ) بإعادة اللَّام المحذوفة مع فتحها، (رَيانِّ، رَوُنَّ) بضمّ الواو، ولم تُحذفْ لعدم ضمَّةٍ قبلها تدلُّ عليها، (رَيِنَّ) بكسر الياء، ولم تُحذفْ لعدم كسرةٍ قبلها تدلُّ عليها، (رَيَانِّ، رَيْنَانِّ، وبالخفيفة: رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ. فهو راءٍ) في اسم الفاعل، أصله: رَائِيٌ، حذفت ضمَّةُ الياء لاستثقالها عليها، فالتقى ساكنان: الياءُ والتَّنوينُ، فحذفت الياءُ، فصار: راءٍ. (رَائِيَانِ) على الأصل، (رَاؤُونَ) أصله: رَائِيُونَ، نقلت ضمَّةُ الياء إلى الهمزة بعد سَلْبِ حركتها، فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحذفت الياءُ التي هي لامُ الفعل، فصار: رَاؤُونَ. رَائِيَةٌ، رَائِيَتَانِ، رَائِيَاتٌ،......

كـ:رَاعِيَانِ رَاعُونَ، وذَاكَ مَرْئِيٌّ كمَرْعِيِّ. وبناءُ أَفْعَلَ منه مُخالفٌ لأخَواتِه أيضًا، ....

التفتازاني وهو (كرَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ. وذاك مَرْئِيٌّ كمَرْعِيٍّ) في اسم المفعول، أصله: مَرْؤُويٌ، قلبت الواو ياءً، وأدغمتْ، وكسرَ ما قبلها كما في: مَرْمِيّ.

(وبناءُ أَفْعَلَ منه) أي: من رَأى (مخالفٌ لأخواته أيضًا) يعني: كما كان يَرَى مخالفًا لأخواته من نحو يَنْأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات؛ كذلك بناءُ بابِ الإفعال منه مطلقًا، سواءٌ كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا أو غيرَ ذلك مخالفٌ لأخواته من نحو أَنْأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات، وذلك لكثرة الاستعمال.

القاري وهو (كرَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ، وذلك مَرْئِيٌّ) في اسم المفعول، (كمَرْعِيٍّ) أصله: مَرْؤُويٌ كمَرْمُويٍ، قُلبت الواو ياء وأُدغمت وكُسر ما قبلها.

(وبناء أَفْعَلَ) ماضي بابِ الإفعال (منه) أي: من رَأى (مخالف لأخواته أيضًا) أي: كما كان يرى مخالفًا لأخواته من نحو يَنْأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك كان بناء باب الإفعال مطلقًا سواءٌ كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا أو غيرَهما مخالفًا لأخواته من نحو أَنْأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات، وذلك لكثرة الاستعمال.

الجرجاني قال: (وبناءُ أَفْعَلَ منه مخالفٌ لأخواته أيضًا، فتقول: أَرَى، يُرِي، إِرَاءَةً وإِرَايَةً).

أقول: وإذا بنيتَ أفعلَ من: رَأى يَرْأى؛ حذفتَ عينه من مضارعه كما يُحذفُ من مجرَّده لكثرة استعماله أيضًا، وكذا يُحذفُ من ماضيه؛ لأنَّه أثقلُ من المجرَّد؛ لكثرة حروفه، فناسَبَ فيه زيادة تخفيفٍ، وإذا بَنَيْتَه من نَأى لا تَحذفُ عينَهُ كما لا تَحذفُ من مجرَّده لعدم كثرته، فيكون بناءُ أَفْعَلَ المأخوذ من أخواته من مهموز العين أيضًا كما في المجرَّد، فتقول في المذكَّر: أَرَى يُرِي، وأصله: أَرْأَيَ يُرْئِيُ، فنقلتْ حركةُ العين في الماضي والمضارع، وحذفتْ.

الكيلاني (كرَاعٍ، رَاعِيَانِ، رَاعُونَ)... إلخ من غير تفرقةٍ. (وذاك مَرْئِيٌّ) في اسم المفعول، أصله: مَرْؤُويٌ، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، فصار: مَرْؤُيٌّ بضمّ الهمزة، فبُدِّلت ضمَّتُها بالكسرة لسلامة الياء، فصار: مَرْئِيٌّ. وهكذا: مَرْئِيَّانِ، مَرْئِيُّونَ، مَرْئِيَّةٌ، مَرْئِيَّتَانِ، مَرْئِيَّاتٌ. (وبناءُ أَفْعَلَ منه) أي: من رَأى (مخالِفٌ لأخواته) من نحو: نَأى، أعني: مهموزَ العين ومعتلَّ اللَّام، يعني: إذا بَنيتَ بابَ الإفعال من رَأى؛ فهو مخالفٌ لِمَا إذا بَنَيْته من نَأى الذي هو من أخواته في أنَّه تُحذفُ الهمزةُ من الأوَّل في الماضي والمضارع دون الثَّاني لما مرَّ. (أيضًا) يعني: كما أنَّ رَأى مجرَّدًا مخالفٌ لأخواته من نحو نَأى مجرَّدًا كما مرَّ؛

فتقولُ: أَرَى يُرِي إِرَاءً وإِرَائَةً، ....

التفتازاني (فتقول: أَرَى) في الماضي، أصله: أَرْأَى كأَغطَى، نقلت حركةُ الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزةُ، وكذا: أَرَيَا، أَرَوْا، أَرَتْ، أَرَتَا، أَرَيْنَ. (يُرِي) في المضارع، أصله: يُرْئِي كيُغطي، نقلتْ وحذفتْ، وكذا: يُرِيَانِ، ويُرُونَ، والأصلُ: يُرْئِيُونَ، فوزنه: يُفُونَ، تُرِي، تُرِيَانِ، يُرِينَ، والأصلُ: يُرْئِينَ كيُكْرِمْنَ، والوزنُ: يُفِلْنَ. (إِرَاءَةً) في المصدر، والأصلُ: إِرْءَايًا على وزن إفعالًا، قلبت الياءُ همزةً لوقوعها بعد ألفٍ زائدةٍ، فصار: إِرْءَاءً، ثم نقلتْ حركةُ الهمزة إلى الرَّاء، وحذفت الهمزةُ كما في الفعل، وعوّضتْ تاءُ التَّأنيث عن الهمزة كما عوّضتْ عن الواو في: إقامة، فقيل: إِرَاءَة. (و) تقول: (إِرَاءً) بلا تعويضٍ؛ لأنَّ ذلك ليس مثلَ إقامة؛ لأنَّها لمَّا لم تُحذف من فعله اُلتزمَ التَّعويضُ في الأكثر،[١] وههنا حُذِفَ ما حُذفَ من فعله، فلم يُحتجْ إلى لزوم التَّعويض، فجواز إِرَاءٍ كثيرٌ شائعٌ.

[١] احترازا عما جاء بدون التعويض على قلة، كـ"إقام الصلاة".

القاري (فتقول: أَرَى) في الماضي، أصله: أَرْأَى كأَعْطَى، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، وكذا أَرَيَا، أَرَوْا، أَرَتْ، أَرَتَا، أَرَيْنَ... إلخ، وللقُرّاء مذاهبُ في نحو: "أَرَأَيْتَ" من تحقيق الهمزة وتسهيلها وإبدالها. (يُرِي) في المضارع، أصله: يُرْئِي كيُعْطِي، نقلت فحذفت، وكذا يُرِيَانِ، يُرُونَ، أصله: يُرْئِيُونَ، فأُعلّ كما مر، فوزنه: يُفُونَ، تُرِي، تُرِيَانِ، يُرِينَ، وأصله: يُرْئِينَ، ووزنه بعد إعلاله: يُفِلْنَ، مصدره: (إِرَاءَةً) أصله: إِرْآيًا إِفْعَالًا، فقلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف زائدةً، فصار إِرْآءً إِفْعَالًا، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة كما في الفعل، وعُوِّضَتْ تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو في "إقامة".

الجرجاني وأصلُ: إِرَاءً وإِرَاءَةً وإِرَايَةً: إِرْآيًا كإكرامًا، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ تخفيفًا، فصار: إِرَايًا، قلبت الياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ، فصار: إِرَاءً وإِرَاءَةً إن عوّضت العين بالتاء، وإِرَايَةً إن عوضت قبل قلبه همزةً، فصار: إِرَايَةً، فلا تُقلبُ الياءُ لعدم تطرُّفها للتَّاء، فيكون مصدرُهُ مستعملًا على ثلاثةِ أوجهٍ: بياءٍ وتاءٍ بعد الألف، أو همزةٍ وتاءٍ بعده، أو همزةٍ.

الكيلاني كذلك رَأَى مخالفٌ لها إذا كانا مزيدين، فإذا بَنَيْتَ بابَ الإفعال من رَأَى (فتقول) في الماضي: (أَرَى) بحذف الهمزة، أصله: أَرْأَى، نقلتْ فتحةُ الهمزة إلى الرَّاء، وحذفتْ لكثرة الاستعمال، ثم قلبت الياءُ ألفًا، فصار: أَرَى. وهكذا إلى آخر الأمثلة.

وتقول في المضارع: (يُرِي) كذلك، أصله: يُرْئِيُ، نقلت كسرةُ الهمزة إلى الرَّاء، وحُذفتْ، ثم حُذفتْ ضمَّةُ الياء، فصار: يُرِي، وهكذا إلى آخر الأمثلة.



فهو مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ، مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ.

التفتازاني (و) تقول: (إِرَايَةً) بالياء أيضًا؛ لأنَّها إنَّما تقلبُ همزةً إذا وقعتْ طَرَفًا، ومن قَلَبَ نَظَرَ إلى أنَّ التاءَ حكمُها حكمُ كلمةٍ أخرى، فكأنَّها متطرفةٌ.

القاري ويجوز (إِرَاءً) بلا تعويض؛ لأن ذلك ليس مثل "إقامة"؛ لأن عين الفعل لم يحذف من الفعل في "إقامة"، بخلاف ذلك، فلما حذفت من "إقامة" ولم تُحذف من فعله؛ التزم التعويض في الأكثر، فإنها قد تُحذف حالةَ الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، [النور: ٣٧] ، وههنا لما حُذفت ما حُذف في فعله؛ لم يُحتج إلى لزوم التعويض، فجُوِّزَ إِرَاءً كثيرًا شائعًا، وتقول: إِرَايَةً بالياء أيضًا؛ لأنها إنما تُقلب همزة إذا وقعت طَرَفًا، ومَنْ قَلَبَ نَظَرَ إلى أن التاءَ حكمُها حكمُ كلمةٍ أخرى، فكأنها متطرفة.

(فهو مُرٍ) في اسم الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ، حذفت الهمزة كما مر، فأعل إعلال رَامٍ، فقيل: مُرٍ على وزن مُفٍ. (مُرِيَانِ) أصله: مُرْئِيَانِ، (مُرُونَ) أصله: مُرْئِيُونَ، (وأَرَتْ) في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أَرْأَيَتْ كأَعْطَيَتْ، حذفت الهمزة الثانية، وقلبت الياء ألفًا، وحذفت للالتقاء، فقيل: أَرَتْ على وزن أَفَتْ، فهي (مُرِيَةٌ) في اسم الفاعل للواحدة، أصله: مُرْئِيَةٌ، (مُرِيَتَانِ) أصله: مُرْئِيَتَانِ، (مُرِيَاتٌ) أصله: مُرْئِيَاتٌ،

الجرجاني قال (فهو مُرٍ، مُرِيَان، مُرُونَ، فهي مُرِيَةٌ، مُرِيَتَان، مُرِيَاتٌ، ....

الكيلاني وإذا بَنيتَ باب الإفعال من أَخوات رَأَى -أعني: نَأَى مثلًا- تقول: أَنْأَى يُنْئِي بإثبات الهمزة فيهما، (إِرَاءَةٌ) مصدرٌ، أصله: إرآيًا، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحُذفتْ، فصار: إِرَايًا، ثم قلبت الياءُ همزةً؛ لأنَّ الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألِفٍ زائدةٍ يقلبان همزةً، فصار: إِرَاءً، ثم عوِّضت التاءُ عن الهمزة المحذوفة، فصار: إِرَاءَةً على وزن إِفَالَة. (و) يجوز أيضًا: (إِرَاءً) أي: بلا تعويضٍ؛ لأنَّ التَّعويضَ أمرٌ جائزٌ لا واجبٌ. (و) يجوز: (إِرَايَة) بتعويض التَّاء مع عدم قلب الياء همزةً؛ لأنَّ الياءَ بسبب لُحُوق تاء العِوَض به خرجتْ عن كونها في الطَّرَف ظاهرًا.

(فهو مُرٍ) بكسر الرَّاء في اسم الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ، نقلت كسرةُ الهمزة إلى الرَّاء، وحُذفتْ، فصار: مُرِيٌ، ثم حذفت ضمَّةُ الياء، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحذفت الياءُ، فصار مُرٍ على وزن مُفٍ. (مُرِيَانِ) بحذف الهمزة، (مُرُونَ) أصله. مُرْئِيُونَ، فحذفت الهمزةُ بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصار: مُرِيُونَ، فنقلت ضمَّةُ الياء إلى الراء بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحذفت الياءُ، فصار: مُرُونَ. (مُرِيَةٌ) أصله: مُرْئِيَةٌ، (مُرِيَتَانِ) أصله: مُرْئِيَتَانِ، (مُرِيَاتٌ) أصله: مُرْئِيَاتٌ، فحذفت الهمزةُ من الجميع كما مرَّ.

وذاك مُرًى مُرَيَانِ مُرَوْنَ، مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ. وتقولُ في الأمرِ: أَرِ أَرِيَا أَرُوا، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ. بالتأكيد: أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ. وتقولُ في النهي: لَاتُرِ لَاتُرِيَا لَاتُرُوا، لَاتُرِي لَاتُرِيَا لَاتُرِينَ. وبالتأكيد: لَاتُرِيَنَّ لَاتُرِيَانِّ لَاتُرُنَّ، لَاتُرِنَّ لَاتُرِيَانِّ لَاتُرِينَانِّ.

التفتازاني (فهو مُرٍ) في اسم الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ، حذفت الهمزةُ كما ذكر، وأُعلَّ إعلالَ: رَامٍ، فقيل: مُرٍ على وزن مُفٍ. (مُرِيَانِ) أصله: مُرْئِيَانِ، (مُرُونَ) أصله: مُرْئِيُونَ. (وأَرَتْ) في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أَرْأَيَتْ كأَعْطَيَتْ، حذفت الهمزةُ كما تقدّم، وقلبت الياءُ ألفًا، وحذفتْ، فقيل: أَرَتْ على وزن أَفَتْ. (فهي مُرِيَةٌ) في اسم الفاعل من المؤنّث، أصله: مُرْئِيَة، (مُرِيَتَانِ) أصله: مُرْئِيَتَانِ، (مُرِيَاتٌ) أصله: مُرْئِيَاتٌ.

(وذاك مُرًى) في اسم المفعول، أصله: مُرْئَيٌ، حذفت الهمزةُ كما تقدّم، وقلبت الياءُ ألفًا، ثم حذفتْ لالتقاء السَّاكنين بينها وبين التَّنوين، ووزنُه: مُفًى، وتقول في اسم الفاعل: جاءني مُرٍ ومررت بمُرٍ بالحذف، ورأيتُ مُرِيًا بالإثبات؛ لخفَّة الفتحة. وههنا -أعني: في اسم المفعول- تقول: جاءني مُرًى، ومررت بمُرًى، ورأيتُ مُرًى بالحذف في الجميع؛ لبقاء العلّة، أعني: التحرُّكَ وانفتاحَ ما قبلها.

القاري (وذاك مُرًى) أصله: مُرْأَيٌ، حذفت الهمزة كما تقدم، وقلبت الياء ألفًا، ثم حذفت للالتقاء، ووزنه: مُفًى. وتقول في اسم الفاعل: جاءني مُرٍ، ومررت بُمِرٍ بالحذف، ورأيت مُرِيًا بالإثبات لخفة الفتحة، وفي اسم المفعول: جاءني مُرًى، ورأيت مُرًى، ومررت بمُرًى في الجميع لبقاء العلة، وهي تحرّكُها وانفتاحُ ما قبلها.

الجرجاني وذاك مُرًى، مُرَيَانِ، مُرَوْنَ، مُرَاةٌ، مُرَاتَانِ، مُرَيَاتٌ، والأمرُ منه: أَرِ، أَرِيَا، أَرُوا، أَرِي، أَرِيَا، أَرِينَ، وبالتَّأكيد: أَرِيَنَّ، أَرِيَانِّ، أَرُنَّ، أَرِنَّ، أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ، والنَّهي الحاضر: لا تُرِ، لا تُرِيَا، لا تُرُوا، لا تُرِي، لا تُرِيَا، لا تُرِينَ، وبالتَّأكيد: لا تُرِيَنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرِينَانِّ).

أقول: إذا أردتَ أن تبنيَ اسم الفاعل من: أَرَى يُرِي؛ فتقول في اسم الفاعل منه للمذكَّر: مُرٍ، **أصله:** مُرْئِيٌ على وزن مفعلٍ، نقلت حركةُ الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزةُ، ثم أُعِلَّ كقاضٍ، فصار مُرٍ على وزن مُفٍ، ....

الكيلاني (وذاك مُرًى) بفتح الرَّاء في اسم المفعول، أصله: مُرْأَيٌ، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحُذفتْ، ثم قلبت الياءُ ألفًا، فالتقى ساكنان: الألفُ والتنوينُ، فحذفت الألفُ لفظًا، ولكن تُكتبُ خطًّا بصورة الياء.

التفتازاني وفي تثنية اسم المفعول: (مُرَيَانِ) بفتح الراء، ولم تقلب الياءُ ألفًا؛ لأنَّ الألفَ في التَّثنية تقتضي فتحَ ما قبلها ألبتَّةَ، ولو قلبت وحذفت، فقلت: مُرَانِ؛ لزم الالتباسُ عند الإضافة، نحوُ: مُرَا زيدٍ، وفي الجمع: (مُرَوْنَ) بفتح الراء، أصله: مُرَيُونَ، قلبت الياءُ ألفًا، وحذفتْ. (مُرَاةٌ) في المؤنَّث، أصلها: مُرَيَةٌ، قلبت الياءُ ألفًا، (مُرَاتَانِ) أصله: مُرَيَتَانِ، (مُرَيَاتٌ) بفتح الراء، ولم تقلب الياءُ ألفًا لئلا يلتبس بالواحدة.

القاري وفي تثنية اسم المفعول: (مُرَيَانِ) بفتح الراء، وفي الجمع: (مُرَوْنَ) بفتح الراء أيضًا، أصله: مُرَيُونَ، قلبت الياء ألفًا، وحذفت، (مُرَاةٌ) في المؤنث، أصله: مُرَيَةٌ، قلبت ياؤه ألفًا، فحذفت[1]، (مُرَيَاتٌ) بفتح الراء.

[١] هكذا في النسخ، لكن الصواب اسقاط "فحذفت" إذ لا حذف هنا.

الجرجاني مُرِيَانِ **أصله**: مُرْئِيَانِ، مُرُونَ **أصله**: مُرْئِيُونَ على وزن مُفْعِلُونَ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ تخفيفًا، فبقي: مُرِيُونَ، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فنقلتْ منها إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركته، فالتقى السَّاكنان هما الياءُ والواوُ، فحذفت الياءُ دون الواو؛ لأنَّ الواو ضميرُ الفاعل، فحَذْفُها مفوِّتٌ للمقصود، فبقي: مُرُون. -وأَرَتْ فعلٌ ماضٍ للغائبة المفردة، **أصلُها**: أَرْأَيَتْ على وزن أَفْعَلَتْ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ تخفيفًا، فصار: أَرَيَتْ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: أَرَاتْ، فالتقى السَّاكنان هما الألفُ والتاءُ، فحذفت الألفُ، فصار: أَرَتْ- وفي اسم الفاعل للمؤنَّث: مُرِيَةٌ، **أصلها**: مُرْئِيَةٌ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، فصار: مُرِيَةٌ، مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ **أصلُها**: مُرْئِيَتَانِ مُرْئِيَاتٌ.

الكيلاني (مُرَيَانِ) أصله: مُرْأَيَانِ، فحذفت الهمزة كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، ولم تُقلبِ الياءُ ألفًا مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ لأنَّها لو قُلبتْ لالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ وألفُ التَّثنية، فإذا حُذفتْ إحداهما التبسَ بالمفرد عند الإضافة. (مُرَوْنَ) أصله: مُرْأَيُونَ، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحذفتْ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألفُ والواوُ، فحذفت الألفُ، فصار: مُرَوْنَ. (مُرَاةٌ) أصلُها: مُرْأَيَةٌ، نقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحذفتْ، ثم قلبت الياءُ ألفًا، (مُرَاتَانِ) أصله: مُرْأَيَتَانِ، فحذفت الهمزةُ كما مرَّ، وقلبت الياءُ ألفًا، (مُرَيَاتٌ) أصله: مُرْأَيَاتٌ، فحذفت الهمزةُ بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، ولم تقلب الياءُ ألفًا لئلا يلتبسَ بالمفرد لفظًا.



....

التفتازاني (و) تقول (**في الأمر منه**: أَرِ) بناءً على الأصل المرفوض، وهو تُؤَرِي، حذف حرفُ المضارعة واللَّامُ، فبقي: أَرِ، (**أَرِيَا، أَرُوا**) أصله: أَرِيُوا، نقلت ضمّةُ الياء وحذفتْ، (**أَرِي**) أصله: أَرْيِي، نقلت كسرةُ الياء فحذفتْ، والوزنُ: أَفُوا، أَفِي. (**أَرِيَا، أَرِينَ**) على وزن: أَفِلْنَ، فالياءُ هو اللامُ، بخلاف الواحدة، فإنَّه فيها ضميرٌ.

القاري (و) في (**الأمر أَرِ**) بناءً على الأصل المرفوضِ، وهو من تُؤَرِي، حذفت حرف المضارعة واللام، فبقي أَرِ، (**أَرِيَا، أَرُوا**) أصله: أَرِيُوا، نقلت ضمة الياء وحذفت، ووزنه: أَفُوا، (**أَرِي**) أصله: أَرِيِي، ففُعل ما سبق، ووزنه: أَفِي، (**أَرِيَا، أَرِينَ**) على وزن: أَفِلَا أَفِلْنَ.

الجرجاني وتقول في اسم المفعول منه للمذكَّر: مُرىً **أصله**: مُرْأَيٌ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى السَّاكنان هما الألفُ والتنوينُ، فحذفت الألفُ، فصار: مُرىً.

مُرَيَان **أصله**: مُرْأَيَانِ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، فصار: مُرَيَانِ.

مُرَوْنَ **أصله**: مُرْأَيُونَ على وزن مُفْعَلون، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ تخفيفًا، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى السَّاكنان هما الألفُ وواوُ الضَّمير، فحذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فصار: مُرَوْنَ.

وللمؤنَّث: مُرَاةٌ **أصلُها**: مُرْأَيَةٌ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، ثم قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: مُرَاةٌ، مُرَاتَانِ **أصلُها**: مُرْأَيَتَانِ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، فبقي: مُرَيَتَانِ، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: مُرَاتَانِ.

مُرَيَاتٌ **أصلُها**: مُرْأَيَاتٌ، نقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزةُ، فبقي: مُرَيَاتٌ. وإنَّما لم تقلب الياءُ فيها ألفًا مع أنَّ علَّةَ قلبِها متحقِّقةٌ فيه، وهو تحرُّكُها وانفتاحُ ما قبلها؛ لئلا يلتبَس الجمعُ بالمفرد المؤنَّث.

وتقول في الأمر منه للمذكَّر: أَرِ، وللمؤنَّث: أَرِي، ....

الكيلاني (والأمرُ) من أَرَى يُرِي: (أَرِ) أصله: تُرِي، حذفت التاءُ منه، فعادت الهمزةُ المحذوفةُ كما مرَّ بيانُه في صدر الكتاب، وحذفت الياءُ من آخره، فبقي: أَرِ. (أَرِيَا، أَرُوا، أَرِي، أَرِيَا، أَرِينَ) ولا يخفى إعلالُها على من تأمَّلَ فيما سبق.

التفتازاني (وبالتّأكيد: أَرِيَنَّ) بإعادة اللّام كاُغْزُوَنَّ، (أَرِيَانّ، أَرُنَّ) بحذف الواو لدلالة الضمّة عليها، (أَرِنَّ) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها، (أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ).

(وبالنّهي) أي: وفي النهي: (لا تُرِ، لا تُرِيَا، لا تُرُوا، لا تُرِي، لا تُرِيَا، لا تُرِينَ وبالتّأكيد: لا تُرِيَنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرِينَانِّ) وكلُّ ذلك ظاهرٌ كما عرفتَ فيما مرَّ من حذف اللّام في: لا تُرِ، لا تُرُوا، لا تُرِي، والإثباتِ في البواقي، والإعادةِ في الواحد، وحذفِ واو الضّمير ويائِه عند التأكيد. فتأمّل، فإنّي ذكرتُ كثيرًا مما لا يُستغنى عنه تسهيلًا على المستفيدين.

واعلم أنَّ ما ترك المصنّفُ من المجرّدات والمنشعبات حكمُها أيضًا كحكمِ غير المهموز، إلا أنَّ الهمزةَ قد تُخَفَّفُ على حسب المقتضي، وفيما ذكرنا إرشادٌ.

القـاري (وبالتأكيد: أَرِيَنَّ) بإعادة اللام كاُغْزُوَنَّ، (أَرِيَانِّ، أَرُنَّ) بحذف الواو لدلالة الضمة عليها، (أَرِنَّ) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها، (أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ، وفي النهي: لا تُرِ، لا تُرِيَا، لا تُرُوا، لا تُرِي، لا تُرِيَا، لا تُرِينَ وبالتّأكيد: لا تُرِيَنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرِينَانِّ).

الجرجاني فإذا أدخلتَ عليه نونَ التّأكيد قلتَ للمذكّر: أَرِيَنَّ بإعادة اللّام، وللمؤنّث: أَرِنَّ من غير إعادة اللّام، وتقول في النَّهي: لا تُرِ للمذكّر، وللمؤنّث: لا تُرِي، وبالتّأكيد: لا تُرِيَنَّ بإعادة اللّام للمذكّر، ولا تُرِنَّ من غير إعادة اللّام للمؤنّث.

الكيلاني (و) تقول (بالتّأكيد: أَرِيَنَّ) بإعادة الياء المحذوفة مع فتحها، (أَرِيَانِّ، أَرُنَّ) بحذف الواو لدلالة ضمّة الراء عليها، (أَرِنَّ) بحذف الياء لدلالة كسرة الراء عليها، (أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ. وبالنّهي) أي: وتقول في النَّهي: (لا تُرِ) بحذف الياء، (لا تُرِيَا، لا تُرُوا، لا تُرِي، لا تُرِيَا) بحذف النون في الجميع، (لا تُرِينَ. و) تقول (بالتّأكيد: لا تُرِيَنَّ) بإعادة الياء، (لا تُرِيَانِّ، لا تُرُنَّ) بحذف الواو، (لا تُرِنَّ) بحذف الياء، (لا تُرِيَانِّ، لا تُرِينَانِّ).



وتقولُ في افْتَعَلَ منَ المهموز الفاءِ: ايتَالَ كاخْتَارَ وايتَلَى كاقْتَضَى.

التفتازاني (وتقول في افتعل من المهموز الفاء: إيتَالَ) أي: أَصْلَحَ (كاختار، وإيتَلَى) أي: قَصَّرَ (كاقتضى) والأصلُ: اِئْتَالَ واِئْتَلَى، قلبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً كما في: إيمان، وخصَّ هذا بالذِّكْر؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّه لَمَّا قلبت الهمزةُ ياءً؛ صار مثلَ: اِيتَسَرَ، فيجوز قلبُ الياء تاءً وادغامُ التاء في التاء، فقال: "وتقول: اِيتَالَ كاختار، وإيتَلَى كاقتضى" من غير ادغامٍ، لا كاتَّعَدَ واتَّسَرَ بالادغام؛ لأنَّ الياءَ ههنا عارضةٌ غيرُ مستمرّةٍ، وتُحذفُ في أكثر المواضع، أعني: عند حذف همزة الوصل في الدَّرْج. وقولُ من قال: اِتَّزَرَ في اِيتَزَرَ خطأٌ، وأما اِتَّخَذَ؛ فليس من: أَخَذَ، بل من: تَخِذَ بمعنى: أَخَذَ، فلذلك ادغم، وإلا؛ لوجب أن يقال: اِيتَخَذَ.

هذا آخرُ الكلام في المهموز، فلنشرع في الفصل الذي به نختمُ الفصولَ، وهو: ....

القاري (وتقول في افتعل من المهموز الفاءِ: إيتَالَ) أي: أَصْلَحَ (كاختار، وإيتَلَى) أي: قَصَّرَ، (كاقتضى) والأصل: اِئْتَالَ واِئْتَلَى، قلبت الثانية ياء كما في إيمان، وقد ثبت في حديث: ((... اِتَّزَرَ...))[1] مِنْ اِئْتَزَرَ، فقول السعد: "إن التشديد خطأ" فاسد يخشى عليه؛ لأن سند المحدثين أقوى من سند اللغويين، وأما "اتَّخَذَ"؛ فالمعتمد أنه ليس من أَخَذَ، بل من تَخِذَ بكسر الخاء بمعنى: أَخَذَ، فلذلك أدغم، وقد قُرِئَ قوله تعالى: ﴿لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] بالوجهين في السبعة.

[١] صحيح البخاري، رقم الحديث: ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٦١؛ والترمذي، ١٣٢؛ وأبو داود، ٦٣٤؛ ومسند أحمد، ٨٧٠٦

الجرجاني قال: (وتقول في افْتَعَلَ من المهموز الفاء: إيتَالَ كاخْتَارَ، وإيتَلَى كاقْتَضَى).

أقول: إذا نُقِلَ فعلٌ من الأجوفِ المهموزِ الفاءِ أو النَّاقصِ المهموزِ الفاءِ إلى باب الافتعال؛ فحكمُهُ حكمُ الأجوف والنَّاقص من باب الافتعال في الإعلال، وذلك نحوُ: إيتَالَ من الأَوْل، وهو الرُّجوعُ، **أصله**: اِءْتَوَلَ، قلبت الثانيةُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، كما قلبت الياءُ في اخْتَارَ ألفًا، وإيتَلَى من الأَلْوِ، وهو التَّقصيرُ، **أصله**: اِئْتَلَوَ، قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواوُ في: اقْتَضَى ألفًا.

الكيلاني (وتقول في افْتَعَلَ من مهموز الفاء) ومعتلِّ العين الواويّ: (إيتَالَ) أي: اصطَلَحَ، أصله: اِئْتَوَلَ، قلبت الهمزةُ ياءً والواوُ ألفًا، (كاخْتَارَ) في قلب عينه ألفًا.

(و) في مهموز الفاء ومعتلِّ اللَّام الواويّ: (إيتَلَى) أي: قصَّرَ، أصله: اِئْتَلَوَ، قلبت الهمزةُ ياءً، والواوُ ياءً، ثم الياءُ ألفًا. (كاقْتَضَى) في قلب لامه ألفًا.



فصلٌ: بناءُ اسمي الزمانِ والمكانِ؛ من يَفْعِلُ بالكسر على مَفْعِلٍ بكسرِ العينِ كالْمَجْلِسِ والْمَبِيتِ، ....

[اسما الزمان والمكان]

التفتازاني (فصلٌ: بناءُ اسْمَي الزمان والمكان) وهو اسمٌ وُضِعَ لزمانٍ أو مكانٍ باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقًا من غير تقييدٍ، وهو من الألفاظ المشتركة، مثلًا: الْمَجْلِسُ يصلحُ لمكان الجلوس وزمانه.

فتقول: بناءُ اسمي الزَّمان والمكان (من يَفْعِلُ بكسر العين على مَفْعِلٍ مكسور العين) للتَّوافق، (كالْمَجْلِسِ) في السَّالم، (والْمَبِيتِ) في غير السَّالم، أصله: مَبْيِت، نقلتْ كسرةُ الياء إلى ما قبلها.

القــاري (فصل في بناء اسمَي الزمان والمكان).

وهو اسمٌ وُضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه من غير تقييد بأحد الأزمنة الثلاثة أو بمكان من الأمكنة، وهو من الألفاظ المشتركة، مثل: المَجْلِس يصلح لمكان الجلوس ولزمانه.

وهما (من يَفْعِلُ مَفْعِلٌ بكسر العين) توافقًا، (كالمَجْلِسِ) في السالم، (والمَبِيتِ) في المعتل، أصله: مَبْيِتٌ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، ....

الجرجاني قال: ({فصلٌ} بناءُ اسم الزَّمان والمكان مِنْ يَفْعِلُ بكسر العين على مَفْعِلٍ مكسور العين، كالمجلِسِ والمنبِتِ، ....

الكيلاني (فصلٌ في بناء اسمَي الزَّمان والمكان).

وهو اسمٌ وُضِعَ لزمانٍ أو مكانٍ يقع فيه الفعلُ من غير تقييدٍ، ولهما صيغةٌ واحدةٌ مشتركةٌ بينهما صالحةٌ لهما، مثلًا: المجلِسُ يصلحُ لمكان الجلوس وزمانه، فيختصُّ بواحدٍ منهما بحسب القرينة، وهو مشتقٌّ من المضارع بحذف حرف المضارعة مع زيادة الميم المفتوحة موضعَها.

إذا عرفتَ ذاك (فتقول): بناءُ اسمَي الزَّمان والمكان (من يَفْعِلُ بكسر العين) يجيءُ (على) وزن (مَفْعِلٍ مكسور العين) للمتابعة (كالمَجْلِسِ) من يَجْلِسُ، (والمَبِيتِ) من يَبِيتُ، أصله: المَبْيِتُ، نقلتْ كسرةُ الياء إلى الباء، ....



ومنْ يَفْعَلُ ويَفْعُلُ بفتحِ العينِ وضمِّها على مَفْعَلٍ بالفتح كالْمَذْهَبِ، والمَشْرَبِ، والْمَقَامِ. وشَذَّ الْمَسْجِدُ، والْمَشْرِقُ، والْمَغْرِبُ، والْمَطْلِعُ، والْمَجْزِرُ، والْمَفْرِقُ، ....

التفتازاني (ومن يَفْعَلُ بفتح العين ويفعُل بضمّها على مَفْعَل مفتوح العين) أمَّا في مفتوح العين؛ فللتَّوافق، وأمَّا في مضمومه؛ فلتعذُّر الضمِّ؛ لرفضهم مَفْعُلًا في الكلام، إلا: مَكْرُمًا ومَعُونًا، ويرجُحُ الفتحُ على الكسر لخفَّته. (كالْمَذْهَب) من يذهَبُ بالفتح، (والْمَقْتَل) من يقتُل بالضمّ، (والْمَشْرَب) من يشرَب بالفتح، لكن من باب: علِم يعلَم، (والْمَقَام) من: يقوم الأجوف، **والأصلُ**: مَقْوَم، أعلَّ إعلالَ: أقام.

القـاري (ومن يَفْعَلُ ويَفْعُلُ بفتح العين وضمها) لفٌّ ونشرٌ مرتَّب (على مَفْعَلٍ مفتوحِ العين) أما في مفتوحه، فللتوافق، وأما في مضمومه؛ فلتعذر الضم لرفضهم مَفْعُلًا في الكلام إلا مَكْرُمًا ومَعُونًا، ويرجَّح الفتح على الكسر لخفته، (**كالمذهَب**) من يذهَب بالفتح، (والمقتَل) من يقتُل بالضم، (والمشرَب) من يشرَب بالفتح، لكنه من باب علِم، (والمقام) من يقوم، وأصله: مَقْوَمٌ، أعل إعلال أقام.

(وشذ المسجِد والمشرِق والمغرِب والمطلِع والمجزِر) مكانُ نَحْرِ الإبل وذَبْحِ الجَزور، (والْمَرْفِق) مكان الرِّفق (والمفرِق) مكان الفَرْق، ومنه: مفرِق الرأس،

الجرجاني ومِنْ يَفْعَلُ ويَفْعُلُ بفتح العين وضمِّها على مَفْعَلٍ بفتح العين، كالْمَذْهَبِ والْمَقْتَلِ والْمَشْرَبِ والْمَقَام، وشذَّ: الْمَسْجِدُ والْمَشْرِقُ والْمَغْرِبُ والْمَسْقِطُ والْمَطْلِعُ والْمَجْزِرُ والْمَفْرِقُ والْمَرْفِقُ والْمَسْكِنُ والْمَنْسِكُ، وحُكِي الفتحُ في بعضها، وأجيزَ في كلِّها).

أقول: هذا الفصلُ في بيان كيفيَّة بناء اسم الزَّمان والمكان من الفعل.

الكيلاني (و) بناءُ اسمَيِ الزَّمان والمكان (من يَفْعُلُ بفتح العين وضمِّها) يجيءُ (على) وزن (مَفْعَلٍ مفتوح العين) للمتابعة في الأوَّل، وخفَّةِ الفتح في الثَّاني، (كالمَذْهَبِ) من يَذْهَبُ بفتح العين، (والمَقْتَلِ) من يَقْتُلُ بضمِّها، (والمَشْرَبِ) من يَشْرَبُ بالفتح، (والمَقَامِ) من: يَقُومُ، أصله: المَقْوَم، نقلت فتحةُ الواو إلى القاف، وقلبت ألفًا.

ثم لَمَّا ورد سؤالٌ بأنَّ ما ذكرتم من القاعدة من أنَّ اسمَ الزَّمان والمكان يجيءُ من يَفْعُلُ بضمِّ العين على وزن مَفْعَلٍ بفتح العين منقوضٌ بنحو المسجِدِ، فإنَّه من يَسْجُدُ بضمِّ العين مع أنَّه على وزن مَفْعِلٍ مكسور العين؛ أشار إلى جوابه بقوله: (وشذَّ: المَسْجِدُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمَطْلِعُ والمَجْزِرُ) لمكان نحر الإبل، (والمَرْفِقُ) لمكان الرِّفْق، (والمفرِقُ) لمكان الفَرْق، ومنه: مَفرِقُ الرأس،



والْمَسْكِنُ، والْمَنْبِتُ، والْمَسْقِطُ، والْمَنْسِكُ، والْمَرْفِقُ.

وحُكي الفتحُ في بعضِها، وأُجيزَ في كلِّها؛ ....

التفتازاني ولَمَّا كان هنا مَظِنَّةُ اعتراضٍ: بأنَّا نجدُ أسماءً من: يفعَل ويفعُل بالفتح والضمّ على مَفْعِل بالكسر؛ أشار إلى جوابه بقوله: (وَشَذَّ: **الْمَسْجِدُ والْمَشرِقُ والْمَغرِبُ والْمَطلِعُ والْمَجْزِرُ**) مكانُ نحر الإبل، (**والْمَرْفِقُ**) مكان الرِّفق، (**والْمَفرِقُ**) مكانُ الفَرْق، ومنه: مَفرِقُ الرأس، (**والْمَسْكِنُ**) مكانُ السُّكون، (**والْمَنسِكُ**) مكانُ النُّسُكِ وهو العبادة، (**والْمَنبِتُ**) مكانُ النبات، (**والْمَسْقِطُ**) مكانُ السُّقوط، ومنه: مَسْقِطُ الرأس. يعني: أنَّ هذه كلَّها جاءتْ مكسورةَ العين على خلاف القياس، والقياسُ الفتحُ؛ لأنَّ الْمَجْزِرَ من: يجزَرُ مفتوح العين، والبواقي من مضمومه. (**وحُكي الفتحُ في بعضها**) أي: فتحُ العين في بعض هذه المذكورات على ما هو القياس، وهو المسجَدُ والمسكَنُ والمطلَعُ، (**وأُجيز الفتحُ فيها كلِّها**) على القياس، لكن لم يُحْكَ في الجميع، قال ابنُ السِّكِّيتِ في ((إصلاح المنطق)): الفتحُ في كلِّها جائزٌ وإن لم نسمعْه، يعني: في الكلِّ.

القاري (والمسكِن) مكان السكون، (**والمنسِك**) مكان العبادة، و(**المنبِت**) مكان النبات، (والمسقِط) مكان السقوط، ومنه: مسقِط الرأس، **والمعنى**: أن هذه الكلمات كلَّها جاءت مكسورةَ العين، وقياسها الفتحُ؛ لأن المجزِر من يجزَر بفتح العين، والباقيَ من مضمومه، (**وحُكي الفتحُ**) أي: فتح العين (**في بعضها**) أي: بعض هذه المذكورات على وفق القياس، وهو "المسجَد" لغةٌ شاذةٌ، و"المطلَع والمسكَن والمنسَك" قراءاتٌ متواترة، وأُجيز الفتح (**في كلها**) على وفق القياس.

الجرجاني اعلم أنَّ المصنِّفَ لم يذكر تعريفَ كلِّ واحدٍ من اسم الزَّمان والمكان، وشرع في بيان كيفيَّة بنائهما، فينبغي أن يَذكر تعريفَ كلِّ واحدٍ من اسمي الزَّمان والمكان أولًا ليَعْثُرَ المبتدئُ على حقيقتهما، ثم يَذكرَ كيفيَّةَ بنائهما، وأنا أذكرُ تعريفَ كلِّ واحدٍ منهما أوَّلًا، ثم أشرعُ في بيان كيفيَّة بنائهما فـ**أقول**: اعلم أنَّ اسمَ الزَّمان والمكان هما موضوعان للزَّمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقًا، أي: من غير تقييدٍ بشخصٍ أو زمانٍ، فإذا قلتَ: مَخْرَجٌ فمعناه: موضعُ الخروجِ المطلقِ، أو زمانُ الخروجِ المطلقِ.

الكيلاني (والمَسْكِنُ) لمكان السُّكون، (**والمَنْسِكُ** لموضع العبادة، (**والمَنْبِتُ**) لمكان النَّبات، (والمَسْقِطُ) لمكان السُّقوط، ومنه: مَسْقِطُ الرأس، يعني: أنَّ هذه الأسماءَ جاءتْ على وزن مَفْعِلٍ مكسور العين على خلاف القياس، وكان قياسُها فتحَ العين؛ لأنَّها من يَفْعُلُ بضم العين. (**وحُكي الفتحُ في بعضها**) أي: في بعض هذه الأسماء المذكورة كما هو القياسُ، وهو المَسْجَدُ والمَسْكَنُ والمَطْلَعُ، (**وأُجيزَ**) الفتحُ (**فيها**) أي: هذه الأسماء (**كلِّها**) على ما هو القياسُ، لكنَّه لم يردْ في كلام العرب إلا ما قلناه.



هذا إذا كان الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللامِ، ومنَ المعتلِّ الفاءِ مكسورٌ أبدًا؛ كالْمَوْعِدِ، والْمَوْضِعِ، والْمَوْسِمِ؛ ومن المعتلِّ اللامِ مفتوحٌ أبدًا؛ كالْمَرْعَى، والْمَأْوَى، والْمَرْمَى، والْمَرْضَى، والْمَغْزَى.

التفتازاني (هذا) الذي ذكرناه إنّما يكون (إذا كان الفعلُ صحيحَ الفاء واللام، وأمّا غيرُهُ) أي: غيرُ صحيح الفاء واللّام؛ (فمن المعتلِّ الفاءِ) اسمُ الزّمان والمكان (مكسورٌ عينُه أبدًا، كالْمَوْضِعِ والْمَوْعِدِ) لأنَّ الكسرَ ههنا أسهلُ بشهادة الوجدان، قال ابن السكّيت: وزعم الكِسَائِيُّ: أنّه سمع مَوْجَلًا بالفتح، وسمع الفراءُ: مَوْضَعًا بالفتح، قال الشّاعرُ على ما رواه الكسائيُّ:

فَأَصْبَحَ الْعِينُ رُكُودًا عَلَى الْأَوْ شَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي الْمَوْحَلِ

ونحو ذلك شاذٌّ.

القاري هذا الذي ذكر (إذا كان الفعل صحيحَ الفاء واللام) سواء كان وسَطه حرف علة أو غيرَها، (وأما غيره) أي: غيرُ صحيح الفاء واللام، (فمن المعتل الفاء) اسمُ الزمان والمكان (مكسور عينه أبدًا، كالموضِع والموعِد) لأن الكسر هنا أسهل بشهادة الوِجدان، ....

الجرجاني إذا عرفتَ تعريفهما؛ فاعلم أنَّ الفعلَ الذي تريد أن تَبْنِيَ منه الزّمانَ والمكانَ لا يخلو من أن يكون ثلاثيًّا مجرَّدًا أو غيرَهُ، فإذا كان ثلاثيًّا مجرّدًا، فلا يخلو من أن يكون معتلَّ الفاء واللّام أو لا، فإن كان ثلاثيًّا مجرَّدًا ولم يكن معتلَّ الفاء واللّام، سواءٌ كان معتلَّ العين أو لا، فلا يخلو من أن يكون عينُ فعل مضارع ذلك الفعل مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا، فإن كان مكسورًا نحوُ: جَلَسَ يَجْلِسُ وبَاتَ يَبِيتُ؛ فاسمُ الزّمان والمكان منه على وزن مَفْعِلٍ بزيادة الميم في موضع حرف المضارعة وكسرِ العين، كالمجلِسِ، وهو موضعُ الجلوس، والْمَبِيت، وهو موضعُ البيتوتة، **وأصلُ**: المبيت: مَبْيِتٌ على وزن مَفْعِلٍ، نقلت كسرةُ الياء لِثقَلِها عليها إلى ما قبلها، فصار: مَبِيتٌ. **وإنّما** أَوْرَدَهما؛ ليُعلمَ أنّه تُبنى من الصَّحيح والأجوف، وإنّما اختصّت الميمُ لاسم الزّمان والمكان من بين سائر الحروف الزّوائد؛ لاختصاصها لاسم المفعول، نحوُ: مُكْرَم، وكلُّ اسم الزّمان والمكان مفعولٌ فيهما لوقوع الفعل فيهما، ولهذا المعنى خُصَّ الميمُ بالزّيادة لاسم الزّمان والمكان.

الكيلاني (هذا) الذي ذكرناه من القواعد في بناء اسمَي الزّمان والمكان كلّه (إذا كان الفعلُ) الذي يُبْنَى هو منه (صحيحَ الفاء و) صحيحَ (اللّام، وأمّا غيرُهُ) أي: غيرُ صحيح الفاء واللّام؛ (فمن المعتلِّ الفاء) واويًّا كان أو يائيًّا اسمُ الزّمان والمكان (مكسورٌ) أي: مكسورُ العين (أبدًا) يعني: سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَهُ أو مكسورَهُ، (كالْمَوْضِعِ) من يَوْضِعُ، (والْمَوْعِدِ) من يَوْعِدُ.



وقد تَدخُلُ على بعضِها تاءُ التأنيثِ؛ كالْمَظِنَّةِ، والْمَقْبَرَةِ، والْمَشْرَقَةِ، وشذّ الْمَقْبُرَةُ، والْمَشْرُقَةُ بالضم فيهما. ومما زادَ على الثلاثةِ؛ كاسمِ المفعول كالْمُدْخَلِ، والْمُقَامِ.

الجرجاني وإنَّما حرِّكت الميمُ بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعها، فناسَبَ أن تُحرَّكَ بحركتها. وإنَّما كُسرتِ العينُ فيهما ليوافِقَ حركةُ عين فعل الزَّمان والمكان حركةَ عين فعل المضارع. وإن كان مفتوحًا أو مضمومًا؛ فاسمُ الزَّمان والمكان منهما على وزن مَفْعَلٍ، كالمذهَبِ، وهو موضعُ الذَّهاب من: ذهَب يذهَبُ، والمقتَلِ، وهو موضعُ القتل من: قتَل يَقْتُلُ، والمشرَبِ، وهو موضعُ الشُّرْب من: شَرِبَ يشرَبُ، والْمَقام: وهو موضعُ القيام من: قام يقومُ، وأصلُ المقام: مَقْوَم، نقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقلبت الواو ألفًا لتحرُّكها في الأصل، وانفتاحِ ما قبلها الآن، فصار: مَقَام. وإنَّما فُتِحَ فيما يكون عينُ فعل مضارعه مفتوحًا للموافقة بين الحركتين. وإنَّما اختير الفتحُ فيما يكون عينُ فعل مضارعه مضمومًا، ولم يختزْ فيه الموافقةُ؛ لعدم مجيءِ المَفْعُلِ بضمِّ العين في كلامهم إلا بالهاء، نحو: مَكْرُمَة ومَقْبُرَة ومَشْرُفَة على الشُّذوذ، فعَدَلوا عن المَفْعُل بضمِّ العين إلى المَفْعَل بفتحها؛ لخفَّةِ الفتحة.

وشذَّ: المسجِدُ، وهو بيتٌ مبنيٌّ للعبادة سواءٌ سُجِدَ فيه أو لم يُسْجَدْ، والْمَشْرِقُ لموضع الشُّرُوق، والْمَغْرِبُ لموضع الغُرُوب، والْمَطْلِعُ لموضع الطُّلوع، والْمَجْزِرُ لموضعٍ تُجْزَرُ فيه الإبلُ، والْمَفْرِقُ لموضعٍ يُفْرَقُ فيه الشَّعرُ وسطَ الرأس، والْمَرْفِقُ لموضعٍ يحصل فيه الرِّفْقُ والأُلْفَةُ، والْمَسْكِنُ لموضعٍ يُسْكَنُ فيه، والْمَنْبِتُ لموضعٍ يَنْبُتُ فيه النَّباتُ، والْمَسْقِطُ لموضعٍ يَسقطُ فيه شيءٌ من شيءٍ، والْمَنْسِكُ لموضعٍ يُتَعَبَّدُ فيه. وشذوذُها بكسر عينها مع ضمِّ مأخذِها، وحُكي الفتحُ في بعض هذه الأسماء من المنسَكِ والمسكَنِ والمطلَعِ والمرفَقِ، وقد جوَّزوا الفتحَ في جميع هذه الأسماء كلِّها ولو لم يُسْمَعْ؛ لكونه على القياس.

قال: (هذا إذا كان الفعلُ صحيحَ الفاء واللَّام، وأما غيره فمِنَ المعتلِّ الفاء مكسورٌ أبدًا، كالْمَوْعِدِ والْمَوْضِعِ والمَوْسِمِ والمَوْجِلِ، ومن المعتلِّ اللَّام مفتوحٌ أبدًا، كالْمَرْمَى والْمَغْزَى والْمَأْوَى وقد يَدخلُ على بعضها تاءُ التَّأنيث، كالمَظِنَّةِ والْمَقْبَرَة والْمَشْرَقَة، وشذَّ الْمَقْبُرَةُ والْمَشْرُقَةُ بالضمِّ، ومما زاد على ثلاثةٍ كاسم المفعول، كالْمُدْخَلِ والْمُقَامِ).

أقول: هذا الذي ذكرنا على تقدير أن يكون الفعلُ غيرَ معتلِ الفاء واللَّام، وإذا كان الفعلُ معتلَّ الفاء سواءٌ كان مكسورَ العين أو مفتوحَها أو مضمومَها؛ فاسمُ الزَّمان والمكان منه على مَفْعِلٍ بكسر العين، كالْمَوْعِدِ والْمَوْضِعِ والْمَوْجِلِ؛ لأنَّ الكسرَ مع الواو أخفُّ من الفتح منه؛ إذ مَوْعِدٌ أخفُّ من مَوْعَدٍ. وفيه نظرٌ، وهو أنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات، والكسرُ ثقيلٌ، فاستعمالُ الحركة التي هي أخفُّ مع الواو أخفُّ من استعمال أثقلها معه.

....

التفتازاني (ومن المعتلِ اللّام) اسمُ الزّمان والمكان (مفتوحٌ) عينُه (أبدًا) سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العينِ أو مضمومَه أو مكسورَه، واويًا كان أو يائيًا؛ لتقلُّبِ اللامِ ألفًا، (كالْمَأْوَى والْمَرْمَى) مَثَّلَ بمثالين تنبيهًا على أنَّ الحكمَ واحدٌ فيما عينُه أيضًا حرفُ علَّةٍ وفيما ليس كذلك. وروي: مَأْوِي الإبل ومَأْقِي العَيْن بالكسر فيهما.

ولي ههنا نظرٌ؛ لأنَّهم يقولون: معتلُّ الفاء يُكْسَر أبدًا، ومعتلُّ اللام يفتحُ أبدًا، فلم يعلمْ أنَّ معتلَّ الفاء واللّام كيف حكمُه أيفتح أم يكسرُ؟ وكثيرًا ما تَرَدَّدْتُ في ذلك حتى وجدتُ في تصانيف بعض المتأخِّرين:[1] أنّه مفتوحُ العين كالنّاقص، نحوُ: مَوْقًى بفتح القاف، وفي كلام صاحب ((المفتاح)) أيضًا إيماءٌ إلى ذلك.

[1] لعله يشير به إلى الجار بردي في شرح الشافية، فإنه ذكره فيه. (حاشية اللقاني، ٤٤٥)

القاري (ومن المعتل اللام) اسم الزمان والمكان (مفتوح عينه أبدًا) سواء كان مفتوحَ العين أو مضمومَه أو مكسورَه، واويًا أو يائيًا، بقلب اللام ألفًا، (كالمأوَى والمرمَى) وكذا الموتَى، وأتى بمثالين للتنبيه على أن الحكم واحد فيما عينه أيضًا حرفُ علة، وفيما ليس كذلك.

الجرجاني وإذا كان الفعلُ معتلَّ اللّام؛ فالاسمُ على مَفْعَلٍ بالفتح مطلقًا، سواءٌ كان مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، كالْمَرْمَى والْمَأْوَى والْمَغْزَى، وذلك لخفَّةِ الفتحة.

وقد يدخل على بعض الأسماء تاءُ التّأنيث، كالْمَظِنَّةِ والْمَقْبَرَة والْمَشْرَقَة باعتبار الْبُقْعَة، ولو كان القياسُ عدمَ دخوله، وشذَّ: المقبُرَةُ والمشرُقَةُ بضمِّ الباء والراء؛ إذ القياسُ هو الفتحُ لكون مأخذهما يَقْبُرُ ويَشْرُقُ بالضمِّ، فيكون فيهما شاذّان: التاءُ والضمُّ، وكذا في المَظِنَّة بالتاء والكسر؛ إذ القياسُ هو الفتحُ لكون مأخذه يَظُنُّ بالضمِّ.

وإن لم يكن الفعلُ الذي بُنِيَ منه اسمُ الزّمان والمكان ثلاثيًّا مجرَّدًا سواء كان ثلاثيًّا مزيدًا أو رباعيًّا مجرَّدًا أو رباعيًّا مزيدًا؛ فاسمُ الزّمان والمكان على زِنَة اسم المفعول، فزنةُ اسم المفعول مشتركةٌ بين اسم الزّمان والمكان والمصدر واسم المفعول، ....

الكيلاني (و) اسمُ الزّمان والمكان (من المعتلِ اللّام) واويًّا كان أو يائيًّا (مفتوحُ) العينِ (أبدًا) يعني: سواءٌ كان الفعلُ مفتوحَ العين أو مضمومَه أو مكسورَه، (كالمَرْمَى) من يَرْمِي، أصله: المَرْمَيُ، قلبت الياءُ ألفًا، (والمَأْوَى) من يَأْوِي، أصله: المَأْوَيُ، قلبت الياء ألفًا.

واسمُ الزّمان والمكان من معتلِّ الفاء واللّام مفتوحُ العين أبدًا، نحوُ: المَوْقَى، قلبت الياءُ ألفًا.



....

التفتازاني (وقد تدخلُ على بعضها تاءُ التَّأنيث) إمَّا للمبالغة، أو لإرادة البُقْعة، وذلك مقصورٌ على السَّماع، (كالْمَظِنَّة) للمكان الذي يُظَنُّ أن الشيءَ فيه، (والْمَقْبَرة) بالفتح لموضع يُقْبَرُ فيه، (والْمَشْرَقةِ) للموضع الذي تُشْرِقُ فيه الشمسُ. (وشذَّ: الْمَقْبُرَةُ والْمَشْرُقَةُ بالضمِّ) لأنَّ القياسَ الفتحُ؛ لكونهما من يَفْعُل مضموم العين. وقيل: إنَّما يكون شاذًّا إذا أريد به: مكانُ الفعل، وليس كذلك، فإنَّ المرادَ ههنا: المكانُ المخصوصُ.

قال ابنُ الحاجب: وأمَّا ما جاء على مَفْعُلَةٍ بالضمِّ؛ فأسماءٌ غيرُ جاريةٍ على الفعل، لكونها بمنزلة قارورة وشبهها.

القباري (وقد تدخل على بعضها تاءُ التأنيث) إما للمبالغة، أو لإرادة البُقْعَة، وذلك مقصور على سماع اللغة، (كالمَظِنَّة) بالكسر للمكان الذي يُظَنُّ أن الشيء فيه، (والمَقْبَرَة) بالفتح لموضع يُقبر فيه، (والمشرَقة) بالفتح للموضع الذي تُشْرِقُ منه الشمسُ، (وشذ المقبُرة والمشرُقة بالضم) لأن قياسها الفتحُ لكونهما من يفعُل مضموم العين.(و) بناء اسم الزمان والمكان (مما زاد على الثلاثة) ثلاثيًا مزيدًا أو رباعيًا مجردًا أو مزيدًا فيه (كاسم المفعول) من بابه، (كالمُدْخَل والمُقام) والمُدحرَج والمُجتمَع والمُستخرَج والمُحرنجَم.

الجرجاني والفارقُ لكلِّ واحدٍ منهما عن الآخر القرينةُ الحاليةُ أو المقاليةُ، كالْمُدْخَلِ من: أَدْخَلَ يُدْخِلُ، والْمُقَامُ من: أقام يُقيمُ، **والأصل**: مُقْوَمٌ، قلبت الواوُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. وإنَّما استعملوا صيغةَ اسم المفعول في اسم الزَّمان والمكان؛ لكون كلِّ واحدٍ منهما مَحَلًّا للفعل كالمفعول، فشُبِّهَ كلُّ واحدٍ منهما بالمفعول به، أعني: زيدًا في قولك: ضربتُ زيدًا؛ لكونهما محلًّا لذلك الفعل الصَّادر منك، كما أنَّ المفعولَ به محلٌّ للفعل الصادر عنك. وإنَّما استعملوا صيغةَ اسم المفعول في المصدر؛ لأنَّ المصدرَ مفعولٌ، فإذا قلت: ضربتُ ضربًا؛ كان بمنزلة قولك: أحدثتُ ضربًا.

الكيلاني (وقد يَدخلُ على بعضها) أي: بعض أسماء الزَّمان والمكان على سبيل السَّماع (تاءُ التَّأنيث) إمَّا للمبالغة، وإمَّا لإرادة البُقْعَة، (كالمَظِنَّةِ) بكسر الظَّاء، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ القياسَ فتحُها لمكانٍ يُظَنُّ أنَّ الشيءَ فيه، (والمَقْبَرَة) بفتح الباء لمكان يُقْبَرُ فيه، (والمَشْرِقَةِ) بكسر الراء، وهو شاذٌّ كما مرَّ؛ لمكان تُشرِقُ فيه الشَّمسُ. (وشذَّ: المَقْبُرَةُ والمَشْرُقَةُ بالضمِّ) أي: بضمِّ العين؛ لأنَّ القياسَ الفتحُ؛ لأنَّهما من يَفْعُلُ بضمِّ العين.



....

التفتازاني وقال بعضُ المحقِّقين: إنَّ ما جاءتْ على: مفعُل بالضمّ يراد بها: أنَّها موضوعةٌ لذلك، ومُتَّخَذَةٌ له، فالمقبُرةُ بالفتح: مكانُ الفعل، وبالضمّ: البقعةُ التي من شأنها أن يُقبرَ فيها، أي: التي هي المتَّخذةُ لذلك، وكذلك الْمَشْرُقَةُ: الموضعُ الذي تُشرقُ فيه الشمسُ المهيَّأُ لذلك، فنحو ذلك لم يُذهبْ به مذهبَ الفعل، وجُعل خروجُ صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلًا على اختلاف معناه، وكان ينبغي أن يُنبِّهَ على أنَّ الْمَظِنَّة أيضًا شاذٌّ؛ لأنَّها بالكسر، والقياسُ الفتحُ؛ لأنَّها من: يَظُنُّ بالضمّ.

(و) بناءُ اسم الزَّمان والمكان (**مما زاد على الثَّلاثة**) ثلاثيًّا مزيدًا فيه كان أو رباعيًّا، مجرَّدًا أو مزيدًا فيه، (**كاسم المفعول**) لأنَّ لفظَ اسم المفعول أخفُّ بفتح ما قبل الآخر، ولأنَّه مفعولٌ فيه في المعنى، فيكون لفظُ اسم المفعول له أقيسَ، (**كالْمُدْخَل والْمُقَام**) والْمُدَحْرَج والْمُنْطَلَق والْمُسْتَخْرَج والْمُحْرَنْجَم، قال:

مُـخْـرَنْـجَـمُ الْـجَـامِـلِ والـنُّـؤِيُّ [وصَـالِـيَـاتٌ لِـلـصَّـلَـى صُـلِـيُّ]

ولَمّا كان هنا بحثٌ يناسبُ اسمَ المكان؛ أشار إليه بقوله: ....

القـاري ....

الجرجاني ....

الكيلاني هذا الذي تقدَّم من القواعد كلِّها في بناء اسمي الزَّمان والمكان إنَّما هو من الثُّلاثيِّ المجرَّد، (و) أمَّا بناءُ اسمي الزَّمان والمكان (**مما زاد على الثَّلاثة**) أي: ثلاثةِ أحرفٍ، سواءٌ كان ثلاثيًّا مزيدًا أو رباعيًّا مجرَّدًا أو مزيدًا فيه؛ فهو (**كاسم المفعول**) أي: كبناء اسم المفعول منه، وقد تقدَّم في وجه بنائه: أنّه يُحذفُ حرفُ المضارعة، ويوضَعُ موضعَها الميمُ المضمومةُ، ويُفتحُ ما قبل الآخر، فكذلك هنا، (**كالمُدْخَلِ، والمُقَامِ**) والمُدَحْرَجِ، والمُتَدَحْرَجِ، والمُحْرَنْجَمِ.

ثم اعلم أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأمثلة يحتملُ أن يكون اسمَ مفعولٍ واسمَ زمانٍ ومكانٍ، ويحتمل أيضا أن يكون مصدرًا ميميًّا، ويفرَّقُ بين هذه المعاني في موارد الاستعمال بالقرائن الحاليَّة والمقالية.



وإذا كَثُرَ الشيءُ بالمكانِ قيلَ فيه: مَفْعَلَةٌ بالفتح منَ الثلاثيِّ المجردِ فيقالُ له: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ.

التفتازاني (**وإذا كَثُرَ الشَّيءُ بالمكان؛ قيل فيه: مَفْعَلَة**) بفتح الميم والعين واللَّام وسكون الفاء مبنية (**من الثُّلاثيِّ المجرَّد**) أي: إن كان الاسمُ مُجَرَّدًا بُني، وإن كان مزيدًا فيه؛ رُدَّ إلى المجرّد وبُني، (**فيقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ**) أي: كثيرة السَّبُع، (**ومَأْسَدَةٌ**) أي: كثيرةُ الأَسَدِ، (**ومَذْأَبَةٌ**) أي: كثيرةُ الذئب من المجرَّد، (**ومَبْطَخَةٌ**) أي: كثيرةُ البطّيخ، (**ومَقْثَأَةٌ**) أي: كثيرةُ القِثَّاء من المزيد فيه، حذفتْ إحدى الطَّاءين والياء من بِطّيخ، وإحدى الثاءين والألفُ من قِثَّاء. ووجدتُ في نسخةٍ: "مَطْبَخَة" بتقديم الطاء على الباء، وهو سهوٌ، لكنَّ توجيهها: أن يكون من الطِّبّيخ، قال في ((ديوان الأدب)): الطِّبّيخُ لغةٌ في البِطّيخ، وهي لغةُ أهل الحجاز، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: {أن النبي صلَّى الله عليه وسلم كَانَ يَأْكُلُ الطِّبّيخَ بالرُّطَبِ}.

القــاري (**وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَة**) بفتح الميم والعين وسكون الفاء مبنية (**من الثلاثي المجرد**) أي: إن كان الاسم مجردًا بُنِيَ، وإن كان مزيدًا فيه رُدَّ إلى المجرد وبني، (**فيقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ**) أي: كثيرةَ السَّبُعِ، (**ومَأْسَدَة**) أي: كثيرة الأَسَد، (**ومَذْأَبَة**) أي: كثيرة الذئب، وهذا كله من المجرد، (**ومَبْطَخَة**) أي: كثيرة البِطّيخ، ....

الجرجاني قال: (**وإذا كَثُرَ شيءٌ بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَةٌ من الثلاثيِّ المجرَّد، فيقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ**).

أقول: إذا حصل الشَّيءُ الكثيرُ بالمكان، فإن كان اسمُ ذلك الشَّيء من الثلاثيِّ المجرّد؛ بُنِيَ منه مَفْعَلَةٌ بالفتح والتاء، فيقال: مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ للأرض التي كَثُرَ فيها السِّباعُ والأُسْدُ والذِّئَابُ والبِطِّيخُ والقِثَّاءُ، ولا بُدَّ من إلحاق تاء التَّأنيث بهذا النَّوْع؛ لأنَّه صفةُ الأرض، وهي مؤنَّثةٌ.

الكيلاني ولَمَّا فرغ المصنِّفُ من بيان اسمي الزَّمان والمكان ذكر ما يناسبه فقال: (**وإذا كَثُرَ الشَّيءُ بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَةٌ**) أي: اشتُقَّ له صيغةٌ هي على وزن مَفْعَلَةٍ بفتح الميم والعين واللَّام (**من الثُّلاثيِّ المجرّد**) وإن كان مزيدًا فيه رُدَّ إليه، وبُنيتْ منه، وأُطلقتْ على ذلك المكان لإفادة الكثرة، (**فيقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ**) أي: كثيرة السَّبُع، (**ومَأْسَدَةٌ**) أي: كثيرةُ الأسد، (**ومَذْأَبَةٌ**) أي: كثيرةُ الذئب من المجرَّد، (**ومَبْطَخَةٌ**) أي: كثيرةُ البِطّيخ، حُذِفَ منه إحدى الطَّائين والياءُ، (**ومَقْثَأَةٌ**) أي: كثيرةُ القِثَّاء، حذف منه إحدى التائين والهمزةُ من المزيد فيه، وإن لم يُمكنْ بناءُ مَفْعَلَةٍ منه بأن يكون رباعيًا كثَعْلَبٍ، أو خماسيًّا كعُصْفُورٍ، فيقال فيه: أرضٌ كثيرةُ الثعلب، وكثيرةُ العصفور.



وأمّا اسمُ الآلةِ -وهو ما يُعَالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ إليه- ....

التفتازاني وإن كان غيرَ الثلاثيّ سواءٌ كان رباعيًا مجردًا كثَعْلَب، أو مزيدًا فيه كعُصْفُور، أو خماسيًا كذلك كجَحْمَرِش وعَضْرَفُوط[1]؛ فلا يبنى منه ذلك للثِّقَل، بل يقال: كثيرُ الثعلب وكثيرُ العصفور إلى غير ذلك.

[اسم الآلة]

ومما يناسب هذا الموضعَ: اسمُ الآلة، فتقول: (**وأمّا اسمُ الآلة وهو**) أي الآلة (**ما يعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه**) أي: إلى المفعول، مثلًا: الْمِنْحَتُ: ما يعالِجُ به النَّجّارُ الخَشَبَ لوصول الأثر إليه.

[١] عَضْرَفُوطُ: العُذْفُوطُ، أو ذَكَرُ العِظاءِ، أو هو مِن دَوابِّ الجنِّ ورَكائِبِهم، ج: عَضارِفُ وعَضْرَفوطاتٌ. (القاموس المحيط)

القـاري (ومَقْثَأَة) بفتح مثلّثة فهمزةٍ، أي: كثيرة القُثّاء بالضم ممدودًا، وهذان من المزيد فيه حذفت إحدى الطائين، والياءُ من البطيخ، وفي نسخة: (مَطْبَخَة) بتقديم الطاء، فيكون من الطِّبِّيخ لغة في البِطِّيخ كما ورد في الحديث: ((**أنه عليه السلام كان يأكل البِطِّيخ بالرُّطَب**))[1]، وفي رواية: الطِّبِّيخَ، وفي رواية: القثاء، ولا منع من الجمع، وحذفت إحدى الثائين والألف من القثاء.

(**وأما اسم الآلة، وهو**) أي: الآلة، وذَكَّرَ باعتبار خبره (**ما يعالِج به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه**) أي: إلى المفعول، كالمِنْحَت الذي يعالِج به النجّارُ الخشبَ لوصول الأثر إلى الخشب، ......

[١] سنن الترمذي، ١٨٤٣؛ زسنن أبي داود، ٣٨٣٦

الجرجاني وإنّما قال: "من الثلاثيّ المجرَّد"؛ لأنَّ الْمَفْعَلَةَ لم تُبْنَ مما جاوَزَ ثلاثةَ أحرفٍ من نحو: الضِّفْدَعِ والثَّعْلَبِ كراهةَ أن يَثْقُلَ عليهم التَّلفُّظُ بها لكثرة حروف الكلمة، بخلاف الثلاثيّ؛ لقلّة حروفه، فلا يقال: مَضْفَدَعَةٌ ومَثْعَلَبَةٌ لأرضٍ كثيرةِ الضَّفادع والثَّعالِب، بل يقال: أرضٌ كثيرةُ الضّفدع والثّعلب.

قال: (**وأما اسمُ الآلة؛ فهو ما يعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ به لوصول الأثر إليه،** ....

الكيلاني (و) من الأمثلة المختلفة (**اسمُ الآلة، وهو**) أي: الآلةُ، وتذكيرُ الضَّمير باعتبار ما بعده. (**ما يعالِجُ به**) أي: بسببه (**الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر**) أي: أثرِ الفاعل (**إليه**) أي: إلى المفعول، مثلًا: المِفْتَاحُ آلةٌ؛ لأنّه ما يعالِجُ به الفاعلُ -أعني: الفاتحَ- المفعولَ -أعني: البابَ مثلًا- لوصول أثرِ الفاعل الذي هو الفتحُ إلى الباب.



فيَجيءُ على مثالِ: مِخلَبٍ، ومِكْنَسَحَةٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِضفَاةٍ، ....

التفتازاني وقوله: "وهو" راجعٌ إلى الآلة وإن كان مؤنَّثًا؛ لأنَّ ما يعالج... إلخ عبارةٌ عنها، وهو مُذَكَّرٌ، فيجوز أن يقال: هي ما أو هو ما، ولا يجوز أن يكون راجعًا إلى اسم الآلة؛ لأنَّ التَّعريفَ إنَّما يصدُقُ على الآلة لا على اسمها إلا على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، أي: اسمُ الآلة اسمُ ما يعالِجُ به، وليس بصحيحٍ أيضًا؛ لأنَّه يدخلُ القَدُوم وأمثاله، وليستْ باسم آلةٍ في الاصطلاح.

وقد علم من تعريف الآلة: أنَّها إنَّما تكون للأفعال العلاجيَّة، ولا تكون للأفعال اللَّازمة؛ إذ لا مفعولَ لها.

(فيجيءُ) جوابُ "أما"، أي: أما اسمُ الآلة فيجيءُ (على مثال: مِخلَب) أي: على مِفْعَل، (و) مثال (مِكْنَسَحَة) أي: على مِفْعَلة بإلحاق التاء، يقصر ذلك على السَّماع. (و) مثال (مِفْتاح) أي: على: مِفْعال، وإنَّما قال كذلك؛[١] لئلا يُحتاج إلى التَّمثيل، (ومِضفَاة) هي أيضًا على مثال مِكْنَسَحَةٍ؛ لأنَّ أصلها: مِصْفَوَةٌ، قلبت الواوُ ألفًا، لكن ذَكَرَها لئلا يُتَوَهَّمَ خروجُها حيث لم تكن على وزن: مِكْنَسَحَةٍ ظاهرًا.

[١] أي ذكر الموزون دون الوزن.

القاري والجملة معترضة بين "أما" وجوابه، وهو قوله: (فيجيء) أي: اسم الآلة (على مثال مِخلَب) على مِفْعَل بفتح العين قياسًا، (ومِكْنَسَحَة) على مِفْعَلَة سماعًا، (ومِفْتَاح) على مِفْعَال، (ومِضفَاة) أصله: مِصْفَوَة، قلبت الواو ألفًا.

الجرجاني فيجيءُ على مثال: مِخلَبٍ ومِكْنَسَحَةٍ ومِفْتَاحٍ ومِضفَاةٍ).

أقول: في الحدِّ الذي ذكره المصنِّفُ لاسم الآلة نظرٌ، وهو أنَّه لا يخلو من أن يكون لفظُ "هو" في قوله: "فهو ما يعالِج به الفاعلُ المفعولَ" إلى آخره راجعًا إلى اسم الآلة أو إلى الآلة، لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّ اسمَ الآلة لفظٌ، فلا يعالج به المعالجةُ،[١] والاستعانةُ في وصول أثر الفاعل إلى المفعول إنما تحصل بالمسمَّى الذي هو الآلة، لا باسمها؛ لأنَّ من أراد أن يفتحَ بابًا أو يقطعَ ثوبًا مثلًا؛ فالفتحُ والقطعُ إنَّما يحصل بمسمَّى المفتاح والمِقْراض لا باسمهما، فلا يصحُّ أن يقال: اسمُ الآلة: ما يعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ في وصول الأثر إليه، ولا سبيلَ إلى الثَّاني لأنَّه لا يوافِقُ غَرَضَه؛ إذ هو بصدد بيان اسم الآلة وبيان كيفيَّةِ بنائه من الفعل، لا بصدد بيان الآلة.

[١] م: فلا تمكن به المعالجة

الكيلاني (فيجيءُ) اسمُ الآلة (على مثال: مِخلَبٍ) أي: على وزن مِفْعَلٍ بكسر الميم وفتح العين، (ومِكْنَسَحَةٍ) بزيادة التاء، (ومِفْتَاحٍ) على وزن مِفْعَالٍ، (ومِضفَاةٍ) على وزن مِفْعَلَةٍ أيضًا؛ إذ أصله مِصْفَوَةٌ، قلبت الواوُ ألفًا.



وقالُوا: مِزقَاةٌ على هذه، ومَنْ فَتَحَ الميمَ أراد المكانَ.

التفتازاني (**وقالوا: مِزقَاةٌ**) بكسر الميم (**على هذا**) أي: على أنَّها اسمُ آلةٍ كالْمِصْفَاة؛ لأنَّها اسمٌ لِمَا يُرْقَى به، أي: يُصْعَدُ به، وهو السُّلَّم. وإنَّما ذكرها؛ لأنَّ فيها بحثًا، وهو أنَّها جاءتْ بفتح الميم، وهو ليس من صِيَغ اسم الآلة، ومعناهما واحدٌ، فقال: (**ومَنْ فتح الميمَ**) وقال: مَرْقَاة؛ (**أراد المكانَ**) أي: مكانَ الرُّقِيِّ دون الآلة، قال ابنُ السِّكِّيتِ: قالوا: مِطْهَرَةٌ ومَطْهَرَةٌ، ومِرْقَاةٌ ومَرْقَاةٌ، ومِسْقَاةٌ ومَسْقَاةٌ، فمَنْ كَسَرها شَبَّهَها بالآلة التي تُعملُ بها، ومن فتحها قال: هذا موضعٌ يجعلُ فيه، فجعله مخالفًا لفتح الميم.

القاري (**وقالوا**) أي: أكثرُ العرب: (**مِرْقَاةٌ**) بكسر الميم (**على هذا**) أي: على أنها اسم آلة كالمِصْفَاة؛ لأنه اسم لما يُرْقَى به، أي: يُصعَد فيه، وهو السُّلَّم. (**ومَنْ فتح الميمَ**) أي: ميم المرقاة (**أراد المكان**) أي: مكانَ الرُّقِيِّ دون الآلة، وقد قالوا: مِطْهَرَة ومَطْهَرَة، فمَنْ كسرها شبَّهها بالآلة التي يُعمل بها، ومَنْ فتحها قال: هذا موضع يُجعل فيه.

الجرجاني ويمكن أن يجاب عنه: بأنَّ لفظ "هو" راجعٌ إلى اسم الآلة باعتبار مدلوله ومسماه، أي: اسمُ الآلة هو ما يعالِجُ بمسماه الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه، فـ"مسمَّاه" مضمرٌ.

وفيه نظرٌ، وهو أنَّه يلزم منه الإضمارُ في الحدِّ، وهو مجتنَبٌ في الحدود والتَّعريفات، ولو قال المصنِّفُ: اسمُ الآلة ما اشتقَّ من فعلٍ اسمًا لِمَا يعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه؛ كان أَصْوَبَ، واندفع النَّظرُ. إذا عرفتَ هذا فاعلم أنَّ اسمَ الآلة يجيءُ من الفعل على ثلاثةِ أوزانٍ: مِفْعَلٌ كمِخْلَبٍ، هو اسمٌ لما يُخْلَبُ باستعانته، ومِفْعَلَةٌ كمِكْسَحَة، وهي اسمٌ لِمَا يُكْسَح به، يقال: كَسَحَ البيتَ إذا اكَنَسَه، ومِفْعَالٌ كمِفْتَاحٍ ومِصْفَاةٍ لآلة الفتح والتَّصفية، والمصفاةُ: آلةٌ يُصَفَّى بها الشَّرابُ، وإنَّما كُسرت الميمُ في الأوزان الثَّلاثة لاسم الآلة ولم يُفتحْ ولم يضمَّ فيها؛ فرقًا بين اسم الآلة والمصدر واسم المفعول واسم الزَّمان والمكان.

قال (**وقالوا: مِزقَاةٌ على هذا، ومَنْ فتح الميمَ أراد المكانَ**). **أقول**: ومن العرب من يقول: مِرْقاةٌ بكسر الميم على وزن مِفْعَالٍ لآلة الرُّقِيِّ والصُّعود، وهو السُّلَّمُ، **وأصلُها**: مِرْقَيَةٌ على وزن مِفْعَلَة، قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: مِرْقَاة. ومن العرب من فتح ميم الْمَرْقاة، وأراد بها اسمَ المكان الذي يُرْقَى ويُصْعَدُ فيه، لا اسمَ الآلة التي هي مِفْعَلَةٌ.

الكيلاني (**وقالوا: مِرْقَاةٌ بكسر الميم**) وهو السُّلَّم (**على هذا**) أي: على أنَّها اسمُ آلةٍ من حيث إنَّ الارتقاءَ يقع بسببها، فهو اسمٌ لِمَا يُرْتَقَى به، أي: يُصْعَدُ به. (**ومَنْ فتح الميمَ**) وقال: مَرْقَاة (**أراد المكانَ**) أي: أراد أنَّها اسمُ مكانٍ؛ لأنَّ السُّلَّمَ موضعُ الارتقاء أيضًا من حيث إنَّ الارتقاءَ يقع فيه.



وشذَّ مُذهُنٌ، ومُسْعُطٌ، ومُدُقٌّ، ومُنْخُلٌ، ومُكْحُلَةٌ، ومُحْرُضَةٌ، مضمومةَ الميمِ والعينِ، وجاءَ مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس.

التفتازاني وتحقيقُ هذا الكلام: أنَّ المرقاةَ والمسقاةَ والمطهرةَ لها اعتباران: أحدُهما: أنَّها أمكنةٌ، فإنَّ السُّلَّمَ مكانُ الرُّقيِّ من حيث إنَّ الرُّقِيَّ فيه. والآخرُ: أنَّها آلاتٌ؛ لأنَّ السُّلَّمَ آلةُ الرُّقِيِّ، فمن نَظَرَ إلى الأوَّل فَتحَ الميمَ، ومن نظر إلى الثاني كَسَرَها، فالمفتوحُ والمكسورُ إنَّما يقالان لشيءٍ واحدٍ، لكنَّ النظر مختلفٌ. فافهم.

ولَمَا قال: إن صيغ الآلة هذه المذكوراتُ، وقد جاءتْ أسماءٌ للآلات مضمومةَ الميم والعين؛ فأشار إليها بقوله: (وشَذَّ: **مُذهُنٌ**) للإناء الذي يُجعَل فيه الدُّهْنُ، (**ومُسْعُطٌ**) للذي يجعل فيه السَّعُوطُ، (**ومُدُقٌّ**) لما يُدَقُّ به، (**ومُنْخُلٌ**) لِمَا يُنخَلُ به، (**ومُكْحُلَة**) للإناء الذي يجعل فيه الكُحْلُ، (**ومُحْرُضَة**) الذي يجعل فيه الأشْنان، حالَ كونها (**مضمومةَ الميم والعين**) والقياسُ كسرُ الميم وفتحُ العين.

القـارئ (وشذ **مُذهُنٌ**) للإناء الذي جُعل فيه الدُّهن، (**ومُسْعُط**) للذي جُعل فيه السَّعوط بفتح أوله، فهو دواء الأنف، (**ومُدُقٌّ**) بتشديد القاف لما يُدَقُّ به، (**ومُنْخُل**) لما يُنخل به، (**ومُكْحُلَة**) للإناء الذي يجعل فيه الكحل، (**ومُحْرُضَة**) بالحاء المهملة والضاد المعجمة للإناء الذي يجعل فيه الأُشْنان، حالَ كونها (**مضمومةَ الميم والعين**) والقياسُ كسرُ الميم وفتحُ العين.

(**وجاء مِدَقٌّ ومِدَقَّة**) بكسر الميم و[فتح] العين (**على القياس**).

الجرجاني قال: (وشذَّ: **مُذهُنٌ ومُسْعُطٌ ومُدُقٌّ ومُنْخُلٌ ومُكْحُلةٌ ومُحْرُضَةٌ مضمومة الميم والعين، وجاء: مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس**).

أقول: وجاءت ألفاظُ اسم الآلة مضمومةَ الميم والعين، وهي خارجةٌ عن القياس، والقياسُ فيها كلّها كسرُ الميم وفتحُ العين، وهي المُذهُنُ لِمَا يُجعلُ فيه الدُّهْنُ، والمُسْعُطُ لِمَا يجعل فيه السَّعُوطُ، وهو دواءٌ يُسْعَط به العليلُ في أنفه، والمُدُقُّ، وهو اسمٌ لما يُدَقُّ به الشيءُ كآلة القصَّار، والمُنْخُل، وهو ما يُنْخَلُ به الدَّقيقُ، والمُكْحُلةُ، وهو وِعَاءُ الكحل، والمُحْرُضَةُ، وهو وِعَاءُ الحُرُضِ، وهو الأشْنَانُ. قوله: "وقد جاء مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس" بكسر الميم وفتح العين.

الكيلاني (وشذَّ: **مُذهُنٌ**) للإناء يُجعلُ فيه الدُّهْنُ، (**ومُسْعُطٌ**) للإناء الذي يجعل فيه السَّعوطُ، (**ومُدُقٌّ**) لِمَا يُدَقُّ فيه، (**ومُنْخُلٌ**) لما يُنخل به، (**ومُكْحُلَةٌ**) للإناء الذي جُعِلَ للكحل، (**ومُحْرُضَةٌ**) للإناء الذي جعل فيه الأشْنَانُ، حالَ كون هذه الأسماء (**مضمومة الميم والعين**) وكان القياسُ كسرَ الميم وفتحَ العين. (و) قد (جاء: **مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ**) بكسر الميم وفتح العين (**على القياس**).



تنبيه: المَرَّةُ من مصدرِ الثلاثيّ المجردِ على فَعْلَةٍ بالفتح. تقولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وقُمْتُ قَوْمَةً،

التفتازاني وفيه نظرٌ؛ لأنَّها ليستْ من اسم الآلة الذي يبحثُ عنه، بل هي أسماءٌ موضوعةٌ لآلاتٍ مخصوصةٍ، فلا وجه للشُّذوذ، وقال سيبويهِ: لم يذهبوا بها مذهبَ الفعل، ولكنَّها جعلتْ أسماءً لهذه الأوعية، إلا الْمُنْخُلَ والْمُدُقَّ؛ فإنَّهما اسما آلةٍ، فيصحُّ أن يقال: إنَّهما من الشواذِّ.

(وجاء مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ) بكسر الميم وفتح العين (على القياس).

[اسم المرة]

هذا (تنبية) على كيفية (بناء المرّة) وهي المصدرُ الذي قُصِدَ به إلى الوحدة من مرّات الفعل باعتبار حقيقة الفعل، لا باعتبار خصوصيّة نوع المرّة. (من مصدر الثلاثيّ المجرَّد) تكون (على فَعْلَةٍ بالفتح، تقولُ: ضربت ضَرْبةً) في السَّالم، (وقمتُ قَوْمَةً) في غيره، أي: ضربًا واحدًا، وقيامًا واحدًا. وقد شذَّ عن ذلك: أَتَيْتُه إِتْيَانَةً، ولَقِيتُه لِقَاءَةً، والقياسُ: أَتْيَةً ولَقْيَةً.

القاري هذا (تنبيه) على كيفية بناء المرة، وهو المصدر الذي قُصد به الواحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع منه.

(المرة من مصدر الثلاثي المجرد) ويكون (على فَعْلَة بالفتح) أي: بفتح الفاء، (تقول: ضربت ضَرْبَةً) في السالم، (وقمت قَوْمَةً) في غيره، أي: ضربًا واحدًا وقيامًا واحدًا.

الجرجاني قال: (تنبية: المرّةُ من المصدر الثلاثيّ المجرَّد على فَعْلَةٍ بالفتح، تقول: ضربتُ ضربةً، وقُمتُ قَوْمَةً، ....

الكيلاني هذا (تنبيه) لمن غفل عن أقسام المصدر وكيفيَّة بنائها.

اعلم أنَّ المصدرَ مطلقًا على ثلاثة أقسامٍ: التَّأكيدِ والمرَّةِ والنَّوعِ؛ لأنَّه إن لم يَزِدْ مدلولُ المصدر على مدلول الفعل العامل فيه؛ فهو للتَّأكيد، نحوُ: ضَرَبْتُه ضَرْبًا، وإن زاد على مدلول الفعل العامل فيه، فإمَّا أن يدلَّ على العدد؛ فهو للمرَّة، كضَرَبْتُه ضَرْبَةً بفتح الفاء، وإمَّا أن يدلَّ على الهيئة، وهو للنَّوع، كضربتُ ضِرْبةً بكسر الفاء، وأشار إلى أنَّ المصدرَ الذي **قلنا**: إنَّه المشتقُّ منه، والأصلُ الواحدُ إنَّما هو للتَّأكيد، وأمَّا المرَّةُ والنَّوعُ؛ فهما مشتقَّان منه، فلهذا أشار إلى بناءهما فقال: (**المرَّةُ من مصدر الثُّلاثيّ المجرَّد**) يجيءُ (على) وزن (**فَعْلَةٍ بالفتح**) أي: بفتح الفاء، (تقول: **ضَرَبْتُ ضَرْبَةً**) واحدةً وضربتين وضرَبات، (**وقُمْتُ قَوْمَةً**) كذلك.



وممَّا زادَ على الثلاثة بزيادةِ الهاءِ؛ كالإِغطَاءَةِ والانطلاقةِ إلَّا ما فيه تاءُ التأنيثِ منهما، فالوصفُ فيه بالواحدةِ واجبٌ؛ كقولك: رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً، ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً. والْفِعْلَةُ بالكسرِ للنوعِ منَ الفعلِ؛ تقولُ: هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ والْجِلْسَةِ.

التفتازاني (و) المرّةُ (مما زاد على الثّلاثة) رباعيًا كان أو ثلاثيًا مزيدًا فيه تحصلُ (**بزيادة الهاء**) أي: تاءِ التَّأنيث الموقوفِ عليها هاءً في آخر المصدر، (**كالإعطاءة والانطلاقة**) والاستخراجة والتدحرُجةِ.[1] هذا الحكمُ في الثلاثيّ المجرَّد والمزيد فيه والرباعيّ كلِّها، (**إلا ما فيه تاءُ التأنيث منهما**) أي: من الثلاثيّ والرباعيّ، فإنَّه إن كان فيه تاءُ التَّأنيث؛ (**فالوصفُ بالواحدة واجبٌ، كقولك:** رَحِمْتُهُ رحمةً واحدةً ودحرجته دحرجةً واحدةً)، وقاتلته مقاتَلةً واحدةً، واطْمَأْنَنْتُ طُمَأْنِينَةً واحدةً.

[1] تنبيه: إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر من الآخر فالمرة إنما تبنى من الأشهر، تقول: "كذّب تكذيبة" لا كِذَّابة. (تدريج الأداني، ٢١٧)

القاري (وفيما زاد على الثلاثة) رباعيًا كان أو ثلاثيًا مزيدًا فيه يحصل (**بزيادة الهاء**) التي هي تاء التأنيث الموقوفُ عليها هاءً في آخر المصدر، (**كالإعطاءة والانطلاقة**) والاستخراجة والمندوحة[1]، وهذا الحكم عامٌّ فيما ذكر (**إلا ما فيه تاءُ التأنيث منهما**) أي: من الثلاثي والرباعي، فإنه إن كان فيه تاء التأنيث، (**فالوصف بالواحدة**) واجب،

[1] هكذا في النسخ، ولعل الصواب "التدحرجة" مكان "المندوحة" كما في شرح التفتازاني.

الجرجاني **ومما زاد بزيادة الهاء كالإعطاءة والانطلاقة، إلا ما فيه تاءُ التَّأنيث منهما، فالوصفُ بالواحدة، كقولك: رَحِمْتُه رحمةً واحدةً، ودَحْرَجْتُه دحرجةً واحدةً، والفِعْلَة بالكسر للنَّوع من الفعل، تقولُ: هو حَسَنُ الطِّعْمَة والجِلْسَة**).

أقول: هذا إشارةٌ إلى كيفيَّة بناء المرَّة.

الكيلاني (و) المرّةُ (مما زاد على الثُّلاثيّ) سواءٌ كان ثلاثيًا مزيدًا فيه أو رباعيًا مجرَّدًا أو مزيدًا فيه يجيءُ (**بزيادة التّاء**) أي: تاءِ التَّأنيث في آخر المصدر الذي هو للتَّأكيد، (**كالإِعْطَاءَةِ**) الواحدة، (**والانطِلَاقَةِ**) الواحدة، وكذلك: الاستخراجةُ والتدحرُجةُ. (**إلا ما فيه**) أي: المصدر الذي فيه (**تاءُ التأنيث منهما**) أي: من الثُّلاثيّ المجرَّد وغيره، فإنَّه إذا كان فيه تاءُ التأنيث؛ (**فالوصفُ**) أي: وصفُ المصدر (**بالواحدة**) واجبٌ لبناء المرَّة، (**كقولك: رَحِمْتُه رحمةً واحدةً**) في الثُّلاثيّ المجرَّد، (**ودَحْرَجْتُه دحرجةً واحدةً**) وقاتَلْتُه مقاتَلةً واحدةً في غيره.

....

التفتازاني والمصادرُ التي فيها تاءُ التَّأنيث قياسيٌّ وسماعيٌّ، فالقياسيُّ: مصدرُ فَعْلَلَ وفَاعَلَ مطلقًا، ومصدر فَعَّلَ ناقصًا، ومصدرُ أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ أجوفَيْنِ. والسماعيُّ نحوُ: رَحْمَةٍ ونِشْدَةٍ وكُدْرَةٍ. وعليك بالسَّماع.

ويبنى منه أيضًا: ما يدلُّ على نوعٍ من الفعل، نحوُ: ضربته ضِرْبَةً، أي: نوعًا من الضَّرْب، وجلست جِلْسَةً، أي: نوعًا من الجلوس، فأشار إليه بقوله: **(والفِعْلَةُ بالكسر)** أي: بكسر الفاء **(للنوع من الفعل، تقول: هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ)** أي: حَسَنُ النوعِ من الطَّعْمِ والجلوسِ، وقال المصنِّفُ في ((شرح الهادي)): المرادُ بالنوع: الحالةُ التي عليها الفاعلُ عند الفعل، فتقول: "هو حَسَنُ الرِّكْبَةِ" إذا كان رُكُوبُه حَسَنًا، يعني: ذلك عادتُهُ في الركوب، و"هو حَسَنُ الْجِلْسَة"، يعني: أنَّ ذلك لَمَّا كان موجودًا منه صار حالةً له. ومثلُه: العِذْرَةُ لحالةِ وقتِ الاعتذار، والقِتْلَةُ للحالة التي قُتل عليها، والمِيتَةُ للحالة التي أميت عليها. ....

القاري **(كقولك: رحمته رحمةً واحدةً)** قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. **(ودحرجته دحرجةً واحدةً)** وقابلته مقابَلةً واحدةً، واطمأننت اطمئنانةً واحدةً.

(والفِعْلَة بالكسر) أي: بكسر الفاء **(للنوع من الفعل)** أي: الحالةِ التي عليها الفعل، **(تقول: هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ)** أي: حَسَنُ النَّوْعِ من الطعمِ والجلوس، ومنه: "القِتْلَة" بالكسر للحالة التي قُتل عليها الميّت، و"المِيتَة" للحالة التي أُميت عليها.

الجرجاني الفعلُ الذي يراد بناءُ المرَّة منه إن كان ثلاثيًا؛ فالمرَّةُ منه تجيءُ على وزن **فَعْلَةٍ** بفتح الفاء وسكون العين وزيادة التَّاء في آخره، فتقول: ضَربتُ ضَربةً، وقُمْتُ قَومةً، كما قيل: "الفَعْلَةُ للمرَّة، والفِعْلَةُ للحالة، والمَفْعَلُ للموضع، والمِفْعَلُ للآلة" بالكسر، [للمرَّة] أي: لـ[بناء]المرَّة، وللحالة أي: للنوع.

وإنَّما بُنِيَ المرَّةُ منه على فَعْلَةٍ؛ لأنَّ الأصلَ في مصادر الأفعال الثلاثيَّات "فَعْلٌ" بفتح الفاء وسكون العين، فتُبنى منها على الزِّنَة التي هي أصلٌ. وإنَّما زيدت التاءُ في آخره؛ ليدلَّ على المرَّة الواحدة. وإنَّما خُصَّ الآخِرُ لزيادة التاء؛ لأنَّه محلُّ الزِّيادة والنُّقصان.

الكيلاني **(والفِعْلَةُ بالكسر)** أي: بكسر الفاء **(للنَّوْع من الفعل)** أي: تدلُّ على نوعٍ من الفعل، **(تقول: هو حَسَنُ الطِّعْمَة)** أي: حَسَنٌ نَوْعُ طعْمِه، **(و)** هو حَسَنُ **(الجِلْسَةِ)** أي: حسنٌ نوعُ جلوسِه. هذا في الثُّلاثيِّ المجرَّد الذي لا تاءَ فيه. وأما غيرُهُ؛ فالنَّوعُ منه كالمرَّة لفظًا، والفارقُ بينهما القرائنُ.

التفتازاني هذا في الثلاثيّ المجرّد الذي لا تاءَ فيه. وأما غيرُه؛ فالنوعُ منه كالمرّة بلا فرقٍ في اللَّفظ، والفارقُ: القرائنُ الخارجيَّة، تقول: رَحْمَة واحدة للمرّة، ولَطِيفة أو نحوَها للنَّوْع، وكذا: دحرجة واحدة، ودحرجة لطيفة، ونحوَها، وانطلاقة واحدة للمرّة، وحَسَنَة أو قبيحة أو غيرهما للنَّوْع. وكذا البواقي. والله أعلم بالصواب. وإليه المرجع والمآب.

القـاري أماتَنا الله تعالى على محبته، تابعين لدين نبيه وملّته، بصرف قلوبنا إلى نحو عيوبنا، لنَتُوبَ من ذنوبنا، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الجرجاني وإنَّما أورد المصنِّفُ مثالين؛ ليُعلمَ أنَّها تجيءُ من السَّالم وغيره.

وإن كان غيرَ الثلاثيّ المجرَّد، وهو الثلاثيُّ المزيدُ فيه والرباعيُّ المجرَّدُ والمزيدُ فيه، ولم يكن فيه التاءُ؛ فالمرَّةُ فيه على مصدره المستعمل بزيادة الهاء، كالإعطاءة والانطلاقة للفرق بينه وبين المرّة.

وإن كان الفعلُ ثلاثيًا وفيه تاءٌ، أو غيرَ ثلاثيّ مع التاء؛ فالمرَّةُ من هذين النَّوعين على مصدرهما المستعمل مع وصفهما بالواحدة للفرق بينهما، نحوُ: رَحِمْتُه رَحْمةً واحدةً، ودَحْرَجْتُه دحرجة واحدةً، ولا تُجتلبُ تاءٌ أخرى في آخر مصدرهما؛ لئلا يؤدِّيَ إلى اجتماع التاءين في كلمةٍ واحدةٍ.

قوله: "والفِعْلةُ بالكسر للنَّوْع من الفعل" إلى آخره، أي: ويجيءُ النَّوعُ من مصدر الثلاثيّ الذي لا تاءَ فيه على فِعْلَةٍ بكسر الفاء، نحوُ: حَسَنُ الطِّعْمة والجِلْسة إذا كان حُسْنُ الأكل والجلوس عادتَه. ومن مصدر الثلاثيّ الذي فيه التاءُ على مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة، كقولك: "اللهم ارْحَمْنا رَحْمَةً واسعةً" للفرق بينه وبين المرَّة، ومن غير الثلاثيّ إن لم يكن فيه التاءُ؛ فيجيءُ على مصدره المستعمل مع زيادة التَّاء فيه للفرق بينهما، والوصفِ بغير الواحدة للفرق بينه وبين المرَّة، نحوُ: انطلاقةٌ سريعةٌ، وإن كان فيه التاءُ؛ فعلى مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة. نحو: دحرجتُ دحرجةً شديدةً للفرق بينه وبين المرَّة.

وهذا آخرُ الكلام في شرح الكتاب بعون الله وحسن توفيقه.

الكيلاني قال المؤلفُ نفعنا الله تعالى بعلومه: هذا آخرُ ما قَصَدْتُه من كتابةِ ما وقع من التَّقرير لهذا الكتاب، والله سبحانهُ وتعالى أعلمُ بالصواب، وإليه المرجعُ والمآبُ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



فهرس الموضوعات







إن العلوم العربية وسيلة هامة لنيل العلوم الشرعية، إذ بها يمكن الوقوف على حقائق علم التفسير والحديث والفقه وأصولها. وأحدُ أركان العلوم العربية علم الصرف الذي يهتم ببنية الكلمة، والآخر علم النحو الذي يعرف به أحوال أواخر الكلم، وبما أن ذات المفرد سابق على ذات المركب، فإن معرفة الصرف مقدمة على معرفة النحو؛ ولذا ألّف العلماء كتبا كثيرة في الصرف.

ومن أحسن ما صُنف فيه مختصرُ «التصريف العزي» لعزِّ الدين عبدِ الوهاب ابنِ ابراهيمَ الزنجاني (ت: ٦٦٠ هـ) -رحمه الله- الذي يُعَدّ من أنفَسِ المختصرات في هذا الفن وأسدِّها، وهذا المختصر خالٍ من الحشو والإكثار، كثيرُ المعاني مع إيجازه، فنال من العلماء القبولَ، فأكثروا الشروح عليه

ومن أهم ما كتب عليه من الشروح:

«شرح التصريف العزي» للعلامةِ الرباني سعدِ الدين التفاتازاني

«شرح التصريف العزي» للملا علي القاري

«شرح التصريف العزي» للسيد الشريف الجرجاني

«شرح التصريف العزي» لأبي الحسن علي بن هشام الكيلانى

وجمعنا هذه الشروح في هذا الكتاب تسهيلا للاستفادة منها وإتاحةً لفرصة المقابلة بين الشروح، مثبِتا المتنَ فوق الخط والشروحَ تحتها





